مخطوط رقم	3631 م.ك	الموضوع	نحو
العنوان	التحفة الشافية في شرح الكافية		
المؤلف	النيلي ـ بعد القرن (7)		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	708 هـ		
إسم الناسخ	عبدالله بن عمر بن عثمان الشافعي		
نوع الخط	نسخ	عدد الأوراق	
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS

5 cm

AL-TUḤFAT AL-SHĀFIYA FĪ SHARḤ AL-KĀFIYA, by AL-NĪLĪ (*fl.* 7/13th century).

[A commentary on *al-Kāfiya fi 'l-naḥw*, the popular Arabic grammar by IBN AL-ḤĀJIB (d. 646/1249).]

Foll. 223. 25·8 × 18·5 cm. Clear scholar's naskh.

Copyist, ʿAbd Allāh b. ʿUmar b. ʿUthmān al-Shāfiʿī.

Dated, at Damascus, 23 Jumādā II 708 (8 December 1308).

No other copy appears to be recorded.

التحفة الشافية في شرح الكافية

للنيلي رحمه الله تعالى

التحفة الشافية في شرح الكافية

للنيلي رحمه الله تعالى

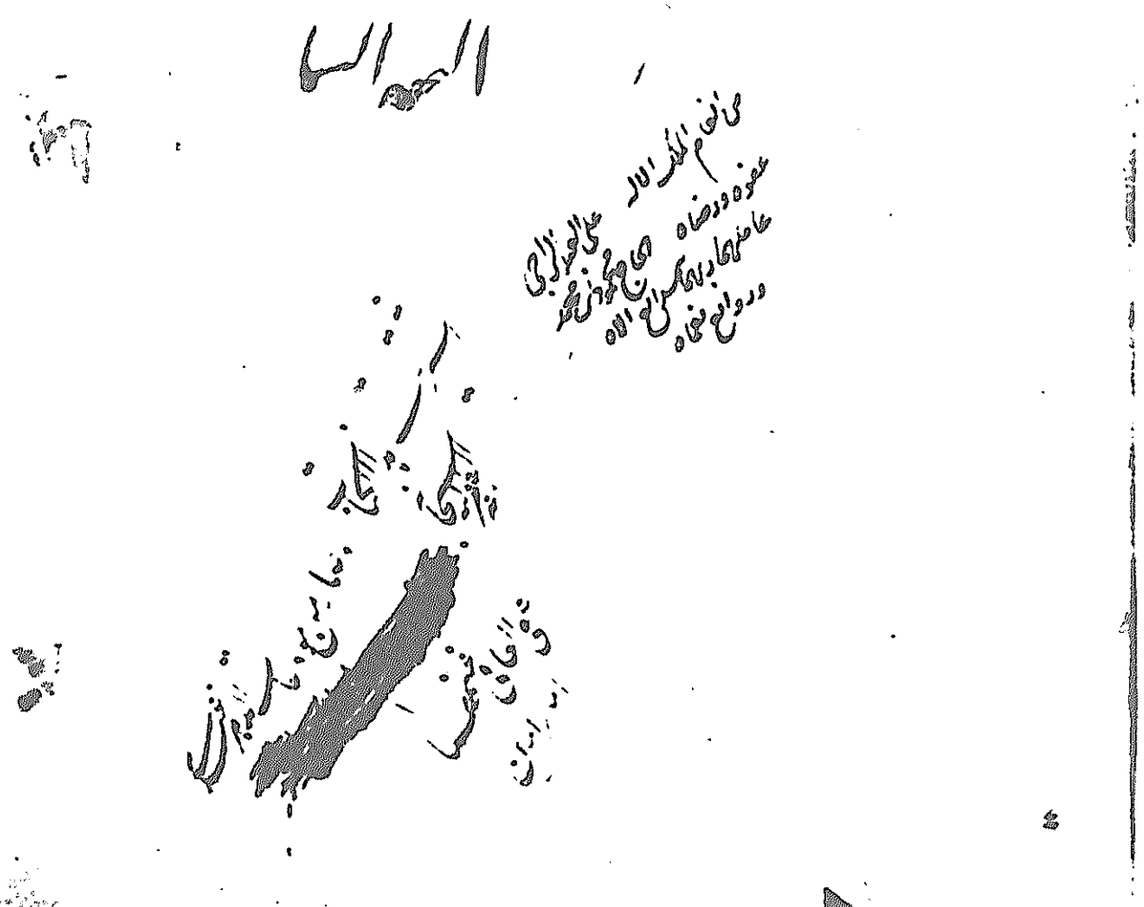

هذا كتاب شافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان وشرفه لخلافة الثقلين وفضله بالنطق على سائر الحيوان
وحمله الامانة التي عرضها على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها وقبلها اذ اشفق
منها وحملها بقبولها وشرفها بالله بها وبرفعة وحده في الحسابة فيما اودعه وصلواته على جامع اساسه وصفوة
اصفيائه ومبلغ اياته محمد وعترته الطاهرة واسرته المحرم الراهرة وبعد فاني رايت المحتاج المسمى
بالكافية للشيخ الفاضل والحبر الكامل ابي عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب رحمه الله
وجبر الالفاظ بسيط المعاني وجدت جماعة من فضلاء بغداد يقصدون الناس عن هذا المختصر
ويقترحون جعلها فيه وصورا عن الوقوف على معانيه وشاهدت جماعة من ابناء فارس عن يهدا
الكتاب مستوفين ويتحصيل غوامضه كلفين والتمس مني طائفة منهم ان كتب له شرحا يزيل
اغماضه وينيل لقراءة فاعتذر قاليهم فلم يقبلوا معاذيري لعلمهم بعرفوا كنه تقصيري ومع ذلك
حين شرعت فيما مدت الية وحفت عليه عرض لي في بصري وصرصعتي من مطالعة الكتب البسيطة
ومراجعة الابواب المحيطة فرجعت الى ما يحضرني من القول ومن صدر عليه زهد فاسعفني ما اتاه الله
من قبل وسميته بالتحفة الشافية في شرح الكافية وعند الموفق للصواب اتي سبحانه

الكلام لغة وضع لمعنى مفرد والكلم اللفظ هو النطق المعتمد على مخارج الفم فالنطق للقوى
اخص من الصوت لان الصوت يكون من حي وغيره والنطق لا يكون الا من حي واللفظ اخص
من النطق لانه لا يكون الا من انسان وضع لمعنى احتراز به عن المهمل فانه لفظ ولم يوضع
لمعنى قلت فما الفايدة في قوله وضع فان المهمل ليس لمعنى يعني عند قارئ المهمل ليس لمعنى والوضع لا
يكون الا لمعنى هو احتراز عن نحو ديز فانه لفظ بدا على معنى مفرد وهو الة الصيد وليس بكلام لان
العرب لم تضعها لان الوضع تخصيص اللفظ بذلك المعنى بقصد من الواضع مفرد احتراز
عن مثل معنى الكلام نحو خرج زيد وانه اقصد وضع معنى ولكن ذلك المعنى مركب قلت دلالة
الكلام على معناه ليست وضعية بل عقلية بدليل ان سمع زيد عمرو ايضا مسمى قام كل واحد
منهما على انفراده فمتى سمع قول القايل زيد قايم علم ان المحكوم عليه هو بالقيام وهو معنى هذا الكلام
وهو نسبة القيام الى زيد وانما يستفاد بالوضع دلالة الالفاظ التي مسمياتها المفردات التي يتوقف
تمامها اللغوي لمعنى هذا فقد علم ان الكلام بقوله وضع لمعنى اذا كانت دلالته الكلام عقلية
لا وضعية حرف الاطلاق مانع من تخيل ذلك بيقال ان الفعل انما وضع لمعنى وليس

معتبر

مفرد الدلالة على معنيين الحدث والزمان ومقارنة احدهما بالاخر وهو معنى ثالث قلت قد
يحمل للجمع وحدة افراد ما من كثرة الا وهي واحدة باعتبار ماهيتها فوجب ان لا يتحقق الكلم
اصلا والاصح ان الفعل وضع لمعين من المصدر وذلك معنى مفرد والاشبه ان قال الحنفي يقو
مفرد عقوبة رجل فانه لفظ مفرد باعتبار وليس بكلمة ان يدل على معنيين اعني الذات والتعيين لان
الالف واللام كلمة تفيد التعريف وحدها تفيد الذات من غير تعيين ان قوله لفظ وضع
فيه استدراك لانه قد يجوز ان يكون جمع لفظ فاجوز ان يكون مصدرا ولا سئل ان اراد اللفظ الصريح
الدال اولى من المجمل لانه ما فيه ما فان من الكلم ما هو في الاصل كذا المتكلم في نحو علامي وهمزة
الاستفهام الا تعبير والاصل تقديم الكلمة على الكلام لانها جزءه والجزء مقدم على الكل وقد سمعا الكلمة
في الخطبة والمقصيدة مجازا لان فيها الناس وهي للواحدة حقيقة وتمر قلت ملاءمة بين
الحقيقة والمجاز من مناسبة والمناسبة بين الكلمة والخطبة والمقصيدة والكلام لان معنى الكلمة
لا يفهم لا يجوز عروضها كذلك المعنى الذي في ضمن الخطبة والمقصيدة لا يفهم مجموعا الا من مجموع اجزاء
الخطبة والمقصيدة والكلام لا من بعض اجزائها دون بعض ثم قيل معنى الكلمة من بعض حروفها
هي اسم وفعل وحرف هي صيغ كل واحد منهم واما قدم الاسم على الفعل لان
والاسم احد اقسام المخبر عنه والفعل له فايدة واحدة وهو انه خبر به فقط وقدم الفعل على الحرف
لانه خبر به والحرف لا يخبر به ولانه قد اخبر عن الفعل بانه خبر به فلا يخبر عنه الفعل بانه خبر به
مسندا الى الفاعل نحو قام زيد لانه اخبر عنه وكذلك الحرف باعتبار ذكر متعلقه نحو
مصرة تخبر عنه واما قولنا من نحو خير وفعل حروف مبهام وهو احتراز عن لفظ خير وفعل اشتقا
من معناه ومبتداه لانها ان يدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان
يقترن احد الازمنة الثلاثة الماضي فالاسم والحال والاستقبال فالفعل هذه قسمة صحيحة لانها دايرة بين نفي
قولنا لا يدل فلان معنى في نفسها والثاني الحرف وهو الذي عنه بقوله لا ونريد بالاول
ما دل على معنى في نفسه فقد يرد والاول الذي يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة معنى الماضي والحاضر والمستقبل وهو الفعل او لا يقترن بمعنى احدها وهو الاسم دليل
حصر الكلمة ان الكلمة اما ان يصح ان تسند الى غيرها او لا يصح الثاني الحرف والاول وهو الاسم
حصر الاسم ان يصح ان يخبر به او لا يصح الثاني الحرف والاول وهو الفعل لانه
مسند الى الاسم نحو قام زيد لانه اخبر عنه وقد علم ان الكلمة

سؤال على بعض
اصحاب المتن
الجموع

والله اعلم

ثم انفصل كل واحد منها عن قسيمه بفصل ثم ركب جوهر الفصل الحروفية لا تدل على معنى في نفسه وفصل
الفعل انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والمشترك فيه هو الجنس وما حصل به الامتياز هو
الفصل واداة الشيء بجنسه وفصله فقد عرف حده الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
قال معنى تضمن استعمل على كلمتين تقول تضمنه فاضل اي ما استعمل عليه فقوله ما تضمن
كلمتين اشارة الى التركيب وقوله بالاسناد اشارة الى النسبة والكلام عبارة عن جنس تحته نوعان
والذي بالاسناد وهو النسبة اعني نسبة احد الجزئين الى الاخر والمراد بالنسبة ان يكون احد الجزئين
محكوما به على الاخر وانما ذكر الاسناد لانه اعم من الاخبار لان الاخبار يندرج فيه الامر والنهي
والاستفهام وينضح في الاسناد وكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا وقد بدا في حد الكلام
بكلمة ما هي وهي اعم من اللفظ الذي يدل به في حد الكلمة مع ان الكلام اخص من الكلمة باعتبار قوله
وفي بيان ذلك الاشارة الى الاسناد ومعنى لا ساعي لا صحبه وانما
كان كذلك لان الاسم وضع وضعا عاما في تجريده وعمده والفعل وضع وضعا خاصا في تجريده لا عمده
والحرف لا يسند الى شيء فلذلك لم يكن له محل في تركيب طرفي الكلام والتركيب بسعة الاسم مع
مثله ومع قسيمه والفعل مع مثله ومع قسيمه والحرف مع مثله ومع قسيمه والصحيح منها هو
الاسم مع الاسم لوجود المخبر عنه وهو الاسم والمخبر به وهو الفعل والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم
المخبر عنه ومع الحرف لا يفيد لعدم اصالة الحرف ومع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه
والاسم مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه فوله الاسم ما دل على نفسه عن مقترن باحد الازمنة
الثلاثة قوله الاسم ما دل على نفسه يشمل الكلام والكلام الا انه صدر الحد بالاسم
وهي اعم مما صدر به حد الكلمة التي هي جنس للاسم فلو قال الاسم لفظ او كلمة لكان اقرب من قوله
وقوله في نفسه تحرز به عن الحرف لانه معناه في غيره وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
لتخرج به الفعل لانه مقترن باحدها وهي الدلالات الماضي والحاضر والمستقبل فله
الصوح فان اقترن بان في زمانه عبر معه بالماضي ولا بالمستقبل فان اريد به المعنى قلب
اصطلح المعبر به لحدوثه واما الفعل المضارع نحو ضرب فقد مر عن الماضي وهو حده في الكتاب
بحاجة الاستقبال لان الاصل في المضارع ان يكون مطلقا لمعناه في الوجود واما اسم الفاعل
فلا دلالة له على الزمان بصيغته فان صار مستقبلا بفهم من قرائن احوال المتكلم ولا يفهم منه الزمان
الا بقرينة وانضافة ان نسبته الى الازمنة الثلاثة على السواء وهو كالمصدر يقول ضارب امس

ويقول لزيد ضرب امس وزيد ضارب الآن او غدا فثبت ان المصدر لا
يدل على الزمان بالوضع فلذلك اسم الفاعل اما قولهم مع ذلك المشتق ليس مقترنا بزمان ما وعبارة
عن الوقت لا عن وقت وضرب بدليل قولهم مضى مقترن بالمشتق ولم يقع فيه ضرب فلو كان عبارة
عن الوقت والضرب لكان ناقضا واما النقض بالافعال الجوامد كنعم وبئس وليس والحواب
عنه ان هذه الافعال خرجت عن موضوعها الاصلي فليست عبارة عن معان وافعة بل هي تعبير
تلك المعاني فان قولك نعم الرجل ليس عبارة عن المدح بل هو نفس المدح بخلاف قولك قام وقعد فانه
عبارة عن قيام وقعود وليس هو نفس القيام والقعود قوله ومن خواصه دخول اللام للتعريف
الخواص جمع خاصة والتعريف بالخاصة اسهل من التعريف بالحد التام
والفرق بين العلامة والحد ان العلامة مبنية وجود المسمى المعلم بها ولا يلزم من انتفائها انتفاؤه
واما اختصاص اللام بالاسم لانه عرضية ان تجرعنه واللام بعد التعيين والمخبر عنه يتعين ان يكون متعينا
ليفيد الاخبار عنه والافعال والحروف لا تجرعنها فلم يحتج التعيين فلم يدخل اللام عليها ولو قال
حروف التعريف ولعل فيه الميم في لعله من يرى التعريف بالميم قوله والجر قلت انما اختص الاسم
بالجر لان الجر ان كان للحد فظروف الجر وضعت لتوصيل معنى الفعل اللازم الى الاسم فلو دخلت على
الفعل لكانت صلة بين الشيء ونفسه او معدية للفعل الى نفسه وان كان بالاضافة فهي في غالب
الامر تفيد التعريف والاسم يقبله ليفيد الاخبار عنه والفعل لا يخبر عنه فلم يقبل التعريف قوله
والتنوين يريد به تنوين التنكير وسيبويه التمكن دون ما عداهما من باقي التنوينات اما تنوين الترنم
نحو يا زيدا والتنكير التخصيص نحو رب رجل اكرمته ومدلول الفعل جنس فلا يدخله التنكير التخصيصي واما
سيبويه التمكن فمختص بالاسم لانه يفيد كون الاسم جاريا على اصالته لم يشبه الفعل والفعل لم يوصف
بالتمكن فلم يدخله التنوين الدال عليه قوله وهو معرب لتمكن جميعه الاسم بحده وخاصته الحد
في اسم وصفه لان المعرب والمبني وصفان للاسم وبيان الصفة يتوقف على بيان الذات فيتعذر عليه
فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل قوله انما شرح المعرب على المبني لان الاعراب
للفرق بين المعاني فكان بيانه اهم والبناء ليس كذلك والموجب للاعراب عند المحققين من ارباب
هذا العلم هو التمكن فهو علة للاعراب وسابق عليه ولذلك اذا فارق الاسم التمكن فارقه
الاعراب ويريد بالمركب المستحق الموجب للاعراب فان الموجب للاعراب هو التركيب اذا كان
المركب قابلا للاعراب ومعنى كونه قابلا للاعراب انه لم يشبه مبنى الاصل ويريد بمبنى الاصل

الحرف والماضي والامر بغير لام الاترى ان حروف المعجم والفاظ العدد ليست معربة حسن العدد
وحسن التهجي لكنها قابلة للاعراب فادلا تمثل الموجب للاعراب وهو التركيب اعربت نحو ثلاثة
فرد واربعة نصف اثنين وكذلك في حروف التهجي نحو الا لحمر من الماء فان لم يكن
المركب قابلا للاعراب لم يؤثر التركيب نحو قالت حذام ومضى امس فمن اي فان المانع من الاعراب
قائم وهو شبه الحرف في قوله لشبه الفعل اما لا مصروف لانه اشبه الفعل وهو
مبني الاصل كشر وعمر وقوله لشبه الاسم للفعل لانه يختص بالفعل فان التعريف والتنكير
وغير ذلك لا مدخل لها في الفعل ومراده بشبه الفعل والحرف من وجه مختص به الفعل او
الحرف غير جهة كونه عاملا وبهذا القيد يخرج اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال
وهذا اولى من قولهم في حد المعرب انه الذي يختلف اخره لاختلاف العامل لانا ما لم نعرف لزومه
معربا لم نعرف انه يختلف اخره لاختلاف العامل فلو عرفنا المعرب بذلك لزم الدور
ويختلف اخره اي اخر المعرب لفظا نحو زيد في الصحيح نحو زيد او تقديرا في المعتل
والاعراب ما اختلف اخره به اي بسبب اختلاف اخر المعرب
ضمير المعرب والهاء في به ضمير الاعراب فلم يدخل في هذا العامل فانه يختلف اخر المعرب
به لم يدخل فيه لان اخر المعرب يختلف باثر العامل واثر العامل غير العامل وهو نفس
الاعراب ويخرج ايضا بقوله لتدل على المعاني ويريد بهذا ان الاعراب عندنا اذا قلت قام زيد
وضربت زيدا ومررت بزيد هو هذه الحركات لانهم يقولون انواع الاعراب رفع ونصب وجر
والرفع اسم للضم الحادث عن عامل والنصب اسم للفتح بعامل والجر اسم للكسر بعامل ولولا
ان هذه الحركات اعراب لما ضاد واسم الاعراب عليها وقال قوم ان الاعراب معنى وهو الاختلاف
لا لفظ وهذه الحركات دوال عليه وعلامة عنه ولو كانت هي الاعراب لما صح اضافتها اليه في
قولهم حركات الاعراب اذ لا يصح اضافة الشيء الى نفسه
العام الى الخاص على سبيل المبالغة كقولهم صمه الاعراب وقال قوم يكون السكون
اعرابا في الجزم وقد تحذف الحركة في الوقف مع القول بانه معرب وهذا يدل على ان الاعراب معنى
لا لفظ وانما قلنا لو كان الاعراب لفظا لكان الاسم في حال الرفع غير معرب لانه
لا اختلاف في حال لزومه مرفوعا وكذلك القول في حال لزومه منصوبا او مجرورا واضافة الاختلاف
الى اصابي اقل ما يتناوله من مراتب كل الاعراب ستة لان الاعراب اذا قلنا انه كل واحد من الثلاثة

اختلاف ما اختلف اخره به جعل الاعراب سببا للاختلاف لا نفس الاختلاف
فلم يلزم ان يكون اخره في الرفع غير مختلف وكذلك في حال النصب والجر قلت
يعني بالاختلاف هنا حصول حركة الاعراب في اخر الكلمة مع العامل فانه قبل ذلك كان
ساكنا والعامل ان يقول لو كان الامر كذلك لوجب ان يقول ما اختلف اخره بطروه وطروه الا
ليس هو الاعراب قلت لتدل على المعاني اللام في لتدل تتعلق باختلف اي ليدل الاختلاف على الاعراب او الى
ويريد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله والصورة اي المتداولة على الاسم واحدا بعد
واحد وانما احتيج الى الاعراب ليدل على المعاني الطارية على الاسم الا ترى انك اذا قلت ما احدث مثل هذا
رفع الدرهم كنت مقرا منفيا ولو نصبت الدرهم كنت نافيا فلولا الاعراب لالتبس الاثبات
بالنفي وكذا لو قلت ضرب زيد عمرا بسكون دال زيد ورا عمرا لم نعرف الضارب من المضروب
قلت فهلا جعلوا لكل واحد من المعاني المتواردة على الاسم صيغة ولفظا تختص به كما في المضارع
فانا اذا اتت بالتاء في قمت لم نحتج الى الرفع والالف في اكرمك للنصوب قل يلزم منه تكثير الالفاظ
فهلا غيرت الصيغة كما في الفعل قل يلزم منه تكثير التغيير والتصرف في الاسم الذي
مبناه على الجمود وعدم التصرف ثم ان الاعراب ما قل لفظه لانه تغيير الشبه وتغيير ما اصول من
تغيير الذات والعامل ما به يقوم المعنى المقتضي انما ذكر العامل هنا لانه قال والمعرب
يختلف اخره واختلاف اخر المعرب يتوقف على اختلاف العامل والمعاني المقتضية للاعراب هي
الفاعلية والمفعولية والاضافة فالفاعلية عبارة عن الفعل والفاعل هو الفعل وما اشبهه والمقتضي
للرفع هو الفاعلية وهي اسناد الفعل الى الاسم وهو شيء غير الفعل والفاعلية يقوم فاعل بمعنى
الاسناد امر معنوي ورافع الفاعل باتفاقهم عامل لفظي قل العامل هو الفعل ولكن الفاعلية
التي هي الاسناد اقتضت ان يكون عمل الفعل في الفاعل رفعا قوله فالمفرد المصروف والجمع
المكسر المصروف قل احترز بالمفرد عن التثنية والجمع وبقوله المصروف عن غير المصروف وبقوله
الجمع المكسر عن الجمع الصحيح وبقوله المصروف عن الجمع المكسر غير المصروف نحو رأيت حوارى
وصوارب بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا قوله يريد ان الواحد المصروف
كرجل وجمع المكسر المصروف كرجال يضم في الرفع ويفتح في النصب ويكسر في الجر وما فيه
احترز عن الاسماء الستة المضافة نحو ابوك فانه لم يرد بقوله المفرد الا ما في مقابلة التثنية والجمع
لا ما في مقابلة المضاف لان قول غلام زيد يدخل في المفرد الذي ذكرناه فيخرج الاسماء الستة

مع كونها مفرده منصرفه الا بقوله بالصد وقعا الى اخره لكن يلزم من هذا ان يكون ملون ممنوع
بخلافه جمع المؤنث السالم بالصد والكسره كما قدم جمع المؤنث السالم وان كان
جمع المذكر هو الاصل وهذا فرع عليه لان جمع المؤنث السالم يعرب بالحركات وهي اصل في الاعراب
وجمع المذكر السالم اعرابه بالحروف والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات وهو فاهما في
مقام بيان الاعراب فقدم ما كان اصله اصلا اولم لا يحلوا الاسم المؤنث من ان يكون بعلامه او بغير
علامه فان كان بغير علامه رد عليه الفا وتاء نحو هند وهندات وان كان بعلامه فان كانت حرفا
نحو فاطمه وقائمه لئلا يجمع بين علامتي تانيث لفظ واحد وان كانت الفا فقلبت تاء نحو سعدى وسعدة
وان كانت همزه قلبت واوا نحو صحراء وصحراوات واما كان هذا الجمع بالصد والكسره دون الفتحه لان
هذا الجمع محمول على جمع المذكر السالم وليس لصحيح المذكر السالم حرف يخصه فجعلوا علامة الجر
بعينها علامة النصب ليكون من الاصل والفرع وغير المنصرف بالصد والفتحه
غير المصروف يعكس جمع المؤنث السالم لانه لم يدخله لفظ النصب وغير المصروف لم يدخله لفظ الجر
واما كان كذلك لان امتناع الصرف لشبه الفعل ومع الفعل من الجر فلذلك ما اشبهه يخفض
للشبه به كان الفعل المضارع لما اشبه الاسم اعرب تحقيقا للمشابهه قول وحول
وحول وقول وقول ودوال مضافه الى غير ياء المتكلم بالواو في الرفع والالف في النصب والتا
في الجر لجبر بقوله مضافه عن مجيئها مفرده نحو اخوات واخ فهي تدخل مفرده في جبر المعرب
بالحركات ومنهم من يعربها مضافه بالحركات نحو هذا اخل وهو قليل شاذ واجبر بقوله الى غير
ياء المتكلم عن مثل ابي واخي وفاها عند واما ان هذه معربه سعد بالحركات ناقصه وعدها بين
مبنيه وكان سبب ان يريد هذا الخبر وغيره مصنفه فانها مبنيه صعب اعرابها بالحركات وهي مضافه
واما اعربت هذه الاسماء بالحروف بوطه للتثنيه والجمع وكانت اولى من غيرها بالبوطه اما لان
الابوه والاخوه امور اضافيه فلا يفهم معنى الاب بدون ابن ولا معنى الاخ بدون اخ له وهي
تقتضي اثنين كالتثنيه واما لان ما يلزم الاضافه نحو دوال وفوه ومنها ما يعلق عليه الاضافه
كالاب والاخ والمضاف والمضاف اليه اسباب فلذلك اعربت الحروف والمبني اذا كان يعصم منط
الصغير في الجر صحروه يعمل الصغير فهذان هما المسوغان للاعراب بالحروف عند من يراه
اذ هما حصلت المشابهه بين هذه الاسماء وبين المبني واصر شاعر ولا اجلا فهي في هذه الحروف
حروف الاطاله المبني وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف في الرفع والياء في الجر والنصب

وذهب سيبويه الى ان الالف والياء في المثنى حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم الا
منها معتل ثلاثي حروف الاعراب وعلاماته ولو كانت اليا في حاله الجر كما قلبت الفا في المقصور
اذا اضيف الى المضمر لقلبت الفا كما في المقصور
ولو اواما كان اعراب المثنى شبيه بالحروف لانها اكثر من الواحد فكان اعرابها بشيء اكثر من اعراب الواحد
ولا اكثر من الحركه الا الحرف لان زمان النطق بالحركه اقصر من زمان النطق بالحرف وقيل بطل
بالنون في الزيدين فانه معرب بالحرف وهو لواحد ولا مضاف الى مضمر اجيب بقوله مضاف
الى مضمر عن كونه مضافا الى المظهر نحو جاني كلا الرجلين فانه يعرب بمقدر بالحركات وهو على
كل حال بالالف في الرفع وفي النصب والجر بالنكره الرجلان كلاهما ورايتهما كليهما ومررت
بالرجلين كليهما ولو كلا مثنى لما صح عطفه على المثنى في قوله المثنى ولا لما يلزم من عطف الشيء على نفسه
ولو كان مثنى لاعرب كاعراب المثنى اذا اضيف المظهر بل هي بالالف في جميع الاحوال ولكان
له ولحذ من لفظه وليس كذلك واما الشاعر في هذا رجلها سلامي واحده فاراد
في هذا رجلها فحذف الالف من كلتا كما قال الشاعر درس المنا بمتالع فابان فاراد
المنازل فحذف بعض الكلمه وهو سادما دروا اصلا ولو كان مثنى لما صح اضافته الى ضمير المثنى
لما يلزم من اضافه الشيء الى نفسه ولذلك لا يقال اثناهما ولا واحده فاما قوله
ضمير الجمع يحمل القليل والكثير كما في ضمير المثنى واضافه لو ان لا مثنى لما جاز لا الرجلين قام بافراد
الخبر لكن لا مانع هذا قام فاما عود الضمير اليهما مثنى كقول الشاعر
كلا هما حين جد الجري بينهما قد اقلعا فلا واراه معد الى اللفظ فهو مثنى في المعنى
فاذا افرد الضمير العائد عليه فالنظر الى لفظه واذا ثنى الضمير فالنظر الى معناه واما اعربت
اذا اضيفت الى الضمير الحروف لامور منها انها لما اضيفت الى ضمير متصل لا يستغني عنها وهي
ان بها معنى التثنيه ومنها انها تابعه للمثنى فجعل لفظها كلفظ متبوعها استحسانا وفيها
مع اضافتها الى المضمر لغتان اقيسهما واقلهما اجراؤها بحرى اضافتها الى الظاهر وتقدير
عليه الحركات نصبا وقيل انها قلبت الفا في النصب اذا اضيفت الى المضمر حملا على الى
ولذلك لان اضافه يلزمها كما يلزمها ولذلك ثبتت الالف في الرفع بحالها لان الى ولذا لا
حظ لها في اضافه وليس هذا التغير اعرابا كما انه في لدا والى ليس اعرابا وهو اختيار جماعه من المحققين
واثنان ايضا مثل لا ليس مثنى لان المثنى كل اسم كان لمفرد الخ باخره الفا وياء وليس

اثنان كذلك اذ لا يقال لواحده اثنان بل اثنان لفظ واحد يفيد التثنية كانهما وهما فانهما يفيدان التثنية
وليسا مثنيين فاثنان اسم للتثنية كما ان قوما اسم للجمع فكل مثنى او مجموع ليس له واحد من لفظه
فليس بمثنى حقيقي ولا جمع حقيقي فواحد اثنان واحد من غير لفظه كما ان واحد القوم رجل
من غير لفظه والتا في ثنتان بدل من يا والتا في كلتا بدل من واو فاصل ثنتان ثنتان واصل
كلتا كلوا فالتا بدل من الواو كما في اخت وقيل التا في كلتا بدل من اليا في ثنتان لوجود الامالة
في الف كلا وابدال التا من الواو اكثر من ابدالها من اليا والحمل على الاكثر اولى فعلى هذا يكون الف
كلا بدلا من واو والف كلتا للتانيث لسكون ما قبلها ومن قال ان التا بدل من يا فالف كلا
منقلبة عن يا وليست التا في كلتا للتانيث لسكون ما قبلها ولوقوعها حشوا ووزن كلتا
فعلى وقال الزجاج وزنها فعتل والتا زايدة والالف لام وليست للتانيث بدليل قلبها
يا في النصب والجر وهذا يبطل بالواو والتا بقولهم سعديات جمع المذكر السالم
واولوا وعشرون واخواتها بالواو والتا الجر بقوله جمع عن المفرد وبقوله المذكر
عن جمع المونث وبقوله السالم عن جمع التكسير ثم عطف اولوا على جمع المذكر السالم ليعلم
انه ليس بجمع حقيقي ولو كان جمعا حقيقيا لم يعطفه لما يلزم من عطف الشي على نفسه
بل هو اسم للجمع اي صيغة يفهم منها الجمع اذ واحده ذو وهو من غير لفظه والجمع الحقيقي
ما كان له واحد من لفظه فاما قولهم قوم ذو مال فهو جمع حقيقي لان واحده من لفظه وهو ذو
وكذلك عشرون واخواته ليس بجمع حقيقي فانه لا واحد له من لفظه وليس عشرة واحد عشرين
اذ لو كان كذلك لكانت العين والشين من عشرين مفتوحتين وليستا كذلك هذا من
جهة اللفظ واما من جهة المعنى فلو كانت عشرون جمع عشرة واقل الجمع في التحقيق ثلاثة
ولكانت العشرون ثلاث عشرات ولكان يفهم من العشرين ثلثون وكذا ثلثون لو كان جمع
ثلاثة لفهم من الثلاثين تسعة ومن الاربعين اثنا عشر لو كانت جمع اربعة وانما جعل
الاعراب بهذه الحروف اعني حروف المد لانها تشبه الحركات في الخفة وامتداد الصوت
بها وتحذف في الجزم كما تحذف الحركات وكان القياس ان يكون اعراب المثنى والمجموع كاعراب
الاسما الستة فيكون رفع التثنية والجمع بالواو نحو جاني الزيدون والزيدون في التثنية
بفتح ما قبل الواو وبكسر النون وفي الجمع بضم ما قبل الواو وبفتح النون لكن لو فعلوا ذلك
لحصل اللبس بين المثنى والمجموع في المقصور نحو الاعلون والمصطفون فان جمع المقصور ما

و

قبل واو مفتوح ولا يكفي كسر نون المثنى وفتح نون الجمع في ازالة اللبس لانها تحذف في الا
ويسكن في الوقف ولو كان نصب المثنى والمجموع بالالف لحصل اللبس بينهما في الاضافة والو
وقد جاء جرهما بالتا على القياس فحذفت الالف التي عرض اللبس في النصب لاجلها فبقي
اللبس في الرفع فقط فازالوه بان جعلوا مكان الواو المفتوح ما قبلها الالف لان الواو
المفتوح ما قبلها قد تقلب الفا في نحو توجل فانهم قالوا تاجل وحصل من هذا استعمالهم الضمة
وما يجانسها وهو اليا والفتحة وما يجانسها وهو الالف في رفع التثنية من غير لبس
للبس بين المثنى الصحيح والمقصور من الجمع السالم في النصب والجر حاصل بعين
ما ذكروه في الرفع فان ما قبل يا التثنية مفتوح وهو في جمع المقصور كذلك وقيل انما جعلوا
الالف علامة للرفع في المثنى لانها اصل لاختها اعني الواو واليا ولهذا لم تقبل الحركة والرفع
اصل لان المرفوع ركن الكلام فاعطي الاصل اصلا والجنسية علة الضم وقيل لما كانت ضمير
المثنى المرفوع نحو قاما جعلوها علامة الرفع وكذلك الواو ضمير الجمع المرفوع في قاموا فلما
احدث الالف والواو الرفع واليا الجر بقي النصب في التثنية بغير علامة فحمل النصب على
الجر لوجوه احدها ان الجر يختص بالاسما وكذلك التثنية والجمع والرفع والنصب ليسا
كذلك والثاني انهما فضلتان في الكلام لتوقف وجود كل واحد منهما على وجود المرفوع الثالث
لما قل الجر في الاسما المفردة لاختصاصه بالمنصرف دون غيره جبروا ذلك النقصان لما صاروا
الى التثنية والجمع التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا يريد بقوله مطلقا
جميع الاحوال من رفع ونصب وجر اما وجه تعذر الاعراب في المقصور فلان محل الاعراب الف
والالف عبارة عن يد ساكنة لا تقبل الحركة لانها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم لان
الحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه فتحريكها يبطل حقيقتها لانها لو حركت خرجت عن كونها
الفا بخلاف الواو واليا فان حركة الواو لا تخرجها عن كونها واوا وكذلك اليا لا تخرج بتحريكها عن
كونها يا ثم لو حركت الالف لصارت اما همزة او يا او واوا ثم لو صارت همزة لدخل المقصور في
حيز المهموز ولم يعلم انه مقصور او لم يبق في الكلام مقصور ولو قلبت واوا او يا للزم قلبها الفا
لانفتاح ما قبلها ويلزم من تحريكها قلبها ويلزم من قلبها ان تصير الفا وهلم جرا والمقصور كل
اسم متمكن اخره الف قولنا كل اسم ليخرج الحرف نحو على والفعل نحو يسعى وقولنا متمكن ليخرج مثل
اذا ولدا ولم يحترز من ذلك لان كلامه في الاسم المتمكن واما المضاف الى يا المتكلم نحو غلامي فوجه

ضافه
وقف
الواو في الجمع وا
وما يجانسها وهو
الالف
دون الرفع

تعذر الاعراب فيه اذا سلما ان محل الباء يحتمل ان يكون مكسورا وهو ان تكسره الى ياء محل الآ
وشغلت محل الاعراب بتعذر حصول حركة اخرى في ذلك المحل بعينه وقيل هو مبني
لان اضافه الى المضمر لا يحتاج الساعد للعامل لحاقه مع غيبة المتكلم وان لم يمنع
ان الاضافه الى مطلق المضمر يحتاج الناصل لان الاضافه الى ضمير المتكلم غيبة الباء يحتاج
لسبب اتصالي تافلي وغيبه لاطي الصحيح ما ذهب اليه المصنف بدليل ظهور
الاعراب لفظا في المثنى نحو غلامای مطلقا وفي جمع المذكر السالم نصبا وجرا نحو لك قالي
المصنف وعلامي ولم ينقل واضاف الى المتكلم مخصوص بهذه العبارة واستغل كقاض
تقاضوجرا ربالمنقوص وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمه مكسور ما قبلها كقاض
نحو مررت وقولنا معرب ليخرج المبني نحو هؤلاء وقولنا آخره ياء ليخرج ما
هو منقوص طرفي ولم يحترز المصنف من ذلك لان كلامه في الاسم المعرب وسمي منقوصا لنقصانه
من ظهور علامه الرفع والجر لانه سقط منه حرف عند دخول التنوين لان المضاف من هذا
النوع والمعرف المنقوص باللام يسمى منقوصا ولا حذف حرف فيه ووجه استثقال الرفع والجر
في المنقوص انه لو كسر لادى الى الجمع بين اربع كسرات متواليات كسرة الياء وكسرة ما قبلها وهي في
نفس كسرتين واذا استثقلوا الكسرة والضمة انقلبت ياء واحتملت التي لخفتها فلما استحقت
ظهرت ولم تقدر وقلنا حذف حذفا صحيحا لان ما حذف لعلة في حكم الثابت
والالف وما دال الا لنقل الفتحة وما قبلها من جنسها وقيل الا
غير لانهم ان المنقوص اذا كان موقوفا عليه حذف حركة وحذف ياء ايضا نحو هذا قاض
والتكسير لتخلها وامالحذف الياء فلسكونها وسكون التنوين وكانت الياء اولى بالحذف من التنوين
لان الكسرة قبلها تدل عليها والتنوين لا دليل على حذفه ولانه يدل على معنى وهو الصرف وحذفه
يخل بذلك المعنى والياء لا تدل على معنى بل قد تدل على معنى وهو الخفة ان لم تكن موجودة
فليس فيها الا حذف واحد وهو حذف الضمة والكسرة من اللفظ وتقدر ان في النية ويحتمل
هذه الياء في الرفع والجر من صور وان تسعة واثنان في النصب صار ثمانية مجموعة
مريد الاعراب التقديري وقد يكون للحرف فاكثر بالمزاوجة من ذلك جمع المذكر السالم
اذا اضيف الى المتكلم نحو مسلمي في حال الرفع فاصله مسلمون فحذفت الواو للاضافه الى الياء
فصار مسلمي ثم استدعاه ذلك على انهم تركوا الواو وصاروا الى الياء لاجل نقل اجتماع
الواو والياء لست ادري كيف يقدر الحرف على الحرف وكيف حصر هذا الجمع دون
غيره بهذا التقدير فان قولكم قولك اذا اضفته الى ياء المتكلم لذلك نحو قولك هذا قاضي اذا الاصل قاضوي
فاجتمع الياء والواو ثم سكن الاول منهما وهو الواو وقلبت ياء وادغمت في ياء المتكلم فصار نكون
معربا بتقدير الحرف ولم ينقل له احد من المتقدمين ولا من المتاخرين بالنسبة الى ما علمت وكذا
قولك هذا اخي وابي عند المبرد فالاصل اخوي وابوي وفعل بهما من القلب والادغام نحو قاضي مسلمي
فالاعراب التقديري في اربعة مواضع على ما ذكر وبالاتفاق ان الاعراب بالتقدير في موضعين
احدهما المقصور مطلقا والثاني المنقوص في رفعه وجره دون نصبه ومنهم من ذهب الى ان
الاعراب التقديري في خمسة اشياء هي المقصور والمنقوص والاسماء الستة والمثنى وجمع
السلامة ولا اعراب عندهما ولا للحرف المثنى والذي يقتضي فيما عدا ما ذكر من المواضع الاربعة
غير المصروف فانه على ثمان من تسع او واحد منها يقوم مقامها اعلم ان قوله ما فيه
علتان من تسع ليس على اطلاقه فان الوصف والتانيث في قائمه لا يوثران وكذلك الجمع العجمة
ح وزنا الفعل الخاص بحيث لم يشبه فما بعد فاما العلل فهي التعريف والتانيث والعدل
والعجمه والتركيب وزنا الفعل الغالب عليه والمختص به والالف والنون الزائدتان والوصف
والجمع وهذه العلل التسع المانعه من الصرف على ترتيب ذكر بعد ومنهم من يجعل علل
سبع الصرف احد عشر فزاد على ما ذكر اربعا شبه الف التانيث كوارطى اسمي به والتانيث مراعاة
الاصل كواخر اذا سمي به ثم نكر ومن جعله النكرة وعدم النظر فيقول لزوم التانيث وعدم النظر
فيكون موانع الصرف ثلثة عشر ثم ان النحويين لما راوا ما لا ينصرف يفتقر الى موجب يمنعه الصرف
والمصروف لا يفتقر الى موجب علموا بذلك ان الصرف هو الاصل فبحثوا عن تلك الاسباب في وجودها
العلل التسع المذكورة فاصل الاسم ان يكون مصروفا ذكرا نكرة على الوضع غير وصف ولا مزيد
فيه ولا معدول ولا خارج عن وزان الاحاد ولا مواطئ للفعل في وزنه لان تفاوت هذه التسعة
فروع وتوان دل على فرعية كل سبب منها اما التعريف ففرع لان النكرة سابق عليه فالنكرة
كالعام والمعرفة كالخاص والعام سابق على الخاص لان الخاص متميز عن العام بامر زائد والزيادة
فرع اما التانيث ففرع التذكير اذ كل عين او معنى يصدق عليه انه شيء ومعلوم ومذكور وليس
اسما مذكرا فاذا عرفت ان تسمياتها موضوعة وضع لها اسما او علامات دالة على تانيثها وهذا معنى

قول سيبويه ان المانع من الصرف ضرع عليه واما العدل فضرع عمل المعدول
عنه لموقفه واما العجمة فضرع ادعى تعليله في كلامهم لان الكلام في علم النحو من الاصل انما
هو في هذه اللغة واما في غيرها فمن طريق التبع واما التركيب فضرع لموقفه عمل المفرد
واما الفعل فضرع لا فتقاره الى الاسم وجودا وفائدة اما وجود الفعل فمن اثر عمل وهو اسم
الاسم واما الفائدة فلا تقد كلاما الا اسم فكذلك ورثه فرع واما الالف والنون الزائدتان فضرع
لان الزائد متوقف على تحقق المزيد عليه واما الوصف فضرع لانه تابع للموصوف لفظا و
واما الجمع فضرع لتوقفه على الافراد فقد سبق ان هذه العلل فضرع فاذا اجتمع في الاسم
منها شيئان او تزلا صارها ثمانية اصل لاسمه معلوما بخلاف الفرعية اذ اصالة الاسم جهة
واحدة والفرعية جهتان والاثنان بعلمان اولى مما قبل صعفان بعلمان قويا فالراجح
خلاف الفرعية لكن الاسم الذي يرجح فيه خلاف الفرعية بالفعل لان الاسم الذي فيه اثنتان
وهما سبعة الفعل من وجهين والفعل فرع عمل الاسم من وجهين احدهما متفق عليه وهو ان
الاسم لا يتوقف في الاسناد على غيره نحو زيد قائم والفعل يتوقف في الاسناد عليه الاسم نحو
قام زيد والثاني مختلف فيه وهو ان الفعل عند البصريين مشتق من المصدر والمصدر اسم
والمشتق فرع على المشتق منه لتوقفه عليه فلم يخلف المشابهة بين غير المنصرف والفعل
مع من النون الذي ليس للفعل ومع من الجمع سعا للنون حتى والمشابهة بالمعنى نحو
ترك فعل امر على فعل ماض يبقى بالخبر بعد حذف النون وما اضافه الى المشتق نحو هذا
معلم زيد، وفعل ان النون خاص بالاسم والجمع خاص ايضا فاشبه الخاص الخاص فاما
قبل فسائر علامات الاسم كالالف واللام وحروف الجر لا تدخل الفعل ولم يمنع غير المنصرف
منها فلما دامنع من النون فتلك العلامات ادخل لدل على معنى في الاسم من التعريف
والاضافة وغير ذلك واما النون فدخل لدل على بقاء الاسم على اصالته وامكنته والمشابهة
الفعل ولم يبق على تلك الاصالة فلم من النون الذي على عدم بقائها فاعرفه وقيل انها
سميت غير منصرف لانه لما سقط نونه لم ينصرف الا عراب التام الذي اختص به الاسماء وهو
الخفض فكان اسقاطه من الصرف وهو السافل لائق المصرف وغيرها اصلا
صرفه للصرف وانما ناسب
لان الاصل في الاسماء الصرف على ما تقدم بيانه والصرف انما خص بعض الاسماء فوجب ان يعتبر

غير المنون

ح

للبعض الاخر لان ما جاز عمل بعض افراد النوع جاز عمل الباقي او قياسا للبعض على البعض
وهو معنى قول سيبويه لانها اسماء كما انها اسماء اعلم ان قوله لم يجز صرفه للصرف ليس على الاطلاق
فان ما اخره الف التانيث المقصورة لا يجوز صرفه بالاجماع اذ لا فائدة للشاعر في صرفه لان التنوين
يسقط الالف فلا يحصل في الوزن زيادة فان قيل لم لا يقول ان الف التانيث المقصورة لا
ترد على المصنف لانها آخر الحروف اذ معنى الضرورة الخاصة الى الزيادة الى الوزن ولا يحصل ذلك
مع الالف واما افعل التفضيل فهي صرفه للضرورة مع بقاء وزنه خلاف واما التناسب فمثل
قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا فنون سلاسل لتناسب اغلالا في التنوين واما نون فواعل
فاتباع لروس الاي ليصح الوقف عليه بالالف فتناسبت روس الاي في الوقف على حرف واحد
وحكى الاخفش ان من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف في الضرورة حملا على هذه اللغة
وقيل جاء النظر الى جعد كوصواصاف وقيل لان السببين لم يختلفا فيه كتخلفهما في غيره
وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث تعني وما يقوم مقام العلتين منها الجمع
فهو على وزان مساجد لان ترى ان صاحبه وزان الصالع الذي هو جمع اصلع ثم
اصلع جمع صلع وهو احد وزني السراج فانه جعل ما جمع من اصلا نحو اكالب
ثم حمل عليه مساجد لكونه موازنا له وتعني بالموازنة المساواة في عدد الحروف فقط
للحركات والسكنات واما الف التانيث فهي المقصورة كسعدى والممدودة كصحراء
فامتنع كل واحد منهما مقام علتين للزومها الاسم لزوما لا ينفك عنه بحال بخلاف
الف التانيث لافتراق العلة في جميع تصاريفها من جمع تكسير نحو حبالى وصحارى
وجمع سلامة نحو حبلات وصحراوات وتسبب نحو حبلوى وصحراوى فصار
مطلق الف التانيث سببا لثقله وصار لزومه سببا اخر لثقل اللزوم فصار كالمركب فيه
ما يتبين في العدل لزومه من جهة تحقيقها كثلاث ومثلث واخر
وجمع او تقدير اكعمر وقطم في ثم قلت العدل هو ان تطق بلفظ وانت تريد لفظا
آخر مشروطا بملاحظة حروف البناء المنوي الاصول في البناء الملفوظ بها المعدول على خمسة
اقسام اولها معدول عن العدد وله لفظان لكل عدد احاد وثنا وثلاث ورباع الى عشار
الباقي موحد ومثنى ومثلث ومربع الى معشر والمتفق عليه في الصفتين الى رباع وفيها
وزاد الخلاف وتمثيله بثلاث ومثلث فيه على الصفتين ومعنى قوله تحقيقا انها

دن

اذا جمع تنكر لكن المضاف اليه معه مقدر فهو معرف بالمضاف اليه المقدر الرابع
المعدول عن المعرف بالام نحو سحر وامس عند من يعربه والاصل الستحر فعدل عن
لفظ المعرفة الى لفظ النكرة مع بقائه معرفة وهذا مانع العدول لانك تريد
سحرا بعينه لا اى سحر مثل عمر وجعل عدله تقديريا لانه جاء غير منصرف ولا بد في
منع الصرف من سببين وليس هنا سبب ظاهر الا العلمية فوجب تقدير سبب
آخر طردا للقاعدة وقد امكن تقدير العدل فوجب المصير اليه فعمر معدول عن
عامر وزفر معدول عن زافر وزحل معدول عن زاحل فان قيل فمن اين عرفتم
ان عمر معدول عن عامر قيل لانه ليس من الاسباب الماتعة للصرف مع التعريف شيء ولفظ من لفظ
عامر وفيها التعريف وعامر منصرف وعمر غير منصرف وغير المنصرف فرع على المنصرف وعامر منصرف فوجب
ان يكون اصلا لانصرافه وعمر فرعا لمنعه الصرف والعدل بابه السماع فلم يقولوا في مالك ملك كما
قالوا في عامر عمر وقالوا في قائم قتم وهو الكثير الغط وانما عدلوا عن عامر الى عمر نفيا لاعتماد
الوصفية لان عامرا في الاصل صفة فعدل عنه الى لفظ عمر لقلة فعل في الصفات
وكثرة فاعل فيها وكل ما كان على وزن فعل علما لا ينصرف للتعريف والعدل ماضر فانم
أدد وهو علم فقيل فيه انه في الاصل جمع أدة وهي فعلة من الودة المحبة واصلها ودد فهمزة
الواو المضمومة لكن نقل بعد الجمع وسمي به فليس معدولا فعلى هذا القائل ان يقول ان عمير في اسم
جمع عمرة فتصرف اذ ليس معدولا عن عامر واما باب قطام في تميم يريدون في لغة بني تميم الامر
يعربون فعال اذا كان علما لم يكن آخره راء كحضار اسم كوكب فانهم يوافقون اهل الحجاز
في بناءه على الكسرة واعداد قوله وافقوا الحجازيين ليس على اطلاقه فان منهم من يعرب ما في
آخره راء كالشاعر وهو قوله على وبار فهلكت جهرة وبار فرفع وبار مع ان في آخره
راء من مذهب من اعرب ومنع الصرف ووبار اسم بلدة زعمت العرب ان الجن غلبت عليها و
الذين يعربونه يمنعونه الصرف فيقولون هذا وبار ورايت وبار ومررت بوبار للتعريف
والعدل عن حاضرة فلا بد من تقدير سبب آخر مع التعريف وهو العدل ان قلت فهلا قلت
انه لا ينصرف للتعريف والتانيث المعنوي كسعاد قلت لما جاء مبنيا لتضمنه معنى تاء التانيث
وجب القول بانه معدول عن حاذمة لان التانيث بالمعنى لا يوجب البناء ان قلت ان بناء حذام
وقطام مثل بناء فجار لموافقته نزال في الصيغة لا لتضمنه تاء التانيث لو كان الامر

[illegible] لعنه في لفظ العدد سرعة وسهولة لشهرة لفظ العدد وكذلك اخر
[illegible] فلا يدرك المعدول عنه الا بنظر وفضل تامل وقاعدة العدل في العد
[illegible] اختصار قائل اذا قلت جاءني القوم ثلاث فهم منه العدد والقسم ولا يفهم
من ثلاث العدد فاذا اردت القسم كررت فقلت جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعدلت عن
لفظ يفهم منه العدد والقسم الى لفظ يفهم من ثلاثة الا العدد فان اردت القسم كررت
فقلت جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعدلت عن لفظ لا يفهم منه العدد والقسم الى
ان واحدا منهما مع ثلاثة هي المعدول عنه ففي الاصل ثلاث مع كثرة استعماله
الثلاثة وقلة استعمال ثلاث والاصل هو الذي كثر استعماله وثلاث بعد العدد
والقسم فهو مبني مركب وثلاثة بعد ما العدد وحده فهو معرب مفرد والمفرد اصل المركب
فلم ينصرف لاجتماع العدل والوصف والعدل الثاني من اسقام العدل الاول وجمع
اخرى واخرى نابت آخر واخر افعل التفضيل متى جمع وانت لم تستعمل معه من
فحق استعماله باللام او الاضافة فهو معدول عن استعماله بالالف واللام وليس
معدولا عن المعرف باللام ولو كان كذلك لكان باقيا على تعريفه ولم توصف به النكرة
كقولك مررت برجل اخر وليس من باب اخر وليس بمعدول عنه لانه حسن لا مبني ولا يجمع
مع ملفوظ بانها ولا تراد صفته بل استعماله معرفا باللام لا عن المعرف بلا ولا
او عن استعماله مضافا وكذلك القول في اخر جمع عدل من الفرد فانه قال ابن سيده
اخر مثل وعدل عن لفظ المفرد الى لفظ الجمع لو سمعت به وصفت العلية الوصف فلم
ينصرف للتعريف والعدل لان الوصف لا صلاحية للعدل فيه الا ترى ان لك ان تجمع
من لفظ التوكيد جمع الاثنان فتقول جمعاوان جمعا وابتع جمعا وابصع جمعا الى ما ذكرت
اجعل الجمع مما فعل بسكون العين كعمر او عمر وعدل عن لفظ جمع الساكن العين الى لفظ
جمع المحرك العين وعدله العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك وقيل انه فعلا افعل
في الصفات جمع مذكره بالواو والنون وافعال في اعمر وعمرون وعمرة لوا في جمع جمعاء
وملحقة مذكره بالواو والنون جمع موشة بالالف والتاء فعلى هذا ان يقال جمعاوات
فما قيل في المذكر لجمعون تعديل بجمعاوان الى جمع وقيل هو معدول عن جمائي
لان جمعا ليس وصفا فهو كحمر او صحارى فاختلف تعريفه وقيل هو علم وقيل العلم

عدد تعتبر والمبين مفهوم الجمع مفهوم المفرد فقول لعلة الفصل قد يعدد انع والناس تعرد ذلك اذا
الجمع عمر بت نفسا وفصل ترضيه

المكتبة المركزية
جامعة الملك سعود

كذلك لوجب او لجاز ان يبنى كثير من الاسماء التى توافق صيغها صيغ المبنيات والامر ظ
واما فجار فعند المحققين انه مبنى لتضمنه معنى تاء التانيث وليس محمولا على غزال و من زع
انه محمول على غزال يقول انه محمول عليه زنة وعدلا اما الزنة فلا مر ظاهر واما العدل فعن الف
فيلولا اعتبار العدل لما منع بناؤه معدول عن حاذمة كما ان غزال معدول عن غازلة
والوصف شرطه ان يكون فى الاصل فلا بد من الغلبة الا سمية فلذلك صرف مررت بنسوة
اربع واشهب اسود وادهم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واجيل للقطا
الوصف المعتبر فى منع الصرف ان يكون وضعا وهو معنى قوله فى الاصل اى يكون اللفظ فى اول
وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى ذلك المعنى هو المقصود بالوضع فلو كان اللفظ فى اصل وضعه
ليس بوصف ثم غلب عليه ايطرا نه صار يوصف به فلا يعتبر ذلك الوصف الطارى وهذا اصرف اربع فى قولك
مررت بنسوة اربع لان اربعا فى الاصل عدد كاربعة فاجراؤه وصفا وحذف الهاء منه لا يخرجه
عن كونه عددا فروعى فيه الاصل وهو العدد حين عرض فيه ان وصف به ومعنى قوله لا تخرجه عن
الغلبة اى لا تخرجه عن وضعه الاصلى وكما ان الصفة الطارية على الاسم لا تخرجه عن حيز الاسمية
قد فاتى فى حيز الوصفية فكذلك الاسمية الطارية على الصفة لا تخرجها عن حيز الوصفية فلذلك
لم ينصرف اسود وارقم اسمان للحية من غير تعرض لسواد والرقم بل المراد بهما نفس الحية من غير تعرض لهما
ولذلك اذا هم اسم للمقدم ينصرف شئ من ذلك بعد استعماله اسما لاعتبار الصفة الاصلية قال سيبويه فلك
لا تصرفه معرفة ولا نكرة ولم يختلف فى ذلك العرب واما ضعف منع افعى واجيل واجدل لانهم لم
يتحققوا فيهن الوصفية فى الاصل اى لم يستعمل اجيل صفة كما استعمل اسود فلم يقل طائر اجيل كما قالوا
رجل اسود وحية اسود قال سيبويه فالاجود ان يكون هذا النحو اسما ثم قال وقد جعل بعضهم صفة
فى اجدل معنى الشدة وفى اجيل معنى التلون لانه طائر اخضر فى جناحه لمعة مخالفة للونه وفى افعى
معنى الخبث فلذلك لم يصرفه قوم للصفة ووزن الفعل فان سمى به اى جعل علما لم ينصرف معرفة
للتعريف والوزن التانيث بالالف شرطه العلمية انما كانت العلمية شرطا فى ان التانيث
بالتاء مؤثر فى منع الصرف لان بها يستحكم ويصير لازما فما دام عاريا لا يجوز اسقاط التاء لانها صارت
كالجزء منه لان اسقاطها بعد التسمية يخل بفهم المعنى من ذلك اللفظ الذى صار علما على ذلك المعنى
فاما قولهم مررت بامرة قائمة فانما انصرف مع وجود التانيث والوصف لان التانيث
للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث كقولك قائم وقائمة فلا يكون لازما كالعلمية

قلت

فاذا العجمة

ي

فاذا [illegible] العجمة [illegible] العلمية والتانيث والزوم قلت
[illegible] ليس بسبب فليس المعتبر الا العلمية والتانيث وقيل اللزوم وصف للما
والمعتبر العلمية [illegible] المخصوص اى الموصوف باللزوم قوله والمعنى كذلك
قل [illegible] اى [illegible] المعنوى حكم التانيث بالتاء فى كون اثره فى منع الوصف من
[illegible] العلمية والالف المقصورة ممدودة صحراء وحمراء وحبارى ومعطى لدنكسالى وعرفى
[illegible] والتانيث المعنوى ان يكون الاسم كموضع الالوف فى الاصل لمؤنث
[illegible] لان صرفه لان تانيث الجمع ليس باصل لانه مستفاد من الجمع فكانت زيادة
المستفاد من الجمع ولو سمى بحائض ايضا صرفه لانه فى الاصل صفة لمذكر
كما يقال امرأة حائض او شخص حائض قوله وشرط الحكم باثر زيادة على الثلاثة او
[illegible] او العجمة قلت انما فى اثر ضم التانيث المعنوى الى الوصف
[illegible] وجوب اثر التانيث المعنوى فى منع الصرف وتحرير البيان ان يقال شرط
[illegible] فى الثلاثى تحرك الاوسط او العجمة فانه اذا سمى الصرف فى الثلاثى مع
[illegible] او وصف او حوما فى الزايد على الثلاثة طرف الاولى واما كان التانيث فى المعنوى مشروط
بهذه الامور لانه اخف من المذكور ولذلك لم يؤثر العلامة لفظا لان الحرف الرابع فى نحو
[illegible] معاد يجرى مجرى التانيث لانك اذا صغرت مثل سعاد لم ترد التانى الذى
[illegible] سعيد فاما قولهم رويته فى تصغير آشاد وسعاد مع ان الحرف
الرابع منزلة التاء من سعاد لذلك تنزل الحرف فى وسطه منزلة الحرف الرابع بدليل حذفهم
الالف فى تحريكهم فى النسب فقالوا احمرى كما حذفوها اذا استحاسمه فاذا انهم
نزلوا الحرف فى حمرى منزلة الحرف الخامس فى حبارى لما وصفوا الاول بحرف
اوجبوا فى حبارى وللذى لم يجب الحذف فى حبارى اذا نسبوا اسكروا القاف فاذا
الموت تقلبى تاكل الشوكة ويعد لم يجب مع الصرف لمقاومة حشو السكران
[illegible] حذف السين فان انضم الى التعريف والتانيث فى تاكل الشوكة العجمة منع نحو
[illegible] وحمص فى اسما لان لمقاومة التانيث او العجمة للسكون فصار
[illegible] العجمة لا تعتبر فى الثلاثى المحرك الوسط عند قوم وان [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] وله وهو ساكن الحشو [illegible]

والعلم

عدم اعتبار العجمه فيبقى المعتبر السابعث مع التعريف فيكون كصاحب فيجوز فيه الاعراب
السكون لاجل السبب
لا يلزم من عدم اعتبار العجمه بمفرده مع التعريف
الساكن الجنسي عدم اعتبارها مع السابعث وقال ان العجمه في ماه وجوز بسبب سابع
للسابعث فالسكون يعاوم السابعث شرط عدم الترجيح واما تعين العجمه في قوله او الجوا
لسبي فان العدل اذا انضم الى السابعث حكم مع الصرف في البلاي الساكن الجنسي كعمر
فلم ينصرف بسبب للتعريف والسابعث والعدل عن الشمس الالف واللام ملوه ان يحرك الاو
او انضمام وحاصل ان السبب من خصوص العجمه بذلك
قال سيبويه اي السابعث الذي
قوله فشرط الزياده من شرط السابعث اذا نقل الاسم عن مسماه وسمي به مذكر ان يكون اربعه
بلا به احرف لانه لما زال السابعث من المعنى بالنقل الى اعتبار المعنى سوى اعتبار اللفظ فلما
سمي له الواو لذلك نظر الثاني في تصغير البلاي كوسفر في تصغير سفر ولم يظهر في تصغ
الرباعي نحو عقرب في تصغير عقرب فصرف اذا سمي به رجلا لزوال السابعث من
وليس بمانه سمي في اللفظ وسعاد مسمع لانه وان زال السابعث من المعنى فالحرف الرابع
الثاني صار كالعلم في اعتبار السابعث اللفظي ولو سمي رجلا بدراع لم تصرفه وان كان مذكرا
مونثه في الاصل لانه مذكر استعماله في المذكر واما كراع فالاحسار مع الصرف لانه ليذكر
في المذكر كما ذكر استعماله في دراع لان يقول هذا ثوب دراع وضعف به المذكر ولو سمي
مذكر بمصر والمنه وان كان بلا سبب ساكن الاوسط فالاظهر بركة صرفه لتميزه به في الاصل
للحدا لفاصل بين المتمكن
المتاخر
وحاصل السمس مصر الاحعاه من الماء وجزر الما
في وحاصل الشمس حلاتم نقل وسمي به هذه البلده وفيه التعريف والسابعث والنقل من الم
الى الانثى
العجمه شرطها ان يكون علما
اما غير التعريف العلمي في
الصرف دون غيره من باقي التعريفات لان المعارف خمس واثنان منها مبنيان وهما المضمرا
والمبهمات فلا محل لهما في هذا الباب واما تعريف اللام والاضافه فمعارض وهما معتبر
الاسم عن شبه الفعل لمفارقتهما المنون فيتغير اعتبار التعريف العلمي على انه قد اعتبر فيه
التعريف باللام المقدره نحو سحر فانه لا ينصرف للتعريف والعدل عن السحر وتعريفه
الا باللام التي عدل عنها وكذلك الخرمي قول وقد اعتبر فيهم تعريف الاضافه المنويه في جمع وا
جمع لا ينصرف للتعريف والعدل وتعريفه ليس الا باضافته الى ضمير الموكد عاسا على ما

العلط التوكيد وكذلك اجمع غير منصرف للوزن والتعريف وتعريفه بالاضافه المنويه لا
بالعلميه بدليل ان اجمعين لو كان على النكره بعد اجمعه ولو نكر لم يتوكيد المعرفه
والعجمه شرطها علميه في العجميه وتحركا الاوسط او زياده على الثلاثه قلت قد ذكر للعجمه
اربع شرايط احدها العلميه احترز به عن اسما الاجناس نحو لجام ودباح فانه منصرف لغوات
العلميه الشرط الثاني ان العجمه وضعت عليها في لغتهم لما استعملتها العرب في لغتهم بقي
علميته فعلى هذا لو سميت رجلا بلجام او فرند لصرفته لانه نقل الى كلام العرب وصار نكره و
وتمكن وادخال اللام عليه والاضافه تمكن نكره العربيه ثم طرات العلميه بعد تمكنه ودخوله
في حيز الالفاظ العربيه ما ذكرنا فكان تعريفه كتعريف نكره الكلام العربي فان كان فيه
غير العجمه ما يمنع من الصرف مع التعريف امتنع والا بقي منصرفا قلت حاصل لو سميت
رجلا بسفرجل صرف مع ان العجمه وصعته الخمس لم يكن امتناع صرفه للعلميه العجمه
والوزن الخاص مثل شمر وبذر ولم يعتد بالعجمه لكونها جنسيه واما سراويل فياتي ذكره ان شا الله
فيما بعد الشرط الثالث تحرك الاوسط ان كان لا بيا فتوح ولوط مصروف على كل حال فهما
بسكون الاوسط ولا اعلم احدا خالف فيه الا الزجاجي وتبعه الزمخشري فيه وسوى بين
نوح ولوط وهند في جواز الصرف وتركه لكنه قال الافصح في لوط الصرف فهذا اما ان يلون
احدهما او نقلا غير بيا لم يسمعه او سمعوا قلت فعلا قال او تحرك الاوسط والسابعث
ان لم يتحرك الاوسط كما في ماه وجوز قد تقدم ان العجمه ليست في ماه وجوز سا
ملك عجمي للسابعث وفي الاعجمي البلاي المتحرك الاوسط خلاف كثير منهم من يخالف فيه نحو شتر
وبكر ولم يعتبروا ولا العجمه الا فيما زاد على الثلثه ترجيحا لجانب السابعث على جانب العجمه لان
السابعث ما زال معنى والعجمه امر عرض للفظ فليست بمانه معنى بدليل عدم مانيه العجمه في نوح
ومانيه السابعث في هند مع استوايهما في سكون الاوسط الشرط الرابع كونه زايدا على
ثلاثه احرف نحو ابرهم فهذا غير منصرف للعرفه بالاعجمه قوله الجمع شرطه صيغه
منتهى الجموع نحو مساجد ومصابيح قلت قد جعل شرط هذا الجمع من الصرف
امرين احدهما صيغه منتهى الجمع وتعني بصيغه منتهى الجمع انه في وزن ما جمع من
فلا يجمع مرتجى فعلى هذا يخرج نحو اهلب وافاضل كل واحد منهما يجوز جمعه بان
نحو اهالب واكالب واضاءل واضابل ويدخل فيه كل جمع ثالث حروفه الف وبعد الالف

مرجحه

انسان

حروف كمساجد والساوسطها ساكن كمصابيح او حرف مشدد كدواب السبب الم
كونه بغيرها فخرج مسلمون ورجالة بدخول التاء صار في وزن كراهيه ورفاهيه و
فصار له نظير في الاحاد وهو مصروف فان سمي به فلا ينصرف للتعريف والتانيث قال ع
الشرح لانها شابهت كراهيه وطواعيه لفظا ومعنى اما قوله لفظا فظاهر
صيغة في وزن كراهيه ورد بمعنى افراده جمع بحمل القليل والكثير من غير
قال سيبويه لكون هذا المثال للواحد يقال رجل عياباه اي داهيه وكان معنى ان ر
على هذا وقول بعضهم ولانها فان مدلولها ينصرف لاحمل السبب كما ينصرف صاقلة
ما التانيث لكنه اشتهر عمل ذكرها للمصارعه التي منها وبين السبب وان المستعمل
الجمع شاذ والمخلص في هذا الجمع ان يقال انه لا ينصرف لكونه على صيغه منتهى الجمع وله
النظير في الاحاد فيحمل العلة مركبه الامر كان نحو اعراب واصلح ينصرف لكونه ليس على
منتهى الجموع وان ساقلة ينصرف فان كان على صيغه منتهى الجموع لان له نظير في الاحاد ما
بدمن اعتبار الامرين معا وقد يجيء معنى عدم النظير في الاحاد قال انه لم يصارع اليه
اي لا يجمع كما يجمع الاحاد الامري انك تقول اعراب واعاريب وايد واياد فيجمع اعرابا وايديا وله
اعاريب واياد فلم يجمع على صيغه منتهى الجموع وخصاصا جمع عزيز للمصنع ثم صرف قال
اماخصاصا فهو في الاصل جمع خصخص وهو الكثير البطن قال الشاعر
مني بر عني حالد وخفراه وحسبه بعلهرا به عرابر
حصخص كام الوسيس توفاك على مرفقها مسهله عامر ثم بعل وسمي بها الصنع لعظم بطنها وانما
جاء الجمع بعد التسميه به مفردا وانما راعو لحاله الصفه بعد التسميه بها فاخلوا بها
الالف واللام مراعاه لحالتها الصفه نحو الكلب والعباس وايضا فان المعتبر في هذا الجمع
هو الصيغه وهي باقيه بحالها بعد التسميه فخصاصا جمع لا ينصرف كما لو سميت رجلا بمساجد
لم ينصرف اجماعا وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاشهر وقد قيل انجمي حمل على موازنه وسراو
غير مجموع سروله وقدير اذا انصرف فلا اشتكال في سراويل بلا تاء اقوال اما ثانيها
فقول ان سراويل اسم مفرد اعجمي نكره ولا ينصرف لانه وافق صاحبه ساما لا ينصرف من العربي نحو فاطمه
واعربي مجراه معرفه وكره قلب العجمه الاعلام اذا كانت خمسه بل الزمها منع الصرف
العلمي المتلقى من لغه العجم لانه لا يجوز ان يقال العجمه الخمسه تنورا ذا كانت في وزان

ما لا ينصرف من العربي نكره لعله فاحده لكونه على ذلك الوزن الخرج منه مثل برحس لانه اعجمي
دون الفعل ووزن الفعل لا يمنع لكونه وزنا بالصاف سبب اخر اليه اما بتعريف او
وصف وسراويل كذلك فهو في وزان تماثيل وهو اعجمي تماثيل لا ينصرف معرفه ولا نكره فكذلك
سراويل قال الشاعر كانه في سراويل رائح اي كانه فتى راح يحاي معه رح
عليه سراويل فلم يصرفه الشاعر في هذا البيت القول الثاني انه جمع سراوله في التقدير
وليس في عجمه بل هو عربي قلت الجمع المقدر يكون في المعرف كحضاجر وسراويل
نكره قال ابو علي ان الاكثر الاحفش اذا سمي رجلا بمساجد او مكارم ثم نكره لم
يصرفه بعد التنكير خلاف عمر لان علامه الجمع فيه باقيه وليس في احمر اذا نكرته للوصف
علامه فاقترنا فاعمل هذا الاثر للتنكير في الجمع المقدر وقيل بل هو جمع محقق
الشاعر عليه من اللوم سربالة فليس مرق المستضعف فعلى هذا الكلام في منع
الصرف وقال السراي سروله لغه في السراويل اذ ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعه
من حرق السراويل ومعنى قوله واذا صرق فلا اشتكال اي لا يرد سراويل اشكالا على الجمع الذي
لا ينصرف لان الجمع الذي هذا شانه مشروط فيه كونه على صيغه منتهى الجموع وسراويل ليس
بجمع وان كان على صيغه منتهى الجموع فهو منصرف لانتفاء الجمع هذا اذا قلنا انه عربي وان قلنا
اعجمي فلا اشتكال فيه على الاسما الاعجميه لغوات العلميه وانما الاشتكال في منعه الصرف مع
قطلان الجمع اي اذا جعلته مفردا عربيا ومنعته الصرف اعني سراويل وان جعلته اعجميا
ففيه اشتكال ايضا على الاسما الاعجميه لغوات العلميه قال المصنف في الشرح واما من
قال العله كونه لا نظير له في الاحاد يرد ان العله في منع الجمع الذي لا ينصرف من قال انها
عدم النظير في الاحاد فقط فالاشتكال عليه صرف ولم يصرف واما وجه الاشتكال اذا
صرف فلانه مفرد اعني سراويل فهو في وزان محاريب فلم يعدم نظير محاريب في الاحاد
فينبغي ان لا ينصرف محاريب لانتفاء العله وهو عدم النظير وللجواب عنه انهم يريدون
عدم النظير من العربي وسراويل عندهم اعجمي فلا اشتكال واما وجه الاشتكال اذا
لم يصرف اعني سراويل فلانه اسم مفرد وليس بجمع والعله في منع الصرف هي الجمع وعدم
النظير وللجواب عنه من وجهين احدهما ان نقدر ان جعل تنه الجمع علة اذا سمي بما هذا
لم ينصرف معرفه ولا نكره مع كونه ليس بجمع وما ذاك الا لشبه الجمع والثاني قال

الصفة من اسم جمع سرا والجمع المقدر كالجمع
فاض فعلت لزيد الصيف من تشبيه حوابها بالوضع وللحريفاص المصروف
بل بدليل تشبيه فاصبا في حذف الياء بخطار قول من يقول بعدم صرفه وصرفه
ان التنوين في حوار وعواس يحتمل فيه ثلاثة امور منهم من يرى انه تنوين صرف ومنهم من يرى انه
بدل من الياء التي بعد الحاء ومنهم من يقول انه بدل من الياء وهو شبيه ومنهم
من يقول انه بدل من حركة الياء وهو الراجح اما من يرى انه تنوين صرف فكانه قدم انه
في الاعلال على النظر في منع الصرف لانه نظر فيما يعرض لها قبل اعلال الكلمة صار كفاض
ثم نظر في منع الصرف فلم يحكم على المثال الذي يمنع الصرف بصرفه لانتفاء مانع الصرف
اذ لفظه كلفظ سلام وكلام ومنهم من نظر في منع الصرف قبل النظر في الاعلال واستدل
على ان الثقل الصيغة والحشو عليها ثم عوض التنوين من الحركة المحذوفة بالاعلال لانتفاء السالفة
ولزم القائل بعد ان يفتح الياء في موضع الجر ولا يحذفها لانه اذا فتحت فيما قبل الاخير صار
لزم فتحها في الحالة الفتحة استثقل الا تحذف فلا يعوض منها التنوين كما في النصب
قول المرتدف: فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا: ففتح ما قبل
من غير حذف واعترض على هذا القول وهو انه لو جاز التعويض من هذه الحركة لجاز الم
من حركة الفعل المعتل كيغزو ويرمي فان قلت الفعل لا يتنون كذلك غير المصروف
قلت ما لا ينصرف في الاصل يستحق التنوين لعدد الشاعر فراجعه الاصل في الم
والفعل ليس كذلك هذا التنوين ليس بتنوين المكن ولا التنكير ولا يكون
مخصوصا بالاسم بل هو تنوين عوض وغير تنوين المكن والتنكير تدخل في الفعل كقول
الشاعر: دابب اروى والذبور تقصي: صور يقضي وهو فعل مضارع وخارجة من
يرى ان تنوين المكن والتنكير في الماضي مقدرة والمقدر كالملفوظ فكيف يعوض عنه
والاعتراض على القول الاول بان الياء المراد بها لزوال في حوار مكسورة لتدل على الم
فالوجه الذي يعتمد من الصرف ما فيه والمنع ما ولم يعهد موجبه ولا يعول على ما ورد من ذلك
المشات بضم الواو المشددة وهي ما وقعت والاكثر في الاول ان العكس اولى اما الاول
الذي لك وهو قول سيبويه ان السحر وتسفيلها لما حذفت مع المعرف باللام في قول الشا
دوا ي الذي يحطم الهجرا: اي ذو اي الذي لما حذفت في المضاف في قول

الآخر كنواح ريش حمامة نجدية: اراد كنواحي ريش حمامة فحذف الياء تخفيفا وكما حذفت في
الوقف من عمر التنوين لقوله تعالى الكبير المتعال تحذف الياء من المتعالي فاذا تامل هذا
ففي حوار اولا لانه جمع ففيه ثقل الجمع وهو نهاية المنوع فازداد به ثقلا انضمام الحاء
تقدير جمعس وفيه ثقل الاعتلال لحذف الياء ودخل التنوين وضمها ومنهم من اول
قوله سيبويه ان التنوين بدل من الياء انه اراد من حركة الياء لحذف المضاف ولم يجعل فيه قولا
ثالثا التركيب شرطها العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
التركيب مشروط بالعلمية فاذا نكر صرف فلا اثر له مع غيرها الا ترى انك اذا سميت رجلا
باسباب وهي العلمية والتركيب والمناسبة للعجمة والالف والنون واذا نكر صرف وفيه
اربعة اسباب واحترز بقوله وان لا يكون باضافة عن التركيب الاضافي نحو عبد الله لان
كل واحد منهما مستقل بإعرابه الخاص به واحترز بقوله ولا اسناد مثل شاب قرناها وتابط
شرا لان الجملة والجملة تحكى لتعذر الاعراب فيها ومنع الصرف يتوقف على الاعراب وما يتوقف
على الشيء فهو عديم عند عدمه ويقال ان بعل اسم صنم وبك اسم ملك كان بعلبك ثم جردا من
الاضافة وصارا علما على هذا البلد المعروف وينبغي ان زاد على هذين العددين فيذاب اعرا
لهما ان يقال فلا ينضم اليهما معنى حرف لنخرج منه باب خمسة عشر فانه اذا سمي بقي
على البناء على الاصح الثاني ان يقال ولا يكون الاسم الثاني صوتا لنخرج منه مثل سيبويه وعمرويه
فانهما على ما ذكر التركيب تركيب اضافة ولا اسناد وهما مبنيان قلت فالظاهر انه لا حاجة
الى هذين القيدين لان كلامه في غير المصرف وهو معرب وهذان مبنيان قلت قد
احترز عن الجملة بقوله ولا اسناد ولم مبنية بالاتفاق وانما كان هذا النوع من التركيب معتبرا
في منع الصرف لان الثاني بمنزلة تاء التانيث بدليل فتح الاول منهما كما يفتح ما قبل تاء التانيث
وبدليل تصغير الاول منهما مع بقائه على ما كان كحضرموت فاسقطه كلمة والتانيث
بالتاء شرطها العلمية فكذلك التركيب ومنهم من يضيف الاول الى الثاني فيضمر من يشبهما
معا على الفتح كخمسة عشر لتضمن الثاني معنى الحرف فكان الاصل عند من بنى بعل بك وبنى
الاول لانه صدر الكلمة ولا فرق بين ان يكون كل واحد من الاسمين قبل التركيب عربيا او
عجميا وكذلك لو سميت بصاحب حمار او بصاحب شعير او بصاحب مسجد بفتح الاو
للتركيب ثم اذا نكرته صرفت على الاصح لزوال شرط التركيب وهو العلمية والتنوين اب

ب لانه جزء الكلمة

ل

الآخر

كان اسما شرطه العلميه كعمران [illegible] اما شرطنا العلميه في الاسم لامرين احدهما
ان مثل عمران ومروان وبحر اذا نكر وصغر وجمع مرون مرينه ونكادال الا
لجواز العلميه ان في الاسم اذا كان نكرة مثل سعدان لعرف من التنكير فابلا
لدخول التاء نحو سعدانه لولم نشترط التعليل لتمر اذا جعلت سعدان علما
اسبع دخول تا التانيث عليه حال تعلقه علما بخلاف في العلميه وقبله الالف والنون
لايجوز سقوطهما منه كالرزا والقرايا الاترى انك لو قلت في مروان مروانه لوجب
منه قبل لحاقها فاذا نكرته بحذف لحاق التانيث نحو سعدانه ومروانه فان [illegible]
يبطل بسكران اذا سميته على رأي الاخفش نكرته اذ لحق التانيث [illegible]
على مذهب الاخفش فيجوز لحاق التانيث واما سميته فراي اعتبار الاصل بعد التنكير
ولهو الوصف فلا لحقه التا [illegible] اوصفه فاسقا فعلانه وقبل وجود فعلى قبل
يعني اذا كان الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان صفة فشرطه ان لا ينصرف التانيث
ولذلك انصرف ندمان لعدم لحوق تانيثه وانصرف سكران لانتفاء سكرانه وهو معنى
قوله فاسقا فعلانه اي شرطها انتفاء فعلانه ووجود فعلى لوانثرطه وجود فعلى قبل والاول
اسلان وجود فعلى متوقف على انتفاء فعلانه لان الصفة هو استباع دخول التا بدليل
استباع المذكر من دخولها نحو مروان وعمران لا فعلى له بدليل استباع دخول التا نحو فيقا
نحو استباع تا التانيث لنحو استباعه بالعلميه ووجود فعلى في الصفه شرط في استباع
وجود التا كما ان العلميه في الاسم شرط في استباعها وقبل لوجود فعلى هو الشرط الذي
نحو منعه صرف المذكر لتحققه في سكران لنحو فعلى وعدم تحققه في رحمان من نكر
انتفاء فعلانه ثم شرطها سابعا استباع دخول التا على نحو سكران وغضبان وندمان نحو قول
لان هاتين الكلمتين صارتا الفي التانيث في حرمي تحققهما التا بالف المشابهه فلا
يقبل حمراء كذلك لا نحو سكرانه وقولنا ان التا لا تدخل على الفي التانيث كذلك لا
تدخل على صاعي عصمان ان الصارعة منهما من وجوه احدها ان سكران وحمراء سببان في
عدد الحروف والحركات والسكنات التالي ان الالف والنون لبنيان والالف والهمزه في
حمراء كذلك الثالث ان ما قبل الالف والنون في سكرانه مثل ما قبل الالف والهمزه في
صحرا الرابع ان مذكر كل واحد منهما مخالف للمؤنث فمؤنث احمر حمراء لا احمر فكان سكران

سكري لا سكرانه واما قول ابي اسحد سكرانه وغضبانه فلغته تردبه الخامس ان الالف
والنون في سكران مختصان بالمذكر والالف والهمزه في حمراء مختصان بالمونث السادس ان
الاول من كل واحد منهما الف سابع ان النون يونث بها في نحو قمن ويقمن كما يونث بالهمزه
واما قول ابي العباس ان النون في فعلان بدل من الهمزه بدليل قولهم في النسبة الى صنعا
صنعاني فليس مقطوعا به قال ابو علي الوجه ان يكون النون بدلا من الواو والالف الاصل
صنعاوي فابدل من الواو نونا اذ لا مشابهة بين النون والهمزه لحق المشابهه بين
النون والواو وحاصله بدليل انها تدغم في الواو نحو من وصل ومن واقد ووجه المشابهه
بينهما انهما يتلاقيان استفالا وهما بعض المخرج وانما جعل المحرجون الالف والنون في سكران
فرعا على الفي التانيث دون العكس وان اشتركا في الزياده لان الفي التانيث زيدا
لمعنى وهو التانيث والالف والنون في سكران زيدا لغير معنى وما زيد لمعنى لحق بالا
وقولهم الفا التانيث محال لان الالف الاخيره وحدها للتانيث والاولى للمد لحن لما كان
اعني الالف والهمزه لا يفكان بل متى وجدت همزة التانيث وجدت الف المد قبلها
اطلقوا على الف المد اسم الف التانيث لجاورتها لها مجازا [illegible] ثم اشارة الى العلاوه
تعليل منع الصرف فمن لم يمنع الصرف في فعلان صفه بوجود فعلى فرحمن منصرف اذ
لا فعلى له فلا يقال رحمن ورحمي ومن علل بانتفاء فعلانه فرحمن عنده غير منصرف اذ
لا يقال رحمانه وليس في منع صرف سكران اختلاف لوجود فعلى وانتفاء فعلانه فيهما
عللنا منع الصرف وليس في صرف ندمان خلاف لقولهم ندمانه لانتفاء شرطه وهو عدم
فعلى ووجود فعلانه فيهما عللنا وجه الصرف لان دخول التا على ندمان وعريان والف
المضارعه بين الالف والنون وبين الفي التانيث فلو سميت بعريان وندمان لم تصرف
لانه بالعلميه امتنع دخول التا فتحققت المشابهه بين الالف والنون وبين الفي التانيث
وتخصيص العيان ان فعلان اما ان يكون صفه اولا فان كان صفه فاما ان يكون له فعلى
او لا فان كان امتنع وان لم يكن له فعلى فاما ان يكون له فعلانه او لا فان كان انصرف ما لم يسم
به وان لم يكن فهو مختلف فيه وان كان اسما فاما ان يكون علما او لا فالاول ممنع والثاني
منصرف [illegible] وزن الفعل شرطه ان يختص به كشتر وضرب او يكون اوله زياده كما
غير قابل التا ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فا [illegible] معنى لاختصاص الوزن

بالفعل لما يوصف ذلك بالسالي الاسم الاسقولا اما سائر فخص بالفعل لان اصل الفعل
العمل لا يوصف الا اسما الاسقولا من الفعل لان ضعف العمل يخصوص بالفعل لكونه
للتكثير وللتعدية وهما من خواص الفعل وشعر على قريش بما
ابو الخيشان سازف الصيف برده وحلق نجاح قارس مرا
وكذلك ما كان على مثال الماضي بما في اوله همزة الوصل نحو انفعل وانطلق وافتعل واقتدر
من المختصر وقيل هو من الغالب لوجود هذه الزيادة في مصادر هذه الافعال ولو سميت
بفعل في اوله همزة الوصل قطعتها في التسمية بمثل لو لم تقطعها كما قطعت في الدرج والسبب
منع من الصرف كما منع من الزيادة مخالفا ما اذا سميت باسم في اوله همزة وصل لم تقطعها
كابن وابطلي وسقم من حمل الصائغ نحو فعل من الغالب لان الضعف للمعنى
وهو التكثير وانه حرف المضارعة في كونه لمعنى فسلم يصرف للتعريف والوزن كما
وكذلك سمي باسم ضرب مما لم يسم فاعله وهو مختص بالفعل
لا يوجد في الاسم الا شاذا نحو ذئل اسم لذيبة والا فهو ذؤل بالمعنى وكذلك نحو ضرب وهو
بضم الفاء وكسر العين بالمفعول لا يوجد مسمى في الاسم الا نحو بوقة ومنكير لطائر
وان وجد فهو منقول من الفعل نحو [illegible] او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول الاسم الذي
على وزن الفعل والفاء في زيادته تنبيه الفعل اي كزياده الفعل قال [illegible] ولو غير زائدة
للتالي نحو منطلق يعمل لعموله بما التاء نحو يعمله ولذلك قال ومن ثم انصرف يعمل
لعموله الياء واسم اعتمر لعدم قبوله التاء لا يقال اعتمرة فيعمله فاول يعمل زياده
كزياده الفعل ومع ذلك يصرف لقبول التاء ولو سمي بمعمل لم ينصرف لامتناعه بالفعل
من قبول التاء ومثل بالجمع لانه يصفه وامتناعه من تاء التانيث لفرع شبهه بالفعل فكان
الفعل المضارع غير قابل للتاء في الجزم كذلك الجزم لم يمثل بالعلم نحو احمد ويزيد وتغلب
لانه يحتمي بالعلمية من دخول التاء قلت لو سمي باربع من قولهم اربع نسوة لم ينصرف
للتعريف والتانيث لان اربعا في الوضع موضوع بغير علامة وهو قابل للتاء قلت لم
يعتبر واقعا فصار وزن الفعل والعلمية كالتانيث المعنوي ولو اعتبر واوزن الفعل
لكانت العلمية مانعة من قبول التاء وان اعتبر التانيث المعنوي فهو مانع من قبولها ايضا
لسر الحرف الرابع منزلة التاء وان لم يسم به فهو معرض لدخول التاء فيعمل ولم يعتد بمثال

الفعل فيه لقبوله التاء هذا قول الشيخ اي علي في الاستقصاء ومعنى الزيادة في اوله ان
يكون في اوله حرف من حروف المضارعة نحو احمد وتغلب ويشكر وكذلك ينصب لو
سميت به لم ينصرف لانه يوزن بفعل وكذا لو سميت برجس لانه يوزن بضرب فيه
التعريف ووزن الفعل وان كانت هذه الحروف غير زوائد انصرف الاسم نحو يقوم ويزيد
ويعمل ولو كان افعل لادغم الفاء الاولى في الثانية كافعل اي قولهم زيد اشد من
عمرو فالهمزة اصل وكذلك قولهم اولى بمعنى قولهم اولاك اولى فالهمزة في مالوك
فاو وزنه مفعول ووزن اولى نحو عمل مثل كوثر قلوا وزيادة والهمزة اصل والاولى شبه
الحروف وكذلك لو سميت بمثل لصرفت لان الواو اصل ووزنه فعلل وكذلك قولك
يصرف في التسمية لان وزنه فوعل فهذا معنى قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي
يكون الحرف الزوائد من حروف المضارعة اي زيادة كانت واما قوله غير قابل للتاء فان
يجعلا لم يكن منصرفا لقبول التاء كسيبويه يعمل ويربع جمع البغلة والربعة
فهذا جمع ولو كان مفرد لم ينصرف اما بعمل فللوزن والوصف فعدم تحقق المشابهة
كما هو بقبول التاء لذلك يكون الجمع فلو كان اعتبار قبول التاء اولى من اعتبار الجمع لان الفعل
غير قابل للجمع كما هو غير قابل للتاء ليعمله الناقة القوية على العمل واما الربع فهو الحي
فلا ينصرف معرفة وكذلك ارنبل واربع لا ينصرف حتى منه اذا علق على اعرابي وان كان قابلا
للتاء قيل التسمية فاعل نحو زيد بقوله غير قابل للتاء النكرة دون المعرفة
لان العلمية تمنع من قبول التاء قلت من اين لك هذا من قوله او يكون زيادة كزيادته
والذي في اوله زيادة ليس مختصا بالنكرات قلت زيادة الصفة والذي مثل
احمر الذي هو صفة قلت يدخل عليه ربع فانه ليس بصفة واكلب جمع كلب ووزن
ادخل وهو غير قابل للتاء وينصرف لانه جمع فعلا فان يعمل كذلك ويدخل عليه احمر اذا سميت
به ثم اصرفه عملا بالاخفش وهو غير قابل للتاء ويجبر الجواب عن هذا الكراهة
التطويل يمنع من ذلك وليفعل في وزن الفعل ما قال اليزيدي وزن الفعل اما الاختصاص
بالفعل واما العلمية لانطوى انهم يعنون بالعلمة ان يكون ذلك الوزن يوجد في الافعال
اكثر من وجوده في الاسماء قال كل قولنا اوله زيادة من زيادات الفعل اولى لان العلمية
يتعذر اثباتها لتعذر الاحاطة بجميع ما وقع منه في الاسماء والافعال فان كل فعل

الى ليس بلون ولا عيب سمي منه افعل التفضيل وسمي من الالوان والعيوب مصدر افعل
ويوصل بمن في الاسماء غير المشبهة مثل ازيد وافضل وابيض وقد يجيء ان هذا المثال في
الاسماء اكثر واغلب ثم قال وافعل في الاصحاء لا يكون الا في بعض ما حكاه فعل بكسر
العين في الماضي وبعين في افعل المضارع فان فعل بكسر العين مضارعه افعل بفتح العين
ومدحا المضارع بالكسر ليست احسب وورم يرم وولي يلي فذلك كله قال وافعل
لا يكون الا في بعض ما حكاه فعل لحمر يرس ورم وعنس ثم قال وفي غير ذلك قليل اي في
غير فعل بكسر العين يعني بغير ما عينه او لغته حرف حلق فان مضارعه يفعل بفتح العين
عالما نحو وهب يهب ولذلك لم يشتق ركن وهلة لاستثقل قليل ولا يأتي
بعد مسلم الا ضم اراد وا ما علله ان مثال افعل في الاصحاء انما قوله ما سمي
فعل لان الذي سمي منه افعل التفضيل فيما ليس بلون فلا عيب فيه وما عارض من ذلك ما سمي منه
افعل التفضيل سمي منه فعل التعجب فقد سماه وما فيه واما ما سمي منه غير التفضيل
من الالوان والعيوب وغير ذلك فمعارض من ذلك فعل لازم نحو عرج وعور
وكل متعد الى واحد فعلك المرء الى نفسه كعرت زيدا وضربته عمرا وذلك زيد على افعل
من اللون والعيب وغيره اضعافا مضاعفة ثم بعد ذلك بالي المضارع على افعل في
بعض الاحوال ثم لم يرد ان ورن الفعل ما كان على افعل غير العين فقط قائل لو سميت
باضرب بالصاد لم تصرفه وكذلك لو سميت باقتل وكذلك الاسم لو سلم ان افعل في
الاسم اسم في الفعل فلا يلزم منه ان يكون ورن الفعل الغالب بالكثرة في الاسماء لان افعل
بفتح الفعل لا كلهم زيد ويعلب ويرحب عما وشكر من ورن الفعل ثم
لو سميت بهما لم تصرفه اتفاقا وان كان ما لزم فيه الف وابدلت منها الها وما ذال
الا لورن الفعل حتما ان هذا الورن في الاسماء اكثر نحو زيد وما العلة الكثرة
بل اراد وا ان الفعل بعد الزوايد اولى من الاسم لما فيه بازاء كما زيد لا لتضاعف المتكلم
والمخاطب والغائب ولست في الاسم كذلك والمرء ترسنها لعلك الفعل على ما تقدم
فكان الفعل اولى لان الاصل ان تزاد الشيء لمعنى وهيها لزوايد في ذلك كذلك فهي فيه
اصل وفي غيره فرع والفرع يحمل على الاصل دون العكس واما اعتراضه بحائض وطالق وانه
لا يوصف في الاسماء الا بما يوضع ذلك لوصف به لا لصرف اذ ليس في اوله زايد كالزايد المذكر في

في اول الفعل المضارع فاقول ورن الفعل الخاص لا يفتقر الى الزيادة المذكورة وقد
تقدم ومثل ضارب اذا سمي به انما ورد على ورن الفعل الخاص لا على الغالب واما حائض وطالق
فلغة فيه فتح العين والكثير الافصح كسرها وان الواجب ان يورد باب فاعل مثل ضارب
ومثل على الورن الخاص لانه ورن خاص الفعل ولم يات في الاسم الا الفاظ قليلة نحو
حائض وطالق في احدى المعتين فيهما ومثل طالق وحائض ذو ولذلك عمل لغة في الورن
وهو الكثير الجيد وما اعني دول ناسها الفعل الخاص فلذلك حائض وطالق لم يعتبر
فيما دخل في ورنه الخاص لما اراد هما على ورنه الغالب فلا وجه لقوله وما فيه
علة موثر اذا كان صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرا مما هي شرط فيه الا العدل
وورن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا كان في الاسم سبب او على سبب
واحد فقلت شرط لذلك فيه علة موثر في منع الصرف وهو الترايب والعجمة
والتانيث بالتاء او بالمعنى ونحو من الاسباب التي لم نذكرها في منع الصرف بدون العلمية
فاذا كان منع الصرف موقوفا على العلمية فاذا زالت التنكير انصرف نحو رب ارهيم مررت
به واحترز بقوله موثر عن الجمع الاقصى نحو مساجد وعن الفي التانيث المقصورة
والممدودة نحو سكرى وصحراء اذا علمت شيئا من ذلك فلما اثر للعلمية فيه
لا يرد الاحساب مستقله بمنع الصرف بدون العلمية قال لما تبين ريد فيما تقدم
من انها لا تجامع موثر الا ما هي شرط فيه يعني العلمية اما ما ليست شرطا فيه فيجامع
موثر وغير موثر فغير الموثر ما تقدم من الجمع والفي التانيث واما ما يجامعه موثر
وليست شرطا فشيآن وهما العدل وورن الفعل اما العدل فلو كانت العلمية
شرطا فيه نحو عمر لم يمنع عند تخلفها في نحو ملاث ورباع مع الوصف وكذلك ورن
الفعل نحو اجمد وريد ليس مشروطا فيه بالعلمية لمنعه مع الوصف نحو احمر فقد
تحصل ان العلمية على ثلاثة اضرب شرط موثر وليست شرطا كعمر واحد فلا شرط
ولا موثر كساجد وجعفل وهما اذا سمي بهما ولقايل ان يقول ان ورن الفعل في غير
الصفات مشروط بالعلمية وكذلك العدل في غير الصفات وكذلك عند بعضهم
انه اذا سمي بثلاث انصرف معرفة واذا ان نكره لم ينصرف وذلك دليل على ان العدل
في الاسماء مشروط بالعلمية كما ان الالف والنون في فعلان اسما مشروطها العلمية فاما

في الصفة فلا تنعدم بها فلا معنى للاستثناء الا ان يكون منقطعا قال الا العدل ووزن
الفعل استثناء من قوله لا تخالف موزن الخ ما هي شرطيه فانها تعني العلمية تخالف الفعل
ووزن الفعل فليست شرطا فيهما لما يأتي قال وهما متضادان فلا يكون الخ اعلم
يعني بالتضاد بين العدل ووزن الفعل وجه التضاد ان العدل هو ان يعدل عن
صيغته الى صيغة اخرى في الحملة فلا يوجد العدل مع بقاء وزن الفعل فالحيثي ووزن
الفعل مع وجود العدل فلذلك قال فلا يكون الا معدولا ثم قال فاذا انكر صرف فمعنى
اذا نكر ما قبله علمه من ان صرف قوله لمقابله بلا تنسب هكذا في النسخ والذي
اما يقولونها بلا سبب فلا يقول مررت بامرأة كريمة فتصرف فلو بقي التانيث مع عدم العلم
سببا مع الوصف فلم تصرف نحو كريمة قال او على سبب واحد يعني وزن الفعل
والعدل فان وزن الفعل مع العلمية فاذا انتفى احدهما بقي سبب واحد فلم تمنع
عند تخلف العلمية مع الوصف وكذلك العدل على ما ذكره سيبويه كما سيأتي وخالف الاخفش
في مثل احمر علم سكرانا ثم الصفة بعد التسمية فلم تنصرف للتعريف والعدل
عند سيبويه وفيه علمية مؤنث قبل التنكير اعتبارا للصفة فحسب زال التعريف العلم
وبقي افعل صفة اذا سميت به ثم نكرناه اقوال احدها انه لا ينصرف مطلقا وهو قول سيبويه
الثاني انه ينصرف مطلقا وهو قول الاخفش الثالث التفصيل وهو قول ابي علي والاختيار
بحسبانه كل اسمي لشخص بوصف له كمن تكون اسمه عمر ثم نكرناه فالقول قول سيبويه لان
اوقعت هذا الوصف صار علما عليه لا يعرف باسم عمر ثم نكرناه القول قول سيبويه لان
معنى الصفة بعد التسمية ولذلك سموا الكلب حاتما لانه يختم بالكرم اذا تعجب فمعنى
الصفة فيه ملحوظ وكذلك قولك الحارث والعباس والحسن فانه دخلوا الالف واللام
على العلم لما كان الصفة فاذا سميت الشيء صفة ليس لك ان تسميه ابيض او اسود او احمر
ثم نكرناه القول فيه ما قال الاخفش ثم كلام ابي علي يحتمل نسختين الاخفش ان الفعل اذا
سمي به ثم نكر لم يعد الى الفعلية كما كان كذلك الصفة اذا سميت بها ثم نكرت لم تعد الى الوصف
حجة سيبويه ان احمر بحسب اصل صفة والتسمية طارئة فوجب تغليب جانب الاصل
الذي هو الصفة على جانب الاسمية الطارئة ولذلك لم تنصرف اسود وارقم اسم علمية

واذكر للقيد انفا فاخا انفنا هذا عند العلمية لتعتبر اعتبار الصفة مع العلمية فو
زوال العلمية الرجوع الى الاصل لامكان اعتبار الوصف بعد التنكير قال
المازني قلت للاخفش لم صرفت مررت بنسوة اربع وانوثها مما وصف وفيه
وزن الفعل قال لان اصله عدد كأربعة وخمسة والصفة طارئة فقال له
المازني فهلا اعتبرتا الاصل في احمر اذا نكرته بعد التسمية كما اعتبرته هنا قال
فاسكل قال الاخفش ان قول ان اربعا قابل التاء فلذلك انصرف كأفضل
وله ايضا ان اربعا في مررت بنسوة اربع فيها الوصفية طارئة وهي فرع وان احمر اذا
سمي به ففيه الاسمية طارئة وهي اصل وتغليب الاصل اولى من العكس فهذا اصل الفرق
بين اربع صفة وبين احمر اسما ويتفرع بالفرق اسم المذكر باسود واسم المؤنث
والجواب للاخفش ان اربعا لما وصف بها افادت دلالتها على العدد الذي
للتكثير قبل الوصفية واحمر لما سمي به لم يفد معنى التكثير فقوله ويلزمه باب حاتم
اذا سمي به لما يلزم من اعتبار تضادين بحكم واحد قلت الذي في يلزمه ضمير سيبويه
اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم وبهذا بباب حاتم الصفات المنقولة الى العلمية كالحارث
والعباس وضارب ومضروب وحسن اذا سمي به وصار علما وانما تعرض حاتم بالذكر
لضياع اعتقاد معتقدي ان احمر لم ينصرف للعلمية والوصف الاصلي الذي زال بطريان
العلمية فقال لو صح اعتبار الصفة بعد النقل الى العلمية لوجب ان يمنع حاتم من
الصرف لوجود العلمية والوصف ولم يمنع اتفاقا فالوصف غير معتبر فيه فكذلك هو
في احمر غير معتبر ثم قال فالملزم من اعتبار متضادين من وجهة التضاد ان النقل حكم باتفاق
الصفة فلو اعتبر تلزم الحكم باتفاقها حال فيهما وذلك تضاد فهذا يرد استدلال
سيبويه بحجة سيبويه ان اذ هو ولم يقم فيه الصفة معتبر بعد التسمية كالخمسة ولذ
لم ينصرف اجماعا بل بان اذ هو يرد استدلال الاخفش ويلزمه صرفه الا ان يقول المراد
به قبل اذ هو وحينئذ ارتفع قول الموصوف واقام الصفة مقامه كقولهم جاء الفارس اي الر
الفارس ولم يعتبر سيبويا لصفة مع العلمية لما يلزم من التضاد فاحمر عند علم فاحمر
لا ينصرف للتعريف والوزن الغالب ووجه التضادين الوصفية والعلمية فان العلم
وضع ليسمى به متناول غيره بذلك الوضع واما الصفة فوضعت لما حصل له ذلك

في حد واصل التاء
يلزم من اعتبار
متضادين

لك

حل

قوله الفاعل اى هو الذى اشتمل على علم الفاعلية قال وهو ما اسند الفعل او
شبهه اليه قلت وهو ضمير الفاعل قال اما اسند اليه فانى بلفظه ما وهى مبهمة
ولم يقل وهو الاسم المسند اليه الفعل او شبهه ليكون العبارة شاملة للاسم المخصوص وما
هو فى تاويل الاسم نحو سترى ان يقوم اى مماثلك وقال اسند ليدخل ما اخبر عنه بالمصدر
وشموله للخبر وغيره وبريد بقوله او شبهه شبه الفعل وهو كل ما يرفع الاسم غير الفعل وهو
اسم الفاعل والصفة المشبهة به وما فى تاويل اسم الفاعل نحو مررت برجل ضرب غلمانه
اى مضروب غلمانه فاجمعوا ما كد الفاعل المضمر فى ضرب والصلة واسم الفعل نحو هيهات
زيدا اى بعد والظرف نحو اعندك زيد وجار والمجرور فى الاخر نحو عليك زيدا واذا كان
خبرا نحو زيد عليه ثوب فثوب فاعل مرفوع بعليه وكذلك مررت برجل عندك عمرو وفى
بعنده وفى الصفة نحو مررت برجل عليه ثوب وتحته بساط واذا كان حالا نحو جاءنى الذى
عليه ثوب وتحته بساط فثوب وبساط فى هذه الامثلة فاعل مرفوع بما اسند اليه من شبه
الفعل قوله وقدم عليه وقلت اخبر به عن المبتدا المخبر عنه بالفعل نحو زيد قام
او شبهه نحو زيد قايم وهذا القيد لابد منه اذ به تميز الفاعل عن المبتدا وكان ينبغى ان يزيد
قبل آخر ويقول عن الاصل لخرج مثل قام زيد فانه قد اسند اليه شبه الفعل معدما عليه
وليس فاعلا وانما وجب تقديم الفعل على فاعله لان من الفاعلين ما لا يمكن تقديمه على الفعل
كالضمير المتصل ثم حمل المظهر على المضمر ولان الفاعل كالجزء من الفعل لدليل استتاره فيه
نحو زيد قام وبدليل وقوع علامة رفع الفاعل نحو يقومان ويقومون فالون علامة رفع الفعل
وهى بعد الضمير الذى هو فاعل وعلامة الرفع لا تنفصل منها وبين الفعل وذلك دليل على ان
الفاعل كجزء من الفعل قوله عمل جهة قيامه به قلت اى على جهة قيام الفعل اذ
وفيه احتراز عن بنا الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فانه قد اسند اليه الفعل ومقدما عليه
وليس فاعلا اذ ليس قيام الفعل به اى ليس هو الذى احدث الفعل ومن الناس من يزيد
ما لم يسم فاعله ولم يعبر عن الفاعل بل يترجم فى حال الفاعل لوجود اسناد الفعل اليه
قال عمل جهة قيامه به اى جهة قيام الفعل بالفاعل اى تحققه به قال فى الشرح ولم
اقل قيامه به لان يخرج مثل قرب زيد وبعد عمرو لان القرب والبعد امران فى المكان
فقد بعد عما يقاربه فيتحقق القرب ليس للفاعل فقط بل وبالاضافة الى الشئ الذى شاركه

المعنى على سبيل الاطلاق فصار ضارب مثلا وضع لذات جعل لها ضرب من غير تعيين فجعلها
بكون مختصا وباعتبار الصفة لا يكون مختصا وذلك تضاد وان شئت قلت المفهوم
من العلم الذات المعينة والمفهوم من الصفة المعنى القايم بالذات ومفهوم احدهما غير
مفهوم الاخر وذلك تضاد وان شئت اعتبرت الوصف الاول وهو الحكم بانتباه فصاعدا
بقوله قوله وجميع الباب باللام او بالاضافة مجرا بالحركات قلت يريد بجميع الباب
جمع ما يمكن جمعه مما لا يصرف وقال غيره ولم يقل حروف لان فيه خلافا فمنهم من قال اذا دخل
اللام او اضيف غير المنصرف نحو مررت بالاحمر واحمر صار كاسم الصرف لان شبه الفعل قد
زال بدخول اللام والاضافة ورجع الى اصله من الصرف ومنهم من قال لم يصر كذلك اذا
كان دخول الحرف الجر عليه وكونه فاعلا او مفعولا لا يوجب ان يعارض شبه الفعل فذلك
الالف واللام والاضافة وانما الجر لتعذر دخول التنوين مع الاضافة ومع اللام وقيل
ان زال العدل سبب اللام والاضافة كالعلمية التى تزول بهما انتهى وقوله مررت بما
وغلامكم وان يقتا جميعا كالمساجد ومساجدكم والاحمر والجراء المنصرف فى عدد تاء قوله اول
لم قوله ثبات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اما قال هو بلفظ المذكر والافراد وهو
ضمير المرفوعات بالنظر الى لفظ ما لانه مفرد مذكر يقول ثابت من الجبل ما اكثر سابق وقد
الضمير فى اكثر خلافا على لفظ ما وان ثبت ما اكثر من سابق فوت وجمع الضمير حملا على
معنى ما وعلم الفاعلية هو الرفع وقد بين علم الفاعلية فيما سبق بقوله فالرفع علم الفا
وعمل علامتها والمرفوع هى الاصل عند كثير من النحويين هو الفاعل وكل مرفوع فى الكلام
فهو محمول على الفاعل لان عامل الفاعل لفظى وعامل المبتدا معنوى لا يحس بوجوده فهو
بحكم المعدوم والعامل اللفظى اقوى بدليل انه ينزل بحكم العامل المعنوى ولما تعادل
عامل الفاعل اقوى لان العامل اقوى والاقوى مقدم على الاضعف ولانصافان الرفع فى الفا
للطرف به وبين المفعول وليس هو فى المبتدا لذلك واختص الفاعل بالرفع لانه اول وهو
وقلب واختص المفعول بالنصب لانه خبر وضعفه وكثرته ولذلك قالوا اجعل ضحكك لله
تضحك بغير واو وجعل ضحكه لله يضحك بالواو لان الاول لانه فاعل لقوته وحكموا للتاى
بانه مفعول وقيل انما جعل الرفع علم الفاعلية لان الفاعل اقل من المفعول والرفع اثقل
من النصب فاعطى الاقل الاثقل واعطى الاكثر الاخف لان الاخف يكرر بتعادل الاثقل

"المعنى" الفاعل

على

وقاربه والمصدر اعم من اسم الفاعل لشموله الامرين جميعا اعني ما هو قام بالفاعل نحو قام زيد
فالقيام فعل زيد على الحقيقة واما القرب والبعد فليس كذلك بل زيد حقيقة هو الذي كان في المكان
او الجهة مجاورا لمكان اخر هو حصل فيه وبعد قبل هذا قرب منه اي حصل في منزل لا يسمى ذلك
الذي قد قرب منه فان قلت فاذا اراد بجهة القيام محل منشأ الفعل لا صدوره منه
لعدم صدوره اليوب عنه قلت يريد بجهة القيام محل منشأ الفعل لا صدوره منه
اليه بقوله على جهة قيامه قوله والاصل ان يلي فعله قلت اي والاصل ان يلي الفاعل
وفعله يريد الاصل الحقيقة وقد استعمل جواز تقديم المفعول على الفاعل نحو ضرب زيدا
عمرو ولكن ذلك كثير واتساع وانما كان الاصل ان يلي الفاعل وفعله لانه جزء الجملة وتمامها اذ
تحقق الجملة الفعلية بدونه وغير مستغن عنه في تحقق الجملة وكان الاصل تقديمه على غيره
ولفوة اتصاله بالفعل اذا اتصل به ضمير احتيج الفعل نحو قمت وبقع علامة الرفع
نحو يفعلون قوله ومن ثم قارن ضرب علامة زيد واسند ضرب علامة زيدا قلت
اسند الى اتصاله بتقديم الفاعل فانما قارن الجملة الاولى لان لها في علامة ضمير الفاعل وفي
متصله بالمفعول وترتبه الفاعل المتقدم ومرتبة المفعول المتاخر فالفاعل عائد الى زيد من حيث
المعنى لانه وان كان موخرا لفظا فهو مقدم رتبة معنى من حيث انه فاعل وكذلك المفعول
الى اللفظ او لهما اعني المعنى واللفظ اولا الى واحد منهما فنا الاول وهو عوده الى المعنى
المسئلة المذكورة ومثال الثاني وهو عوده الى اللفظ ضرب زيدا علامة فالها عائد الى لفظ
زيد وهو متقدم لفظا لانه مفعول ومثال الثالث وهو عوده الى اللفظ والمعنى
ضرب زيد علامة فالها عائد الى زيد لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه فاعل
ووقع في مرتبته ومرتبة الفاعل ان يلي فعله ومثال الرابع وهو ان يرجع الى مذكورين
اللفظ والمعنى هي المسئلة الثانية التي مثل بها وذكرها مستشهدا بان المضمر متصل الفاعل
وهو مقدم ورجع الى المفعول وهو موخر لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فانه راجع
الى المفعول وحقه التاخر وهو كذلك فصار الضمير راجعا الى غير مذكور في اللفظ ولا في الرتبة
فاستحق المسئلة قوله واذا اسند الى ضمائر لفظا فيهما او الرتبة او كان مضمر متصلا او
وقع مفعولا بعد الا او معناها وجب التقدم
ملتبسة من المتقدم في اربعة مواضع احدها ان يشتبه الاعراب فيهما لفظا والقرينة

في الفاعل والمفعول واحترز بقوله لفظا عن الاعراب التقديري فانه لم يلتبس وذلك مثل
ضربت سعدى سلمى فقد انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة اما انتفاء الاعراب فيهما لفظا
ظاهر واما انتفاء القرينة فلان كل واحد منهما يصح منها وقوع الضرب فوجب الرجوع فيها
الى الاصل وهو تقديم الفاعل خوفا من اللبس وقد ينتفي الاعراب من اصله والقرينة ايضا نحو ضرب
هذا هذا او ضربت في الدار من في المسجد فهذا ايضا يجب فيه التقديم فلو قال واذا انتفى
الاعراب والقرينة من غير ان يقيد بقوله لفظا لكان اشمل وقد ينتفي الاعراب دون القرينة
فلا يجب التقديم في الفاعل لانتفاء اللبس بوجود القرينة نحو ضربت الكبرى الصغرى
واكل الكمثرى موسى الثاني اذا كان مضمرا متصلا بي الفاعل فاحترز بمضمر عن المظهر ومتصل
عن المنفصل وذلك نحو ضربت زيدا فيجب تقديم الفاعل لانه مضمر متصل فلو اخر صار منفصلا
ضرورة ان المتصل لا يستقل بنفسه ولما يلزم من التناقض لانك فرضته متصلا وليس
كذلك ولا يجوز ان يوخر منفصلا لان المنفصل لخصر لفظا فلا يجوز تركه مع القدرة عليه ٥
الثالث ان يقع مفعوله بعد الا نحو ضرب زيدا الا عمرا وانما وجب التقديم لان ما بعد الا
في المفرغ مشتغل بحصر في ضرب منفي عن كل احد وهو مبتدا لخبر ويجوز ان يكون قد
ضرب الا اشخاص كثيرة غير زيد فلو وقعت المفعول واخرت الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا
زيد انعكس المعنى لان في المسئلة الاولى نفيت ضرب زيد عن كل احد الا عن عمرو وفي هذه
المسئلة قلت ان ضرب زيدا واقع بعمرو ولم تنفه عن غيره الرابع قوله او معناها زيد
معنى الا وذلك قولك انما ضرب زيدا عمرا معنى ما ضرب زيدا الا عمرا الا ان الا تختص وقد
حصلت معها ما كما شبهت الا الا ان المنع لم يكن الا للاثبات فاذا قلت انما ضرب
زيدا عمرا فقد نفيت ضرب زيد عن كل احد واثبته واقعا بعمرو فاذا وقعت المفعول لتعكس
المعنى لك اذا قلت انما ضرب عمرا زيد لم تنف ضرب زيد عن غير عمرو ولا يجوز ان يوخر الفاعل
والمفعول جميعا بعد الا لما يلزم من التناقض لان كون المفعول بعد الا يفيد ان فعل الفاعل
منحصر في المفعول منفي عن غيره وكون الفاعل بعد الا يفيد ان فعل الفاعل غير منحصر في المفعول
ولا منفي عن غيره فبالنظر الى الفاعل والمفعول كذلك ايضا قوله واذا
اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره
قلت قيدت فيما انه قد يعرض امر يوجب تقديم المفعول على الفاعل وهو خلاف

يعمل والذي ذكره من ذلك لدفع صور المفعول اذا اتصل به ضمير مفعول اي اذا اتصل المفعول
ضمير المفعول وحينئذ عدم الفعول نحو ضربت زيدا غلامه لا مستاجر وقد ذكرنا
امتناعه اول بحث الفصل المتقدم ان رفع بعد لا بمعنى الفاعل قال الشارح
فدخلت هند جارتنا ما قطر الفارس الا انا قوله
وقد ذكرنا حكم امتناع التقديم في المقترن بالا انما لشدة ارتباطها بما بعدها ربما ومعنى
الخ وهو انما وقد تقدم تفسيرهما بمعنى الخ قال الشاعر
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
الرابع ان يتصل بمفعوله وهو غير متصل بزيد ان يتصل ضمير مفعوله قد قال الصفار
للعلم بهو غير متصل اي والفاعل غير مضمر متصل قد قال الوصوف وقام الصفة
مقامه نحو اكرمني زيد وما اكرمني الا انت صح تقديم المفعول لانه اذا اخر عنه فالضمير
سيعود على لفظه وصورته قبل المتاخر وليس مفصولا وكلامنا عن جائز اما ما لا يعود على لفظه
قبل المتاخر فلا يجوز تقديمه نحو ضرب غلامه زيد مع امكان الفعل منفصلا لانه احوج من المتصل وهاهنا صور حاصلة يجب تقديم
المفعول على الفاعل وهي ان يكون مسندا الى صفة جارية على غير من هي له نحو زيد عند
ضاربها هو وهذا المثال مستدرجه في قوله او اتصل بمفعوله وهو غير متصل في قوله
وقد يحذف الفعل القيام قرينة حوازا في مثل قولك زيدا لمن قال من ضرب كل
كلمة اذا دخلت على المضارع افادت التقليل فلذلك قال وقد يحذف لقيام
قدها التقليل وانما كان حذف الفعل قليلا لانه على خلاف الاصل مع قلته لا يصار اليه
عند وجود قرينة لفظية او معنوية دالة على تعيين الفعل المحذوف قال القرينة
اللفظية اذا قال لك قائل من ضرب فقولك في الجواب زيدا زيد فاعل لفعل محذوف
مرادف دل على خصوصية الفعل المذكور في السؤال وانما قلنا على خصوصية تنبيها
على انه لا يجوز ان يقدر فعلا كيفما كان بل يقدر مثل الفعل المذكور في السؤال وهذا
الحذف ليس بواجب بل ان شئت اظهرت الفعل وقلت ضرب زيد ولذلك قال قولا
وليس لزيد مضارع لخصومه وقيت هذا البيت لضرار النهشلي ويجمع
ويحتنط قما تطيح الطوائح

والام في ليبك لام الامر والفعل لما لم يسم فاعله وقد ارتفع بنزيله لفظه مقام الفاعل
فبقي مضارع مرفوعا والاصل ان يرتفع الفعل المذكور بان زيد قد ارتفع به فتعين ان
يرتفع بفعل مقدر دل عليه قوله ليبك كانه قال ليبك زيد على هذا الامر ان صاك
من يحبه مامورا بالبكاء فقبل من يحبه قال ليبكه مضارع لخصومه والمضارع الذليل
والمحتنط الطب المعروف وتطيح بضم التاء تهلك ومعنى البيت ان المفقود كل منصور المظلوم
ويعطى المحتاج ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال في قراءة من قرا يسبح
البناء للمفعول وله في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل واللام في له للبيان ولا
يجوز ان يكون رجال مرفوعا بيسبح لفساد المعنى لان الرجال يسبحون غير الله وليسوا
بمسبحين بل متعين رفعه بفعل اخر مقدر ودل قرينة معنوية كانه لما ذكر ان الله
يسبح سئل للمفعول شبها للفعل على ان هذا الفعل لا بد له من فاعل حقيقة كان السامع
قال لسان الحال من يسبحه فاجيب رجال في الايه وصار في البيت بانها حبر ان لمبتدا
محذوف والاول اولى قوله وهو مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
قلت اي وقد تحذف الفعل وجوبا اي لا يجوز اظهاره وانما لفظ مثل في قوله وان
احد ليدخل فيه كل موضع يختص بالفعل اما بالحد في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فاجره فلانحصاره اما ان يكون مرفوعا بالابتداء او استجارك او بفعل مقدر واحب
الاضمار اما الاول فبطل لاختصاص الشرط بالفعل واما رفعه باستجارك فباطل لبطلان
تقدم الفاعل على الفعل فتعين رفعه بفعل مقدر يحذف لان الفعل الظاهر
الذي بعد مفسره وقد تبدل منك ولقائل ان يقول لم لا يجوز اظهار ويكون
الفعل الذي بعد الاسم بدلا منه وانشدوا

ففي نحن نومنه يثب وهو امن ومن لا يحرم يمس منا مقترا بجاره

فلا يجوز ان يكون نومنه مفسر الظهور الجزم فيه لان المفسر لا موضع له من الاعراب فوجب
ان يكون بدلا من فعل الشرط المقدر الرافع لنحن فلم يكن نومنه مفسرا له لظهور الجزم
فوجب بذلك كون ظهر الفعل في الايه فعلى هذا يكون داخلا في قسم الجائز لا في قسم الواجب
وكذلك قوله تعالى ولو انهم صبروا فان فاعله لفعل مقدر اي ولو ثبت انهم صبروا والى
الفعل الذي هو خبر ان قد سبق ان المفسر للفعل المحذوف وانما قدرت لدلالة

ان على المتوف وقوله في الشرح لو قلنا لو وما بعدها لم تجر بمعنى ليجر رفع فاعل فعل مقدر كما قلته في ان الموافقة بعد لو قال لعواطفان المفسر في المعنى للفعل المحذوف ولقائل ان يقول فكيف يكون الحرف مفسر الفعل فليتأمل نعم يمكن ان يقال مفسر للعامل ومنه المثال الآتي حيطته فلا البتة الحيطة فلا ان ظاهره ولطلب الشرط الفعل وجب تقديره وآلته حرف مسند لمحذوف وفي قال الا ويجوز نصبهما اي الا اكن حيطته فلا اكون البتة اي لا اكون مقصرا في تحصيل اسباب الحيطة والبتة فعلية من البت وهو القطع ويجوز في هذا المثل رفع الاول ونصب الثاني وعلله

قوله وقد يحذف فان مثل نعم لمن قال اقام زيد ونعم بمعنى العامل والفعل جميعا وقد يختصر العامل فقط اذا دل عليه دليل حال او مقال نحو نعم ما صح لاختصار فيه على الوجه الحري بالقبول واصل قولك القائل اقام زيد مثلا في جواب سؤاله نعم اي نعم قام زيد فحذفت الفعل في الجواب اختصارا او اختصارا والاولى تقدير جملة المحذوف فيه بعد نعم فعله لمطابقة الجواب السؤال

واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقدر في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي والمفعولية مختلفين مثل

التنازع هو التعاند ولو قال العاملان لكان اشمل لدخول مثل زيد ضارب ومكرم عمرا لكن الفعل هو الاصل في العمل وعمل غيره فرع عليه ولو قال الفعلان او اكتفى بالفعل فيه للعرف بان المراد بالفعل ما يعمل وان لم يكن فعلا كما فصلت ما اصلت وباركت وبحثت وترخمت على ابراهيم وآل ابراهيم فان هذا اربعة افعال تنازع الفعل في على وكذلك قام زيد واقعد وعطف على محل وكذلك اهنت واكرمت وصاحبت زيدا الى آخر ما ذكره المصنف

ظاهرا بعدهما احتراز مما فيه من الضمير اذا توجها اعني الفعلين الى مرفوع لم يحذف فانه لكونه مرفوعا قد تعين اضماره في كل واحد منهما فكل واحد منهما راجع الى الضمير فلم يتوجها الى شيء فلم يكن ذلك من هذا الباب وسواء كان الضمير المرفوع للمتكلم او للمخاطب او للغائب فالمتكلم نحو ضربت واكرمت وعدت والمخاطب نحو ضربت واهنت والغائب نحو زيد ضرب واكرم فالمثال الاول من قال الخ انا او انا هو فلا يقول انه ليس من هذا الباب لان ضمير المتكلم والمخاطب لا يستتران في الماضي ولو برز الضمير في الاول او في الثاني لكنت تقول ما ضربت واكرم الخ انا اذا اعملت الاول

في الضمير المنفصل وان اعملت الاول قلت ما ضربت واكرمت الا انا فيكون الفعل المقترب بالا ثانيا والآخر منفيا ولا يصح عطف ثابت على منفي ولا عكسه فلم يتوجه الفعلان الى معمول واحد لفساد المعنى بعد صحة العطف ولان كلامنهما مستقل بمعموله وجيد بكون التقدير ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فحذف الفاعل من احدهما وتخصيص العلم به لانه اذا اخبر حذف الفعل والفاعل معا تقدم فحذف احدهما اسهل وحسن الحذف هنا ان المحذوف هو المذكور بعينه لا غير اذ كان فاعل الفعلين جميعا هو المتكلم الخبري انك تقول ما ضربت الا هند فتذكر مع التاء الحقيقي وما ذاك الا لان الفاعل في الحقيقة محذوف اي ما ضرب احد الا هند فتذكر لان الفعل اذا اسند الى مؤنث مجازي بينها وبين احد في العموم والخصوص ولم يستند في مسئلتنا الى شيء لان فاعل احدهما هو فاعل الآخر والاخبار عن المتبوع بهذا الحذف لما يذكر في الاستثناء المفرغ ولم يعتد بحذف الفاعل الثاني لان المزيد على ما قبل ولقائل ان يقول ان المنع انما هو من الضمير المرفوع المتصل لعدم توجه الفعلين الى معمول واحد فاما في المنفصل فلم لا يجوز وهو في حكم المظهر في الاسفل لا بنفسه فاما اذا كان ضمير المخاطب والمتكلم منفصلين منصوبين او متصلين مجرورين فجائز نحو ما ضربت واكرمت الا اياي وما ضربت واكرمت الا ايال وما نصحت وشكرت الا لك كما مثل به بقوله ان كان ظهرا ان كان عن مطلق الضرب ليس بجيد واذا تنازع العاملان ظاهرا قلا يخلوا من احد اربعة اضرب اما في الفاعلية فقط او في المفعولية فقط وقد مثل به واما ان توجه الى الظاهر الفعل الاول من جهة الفاعلية والثاني من جهة المفعولية نحو قام وضربني زيد بالعكس نحو ضربت وقام زيد وهو معنى قوله في الفاعلية والمفعولية مختلفين وعلله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول والثالث خلاف فجواز اعمال كل واحد من الفعلين انما الخلاف في ايهما اولى بالعمل في الظاهر ولذلك قال يختار البصريون اعمال الثاني وذلك لقربه ولان المضمرين اذا وردا على شيء واحد غلبا بحرهما وجودا بدليل ابطال لام الابتداء العمل في اللفظ في قولهم لزيد قائم واحتجوا بقول طفيل الغنوي

وكنا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فصل لون مذهب باستشعرت ولم يرفعه بجرى مع امكان رفعه به وذلك دليل على تحتم اعمال الثاني والتمد جمع اكمت وليس بجمع كميت لان المصغر لا يجوز جمعه

لزوا بالعلامة الصغير بالجمع والكمية جمرة فانه اى ضربا السواد والمدماة الدلاء
الحمرة واختارا الكوفيون اعمال الاول واختاروا النقل والمعنى اما النقل فقول عمر اى زيد
اذا هي لم تستك بعود اراك منها ساكنة على عودا اسحلا
فرفع عودا اسحلا بفعل ولم يقل فاسكت يعودا اسحل فقد اعمل الاول دون الثاني وقول
ولو ان اسحل الليل سمعت بنفرت العزاما
فنصب العزا بسمعت ولو اعمل الثاني لرفعه والحواب كالجواب في هذا النقل
لان المضمر متى اضيف الى اعمال الاول والضرورة تشوع ملا يجوز مكمه ما هو جايز كما اضافه
عمر اى تربعه فاضطر الى زياده الها فاعمل الاول واما البيت الثاني فلو اعمل الثاني
لرفع والقصيدة منصوبة فيقضي اعمال الثاني الى الاقواء واما شط فعل فيه اعمال
الثاني من غير ضرورة فكان حجة وامتنع من حيث المعنى فقالوا اذا اعملنا الاول اوقعنا
الضمير في الفعل الثاني في ترجمته فلم يكن فيه اضمار قبل الذكر واعمال الثاني يلزم الاضمار
قبل الذكر وهو خلاف الاصل واجابوا عنه بان الاضمار قبل الذكر انما يمتنع اذا لم يكن ثم
ما يفسره فاما اذا كان ولا دليل على عدم استاعه في ضمير الشان ونعم وبيس وربه
نحلا لما كان على شريطة التفسير واحيجوا ايضا بان تقدم الاول دليل على الاضمار به فترك
اعماله في الظاهر فصادم لذلك الاضمار واجابوا بان الاضمار معارض بالقرب ولو اهتم له
لاولوه معموله ولم يفصلوا بينه وبينه وقوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول
على قول الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجازا خلافا للفراء لحصر بقوله الا
عن الاظهار فانه لو ظهر لم يكن من هذا الباب واحصر بقوله الفاعل عن المفعول فانه
يحذف من الاول كثيرا اضمارا في الثاني ولو قال اضمرت الفاعل والمفعول الذي لم يسم
فاعله لكان اشمل ويعني بقوله على وفق الظاهر في التثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا
قوله دون الحذف بنية على مذهب الكسائي فانه اذا اعمل الثاني يحذف الفاعل من
الاول ولا يضمره وفايدة هذا الاضمار تظهر في التثنية والجمع تقول قام وقعد زيدا اذا
وقعد سعيدا اما الثاني فان في قام ضميرا مرفوعا يعوده فاعل وهو مستتر يظهر في التثنية والجمع
نحو قاما وقعد الزيدان وقاموا وقعد الزيدون وقمن وقعد النساء فهذا معنى قوله على
وفق الظاهر وهذا على مذهب الكسائي فعول قام وقعد الزيدان ولا ضمير في قام ولا

لم ير ضمير المثنى لان الفاعل عنده محذوف فلذلك قال دون الحذف خلافا للكسائي والقابل
ان يقول قد وافق الكسائي في حذف الفاعل في مثله في الشرح في قولهم ضربا وكرما
انا فانه وان لم يجعله من هذا الباب لكن قال فاعل الصدر هما محذوف وقوله لا الكسائي على
حذف الفاعل قول الشاعر

٭٭ تعفق بالارطاه ثم اراد ها رجال فشدت شدة نكر وكلبب ٭٭

الشاهد فيه انه اعمل الثاني وهو اراد ها ولو اعمل الاول لقال تعفق الارطاه رجال
ثم اراد وهلا انه عائد على جمع فيجب ان يكون على وفق الظاهر ولو اعمل الثاني لابرز الضمير
في تعفق على وفق الظاهر لانه ضمير جمع فعدم الابراز دليل على حذف الفاعل والجواب
قد يجوز ان لا يبرز الضمير المرفوع وان كان مفردا على مذهب البصريين بل ينوي مفردا في
الاحوال كلها فيقولون ضربني وضربت الزيدين اخاهم ولو اضربني من تم فعلى هذا كانه قال
تعفق ما ثم ولذلك قال سيبويه افرد وهو يريد الجمع فاك وجاز خلافا للفراء قلت
اي وجاز الاضمار وقال الفراء يمنع من الاضمار قبل الذكر ويمنع ايضا من حذف الفاعل
تقول اذا توجه الفعلان الى الظاهر على حد هذا الفاعلية مثل قام وقعد زيد ان يرفع
بهما وهو باطل لتعذر ان تفعل الاسم الواحد الفعلين في حالة واحدة فلا بد من اعمال احدهما
عن الاخر في تلك الحال ويستقل برفعه وتقول ايضا ضربني وضربت زيدا هو فيجعل هو فاعل
ضربني لصحة رجوعه الى زيد لتقدمه عليه لفظا وهو باطل ايضا لان المضمر المفصل في حكم
الظاهر فيخرج من هذا الباب فصار كانه قال ضربني وضربت زيدا زيد ويقول على مذهب
البصريين في اعمال الثاني قاموا وقعدا الزيدون وعلى مذهب الكوفيين قام وقعدوا
الزيدون فاك فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى
عنه والا اظهر فلك فقد تقدم ان الفاعل وما يقوم مقامه لا بد من اضمار لانه لا يستغنى عنه واما المفعول فلا
فتقول ضربت وضربني زيد فتحذف المفعول من الاول ولا تضمره وكذلك ضربت وضربا
الزيدان فان كان الفعل متعديا الى مفعولين لم يجز الاقتصار على احدهما نحو ظننت واخواتها
فاك اظهرت المفعول في كل لو حذفته حذفت مفعولا يستغنى عنه وان اضمرته اضمرت مفعولا
حسنى مطلقا وحسنت زيدا مطلقا فاعل حسنى مضمر يفسره مفعول حسنت بعده وهو
وهو زيد فاك في كل لو حذفته حذفت مفعولا يستغنى عنه وان اضمرته اضمرت مفعولا

في اعمال الاول

قبل الذكر وكلاهما ممنوع وهو خلاف ما عليه الجمهور واهل التحقيق والصواب ان نصب ما
نحو حسني وحسبك زيدا مطلقا اياه اعملت الفعل الذي في زيد مطلق نحو حسني
في الاول ضمير زيد لانه فاعل والياء في حسني هي المفعول الاول وانت تحتاج الى الياء وهذه
به اعني الاسم وهو ضمير مطلق اعني اياه بعد ان جرى ذكره اعني مطلقا ولم يحز اضماره قبل
قبل الذكر فاضاف ذلك في الفاعل الحاصل اليه ففي ما بعده على الاصل ثم يحز حذفه فهو
اضمان لخبر انها مفعولي الفعل الذي مثال الضمان في الاول حسبته وحسبك زيدا
مطلقا فهذا لا يجوز الا في حسبته ضمير مطلق وفي مفعوله عليه لفظ ومعنى وان
لم يذكر في الاول ضمير الفاعل مستتر اطلقت المفعولين جميعا من الاول نحو حسبته وحسبك
زيدا مطلقا فالفعل الذي يختص مفعول الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على الخيار الا ان منع مانع فيظهر قلت فيتقدم ان الفاعل لا
يجوز حذفه حتى اضمان في الفعل الذي لم يعمل في الظاهر وانما المفعول يجوز في الاول
كلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما في الثاني فيجوز نحو ضربني وضربت زيدا والاختيار
ان تقول ضربني وضربته زيدا لان المفعول ضربني زيد وضربت فالفاعل عامل في زيد وهو يعمل
الاول وربته التقديم فاضمروها فلان المفعول مستغنى عنه وهذا دليل على اعمال الثاني
في قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقوله سبحانه وتعالى هاؤم اقرؤا كتابيه لانه لو اعمل
الاول لاضمر المفعول في الثاني لانه اول ولا يلزم اقران تركه الاولى فان منع مانع من اضمار
المفعول في الثاني وحذفه وذلك في المفعول الثاني من باب ظننت اذا دان احدهما شيئا
والاخر مفردا فان ظني وظننتها غالبا لزيدان قائما لهما فاعل ظني والثاني مفعوله وقائما
مفعوله الثاني ولا يجوز ان يضمر غالبا وهو المفعول الثاني لظننتها لانك لا تدان بمضمر مفرد الا
شيئا وكذلك منع اما امتناعه مفردا فلان المفعول الاول لظننتها شيئا هو ان يكون
الثاني مثله واما امتناعه شيئا ولا يعمل عامل مفرد وهو عاملا لان كل واحد من عاملا
هو مفرد الظن والمعلوم لا يكون اثنين وكذلك الاثنان لا يكونان فيعطا ولا يعني لتخصيصه
عاملا الاضمار في المفعول الثاني من باب ظننت ناعمال الاول فانه في اعمال الثاني كذلك اذا قلت
او جميع ذلك لحساني حسب الزيدين مطلقين اياه او اياهما لم يجز لانه ما عاد عليه
مطلقين لم يجز اقرانه وما عاد عليه كونه مفعولا ما حسباني لم يجز تثنيته لان المفعول الاول

ولعله وهو آت المتكلم فان الفق المفعولان من كل واحد من الفعلين في التثنية والجمع والافراد
جاز الاضمار دون الالف فتقول احسبني وحسبته اياه زيدا مطلقا فمطلقا مفعول ثان للاول
واياه مفعول ثان لحسبته مطلقين فالزيدون فاعل الاول ومطلقين مفعوله واياه مفعول
ثان لحسبته وهو ضمير مطلقين والتقدير حسبنا الزيدون مطلقين وحسبناهم اياهم
والمحال في هذا واسع وهذا معنى قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر يريد بمنع مانع
من اضمار المفعول الثاني يظهر وذلك هذا الاختلاف قوله وقول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفساد المعنى قلت احتج الكوفيون ان اعمال الاول لزال هذا البيت قالوا
لانه رفع قليلا بكفاني من غير ضرورة مع امكان نصبه بطلب فلو كان اعمال الثاني هو الافصح
لكان هذا الشاعر افصح قد ارتكب امرين محذورين احدهما ترك الافصح مع امكانه والثاني
حذف المفعول الذي يختار اثباته على كفاني ولم اطلب قليل فاجابوا بان هذا البيت ليس
منه اي ليس من هذا الباب لان طلب منفي بلم والنفي في ساق لو اثبات لانه حرف امتناع لامتناع
والامتناع نفي ونفي النفي اثبات فاذا امتنع النفي صار مثبتا فيكون طلب القليل ثابتا وطلب
القليل هو السعي لادنى معيشة وهذا هو المعنى الذي معيشة ملوفيكون والتقدير بلى
عين ما نفي لولان قوله ولم اطلب معطوف على كفاني وهو جواب والمعطوف على الجواب في
حكم الجواب فهذا معنى قوله ليس منه لفساد المعنى وهو توارد النفي والاثبات على شيء
واحد واذا كان لطلب ثابتا تعين ان يكون مفعوله غير القليل بل الملك والمطلوب بخلافه
فالكفاني قليل ولم اطلب الملك فلم يكن من هذا الباب شرط هذا الباب ان توجه العاملان
فصاعدا الى شيء واحد وهاهنا توجها الى شيء واحد كفاني وتوجه الى القليل ولم
اطلب توجه الى شيء اخر وهو الملك بدليل قوله ولكن ما اسعى لمجد مؤثل الخ
وتقدير البيت المؤثل لشاني قلت لقائل ان يقول لا نسلم ان الواو عاطفة بل هي واو الحال
فكانه قال كفاني قليل والحال لم اطلبه اي واني غير طالب قليلا فيكون العاملان قد توجها
الى شيء واحد ولم يلزم منه فساد المعنى والى هذا ذهب ابو علي قوله متعلق بالتقدير
فاعله كل مفعول لحذف فاعله واقيم هو مقامه قلت زيد اقيم المفعول مقام الفاعل
في جواز اسناد الفعل اليه وهذا اولى من قول من قدر في جواز الاخبار عنه ليدخل فيه الامر

والنهي والاستفهام نحو ليضرب زيد لا يضرب عمرو هل ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد ولم يضرب بعد
فلقط الاسناد اولى لشموله الامر من جميعها والموجب لحذف الفاعل واحد من عشرة امور
من الاستغناء وليس حذف الفاعل منحصرا في هذه العشرة بل قد يحذف لامور اخر
اما للجهل بالفاعل واما العلم به واما الاحتقار واما التعظيم واما الاستار لغرض السامع
واما الابهام عليه واما الاختصار واما التفعيل ولنا التوافق واما التقارب مثال
المجهول ان يخبر بالمفعول ولا تعلم قائله مفعول فعل زيد ومثال العلم به قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا حيث علم ان الفاعل هو الله تعالى ومثال الاحتقار ضرب الامير ومثال
التعظيم قطع اللص فلا يذكر ضاربه الامير احتقاره ولا قاطع اللص تعظيما له واما الاستار
لغرض السامع فانه قد يذكر السامع ذكر الفاعل لئلا يعرفه غيره او يكون غرضه متعلقا
بذكر المفعول فقط واما الاختصار فنحو قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى الآية والتحقيق
ان يكون الفاعل معلوما واما الابهام فظاهر واما التوافق فالغرض ان يوافق وجه
الروي في ما قبله كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائع ... ولا بد يوما ان ترد الودائع

وقد يبنى الفاعل لخصائص الودائع والروي نحو وذلك حيث بني الاصراف وهو اقوى في الخصوص
واما التفعيل فهو كقول الشاعر

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى ... وانى وكل الهم خلف هواكما

خلفت هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى وانى وكل الهم خلف هواكما

فانه لو اراد اسناد خلفت الى الهوى لانكسر الوزن ولم يصح الا فاعيل المستعمل
في تقطيع البيت واما التقارب ففي السجع كقولهم كثر الله فضائل وقل رجال فلو بنى
الفاعل في السجع الثاني لنصب ولرفع الاول ولزادت كلمتها على الاولى فقوله
وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل قلت اي وشرط مفعول ما لم يسم
فاعله وبناء لغير الصيغة ان يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا صحيح العين
نحو ضرب واستخرج وان كان مستقبلا ان يضم ما قبل اخره نحو يضرب ويستخرج او يكون المراد
ان يغير صيغته الى لفظ يفهم منه معنى فعل ويفعل ليدرج فيه الفعل المعتل نحو
قيل المقول وبيع المتاع والزيدي لئلا يلزم هذا اذا قلنا ان فعل ما لم يسم فاعله يجب
فان منهم من يرى انه اصل قائم برأسه ويحتج على ذلك بالشروط فيه بفعل الفاعل نحو

عنيت بحاجتك ولقي الرجل من اللصوص وانما لم يقم المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت قلت انما لم يقم المفعول الثاني من باب علمت واخواتها مقام الفاعل لكونه
نائبا عن الثاني مسندا الى الاول في الاصل والمعنى ولو اقيم مقام الفاعل لاسند اليه الفعل
فصار الثاني مسندا اليه من حيث قيامه مقام الفاعل ومسندا الى الاول من حيث فرعيته
في الاصل فيكون مسندا اليه ومسندا في كلام واحد وصورة واحدة ولان الثاني قد يكون جملة
فعلية واسمية وشرطه وشيء من ذلك لا يكون فاعلا فلا يقوم مقامه واما الثالث من باب
اعلمت فلا يقوم مقام الفاعل لانه هو الثاني من باب علمت فلما دخلت الهمزة صار ثالثا ويجوز
اقامة المفعول الثاني من باب اعلمت مقام الفاعل مع امن اللبس كقولك اعلم الامير اللص
سارقا واعلم الامير اللص سارق فلان كل احد يعلم ان السرقة من اللص لا من الامير وكذلك
اعلم يوسف يعقوب احسن الاخوة لان كل احد يعلم ان الحسن ليوسف ولا يجوز ان يقول اعلم
يعقوب يوسف احسن الاخوة لئلا يلتبس المعلم بالمعلم به والمفعول له والمفعول معه كذلك
حيث كذلك اشارة الى انتظار الوقوع اي والمفعول له والمفعول معه ينتفي وقوعه موقع
الفاعل كانتفاء وقوع المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت وانما امتنع اقامة
المفعول له مقام الفاعل لانه علة غائية والفاعل علة فاعلية والعلة الغائية لا تكون
علة فاعلية فلا تقوم مقامها ولان الفاعل وما اقيم مقامه قد يضمر واذا اضمر يتمثل له
الجزم من الفعل بدليل تغير اخر الفعل لاجله اذا برز والعلة المذكورة لا تكون جزما
معلولها ولا تجري مجرى الجزء منه وايضا فان اللام في المفعول له مقدرة ليصح التعليل
وعلى تقدير ها لا يمكن رفعه وبعدم تقديرها لا يكون علة وقد فرضناه علة هذا خلف وانما
لم يقم المفعول معه مقام الفاعل لئلا ان اسقطت الواو بطل معنى المصاحبة وان لم
تسقطها بطل اقامته مقام الفاعل مع الواو لانها في الاصل عاطفة ولا يصح العطف دون
المعطوف عليه وكذلك الحال والتمييز لا يقومان مقام الفاعل للزومها التنكير والفاعل قد
يجب اضماره والحال والتمييز لا يغرقان فلا يصح ان يقوما مقام الفاعل المتدافع الذي
يدل الاضمار والتنكير واما المفعول به فغير له اي يعين للقيام مقام الفاعل
والهاء في له للقيام الذي دل عليه قوله اقيم في اول الفصل ثم قوله ضرب زيد يوم الجمعة
امام الامير جواب سؤال يذكر بذاته قلت انما كان المفعول به اولى من الاربعة التي ذكرت في القرآن

والمصدر والجرور والظرف المفعول قد يكون في المعنى وإعلاما ذلك في باب الفاعل نحو ضارب
فالمصادرية كما هي صادرة من زيد فهي صادرة من عمرو وقد اشركا في اتحاد الفعل اختلافا في
الفاعلية وان لم يوجد المفعول به كما تجيز اما تمت مقام الفاعل من الاربعة المذكورة
بقول سير يزيد يوم الجمعة امام الامير سير اسديد لان المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى يوجد
او يكون معدودا لانه يجر وصفه نحو ضرب ضربة تستلزم ان يقوم منه معنى زايد على مفهوم الفعل
وهي الفعلية عند وسيبويه من لجاز ان يقوم كل واحد من هذه الاربعة مقام الفاعل مع وجود
المفعول به واستدل بقول جرير

فلو كذب الضبع جرو كلب لشتت بذلك الجرو والكلابا

فنصب الكلاب وهو مفعول صريح واقام الجار والمجرور مقام الفاعل وهو قوله بذلك والجواب
ان شتت فعل امر وتقديره ليقل شتت الكلاب بذلك الجرو الشاب فحذف وقيل وحذف
القول كثير منه قوله تعالى واما البعير اسود وجوه فخر اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ولا يقوم
الظرف مقام الفاعل الا اذا كان متصرفا واعني انه لا يلزم الظرفية نحو عندك ذات مرة والصدر
ايضا شرط فيه التصرف فلا يقام سبحان الله وكثيرا ومعاذ الله مقام الفاعل قوله
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي انما كان الاول اولى لان اعطيت زيدا
درهما فانت فاعل الاعطاء وزيد فاعل الاخذ فهو فاعل من وجه ومفعول من وجه واما الثاني
فمفعول من جميع الوجوه فلما كان الاول اولى ان يقال اعطى زيد درهما فاحتفلنا انتفت
الاولوية وتعين الاول لكان معنى اي يقول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني عند اهل البصر
ليحترز منه مثل قولك اعطى زيد لحاه قائل لو وقعت الاخ لجاز ان يكون اخا او زيدا ملحودا فنصب
نصبه بخلاف المذكر فان رفعه لا يوهم لبسا اذ لا يصح منه الاخذ قوله ومنها المسند والخبر
اي من المرفوعات قال فالمسند هو الاسم المجرد اخترز من الفعل فانه لا يخبر عنه فلا يقع
مسندا وفيه احتراز ايضا من الصفة اعني اسم الفاعل او المفعول المعتمد اذ رفع الظاهر
فانه صفة وليس باسم قال المجرد من العوامل فيه احتراز عن باب كان وباب ان وباب ظننت
واخواتهن قال اللفظة فيه احتراز من العوامل المعنوية فان المسند المجرد منها قال
مسندا اليه حال من الضمير المستتر في المجرد وفيه احتراز عن الخبر انه مجرد عن العوامل اللفظية
وليس مسندا اليه بل هو مسند قال المسند ويحتمل ان يحترز به من الجواب نحو عاق وعاقت

خلا به صوت العراب وكذلك الفاظ العدد وحروف التهجي فانها مجردة من العوامل لكنها
غير معربة لعدم موجب الاعراب وهو التركيب وقد تقدم ذكرها والمسند في موضع رفع مفعول
ما لم يسم فاعله والهاء في اليه عود على الضمير في المجرد قول او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر قول انما افرد الصفة بالذكر لانها لا تدخل في رسم
المبتدا لكونها غير مسندا اليها ولم تدخل في رسم الخبر لان فاعل قد سد مسد الخبر والى لفظه
او الدال على احد الشيئين فكانه قال المسند الحد هذين المذكورين اما الاسم المجرد مسندا
اليه او الصفة التي هذا شانها ورافعة حال من الضمير المستتر في الواقعة اي والصفة
التي وقعت رافعة وذلك نحو قولك القائم اخواك وانما قال الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام لان الصفة لا تعمل مطلقا عند سيبويه حتى يعتمد اما على موصوفها واما
على حرف نفي او الف الاستفهام ولو قال وحرف الاستفهام لكان يشمل من الف الاستفهام
لدخول مثل هل قائم اخواك فيه وانما اقتصر هنا على حرف النفي وحرف الاستفهام لان اعتماد الصفة
على غيرهما لا يوجب اعمالها في الظاهر فقط بل وفي المضمر وانما تعمل الصفات بعد حرف النفي
وحرف الاستفهام لان الاصل في العمل للفعل والاستفهام بالحرف غالبا انما يكون عن
الفعل نحو هل يقام زيد وهل قام زيد فالاستفهام عن الفعل لا عن زيد وكذلك ما قام
زيد وما زيد قائما فالنفي ليس لذات زيد بل للفعل الصادر عن زيد فعلى هذا اذا وقعت
الصفات بعد حرف النفي وحرف الاستفهام قوي شبهها بالفعل فعملت عمله وانما قال
رافعه لظاهر لاحتراز من المضمر المنفصل نحو اقايمون هم فان هم مبتدا وقايمون خبره وقايمون
رافع لمضمر منفصل مستتر فيه لهذا المضمر المنفصل فان لم يكن في اقايمون ضمير مستكن جاز
ان يكون مبتدا وهم فاعله على ضعف عند الاكثر على لغة من قال اكلوني البراغيث وجاز
عند المازني قياسا على الفعل فانه يجيز قاموا الجوتل ثم لف بمنع المصنف منه في الشرح
ويجيز في الصفة بحال متعلق الموصوف عند قوله ومن ثم حسن قام رجل فاعد فعلى هذا نحو
مع ظهور علامة الجمع فكذلك اقايمان هما واقايمان الزيدان يجوز رفع هما والزيدان الصفة
وان ظهرت فيها علامة التثنية على ضعف وان اراد بالظاهر في قوله رافعه لظاهر ما في
مقابله مطلق المضمر فليس بجيد لان اقايمان هما قد رفعت الصفة مضمرا منفصلا والظاهر
انه يريد بالمضمر المنفصل مستترا بدل على مراده قال المازني قياس من قال اقام الزيدان

ان يقول اقام الزيدان ان قام زيدان واصافا قول قائل زيد قام الحاز ان يقول مكرا عليه اقام هو
فرق هو يقام بالاتفاق ولان المضمر المنفصل يجري مجرى المظاهر ولذلك يقول اما قام الا انا وما
ذاهب الا انا ولا يطلق الا حر وان قلت فلو كان ما قلت من ان قام زيد قام هو قام زيد
مذكور قلت ولكذلك اذا جعلته مبتدأ وابتدأ

فما بسط خبرا ولا دافع اذى من الناس الا انتم آل دارم

فرفع انتم بانه الفاعل وهو مضمر منفصل قوله وان ما تقدمه مفرد الحاز ان تقول
ما قام زيد وان ساوى الصفة مفردا في افراده والمطابقة هي المساواة والمماثلة واما الصفة
مفردا ان ثنت مفرده لان مساوي المفرد مفرد ومثال مطابقتهما للمفرد قولك اقام زيد بل
الصفة مطابقة لزيد في الافراد ويجوز ان يقال في تثنية زيد في نحو اقام زيد يجوز ان يرفع
بقام فيكون فاعلا ولا يكون في قام ضمير لزيد لعدم الظاهر ويجوز ان يكون زيد مبتدأ وقام خبره مقدما
عليه لفظا موخرا معنى وتقدير اريد قام فهي قام ضمير هو فاعله والخبر زيد وقوله مفردا عائدا الى المثنى
والمجموع نحو اقاما ان الزيدان واقاموا ان الزيدون لتوكد ان المطابقة حاصلة بين اسم الفاعل وما بعده
ولم يجز الا ان لا تجتمع عند الاكثرين ان يكون احوك مبتدأ وقاما خبر مقدما وكذلك لتوكد مبتدأ
وقاموا خبر مقدم لان اسم الفاعل يحمول في العمل على الفعل والفعل اذا عمل في الاسم الظاهر
استحق به من الضمير ومن علامة التثنية والجمع نحو قام الزيدون الا عند المازني فانه يجوز
قاما الزيدون الا ان قوله رديه فاذا قلت قاموا الزيدون مبتدأ وقاموا خبر مقدما كذلك
اقاما الزيدان واقاموا الزيدون وتحته مبتدأ الاكثرين ان يكون الصفة خبرا مقدما وما بعدها
مبتدأ وهي رافعة لضمير مستتر هو واعلم ان قوله والخبر هو المجرد المسند الغائر للصفة
المذكورة قبل ان مسند الخبر المبتدأ لان الكلام لفظا المظاهر الخبر والاصل فيه الفعل الصفة
في حال رفعه لانه مجرد مسنده لكن ان الفاعل لا الى المبتدأ اخر بقوله المجرد عن جميع
ان قوله مرفوع مسنده ليس مجردا وكذلك الخبر كان والمفعول الثاني من ظننت فانه
مسنده وليس مجردا واحتر بقوله الغائر للصفة المذكورة عن مثل اقام احواك فانها
مجردة مسندة الى فاعلها لا الى المبتدأ فلست خبرا عن المبتدأ بل عن الفاعل وليرها التقدم
والخبر يجوز فيه التقدم والتاخر والتجريد مع الظاهر والمضمر والظاهر كجو زيد قام ابوه والمضمر
نحو زيد قام ففي قام ضمير مرفوع به والصفة المذكورة تعمل الحق في الظاهر او في المضمر المنفصل

على ما سبق وايضا فان خبر المبتدأ يلزم ان يكون مشتقا نحو زيد قائم وابوه ليست كذلك
فهذه وجوه المغايرة بين الصفة والخبر قوله واصل المبتدأ التقدم في كل الا في الفاعل
ايضا محكوم عليه ولا يجوز تقديمه عند البصريين اجماعا واما ان اصل المبتدأ التقديم لان الخبر
اذا كان مشتقا ففيه ضمير عائد الى المبتدا هذا راي البصريين اما الكوفيون فلا يجوز عندهم
خلو الخبر من ضمير وان كان غير مشتق فقدروه بالمشتق فيقدرون في نحو زيد غلامك انه في معنى
حاصل فاذا ثبت ان في الخبر ضميرا عائدا فلو لم يكن اصل المبتدأ التقديم والا لكان في تقديم
الخبر على المبتدأ نحو قام زيد تقديم المضمر على المظهر لفظا ومعنى وذلك غير جائز بالاتفاق
قوله ومن ثم جاز في دار زيد وامتنع صاحبها في الدار قلت يعني من حيث ان
حق المبتدأ التقدم جاز تقديم الخبر المتصل به ضمير يرجع الى المبتدأ لانه وان تقدم اعني الخبر
في اللفظ فهو موخر في النية سواء كان ذلك الضمير بارزا مجرورا بالمماثل او منصوبا نحو نصرته عمرو
زيدا لان التقدير زيد نصرته عمرو او مستترا مرفوعا نحو قام زيد في الدار لحوك فان اصل
المبتدأ ضمير يرجع الى الخبر كما مثل لم يجز تقديم المبتدأ لتقدم المضمر على المظهر لفظا ومعنى
لان المبتدأ اذا تقدم لا ينوى به التاخير وكذلك الخبر اذا اخر لا ينوى به التقديم ولذلك
لم يجز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول على المفعول فان اخر المبتدأ في هذه الصور
نحو في الدار صاحبها وعلى الكمال راكبها جاز لتقدم ما يعود عليه الضمير لفظا قوله
وقد يكون المبتدأ نكرة قلت كلمة قد مع المضارع تفيد التقليل فكانه قال وقد يقل
كون المبتدأ نكرة ثم قيد ذلك القليل بشرط التخصيص فقال اذا تخصصت بوجه ما
اي بوجه اي وجه كان من وجوه التخصيص فعلى هذا اسم وهي صفة لانها وجه ذكر ليعود عليه
في المثال الآتي مستفيات ويجوز ان يكون حرفا زيد في اللفظ دون المعنى ومعناها التقليل
فكانه قال اذا تخصصت بادنى تخصيص والوجه ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان المبتدأ
معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ومعنى ذلك ان قولنا زيد قائم فالمفهوم من قائم شيء
له قيام وهو وصف لا يصلح ان يكون في الدنيا شيء قائم والمفهوم من زيد ذات
معينة وذكرها صالحا وصف لا يصلح فاذا اسند احدهما الى الآخر استفيد من قائم انه شيء
حصل له القيام ومن زيد تلك الذات المعينة فحصلت الفائدة من الخبر والبيان من المبتدأ فلا بد
من ذكرهما معا احدهما للبيان وهو المبتدأ والآخر للاعلام بتجدد امر لم يكن السامع وهو عندي

للخبر فلا اشتراك في تحصيل هذه الفائدة وجاز ان يشتركا في الاعراب فجعله الامران للمبتدا والخبر
من جهة التعريف والتنكير اربعة اقسام احدها ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة وهو الاصل
لما قررناه والثاني ان يكونا معرفتين نحو زيد قائم هذا محكوم بانه الخبر فان الخلط تعرف بها
على انفراده ولا تعرف المخاطب له وهكذا ان علم انه يعلم انه قائم او يعلم انه يعلم انه زيد هذا
زيد هذا الذي يعرفه هو قائم هذا محكوم بانه الذي يعرفه عمرو وهكذا ان كان
معروفا عنده اخي فلان وابن في الدار وقولهم الله رسالة مجد منسوبا وما اشبه ذلك وان كان
معروفا عندنا وعندك ومن امارات دلالة على الكلام او لطلب الجواب كما تعلم المسيح والقارئ
وان لم يرد ان يعلم المخاطب شيئا مما يعرف الى الله تعالى والثالث ان يكونا نكرتين والرابع
ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة وهو عكس الاصل نحو من ابوك فمن جعل من مبتدا وابوك
الخبر ومنه قول الشاعر: اهالك لعلا ومالك قلة على ولكن مل على حبيبها وقد
قيل عني مبتدا وهو نكرة وحبيبها خبر وهو معرفة وان قيل فهذا اصل فما الذي اصلحها
قلت الفرق بينهما ان هذا يصح رفعه وذلك لا يصح رفعه فلا يكون مبتدا والى هذا ذهب
ابن جني رحمه الله في شرح ابيات الحماسة وكذلك ابن المطلق وقد بناي مثل هذا بيت العوالي
الداعية على المبتدا والخبر مثل قول الشاعر: ... يكون اخاها غير ما يسل ومآ
يسل نكرة وهو الاسم وخبرها معرفة وهو الخبر وجعلها الى جواز الابتدا بالنكرة ولا يجوز
الا اذا اختصت لانها بالتخصيص تقارب المعرفة وتحمله الاسماء الموغلة للابتدا بالنكرة
عمر اسارة هي الوصف والاستفهام والنفي وان يكون في معنى كلام اخر وتقدم ظرف وهو الخبر
والدعاء والاستفهام والجواب والتعجب والاضافة وقد ذكر المصنف منها ستة امثلة
الوصف قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك اعني النكرة وتخصصها الوصف مشاركة المعرفة
في مطلق التخصيص فجاز الابتدا بها ومثال الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وارجل قائم ام قاعد
قالوا ان المستفهم عالم بامكان النكرة وهو الخبر احدهما وانما يحصل شوقه لمعين فهو سائل عن
المعين واذا كان النكرة يعلوما صار الخبر في المعنى وصفا فرجع في المعنى الى النكرة الموصوفة
لان الخبر بانه ان يكون مجهولا وبالاستفهام يكون متعلقه وسائل المعنى ما احد خبر مثل
لان النكرة باعتبارها على النفي عمت عموم المعرفة وغيرها فصرت من المعرفة صالحا لها عالما
لها لدلالتها عليها ومثال الكلام الذي سماه خبرا في معنى كلام اخر قولهم شر اهر ذا ناب

ففيه معنى النفي وشر فاعل في المعنى والفاعل ليس من شرطه التعريف اذ تقدير ما اهر ذا
ناب الا شر وقيل هو مصدر ومعرفة المصدر ونكرته سواء لانه اسم جنس والاقوى هو الاول
وكان هذا الكلام قيل في زمن ومكان مخوف لان هر الكلب في مثله الا لشر فاذا كان قول الهر
ذا ناب شرا لتحقق الشر الذي يلحق فما اهر ذا ناب الا شر اهم فقدم المشرع اهتماما به وشد
خوفه منه ومثال تقديم ظرف هو الخبر قولك في الدار رجل فلو اتى بقدم الظرف تعين
للخبر لاحتمال الوصف ولان الظرف يشبه الفعل بوقوعه صلة
فاشبه ما بعد الفاعل وليس من شرط الفاعل التعريف ولا يلزم جواز قام رجل لان
قائما لم توصل به الذي وقالوا الخبر في معنى الصفة فلما تقدم صار كانه قد وصف قبل
ذكره وهذا لا يحصل في التاخير وقيل لتخصيص المبتدا بالظرف المخصوص وهذا اقرب ما
قيل الى الصحة ومثال التقاء سلام عليكم لان معناه سلمت سلاما ثم حذف الفعل ورفع
المصدر والمعنى على ما كان لان نسبة المصدر الى الفاعل كنسبته الى المفعول وقيل بتعريف المصدر
وتنكيره سواء لشموله فهو راجع الى العموم وكذلك ويله ومثال الاستغراق قولك
كل شيء هالك ومن يقم اقم معه فلدخول المعرفة وغيرها تحت العموم صح الابتدا ومثال
الجواب قولك من عندك فيقول رجل اي عندي رجل فهو راجع الى تقدم الخبر وظرف
ومثال التعجب ما احسن زيدا فهو راجع الى معنى العموم لصدق لفظ شيء على المعرفة
والنكرة وعند الاخفش ما في التعجب موصولة فهي معرفة ومثال الاضافة قوله عليه
الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد وغلام رجل في الدار لتخصيصه بالاضافة
فجميع هذه الاشياء شاركت المعرفة في مطلق التخصيص لا في خصوصه قوله والخبر قد
يكون جملة قلت الجملة من جملت الشيء اذا جمعته وكل ما احتاج الى تفصيل فهو جمله
وانما جاز ان تقع الجملة خبرا لامور منها ان الجملة قد يمكن ان يعبر بها عن المبتدا في السؤال
والجواب مع ادخال الذي عليها نحو قولك في ابي مطلق فتكون هي اياه فتقول من زيد
فيقال الذي ابوه مطلق وكذلك من الذي ابوه مطلق فيقال لزيد ومنها الحاجة الى
التوسع في الكلام نظما ونثرا ومنها ازالة اللبس في بعض الاحوال فانك لو قلت مبتدا
قولك زيد ابوه قائم او يقوم لم تدر بما تخبر فان قلت زيدا ذال اللبس وعلمان له
والتام الجملة اما ان يكون جزؤها الاول اسما او لا فالاول هي الاسمية والثانية اما ان يكون

مشغولة الطرفين او لا تكون وحينئذ اما ان يفصل بينهما حرف الشرط وهي الشرطية او لا وهي الفعلية الواجبة الصحبة قوله فلا بد من عائد الخ اما لزوم العائد من الجملة لها فلانها بنفسها تفتقر في الفائدة الى غيرها فلا بد من شيء يربطها عن الاستقلال وجعلها محتاجة الى غيرها والمخرج للجملة عن الاستقلال امران احدهما الشرط والثاني الضمير او ما قام مقامها اما الضمير فلارتباطها المبتدأ اخرجها عن الاستقلال فصارت بالضمير كالمفرد ولا يحسن السكوت عليها واعلم ان قوله فلا بد من عائد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الجملة اذا كانت نفس المبتدأ في المعنى في اللفظ لم تحتج الى عائد مثل قولك هند زيد قائم فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وقائم خبر عن الثاني والجملة من هذا ولا عائد فيها رجع الى المبتدأ الاول وكذلك هو اسم الله احد ملاة اسما مسمى بها واحد وكذلك قولك كلامي يسمى مطلق وقولي لا اله الا الله كلام يسمى مطلق هو نفس الكلام فلا اله الا الله هو نفس القول فاما الجملة التي هي اجنبية من المبتدأ فلا بد فيها من عائد والذي يقوم مقام العائد من الجملة اربعة اشياء وهي واو الحال والفاء مثل الذي تظن وعصيت زيد الباب فالفاء رابطة الجملة الثانية بالجملة الاولى التي هي صلة الذي وبين هذا في موضعه والمثال الثالث الاستقرار والمعنى كمول الشاعر

واما الضمير فلانه اصل وهو الجملة المنفية خبر ولا عائد فيها لان المنفي لما كان عاما وهو قولك صدور حاصل فيه الصدور الاول وغيرها وكذلك نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ في احد الوجهين والجملة قبله خبر ولا عائد لان اللام في الرجل للجنس فعمت زيدا وغيره وكان زيد مندرجا تحتها فحصل الارتباط قوله وقد تحذف قلت اي يحذف العائد من الجملة الواقعة خبرا اذا كان معلوما والمثال فيه مسئلتين مشهورتين احداهما قوله الثمن منوان بدرهم والثانية قولهم البر الكر بستين فالذي سوغ حذف العائد هاهنا كونه معلوما من جهة المعنى وذلك ان درهم لا يجوز ان يكون خبرا للثمن لان الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى والثمن غير المنوين وليس مجموع ما يسمى ثمنا منوين فلا يجوز ان يكون مدرهم هو الخبر اذ لا يصح ان يكون قيمة مجموع ما يسمى ثمنا درهما ولا يجوز ان يكون الخبر محذوفا لعدم الدلالة على حذفه فوجب ان يكون منوان مبتدأ ومدرهم خبره والجملة خبر

الثمن ولما كان المنوان بعض الثمن وبعض الشيء جزء منه جاز حذف منه للعلم به ومنه المحذوف في موضع رفع صفة للمنوين ليصح الابتداء بالنكرة باعتبار الوصف ومنه الهاء في منه الراجع الى الموصول في موضع نصب حال من النكرة لانه معرفة وما كان صفة للنكرة كان حالا من المعرفة ومنه مدرهم من يجعل المضاف محذوفا وقدر سعر الثمن منوان بدرهم على مذهبه هو الخبر ومنوان بدل من الثمن بدل البعض وذلك قدروا في مسئلة البر قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت اي والذي وقع من الخبر ظرفا يجوز ان يعتد به في تقدير الجملة وذلك لان الظرف معمول الغير والعمل في العمل للفعل والتقدير زيد استقر او حصل عندك فحذف الفعل للعلم به لاستحالة كون زيد عندك من غير حصول او استقرار في ذلك الجهة ونقل الضمير المستكن فيه اعني في الفعل الى الظرف فصار الضمير مرفوعا بالظرف فاذا ارتفعا الفعل لغيبة الظرف عن الفعل صار الظرف مع الضمير جملة فلذلك قدر بالجملة ولان الظرف اذا وقع صلة لم يقدر الا بالجملة فكذلك في الخبر

اما فيما ساعد على الصلة واما طرد الباب ومنهم من قدره بمفرد لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وكذلك يقدر الجملة ويحكم على موضعها بالاعراب فاذا وجب حمله على احدهما كان حمله على المفرد الذي هو الاصل اولى وتقدير زيد مستقر عندك كقولك استقر زيد وراعى بالفعل اعني الظرف لا يقع به اذا تقدم نحو زيد عندك كما تقول استقر زيد وراعى الابتداء والامر بخلافه ويدل على ظهور المفرد في قوله تعالى فاراه مستقرا عنده ولجابوا عن هذا بان مستقرا معنى ساكن وعند متعلق به اي لا مستقر ومستقر لحال من الهاء في راه ولجابوا عن المتقدم بانه اذا تقدم وفيه ضمير يعمل كالفعل لانه في التقدير موخر واحتج من قدره بالمفرد ان المفرد اقل وهلا قل المحذوف كان اولى قوله واذا كان المبتدأ مستفهما عما له صدر الكلام مثل من ابوك او كالمستفهم بين او كالمساوي بين مثل افضل من افضل او كان الخبر فعلا له مثل متى زيد قائم وجب تقديمه قلت اما قولهم من ابوك فمثال لما له صدر الكلام لان من الاستفهامية قد تضمنت معنى حرف الاستفهام وما لم يجز اخر حرف الاستفهام لم يطرق الى الاستعلام لم يجز اخر ما اخر الاسم المشتمل على معناه وكذلك الشرط نحو من يكرمني اكرمه ومن هم افر فمن مبتدأ والشرط خبره والجزاء والشرط له صدر الكلام لانه علامة ولما ان لوقوع الجزاء ومنه اشراط الساعة اي علاماتها

لجواب مجزوم به نحو حيثما تستقم يقم الناس قصدها الواضح لا جوزها خروج المبتدا عن التقدم
الذي يستحقه في الاصل قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما لصدر الكلام مثل اين زيد
او كان مضافا مثل في الدار رجل او متعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او عن ابن
مثل عندي انك قايم قلت هذه الصور الاربع التي ذكرنا يجب فيها تقديم الخبر وهو وجه
عن اصله الذي هو تاخيره اما الصور الاولى فلان الاستفهام معناه فيها بعده فلو قدم المستفهم
عنه على الاستفهام لانعكس المعنى واحترز بقوله المفرد عن كون الخبر جملة وفيها استفهام
نحو زيد ما فعل وزيد كيف هو وزيد من ابوه لان الاستفهام في الجملة الواقعة خبرا قد وقع
موقعه وهو صدر الكلام الصورة الثانية قوله وكان مضافا يريد او كان المتقدم مضافا للنكرة
بالنكرة فانه لو تاخر لم يصح الابتدا بالنكرة الصورة الثالثة ان يكون المتعلق الخبر ضمير في المبتدا
نحو على التمرة مثلها زبدا مثل مبتدا وهو مضاف الى ضمير التمرة لان حرف الجر هو الخبر لنيابته عن
الفعل او اسم الفاعل الذي هو الخبر في التحقيق والمراد لا يكون جزء الكلام على انفراده لعدم
استقلاله بالمفهوم فلابد من ذكر متعلقه معه فالذكر لفظا او فيه ضمير لمتعلقه اي لمتعلق
الظرف الذي هو خبر الخبر فوجب تاخير المبتدا لئلا يفضي تقديمه الى تقدم الضمير على المظهر لفظا
وسعى الصورة الرابعة قوله او عن ان يريد او كان خبرا عن ان المفتوحة وما عملت فيه مثل
عندي انك قايم قائل قايم في تقدير اسم مبتدا وعندي خبره اي عندي قيامك لان ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها في تاويل المصدر وانما وجب تقديم الخبر لانه لو تاخر لوقعت ان المفتوحة
اول الكلام والمفتوحة ابدا لا تقع اوله وبتقديمها يتعرض لدخول العوامل نحو ظننت انك قايم
ومن العوامل ان المكسورة فيفضي ذلك الى اجتماع حرفين بمعنى واحد واذا ضرب ليزيد
اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم فقد فصل الخبر بينهما كما فصلت اي بين حرف النداء والاسم
والام نحو يا بؤسا للرجل وكما تحصل الفصل بين اسم ان واللام بالخبر نحو ان في الدار لزيدا كل ذلك
لئلا يجتمع حرفان بمعنى واحد مع اختلاف اللفظ فاظنك مع اتفاقه فان قيل فقد وقعت
اولا بعد لولا قلت لولا مختصة بالمفرد وان المكسورة مختصة بالجمل فقد سابقيا مدخول ان
المكسورة بعد لولا مامون فلذلك فتحت بعد لولا لتكون المفتوحة في تاويل المفرد ولولا
مختصة بذلك والمكسورة ليست في تاويل المفرد فلم يكن لها مدخل بعد لولا قال الشيخ
ابو علي لا يجوز ان يقع بعد لولا الا الجملة على المبتدا جاز ان يقع بعدها الا المبتدا وكذلك

يعدها الذي اخبر عن المبتدا

والعلامة متغيره للشيء فجعل بعدها وسمه صير السار يحمد نه على الجملة يحوز فيها
الفتح لان الجملة بعد صير نه والمعنى للشيء يحمد ناخبر عنه ادوضع صير الشار
لان نفسير ما يحمد من الجمل فلو ما يخرج عن وضعه الصوره الخامسة ما يجب فيها
بقا المبتدا في مرتبته ان يكون المبتدا والخبر غير فلا يتضمنا استوا في التعريف والتنكير
واستلزم ذلك تاخرها عن الاخر بالتقديم وحينئذ يكون هو المبتدا والاسم في تاخير يخالفه الاصل
من غير وجه وليس هذا على اطلاقه بل ينبغي ان يقول اذا كانا معرفتين ولم يكن احدهما
منهما بالخبر فان المشبه به هو الخبر وان يتقدم مع التعريف كقول الشاعر

سوا سوا ساسا وساسا نوهس اما الرجال الا باعمل

فسوا خبر مقدم سواسا مبتدا لو جعل سوا مبتدا لانعكس المعنى اذ ليس
المراد سوا مبتدا له اساسا لان المشبه به هو الخبر وسه قول اي نام في وصف القلم
لغات الافاعي القاملات لغامه وارى للحي اشارة ابدعوا شل

ولغامه مبتدا ولغات الافاعي خبر مقدم وهما معرفتان لانه شبه لغات القلم بلغات
الافاعي ولم يرد التشبيه للغات الافاعي بلغات القلم لفساد المعنى ومنه قول كثير
سر السا البهاشر فانها مبتدا وسر السا الخبر لانه اعرف والاخبر هو المشبه بالصورة
السابعة قوله او مساويين يريد او نكرتين متساويين في الرتبة نحو اعلم ان
او زيدا والا فالمعرفة اعرف من المنكرة في التعريف واذا استويا في التنكير وجب تقديم الاصل
وهو تقدم الاستفهام لانهما لما استويا ولا مرجح الى التقديم فاهما تقدم فهو المبتدا فقال
كوبصر معرفتين زيد اخوك ومثال الثاني افضل منك افضل مني الصورة الرابعة
ان يكون الخبر فعلا له اي للمبتدا قوله له يريد انه رافع لضمير المبتدا نحو زيد قام فلو اخر
زيد لصار فاعلا وزال معنى الابتدائية وهذا يحتاج الى تفسير وهو ان يقول ما لم يرد
الضمير ليخرج نحو متى ما تاتي اتاك وقاموا اخوتك فالاخوان مبتدا لانها خبر ولم يرد لفظ
المبتدا مع كون الفعل له اذ لا يلتبس باب الفاعل باب المبتدا لان الفاعل لا يتوالى الصمير
الباب لا الظاهر واقول تقدم المبتدا ايضا اذا دخل لام الابتدا نحو لزيد قايم او
كان نحو كما احسن زيدا ولا يقال هذا داخل في قوله او كان الخبر فعلا له لان ثم نحو
لكن يضمر عاملا وهما لا يجتمعان اذا سند الفاعل مسند الخبر نحو اقايم اخوال واذا كان

حوائل قايم اى قيام زيد فى الحى الذى يخرم كقيام مالك فى الحى الذى يخرم
فان ما عملت فيه مبتدا والذى خبره ويجوز ان يكون فى الذى اعمالا عنى الطرف
حرف الاستفهام وقيل انما لزمت الناخير لئلا يلتبس ان هذا بانى بمعنى لعل لغة فيها
فى الفتح كقوله لعل ابى المغوار منك قريب اى لعلك والزمت هذه التاخير وقال
المتقدم للفرق فى له وقد يعتقد الخبر مثل زيد عالم فقل معنى مقدم
ذكر فيكون المبتدا الخبر ان قصدا بخو هذا حلو خامض اى جامع للطعمين كلك فلتعلم
مرفوعه هذا لعلو نقصه خامض بعضه لا بعض يقدر مضاف الى الضمير العايد
الى المبتدا من الخبر ولا يلزم التناقض وهذه المسئله وقد يكون له ملائة اخبار فقل
تعالى هو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال اما ان يكون هو مبتدا وخبره الثلثة
ودو العرش المجيد خبر ان وفعال اما ان يكون خبرا لث ويكون له اربعة اخبار فى الثناء

من بك ذات فهذا بنى مع ظرف مصدر مبنى

فهذا مبتدا وبنى خبره اول ومع ظرف خبر ثان ومبنى خبر رابع وبنى
هذا الحكم على العوامل الداخلة على المبتدا والخبر وانما تعددت الاخبار لان الذات قد
تصدر عنها الاحكام مختلفة فيحكم عليها بتلك الاحكام كما سبق فى الصفات فذلك كله
ما لم يلزم التناقض فلا يجوز زيد قايم قاعد فلا تقل يا رجل البخيل الكريم باعتبار
ان ذلك يصدق عليه فى وقت واحد فى حق واحد وقد تقدم المبتدا معنى الشرط
دخول الفا فى الخبر وذلك اذا تضمن الموصول فعل او ظرف او الحكم الموصوف فيهما
شرط اى تضمن المبتدا معنى الشرط اى يشتمل على معناه بامر ين وهما العموم
والابهام والاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانا للعموم والابهام فقد صارا كالشرط
الشرط وانما قلنا اذا كانا للعموم احترازا من ان يكون الذى لمعين معهود فلو قلنا الذى
يعتق من عبيدى فله درهم لم يجز كذلك لو قال لاحد صرته فله درهم لم يجز لعدم
العموم بل يقول كل من يعتق منهم فله درهم وشرط دخول الفا فى الخبر شرط اخر وهو ان يكون الفعل
او الصفة فعلا او ظرفا لان الاسم الموصول والنكرة الموصوفة لما اشبها الشرط فى
ذكرها وجب ان يكون الصلة او الصفة ما يصح ان يكون شرطا تخصيصا للمشابهة بالشرط
لان الفعل يشعر بالتسبيب وكذلك الظرف لتعلقه بالفعل فما فى الصلة فالشرط

اولا هو

واما فى الصفة فعلى الاصح فاذا تحقق الشرطان فهل يجب دخول الفا والحق انه لا يجب وقد
اشار المصنف اليه بقوله فيصح دخول الفا فى الخبر ولم يقل فيجب والفايدة فى دخول
هذه الفا فى الخبر انها تؤذن بان ما بعدها مستحق بالفعل المتقدم او الظرف المتعلق
بالفعل المقدر واذا لم تدخل الفا احتمل ان يكون ما بعدها مستحقا بالفعل او
بغيره مثاله ذلك قولك الذى ياتينى فله درهم فالدرهم مستحق بالاتيان وهو ثابت
فى استحقاقه فاذا اسقطت الفا لم يتعين ان يكون الدرهم ملكه على الاطلاق فهو
مثل قولك زيد له درهم فالذى مبتدا وبنى صلته ودرهم مبتدا ثان ولهذا خبره مقدم
عليه ليصح للابتدا بالنكرة والجملة من الخبر والعايد من الجملة على المبتدا هو الفا فى له
ومثال الظرف الذى فى الدار فله درهم فكل مبتدا وبنى بعتله ودرهم مبتدا
ولهذا خبره والجملة خبر كل ومثال النعت بالظرف كل رجل عندى فله درهم قول
ليته ولعل ما يجاب بالفا قلت يبتدا بعد ليت ولعل على المبتدا الذى
يصح دخول الفا فى خبره مانع من دخول الفا وانما امتنع دخولها لهذا والمعنى الابتدا
المسوغ لدخولها لان الشرط له صدر الكلام فلا سافاه بينه وبين الابتدا وليت ولعل
سابيان معنى الابتدا لتضمنهما معنى تمنيت وترجيت ولذا لم يعطف على موضع
اسمهما بالرفع واذا ابطل معنى الابتدا صار صدر الجملة لها فلو بقى معنى الشرط المسوغ
لدخول الفا لحصل تدافع بين ليت ولعل وبين معنى الشرط الاختصاص كل واحد من الجملة
فلا يجوز ليت الذى ياتينى فله درهم وقيل انما لم تجز الفا لتدافع فى الخبر لان خبر ليت ولعل
لا يحتمل التصديق والتكذيب بخروجه عن باب الاخبار الى باب التمنى والترجى وما
بعد الفا فى جواب شرط خبر محض يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف من يانينى فانه يحكم
فلو دخلت الفا فى خبر ليت لاذنت بانه محتمل للصدق والكذب وليت تؤذن بانه
غير محتمل وامتنع فان قلت لم تدخل لعل بجامع ان الجزم كما يجاب الشرط فلا منافاة فى بينهما
وبين الشرط وتدخل الفا فى خبرها نحو ليت لى مالا فانفقه ولعلك الكلام فى امتناع
دخول الفا فى خبرها وهنا لم تدخل الفا فى الخبر ايضا فاقتضاهما الجواب استيفاء الشرط
فتعذر لها صدر الكلام ومعنى الشرط يقتضى ذلك فحصل التدافع المذكور ولا يشكل
ان له ان يعترض المبتدا بين العوامل التى تغير الابتدا الى الشرطين المتقدمين المستغيرين

باب

مستحقا بالاتيان لم يحصل

ومثال الظرف العامة يحصل
رجلا ما فى قلبه

ان

دخول الفا

لدخول الفاء ولا ايضا يمنع دخول الفاء ان يكون صلة الموصول او صفة الموصوف
شرطا ضربا نحو الذي ان اتاني اكرمته بحب اسقاط الفاء لعدم المقتضي لها وكذلك
دخل ان ياتني اكرمته بحب اسقاطها لاخذ الشرط جوابه دخول ولكن بعضهم اجاز
علت اي الحق بعضهم ان يقيد ولعل في استماع دخول الفاء في خبر المبتدا الذي
اذا دخلت ان عليه نحو ان الذي ياتيني فله درهم وبعض بعضهم يسوي لا يحزن
هذه المسئلة ومحصلها ان يحفى الايجاب وتوكد والشرط بانه الابهام ثم يقول ان
يقع وان لا يقع فيهما اعني بان والشرط تسلف وتدافع ولان الفاء صدر الجواب
ولذلك لم يجمع بينها وبين ان الا ندا لا فصل منها صدر الكلام والشرط كذلك
التدافع واذا لم يدخل على الشرط لم يدخل على ما اشبهه وهذا هو الجواب الحق العام في
المسائل المذكورة ضمنا والاخفش يجيز ذلك واحتج بالسماع والقياس اما السماع فقوله
تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وبقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واما القياس فلان ان لا يغير معنى
الابتداء ولذلك يعطف على موضعه بالرفع وجاز ان يحمل الصدق والكذب كما ان
ما بعدها كذلك واحتج اصحاب سيبويه عن الآيتين بما مر من احد هما ان الفاء عاطفة
وجاز ان في الآية الاولى لطول الكلام ولدلالة اللفظ عليه وفي الآية الثانية
ان الخبر قوله الذي تفرون منه وبه تم الكلام وقوله فانه ملاقيكم جملة معطوفة على
وبانهما ان الفاء زائدة وهو باطل لان سيبويه لا يرى زيادتها فكيف يحتج له بما لا
يذهب اما الاخفش فيرى زيادتها كما مر ان الفاء ليست في كونها امارة وانما خواباة
وتلافها بقوله وقد حكى الاخفش زيادتها عن العرب فالوا زيد فوجد ذلك اي زيد وجد
واستدوا ... لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
اي اجزعي عند ذلك فالفاء الداخلة على عند زائدة اما سيبويه فيتاول ذلك ويجعل
الفاء الداخلة على عند جوابا اذا والفاء في فاجزعي عاطفة جملة امريه على جملة خبرية اي
وانت عند ذلك فاجزعي وذلك جائز ايضا في سعي الجملة ولذلك يتاول زيد
فوجد على تقدير هذا زيد فهو وجد لحذف المبتدا وعلى الاخفش زيد مطلق
فالوا ويجوز ان يكون الفاء جوابا لما في هذا المقدر من السببية لانك لما قلت هذا زيد

كما قلت ضمنه قيد فهو مطلق قال ابو سعيد واجمل فيها يجوز ان يكون اجوبتها بالفاء نحو
زيدا بوك فقم اليه لان كونه اباه سبب وعلة في القيام اليه وعلى هذا الحمل قول الشاعر
وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرمة الحيين خلو كما هيا
اي هاتوا لي تعلان فانكح فيدخل الفاء دل على ان وجود هذه القبيلة وشرفها علة لان يتزوج
منهم فتاة فالفاء في فانكح عند الاخفش زائدة وعند سيبويه عاطفة او جوابا للتنبيه
المقدر وقوله كما هيا في ما بعده اوجه احدها ان يكون موصولة وهي مبتدا والخبر محذوف
اي في الحال او كالامر الذي هي عليه الثاني ان يكون ما دافة والمراد لك والضمير
المرفوع بعدها والخبر محذوف ايضا لوجه الاول الثالث ان يكون ما زائدة اي كهي
واوقع الضمير المرفوع موقع المجرور مثل قولهم ما انا كانت وكما وقع الضمير المجرور موقع
المرفوع نحو لولاي ولولاك والتقدير لولا انت ولولا انا قوله وقد يحذف المبتدا لقيام
قرينة جواز كقول المستهل الهلال قلت والمسهل هو الذي يرفع صوته عند رؤيته
الهلال فيقول الهلال والنهاري هو الهلال او هذا الهلال فحذف المبتدا لقيام قرينة مشاهدة
الحال لان مثل هذا الكلام انما يقال عند تحقق الابصار بنحو مطلع الهلال فمن سبق من الناس
الى رؤيته رفع صوته فمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم
يفهمون ما يعني فكان الحذف افصح لما مر من احد هما الاهتمام والثاني العلم بانه يشير الى الهلال
واحترز بقوله جوازا عن الوجوب فان المبتدا لا يحذف وجوبا لعذر الحكم على المعدوم فاما
قولهم بسمع بالمعيدي خير من ان تراه فخبر من السماع الذي هو المصدر المؤول من الفعل وان
حذف المبتدا فانما ذلك لاجل حروف المصدر التي هي مادة الفعل على المصدر لوجودها في الفعل
فاذا في المصدر وجود فيدون المبتدا وجودا قوله والخبر جوازا مثل فرحت فاذا السبع
اذا هنا للمفاجاة وهي مكانية فعلى هذا تكون هي الخبر لان ظرف المكان يخبر به عن الجثة
ولا خاصة يدعوا الى الحذف وان اراد انها زمانية فصح له ادعاء الحذف وهو باطل لانك لم
فرحت فاذا السبع مقبلا فلولا ان اذا خبر لما صح نصب الحال واذا لا تخبر الا عن جثة
لان ظروف الزمان لا تخبر بها عن الجثث فاذا قلت فرحت فاذا زيد فالمعنى ففاجأني زيد فهما
انك اذا قلت حضرني زيد او في الدار زيد لم تحتج الى خبر محذوف فكذلك مع اذا في المفاجأة
والفصل ان اذا هذه اما ان يريد بها مطلق الحصول والاستقرار او لا فان اردت مطلق

مثال لمطلق الكون الحصول او الكون المقيد بما حررناه فيكفي مشاركة الظرف وان اردت كونا مخصوصا
اي خبرا فقد لعدم قيام او غيره كما اذا قلت زيد في الدار او عندك او نحو ذلك وان اردت مطلق الكون الخاص
الذي لا يفهم الا بقرينة حالية او مقالية فالظرف خبر او ان اردت مطلق الكون العام
الذي يستغني عن ذكر متعلقه لظهوره فالظرف لغو ولا حاجة الى تقدير شيء
حرجت فاذا زيد اذا اردت مطلق الحصول فان اردت غيره قلت خرجت فاذا زيد قائم
ويكون اذا على هذا معلقة للخبر المذكور وقد جعل الزمخشري اذا هذه في الكشاف واما
وضح ذلك ... ووجوبا فيما التزم في موضعه غير مثل لولا زيد لكان كذا وقوله
نصب وجوبا قضاء وجوازا اما تقدم على المصدر اي وحذف الخبر جوازا بحذف وجوبا
وكذلك تقدر قضاء وحذف الخبر جوازا وجوبا حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه لدلالة لفظ الفعل على الحدث اما الفعل نحو قوله لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدا
ولا يجوز ان تكون لولا هي الحرفية وما بعدها فاعلا وان لا يكون قوله لهلك عمرو خبره
حملا لها على المبتدا فلا يكون خبرا عنه قلت فهلا كان الخبر محذوفا وقاما في مثل
السمن فلت لو كان الخبر محذوفا وقاما مذكورا لجاز ان يقال السمن
سواء صح ذلك او لم يصح لوجود ما يصحح الابتداء به وهو العطف بالواو ولا يلزم
العلة به لان ذلك لا يمنع لوجود فاذا قلت لولا زيد لهلك عمرو فمعناه امتنع هلاك
عمرو لوجود زيد فهي دالة على الوجود مختصة به وصعا فقد علم ان المراد لولا زيد موجود
ولاختصاصها بالوجود المطلق صار بمنزلة الصريح ولذلك لم يجز ان يقدر الخبر شيئا
من المعاني المختصة بحرف وعامل وحسن لعدم ذكره له لولا عليه قال قلت فهلا
قدرت الوجود مضافا الى المبتدا ثم حذف كما في قوله تعالى واسئل القرية اي اهل
القرية فيكون التقدير لولا وجود زيد لهلك عمرو قلت لا يجوز ذلك لان لولا حرف
شرط فلا بد من ربطه بين جملتين قال قلت اقدر الوجود مضافا واقدر الخبر محذوفا
غير الوجود قلت لا يجوز ان يكون الخبر الا مطلق الوجود ولا يجوز غيره لعدم جواز ما
ما يدل عليه وقد ذكر المصنف وجوب حذف الخبر صورا احداها لولا وقد ذكرت
الصورة الباسة ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول المصدر
وقائما حال من ضمير زيد لان التقدير ضربي زيدا كائنا اذا اقام قائما فحذف اسم الفاعل

واقيم الظرف مقامه على عادتهم في حذف متعلق الظرف فبقي بعد حذف اسم الفاعل ضربي
زيدا اذا كان قائما فاذا في الحين المصادر خبر عنها بظرف في الزمان لما كانت الحال شبيهة
الظرف حذف لدلالتها عليه لان الحال تقدر بفي كما يقدر الظرف وحذف الخبر
مضافه الذي كان والضمير الذي هو فاعل كان لان اذا مضافة الى الجملة فكان المقدر وما
عملت فيه في موضع جر باضافة اذا اليه وهي تامة وقائما حال فالخبر كان اذا لو كان خبرا لكان
وقوعه معرفة ولما لم يجز لم يكن خبرا وهذا مذهب سيبويه واصحابه من البصريين وهو
اختيار المصنف فلما كان الخبر معلوما وهو مطلق الكون وقد وقع لفظا امر موقعه لزم
حذفه والحال على هذا التقدير من تتمة الخبر واما الكوفيون فيجعلون الحال من تتمة
المبتدا وداخلة في صلته والخبر محذوف والتقدير عندهم ضربي زيدا قائما حاصل او
كائن وهو فاسد من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلان التزام
الحذف مشروط بامرين احدهما العلم بخصوصيه المحذوف والثاني قيام شيء آخر مقامه
ولم يقم مقامه شيء على هذا التقدير واما من جهة المعنى فانه لم يخبر عن مطلق الضرب
بل عن ضرب مقيد بحال القيام انه حاصل اذا التقدير ضربي زيدا في حال قيامه حاصل
فان كان ضرب قد وقع زيد في غير حال قيام ليرتبط الحال بالخبر المفرد فعساه
عن المبتدا فان ما صدق عليه المبتدا صدق عليه الخبر اما على راي البصريين فيكون قد اخبر
عن مطلق الضرب انه حاصل في حال القيام لا عن ضرب مقيد بحال القيام انه حاصل فخبر
المقيد مقيد وخبر العام عام لان الخبر المفرد يصدق على جميع ما يصدق عليه المبتدا
فاعرفه قال المصنف وقد ذكر هذا المعنى بعبارة تشكل على المبتدي قال ابو علي فيما نقل
من قال ان الحال في ضربي زيدا قائما سدت مسد الخبر ان خبر ضربي حاصل او قائما فهو
ضمير المصدر ومن نصب الحال بالمصدر لم يجز ان يضمر المصدر قبل الحال لان الاسم لا يضمر قبل
تمامه وفيه فصل بين الصلة والموصول لان الحال من تتمة المصدر وصلته على هذا القول
الصورة الثالثة كل رجل وضيعته التقدير كل رجل وضيعته مقرونان فكل رجل
مبتدا ولا يجوز ان يكون قوله وضيعته الخبر لان الواو للعطف والخبر لا يعطف على المبتدا
لان واو العطف توجب مشاركة الثاني للاول في معنى واعرابا فيكون من حيث هو معطوفا
على المبتدا مبتدا وكونه مبتدا يمنع كونه خبرا لامتناع كون الشيء مخبرا به وعنه معا لان

صيغته ليس عبارة عن رجل والخبر المفرد عبارة عن المبتدا فحسن ان يكون الخبر مجذوفا والعلم
به على الخصوص اذ كان القصد فيها الى اخبار المقارنة والواو التي بمعنى مع قد دلت على المقارنة
وقد تسلب الواو وما بعدها مسد الخبر فحينئذ يفهم الواو ومعنى في اي في صيغته
والصيغة ههنا الحرفة وسميت صيغة لانه اذا تركها صاغت فتكون قد صيغتها او ضاع
تركها والصورة الرابعة لعمرك لا فعلن مبتدا مضمر به ولا فعلن جواب القسم ولا يجوز
ان يكون هذا لانه جملة وقد غابت فيها فحسن ان يكون مجذوفا للامرين اللذين لاجلهما حذف
وهما العلم بخصوصيته وسد جواب القسم مسده اما العلم به فلان المبتدا مقسم به فيفهم
منه ان المراد بالخبر قسمي او يميني او ما اشبه ذلك واما سد جواب القسم مسده فلان جواب القسم
مسند فلان جواب القسم لما سد مسده وقد وقع عقيب المبتدا والى جانبه في موضع يقع فيه
الخبر واما العامل في المبتدا فقد اختلفوا فيه على خمسة اقوال لا نطيل بذكرها احدها
ما ذكره المصنف في رسم المبتدا وهو مركب من قولين احدهما عكسي وهو قوله المجرده
والاخر ثبوتي وهو قوله مسندا اليه فعلى هذا خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف مثل ان زيدا قائم قلت يريد بقوله خبر ان خبرا اسم ان المحذوف المضاف واقام
المضاف اليه مقامه للعلم بان الخبر لا يخبر عنه وقوله بعد دخولها اي بعد دخول
ان وبهذا القيد يخرج عن خبر المبتدا وارتفاعه بان عند البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع
بما كان يرتفع به قبل دخول ان وهذا باطل لان المبتدا انما عمل في الخبر لكونه مسندا اليه لكونه
اسما وقد بطل الاسناد بدخول هذه الحروف اما غير ان مثل ليت ولعل فبالاجماع واذا بطل
في اخوات ان وجب ان تبطل في ان لعدم القابل للعرف في عمل هذه الحروف في الاسم
وايضا فان عند هؤلاء انما ارتفع بما ارتفع به قبل دخول هذه الحروف فكيف بقي الخبر على حاله لان
المرتفع مفاعله ولا يقع الاثنين مسندين وقد بطلت في احدهما وهو الاسم وجب ان تبطل
في الخبر ويذكر فيما بعد ان شاء الله تعالى ما يحمل هذه الحروف قوله وامره كاخبر المبتدا
قلت يريد بقوله وامره خبر ان كخبر المبتدا والغرض منه معنى الشأن اي وشأن خبر ان كشأن
خبر المبتدا في اضماره ولحوقه وشرائطه اما اضماره فمثل كونه مفردا وجملة واما
لحوقه فمثل كونه نكرة ومعرفة ومشتقا وجامدا ومقدما وموخرا ومحذوفا واما شرائطه
فمثل كونه ملزما الصدر اذا كان جملة او مشتقا واذا كان المبتدا جثة لم يحز عنه بظرف

كان

الزمان فلا يحذف الا لقرينة واذا لم يكن قدم الظرف عليه ولا يجوز ان يكون خبر ان مرادا بها
فلا اسما مفردا فيه معنى الاستفهام كاين وكيف لوجوب التقديم قوله الا في تقديمه الا
الا اذا كان ظرفا قلت هذا الاستثناء من قوله وامره كاخبر المبتدا اي وامر خبر ان مثل
امر خبر المبتدا الا في التقديم فانه ليس يتقدم على اسم ان ما يتقدم للخبر على المبتدا واما يتقدم
خبر ان على اسمها لامرين احدهما ان التقديم خلاف الاصل والباعث ان العامل حرف والحرف
عامل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله لان التقديم والتاخير ضرب من التصرف وقوله
ذلك في الظرف لعله يذكرها فيما بعد على الاصل قوله الا اذا كان ظرفا هذا الاستثناء
من الاستثناء المقدم وهو منفي اعني المتقدم لانه مستثنى من موجب فيكون هذا الاستثناء
موجبا لانه من الاول وهو منفي فيكون امر الظرف في التقديم كامر خبر المبتدا واما جاز تقدم
الظرف لامرين احدهما ان جميع الاشياء ما خلا الباري سبحانه وتعالى لا تنفك عن زمان او
مكان فلما كان الظرف لازما للمعاني والاعيان غير مفارق لها كان وقوع الشيء مترله نفس
الشيء فجاز ذكره مسندا ومتاخرا وموسطا للزومه ولذلك فصلوا بين المضاف والمضاف
اليه وفي التعجب نحو ما اجمل اليوم بكرا وبين همزة الاستفهام والقول مع اعمالهم اياه عمل
ظننت نحو االيوم يقول زيد قائما والثاني انما جاز الفصل بالظرف لانها غير عاملة فيه واما ما
تعمل فيه ان فلا يفصل به بينها وبين اسمها فان قلت فاجيز الخبر اذا كان جملة او مبنيا
لكونها غير عاملة فيه فالجواب ان عاملة في موضعه لا في لفظه ولذلك لا تحتاج الى
تقدير شيء اخر يعمل في الجملة كما تحتاج الى تقدير فعل او اسم فاعل يعمل في الظرف فالعامل
في الظرف غير العامل اسم الفاعل المحذوف واجروا حروف الجر مجرى الظروف في جواز التقدم
لاشتراك الفئتين في افتقار كل منهما الى ما يتعلق به قوله خبرا لنفي الجنس هو المسند بعد
دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها وبحذف كثيرا او سيبويه لا يشترونه قلت احتراز بقوله
لنفي الجنس عن خبر ليس التي بمعنى لا يكون فان الخبر هناك منصوب وكلامه في المرفوع والهاء في دخولها راجعة
الى لا التي لنفي الجنس الى مطلق لفظ لا ما ذكرنا من الاحتراز ولم يرد سيبويه بالجنس على جهة
الشمول والاحاطة لكن على جهة التدلل اذ من اين لاحد من النحاة ان الجنس اخ ويصدق عليه
انه رجل فالنفي لما يصدق عليه لفظ رجل مفردا كان او غير مفرد والخلاف في حمله هل هو مرفوع بلا
او بالابتداء بين الاخفش وسيبويه كالخلاف في خبر ان بين البصريين والكوفيين قال الاخفش يرى

ان الخبر مرفوع بلا كان خبرا ان مرفوع بان وسيبويه يرى ان مرفوع
بالابتداء احتج سيبويه بان لا
تركيب اسمها اذا لم يكن مضافا وبني معها فيصير مع اسمها بالتركيب كلمة واحدة كخمسة
عشر فتحكم على موضعها مع اسمها بالرفع بالابتداء فيكون الخبر مرفوعا ايضا بالابتداء وفرق
فوهن ظهور عمل لا وعدم ظهوره فقالوا اذا قلت لا رجل فاضلا بنصب فاضلا بطل عمل
لا بالاتفاق حيث تكرر كان مرفوعا بلا كما رفع خبرانها لظهور العمل في الصفة لان العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف فلما ظهر عمله في الوصف علمنا انه قد عمل النصب
في الموصوف فعلى هذا يكون خبر في قولك لا غلام رجل عندك في موضع رفع بلا لا غير ويكون
ما مثل به المصنف وهو لا غلام رجل ظريف فيها خبر لا وظريف مرفوع بلا لظهور عملها في
الاسم قالوا واذا قلت لا غلام فاضل لك فيقيم فيها فرفعت الصفة كان الخبر مرفوعا
بالابتداء لما فهم الا الاخفش على ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف فاما
قول الشاعر فلا لغو ولا تاثيم فيها وفي منه سبويه فيها خبر للغو ولقوله
لا تاثيم لان العامل عنده في خبر هو الابتداء ومن جعل لا عاملة في الخبر اضمر خبرا لهما ليلا
يلزم من جعله خبرا لهما اعمال عاملين في معمول واحد والاخر لغو في شيء واحد
واعلم ان في مثل المصنف اسم لا مضاف فوائد احداها الاحتراز بان لا عاملة في الخبر
لانه لو بطل عمل الابتداء في الاسم بطل عمله في الخبر فانها انك اذا قلت لا رجل ظريف فجعل
اسم لا مفردا مبنيا احتمل ان يكون ظريف صفة على الموضع واحتمل ان يكون خبرا
فلا يحصل القطع بانه خبر عند من يشبهه وهو اصل الباب فاما على لغة بني تميم
فانه يحصل القطع بان صفة المضاف تكون مرفوعة كما في المثال لان حملها على موضع اسم
لا فوضعه نصب وان حملها على لفظه فهو منصوب فيتعين الرفع ان يكون خبرا ويتبع
كونه وصفا وهذا انما يتحقق اذا حملت لا على باب ان في الاعراب والبناء اما اذا حملها
على ان وهو الاظهر فلا قطع بل الرفع محتمل لان يكون صفة على محل لا واسمها جميعا
كما يعطف على اسم ان المرفوع مع ظهور النصب في اسمها والعطف والصفة سيان في كونهما
تابعين قال وحذف كثيرا قلت يريد في لغة من يشبهه والذي يشبهه هو اصل الباب
فيقولون لا رجل ظريف فيجعل ظريف صفة اظهر حملا على المشبه في الغير وهو حذف الخبر
قال واما بنو تميم فلا يشبهونه اصلا قلت ليس على اطلاقه فانهم يشبهونه اذا كان ظرفا

فاعلم

فاعلم ان الحجازيين يقولون لا رجل افضل منك باثبات الخبر لا في الاكثر من لغتهم وبنو تميم يقولون لا رجل في
الدار بالغائه ظرفا وغيرهم من القبائل من العرب لم يلفظ به اصلا فيقولون لا رجل في الدار ولا
يقولون لا الا في موضع يكون فيه الخبر دليلا والا لما انتفى وقد نفي عنه فاذا قال لا باس وكانه قال
انتفى الباس والاول اظهر ويحتمل ان يكون الظرف المنتفي في لغة بني تميم صفة فحينئذ لا يقطع
بانهم يشبهون الخبر اذا كان ظرفا وهو في لا رجل افضل منك وهو في شاذ قليل بعد
بعد دخول كل واحد من ما ولا على انفراده في بابها لا يجتمعان
لمنافاته بينهما في الوصف لان في اصل النفي لان ما النفي للحال ولا النفي للاستقبال فتدافعا
والاصل ان لا يكون لها عمل لعدم اختصاصها بالاسم كحروف الاستفهام ولذلك لم تعمل
من العرب الا اهل الحجاز تشبيها لها بليس وعادة النحويين انهم لا يعتزون في الشبه ان عمله
الاصل وجوده في الفرع بل متى اشبه شيء شيئا وله حكم اصل ذلك في تعدي حكم احدهما المشبه
به الى المشبه عندهم اليه وشبه ما بليس اقوى من شبه لا بها ولذلك كثرت اعمال ما عمل ليس وقل
اعمال لا وقد اشار اليه المصنف بقوله وهو في لا شاذ اي واعمال لا ليس شاذ لما مذكر والمشابهة
بين ما وليس من وجوه احدها ان النفي الذي ايهما لنفي الحال الثالث دخول كل واحد منهما
على المبتدا والخبر الرابع دخول الباء في خبر كل منهما واما المشابهة بين لا وليس فهي من ثلاثة اوجه
احدها مطلق النفي مع قطع النظر عن كونه للحال او الاستقبال والثاني الدخول على المبتدا
والخبر والثالث دخول الباء في خبرها واما ما فتعمل في المعرفة والنكرة لان شبهها بليس
شبه خاص وهو نفي الحال فقد اشبهها في النفي الخاص فتقول ما زيد قائما وما احد خيرا منك
واما لا فلا تعمل الا في النكرة لانها لم تشبه ليس في النفي الخاص بل في اعم لان النفي المستقبل ولذلك
يجيء جواب الشرط بها دون ما لاختصاصها بالاستقبال تقول ان تقم اقم فلا تقم اقم فانما
دخول ما ولا على ما اقوى من نفي لا اذ نفي ما في الحال على جهة الاستمرار والدوام ولا كذلك نفي
المستقبل فلما قل تصرفها في الشبه بليس نقصت عن ما فعملت في النكرة اقول وبمقابل
ان لا اشبه ليس من ما بدليل دخول تا الملبثة على لا دون ما في قوله تعالى ولات حين مناص
وقيل انما عملت في النكرة ليتحمل في المعرفة مرادها لاصالة لا في حروفها تشبيها بان فانها تعمل
تعمل الا في النكرة فتنصب اسما فان قلت فقد قالوا لا زيد عندنا ولا عمرو فاهملوها على المعرفة
قالوا لا استباع من دخولها على المعرفة بل من العمل في المعرفة وقالوا ايضا ليست هذه لا

فانها

المشبهة بليس والكلام في ذلك كله في غير ما فتقول لست رجلا افضل منك كما تقول ليس رجل افضل منك برفع رجل ونصب افضل قال الشاعر من صلة عن ميراثها فاما ابن قيس لا براح اي ليس براح لي فحذف الجار والمجرور الذي هو الخبر المنصوب كما يحذف في باها لا تعتر اعني اذا نصبت الاسم فرفعت الخبر ومعنى البيت من صلة عن ميراث الحرب وتركها فاني لا اتركها ومعنى لا براح اي لا ازول الباء عنها وموضع قوله لا براح نصب على الحال من ابن قيس اي فاما ابن قيس غير تارك الحرب المنصوبات هو ما استمل على المفعول به قد ذكرنا معنى هذه العبارة في رسم المرفوعات والمنصوبات تنقسم الى قسمين احدهما ما ينصب عن تمام الكلام والثاني ما ينصب عن تمام الاسم وما ينصب عن تمام الكلام على ضربين مفعول وغير مفعول والمفعولات خمسة دليل الحصر المفعول اما ان يطلبه الفعل لوقوعه الفاعل اي يفعله في الوجود اولا والاول المصدر والثاني اما ان يطلبه ليقع به اولا والاول المفعول والثاني من القسم الثاني اما ان يطلبه ليقع فيه اولا والاول لا يفهم من صيغته وهو الزمان والثاني وهو المكان والثاني من القسم الثالث اما ان يطلبه ليقع من اجله وهو المفعول له اولا وهو المفعول معه ويقال من كونهم الاخصاء المفعول اما يطلبه الفعل لوقوعه او ليقع به او فيه او له او معه وانما اختص المفعول بالنصب لكثرته وحقه النصب اما كثرته فان كل فعل لازم متعد الى المصدر والظرف والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء فان كان ربع ذلك متعديا الى ثلاثة كان الفعل صار متعديا الى تسعة سدس حقه النصب الذي هو حركة النصب اكثر المفعول وثقل الرفع الذي هو حركة ضمه ما زاد قله الفاعل لان الفعل لا يكون له فاعلان لمعطين مشتركين من غير حرف عطف ومنه المفعول المطلق وقولنا الحال في منه ضميرها اي فيما اشتمل على عامل المفعول به وانما سمي المصدر مفعولا مخالفة انه مفعول على الحقيقة اذ هو الذي يرجع اليه الفاعل من العدم الى الوجود بخلاف قولك فعلت الضرب فسط الفعل عليه من غير قيد ولا يصح ان تقول فعلت زيدا الى فعلت به فعلا يقع عليه ما لم يقدر قولك في الى المفاعيل مفعول به وفيه وله ومعه فتقيد بحرف الجر وبالمعرفة عليه وهو اسم ما فعله فاعل مذكور بمعناه لفظ المصدر اسم للحركات او السكنات الصادرة عن الفاعل فلذلك كان اسما لما فعله فاعل فعل ما المصدر اسم لذلك المعاني الصادرة عن الفاعل قوله مذكورا بالرفع يقال اخبرت لفاعل فعل احترزت به عن مثل قولك مررت

القيام بان القيام ليس مفعولا مطلقا اذ ليس فاعله مذكورا فان المذكور هناك فاعل كرهت لا فاعل القيام اذ فاعل القيام منسوبا الى فاعل مذكور احترز بقوله بمعناه عن مثل كرهت قيامي او ارد قيامي وما اشبهه فانه اعني قيامي اسم لما فعله فاعل مذكور وليس مفعولا مطلقا ومعنى كونه مذكورا هنا ان الماضي فاعله القيام وهي عبارة عن الذي كرهت وكلاهما المتكلم لان الفعل الذي هو كرهت ليس بمعنى القيام فالهاء في بمعناه ضمير ما في قوله ما فعله وما عبارة عن المصدر اي فعل معنى المصدر فيما هو بمعناه في موضع جر نعت لفعل فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بالقيام في قولك كرهت القيام قيام نفس المتكلم فيكون اسما لما فعله فاعل فعل مذكور لكن ليس بمعناه فلا يبقى بين المسئلتين فرق قلت القيام المعرف باللام ليس منسوبا الى المتكلم فلا اختصاص له به دون غيره بل هو محتمل ان يكون المراد كرهت القيام الذي لنفسي فقط محتمل ان يكون المراد كرهت القيام الذي لزيد فالاول القيام اسما لما فعله الفعل المذكور فاما كرهت قيامي فانه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور ضمير فاعل القيام هو ضمير فاعل الفعل الذي هو كرهت لكن كرهت ليس بمعنى القيام فلم يكن مصدرا له فان قلت هذا الرسم الذي رسم به المصدر لا يدخل فيه مثل قمت قياما مثل قيام زيد وضربت ضربا شديدا وهو مصدر بالاتفاق ولم يفعله فاعل الفعل المذكور بل غيره قلت هذا ومثله خلف عن صفة مصدر محذوف وتقديره قمت قياما مثل قيام زيد فحذف المصدر واقام الصفة مقامه فصار قمت مثل قيام زيد ثم حذف المضاف اليه للعلم به واقام المصدر مقامه لان مثل القيام قيام فالمصدر في الحقيقة محذوف فلا استحالة ان يفعل فعل غير فعل مثله فحينئذ خرج بقوله بمعناه مثل كرهت قيامي لما ذكرناه ودخل فيه مثل جلست معالان الجلوس بمعنى المنع فان قلت فان مثل ضربت هو عبارة عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لان لفظ ضربت عبارة عن الحركات الصادرة عن الفاعل والفاعل مذكور وهو التاء في ضربت وبغير من ضربت معنى الضرب فهو اعني ضربت بمعناه اي بمعنى المصدر قلت خرج ذلك بقوله اسم فان قلت فان قوله تعالى وتقوقي الصور نفخه واحده هو اعني نفخه المصدر وليس منصوبا قلت قد خرج مثل هذا بقوله فاعل فعل مذكور فان الفاعل هنا مذكور ولذلك اقيم المصدر مقامه وقد قلنا ان قوله مذكور صفة لفاعل فعل لا لفعل ولو كان مذكورا لصفة لفعل لخرج مثل سقيا ورعيا وبؤسا وويل وويح وويس وسحقا لانها مصادر لا افعال لها فتذكر وهي

انك مصدر العوا ان اضافته غير مذكور فتم المعنى

قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد قلت يعني المصدر يكون لاحد اقسام لعله
التاكيد وهو المكرد المطلقة المجرده من التابيد وهو الذي يدل عليه الفعل من لفظه
المطلق ومثاله لجلست جلوسا وضربته ضربا ويسمى المبهم ومعنى لتاكيده انه باق لما اكد الفعل
وهو نايب عن ذكر الجمله وقيل في ضربته ضربا الضرب نوطئ من قولك ضربته ضربة فاظر
الى قول الشاعر * اتال اتال الاحقون احبس احبس * لما فيه من تكرير الجمله فقال
قوم هذا الذي سموه تاكيدا لذكر المفروغ من تحقيقه والجابر قال يقول ضربا الامير اللص
اي اضربه ضربا ويرتاش نفسه فاذا ضربه ضربا علم منه انه باشر ضربه نفسه بالقسم
الثاني من النوع ومثال الصفة قعدت جلسة حسنة تكرير لجلسة من جلسته فالجلسة بالفتح
المرة الواحدة من الجلوس والكسر الهيئة التي يكون عليها الجالس في ذلك فعل لفعل في الوجود
لابد ان يكون على هيئة من الهيئات وتلك الهيئة ممره لذلك الفعل وملحقة له لعدد انواع الفعل
وحينئذ يكون مخصصا والمصدر المختص هو الذي يفهم منه معنى زايد لمجرد لفظ الفعل
عليه فالجلسة بالكسر نوع من انواع الجلوس والمصدر يختص ببعض انواع اما بالحاق تا
التانيث لفظا على ضرب ما للتشبيه وهذا الذي له على المرة الواحدة واما للهيئة كما مثل
واما بالصفة نحو ضربته ضرب شديد اي ضربا شديدا فحذف الموصوف
او بالتشبيه نحو ضربته ضرب الامير وهذا يصار اليه اذا قدر ضربته ضربا مثل
ضرب الامير واما باضافة نحو سير البريد وهو راجع الى التشبيه او بالالف واللام التي
للعهد نحو ضربته الضرب الذي تعرف وخبرنا قولنا للعهد من مثل قول الشاعر
لعمري لقد احببتك الحب كله وزدتك حبا الرخ قط تعرف
فالالف واللام صارا عوضا عن المضاف اليه وصفته نحو ضربته ذلك الضرب واما بان يخص باسم ذلك
النوع نحو جلس القرفصاء وضربته بعض الضرب وملات ضربات والقعود
قوله فالاول له بني ولا يجمع بخلاف نحويه قلت يريد بالاول الذي مدار التاكيد
وانما لم يثن ولم يجمع لانه يحصل باستفادة الكثرة من لفظه المفرد لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلم يحتج في تثنيته فايده وقالوا ان الجنس لما به تحصل
تحصل بحال والتثنية تصير وتحصيل الحاصل علامة تدل على ذلك فيمثل الجنس اذ دال لا يتثالى
اي لا يدل على مقدار وتحصيل الزيادة على ذلك المقدار بالتثنية فتعذرت تثنيته واما

لجواه وهما اللذان لبيان النوع والعدد المراد فكلامها قابلان للزيادة من لفظهما
للنوع متميز بصفة تميز باقي الانواع فصح تثنيته لوجود وجود نوع اخر معه فيصح اليه
فيثنى او انواع اخر فضم اليه فيجمع ولذا اذا زال المعهود لصحة حصول المعهود اخر معه
واما العدد فما من عدد فرضته الا وهو قابل للزيادة فتقول في ما مثل الصنف
جلست جلستين اي جلست مرتين من الجلوس وكذلك اذا فتحتا وله وارد به
قلت جلست جلستين تريد قعدتين او مرتين وكذلك ضربته الضربين المذين تعرفهما
وبالجمله فالمصدر شيء يجمع ما تحته لاتيانه مرة بعد اخرى او باعتبار اختلاف انواعه
او بان تجعل عمل الشيء بعينه
اي وقد يكون الفعل الناصب للمفعول المطلق بغير لفظه اي بغير لفظ المفعول المطلق
ومعنى كونه بغير لفظه ان الفعل الناصب له غير مشتق منه لكن لا بد من كونه بمعناه اعني
المصدر نحو قعدت جلوسا وجلست متغالان الجلوس نوع من القعود فعمل فيه ما له
عليه وقيل قعدت وجلست مترادفان وقيل الجلوس للتلوم لانه من الجلس وهو الارتفاع
والقعود للقيام فيقال انجلس القائم اي ارتفع من نومه وقعد القاعم قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم قلت اي قدمت
خير مقدم فحذف الفعل لدلالة الحال عليه وهذا مثال للمصنف كقولك لمن قدم نشيرا الى
قرينة الحال ويجوز اظهار الفعل والتقدير قدمت قدوما او مقدما خير مقدم فحذف
الموصوف واقام الصفة مقامه وخبر فعل المفعول وهو بعض ما يضاف اليه فلما اضفته
الى المقدم كان مقدما والمقدم مصدر فخبر كذلك ويجوز رفعه على انه خبر مبتدا محذوف
اي مقدمك خير مقدم قوله ووجوبا سماعيا في مثل سقيا ورعيا وخيبة وحمدا
وشكرا وعجبا وويحا الفرق بين هذا النوع وبين ما قبله وان شاركه في حذف الفعل
ان الحذف هناك واجب فلا يجوز اظهار الفعل هنا لان اصله هنا ان يجعل بدلا من لفظ الفعل
فاستغنوا بذكره عن ذكر الفعل لدلالته على الفعل كما استغنوا بلفظ الفعل عن ذكر
المصدر في قولهم سمع بالمعيدي خير من ان تراه والتقدير سمعا عك فاقاموا سمع مقام
سماعك وفاعلها اقاموا المصدر مقام الفعل وهذا موقوف على السماع لان هذا القسم
على كثرة استعماله لم تسمع مصادره قط الا مجرده عن افعالها وذلك يدل على اشتراط

جواز الاظهار وهذا خرجت عن القياس والتزم ترك القياس بالدليل الذي ذكرناه وهذا
معنى قوله وجوبا سماعا اي وجوبا لكثرة مسموعه بل السماع واكثر ما استعمل هذا في الدعا
وما يجري مجراه فمن الدعا له سقيا وله تقديره سقاك الله سقيا فحذفوا الفعل وصار
المصدر بدلا منه وكذلك التقدير في قولهم رعيا اي رعاك الله رعيا ومعناه حفظك الله
حفظا ومن الدعا عليه خيبه وخدعا والتقدير خيبه الله خيبه وخدعه خدعا وقال الخليل
الرجل اذا لم يظفر بمراده وابدع القطع ومنه المثل لا مرعا جدع قصر انفه اي قطع وامر
حمدا وشكرا وعجبا فهي اخبار وليس بدعا لكنها تجري مجرى الدعا لان الفعل المحذوف فيها
مستقبل اي يحمدك حمدا ويشكرك شكرا ويعجبني عجبا فاشبه الدعا والدعا انشا اذ ليس المراد الاخبار
بانه يحمد ويشكر بل قول القايل حمدا هو نفس الحمد فاقتضى عدم اخباره عنه فصار كالدعا المستقبل
وترك ذكر الفعل مما لغه ويجوز احمد حمدا واشكر شكرا ولكن ليس اللام في الجواز وانما
اللام في استعمال العرب فانهم التزموا الحذف والاضمار وقولهم سقيا لك هذه اللام في
لك لبيان المدعو له وسعلى بفعل مصدر اي اعني لك وقد سمع رفع بعض هذه المصادر قال
الشاعر يصف اسدا اسد اسقه سوبه *

اقام وافوى ذات يوم فخيبه لؤم من ملقى وشر مشرد *

وقول الاخر

عجبت لتلك قضية واقامتي بكر على تلك القضية اعجب *

يروى عجبا بالرفع والنصب والتقدير امري عجب فحذف المبتدا وحذف وكذلك حمد وشكر
رفعه على اضمار مبتدا اي امري شكرا وشاني حمد وكذلك في البيت الاول فيه مبتدا محذوف
الخبر وقالوا يحتمل ان يكون من باب الاخبار لا من باب الدعا ولذلك رفع وليس بشي اذ لو
يكن من باب الدعا لما جاز الابتدا بالنكرة وفي الرفع من المبالغة ما ليس في النصب لما يطيه
الرفع من الثبوت لانه اذا نصب كان مولدا للفعل والفعل يقتضي تجدد زمان ووجوده *
فالمولد له كذلك تقول * وقياسا في مواضع منها ما وقع مفتاحا بعد نفي او معنى نفي داخل
على اسم يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سيرا بريدا
سيرا كل ذلك القياس هو الاظهر اذ اي شي من المصادر يستعمل على الضابط المذكور
وجب عمل الفعل فيه وهذا الضابط الذي ذكرته يشتمل على اربعة قيود احدها ان يكون

المصدر مثنى وفيه احتراز من وقوعه مفتاحا نحو ما انت سيرا وما انت ضربا فانه لا يجوز اضمار
الفعل بل الواجب ان تقول ما انت تسير سيرا القيد الثاني قوله بعد نفي وفيه احتراز من قولك انت
سيرا فانه اعني المصدر مثبت لكن لم يتقدمه نفي والثاني التصريح بظهور الفعل او مكرر المصدر
وقوله او معنى نفي يقدر اللام او وقع المصدر مفتاحا بعد معنى نفي وذلك مثل قولك انما انت سيرا
وقد مثل به بعض انما مركبة من ان التي للاثبات وما التي للنفي فيستفاد من ان الاثبات ومن ما النفي
كما يستفاد الاثبات من الا والنفي من ما في قولك ما انت الا سيرا القيد الثالث قوله داخل على اسم
اي بحد نفي او معنى نفي داخل على اسم قد لغا بعد نفي او معناه وفيه احتراز من دخول النفي
او معناه على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا القيد الرابع قوله لا يكون خبرا عنه
اي لا يكون المصدر المثبت خبرا عن الاسم الذي دخل عليه حرف النفي او معناه وفيه احتراز من
مثل قولك ما سير الاسير حسن وما ضرب الا ضرب شديد فان المصدر ههنا اخبر عن الاسم
الواقع بعد حرف النفي او ما قام مقامه في المصدر واما اذا اضفت ما زيد الا سيرا فلا يصح ان يكون المصدر
خبرا عن زيد لان زيدا عين والسير معنى فاحدهما غير الاخر والمفرد ان صلح على
المبتدا واذا لم يصلح المصدر ان يكون خبرا فتعين ان يكون الخبر غيره فلا خبر يصلح من حيث المعنى
الا فعل بمعنى المصدر المنصوب فقد دل اعني المصدر على الخبر المحذوف وبحسبه وصيته فاستغنوا
عن التلفظ به للحاجة ولقيام لفظ الاخر مقامه وهو المصدر ولذلك قال سيبويه في هذا الباب
انه ينتصب بالفعل المتروك اظهاره لانه يعني المصدر قد صار بدلا من اللفظ بالفعل
فهذا من باب ما يحذف فيه خبر المبتدا وجوبا قال سيبويه وان شئت رفعت هذا كله فجعلت
الاخر هو الاول فجاز على سعة الكلام وانشد قول الشاعر الحسا

ترفع ما رفعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار *

اقول يجوز رفعه على تاويلات ملائمة لعلتها ان يكون اقام المصدر مقام اسم الفاعل
اي ما انت الا ساير وانما هي مقبلة ومدبرة كقوله تعالى او اسم ان اصبح ماؤكم غورا اي غايرا
او جعله الباري على زنة المضاف واقامه المضاف اليه مقامه اي ما انت الا ذو سير اي صاحب
سير لان اكثر ما يستعمل هذا ويقال ان كثر منه ذلك الفعل ويواصله ويديمه ومن
يواصل شيا فهو مصاحبه فقد دلت القرينة الحالية على المضاف المحذوف كما دلت القرينة
الفعلية عليه في قوله تعالى واسال القرية الوجه الثالث رفعه على سبيل المبالغة *

كقوله تعالى انما المشركون نجس وكما وصفوا المصدر على المبالغة نحو قولهم رجل عدل وصوم
وفطر لذلك خبر به فالغرض جعلوا الذات التي تختص منها صدور ذلك المعنى دائما كما
نفس ذلك المعنى واما ما انت الا سير البريد فمن باب التشبيه اي ما انت الا مسير مثل
سير البريد فحذفوا المصدر وصفته بعد حذفوا الفعل على مقتضى الباب فان قلت
ما انت الا ضرب الناس جائز بتقدير المصدر وتصفته الناس جاز ان المصدر هنا مضاف الى
المفعول بخلاف سير البريد فانه مضاف الى الفاعل قلت لو نويت سيرا ورفعت به البريد
جاز لان ضرب الناس من فعل المبتدا المذكور بعد حرف النفي وليس سير البريد من فعل
المبتدا بل فعله محذوف مشبه بسير البريد وتقول هذا انتهاء الضرب فتعرفه بالام كما
تعرفه بالاضافة وتقول المصنف ذكرها معطوف على سبتاي اذا وقع مبتدا بالضابط
المذكور او مكررا نحو ليس سيرا سيرا يعني ان تكرر الضابط المذكور فالتكرير يدل على المصدر
قد قام مقام الفعل ويفهم من قول المصنف اذا وقع مبتدا او مكررا انه يجوز في الخبر
الامرين اما الضابط المذكور او التكرير والا فلا مخالفة فان سيبويه قد صرح بالتكرير مع الضابط
المذكور فقال في اشباه هذا الباب ما انت الا مختلا ومالك الا الضرب الضرب وانما انت
سيرا سيرا قوله ومنها ما وقع مفصولا الخ يعني ان المصدر المضمون جملة متقدمة صادرة عن قوله تعالى فشدوا الوثاق
وهو كلام فيه اجمال وهذه الجملة تقتضي تفصيلا اعنا بمعناها اي شدوا الوثاق وفهم منه
الاسر والاسير يشد وثاقه اي كتف والاسر تضمن ليوالها ان من على الاسير وبطلق او يقتل
او يفادي او يسترق فصار اقتضاء الجملة التفصيل مع ذكر المصدر المفصل فصورها واحتمل
ان يكون الفعل فصار الوجه تكلف الفعل فصار الاول اقتضاء الجملة التفصيل والثاني
ذكر المصدر والتقدير فاما تمنون منا بعد اي تمنون مثل الوثاق واما فداء دون قوله انظر
اليه من الشعر قول جرير الرفعلوس على الفرزدق فلا عباد بن ولا بضلا با لو
قال المسرح بمعنى التسريح ومعنى قريح سهولة فاعلية اي قريحا عليه سهل وذلك
يقتضي ان يقال يعني بها اي لا يقدر فيه وعبارته عنها ولا يحتملها اي لا يسرها من غير فلا
في فلا عباد بن ذا فاني واما سابعد وهي ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فقولك

وهذا الضابط ايضا مشتمل على اربعة قيود القيد الاول كونه للتشبيه وفيه احتراز
من ان يكون الاسم الاول المشتمل عليه الجملة مشبها بالثاني الذي هو المصدر كقولك له
صراخ صراخ عظيم وله صوت صوت حسن فان الثاني دل من الاول وليس هو هو وليس الاول
مشبها بالثاني القيد الثاني كونه بعد جملة وفيه احتراز من مثل قولك صوت صوت حمار فان
الاول مبتدا والثاني خبر اي مثل صوت حمار كقولك زيد الاسد اي مثل الاسد فانه لو نصب الثاني
المبتدا بخبر وقام مقام الخبر القيد الثالث كون الجملة مشتملة على اسم بمعناه وفيه
احتراز عن مثل قولك فاذا له جلوس صوت حمار فان الجلوس ليس بمعنى الصوت وان دخل فيه خرجت
فاذا له صياح صوت حمار فان الصياح بمعنى الصوت وان لم يكن من لفظه والهاء في قوله بمعناه
ضمير المصدر ولو قال بعد جملة مشتملة على مصدر بمعناه لكان اعذب فان قولنا له يدل الخ
الجملة فيه مشتملة على اسم بمعنى الثاني فلا يصح نصبه على انه ليس بمصدر والحق ان هذا غير وارد في
كلامه في المصدر ويكون بمعنى المصدر فهو مصدر القيد الرابع قوله وصاحبه الضمير
في صاحبه يعود على اسم اي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب الاسم اي على المنسوب
اليه الاسم فالهاء في له من قولك خرجت فاذا له صوت هي صاحبة الصوت وهو منسوب اليها
وفيه احتراز من مثل قولك فاذا عنده صراخ الثكلى وضابط اخر وهو ان تقدر جملة هي
مصدر منسوب الى من قام به ومحل مصدر في معناه مشبه به فهو منصوب فيستغنى
بتقدم ذكر المصدر المنسوب الى من قام به عن ذكر الفعل الناصب كما سيرد به واما النصب
هذا فانك مررت به في حال التصويت والمرء دار تجعله صفة للاول ولا بد له منه لانك
قلت له صوت علم ان هناك عملا صار قولك له صوت مبتدا فاذا هو بصوت لحملة على المعنى
والرفع في مثل هذا جائز على البدل كل التابعة لما صرفه صرفا لفقوا المعنى
ويجوز ان تكون صفة للاول وان كان المثالي مضافا الى معرفة والاول نكرة لانه على حد قول مثل
وهي متعرف اي لما صرفه مثل صرفا لفقوا والصحيح ان رفع ما كان من هذا مضافا الى
معرفة على البدل وعلى انه خبر مبتدا محذوف ولما كان لم يعلم علم الفقها لم يجز نصب الثاني
لان هذه امور ثابتة مستمر غير مفعوله في تلك الحال فهي كقولك له راس راس حمار كما لا يجوز
الحال انك في تلك الحال اردت له صوتا ان اردت بقولك فاذا له علم علم الفقها انه في
تلك الحال يفهم ولم يعلم جاز النصب والا فلا قوله ومنها ما وقع توكيدا لنفسه

دلالة الحال كما في قولك له على الف درهم وجيادا له الحمد وعلى متعلق بالجار والمجرور الذي هو الخبر نائب مناب الفعل او اسم الفاعل على الخلاف ويكون لها معنى على صفة الف فلزم فصل الحال بينه وبين نعته نكرة ومضمون قولك له على الف اعتراف فقد اكد قولك اعترافا مضمون الجملة التي في قوله وليس تؤكيد النفسه يعود على المضمون اي لنفس مضمون الجملة لان قولك له على كذا معنى اعترف بمضمون قولك حسبت متعلقان بمعنى صبت فكذلك قولك له على كذا معنى اعترف بمضمون قولك له على الف درهم اعترافا فالمؤكد المضمون الجملة وصبت معنى قولك يحتمل القول الداخل عليه الاعتراف الحالي في غير ضمير المصدر المؤكد لنفسه وحسبت معنى مؤكد لمضمون مفرد

قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير مثل زيد قائم حقا قلت يعني ومن الاضداد المنصوبة بفعل يجب حذفه قياسا واختير مضمون الجملة عن مثل اشتمل الصماء فان الاشتمال يحتمل الصماء وغيرها لكنه مقيد بالجملة هي قولك لزيد قائم ومضمونها يحتمل ان يكون حقا وغير حق فان قول القائل زيد قائم كما يلزم ان يكون حقا وهو معنى قوله لها محتمل غيره اي لها محتمل غير المصدر المذكور والها في غير ضمير المصدر ولو اتى فقال لزيد قائم غير حق خلاف قولك له على الف درهم اعترافا فان مدلول له على الف درهم هو مدلول الاعتراف مدلول المصدر والجملة محتمل **قوله ويسمى تؤكيد الغير قلت** الها في غير ضمير المصدر اي تؤكيد الاجل غيرها اي لاجل احتمال الجملة غير هذا المصدر المذكور بعدها فان قول القائل زيد قائم يحتمل ان يكون حقا اي مطابقا في نفس الامر ويحتمل ان يكون غير مطابق فيكون حقا غير كونه باطلا اذ من شان الخبر ان يحتمل التصديق والتكذيب ويحتمل ان يكون الها في غير عليه على مضمون الجملة اي لاجل الغير مضمون الجملة وبيانه ان قولك حقا اكد الحق في نحو الفعل المقدر الناصب للمصدر وهو غير قولك زيد قائم لفظا ومعنى اما قولك له على كذا فانه وان كان مغايرا للاعتراف لفظا فليس مغايرا له معنى **قوله ومنها ما وقع شيئا مثل** تسكب وسعديك **قلت** هذه ومن المصادر التي يجب حذف فعلها قياسا وقع شيئا وهذا الفصل يشتمل على امرين احدهما قياسي والاخر سماعي اما القياسي فانه مبني وعلى تكثير حذف الفعل قياسا وانما وجب حذف الفعل لانهم لما التزموا ضمار كانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احدهما المقدر ذكره عن ذكر الفعل فصار مثل قولهم زيدا ضربا

فعلت له لبيك وسعديك فانك تكرر المصدر عن ذكر الفعل فالتثنية كذلك لانها في المعنى تكرير واحترز بقولي مبني عن وقوعه مفردا فانه ايجب حذف الفعل واشترطنا الاول التثنية للتكثير فخرج منه نحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذلك كل مصدر مثنى اذا ادت نوعين منه فلا يجب حذف الفعل لعدم التكثير مع وجود التثنية فلو قال ومنها ما وقع مثنى لكان اسد واضبط واما السماعي فان تثنية المصدر ليس بقياس فلا يقال ضربين لك حربين لك بل المضابط فيه ان يكون قد سمع مثنى من العرب ومن احكام هذا المصدر المثنى التكرار به لا يتعرف بل يلزم النصب اذ من احكامه انه يلزم الاضافة فلا يستعمل مثنى الا مضافا ومعنى ليبك الدوام والملازمة كأنك اردت بقولك لبيك لازوما لطاعتك ملازما لها فالمعنى قد طلبت منك ان تديم على طاعتك وافوم عليها من غير تعلل بشيء آخر اي مثالي الاقامة والملازمة لها واما سعديك فمعناه اساعدك في العبادة اتابع امرك غير مخالف لك فاسعدي على متابعته اسعادا بعد اسعاد واما في اتيانه الخلوق فمعناه اسعدك اسعادا بعد اسعاد اي مرة بعد اخرى وقد ذهب يونس ان لبيك اسم مفرد غير مثنى فان الفه قلبت ياء لاجل اضافته الى المضمر مثل لديك وعليك ورد عليه بقول الشاعر

دعوت لما بني مسورا فلبى فلبي يدي مسور

فجاء بالالف في حالة النصب مع الاضافة الى المظاهر فرجعها ياء في يديك شبه يد ومعنى قوله لبى اي قال لبيك وقولهم بسمل اذا قال بسم الله ومنه حوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحمدل اذا قال الحمد لله ومعناه ألهج بطاعتك من جميع الجهات وقلب واوها ياء واضافها الى الساب المضمر بقوله لبيك **قوله وزعموا انك لا الها الا انت امشي الذي لا يحسن الكلام**

قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل قلت سبق لنا وقوع التعلق بالمباشرة اذ لو اراد المباشرة لخرج منه اردت الطلاق لعدم المباشرة واحترز بقوله عليه من الظرف فان الفعل يقع فيه ومن المفعول له فان الفعل يقع لاجله ومن المفعول معه المطلق فانه هو نفس المعنى الواقع من الفاعل وقيل المفعول به هو المقول في جواب من سأل عمن تعلق هذا الفعل فقول المجيب زيدا لما في السؤال والجواب سمي مفعولا به وقيل هو الذي يقع عليه معنى الفعل الا به ومعناه ان قولك ضرب زيد عمرا معنى الضرب يقع على العمرو وذلك لا يكون الا في المفعول به لا في المفعول المتعلق فلا مثل

٢ عليه وهو المفعول معه فان العامل رفع

اخر عن الفعل بحرف الطرق وحرف النفي او ظرف الفعل كان جمعا بين السببية والمنع عنه
ولما ممنوع الاضمار فهو عند عدم القرينة فلا يجوز ان تقول مثلا مبتدئا بافيدا وانت تريد اكرم
زيدا من غير قرينة لفظية ولا معنوية تدل على خصوصيته بالحذف احتمال ان يقدر بعض اكرم
وهو اعم فيحتمل الشيء ونقيضه ووجوبا في اربعة مواضع الاول مما يحذف
المفعول به شانه شان المفعول المطلق بحيث العامل فيه ظاهرا ومقدرا والمقدر واجب
وجائز وسماعي وقياسي فذلك فاما مثل لعمرك وفضه قلت هذا سماعي لا يقاس
عليه فلا يقال فيدا وفضه ويحتمل ان يكون الواو عاطفه وان يكون بمعنى مع اي مع نفسه
فان كانت عاطفه احتمل ان يكون المراد الحث على الجود والبعد عن البخل
لا يجوز ان يكون خبرا منصوبا بانتهوا لانه لازم ولا يجوز نصبه على تقدير اسقاط حرف
الجر اي انتهوا عن خبرا لكم لان النهي عن الخبر بالشر ضد الامر بالشر ان يكون خبرا منصوبا بفعل مقدر
يدل عليه صيغته مع كثرة استعماله وذلك ان القائل اذا قال لابنه فقد امر بترك شتى وترك
الشتى فعل صالح فانه لما علم انتهوا علم ان المنهي عنه شر فكانه امر بالكف عن الشر وان قالوا
الخير بالكف عن الشر والامساك عنه فقط ومثله في التقدير حسبك خيرا لك ومالك واوسع
لك ومعنى حسبك اي اكفف عما انت عليه وابتغ خيرا لك ومالك واسم مرجع واوسع وصف
لموصوف محذوف اي ابغ مكانا اوسع فمذهب سيبويه وقال الكسائي نصب خيرا
لانه جواب امر اي ان تنتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وعند الفراء هو صفة لمصدر محذوف دل عليه الفعل
اي انتهوا انتهاء خيرا لكم ورأى سيبويه اسلم لانه قد حاشاه مما ليس بمصدر نحو ورأك اوسع
عمل وفي قول الشاعر افتل سيبويه فواعديه سرحتي مالك والكرى ان اسهلا
اسهل نعت لمكان لا لمصدر فاك سيبويه كانه لما قال واعديه دل على انه قال ايت مكانا اسهل
من سرحتي مالك والكرى منها اسهل فحذف صار حالا فلما جعلت اسهل
مكانا نعتا زال ما كان دلا من الكرى قال الكوفيون ان اسم المفعول افعل التفضيل جاز الحذف
والغاؤه وقال ورأك سعة او حسبك ضحكا كان خيرا وابلا وسهلا قلت
من نصب سهلا لم يسم نصب المفعول به اي ايت اهلا ومسهلا اضمر بعد كما اضمر في الاهل
غير مرة ولمست سهلا لا حزنا اي صعبا ولذا قوبل وحزنا اي لقيته جميعا فيقوى على هذا
اعتبار قول من يجعل دعا وبغيتها نصب المصادر وينشق من لفظها فعلا لان اسماءها

واعطيت درهما مثال لما يتعلق الى واحد
ضربت زيدا مثال لما يتعلق الى واحد
ثانيهما غير الاول لان اعطى يقتضي شيئين معطى وشيا اخر يعطاه. وذلك المعطى واختلفوا
في الناصب للمفعول به ما سيرته فذهب الى ان العامل في المفعول
به هو الفعل الذي يقتضي رفعه به ولذلك تتعدت الفاعل بحسب الاقتضاء فان
يقتضي واحدا لم ينصب غيره وان اقتضى اكثر نصبه وذهب قوم الى ان الفاعل هو العامل
في المفعول به لانه هو الذي يحصل الفعل المؤثر في المفعول واجابوا بان الفاعل اسم فليس
عمله في المفعول باولى من العكس لتقاربهما في الاسمية وبانه يتقدم على الفعل اعني المفعول
والفاعل لا يتقدم والمفعول لا يقع بحيث يقع الفاعل وبان الفاعل تصير والمصير يعمل
وبان الفاعل لو كان هو العامل لما التزموا الفعل الا لزم ومنعوا وذهب قوم الى ان العامل
في المفعول هو مجموع الفعل والفاعل كان مرتبة الشرط والشرط جميعا عاملان في الجزاء
عند قوم وكان الابتداء والمبتدا جميعا عاملان في الخبر عند جميعهم واجابوا عنه بان معمول
الجملة لا يتقدم عليها والفعل مع فاعله جملة ولا يجوز الفصل بين جزئي العامل والمعمول
والمفعول على الفاعل فيكون فاصلا بين الفعل والفاعل وكل منهما جزء العامل اذ هو عوض عنهما
عامل وآخر رابع مذهب الكوفيين بركن العامل في المفعول به الفاعل والفاعل
ملتبس وهو اسناد الفعل الى الفاعل ولا يقل تعلق عامل المفعول به معنوي ويقدم المفعول
على الفعل المتعلق بمعنى الفاعل به والعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه وقد يتقدم
على الفعل بحق المفعول به لان الاصل في العمل غير فصل العوامل عنه بها
وانابت عنها او فقولها ولان الفعل مشترك في نفسه بالماضي والحال والاستقبال والامر والنهي
فكان مشتركا في معموله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اي وذلك
الفعل لعمل تمام قرينة اي المسوغ على الجواب لطلب فهو وجود القرينة والفعل اما بيان لظهار
والاضمار على ثلاثة اضرب واجب وممتنع اما الواجب فهو نحو قولك لمن قال من
اضرب فقولك لحسان او لتقدير اضرب زيدا فحذفت الفعل من الجواب لانه قد علم انه جواب
عن السؤال الذي فيه الفعل وذلك قرينة دالة على الحذف مع ما فيه من الاختصار
وان شئت اظهرت الفعل في الجواب لمطابقة السؤال الجواب في ذكر الفعل فتقول اضرب زيدا
والاظهار هو الاصل والاضمار لاجل القرينة والاختصار واجب الاضمار فجوان يوافق لفظ

هو بالفعل اى حيث بلاذل وحماد سهلت سهلا واسهلت بلاد كما اصلا وقولهم اصلا لك وسهلا
بك كلاهما والمجرور بالبيان والتفصيل مثل قولهم سقيا لك وبعدا لك وضمار اعنى اى اصلا اى اعنى
بك
الذى للمنادى وهو المطلوب اقبالها المجرور وطئ مناديا حرف النداء او مقدرا وانما
يحتاج المطلوب اقبالها الى ذلك لحصول المطلوب اقبالها له بكفس الشامل للمنادى وغيره لقول
القائل انتبه اذ كما يعنى تحاطبنى او انا اريد بهذا المخاطب وليس بمنادى وقوله المجرور بأيا
مناب ادعو فانه يخرج به منادى كزيد او نحوه لفظا او تقديرا بل به بيان فصيل للحروف المحذوفة
هذين الامرين فالملفوظ بخو يا زيد والمقدر بخو عبدا سه اقبل ونعنى بالحروف المحذوفة
المستعملة فى النداء المذكورة فى باب الحروف فان قلت المنادى ولذلك يجاب بالمختصا من
نحو انا افعل كذا انما الرجل فكذلك التحى لقولك لمحسن زيد يحنى ما احسنه قلت
هذه الاشياء ليست منادا حقيقة وكلامنا فى تعريف المنادى الحقيقى وقيل هو فى اصطلاح
النحويين اسم عامل مطلوب من مخاطب او فى تقدير المخاطب به مع يا واخواتها لفظا او تقديرا
فهو فالتعريف للنداء لا تعريف المنادى وهذا اصر القسم الثانى المنصوب بالاول واصمار وانما
لزم اصمار الفعل هنا لان حروف النداء نائبة عنه وقيل ظهور النصب فى المنادى يقتضى اصالة
والعمل فى الاصل للفعل اولما اشبهه من الحروف وحروف النداء ما هو على حرف واحد
وهو الهمزة فهى بعيدة الشبه من الفعل فلا تعمل النصب واصل العمل للفعل وحينئذ
يكون مصدرا وقيل باسم للفعل اى اسم فى نادى او ادعو فعلى هذا الناصب هى نفسها ولا يكون
المنادى منصوبا باضمار فعل وهذا الظاهر لان فى حروف النداء ما هو على حرف واحد وهو الهمزة
وليس فى اسماء الفعل ما هو على حرف واحد ايضا فاسماء الفعل تحمل الضمير فلو تحملته بالاضافة
بقيتها نحو صه ومه وصهات ومهات وقيل حروف النداء قوى لاشتمالها على الفعل لان الفعل
عبارة عن العمل الحقيقى الذى هو الحركات والسكنات واما حروف النداء فهى نصب العمل فاذا
قال القائل يا زيد عبرت عنه بالفعل فقلت نادى كما اذا وقع ضرب زيد عمرا فقلت بقولك
ضرب فيا عبرت عنها بالفعل ولا تغيرها عن عمل الى غيره فوجب ان تعمل كالفعل لانك
تمثل بها مثال الافعال وتتعلق بها تعلقها بالفعل نحو يا زيدا وتعمل فى محالها كقول الشاعر

يا بوس للحرب التى وضعت اراهط فاستراحوا

وتختص بالاسم كباب ان واخواتها فوجب ان يكون عاملة فعلى هذا يكون المنادى منصوبا بفعل

مضمر وبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة قلت انما لم يبن على ما يرفع
به ولم يقل يبنى على الضم لان عبارته اشمل لدخول المثنى وجمع السلامة فيها فان قولنا مثلا زيد
وبازيدون مفردان لانهما لو كانا بامنا سبة الحركة الاعرابية هكذا صاحبان وصاحبون لحركة
السابقة وانما اذا اطلقوا المفرد فى باب المنادى يريدون به ما فى مقابلة المضاف والمشابه له
واذا اطلقوا المفرد فى باب خبر المبتدا يريدون به ما فى مقابلة الجملة واذا اطلقوا فى باب الاعراب
يريدون به ما فى مقابلة التثنية والجمع واحترز بقوله مفردا عن المضاف ونحوه معرفة عن
النكرة فانهما منصوبان وانما بنى المنادى المفرد لشبهه اشبه المضمر فبنى لشبهه به والمشابهة
بينهما بين المضمر من ثلاثة اوجه احدها انه مفرد كما ان المضمر كذلك وقد بينا معنى المفرد فيما
الثانى انه مخاطب لانك فى ادعوك انا دبك ولذلك يعود عليه ضمير المخاطب نحو يا زيد
اقبل
الثالث انه معرفة كما ان المضمر كذلك فان فقد شرط من هذه الثلاثة عاد معربا فان التباس
ان يقال يا انت او يا اياك لانه المخاطب حتى لو قال القائل ذلك بين جماعة ولفظ انت او اياك
ضل الحق وتوجه الى كل واحد منهم فلم يتعين المقصود للمخاطب انه هو المقصود فاذا اوحى اليه
الخاص به وقيل يا زيد عرف وتبين انه هو المقصود فاوقعوا الظاهر موقع المضمر لرفع اللبس
وانما بنى على حركة اشعارا بطرو البناء وغيره له عما لم يدخله الاعراب نحو من وكم وقيل لما كان مناف
عارضا بنى على ما يشعر بعدم الثبوت وهو الحركة اذ كان الاصل فى البناء السكون لعدم ابنه
بالثبوت وفيهم قولهم يا زيد وجه منها ان الكسر لما له مضافا الى المتكلم والفتح الى غيره فبنى
على الضم ليستوفى جميع الحركات ومنها انه لو بنى على الفتح لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم اذا
قلبت الفا وحذفت لكنها بالفتح قلبا او بنى على الكسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم عند حذفها فبقى
الضم خوفا للبس ومنها انه اخف قبل وبعد لانه اذا اشبه الاصل افرد بالحكم اعرب واذا افرد
معرفة بنى وقيل وبعد كذلك بنى على ما يبنى عليه ومذكور الضم بعد ذكر الحوايا فى ويا مصطفى
واما الثانية نحو يا رجلا ويا طالعا جبلا ويا زيدون فى جواب من ضرب مناب المضاف
الاعرابية قوله وتخفض لام الاستغاثة نحو يا لزيد قلت يريد تخفض المنادى ومعنى
تخفض تجر وهى عمان الكسر فى مفرد وجمع مذكر سالم وجر حروف الخفض وانما خفض بحرف الجر عليه وجاز
والمجرور فى موضع نصب بيا او بالفعل المضمر على الخلاف فيه وانما دخلت عند الام للفرق بين
المستغاث به والمنادى بدون الاستغاثة وانما اختصت الام من بين سائر حروف الجر بالاستغاثة

لما يحط من معنى التخصيص فان عطفت على المستغاث نحو يا لزيد ولعمرو كسر بلام المعطوف لانه
يجوز في توابع منادى المجرور في المشهور ولذلك لو اردت رجل وغيره وعطفوا على مجرور رب
المضاف الى الضمير وادخلوا اليه الف الاشباع واللام على المعطوف على المنادى ولم يجر دخولها على المنادى
من غير واسطة وانما فتحت لام الاستغاثة لما ذكرنا من شبه المنادى بالضمير ففتحت كما تفتح مع
الضمير ولام المستغاث من اجله مكسورة فرقا بين المستغاث به وله ولاجل يحدث عن تعلق ما بعده
غير منادى ولام الاستغاثة تتعلق بما ذكرنا ولام المستغاث من اجله تتعلق بمحذوف وكأنه
قال استغيث لزيدا ي لاجل زيد والاستغاثة هي استدعاء المقصود طلبا للنصر والمعونة
ونفتح لاحق الفها فلا يلزم مثل يا زيداه زيدٌ ويفتح المستغاث به لكان
الفها اي الصاقا استغاثة فانا الزمنا الفتح الالف لم تثبت بدون فتح ما قبلها قال
فلا يلزم يا زيداه لا يجوز الفتح من اجل الف الاستغاثة واللام فلا يقال يا لزيداه لان هذه اللام عوض
من الزيادة التي تكون في آخر قولهم يا غلاماه فان اللام توجب كسر الجر والالف توجب فتحه فقلبوا
الالف واللام لئلا يجتمعوا لئن زيادتين معنى واحدا لحقتا اسم اول الاسم والاخر من آخره وانما الحقت
الالف واللام المستغاث به كما جاء المستغاث من اجله بالواو ويضمان سواهما
مثل يا لطائع العاجلا ويا رب لا الغريما الضمير في سواهما يعود على المفرد المعرفة
والمستغاث به قال النحويون مبني والثاني مجرور باللام فحكمه النصب وينتصب المنادى في جملته
مواضع ليبقاها اذا اضيف فجر وصفه عن شبه المضمر بالمضاف اذ لا يضاف المضمر واذا زال
موجب البناء رجع الى الاصل من الاعراب فوجب نصبه لانه مفعول به نحو اذا دعوت يا عبد الله
فقد اوقعت صوتك لتسمعه كما اذا ضربت زيدا فقد اوقعت الضرب به الثاني كونه مشابها
للمضاف نحو يا طالعا جبلا لان الاول عامل في الثاني كما عمل المضاف في المضاف اليه والثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف الثالث ان الاول مختص بالثاني كخصوص
المضاف بالمضاف اليه وكذلك في ذلك الخبر ليس زيد الثاني وهو من زيد من تمام الاول وهو
مختص به والاول عامل فيه لان حرف النفي يتعلق بخبر فيصححه نصب خبر وكذلك ايا ما
ايوه ويا حسنا وجهه فالثاني مرفوع بالاول ومعمول له وكذلك اذا سميت بمعطوف ومعطوف
عليه نحو يا زيد عمرا ويا لله وتميم لان الثاني من تمام الاول اذا المسمى بهما واحد فان اردت
حكاية هذا قلت يا زيد عمرو بنصب المقصود دون قولك يا الله وتنوين ثم تصلت اذا لم يكونوا

مقصودين والجملة فنقل قول المطول او قد عمل ايخضه في بحسن نصبا او رفعا ما تناسبه وهو
مشابه للمضاف وان شئت قلت كل ما اتصل به شيء هو من تمام معناه مشابه للمضاف وهو منصوب
لفقد عمل الجر وهو زال شبه المضمر اما بعمله في المضمر نحو يا عبدك او بطوله اذ طول اللفظ يخلع
الاضمار الذي هو اشد اتصال فكان غير المقصود منصوبا لبعده وجها عن مشابهة المضمر بالتكرر كقول
الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامي من نجران ان لا تلاقيا
لم يرد ركبا معينا بل اي راكب اتفق وان لا تلاقيا في اسر اخبرها محذوف اي الا تلاقيا ولا
واسمها وخبرها في موضع رفع خبر ان الثانية مخففة من الثقيلة اي انه لا تلاقيا
وان كانت النكرة مقصودة تخصصت بالقصد وصارت بالقصد والتعيين واقعة موقع المضمر
ولذلك وصفوها بالمعرفة باللام حتى سيبويه يا فاسق الخبيث كما تقول يا زيد الظريف ولهذا
يا ايها الرجل وصفوا ايا المختصة بالقصد بالرجل وهو معرفة وتوابع المبني
المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتبع دخول يا عليه ترفع
على لفظه وتنصب على محله احترز بقوله توابع المبني عن توابع المعرب فانها وان
كانت مفردة تنصب البتة في غير البدل وغير المعطوف بحرف يصح دخول حرف النداء عليه نحو يا
عبد الله العالم بالنصب لا غير لان حملت على اللفظ فهو منصوب وان حملت الصفة على
المحل فهو كذلك فاما البدل نحو يا زيد الحارث زيد والمعطوف بحرف يصح دخول يا عليه نحو يا عبد الله
وزيد فيستبان على الضم فان كان المتبوع معربا فان البدل فيه كتكرير العامل وحرف النداء مقدر
مراد تعدادا للواو وكان ينبغي ان يقول توابع المنادي المبني غير المبهم ليخرج منه مثل ايها
الرجل فانه لا يجوز في الرجل النصب وان كان صفة لاي الا عند الخليل ويدخل في قوله المبني ما
كان مبنيا في جميع احواله وما عرض بناؤه في النداء نحو يا هذا زيد وزيدا رفعا ونصبا في عطف
البيان ويلزم الكرهي والكريهة بالرفع والنصب في لغة من بنى حذام في غير النداء وتحترز
بقوله المفرده عن الموضع المضافة نحو يا زيد العالم عمرو فانها منصوبة وتحترز بقوله من التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتبع دخول يا عليه من البدل والمعطوف بحرف
غير متبع دخول يا عليه نحو يا زيد عمرو فانه يتعين البناء لما ذكرنا فيهما ولو
قال توابع المنادى لكان احصر من الحد ودخل في قوله المتبع دخول يا عليه منافيه الالف
واللام سواء كانا للتعريف نحو الرجل او زائدين نحو الحارث وقوله يرفع على لفظه اي على

لفظ المنادي فانه يجوز ان يجري حركة المعرب على حركة المبني لان حركة نفسه حركة اعرابية
كونها لازمة وان حركة الاعراب طارئة فكي تضطر صيغ غرض المنادا اعلم ان رفع الفاعل مع
الفعل ورفع المبتدا مع الخبر المشتقين والجامد مع الصفة اذ كل اسم مفرد مقصود يقع منادى مبني
على الضم او على ما ينوب عنه فان كل اسم يستحق الفعل المبني يرفع ولشبهه هذه الحركة بالاعراب
توهم بعضهم كما قال الشاعر ... اعرفت منزلة الحسين في قومها والفضل فضل معرف ...
واما النصب على المحل فجوزه القياس كما في سائر المنصوبات فتقول التوكيد يا تميم اجمعون
وان شئت اجمعين فتقول الصفة يا زيد الكريم وان شئت الكريم ... يا زيد الحسن الوجه
بالرفع وان كان مضافا لانه موصول او لتقدير اللام الحسن وجهه ولان الموصول يقبل اللام
لكن الرفع احسن لانه بصلته مفرد فتقول العطف يا رجل زيد وان شئت زيدا وتقول
العطف يا زيد لكن شئت ولكن ... والتخليل في المعطوف يختار الرفع
مثل ... زيد في المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو التخليل فيختار الرفع انه منادى
مفرد مقصود فتقول يا زيد لكن عمرو فتختار الرفع لانه منادى مبني على انه في المحقق منادى
وان الرفع في كلام العرب اكثر ... وابو عمرو النصب ... ابو عمرو يختار في كل معطوف
فيه الف لام مثل يا زيد لكن الحارث النصب هو القياس كما في سائر المنصوبات نحو قام زيد
فتعطف على الموضع بغير ما يجوز لان الالف واللام تعارف الاضافة والتنوين ويجب
نصب المنادي مع احدهما لانه ليس آخر شيء مما عاقبهما هو الالف واللام في قوله ... وابو العباس
ان كان كالحسن في التخليل الا في ... ابو العباس اليزيدي ان كان المعطوف المنادى
فيه الالف واللام جنسا كالرجل فيختار فيه النصب لان لام التعريف تعاقب الاضافة والتنوين
كقولك يا ثعلبة الجمال ايها معدوا الطير فيختار نصب الطير لانه مخلص وان كان علما كالحسن والحارث
والنعت يختار الرفع نحو يا زيد لكن الحارث لان الالف واللام دخلتا عندي في مثل الحارث للتعريف
لا للتعريف فقط فالرجل دخلتا فقط من اجل التعريف فيختار في مثل ازيد فالرجل النصب اذ يمكن تقديرا
اللام من اجل التعريف او للجمع بين العوض والمعوض عنه هكذا نقل عنه ابن السراج
ومعنى قوله ان الحسن فتخليله اذا كان فيه الام عمل فيختار المرد الرفع كما يختار التخليل
قال لان حسن عمل فيختار النصب كما يختار الرفع في العلم الذي لم يلزمه
الالف واللام والنصب فيما لزمه فشبه لم نجد في كتاب ابي العباس ولا حكاه عنه ابن السراج

قوله والمضافة تنصب ... اي وتوابع المبني المضافة تنصب كما انه اذا اضيف المعرف
الذي لم ينزل المضاف منزلة حرف التعريف في المضاف اليه صار ان التابع لا يزيد على المتبوع
والمتبوع اذا كان مضافا وجب نصبه فكذلك تابعه مثال التوكيد يا زيد نفسه وعقله وكلهم وانتم
اكتعون وتمثال النعت يا زيد الخاعر مثال الصفة يا زيد صاحب الحمار مثال عطف البيان
يا غلام ابا محمد ومثال المعطوف يا زيد وعمرا وكذا اذا كان التابع مشابها للمضاف او
مطولا وجب نصبه كما لو باشر حرف النداء قوله والمضافة تنصب والمراد المعطوف غير
ما ذكر حكم حكم المستقل مطلقا قوله غير ما ذكر يريد المعطوف محذوف المعطوف
لم يجز له ذكر وقوله حكم المستقل مطلقا اي حكم المنادي المستقل المبني تابع فان كان
مضافا او مشابها له او مطولا نصب والا فهو مبني وقد ذكرنا في فصل التوابع المفردة والمضافة
بما شابهه وعلله قوله والعلم الموصوف ابن مضاف الى العلم اختار فتحه قلت احترز
بقوله العلم عن اسم الجنس نحو يا رجل ابن الحارث فانه لا يجوز فتحه واحترز بقوله الموصوف ابن عن
الوصف نحو يا غلام ابن عمرو واحترز بقوله مضاف الى العلم عن المضاف الى غير العلم نحو يا زيد ابن عمانا لا يجوز فتح
المنادى في شيء من هذا قوله بل العلم الوصف ابن واقع في غير ما ذكر بعد الوصف غيرها من سائر
الاوصاف ولان ينبغي ان يقول والعلم المبني لحق منه يا عبد الله بل زيد فانه علم لكنه معرب
ولكن في قوله اختار فتحه يستدعي كونه مبنيا وانما اختار وافتحه لانه اكثر استعمالا لفظا لا لكثرة
استعماله فلان كل واحد من بنيه اسم علم واستعمال الابن مضافا الى علم اكثر من استعماله
مضافا الى غيره واما كثرة اللفظ فلانه لا شك كلمة في حكم واحد ولعدد لان قولك ابن عمرو ويا زيد
ابن عمرو هو زيد بعينه فاتبعوا البول للبني اذ ليس فيها الا الباء وهي حرف ساكن والساكن غير
معتد به فهو حاجز غير حصين الا ترى انه لو قال يا زيد بني عمرو بطل الاتباع لتحرك الباء فاتبعوا البول لبا التصغير
وكذا قولهم يا صنيبغ عمرو اتبعوا البول لتحرك الباء فاذا كنت اتبعوا كما اتبعوا البول الثاني
في ابن وامروا بالاصل ضم البول لانه مفرد معرفة ونصب الثاني لانه مضاف ولكن لما كره خفض
بعد الف الضم فتحه اتباعا وقيل لما كان المنادى اصله النصب لم يحركه بحركة يستحقها في الاصل بجوز
ضم الثاني اتباعا للاول وهو قليل وقيل الاصل هو اتباع الثاني للاول واما اتباع الثاني الاول
فهو خلاف الاصل ولكن لما كان الاول اتباعا للثاني اذ الثاني مشتمل على وجود الاول وهو
قوله عن شخص معين فاتبع الاول الثاني في اللفظ ليطابق اللفظ المعنى في قوله وذا نود ي

المعرف باللام قيل ايها الرجل وايها هذا الرجل وايها هذا الرجل والترموا رفع الرجل لانها المقصود
وتوابعه لتوابع معرب قيل لما تعذر الجمع بين ال والاضافة واللام لان ال في احدهما
للتعريف فبعد ان تخصص النكرة كما تخصصها اللام التعريف ولذلك جاز وصفها المعرفة بنحو
يا فاسق الخبيثة وكرهوا حذف الالف واللام الملتبسة من تحبر جليسه الا اسم توصلوا الى الملتبسة
الالف واللام باي كما توصلوا الى وصف المعارف بالجملة الذي والى الوصف باسم الجنس الذي
التي بمعنى صاحب وبذو اعني الا على الضم كما بنوا المنادى المقصود واما قولهم يا فرو تميم
زادوه بعد ما استحقه اي من الاضافة فزاد والتاء في يا تيم عوضا عن الاضافة الى المتكلم
وقيل نبذت للتنبيه على ان المتجلها منادى وقعت اي من تميم بعد ما بانوها وصفوها
بالمفرد يا اسم المعرف باللام الذي يا ولا تلاموا والترموا ذكر على كل حال لانه يستحق النداء
اذ هو المنادى في المعنى هو المقصود وما قبله وصلة اليه والترموا رفعه لانه هو المقصود
بالنداء فجعلوا اعرابه اعرابه مشبهة حركته حركته باشرة هرو النداء وقيل الترموا رفعه للفرق بين
الصفة اللازمة وغير اللازمة وانما وجب الاتيان بالصفة هنا لرفع الابهام الذي تعطيه
اي واعلم ان الذي نصبه فيما شاع في غير البيوم وقرئ في الشاذ قل يا هذين وعبد الاخص
اي وهو لفظ يعني الذي والرجل عرف بالحذف وثنت اي لو صلها بالمفرد وثنت فقال
انبها المراد في المختار وفي ما المفرد والمثنية والجمع بلفظ واحد وما يتوصل به الى ندا ما الا ان
واللام اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل فالرجل نعت هذا لفظا نعت اي لمشاركة اسم الاشارة
اي في الابهام لكن ايا اوغل في الابهام لشموليها المفرد والمثنية والجمع والمذكر والمؤنث
بلفظ واحد لتجوز نداء ما فيها الالف واللام اي بالحد ثلاثة اسور اما ان يجعل نعتا اي او بدلا
الا شتمال او بيان عطف على منادى قبل وقوله وتوابعه بالجر عطفا على الرجل اي والترموا رفع
الرجل ورفع توابعه كما لزمه توابع معرب اي ترفع توابعه لفقد شرط جواز النصب
وهو كون المنادى مبنيا نحو قول يا ايها الرجل ذو المجد فرفع ذو وهي نعتا الرجل وان اتت
مضافة وكقول يا ايها الرجل الكريم ولذا التزموا تكرير وعطف البيان والبدل كما تقدم
يا ايها الحامل ذو الترس
ورفع الصفة المضافة فان جعلت قوله ذو الترس بدلا من اي جاز نصبه بعد رفع وقالوا
يا الله طاصه ولم يقولوا يا ايها اسم فيه الالف واللام ليلا يجمعوا بين عوضين في تعريف

الى اسم الله تعالى والوصف في ذلك ان هذا الاسم الشريف كثر استعماله في الندا حتى حاد الناس
البتة فحذفوها هم اذا قال يا عليه لكثرة استعمال اولئك الالف واللام فيه لتعريف
ولذلك قطعوا همزة الوصل اذ لا يذهب لك على انهما في هذا الاسم قد حرجا عن افادة التعريف لانه
علم واذا لم تكن اللام فيه للتعريف فلم يجمعوا بين عوضين في تعريف وقيل الزموا هذا الاسم
وبنوه عوض عما في الاصل اذ لم يجمعوا بينهما وبين الميم في الشعر فلا يقال
الا له في اختيار اللام فجعلوا مجموع هذين الوصفين عوضا في المواضع التي لزموها وكونهما
بدلا من الميم فاصلة على هذا الا لما لحقت حركة الميم على لام التعريف ثم حذفت فالتقى المثلان
وهما لام التعريف ولام له بعد حذف الميم فوجب الادغام لاجتماع المثلين وعدم المانع وقيل
لتعذر ان يقال يا الله على انها انما توصف باسها الجنس وهذا الاسم ليس بجنس تعالى عن
ذلك وتفخم لامه بعد الضمة والفتحة وترقق بعد الكسرة انما وقفوا لامه مع الكسرة لان
الترقيق كالامالة في تجانس الصوت فهما لوامح الكسرة كذلك رققوا بعدها والمجموع
الضمة والفتحة تعظيما لذكره وللفرق بينه وبين اللات وان قلت لو كانت اللام لام التعريف
في هذا الاسم الشريف عوضا من الميم لقطعت في غير النداء لزوال ما تقطع الهمزة وفي القسم
جعلوا قطع الميم عوضا من واو القسم قالوا انها لم يقدر اعوضا من الميم الا في النداء قلت
فلما وكان دون الميم لانه واللام قد يجمع بين عوض الميم المسموع في النداء كقولهم يا الله الناس يغفر
قالوا ان الالف واللام في الناس عوض من ميم اناس ومع ذلك لم يقولوا الا يا ايها الناس قلت
الفرق بينهما من وجوه احدها ان هذا الاسم المقدس علم والناس ليس كذلك الثاني ان الناس
اسم جنس ولذلك لو وصف بتاي واسم الله تعالى ليس كذلك الثالث شهرة افتقار الخلق وحاجتهم
الى الاستعانة بهذا الاسم لانه اشهر اسمائه تعالى واكثرها دورا على السنتهم وخص هذا الاسم الشريف
بنائبه اشياء في ذكرها تطويل قول ولم في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب قلت
يريد ذلك الضم والنصب في الاسم الاول اما الثاني فليس فيه الا النصب لما ضم الاول فظاهر
لكونه مفردا علما فحقه الضم واما نصب الثاني مع ضم الاول فعلى اربعة اوجه وفي اما
بدل من الاول او عطف بيان او منادى او مفعول به باضمار اعني واما اذا نصبت الاول ففيه
وجه واحد وهو انه مضاف كما انك اذا اضمرت ففيه وجه واحد وهو انه مفرد لكن نصب
الاول لانه مضاف الى عدي ونصب الثاني لانه توكيد المنعوت فوجب نصبه وهو توكيد لفظي

ومذهب المحققين الاول وليس للثاني فيه عمل فهذا مذهب سيبويه اما ابو العباس فيرى ان المضاف
الى علي هو نفس الثاني والمضاف اليه نفس الاول وقوله الا لما الثاني عليه فاسد هو فتعدي
المحذوف من الاول هو تعديه المضاف اليه الثاني كقول الشاعر بين ذراعي وجهها الاسد
فحذف النون من ذراعي دليل على انه مضاف الى غير مذكور يحذف المذكور الذي هو الاسد
فالمضاف اليه الثاني فلا يجوز ان يكون الاول هو المضاف الى الثاني في نحو المسلمين اعني اتم
تم على ما في البيت المذكور لان حذف المضاف الاسم الثاني من المضاف والمضاف اليه غير
الظرف والمجرور فيه من التقديم والتأخير من غير ضرورة وهو خلاف الاصل لوجهين التقدير
عند سيبويه اتم علي تم في ذلك المضمر واخر اليه الاسم الظاهر الذي هو مضاف الاول
واختار المبرد ان المحذوف المضاف اليه من الثاني بقي غير تام لك لو قلت اتم علي تم
لحسن فاخر المضاف اليه من الاول فصار بالنظر الى اللفظ تكملة للثاني ومن حيث المعنى
تكملة للاول واقول هذا لا يجوز اما يصح ان يكون نحو ما عن سيبويه اذا اعتقدت ان تم الثاني مضاف
الثاني محذوف فوقع مضاف الاول موقعه وسد مسده اما اذا اعتقدت ان تم الثاني مضمر
زائد لتأكيد الاول فلا يرد عليه مذهب المبرد حتى يجاب عنه بهذا الجواب لان كون الثاني مضافا
بضمير مستقل كونه مضافا بضمير مستتر في عرفه وكذا ان الخليل رحمه الله يرى
ان تم الثاني زائد فالمجرور بالمضاف اليه كالمجرور باللام في انا لك فتحي بين الاب والكاف
وشهد لصحة ما قلنا من طي في قوله طاروا علاهن فطر علا منهن اعني الناقة فحركها
وهي التحية فعلى قوله لا يقدر اضافة الثاني الى شيء لتعلقه بالمضاف الى شيء وهو المضاف
اليه ولا يقدر تخصيصا وهو اذا المخصص لكون الاسم نكرة في اصله نكرة فرق بين الزائد للاحكام
والزائد لغير الاحكام ان الله تعالى [illegible] والمضاف الى المتكلم يجوز فيه ياعلاي وياغلام
وياغلاما ويا ابت فقال [illegible] المضاف الى المتكلم فيه ستة اوجه ملازمة ياثبات الياء وملازمة
حذفها اما اثباتها ففتحت ساكنة وبحركة وسكنت ساكنة اما اوجه السكون فملازمة الاصل في الياء
والقياس على الواو ياغلامي والالف في قولنا اذا كان المضاف صحيحا واما تحريكها فلانها اسم على
حرف واحد فاستحق ان يحرك بما يقابل به عامل غير المتكلم والى الياء تحركت فتحت فكانت
الحركة فتحة لتقابل الفتحة عليها واما قلبها الفا نحو يا غلاما فلطلب الخفة التي في الالف مع التعجب
وهو ابلغ من النقل الذي في الياء والكسرة لان الالف اكثر مجانسة من الياء والضمة فلم يقولوا يا غلامو

اختص الفتح من اشباهها من غير بدل لا لمعناها قال لانه الكسر عليها قالوا لانها تحذف التنوين
ولما شبه به من حيث هي في حرف واحد وتسكن كما هو ساكن وقد تحذف اذا الفتها ساكن
بعدها وهي ساكنة كما قد تحذف التنوين اذا لقيه ساكن بحركتها ولذلك يدعى فيها الحذف
في اذا آتاك حذف ومنهم من قلبها الفا نحو يا غلاما لانه الفتحة عليها كما حذفوا الياء لانه
الكسرة عليها فقالوا يا غلام بفتح الميم كما قالوا يا غلام بكسرها وضمها ومنهم من لم يا غلام بضم الميم وانما
يفعل هذا في الاسماء التي تكون في حالة الاستعمال مضافة فاذا سمعت غير مضافة علمت ان المضاف
الى المتكلم وسوغ ذلك كون المضاف اليه ضمير المتكلم لانه قد استعمل محذوفا مطردا في النداء غير
من الضمير والظاهر لم يحذف وحذف ايا والضمير بعد عن القياس فلم يحذفوا الوقف اليا
المفتوحة والى الفتحة ياغلامه وياغلاماه ساكنة واجاز الكوفيون ضمها واجاز بعضهم كسرها
لالتقاء الساكنين والالف اقوى من الياء المفتوحة بما قبلها لخفاء الالف فقولهم يا
اي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا بالالف دون الياء [illegible] تحرك في يا امي ويا ابي الفتحة
التي ذكرناها في المضاف الى المتكلم ثم فيه بعد ذلك اربع لغات اخر احداها يا ابت
وهو عوض منها وبدل على ان التاء عوض من الياء المضافة امران احدهما الوقف عليها بالهاء ولو كان
هو هي لقيل يا ابه والثاني سقوط التاء مع الاضافة اذ لا يجوز اجتماع العوض والمعوض
وقولهم يا ابت فالتاء في آخر الاسم وفي آخر المضاف اليه وان ابت يا ابت ويا امت
وقيل هو مرخم كحذف التنوين والباقي ما قبل التاء مفتوح تاء التأنيث
وضمته وقيل حركة لحركة الحرف الذي هي بدل منه وهي الالف الذاهبة ايتا بدل الالف
فان قيل الالف بدل من الياء والتاء عوض من الياء فقد اجتمع فيها عوض والمعوض

نعت مضاف

ومنها ارخم الطير الذي لا يصيد للينه وضعفه لأن الحمامة الوحشية مطرح اخرجوها
كان المخاطب بها اسهل على المتكلم وافل كلفة وقيل فيه استعمار بان المدعو مهتم بامره يمكنه تا حيه
حتى يأتي بتمام اسم المدعو قوله وشرطه أن يكون مضافا اي المستغاث او المعمول قلت
اي وشرط المنادى المنكور ترخيمه أن يكون غير مضاف اي بأن يكون الاسم المنادى غير مضاف
اما كونه غير مضاف فلان المضاف اليه معرب فلو رخم لكلف منه لمران وهما حرف الاعراب
والحركة الاعرابية وذلك اجحاف فلان المنادى المرخم يقوم مقام اسمه المرخم وقيل انتفاء
شرط الترخيم وهو البناء وقيل لا يجوز ترخيم الموصول لان منتهاه وتمامه بالثاني فترخيمه ترخيم
في وسط الكلمة ولا يجوز ترخيم الثاني لانه غير ما قول الشاعر صدر بيت
حذوا نعال كم يا آل عكرم واذكروا اواصرا والرحم بالعيب بكر
فرخم المضاف اليه وهو عكرم لضرورة الشعر وقيل هو غير مرخم لانه اسم للام فيكون
غير منصرف فتكون الفتحة للجر وفي اعرابه للترخيم وانما اشترط ان يكون غير مستغاث
لانه ان كان لام الاستغاثة فهو معرب فاشبه المضاف الى ياء المتكلم وان كان الالف فلان الف
الاستغاثة المطلوب منها مد الصوت ولذلك يتبعه الموصوف من المستغاث حرف
مع حصول العلة الموجبة للزيادة عليه لان ذلك فساد ما لاجله حذف
حرف النداء مع هذا التعليل يمنع ترخيم المندوب وانما لم يرخم الجملة نحو تأبط شرا ورف
نحو امرئ من ان العلة حكمي ولذلك يغير بالاعراب فلم يغير الترخيم لان معنى الحكاية أن
يؤتى باللفظ على ما كان قبل التغيير ما في الحكاية فمنها حوف الذين تقول ورحمت مثلا زيد قائم
اسم رجل او تأبط شرا فقلت يا زيد ويا تأبط شرا فالاحسن ان يكون الاول اسما مفردا وجاز ان يكون الثاني
الذي فعلا ماضيا به مجردا من الضمير فلم يعرف اصله اهو جملة او مفرد ومنها ان الجملة شبه
المضاف لانها لام قد عمل نصبه في بعض الاحوال ان الجملة الخ ولان ما عمل في المضاف اليه
ومنها ان المطلوب من الجملة نسبته فحذف المرخم الى الآخر فلم تحقق النسبة مع انتفاء المرخم
قوله ويكون لما علم المبدأ على ثلاثة احرف وانما ثبت قلت أما اشتراط العلمية
فلانها اكثر واشهر فكان الالباس فيها اقل ولكثرة دخول الترخيم فيها من غير عوض واحب
لجبر ما نقص بالترخيم اما النكرة فتناسب التخفيف واما الشهرة فيومن معها اللبس
واما التغير فيومن بالتغيير وفيه احتراز من النكرة المقصودة التي فيها الثاني شبيها

اللبس

الجزالة في حال الضاف عامل ص

اي ذكر

اي مكرمة

اللبس

منه فلا يكون ما بعد ان الجزء من المبدأ بل من المبدأ منه وما بعد من المبدأ منه هو معنى قوله وما بعد
دون الباقي بعد الحذف وهو المراد بالكسر هنا لو يا غلام وهي قراءة ابن ابي عبلة ولم يذكر المصنف حكم
اللغة فقلتها قوله ويا ابن امه ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي قلت خاص ابن الام
اعني الام والعراق اضيف ابن الام الجرمي الى غلامي في غير هما على الخصوص واجازه في غلامي
من خلق الباقون قلتها الا في غير ذلك الا نادرا ثم لا يجوز ثم لا يجوز ضم الثاني مع كونه
مضافا اليه ولغيره بقوله خاصة من المضاف اليه غيرها فلا يجوز في نحو يا غلام التي ويا صاحبها حتى
يضاف الثاني فيكون الثاني غير منادى فلم يجز ما اضيف اليه المنادى
لانها في الاصل مفتوحة موقعا لما ضم فيه التنوين وانما اطلق في هذين الاسمين ما اطلق في غلامي لانها
خبر بها بخلاف ابن تقول يا ابن اي يا ابن زيد قوله ابن ام ويا ابن عم قوله ابن ام وذلك لان عم بمنزلة
قولك اخي لانه حكم استعمال ابن ذلك اذا لقي الغريب عرفه على سبيل الاستعطاف له والتقرب
اليه وقيل واقرب ما في كتب الاستعمال ما عرف مجراه في تخفيفه والدال الالف من ابنه ثم
حذفوا الالف ابقوا الفتحة فدل عليها فقالوا يا ابن ام ويا ابن عم فحذفوا الياء كما حذفوا الياء وابقوا
الكسرة فدل عليها وقيل حذفوا الاسم المحذوف الثاني وبنوا على الكسر خمسة عشر وهو بعيد
لانتفاء موجب البناء وهو تضمن الثاني معنى الحرف طلبا للتخفيف فحذفوا الياء لانها لام كسر ما قبلها
طلبا للتخفيف فلم يكن قولك يا ابن ام عمان عن قولك يا اخي وذلك كان الحرف الاخير مضاعف
فناسب التخفيف بابدال الكسرة فتحة قوله مجوز ترخيم المنادى وفي غير مضروب قلت
الترخيم من التغيرات المختصة بالنداء اختص الترخيم بالنداء لكثرة النداء ولانهم اذا كان النداء
كالعطاب وناخذ كل كلام ترخيم المنادى جائز في حال السعة والاختيار قال وفي غير مضروب
اي وفي غير المنادى لا يجوز الا لضرورة الشعر قوله وهو حذف في آخر تخفيفا قلت
ليخرج نحو ما سمي الترخيم فقال هو حذف في آخر المنادى لاجل التخفيف وانما اختص
بالآخر لتحمل التغير الحاصل فيه في جميع الحالات في الاصل ليكون ما بقي من الكلمة
دليلا على المحذوف والترخيم مشتق من قولك رخمت الشيء اذا سهلته قال ذو الرمة
لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
اي لها صوت سهل ليس تعلب في الاسماع اي منطقها مثل بشرها وهو طراوة جلدها لينا وملمسا
قال الاصمعي سألني سيبويه فقال للشيء السهل لغة الرخم فوضع باب الترخيم

انضمام ولما اشترطوا الزيادة على الثلاثة فلان الثلاثي اقل الاصول حاصلة واعني الفاء والعين والراء
خلف والخلف قليل الحروف فالحقوه وتخفيفها وتقليل الاقل تخفيف للاخف الخلو وتخفيف
المعتل اخر ليخرج المعتل عينا نحو قال وباع فانه يترجح بحركته عن حيز المتحركة الى حيز الميتات اذ
ليس في الاسم اسم متمكن على حرفين من غير حذف وانما الكوفيون فما كان التمكن لحركة
الاوسط نحو غير فتقلم حركته الوسط مقام الحرف الرابع فيما يحرف وفي باب الحسبة والقياس
على المذهبين وان كان في الاسم تاء التانيث فلا يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على الثلاثة اما
العلمية فقد خلفها التانيث لما سنذكره فيها والمعنى بها اللفظ فان فعل الامر يقضي
التخفيف كما اقتضته كثرة العلمية والمعنى فان التانيث يخلص الوصف من الجنس كما
يزيل في منع الصرف امنع التانيث والعلمية وانما لم يشترط الزيادة على الثلاثة فيما فيه
التانيث لان شبه الاسم انما يؤخذ من المركب نحو حضرموت وكذلك لكفتح ما قبله كما فتح ما قبله طلحة
زيد دخيله فلما حذفت رجع الاسم الى حاله قبل دخوله فلم يتغير الاسم بحذفها عن حاله
وصيغته قبل دخولها لان التغير قد دخلها في غير الامثل حذفها في الجمع والتصغير وقلبها
في الوقف هاء التغيير في النداء نحو قوله في بنته يا بنت وفي شاته يا شاة الا ترى
وشاه والعين اذا الفت لتحوك وقبل الواو عين محبوسة بحبل المعلف قوله فان كان اسم
زيادتان فصاعدا الواو والياء كما سماه وان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة حذف حرف
ثالثها لان التغيير يسبق اليه المحذوف من الرابع والتفصيل فيه ان الاسم اما ان يكون فيه تا
التانيث او ليس فان كان فلا يحذف منه غيرها تقول في رجل اسمه كوفية ياكوفي لان حذف التاء
غير وان لم يكن فيه تا التانيث فاما ان يكون الحرف اصلا او ليس فان كان اصلا فاما ان يكون قبله
زيادة او ليس فان لم يكن ما قبله زيادة لم يحذف منه الا حرف واحد وذلك نحو مشتاق ومعطاء
فان الالف اصل لانها عن الهاء وفي يلمق من واو فان كان قبله زيادة فاما ان يكون مدة او ليس
فان لم يكن فالثلاثة احرف فلا يحذف منها الا حرف واحد نحو سعيد وثمود وعماد وان كان
قبل الثلاثة احرف حذف الحرف الاصلي والمدة التي قبله واعني بالمدة ملازمة من حروف اللين
ساكنا بالحركة ما قبله من جنسه وذلك نحو مسعود وعمار وعمر بن اسم رجل يقول يا مسعد
ويا عمر وياعمر فتحذف الحرف الاصلي والمدة التي قبله فان كان المزيد غير مدة نحو الالحاق نحو
قدوس للشديد المغلظ الفؤاد وصيرف للجمل الصعب لم يحذف منه الا حرف واحد تقول لو سميت

وما يحذف منه حرفان

والموضح وقد يحذف منه حرفان لعلة لوجود المقتضي

رجلا بقدوس او قدو وكذا ياهني اقبل في هيبر وان لم يكن احرف الاسم اصلا بل زائدا لمعنا ان يكون ما
قبله زائدا او ليس فان لم يكن قبله ذلك بان كان اصلا فلا يحذف غير ذلك الزائد وصلة نحو كوثر
وجعل لو سمي به وان كان قبله زائد فاما ان يكون متحركا او لا فان كان نحو جحمل او ورد زايا نقول في
رجل سميته بذلك ياجحملي وياوردي فلا يحذف الا الزائد الاخير والثاني وهو ان يكون
ما قبل الزائد مدة فانها يحذفان لانهما زيدتا معا بمعنى انهما لم يزد احدهما قبل الاخر او
زيدا لمعنى واحد وهو التانيث وذلك نحو اسماء وزنه فعلا فالمزيد فيه للتانيث واصله وسماء
من الوسامة وهي الجمال فابدلوا من الواو همزة فقالوا اسماء كما قالوا اناء في وقاء وهو غير قياس فلا
يقال في وعساء اسم موضع اعساء على المذهب سيبويه ومعتمر من ذهب الى انه جمع اسم وزنه
افعال وهو جمع سمي به وكذلك يصرف للتعريف والتانيث المدوي وهمزته منقلبة عن واو فعل
هو ان يكون من بنات الواو نحو اصل قبله ملك زيد نحو عمار وهذا القسم الذي اخره زائد وقبله مدة
يجمع في ستة مواضع احدها الفاعل التانيث نحو اسماء على مذهب سيبويه آلاني الالف والنون
وما شبه به الصفة نحو مروان الثالث الجمع نحو زيدون اذا سمي به وكان بحذف ثلاثة احرف
وفيه احتراز من سنون وثبون في رجل سميته بقاضون او قاضين افضل قرد الباب المحذوف لسكونها
وسكون واو الجمع ويقول في رجل اسمه موسون جمع موسى ياموسي افضل قرد الياء لخفتها في المضموم
كما ردت الثاني في المنقوص الرابع التثنية نقول في تثنية زيدان اسم رجل يا زيدا افضل الخامس جمع
جمع المونث السالم نحو مسلمات السادس المنسوب نقول في رجل اسمه زيدي يا زيدي افضل
قوله فان كان مركبا حذف الاخر فقط اي ان كان المنادى مركبا كبعلبك صيغ فيه الاسماء
اسماء واحذف الاسم الثاني نحو حضرموت فتقول يا حضر افضل يحذف الاخر لشبه الثاني بتا
التانيث من حيث كان يحذف للنسبة كما تحذف التا فتقول في طلحة طلحي ومن
جهة التصغير فان الاسم الاول تصغير مولى بالثاني كما يصغر الاسم الموث ثم يولى تا التانيث
ولان الاسم الثاني لا يخبر به الاول كما ان التا كذلك فان سميت رجلا بقولك الثاني عشر يحذف
الاسم الثاني والالف والنون لان الاسم الباقي بمنزلة النون من اثنان ولو جمعت اثنان لحذفت
الالف والنون فكذلك تحذف الالف من اثنا عشر وما قام مقام النون اذ لم تكن نونا قوله
وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال ياحار ويا ثمود ياكرو وقلب اي والمحذوف في حكم
الثابت اي في حكم ما لم يحذف فتقول في المراد من قول القايل ياحار

هو عارث وقولهم لا كثراي على الامر الا كثر في الاستعمال واذا كان كذلك فالوجود بقاما قبل بعد
الالف من الحرف المذكر الى المحذوف في نحو ما تمود ما تمو ولو ساكنه قبل صمه وفي كروان اسم طائر
ساكن فيقول في جارث جاعارث بكسر الراء وفي تمود ما تمو ولو ساكنه قبل ضمه وفي كروان اسم طائر
باكر وبو لو صفتوصه فاذا نقلت فتحة الالف وفي قطر بافقط سكون الطاء وقولنا ما لم يود الى التباس
ساكن اي اذا كان ما قبل الحذوف ساكنا فقط في الحال وفي قبله ساكن اخر وجب التحريل نحو قول
في رجل صادر وهو اسم الفاعل من صدر يصدر مصادر بالضم حيث
تصادر ظاهر وجب التحريل بحركت الراء بحركة الراء في اصله فان جعلت صادر اسم مفعول قلنا يا
مصادر بفتح الراء لان سمته بمصدر الفاعل من الصدر يقال تصادر الشيئان اذا صار كل
واحد منهما مصدرا للاخر قلت يا تصادر بضم الالف لان اصله تصادر كالتقارب فادغمت الدال
الاولى في الثانية فصار تصادر بعد سكون الالف نقلت الدال الثانية في الترخيم لتحرك بقاء
الاولى على سكونها لاجل سكون الالف قبلها فوجب تحريكها بالضم لتحركها في الاصل لان الادغام
وقد يحمل الشيء على ضده دليل هذا اللغة قليلة ولذلك كان في كلمة قد مع الفعل
المضارع اي تقليل التقليل ووجه هذه اللغة ان قد ربما بقي محلوفا منه اسما ما دام لم يحذف
منه شيء فبنوا على الضم لان المسوغ لحذفه هو ايثار التخفيف اذ ليس المحذوف صالحا لحلول الحركات
ومن لم يحذف ان الحذوف لغير علة الحركة لكون غير مراد فيعرب ما قبل الحرف المحذوف ويجعل علما
لذلك كما فعلوا بالضم لما كان المحذوف علما على هذه اللغة كثرت مسائل الترخيم
وتشعبت ووقف على ما يوجبه قياس التعريب من اعلال بضم الراء بعد فداء الضمة في
منصرف ترخيم منصوب غير الضمة التي كانت على قول من قال يا حارث بالكسر لان الدال اوجب هذه
الضمة وذلك اوجبها بالفعل ويقول في تميم على هذه اللغة يا حي فيبدل كل ضمة كسرة والواو
ياء ليس في كلامهم اسم ثلاثي آخره واو قبلها ضمة ويقول في كروان اكرا بقلب الواو الفا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويرد على المثل المصنف شاعر تشعب باب الترخيم على هذه اللغة
يقول في ترخيم قاضون على هذه اللغة يا قاضي فيقلب الضمة على الياء وفي مختار يا مختا فيقلبها
على الالف اي الضمة فلا يحتاج ترخيم نحو حبلى على هذه اللغة لان قبل الالف متحركا وهو
ما قبل فتكون الف التانيث متقلبة وهي البتة تابعة غير متقلبة وذلك لطلبها ان يجيء ترخيصه
على هذه اللغة لان فتحة لا يكون في غير المعتل نحو سيلة وقيم ونقول في ترخيم شاه يا شاه فتحذف

التانيث فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف علة وليس في الكلام اسم معرب كذلك فترد
الالف التي هي لام الكلمة وتخلو الترخيم في هذه اللغة من ثلاثة احوال الماد الى اصل فالما
قلب واما حذف اما الرد الى الاصل فنحو قوله في ترخيم شهدا سهدا وشي بفتح الشين في قول
سيبويه وبسكونها عند الاخفش لان المحذوف لما رد اعاد الكلمة الى اصلها لانه لما زالت تا
التانيث التي هي عوض من الصاعدت الفاء واللام عوضين واما القلب فنحو ما مر في قولك يا
باكرا وبا تمي واما الحذف فنحو قوله في ترخيم حارث بالحارك فحذف الالف وسكن الراء لعدم ما
التانيث ويقدر على المضمرة الدال وكذا نقول في بلقيته بالحي بحذف الفتحة وسكون الياء
واذا كان الاسم الموت بالتاء فله ترخيمه على هذه اللغة فالتقول في ضاربة يا ضاربة بحذف
ان يقتصر بالمذكر واكثر ما جاء الترخيم في مالك وحارث وعامر بحذف حرف المد في الترخيم
قال الشاعر

شكرت صنائع معروفي وبعد المنايا والشباب المكرم

اراد يا ملبس

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه يا اوا
ولخصص تواوهما في الاعراب والمتحكم المنادى قلت اي وقد استعملوا اللفظ المخصوص
بالنداء في المندوب لمشابهة بينهما اما في ان المندوب مقصود بهذا اللفظ كان المنادى مقصود
بصيغة النداء واما في ان كل واحد منهما مخاطب بلفظ الغيبة لان خطاب المندوب بجاز ومن عادتهم
ندب الديار والاشجار ومخاطبتها بجاز لا محالة فكان يحل بها او كادوها من نحو يا داري يا كذلك
كان المندوب من نحو يا داعي واما ان المندوب مدعو من قولك ندبته الى كذا اي دعوته كما
ان المنادى مدعو ومنه مندوب المشرع اي المدعو الى فعل كان المنادب يدعو حزنه ويحثه على
الجزع وعلى الصوت فيدعوا لمن يجيب ليعلم غيره انه قد وقع في امر عظيم ثم فسر المندوب بقوله
وهو المتفجع عليه والتفجع هو اظهار الحزن والجزع عند نزول المصيبة واكثر من يستعمل
ذلك النساء لضعفهن وقلة صبرهن عن تحمل المصائب والبا في قولنا بيا او واستعلى بالمتفجع
اي هو الذي يتفجع عليه باحد هذين الحرفين وذلك بيان لحرف الندبة وهي يا وواو واراد بمضمهم
حرفا التاوهو انهم بعدها الف وقد يستعمل في الندبة من حروف النداء سوى يا اما التهر فيها
في النداء مع الاسم الغائب واما في غيرها الاصل وهو باقي الحروف وتذكر هذه فصل الحرف
شاء الله تعالى والمخصوص من باب المندبة هو واوها اما يا فلا تستعمل في الندبة الحاق الف المد
الحاق الف المد باخر المندوب بخوف ان يلتبس المندوب بالمنادى فتقول يا زيداه ويا زيداه وعمراه

فلا بد من لحاق الف المد بآخر المسمى بعدها خاصة فان وقفت فانت بعدها مخير بين الوقف بالالف فان حذفت الفها لم تحرك لثبات الالف الذي تقف عليه مع ياء خاصة لبيان ان ما قبلها مد ليدل من ياء المتكلم ويجوز لحاق الالف في غير الوقف فاما الفا تختص بالوقف فلا يجوز ان تصل بقول يا زيدا وانت تريد بالمندبة مثل ما تقول وازيدا ويجب لحاق الزيادة بآخر المندوب اذا ندبت بيا وانت بالخيار في لحاق الالف الفتح والسكون الالف في قولك وازيداه لاجل مد الصوت اذ قد علم انه مندوب بيا فحذفت حروف المندبة اشارة في اول المندوب وهما يا وواو اشارة في آخره وهي المدة فها السكت وقد زادوا الالف في غير المندبة قال الشاعر

ثم لمت اعظما هاضها ... كل ريب حدثان الزمن

ولا تحذف هذه الالف في المندوب لانها من المندوب بعد المندوب ومعناه موضع اجتهادي في مد الصوت للبيان من علم ما نزل بالمنادب من المصيبة ومعنى ان حرف المد المجتلب من المنادى القريب والمندوب في قولهم البعد قال الشاعر

يقولون لا تبعد وهم يدفنوني ... وابن مكان البعد الا مكانيا

قوله وهي في الاعراب والبناء حكم المنادى قلت يريد وحكم المندوب حكم المنادى لا مطلقا بل اذا لم يلحق الالف آخره فحينئذ تضم لان فردا وتضمه ان اضيفا الى غير المتكلم ويلحق الزيادة بآخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه واما مشابهها للمضاف اذا سمي به وكذلك توابع المندوب توابع المنادى على التفصيل المتقدم في توابع المنادى قوله ولك زيادة الالف في آخر قلت اي ولك زيادة الالف في آخر المندوب جائية لحاق الزيادة آخر ليتميز من المنادى قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكوه قلت اعلم ان الزيادة هنا لبست آخر المندوب ومعنى خوف اللبس انك اذا ندبت غلام مخاطبين قلت واغلامكوه بقلب الالف واوا لانك لو ابقيت الالف فحالها لا لتبس بغلام الاثنين المخاطبين والضابط في هذا ان حركة المضاف اليه اما ان تكون اعرابية او بنائية فان كانت اعرابية فالحاق الالف غير واجب وان كانت الحركة بنائية فاما ان يكون فتحة فالالف لا غير نحو واغلامكاه واما ان يكون لسرة فالياء نحو واغلامكيه اذا ندبت غلام مخاطبة فان كان الكسر لا لتقا الساكنين كون الشبه لانك لو ابقيتها الفصل ليس بين المذكر والمونث واما ان يكون ضمة فتقلب الالف واوا نحو واغلامكوه لانك لو لم تقلبها الالف واو القلت واغلامكاه فيصير اللبس بين ضمير المثنى والجمع

وان كان المبني ساكنا فاما ان يكون مدا او غيره فان كان مدا نحو يا الذي يسكن الياء فقيه حذف الياء لسكونها وسكون الف التثنيه وتحريكها لالتقا الساكنين بان كان غيره نحو الذان وسميت بحركتها فتقول يا الذا ويا الذي وتقول واو مشبهاه اذا ندبت اسم متى بانبات الياء لعدم امكان ابقا بعد الف المقصور ولك زياده الف في الوقف فتقول واو مشبهاه والف التي هي موضوعه للوقف اما ليبان الحركه واما ليبان حرف المد وقد وجب قوم لحاق الفتح بالف التثنيه لئلا تلتبس الف التثنيه بالف المبدله من ياء المتكلم ولا يقال وارجلاه لان يجوز ان يندب اسما منكرا نحو وارجلاه ولا يندب بها نحو والمداه لا يندب الا ما اشتهر اسما المندوب ومرادهم بالاشتهار كل اسم يعلم منه اتصال المتفجع عليه بالمتفجع ليعلم السامع في فجعه عليه وقيل لا يندب الا بالاسم الذي يعلم من ذكر مجموع صفات المندوب من كرم وشجاعه وحسن وغير ذلك فلا يقال وارجلاه الا ان يكون الرجل مشتهرا بالرجوليه التي هي الشجاعه فلا يندب الا العلم او ما اضافاه في الشهره فاما قولهم واصر حفريرزمن ملعان فذلك الفعل الجميد قد اشتهر به عبد المطلب واصبع مثل وازيد الطويلا خلافا لبونس قال المختلفون في الحاق علامه الندبه الصفه فسيبويه والخليل يمنعان منه ويونس والاخفش يجيزان سيبويه بان علامه الندبه انما تلحق المنادى اضعافا من تمامه كالمضاف اليه المنادى والصفه ليست منادى فليس من تمام المنادى فلا تلحقه علامه الندبه ولو جاز الحاق علامه الندبه الصفه لجاز وازيد الفارس المطلاه بمعنى ان يجوز ان تلحق علامه الندبه الخبر الذي هو المشار كته الصفه في كونها غير منادى وقالوا المضاف اليه غير منادى وقد لحقته علامه الندبه واجيب عنه بان المضاف والمضاف اليه جميعا قد يكونان اسما اسميا والمعدود نحو عبد القيس فالاسم الباقي من تمام المحول والصفه ليست من تمام الموصوف بل انما اوتي بها لمعنى اخر وهو اما التخصيص او التوضيح وقال ابو علي ليست الصفه من المنادى في شي بدليل بنا الموصوف واعراب الصفه نحو يا زيد العاقل واختار ابن كيسان مذهب يونس واحتج بان الصفه والموصوف قد كملا بمنزله كالشي الواحد بدليل اتباع الموصوف الصفه نحو يا زيد بن عمرو وبدليل بنا الصفه مع الموصوف نحو يا رجل ظريف عندك وبدليل قولهم ما مررت بالا زيد منه فنصبوا المستثنى له نقدم على الصفه كما نصبوا اذا تقدم على الموصوف وبدليل لزوم الصفه نحو يا ايها الرجل وبدليل ان الصفه عبارة عن الموصوف والمضاف اليه ليس عبارة عن المضاف يمكن الجواب

عن هذا الحرف لان المنفس بغيره من الجر وربما تلزم تاء استغاثة انا نفتح الجار وحرف
النداء فاذا حذفت كسرت لئلا يلتبس بالجر ولحق علامة الاستغاثة امر ان لصاحب هذا حرف
النداء الثاني فتح اللام فانها احد هما دخل على الاستغاثة ولذلك المندوب والمنفس بالمنادي اذا
لم يكن في صدر الزيادة وان كانت ايضا المنفس بالمضاف الى المتكلم المبدلة الفا فان ولت فكيف جاز
ان تقول ايها اقبل فتحذف الحرف ولم يقل هذا الرجل اقبل مع استواء الكل في اسم الاشارة في الابهام
قلت الضابط في جواز الحذف ان لا يصح ان يكون الاسم وصفا لاي واسم الاشارة يصح ذلك فيه
والمنادى لفظه اضرب ضرب يمتنع فيه الحذف وهو ما كان وصفا لاي وضرب يجوز فيه وهو غير
المذكور وغير المستغاث والمندوب وضرب يجب فيه وهو الهمزة فان الميم فيه عوض عن حرف النداء
وفي الاختصاص نحو انا افعل كذا ايها الرجل قوله ويقدر في المنادى لقيام قرينة مثل
اياكم اسجدوا اقول يريد بقوله مثل الا يا اسجدوا وقوله تعالى الا يا اسجدوا اذا التقدير
الا ياقوم اسجدوا فحذف المنادي والقرينة هاهنا قوله اسجدوا اذ هذا الخاطبين فاغنى خطاب
الامر عن ذكر المنادي لاتفاق الامر والمنادي في الخطاب هاهنا والمنادي مفعول فجاز
حذفه كسائر المفعولات على شرط ولا يجوز حذف المنادي الا اذا ولي حرف النداء اذ لو حذف بدون
الجزء لصار الكلام بحرف فقط وهو ضرب من التصويت ومنه بيت الكتاب

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار

والتقدير يا قوم لعنة الله فلعنة الله مبتدأ وعلى سمعان خبره وسمعان بفتح السين ومن رفع
الصالحون عطفه على محل الاقوام لانهم فاعلوا المصدر ومن جره عطفه على لفظ الاقوام ومنه
يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اي يا قوم بوس للحرب ونصب بوس هنا على المصدر
لانه دعا مثل تو فرحيه وبقاء وعقرا انه دعا عليها بالبوس وهو الشدة ويجوز ان يكون منادى
مضافا الى الحرب واللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف اليه ويجوز يا بوس للحرب برفع بوس
على انه مبتدأ محذوف الخبر ويجوز ان يكون للحرب الخبر ويجوز ان يكون اي في هذا الكلام للتنبيه مثل
وليست للنداء قلت اللام احد حرفي لحقها التنبيه والباقي الاختصاص لنداء صوت المنادي
ما لحقهم اله بنادي ونبه فاذا قصد واحدا واقبل عليه فقد خصه من بين من حضره وقد يجرد
عن التنبيه ويجعل للاختصاص دون النداء فيقال ايها انا افعل كذا ايها الرجل فلفظ
لفظ النداء ومعناه الاختصاص مجرد عن النداء لان الاستفهام فيه شبيه بالتنبيه وذلك

الجزء

باء

هاء

قوله لوسلط عليه لنصبه ليخرج عنه الاسم الذي توسط بينه وبين الفعل الناصب لضميره
من قوله صدر الكلام كالنفي والاستفهام نحو زيدا ما ضربته وزيدا ما ضربته وانما وجب الرفع
فيما وان كان الضمير في الفعل منصوبا لان حرف الاستفهام والنفي لا يتقدم معمول ما بعدهما
والمراد بحرف النفي ما وخلفا دون غيرها فانه يجوز زيدا لن اضربه وزيدا لا اضربه ومن شرط
الفعل المفسر ان يجوز عمله في الاسم الاول اذا ذكر فيه ضميره ظاهرا او مقدرا واذلك لم يحكم
على الفعل المتصل بالضمير الذي من الاخر بشيء مع انه جزء متأخر فيها لضميره لانه كالمقدم في التقدير
واذا كان حرف النفي او الاستفهام يمنع الفعل المتأخر ان يكون الفعل المقدر الناصب
لزيد يتعذر النصب لتعذر ما يفسره الفعل الناصب لان النصب في هذا الباب مشروط بالتفسير
فان لم تحذف الضمير وقلت زيدا ضربته لم يجز النصب مع خلو عن الضمير واذا لم ينصبه اذا سقط
الضمير لم يفسر ما ينصبه فرجح فيه الى الرفع بالابتداء اذ الجزء الجملة خبره وبما تعلق به لا
قول الشاعر
ولو نصب شيء ما ممنع فلابد من تقدير الفا في حميت وجه ما مشاع النصب فساد المعنى لانه
لو نصب لصار ما شيء مستباحا فيكون مستباحا لكل شيء والباء الزائدة تمنع من جعله كذلك
اذ لا تزاد فيه ويقلب معنى المدح اذ يصير بعده وما حميت شيئا مستباحا فنفي عنه ان يحمي
مستباحا واذا لم يحم شيئا مستباحا فقد حمى شيئا غير مستباح الى آخره لعدم تحصيل
الحاصل فيخرج عن المدح فشيء اسم ما وحميت خبره والباء زائدة دخل الباء في مستباح لا يجوز
ما ولو نصبت شيئا بحميت لبطل دخول الباء اذ لا يجوز ما زيدا دخل الا قام فدخل الباء على المنصوب
وانت تريد ما دخلت دخل الا قام وقوله مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
وزيدا حسنت عليه قال هذه اربعة امثلة احدها زيدا ضربته الاصل في هذا ضربت
ضربت زيدا لكن قدم الاسم لغرض الاهتمام او التوسع او الفعل في الجزاء فيقولون زيدا
ضربت ولزيدا ضربت فوق اللام لصحة الفعل تأخيره ثم زيدا ضربته والنصب فيه بفعل
يلزم اضماره لان المفسر لا كالنائب عنه ولا يجوز نصبه بما بعد من الفعل لاشتماله على ضمير
ولان هذا الفعل لا ينصب مفعولين ولا يصح ان يحمل الهاء في شيء مما بين من جهة ولا على اعني
من جهة كونه مصرحا به ولا غيرا من جهة كون الفعل متعديا الى واحد ولانه قد وجب
الفعل في مثل قولك زيدا مررت به لتعذر نصبه لتعذ

الفعل لم يجعل الاخر هو الاول فقولهما اذا اقتام فعلت اي قد استوى عندي وعلمك
وتعود كل فاذا قلت اما انا فاعمل كذا ايها الرجل فالغرض ان يبين ان الضمير وهو انا للرجل
في المعنى وموضع انا الرجل لا يشتغل الى الحال التي انا انا فاعمل كذا نحو ضابه دون غيري
وقال الكسائي انها مبتدأ والرجل بعده خبر محذوف واخر محذوف والمبتدأ ولم يحذف احدهما
لانك لا تريد ان تدعو غيرك الى آخره الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه لنصبه قلت هذه ثلاثة
قيود اما قولك كل اسم فلانه يعم لانه هو الذي يراد باتمامه بالقيود الثلاثة والقيد الاول
قوله بعده فعل يخرج عنه ما بعده اسم اما عامل نحو زيد منطلق لكن وامامشتغل لكن بضمير
الاسم المذكور فيه فرق نحو زيد منطلق لكن اما كان يجعل جملة اسمية ضميره فيها ليس منصوبا
نحو زيد ان مقيم او ولكنه نحو زيد عندك لا وشبهه يريد شبه الفعل لبدخل ما كان من الاسماء فيها
ومحل ضمير الاسم المذكور قبل نصب مثل قولك زيدا ضربته عمرو وزيدا انت محبوس عليه لان على
موضعه نصب لتعلقه بمحبوس وقد اتصل به ضمير زيد فجاز ان نضمر زيدا ناصبا فعل ذلك
قلت انتظر زيدا انت محبوس عليه لان من انتظر شيئا فقد حبسه الى استظار على ذلك الشيء وفي محبوس
ضمير مرفوع لقيامه مقام الفاعل وتقدير انت زيدا انت محبوس عليه وهذا صح للمبتدأ والخبر
الذي هو انت محبوس عليه من الاخر اما اذا نصبت زيدا لانه مفسر للفعل المقدر بمحبوس فما يجري
تضرب فهذا معنى قوله او شبهه الفقد الثاني قوله مشتغل عنه بضميره ليخرج عنه الفعل
المرفوع لما قبله نحو زيد ضربت فان الفعل لم يشتغل بضمير المفعول فهو مسلط على زيد فلم يخرج
بعلم ذكر ضمير زيد عن العمل فيه الا ان يقدر الضمير فنقول زيد ضربت فزيد مبتدأ
وضربت خبره لقد ببرا لها التي في ضميره قال ابو النجم
فاصبحت ام الخيار تدعى ذبا كلها لم اصطنع
ولو نصب الشاعر لاستقام الوزن ولفرق بين رفع كل ونصبه اذ لا يصدر ذلك مدعي من جهة
الشعر الى الرفع فعلم بذلك جواز في اختيار الكلام فالمقدر كله غير مصنوع وقيل رفع
كل ما وجب عنه بالعوامل اللفظية مضافا الى الضمير واما قوله او شبهه ليدخل فيه
ما عمل الفعل في صفة الى الضمير نحو زيدا ضربت غلامه لاتصاله به وبين الصفة
والمنسوب اليه لان الضمير الذي في زيد تعلق بالاسم الذي اضيف اليه الفقد الثالث

في جميع الباب والمقدر في هذا المثال محل من لفظ الفعل المفسر ومعناه اي ضربت زيدا ضربته
المثال الثاني قوله وزيدا مررت به فهما لا يمكن ان يقدر من لفظ الفعل المفسر اذ لا يتعلق
بضميره وحينئذ يكون المقدر من معناه اي لقيت زيدا او جاوزت زيدا لان من مررت بي فقد لقيه
ولقيه قال المصنف في الشرح فان لم يمكن في معناه مع محموله الخاص اي فان لم يمكن ان
يقدر فعلا مثل الفعل المذكور مفسرا فقدر فعلا من معناه ومريده الخاص به الذي
في مررت به عبارة عن مروره في محموله لمررت متعديه الى اياه الهاء وهي في الحقيقة كزيد
اذ هي هو والمثال الثالث في زيدا ضربت غلامه فهذا لم يمكن ان يقدر فعلا من لفظ المفسر
ولا من معناه لان مفهوم الكلام وهو ما قدر اضربت زيدا ضربت غلامه لا ان ضرب الغلام
يستدعي اهانة زيد وربطه في الشرح بقوله محمول العام ان الفعل المفسر مشتمل متعلق
الضمير وهو شيء عام غير مختص بفعل بخلاف الضمير في المثال الماضي لانه محمول خاص لما ذكرنا
المثال الرابع قوله احسنت عليه فالهاء في عليه وهي ضمير يعود في موضع نصب لتعلق
بالفعل والتقدير احسنت زيدا احسنت عليه اي ما لطت زيدا وما رفقته والملابسة
المخالطة ... نصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واحسنت ولا يسوغ
حسنا قوله لقيت فهو الماضي للمثال الاول واما قوله وجاوزت فهو الماضي للثاني
واما قوله احسنت فلا يسوغ لانه لا للمثال الرابع والمصنف في المثال الاول اقوى من الثاني
لتعلق الفعل فيه الى الضمير بنفسه وبعديه الى المفعول الخر وكلما ضعف النصب
قوي الرفع وكذا الكلام في المثال الثالث والرابع فالرفع في الرابع اقوى منه في الثالث قيل
بالعكس لتعديه الى الثالث بنفسه والى الرابع بحرف الجر فعلى الاول يضعف بعد الاتيان بحرف
جر آخر على ان لمبه الفعل ... ويختار الرفع ما لم يبتدأ عند عدم قرينة خلافه وهي
في خلافه ضمير الابتداء اي عند عدم قرينة خلاف الابتداء وهو عدم قرينة اختيار النصب اما لزومه
او استواء الامرين اي كون الرفع والنصب على السواء لا مرجح لاحدهما على الاخر فالرفع في قولك
زيدا ضربته اولى وراجح لاقتران المضمر به وقوف على امرين كما مر خلاف الاصل فيهما التقدير
والخلاف اعني تقدير الفعل الناصب وحذفه ... او عند وجود اقوى منها كما مع ضمير
الغائب واذا لم ... اي وعند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف الابتداء
فالحاصل انها ضمير قرينة خلاف الابتداء المعنى ان قرينة النصب وجوده وقرينة الرفع عدمه

لكن قرينة الرفع بالابتداء اقوى من قرينة النصب الذي هو خلاف الابتداء ومثاله لقيت زيدا واما
عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واما عبد الله فضربته ضربه عمرو على قولك لقيت زيدا فعلية فضارب
بالنظر الى ان معطوف عليها جملة فعلية للتناسب بين المتعاطفين لكن اختير الرفع على النصب لان ما
التي للتفصيل واذا التي للمفاجاة يقطع ما بعدها الكلام عما قبلها اذ هما حرفان لا يعملان الى الابتداء
فلا يبقى لحرف العطف اعني الواو الذي قبل اما واذا المضرة في العطف فتعين الاستئناف والاختيار
مع الاستئناف الرفع لما تقدم من ان حذف العامل خلاف الاصل فان تعينت ... خلافه
مثل قولك زيدا مررت به من حيث العطف على جملة فعلية ... رفعت او نصبت كنت مستأنفا
لغاطها ولذلك تقول لقيت زيدا واما عمرا فضربت فتنصب ... لفعل المسلط على الاسم وكذلك
لقيت زيدا واما عمرو فقد مررت به فتجر ... بالباء فان قيل فقد جاء العامل اما معطوفا عليها فلم لا تقول
الشاعر
فحل فانه لم يعطفها على زوجه لمنع اما الثابتة من ذلك اذ قد تقع ... دونه ولكن اضمر الام
الحارة في جملة انه لو اظهرها قال ولعلك انكر وزن الشعر في ذكرها له اللام الاولى
وذلك قبيح قلت واما تحذف كثيرا وقيل جملة فعلية وهي قوله تعالى فاما ثمود فهديناهم وقيل
وقيل دليل لسيبويه في هذه الاية وليس متعلقا اما على قوله واما ثمود فهديناهم ولكنه معطوف على قوله
فاما عاد فاستكبروا في الارض وهو انسب من الاول واما ... منب لطلب فعل خبر ... اي
اما من اقتضا اختيار الرفع فيكون قرينة الرفع فرجوحة وقرينة النصب راجحة ... لوقوف
لجعلت الطلب خبرا للمبتدا المرفوع والطلب لا يكون خبرا للمبتدا بينه وبين الخبر الاعم الاولى وجهه
فان قلت ما زيدا ضربته كما مر ... فهلا كانت ما موصولة ... الذي ... يرجح النصب على منهج
الاصل الذي هو الرفع وعلى قرينته التي هي ... القاطعة ما بعدها عما قبلها وترجيح الطلب
الامر النهي والدعاء ... مثال النهي لا تمرن بزيد ... مثال الدعاء
اما زيدا فلا تمرن به واما عمرا فامرر ... فكذا ... اي فعل
فنصب كلا لان الفعل الناصب ... الامر والنهي فقول ... يختار النصب
بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وبعد الاستفهام واذا الشرطية حيث
وفي الامر والنهي وعند حوف ليس المتبوع الصفة نحو ما كل شيء خلقناه ... قلت ولا ذكر
اختيار النصب في سبعة مواضع احدها العطف على جملة فعلية للتناسب اي لتكون الجملة

المعطوفة مناسبة للجملة المعطوف عليها والمناسبة في العاطف مقصودة للمتكلم في أكثر
الألفاظ وذلك قولك خلقت الأرض وعمر أمر دنيه وقام زيد وخالد أكرمته ولو رفعتها
بعد حرف العطف لكنت عاطفا جملة اسمية على جملة فعلية وأنا نتكلم فيهما في الخصوصية
بل في مسمى الجملة فإذا نصبت كنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية لتشارك اللفظان
ويتفقا والمختار العطف فيتفق المتشاكل في المفردات اختيارا والمتشاكل في الجمل وإن
لزم منه الحذف لكثرته وقلة الخلف في الفعل الثاني بعد حرف الاستفهام نحو
أزيدا ضربته وأزيد أمر دنيه وإنما اختاروا النصب هنا لأن الاستفهام عاملا إما يكون بمن
الفعل إلا ترى أنك إذا قلت أزيدا ضربته فإنما تسأل عن المضروب الواقع بزيد عن ذات زيد لا
أن تشكل في ذاته فلما كان كذلك كان تقدير الفعل أحسن فكان النصب أحسن فإذا وقع
بعد حرف الاستفهام المبتدأ والخبر فإن المبتدأ يوجب فائدة في الاستفهام
وهي أكرمته فإن الرفع فيه أولى من الحذف وتقدير الفعل متأخرا بعد وذلك خلاف الأصل
الثالث عرف النفي المذكور في الاستفهام بعينه فإنك إذا قلت ما زيدا ضربته فالنفي لضرب زيد
لا لذاته فكان النصب على ما قولك ما زيدا ضربته على أحد الوجهين المذكورين في الرفع وما يصح
تقدير الفعل عليه هناك صح بالاسم كليس وإنما النصب على أحد الوجوه إذا اشترط
واحترز بقوله الشرطية عن إذا التي للمفاجأة إذا نصبت حتى مر في الشرط أول الباب فإن لها الفعل
فكان النصب على ولي الناصب بعلة فإذا وجب بعد حرف الشرط لم تعمل الأمر
ولم تقل مضافا فإن ما بعدها ولذلك لم تعمل ما بعدها إلا ابتدا لما لم يعمل شيئا
فاعرف حيث هي مثل إذا في اقتضائها الفعل بأول إذ كان يجوز إذا كنت تقول
حيث زيد الفعل فنصرته أنا دون الأمر والنهي لجواز ذلك أضربه وخالد لا تكرمه والنصب
فيهما أقوى منه في الاستفهام لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل والاستفهام قد يدخل على الاسم
وإنما اختير النصب لأن الأمر طلب إيقاع الفعل والنهي طلب تركه ساعة ولو رفع ما بعدها
لكان الأمر أو النهي خبرا عن المبتدأ وذلك يحسن في الإثبات وقد تقدم فأما قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما فليس الأمر في هذه الآية خبرا بل الخبر محذوف أي وفيما يتلى عليكم
حكم السارق والسارقة أنا سابع قوله وعند خوف فوت الغرض بالصفة نحو أنا كل شيء

خلقناه بقدر فالنصب هنا مختار لأنه يعطي العموم في خلق جميع الأشياء إذا التقدير أنا خلقنا
كل شيء بقدر أما في الرفع فلا يعطي العموم الذي يعطيه النصب فلا يكون خبرا عن خلقه
فيفيد العموم كذلك يجوز أن يكون صفة لشيء وإذا تحصل في الرفع احتمال لم يحصل للنصب العموم
المقصود لأن الاسم المنكر إذا نكر توصف به الجملة الفعلية كما توصف به الاسمية أيضا فلو رفع فلا يجاز
أن يكون قوله خلقناه نعتا لشيء لخبر أو يكون الخبر بقدر والتقدير أنا كل شيء خلقناه بقدر
فلا يفيد العموم في خلق الأشياء بل يكون فيه دلالة على أن ما خلقنا منه خلقه بقدر كقولك كل رجل
أكرمته في الدار فإذا نصبت أفدت أنك أكرمت كل واحد من أولئك الذين في الدار وأما إذا رفعت
فيصير التقدير كل رجل أكرمته في الدار ويجوز على هذا أن يكون في الدار أكثر من الرجال لم تكرمه
ولو أن الإضافة إلى معرفة لكان الرفع هو المختار فاعرفه والمختار النصب إذا توسط حرف
التخصيص مثل الاسم والفعل المشتغل بضمير نحو زيدا لا أضربه ولكذا إذا توسط بينهما حرف
العرض نحو زيدا ألا تكرمه وقد يستوي الأمران في فعل زيد قام وعمرا أكرمته قلت
في مثل هذا الوضع يستوي الأمران أي الرفع والنصب لأن الجملة الأولى التي هي زيد قام ذات
وجهين في نفسها باعتبار الجملة الكبرى التي هي موضع لها فعلية باعتبار الجملة الصغرى
التي هي خبر عن زيد والجملة الصغرى لها موضع من الإعراب لا تعتبر قلت فالرفع
أرجح لعدم الحذف والتقدير قلت هذا الرجحان يعارض فيه تأتي الفعل فيسقط فسقط
قال قلت في النصب رجحان بالقرب قلت هو معارض بجلم الحذف والتقدير فسقط فاستوى
الأمران قال قلت فإن قولك زيد قام وعمرا أكرمته إذا نصبت كانت الجملة الأولى لا موضع
لها لأنها ليست خبرا ولا صفة فكيف تعطف على ما لا موضع له قلت لا يصح
أن تكون خبرا إذا لم تضمر فيها وعلى هذا لا يصح أن يكون خبرا لانعطف على الخبر والتقدير أن يقال زيد قام
وعمرا أكرمته عنده ليكون في الجملة الأولى ضمير يعود على المبتدأ الذي هو زيد
وعمرا أكرمته عنده لا يستقيم الكلام ويكون الإخبار بأي حرف شئت لأن زيدا
قام الجملة التي هي في موضع من الإعراب إذا نصبت ما بعده وقلت وعمرا أكرمته لم يكن الجملة
المعطوفة موضع من الإعراب لأن الفعل الذي بعد عمرو مفسر للفعل المضمر لا الضمير
أبو علي إن كان إعراب الجملة الخبرية غير ظاهر في اللفظ صارت بمنزلة ما لا موضع له من
وصار هذا كاسم الفاعل الذي فيه ضمير فإنه لما ترتب بحال أعني أن ضمير في اسم الفاعل كان
حكمه حكم المفرد يعني اسم الفاعل واختار أبو علي الرفع في هذه المسألة لوجوب

ينبغي ان يقول ويستوي الامران عند قوم فيعطف [illegible] وجب النصب بعد حرف الشرط
وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته ضربت عمرا فان حرف الشرط وحرف التخصيص مخصوصان
بالفعل فاذا وليهما الفعل وليهما الاسم وجب ان يقدر فعل بعد الاسم وحرف الشرط فنحو
ان زيدا ضربته ضربت عمرا اي ان ضربت زيدا ضربت عمرا وان وجب تقدير الفعل بعد حرف الشرط لانه
اما ان يكون للاستقبال كان او للماضي كلو واما ما كان وجب تقدير الفعل اذ لا معنى لوقوع الاسم
بعد لعدم دلالته بنفسه على الزمان بخلاف اذا وحيثما فاذا وجب تقدير الفعل وجب النصب لان
الكلام في المفعول الذي ينصب بفعل يلزم اضماره قال الشاعر

لا تجزعي ان نفسا اهلكتها فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقد روي ان نفسا اهلكتها بالرفع لكن على اضمار فعل ايضا وهو فعل لم يسم فاعله اي لا
تجزعي ان اهلك نفس اهلكتها واحترز بقوله بعد حرف الشرط عن وقوع الاسم قبلها نحو زيد
ان تره تكرمه لان الفعل الذي بعد حرف الشرط لو سلط على الاسم لم ينصبه لان الشرط
صدر الكلام واحترز بقوله حرف الشرط فانه يقع قبل الوقوع الاسم ابتداء نحو اذا زيد
ومثال التخصيص هلا الا تكرمه لان التخصيص حث واستفهام والحث والاستفهام انما
يكونان على الفعل فوجب تقدير الفعل لعلة ملازمة الاسم لحرف التخصيص ولذلك وجب
ان يذكر ذا الفعل بعد الاسم الواقع بعد حرف الشرط وحرف التخصيص ليكون دليلا
تقديرا لما حذف فلا يجوز ان زيدا ان تكرمه ولم تقولوا ان زيدا انت تحرص عليه وليس
كل حرف مختص بالفعل يحسن ان يقع بعد اسم يعمل فيه فعل مقدر نحو قد وسوف ولم
وما اشبه ذلك [illegible] وليس مثل زيد ذهب به منقطعا لرفع [illegible] يعني ان مثال
هذه المسئلة نحو ان زيدا انطلق به ليس من باب ما ينتصب بتقدير فعل لان الجار والمجرور
في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ولو قلنا ان الجار والمجرور لم يكن الفعل
تسلط على زيد لانه لم يعمل في ضميره نصبا لكونه لازما فلم يعمل في زيد ذلك فوجب رفع
زيد بالابتداء وما بعده خبره او بفعل مقدر كما يرفع الاسم بعد الشرط واحتاز بقوله
ان يكون الفاعل مصدرا ويكون الجار والمجرور في موضع نصب مثل زيد حبست عليه
والتقدير عندهم بالذهاب به فعلى هذا حبست زيد بفعل مقدر من معنى الفعل
المذكور وهو ضعيف لان المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى يختص بوصف او غيره مما

يخرج منه ضمير المنصوب المنفصل لا فايدة تحتها فليس هذا الباب مخصوصا بالضمير المنفصل
دليل قولهم واسكل والسيف اي اتق واحذر بدلا من ان يكون فيه كاف الخطاب اما الضمير المنفصل
فلا اما قوله اياك والاسد فالتقدير اياك باعد والاسد فالاسد معطوف على اياك ولا يتقدر
هذا الفعل الناصب للاخر الا ترى انهم لو قدروه اولا لصار الضمير المنفصل متصلا وكان يقال النفك
ولا يجوز الجمع بين ضميرين احدهما فاعل والاخر مفعول وهما لشيء واحد في غير افعال القلوب
فيلزم اضافة النفس الى المضمر فيقال اتق نفسك والاسد فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس
لحذف وجهها وصار الضمير منفصلا لعدم ما يتصل به فالفعل يقدر بحسب ليبقى الضمير على
انفصاله فان قيل كيف جاز عطف الاسد على اياك والاسد غير محذر فقل كلاهما محذر ان لكن
جهة التحذير مختلفة فان احدهما محذر وهو اياك والاسد محذر عنه كما تقول احذر زيدا
الاسد فان قلت فالمخاطب مامور والاسد ليس مامورا قلت المامور هو الضمير المرفوع في باعد واتق
ولذلك لا يجوز رفع الاسد عطفا على ذلك الضمير المامور لانه لا يصح ان يومر لو قلت اياك وزيد
والاسد جاز رفع زيد عطفا على الضمير المستكن في اتق او اتق لصحة كونه مامورا وجاز نصبه عطفا
على اياك قال الشاعر

اياك اياك وعند المسيح ان تقربا قبلها المسحل

قالت تاكيد للضمير المستكن في الفعل المقدر وعند المسيح ان رفعته عطفته على ذلك الضمير
المستكن وان نصبته عطفته على اياك وان قدرا موضع [illegible] نصب بتقدير حرف الجر اي من
ان تقربا لانه هو المحذر منه هاك [illegible] وقوله في اياك وان تحذف المقول اياي وان تحذف لحذلم
الا ترى ان الضمير فيه للمتكلم وان تحذف في موضع نصب عطف اياي كانه قال واياي وعلف
لحذكره ان المصدر به وما بعدها في تاويل الاسم ومعنى تحذيره اياه بسيفه او بعصاه
وليس بامر نفسه ولا تحذيرها بل للغير نحو عن حذف الا ينبغي نحو حذفها اي باعد عن
حذفها وباعد فعل فعا عني واما قوله والطرق الطرق فقال الفراء هذا من باب التحذير
قال الطرق تحذيره وقد ذكرنا فكان التكرير مانع من ظهور الفعل اذ كان الاول من الاسم
فلما صار الفعل فاظهره لان بمنزلة الجمع بين عوض ومعوض عنه فان الاسم المعطوف لحذ هما
الاخر لا يظهر الفعل معهما نحو راسك والخياط واياك والاسد فلما اضمروا فرقوا بينهما
ظهور الفعل فكانه قيل اتق راسك واحفظ نفسك فكذا هنا اذا افردت يظهر الفعل
قال جرير

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز رهيمة انك من حفاتها

[illegible] الطريق لمن بنى المنار به وابرز رهيمة انك من حفاتها اضمر الفعل

فان حصلت التكرير في قولك الطريق الطريق للتوكيد جاز اظهار الفعل هنا وقولك
من الاسد ومن ان تحذف بتقدير من وقولك اياك اياك لا يسلك به مسلك تقدير من اذ
يريد بعطف الفعل المقدر على الاسم ان اذكر تشركه في اعراب الاول ولو قلت اياك
من الاسد وكذا تقول اياك من ان تحذف واياك من كففت عليه الى ان الصلة هي بحرف
الجر ايضا ويجوز اسقاط حرف الجر عن ان ولا يجوز من الاسد تقول اياك ان تحذف بحرف واووا
حرف جر فلا يجوز اياك الاسد ولا اياك الحذف بحرف واو وبحرف جر قال السراج في ليت ان المعوضة
الخفيفة والمشددة اذا اتصلت بهما حرف الجر جاز حذفها فتقول انا راغب في ان اقاتلك وحريص
على ان احسن اليك ولو قلت انا راغب ان اقاتلك وحريص ان احسن اليك لجاز ولو حذفت كان
ان المصدرة فقلت انا راغب في لقائك وحريص على الاحسان اليك لم يجز حذف حرف الجر
فلا يقال انا راغب لقائك وحريص الاحسان اليك وانما جاز الحذف مع ان ولم يجز في المصدر
المحض وان كانت بمعناه لطول الكلام مع ان بها مع الفعل بعدها وما يتعلق الفعل
من الفاعل او المفعول ان تعلق الفعل الذي بعدها ملأت اشباها فاستحقت مقام شيء واحد
وهو الصلة فطال الكلام بها فاشبهت حرف الجر فلم يجز اياك الا بحذف حرف الجر
ليس بقياس فلا تقول الحذت بلا درهما وانت تريد اخذت من زيد درهما وتقول اخترت من
الرجال زيدا فتحذف من وتنصب اخترت الرجال زيدا الا في الشعر قد استعملت ذلك العرب
اي اسقطت الحذف بحرف الجر في الشعر وانشد اياك ان اياك المراءة الى الشر دعاء والشر حالك
قال سيبويه المراد به المصدر بمعنى الفعل الذي نصب اياك كانه لما قال اياك اتقي بعدها
اللفظ ثم اضمر فعلا اخر فنصبها اي اتق المراءة المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور
من زمان او مكان وشرط نصبه تقدير في او وقوع الزمان كله تقول ذلك كل يوم انما
سمي مفعولا فيه للزوم في لجواب السؤال والجواب بها لفظا او تقديرا تقول في اي وقت قام
فجوابه في وقت كذا وتقول اذا جعلت في مقدرة اي وقت خرج فقال وقت كذا وقوله ما
فعل فيه فعل مذكور بالاذ بد كر ان يكون الفعل مرادا مقدرا سواء وجد في اللفظ او لم يوجد
مثل اذا قلت زيد خلفك وانا قريب منك لم تذكر الفعل فانك لا تريد في التقدير فكونه مذكورا
بمعنى انه مراد مستحق في الاصل اعم من التلفظ به وفيه احتراز من قولك يوم الجمعة سار اليه
فانه تم ينصب فيها الفعل لكنه ليس مذكورا فكانه احتراز بقوله مذكورا عما كان في الاصل ظرفا

القابه من تخصيص وكذلك قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي وكل شيء
هذه صفاته ليست من باب اشتغال الفعل بضمير الاسم المنصوب بفعل مقدر اذ ليس المعنى
انهم فعلوا كل شيء في الزبر والزبر الكتب فيكون هذا اذا اضفت الكل من فعلوا وسلطت عليه
فعلوا اي كل شيء فعلوه في الزبر وانما كتب عليهم اي فعلوا الذي كتب عليهم ويكون فعلوه في موضع جر نعت
لشيء وفي الزبر خبر كل والمعنى انهم كل شيء يفعلونه مكتوب عليهم اذا فعلوه فان فعلوا حسنا
كتب حسنا وان فعلوا قبيحا كتب قبيحا فالكناية في الزبر تابعة لفعلهم وليس المعنى ان فعلهم
تابع لما في الزبر فلذا وجب الرفع وفعلوه في موضع رفع صفة كل وفي موضع جر صفة
شيء ولا يعمل التعجب في المعرف لو سلط عليه ومثله قول الشاعر

يا اخت خير اخ يا بنت خير ابٍ ... يا اكرم الناس حيا واحدا ومتى

الا ترى ان حيا وميتا منتصبان بغير شيء ولم يعمل فيه لكونه معربا مع انه لو اعمل في شيء
لفسد المعنى واللفظ اما فساد المعنى فلان التقدير فيه وما حييت شيئا مستاحا واذا
لم يكن الذي حياه مستاحا فكانه قد حيي الحي وهو تحصيل الحاصل واما فساد اللفظ فلوجب
نصب كل الذي حياه مستاحا فكانه قد حيي الحي وهو تحصيل الحاصل واما فساد اللفظ فلوجب
نصب كل لان ما مصدرية ظرفية فلا يصح دخول الباء في خبرها اذ لا يحسن دخول الباء على الفعل والتقدير وما شيء
حييته مستاحا لكن حرف الجر حذف من الصفة فانتصب عن اصله واعلم ان هذا الباب يشتمل
على جملتين شائعتين واجب النصب وراجح الرفع فقد اشار اليه بقوله لو سلط عليه لنصبه
الامر وقد مثل المصنف لجميع اما واجب الرفع فقد اشار اليه بقوله لو سلط عليه لنصبه
وذلك نحو زيد اضربه وامابقية الاقسام فمثالها مثلة [illegible] ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وحدها زائدة عند سيبويه والا فالمختار النصب قال
يريد ومثل الزاني والزانية ومثل السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ومثل قوله تعالى
والذان يأتيانها منكم فاذوهما فالزانية مبتدأ والزاني عطف عليه والالف واللام بمعنى
التي والتي والتقدير التي تزني والذي يزني فاجلدوا كل واحد منهما ومابعد الفاء في الجملة
خبر المبتدأ ولم يجز ان يعمل في المبتدأ كما لا يعمل الصفة في الموصوف والفاء فيها بمعنى التسوية
لان الزنا سبب الجلد فلو استفى استفى الجلد فالجلد مستحق بالزنا كما ان جواب الشرط مستحق بالشرط
وليس المراد بالزانية والزاني على هذا اثنين بأعيانهما ولا معهودين بل المراد كل من زنى
فيستحق الجلد بزناه فالفاء في هذا كالفاء في جواب الشرط والمبتدأ فالتضمن معنى الشرط وهو الالف

والام فصار مثل قولك الذي ابي فله درهم ولو قدرت تعلق قوله كل واحد منهما وسلطت عاملا
على الرابع والثاني لم يعمل فيهما لان مستبدأ الشيء لا يتقدم عليه بحال فلذلك لم يجز ان يكون
قاضربنّ اي لم يجز ان تنصب زيدا بقولك فاضرب وان كان مسلطا عليه غير مشغل بضمير لان الفا
جواب الشرط فلا تصح ان تكون ما قبل الفا سببا لما بعدها الا اذا كان الاسم المتقدم مبتدأ وفي حكم
المبتدأ وهو اسم ان الخلاف فيه فاما اذا انتصب بعد الفا فلا اذ لا يستقيم ان يعمل المسبب
وهو ما بعد الفا في سببه وهو الذي لان رتبة العامل قبل المعمول ورتبة المسبب بعد السبب
فلذلك صح ان يقال زيدا فاضربه اي فاضرب زيدا ومثل ذلك قول العباس المرد واما سيبويه فالكلام عنده جملتان اي وما تملي عليكم
حكم الرابعة والرابع فالرابعة والرابع مبتدأ وخبر فما تملي عليكم وهو محذوف فالرابعة والرابع
جملة تامة اسمية التي يحسن ان تحملها اخرى فعلية مستقلة من كلام العرب كما في قوله تعالى فاطلعوا
بسيناء يقدر ما تعلق واعاملا فيها قبل لان تسلطه على ما قبله يخرجه عن كونه جملة وقد حكم بانه
جملة وذلك ناقض او يقال لان الفعل انما يقدر عاملا فيما قبله او مفسرا للعامل اذا كان مع
ما قبله جملة وهذا ما اذا كان الكلام جملتين فلا واما قوله والا فالاختيار النصب اي وان لم يتقدم
في مثل هذه الآية هذا التقدير فالاختيار النصب لان فعل الامر لا يحسن ان يكون خبرا قوي النصب
وقد روي عن عيسى بن عمر الرابع النصب حكاه عنه ابو سعيد السيرافي الرابع المجاور
وهو معمول لتقدير اترك تحذر او ذكر الحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك
وان تحذف الطريق الطريق هذا هو الباب الرابع من الاربعة الابواب التي يحذف
فيها حذف الفعل الناصب للمفعول واقول انما يحذف التي وجوبا اذا علم بخصوصيته وسد
شيء آخر مسده مكانه فقولي معنى الكلام وهو التحذير ومع كون التي لم تذكر مخاطبا ذلك
الفعل بخصوصيته وكون المحذر منه مذكورا بعطف الحذر اما بواسطة حرف العطف او حرف
الجر فقط او بتقدير امع ان والفعل فيهما الا يوجب حذف الفعل لطول الكلام والقرينة
الدالة عليه وقال قوم انما لزم اظهار الفعل لفوت الوقت عن ذكره لان مثل هذا انما يقال عند
مشارفة الهلاك وشبه الخوف ورأيت في شرح هذا المقام فيه ان قولك معمولا لتقدير اترك
ليخرج منه ضمير المنصوب المنفصل تقدير غير اترك كقولك اياك لان زالت من ضربت فانه ليس من
هذا الباب وقولك تحذير احترز به من قولك اياك لان زال من اتقي فانه ليس من هذا الباب
واقول لا مانع فيما يجب فيه اضمار الفعل واضافاني قوله

ثم نقل عن الظرف فيه ولا اراني في هذا الرسم شيئا لم يقصر من قوله المفعول فيه فان الالف واللام
بمعنى الذي فصار التقدير المفعول فيه هو الذي فعل فيه والذي فعل فيه هو المفعول
فيه والحاجة في قوله فيه ضمير الالف واللام في المفعول واضمار الجار في موضع رفع لقيامه
مقام الفاعل والظرف في الاصطلاح ما دل من اسماء الزمان او المكان المبهم مقدرا بفي
واما قوله وشرط نصبه تقدير في فلا جعل شرط نصبه امرين لم يظهر في لا منها
متى ظهرت وجب جر الاسم بها اذا كانت حروف الجر ثلاثي والثاني ان يكون مقدرة وفي
اشتراط هذا التقدير فائدتان احداهما ليخرج منه مثل يوم ينفع الصادقين صدقهم فان
في مثله والثانية ان المقدر كالثابت لا تضمروا ضمنوا الاسم معنى في لان الاسم لا يفي اذا تضمن
معنى الحرف والفرق بين المضمن والمقدر ان المضمن لا يجوز اظهاره في اللفظ فلا يجوز مثلا
اظهار همزة الاستفهام مع شيء من الاسماء المتضمنة لمعناه والمقدر يجوز اظهاره نحو خرجت في
يوم كذا وقمت في وقت كذا فان قلت فما قولك في قوله تعالى بل مكر الليل والنهار في هما مقدرة وليس منصوبا
وكذلك قولهم ضرب اليوم وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار والتقدير يا صاحبي
في الليل والنهار وضرب في اليوم ويا سارقا في الليلة ظلت اراد شرط نصب الظرف تقدير في فاما
هذا وامثاله فليس بظرف لما نقل عن الظرفية بجاز او اتساعا كما نقل عن الظرفية ورفع فا
قلت اذا رفع لم يكن في مقدرة وهي في هذا مقدرة مع تحلل التي يلزم من شرطه
وجوده وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي يقبل تقدير في ويريد بقوله تقبل ذلك
في ويريد بالمبهم منها والمختص وانما قلت ذلك لان الفعل يدل على الزمان المعين فلذلك
عمل فيما دل عليه لان الفعل وضع لمعين زمان المصدر ولذلك يفسر من تغير صيغته تغير
الزمان فالزمان يحصل من صيغته وكل صيغة تعمل في زمانها الذي صيغت له قوله
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا لم يقبل المبهم من المكان ما لم يحصر حده معلوم ويختلف
اسمه باختلاف وضع الجسم الحال فيه فان قولك خلف زيد فانما هو خلف الاضافة الى ما استقبله
من الجهات وكذلك امام زيد انما هو قدام بالاضافة الى ما استدبره من الجهات فاذا استقبل
زيدا كان استدبر من الجهات صار ما كان يقال له خلف قداما وبالعكس فهذا معنى الابهام
في الاماكنة وهو الذي يقبل تقدير في وذلك هو الجهات الست وما اضافها واما لم يعمل الفعل
غير المتعدي في الظرف المعين لعدم دلالة الفعل على المكان المعين بلفظه اي بصيغته ولذلك

يسكن ويحرك وقام وقعد في اختيار ابن السراج ولكنه حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
قال ابن علي الاصح فيه تنبيه على مذهب الجرمي فانه يقول ان دخلت يستعمل ان يجر في الجر وان
ينصب فيقول الدار دخلتها وان شئت دخلت فيها كما تقول جئتك وجئت اليك وتعلقت زيدا
وتعلقت زيدا والاصل حذف في عند سيبويه فشاذ وقال الاخفش كان واقع اللفظ الخاص
والمراد به العام مثل دخلت البيت ذهبت الشام فكانه قال المكان الذي يسمى شاما وكذلك
ذهبت اليمن اي مكانا يسمى بما ويستعمل اللفظ الخاص في موضع العام وقال بعض
النحويين انما قالت العرب ذهبت الشام لان معناه اليسار وهو شامه يقال ذهبت يمنه
وشامة اي يمنه ويسره فصار كقولك ذهبت اليسار واليسر وذلك عايز وكذلك ذهبت
اليمن لانه من اليمن كما تقول ذهبت يمنة وكذلك لو قلت ذهبت عمان ومكة لرجع بها
من لفظ اليها تقول كذلك لو قلت ذهبت عمان وقالوا ذهبت الشام قوله وينصب بجلب
مصدر اي تنصب بعامل مضمر يجوز اظهاره لان المحل المشترك فلا غنى عنه
كقولك يوم الجمعة سرت فيه اي سرت يوم الجمعة سرت فيه ويختار فيها النصب على
كل حال لانه ظرف ولا يصح حمله على المفعول به في وجه من الاوجه المذكورة في بابها الا اذا
اذا جعلته مفعولا على السعة فتقول يوم الجمعة سرته فترفعه كما تقول زيد ضربته
فالاختيار الرفع ويختار نصبه بعد الاستفهام نحو ايوم الجمعة سرته كما تقول ازيدا ضربته
ويستوي فيه الامران نحو يوم الجمعة سرته كما تقول زيدا ضربته ويوم الخميس اعجبني كما تقول
زيدا ضربته وعمرا اكرمته اذا عطفت على جملة ذات وجهين يجب نصبه بعد حرف الشرط
والتخصيص نحو ان يوم الجمعة قمت فيه قمت كما تقول ان زيدا انكرمته اكرمه وهذا يوم الجمعة سرته
كما تقول هذا زيدا ضربته انما يجوز هذا كله اذا جعلته مفعولا به على السعة فاما ظرف فلا
المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا فقولنا لاجله خرج به ما ليس بعلة
لان الفاعل لا يفعل لاجل ما فعل به او معه والالف واللام في المفعول لانه معنى الذي فعل له ويسمى مفعولا له وعلة وسببا وشرطه
على اي لم يذكر الفعل الذي فعل لاجله معه بل ذكر غيره فلا يكون مفعولا له واما قوله
قعدت عن الحرب جبنا وضربته تاديبا فمثال للمفعول به وتخصيص هذا المثال بالذكر

الشيء
مكان

لما دل على الزمان المحض عن اي فيه فهذا دليل على ان مطلق المكان لا على مخصصة عمل فيه والمكان يسمى مكانا
لتمكن الجسم فيه وهو شغله وحصوله وزنه فعال لقولهم امكنه والميم اصلية والالف واوية فاما
ما حصل فيه الجسم وقل ما هو في سطحي جسم وقد رسموا المكان بانه كل مكان صدق عليه اسمه
بالاصالة او مقابله من جهات التحيز او ما يلي ما يلي من يعتبر المحيز فيسمى كل جهة باسم النظر
الذي بها ويدخل فيه ولم هو سمي مقعد الحاجين وصوار الظبية ومناط الثريا فانه عبارة عن
مكان وانما صدق عليه هذا الاسم المشتق باعتبار امر لم يدخل في مسماه اي لم يكن جزءا من المكان
بل باعتبار حصول المقعود او الصوار او المناط فيه وذلك امر خارج عن حقيقته مطلق المكان
وسماه وليس في هذا التعريف كثرة بل صفات فلم جلست مكانا عنهم بانفاق وليس لباسم
باعتبار امر لم يدخل في مسماه كما لدار والمسجد والسوق فان مثل هذا وان كان عبارة عن مكان فانه
انما حصل لها هذا الاسم باعتبار ما دخل فيها من البناء والآلات وغير ذلك وحمل
عليه عندنا وشبهه مبهما ولفظ مكان لكثرته قليل وحمل عليه اي على المبهم
وهو ما ذكر من الجهات الست اما عند الاستغراق من الجهات الست بل اي ابهم من كل واحد من
الجهات فان عند الحضر من اي قطر كان من لفظ لدى كعند لكن لدى هي بمعنى عند واما شبهها
فمختلفة فاخصها لدن وتليها لدى دون عر وامامتوله ولفظ مكان لكثرته اي لعمومه وقال الاخفش
هذا على قول من يرى ان المبهم هو للجهات الستة فيحتاج ان يجعل غيرها عليها واما من يرى ان المبهم
بالذات هو الذي له اسم بالوضع يدخل في مسماه فكل هذه تدخل في رسمه الا لفظ مكان وان قلنا
ان مكانا اسمي مكانا من غير تقييد لتمكن الجسم فيه فدخل فيه لان له اسما باعتبار غيره وهو ما
تمكن فيه وما بعد دخلت مثل دخلت الدار في الاصح قيل وهل ذلك المنصوب بعد
دخلت في قولك دخلت الدار محمول على المبهم في تقدير في وان لم يكن منها او هو مما هب سيبويه
لان دخلت بمعنى غيرت بسببه بالتحريك والتجديد لدليل انه لا يجوز حذف حرف الجر من قولهم دخلت
في الامر وخطبت في كلام زيد وتعلق زيد وعلق اصله تعلقت به وهو لازم والسبب اذا كان فعله لازما فهو كذلك

من وجه فهو اولى من منع بمنزلة الامر غير في الاستثناء فيجب جره مع غير ممتنع جره مع الواو
وكذلك يجب جره مع ممتنع جره مع الواو واما شبهه بحرف العطف بجامع جواز تقدم
المفعول معه على الفعل كما سيتقدم المعطوف على المعطوف عليه واما شبهه بمع فلما فيها
من معنى المصاحبة واما مخالفتها لها فلان ما بعد الواو منصوب وما بعد واو العطف
تابع لما قبلها وما بعد مع مجرور وما بعد الواو ليس بمجرور فان كان الفعل لفظا وجاز
العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيدا لان لك ان تجر العطف تحسن النصب مثل جئت وزيدا
ويجب الوجهان اذا
لم تحسن العطف فالنصب مفعول معه واما قوله والا تحسن النصب اي وان لم
تجز العطف تحسن النصب واما تحسن لتعذر العطف على المضمر المتصل بالفعل لكونه مسندا فيصير
كانك عطفت اسما على فعل وذلك قبيح ويجوز على قبحه وان كان معنى وجاز العطف تحسن
الجر مثل ما لزيد وعمرو ولا تحسن النصب مثل ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع
ويريد وان كان الفعل بمعنى اي معنى فعل واما قوله وجاز العطف تحسن اي وجب
العطف وتمثيله بقوله ما لزيد وعمرو تمثيل بالخامل الذكر وهو بمعنى الفعل وهو قوله لما لزيد وما
استفهام مبتدأ ولزيد خبر وصح رفع وحرف الجر خلفه عمل او اسم فاعل على ما قبله
فتعلق الظرف
بمعنى لفظ فالعطف على زيد قبل من تقدير عامل لان التقدير
خلاف الاصل والعطف
واما قوله لتعذر فكانه اختار وقد قيل ان النصب اولى مع جواز
العطف على ضعيف
لزيد والبر بسرة وما شان زيد والبر بسرة قالوا النصب اولى لان
تقدير العطف يتوهم ان الانكار على زيد لا على البر واما قوله والا تحسن اي ان لم تجز العطف
تحسن النصب مثل ما لك وزيدا لتعذر العطف عليه وهو الضمير المتصل وهو الكاف في لك فانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور الا باعادة الجار ويجوز على قبح وكذلك قولك ما شانك وعمرا لا يجوز العطف على
الكاف المتصلة به ما ضارعه من غير اعادة الجار لما ذكرنا وجاز النصب لانه ليس المراد هذا
الكلام وهو قولك ما شانك وزيدا الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما بل المراد الاستفهام عن
المعنى الجامع بينهما
انه شنار وهذا معنى قولك ان المعنى الذي
عطفت عليه عمرا المراد بالنصب فان المراد بالرفع وقوع الفعل منه مطلقا
الحال ما يدل

ولا يجوز الا مع الاضمار على

المفعول

هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال مشتقة من حال الشيء يحول اذا تغير ولما كانت
هيئة الفاعل او المفعول متغيرة مستقلة لا توصف بها الا وقت كونه فاعلا او مفعولا سميت حالا
لعدم ثبوتها يدل على ذلك ان الحال لا يجوز ان يكون خلقة ولا يكون الا صفة منتفية عن ذي
فلذلك لا تقول جاء زيد طويلا ولا احمر فان قلت جاء مسرعا لا جاز لان ذلك شيء يفعله حين حين المجيء
وليس يخلقه ثابتة قال ابن السراج انما سميت حالا لانها لا يجوز ان يكون الصفة فيها الا لما يتغير
تطاول الوقت ام قصر ولا يجوز ان يكون لما مضى وانقطع ولا لما ياتي من الافعال والحال للذكر ونوعت
اما قوله ما بين فهو كالجنس واما قوله هيئة الفاعل او المفعول فصل اخرجها من الصفة لانها تبين
هيئة الذات مطلقا لا باعتبار كونه فاعلا او مفعولا فالحال مقيد للفعل والصفة مقيدة للذات
وخرج بقوله هيئة الفاعل او المفعول مثل جئت الفقير فانه مبين لهيئة الراجع لا لهيئة فاعله
فان قيل الحال نكرة وهذا تعريفه قلت التنكير شرط للحال وشرط الشيء غيره وليس بالحال في حقيقته
ومفهوم من قولنا الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وقد وجد الفعل والظاهر انه لا حاجة
الى ذكر وقت الفعل لان هيئة الشيء لا تكون الا حين وجوده فالشيء حين وجوده لا ينفك عن هيئة
ويفهم من قولنا ما بين هيئة الفاعل او المفعول به انها فضلة فيجب نصبها اما لشبهها بالمفعول
واما لشبهها بالظرف واما قوله لفظا او معنى ليدخل فيه العامل في اللفظ والفاعل في المعنى
والمفعول في اللفظ والمفعول في المعنى نحو ضربت زيدا قائما هذا المثال
يدخل فيه الفاعل لفظ والمفعول به فان جعلت قائما حالا من التاء في ضربت فهو حال من الفاعل
لفظا وان جعلت قائما حالا من زيد فهو حال من المفعول لفظا فمنهم من منع هذه المسألة لانه
لا يدري اهو حال من التاء من زيد قالوا والوجه ان يقال ضربت زيدا لغوم ان جعلت الحال من زيد
لان المفعول بالنصب بخلاف اسم الفاعل فان جعلت الحال من التاء قلت ضربت زيدا قوم فان علم
السامع من اقيم حارت المسألة ومعنى كون الفاعل او المفعول بها لفظا ان المعمول هما لفظا ان المعمول
في اللفظ مسند الى الفاعل وواقعا بالمفعول زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وهو
اما المثال الاول فهو مثال للفاعل معنى ان جعلته في الدار خبر الزيد نصبت قائما على الحال
لان المعنى زيد استقر في الدار قائما فالظرف الذي هو في الدار نابت عنه استقر وصاحب الحال
الضمير المستتر في الظرف الذي هو مقام استقر وذلك الضمير فاعل في المعنى وان جعلته في الدار
ظرفا للقيام ولم تجعله خبرا للمبتدأ رفعت قائما خبرا عن زيد وفي الدار ظرف له واما المثال الثاني

ومثال المفعول معه أن تقول كلمت زيدا قائما المعنى اشتراك زيد قائما في هذا المعنى
والمشار اليه والمشير هو والمقدر المشار اليه في حال قيام زيد والعامل في الضمير زيدا للذكاء لد
واللام في المشار اليه صلة عنه اي تصدق عليه وقال بعض المشار فوضع الجار والمجرور موضع
فهو مفعول به قد اقيم مقام الفاعل والمشار اليه مبتدأ وما بعده هذا الاعراب المال المتعابري
وعامل الفعل وشبهه او معناه [illegible] زيد وعامل الحال الفعل او شبهه او
كان العامل فيها صفة الدلالة على انها للبيان هيئة الفاعل او المفعول والعامل في اللام او
المفعول لم يكن كذلك فانما ذكر العامل هو الذي تقوم به المعنى المقتضي لخصوص
الاعراب ومعناه ان العامل بوجه مطلق الاعراب فاما الاعراب الخاص من رفع او نصب او
فوجبته المعنى المقتضي والمعنى المقتضي للنصب في الحال كونها حالا ولونها حالا لم يتحقق الا
بالفعل وشبهه او معناه اما الفعل فظاهر واما شبهه الفعل فهو اسم الفاعل نحو زيد قائما
عمرا قائما واسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو مررت بالحسن
وجهها قائما والمصدر نحو ضربي زيدا قائما واما ما هو بمعنى الفعل فهو اسم الاشارة وليت نحو
ليت زيدا قائما عمرو اي تمنيت في حال قيامه ونحو كان تقول كان زيد قائما امس اي اشبهه
في حال قيامه الامس وكذلك كنت قائما وكان عمرو كذلك للتعريف وقد تقدم ذكره وكذلك الفعل
نحو قائما هو زيد قائما وخرج [illegible] فعل وليست مشتقة من فعل فالقول
والتاني هو شبه الفعل وهو المشتق من الفعل اي صار بحمل مثله الخ اذا وقع صلة والصلة
لا يتقدم الحال عليه لكونه موصولا واما الثالث وهو الذي معنى الفعل ولا يعمل في الحال الا لضعفه
لضعفه واذا كان الفعل الذي هو الاصل في العمل يضعف باخره حتى تعدى بحرف الجر
كقولك لما فعل كنتم للرؤيا تعبرون ولم تعمل الفعل على الاطلاق بل ادخل عليها ما يشبه
الفعل ليس مشتقا منه فاحرى ان لا يعمل متاخرا [illegible] وشرطها ان يكون مشتقا وصاحبه
معرفة فانها [illegible] انما اشترط فيها ان تكون مشتقة لان الفعل مختص بمعنى كالوصف
لان الفعل نكرة بقبل بدخول نحو جاء زيد ترتيب الوصف بعده نكرة نحو جاء زيد راكبا
لما كان ترتيب الحال والخبر بعد معرفة ولم يشترط تنكيرها لثبوت بالصيد وقيل انما
كانت نكرة لانها خبر والخبر يكثف والبيان في السوال يكون نحو كيف زيد فقال صالح فتكمن

سوال عن نكرة وانما اشترط في صاحب الحال ان يكون معرفة عالما بمن يذكرها وتعريف صاحبها يتحقق
الفرق بينها وبين الصفة والان صاحبها في المعنى خبر عنه تعالى فاذا قلت جاءني زيد راكبا فقد اخبرت
عنه بمجيء وكونه راكبا فلذلك في الاخبار عن النكرة بالشروط كذلك لا فيد الحال عن النكرة قوله
عالما العترة عن مجيئها عاجزا من النكرات ان يجري عنه كقول الشاعر:

لغير كتن لحد الى النجاح يوم الوغى متحوكا هام القوم

ومتحوكا حال من احد وجاز ذلك لعمومه وعلى سيبويه مررت برجل قائما لعموم كل رجل الصاف
اليه منوي في كل كذلك قوله تعالى وما يفرق كل امر حكيم امر من عندنا صفة لامر وصفة الامر قوله
حكيم بصيغة المبالغة والحال هو قوله امرا من عندنا ومن عندنا متعلق الحال وسمي هذا الحال موطيه
لاسم جامد ومعنى الموطيه ان الحال المشتقة بعد الاسم جامد تنتصب انتصابها وجري
هي صفة عليه وهي المقصودة كقوله تعالى اذا نتم فصلنا يا مفترقا ايامر يا القوم يتحلون فريا هو
الحال في الحقيقة وقوله قرانا توطيه له ويجوز ان يكون امرا حالا من الضمير في حكيم فالمكون حالا من
النكرة يجوز ان يكون حالا من كل لعمومها قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحو
ذلك قليل لان ارسلها [illegible] ذو حال وشرطها ان تكون نكرة او ورد هذا الفصل لينجيب عنه فانه كالاعتراض
بين قوله وشرطها ان تكون نكرة والعراك المرحام مشتق من عرك اذا طحن الاديم عركا العراك وكل
بذدها ولم يشتق على ان يجعل الحال نصف بها والوجه انه الاول لان المصدر حمه ولم يشتق
عليها من فعل الحال وهو تكون لما يرد وها فيه مزدحمة للاجله بعضها بعضا فيها
ووقف هو اعني الجار على موضع حال نظرا لما هو قاس صاحبه عليها في الحال ولو انه مصدر
لم يجز ان يقع حالا وهو معرفة فلو قال ارسلها العراك لم يجز لما ان المصدر لا فرق بين تعريفه
وتنكيره لانه اسم جنس فهو مثل قولك انا ماشيا وركضا اي ماشيا وراكضا لان المصادر يقع
موقع الحال كثيرا اذا اضيفت او باسم الفعل فان الاتيان بها من المشتق وكذلك العراك ضرب من
الارسال بمعنى اطلقها والمصدر يؤكد الفعل والفعل نكرة فكذلك ما نابه بمنزلته معرفة كان المصدر
او نكرة ولما دل المصدر على الفعل دل على اسم الفاعل كما يدل عليه الفعل فكانه قال ارسلها معتركة واما
دل المصدر على الفعل الدال على اسم الفاعل فكانه قال ارسلها تعترك العراك فالعراك على
هذا المصدر والفعل الدال عليه هو الحال ومثله: فاوردها التقريب والشد منهلا:
اي فاوردها فارسلها وشدا فهو في معنى مقربا وشادا ومثله قول الاخر:

ومدت عليك الملك اطنابها كاس زنوناه وطاف طهمد:

اي قد مرت عليك مكاوما منه مررت بهم لجمتا الجمهور اي جامعين غفيرين الارض لكثرتهم اي متناثرين
لها واما مررت به وحده فوحده بمعنى منفردا كانه قال مررت به منفردا فاوقع المصدر
موقع الحال بعضه على الحال يجوز نصبه على المصدر كما مر في العراك كانه قال فررت به يتوحد
توحيدا اي بتفرد انفرادا ثم حذف الفعل فصار مررت به توحيدا ثم حذف وابدل المصدر فبقي
مررت به وحده اي بتفرد وحده لان بتفرد بمعنى يتوحد قوله فان كان صاحبها نكرة وجب
تقديمها قوله وشذ اذا كان صاحبها نكرة مختصة بوجه من وجوه التخصيص وجب تقدمها
اي تقديم الحال على صاحبها التمس المقدم عن الصفة فان الحال تقدم على ذي الحال والصفة
لا تتقدم على الموصوف وهذا من جملة الفروق بينهما وبين الصفة وكما جاز الاخبار عن النكرة اذا
تقدم عليها الخبر وظرف جاز ذي الحال النكرة مع التقدم والعلة فيهما واحدة
والفاعل في ذلك قوله موحشا طلل يلوح كانه خلل واسند وا ايضا

وتحت العوالي والقنا مستظلة ظباء اعارتها العيون الجاذر

والتقدير مستظلة ظباء موحشا طلل فلما قدمت الصفة بطلت لانها صفة لبطلان
تقدم التابع على المتبوع فنصب على الحال والحق ان هذا الحال لمستفاد لا عين
النكرة لانها حال من الضمير في الجار والضمير معرفة لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
والعامل في صاحبها هنا الاستقرار الذي تضمنه الجار والمجرور لان العامل في الفضلات الخبر الا ان قال
ان العامل في الحال لا يجب ان يكون هو العامل في صاحبها بل قد يكون هو المحقق مصدقا فان العامل
في الحال غير العامل في صاحبها واما الحال من النكرة في التحقيق مقدمة عليها واحكامها
سيبويه هو قائما رجل اي هو رجل قائم فلما قدم ما التي هي الصفة نصبه على الحال لان تقديره
بالتقديم انه قائما يقول انه قدم الصفة فصار حالا لان الصفة مشتقة والاشتقاق الحال لانه
كذلك هي مشتقة للفعل وهذه مسئلة مشكلة لان العامل في الحال ايضا مشتق ووجه
الاشكال ان المصدر لا يعمل والابتدا ايضا لا يعمل في الفضلات قال ابو سعيد فيجب ان يكون
التقدير هو اذا ان قائما رجل وعلى هذا التقدير لا يكون حالا من النكرة ولا متقدما
على العامل المعنوي وهو على الجر والجر في الاصح اي لا تتقدم الحال على العامل
المعنوي كالابتداء والظرف فانه يتقدم على العامل فيه وان كان معنى قوله ولا على المجرور في الاصح
يريد المجرور بحرف الجر خاصة لان مطلق المجرور قال لان الحال من المضاف اليه لا يجوز تقديمها كما يجوز
ضارب هند قائمة لا يجوز تقديم هند لكن ان كانت من المجرور باضافة فعلم بقوله في الاصح

انه يتقدم المجرور بحرف الجر وقد تقدم شرح امتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وانما خص الظرف
بالذكر دون غيره من المعاملات الشبه الحال به ووجه الشبه انه مقدر في كما ان الظرف كذلك
سيبويه باب الحال فقال هذا باب ما وقع من الاسماء حالا موقوع فيه الامر وقال في ترجمة باب
آخر هذا ما ينتصب لانه حال وقع فيها الامر فالى لفظ الامر اشار بقوله من الفعل المندرج فيه
الفعل وشبهه ومعناه وذلك دليل على قوة شبه الحال بالظرف ولكن لما خالف الظرف في تعريها
بالمفعول من حيث دل العامل على الذات ولو يوصل بها الذي ولم تتقدم على عاملها المعنوي اما الظرف
فيتقدم وذلك قولهم لك يوم الكوب فتوب مبتدا ولك خبره مقدم عليه لتضمن الابتدا النكرة وكل
يوم ظرف مضوف به ناصبه لك وهو الخبر والجار والمجرور الذي وقع خبرا عن ثوب لانه نائب عن مستقر
او استقر وانما جاز ذلك في الظرف لعموم حاجة المخبر اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الاحوال
والصفات واما الحال من المجرور فلا تتقدم عليه لضعف عامل الجر نحو قولك مررت بهند راكبا
العامل في الحال هو العامل في صاحبها وحرف الجر لا تصرف له فلا تتقدم عليها الحال من مجروره
وهم من يجيز ويحمل حرف الجر هاهنا من الفعل لانه بمعناه فهو كالمعدى بها والتضعيف فيحيز مررت
هندا راكبة ويستدل بقول الشاعر

اذا المرء عد السادة ناشيا فطالبها كهلا عليه غلابها

فكهلا حال من الهاء في عليه ولا يجوز ان يكون فاعل المصدر الذي هو مطلبها لان المصدر لا يضمر فيه
خلافا لاسم الفاعل قوله وكل ما دل فيه صح ان يقع حالا مثل هذا اسرا الطبخ منه وطبا
دل الصفة هي الصفة التي تميز بها الفعل او شبهه حين وجوده فيدل ان كل لفظ يفهم منه
قال الصفة صح ان يقع حالا مشتقا كان او غير مشتق للشاعر

فما امس امس الجرب وما لي اليوم شاء النحف

يريد ما امس امس الجرب وما لي اليوم صحفا حبنا ومنه قول الاخر

فاشرب هنيا عليك التاج مرتفقا في راس غمدان دارا منك محلالا

نصب دارا وهي اسم جامد على معنى الوصفية اي مدبرا اما قولهم هذا اسرا الطبخ منه وطبا فلا
يخلوا العامل في هذه الحال اما ان يكون اسم الاشارة او الطبخ او غير ذلك ولا يجوز ان يكون العامل
هذا الوجه لان الحال مقيدة للعامل فيها فيكون المقيد الحال هو الاشارة ويكون المقيد الذي
هو الطبخ غير مقيد بل طلق لان المقيد المسند الذي هو المشار اليه بالاشارة لا يلزم تقييد الخبر
فيكون الشرط مطلقا في جميع الاحوال بدليل قولك هذا الحول قائما فالاشارة مقيدة بالقيام
والخبر غير مقيد شيء اصلا لانه الحول في كل حال قائما كان او غير قائم فلا يقال ان من الافعال

ما لا يفصل المصدر فان قولك عرفت زيدا قائما فان المعرفة الحاصلة حال القيام ليست مفصلة كحال
القيام حتى انها تزول بزواله بل هي حاصلة بتعلقك في جميع الاحوال وانما ذكر ليعرف
انه لذلك عند المعرفة والمعرفة مستمرة وكذلك جميع احوال العلم فان قبل ان الخبر هو المبتدا في
المعنى بمعنى انه يصدق عليه فيكون تقييد المبتدا تقييدا للخبر وايضا فاذا جعلت العامل الطيب
تقييدا للحال ولم تقيد هذا التي هي مطلقة ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا ملت
العموم فيها حاصل ونحن نعلم ان الخبر انه يصح نسبته الى غير المبتدا المذكور الوجه الذي به يصح
ان يقال هذا التمر سريا طيبه رطبا ما يشاء فاما لم يقع في حال البسرية ولا الرطبية
فلم تكن حاصلة في الحال الوجه الثالث صحة نصب الحال فيها مع عدم اسم الاشارة نحو
قولك زيد قائما احسن منه قاعدا وتمرك بسرا الطيب منه رطبا الرابع ان لم نكن العامل الطيب
لم يصح تفضيل البسرية على الرطبية لان المشي انما يفضل على نفسه باعتبار حالين فالعرض بعيد
الطيب بالبسرية مفضل على الرطبية غايته ما في الباب ان الخبر قد تعلق به الحال المفضل فيه
فقال المحققون ان الظروف تعمل فيها المعاني متقدمة وتاخرة فاما الطيب انما يعمل في ظرف مقيد
مضاف الى فعل وذلك الفعل هو العامل في الحال فاذا قدرت هذا اذا كان تمرا طيبه
رطبا ما كان لا خير هو يمتر له فقولك زيد اليوم افضل منه غدا قد عمل افعل التفضيل في الظرف
قالوا اذا كان احسن قائما في الحال التي كان يعد اثنين مختلفين حسنا وقبحا وطولا وقصرا وهو محال وانما قالوا
عند بان الطيب يدل على الفعل وعلى الزيادة فما اعتبارا لزيادة عمل في تمر وما اعتبارا لفظ المقيد
الذي هو احسن عمل في رطبا فاما تولهم افعل التفضيل لا يعمل في ظرفين متقدمة فان
تعمل في الحال لان عامله لا يجوز ان يتاخر عن زيد افضل لا تعلق من بافضل لتقدمه عليه واجابوا
بان من يمنع افضل يمتر لها المضاف اليه لدليل حاضر تقديره اياه ولانه مثل لفعله كما مثله المصاب
اليه ولا يتقدم المضاف اليه كذلك فان سترتها فان الحال فلست كذلك فاعرفه ٩ ويكون
ويكون جملة حبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو والضمير على ضعف والمضارع المثبت
بالضمير وحده اي يكون الحال جملة وانما وقعت الحال جملة لانها مخبر بها في المعنى عن
ذي الحال لان الظرف لو قرد وحده لكان الحال او يكون الحال خبرا عن ذي الحال في المعنى مثل
مسئلة الخبر في نحو حري زيد قائما فحري مستلزم قياما فحال مسدت مسد الخبر فلان الجملة تشبه
الحال لانها اكبهما في النكرة وتخصيصها بقيد حبرية عن الحال الامرية والنهية والاستفهامية
وقما اشبهها مما لا يحتمل الصدق والكذب والجملة فاصح ان يقع من الجملة خبرا للمبتدا

او صلة للموصول او صفة للنكرة اصح ان يقع حالا واما قوله فلا اسمية بالواو والضمير والاصل
هو الضمير ليربطها بذي الحال نحو جملة كون الى في فمن مبتدا والى في خبره والجملة في موضع نصب
حال من الهاء في فيه والهاء في قولك فمن عاد الى الهاء في فيه وان جعلت الحال من الفاعل فالعايد
الذي في قولك في فان قلت فاذا ارتبطت الجملة بالضمير فما حاجته الى الواو قلت لان الضمير انما هو في
الاسم الاول غالبا نحو جاء زيد ابوه منطلق فالحال في الحقيقة هو الخبر لان التقدير جاء زيد منطلقا
ابوه والضمير في منطلق يعود الى المبتدا لا على ذي الحال وليس في الخبر ضمير يربطه بذي الحال فوا
بالواو ليرتبط الخبر من جميعا وقابل ان يقول اذا كان الخبر هو المبتدا او قد ارتبط المبتدا بالضمير
فقد ارتبط الخبر وقولنا غالبا احتراز من قولك جاء زيد عمرو بحذفه فان الضمير الرابط في الخبر وقتا له
بالواو والضمير جاء زيد وابوه منطلق وقد جمعت بين الواو والضمير وقتا قوله او بالواو وحدها جاء زيد
وعمرو قايم ويجيء بالواو ووحدها من غير ضمير وانما جاز حذف الضمير لان الحال تشبه الظرف فجاز
ان تخلو من الرابط كما يخلو الظرف فاذا قلت جاء زيد عمرو منطلق وكانك قلت وقت انطلاق عمرو
وكما لا يحتاج في الظرف الى ضمير فكذلك الحال لشبهها به ولذلك كانت واو الحال مقدرة باذ
عند سيبويه بخفيفا لشبهها بالظرف لما ذكرناه والدليل على شبه الحال بالظرف عطف الظرف
عليها نحو قوله تعالى ليهرون عليهم مصبحين وبالليل فعطف بالليل وهو ظرف على الحال ولولا الشبه
لم يصح العطف والتقدير ليهرون عليهم مصبحين وممسين وقتا لقوله او بالضمير على ضعف قول

فان قلت كلا الوجهين يحسبانه قول الخافه خلفها وامامها

قلت كلا الوجهين يحسبانه جملة في موضع خبره والعايد الذي في انه وموضع الجملة النصب
حال من الفاعل المضمر في غلت وهو ضمير الفرد الوحشي اي وعلت وكلا الوجهين يحسبانه
خلفها وامامها بدل من المبتدا الذي هو كلا وانما كان خلف الواو ضعيفا لما ذكرنا من شبه الحال
بالظرف فالواو مقدرة باذ فهي مشعرة بمعنى الظرفية واما قوله والمضارع المثبت الضمير وحده
يريد انه لا يحتاج الى الواو بل الضمير فيها وحده كاف واما وجب حذف الواو هنا لان المضارع يجري
مجرى اسم الفاعل لفظا ومعنى فهو قايم مقام اسم الفاعل ولا يحتاج الاصل الذي هو اسم الفاعل
الى الواو وكذلك ما هو مشابه ومثاله جاء زيد يضحك اي ضاحكا فان قلت جاء زيد ويضحك بالواو فليست
الجملة فعلية لان اسمه اي وهو يضحك وقد سمع مضمرة واصل عسى اي وانا اصل عسه
واحتر بقوله المضارع عن الماضي وبقوله المثبت عن المنفي وما سواهما بالواو والضمير
او معهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ٩ اما قوله وما سواهما يريد

ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت وما سوى الجملة الاسمية الفعلية وما سوى المضارع
المثبت والماضي المنفي وقد انقسم الماضي قسمين مثبتا ومنفيا وأما المضارع فقسم واحد وهو
المنفي فقط لان المثبت منه بحرواو وكل واحد من قسمي الماضي بالواو والضمير بحا بالواو وحدها
وبالضمير وحده فلانه في المثبت وملابسه في المنفي فنال المثبت في الماضي مثال الماضي بالواو والضمير
مثبتا جاء زيد وقد ركب عمرو ومثاله بالواو وحدها جاء زيد وقد ركب عمرو ومثاله بالضمير وحده
جاء زيد قد ركب غلامه وهذه ثلاثة اقسام في المثبت ومثاله في المنفي بالواو والضمير بحا جاء زيد
وما ركب عمرو ومثاله بالواو وحدها جاء زيد وما ركب عمرو ومثاله بالضمير وحده جاء زيد ما ركب
غلامه وهذه ملابسة في المنفي اصارت ستة في الماضي وأما المضارع المنفي فمثاله بالواو
والضمير بحا جاء زيد وما يضحك غلامه ومثاله بالواو وحدها جاء زيد وما يضحك عمرو ومثاله بالضمير
وحده جاء زيد ما يضحك غلامه وهذه ثلاثة اوجه في المضارع المنفي تضاف الى الستة المتقدمة في
الماضي فتصير تسعة واما قوله ولا يكون في ظاهر او مقدر ها حترز بقوله الماضي عن المضارع
وبقوله المثبت عن المنفي لان تحقيقه كونه في المنفي بنفسه واما وجه الامتناع فقد اما ظاهر
مقدر فلان الحال انما مقارنة للعامل فيها او مستقرة والماضي منقطع عن زمان الحال فلا بد
من زمن الحال ان يعمه الماضي ليستغني عن الحال ومتعذر ان يعمل الفعل الماضي
المثبت اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون فان كان فلاجاءه الى قد لقول ابن الحاجب
تسم الصاحبات بزي الرجال فمتى جاء ضمير تسم الصاحبات في الجملة الحالية سواء كن من تسم
الصاحبات او لم يكن فيه ضمير فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة ومن الواو اتصاحبه جاء زيد وقد قام
عمرو والمثبت الاول وتجوز حال العامل كقولك للمسافر بريد الله مسافرا ومحبتي
الوالد مثل ولدا وعطفا اي احقه وشرطها ان يكون مقرونا بضمير جملة اسمية
لما ان الحال تشبه بالمفعول وبالظرف ودل في احدهما بحذف عامله فان جوازا وامتناعا وجوبا
اعتبت الحال في جواز الحذف فان وجوبه اجري مجراهما اما طلبا للمقابل جوازا فهو كقولك
للمسافر قائلا اما مهدبا ما ضيا راذهبت او سرا وسافر فحذوف الفعل اما لقرينة الحال وهو ما
شاهد من اهتمامه بالسفر او سمع فيه واما لقرينة لفظية وهو ان يقول انا اسافر الان او
انا مهتم في سفري الان على عزم سفر وان تستظهر بالفعل وبالحال ومهدبا حال
ثانية وما يكون للحال اخبار فصاعدا مفردا يكون لذي الحال فصاعدا ويجوز ان يكون الحال الثانية
من الضمير في الحال الاولى والعامل فيها الحال الاولى واما عطفه وحوها في نحو بدا لولك عطوفا

ايما وجب حذف العامل لان الاول دل على تحقق كونه عطوفا فالمضمر الاول العطوف فيه كانه قال
زيد تحقق او ثبت عطوفا فاستغنى بقوله ابوك عن قوله تحقق لما دل عليه من تحقق كونه عطوفا ولذلك
فسره المصنف بقوله اي احقه وعطوفا فحول من اسمه المبالغة فهو البالغ من قولك عاطف
وسمي هذه الحال موكدة ومعنى كونها موكدة انها تعلم قبل ذكرها فيكون ذكرها توكيدا لا يعلمه
من ذكر صاحبها ولذلك قالوا في تعريفها وحدها ان يكون صاحبها مضمرا محنا ها فان قلت
وهل الحال من الفاعل او من المفعول قلت ان قدرت ثبت او تحقق عطوفا فهي من الفاعل اي
من الضمير في ثبتا وتحقق وان قدرت احقه او اثبته فهي من المفعول اي من الهاء التي هي مفعول
في احقه واما قوله وشرطها ان يكون مقرونا بمضمون جملة اسمية يعني بالمقرونة المثبتة والمحققة
واحترز بقوله مقرونا بمضمون جملة عن مثل قولك زيد ابوك مطلقا لان الابوة لا تدل على الانطلاق
لانفكاك الابوة عن الانطلاق وعدم انفكاكها عن العطف واما قوله اسمية ففي كون الحال من
الموكد من الجملة الاسمية خلاف فمنهم من قال في قول الشاعر كفى الناي مني من اسما كافيا
ان كافيا حال مؤكدة لتضمن لفظ كفى اياها واتكر الباء من كافيا في النصب مضرورة او تشبيها
لها بالالف وقال ان مصدر بمعنى قولك قم قياما وقال في قوله تعالى ولا يسمح الصم الدعاء اذا ولوا
مدبرين ان مدبرين حال مؤكدة لقوله ولوا ومنه ولى مدبرا ولم يعقب وقيل ان لفظ ولوا لا يضمر
الادبار بدليل قوله تعالى في وجهه شطر المسجد الحرام فهو بمعنى الاقبال وقالوا في قول الشاعر

* اذا نكلت ربا للقلوص فلا تدع * فقل تمشي خلفها غير راكب *

ان غير راكب حال مؤكدة لقوله تمشي اذ قد علم من قوله تمشي انه غير راكب وقيل ان تمشي لما كان من كونه
غير راكب مدلولا عليه بقوله مشيت الى زيد راكبا ومشيت الى عمرو راجلا كان الحال في هذه الصورة
كلها مؤكدة على ما ذكروا وليست مقرونة لمضمون جملة اسمية بل فعلية فان قلنا ان الحال المؤكدة
هي التي يكون صاحبها متضمنا معناها فقد ذلك وليست مقرونة لمضمون جملة اسمية و
ان قلنا انها التي يعلم قبل ذكرها دخل فيه ما ذكرناه من الامثلة الثلاثة فاطرادا وان لم يكن صاحبها
متضمنا معناها لكن الفعل العامل فيها مشتمل على معناها لاشتمال ابرد على اكل يقلبه وقد اجيب عنه
قوله التمر ما برفح الابهام المستقر عن ذات ملكون او مقدد قال التمر في اللغة
التقرد والفصل بين الشيئين قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفردوا عن المؤمنين
وافصلوا عنهم ومنه تكاد تميز الغيظ اي تفصل وتفرد بعضها من بعض والتمر والنقر
والنقير الفاظ مترادفة على معنى واحد والتمر تفعل من مرت الشيء اذا فصلته من غيره

ما يختص به اما قوله ما يرفع الابهام المستقر وهو كالخمس المستحيل للتمييز وغيره من الصفات
والاضافات والاحوال والمصادر غير المؤكد والابهام الاحوال وهو ضوئك لا يضاح واما قوله
المستقر فانه يريد بالابهام المستقر ما ان لو صح اي ما لا وضعا لو اضح به وفيه
احتراز عن الاسماء المشتركة فانها كالعين فانه مشترك بين العين الجارية والمصر فقولك
جاريه ومصر ليس تمييزا لانه لو رفع الابهام المستقر لو صح بل رفع ابهاما عاما صالحا
الواضع لو وضع لفظ العين للاسي واطلع عليه عند الواضع والمتكلم به فالابهام فيه
عارض بالنسبة الى السامع لعدم القرائن ولذلك صح ان يطلقه قاصدا الى الدلالة له
على الباصرة او غيرها ولا يصح اطلاق العشرين وانت تريد الدلالة به على الدينار والدرهم
فانه يكون قد استعمل اللفظ في غير ما وضعه فعلم بهذا ان الابهام في عشرين مستقر وفي المشترك
عارض ويدخل في هذا التعريف الصلات وصفات بها الاشارة ومثل الداخل في قولك يا ايها
الرجل فان الاسماء الموصولة بنيت وضعا فانها مستقر وكذلك اسماء الاشارة واي في باب
النداء فتكون الصلات على هذا التعريف تمييزا وكذلك صفات اسماء الاشارة نحو اي هذا الرجل
فانه قد رفع الابهام في هذا وكذلك قولك صهبة مثلا فان الصهبة موضوعة على لفظة تحتمل
انواعا من كثرة وقلة وشدة وضعف الى غير ذلك من الاحتمالات ويدخل الحوالي عن المعدل خلافا
لما قبله واما قوله عن ذات ما حترزه به عن الكيل والمصادر الدالة على الاجناس نحو عشرين الكمري

عن عند الجبائي: ونحو القفيزي فان امثال هذه رافعة للابهام لا عن ذاته وكذلك الاحوال كلها واما قوله عن
ذات مذكورة او مقدرة تفصيل للميز شامل الذات المذكورة للبهمة عشرون اذا قلت عشرون درهما
فان درهما قد رفع الابهام عن ذات مذكورة في اللفظ ومثال المقدرة رفع الابهام عن ذات
مقدرة غير مذكورة في اللفظ قولك حسن زيد فعل وهذا اكثر ما يكون عن تمييز في جملة ومعنى ذلك
ان الفعل الذي هو حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر اسند اليه حسن
وذلك لان الاسناد يبهم لاحتمال اشياء كثيرة يتعلق به والتقدير حسن علم زيد علما فقد رفعت
الابهام بقولك علما عن ذات مقدرة اي ابهام النسبة الى علم زيد المقدر بكونه علما فرفعت الابهام بالتبيين
عن الذات المذكورة وهي العشرون في قولك عشرون درهما فالاول عن مفرد مقدار
عاليا اما في عدد نحو عشرون درهما وسائر واما في غيره نحو طاب زيدا وسوان سمنا وعلى المميز مثل
زيد افضل فيقدر ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
المذكور ويريد بقوله عن مفرد اي ينتصب عن مفرد واحترز بقوله مفرد عن الجملة فقوله مقدار

تشمل العدد وغيره وما يشبه المقدار وهو ما كان له اسم باعتبار اضافته المصنوعة نحو بات ساحا
وخاتم فضة والاكثر في هذا الاضافة واحترز بقوله غالبا من مثل دبة رجلا ومعي رجلا زيد وجدا
زيد رجلا وليته دون فارسا فان هذا نحو عن ذات مذكورة مفردة وليست اعني الذات المذكورة مقدارا
واما قوله نحو عشرين درهما فمثال لقوله اما في عدد قوله وسائر ذكره اي ذكر العدد في بابه واما
قوله واما في غيره نحو له في غير العدد نحو طاب زيدا وسوان سمنا مما عرف مقدارا ما لو زيد فان المراد
بمثل مثل مقدارها فحذف المضاف الذي هو مقدار واقيم المضاف اليه مقامه وهو الضمير وهذا النوع
يسمى منتصبا عن تمام الاسم والذي يتم الاسم امور احدها التنوين وهو على ضربين ظاهر كما مثل به قوله
رطل زيتا ومقدر نحو كم رجلا عندك ونحو احد عشر رجلا الى تسعة عشر الثاني من في افعل التفضيل
نحو زيد افضل منك ابا ويكون ايضا اعني من ظاهرة كما ذكرنا ومقدرة نحو قوله تعالى ان ماشئة الليل
اشد وطا واقوم قيلا اي اشد وطا من غيرها وقيل التنوين مقدر منع منه عدم الصرف بدليل ظهوره
مع من نحو قولك هو خير منك ابا الثالث النون اما في التثنية كما مثل من قوله سوان سمنا ونون الجمع نحو حسنون
وحوها وما يشبه الجمع نحو العشرون الى التسعين فان هذه الصيغ تدل على الكمية لا على التأليف الجمع
اذ الجمع معلوم الجنس مجهول الكمية والعدد معلوم الكمية مجهول الجنس الرابع الاضافة وقد مثل
به وقوله على التمييز مثل زيد افضل منه والمميز الذي ينتصب عن ذات مذكورة مفردة مقدارا غالبا وهو
الذي ينتصب عن تمام الاسم وتمام الاسم بأحد هذه الاربعة لا شيا اما قوله فيقدر ان كان جنسا نحو رطل
زيتا والجنس هو ما يقع بلفظه على القليل والكثير ولذلك تقول عندي زيت كثير وزيت قليل لك
الا ان ينصب الانواع فيقال عندي زيتان اي نوعين من الزيت واما الدرهم في قولك عشرون درهما
فليس جنسا اذ لا يقال عندي درهم كثير او قليل بطريق الحقيقة وانما استغنى جمعه لان المقدار قد
علم من لفظ عشرين وبقي الجنس مجهولا ولذلك تقول عندي كل ثمانية فنقدر لان الفضة اسم جنس
يقع بلفظه على القليل والكثير وهذا معنى قوله ويجمع في غير اي في غير الجنس ثم ان
كان متنوين او نون الاضافة او نون التثنية جازت الاضافة والا فلا ثم ان تمام الاسم بالتنوين
او نون التثنية جازت الاضافة لان التنوين لا يلزم وكذلك نون التثنية فتقول طال زيت وسوا
سمن فحذف التنوين من المفرد والنون من المثنى وبجواز الاضافة لسقوط ما به تمام الاسم لان
العوض يقع الابهام وقد حصل بالاضافة كما حصل بالنصب عن تمام الاسم واما قوله والا فلا اريد ان لم
يكن تمام الاسم بأحد هذين الامرين وهو اما التنوين او نون التثنية فلا اي فلا يجوز الاضافة والتحقيق
ان يقول ثم ان كان متنوين او نون التثنية او نون الجمع جازت الاضافة والا فلا فانه لا خلاف في قوله

لزيد حسن وجهها وحسن وجوه لان المنع من الاضافه امر ان لحقهما ما يستحق الجمع
ما فيه نون وليس بجمع كعشرين واخواته الى التسعين فانها اسماء مفرده تدل على الجمع عند
المحققين والنون لازمة فيه لا يجوز حذفها لانها ليست نون جمع لان الكلمه ليست بجمع وقد
بيناها في صدر الكتاب فالنون في قولك عشرون من نفس الكلمه بمنزله النون في حملون فان قلت
فاذا كانت النون جمع فاضفه مع ثبوتها كذلك لا يجوز الاضافه مع ثبوتها لانه يسقط نون الجمع ولا
مع حذفها لانها ليست نون الجمع وانما تحذف للاضافه نون الجمع وقيل انما لم يجز اضافه العشرين
الى المميز لان العشرين في الاصل صفه لمميزها وان قولك عندي عشرون درهما اصله عندي دراهم
عشرون وصفه التي لا يضاف اليه فلا يضاف الموصوف الى صفته وهذا هو القول الصحيح فان نون
العشرين حذفت للاضافه الى غير المميز نحو قولهم هذا عشروك وعشرو زيد والثاني ما منع اضافه
الى المميز وهو تمام الاسم بلا اضافة وذلك قولك في المنع تملي زيدا فالاضافه ممتنعة وجه امتناعها
انها لو اضيفت فاما ان يضاف الاول او الثاني او هما والاول باطل لفصل الثاني بينه وبين المزيد
طريق اللفظ واما من طريق المعنى فلان العرض بالتمرة انما هو التمرة لا زيد فان انفق ان
التمرة زيد مثلا اي مماثل مقدارها واذا امتنعت اضافة كل واحد على انفراده امتنع الجميع اذ ليس
المجموع الا ذلك لانه اذا لم يصدق على الاحاد صدق على المجموع فان قلت فما تصنع بمثل قولك
التشبيه بالمفعول به لانه مفعول به فلا تكون كذلك نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا اي من قومه فقولك رطل زيتا مثل قولك ضارب زيدا اذ هو مشابه مثل قولك تحبيت
من ضرب زيدا فان شئت شبهت رطلا بالمصدر وان شئت باسم الفاعل وقولك هو ان حسن وجها
بقولك ضارب زيدا وقولك عشرون درهما مشبه بقولك ضاربون زيدا فهذه الاسماء شبهت الصفة
المشبهة باسم الفاعل في حسن وجوهها لان هذه الاسماء تثنى وتجمع بالواو والنون كالصفه ويوصف بها
ايضا وعشرون يقتضي معدودها كما يقتضي اثنان مثنى ومعدود قيل لما ضبطت المقدرات
هو المقدار الذي هذه الالفاظ بعضاه وذا التعليق وهو اعني المقدار في الاصل مصدر والمصادر
عاملة والاصل ان يقوى بمن يكون متعلق العلم بوضعه فتعدى اللفظ الذي يعبر المقدار الى المبهم
فنصبه وقيل لما كانت عشرون مشبهة بضارب لفظا ورطل زيتا بضارب جعلوا النون في عشرين
مشبهه بالفاعل وكذلك التنوين في الفاعل ما دام موجودا وجب نصب المفعول في الفعل المتعدي

وكذلك هذا النون والتنوين ما دام لحقهما موجودا نصبا المفعول في الفعل المتعدي وكذلك
هذا النون والتنوين ما دام لحقهما موجودا وجب نصب المميز وهذا بسبة لفظي محض مجرد من
شيء معنوي ه ل ـ ومن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر وقد ذكرنا هذه في اول هذا
الفصل فالمعنى لا عادته والثاني من نسبة في جملة او ما صاغها مثل طاب زيد ورد
طيبتها او ابوة دارا وعلما وتقدير ما فاسدة ويريد بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة ويريد بقوله عن نسبة ما انتصب عن نسبة اي عن اسناد كما كان الاول من قبيل التمييز عن
مفرد اي منتصب عن مفرد قوله في اول باب التمييز ما يرفع الابهام عن ذات بقوله او ما اضافها
هذا ذات وان كان الذات في عرف النحويين عبارة عن الجزء فالنسبة معنى لا عين قوله او ما اضافها
او فيما صاغها يريد ما صاغها في الجملة اي اشتهها من الصفة المنسوبة الى معمولها نحو مثل بقوله
زيد طيبا ابوة او تقدير قوله او ما اضافها او فيما صاغها اي عن نسبة في جملة او فيما صاغها في جملة
وذلك الاضافة ووجه صاغها ان الصفة المجعولة من الصفة منسوبة الى معمولها اي عاملة كنسبة
الفعل الى فاعله او ما قام مقام الفاعل من مفعول كالدرس فاعله فالاول نحو زيد طيب ابا والثاني
نحو زيد مكرم ابا ومثال الاضافة تمثيله بقوله يعجبني طيبه دارا وكذلك يعجبني حسنه ابا الى آخره
الثالثة فصل واقعي نسبة الفعل او ما اشبهه الى ما هو متعلق المذكور اي الاسم المذكور في اللفظ
فاما مثل قولك حسن زيد ابا فزيد هو المذكور في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى شيء آخر مقدر
متعلق بزيد غير مذكور اي غير موجود في لفظ المتكلم وذلك المتعلق بزيد مبهم النسبة لاحتمال
جميع متعلقات زيد فاذا قلت ابا فقد رفعت به الابهام عن الذات المقدرة كما رفعته بالدرهم
الابهام عن العشرين في الذات المذكورة والتقدير حسن ابو زيد ابا فالذات المقدرة هي ابو زيد وهو
غير مذكور ونسبة الفعل في اللفظ الى زيد في المعنى الى ابيه لا اليه اذا قصد ذلك فالابهام انما
نشأ من نسبة الطيبة الى زيد او الى امر متعلق به لان نسبه الطيب الى زيد او الى متعلقه يحتمل
وجوها كثيرة فيبين ما احد هذه الوجوه وكذا التقدير في قولك زيد طيبا اذ تحمله لمتعلق زيد كان التقدير
زيد طيب ابوه او اما قولك زيد طيب دارا فهو قطعا لمتعلقه والتقدير زيد طيب دارا
دارا او دار زيد طيبة دارا وكذلك يعجبني من طيبه علما اي من طيب علمه علما وقولك طاب زيد
وزيد طيبت اما او ابوة وعلما ودارا يعجبني طيبه اما او ابوة وعلما ودار زيد اي هذه الاسماء وما اشبهها
متزايل واحد من هذه الثلاثة جاز بحسب ما قصد ـ فيطابق بها ما قصد الا ان
يكون حسب الاحتمال الذي ذكرناه ـ يريد بهذا الاسم الذي سبب به هذه الذات المقدرة

ان صلح للذات المذكور جاز ان يجعل ويكون المراد بابيه في قولك طاب زيد ابا نفس زيد ابا متعلقه
ويجوز ان يراد بالأب ابو زيد لا هو وكذلك قولك طاب زيد ابوه ويصح ان يكون الابن لزيد كقوله ذلك
ويصح جعل الابن لابيه لا وحشية قول الشاعر ابرحت ربا وابرحت جارا ويحتمل ان يكون
التقدير ابرح ربك متلوا وابرح جارك جارا ونحو ان يكون المراد بالرب والجار هو الثاني في ابرحت فلول
له لا لمتعلقه والمراد بالرب هنا الصاحب وان لم يصلح لان يكون للذات المذكور نحو طاب زيد عملا
وحسن داره وطابت عند اباه لم يكن الا لمتعلقه خاصة اذ لا يصح ان يراد انه اعلم والد الدار نفس
زيد لاستحالة انطباقه على ما مر من غير نقل واما كقوله فطابق فيها جريدا فيصح جعله لما اكتسب
عنه وما لا يصح جعله له على ما ذكر في النوعين وبزيد المطابقة المماثلة اي ساواه التمييز لما
يميز في التثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول طاب زيدا فردا اذا فصلت ابوة زيد انا صاحبه
الى امه وكذا اذا فصلت بالاب اي اي زيد هل فصلت اباه وامه قلت طاب زيد ابوين وان فصلت
ابن ابيه قلت طاب زيدا ابوا واما قوله الا ان يكون جنسا فيه اي لا يطابق بل الميز وميز نحو طاب
زيد عقلا او ما او عسلا فيفرد الا ان يقصد الانواع فتثنى وتجمع فتقول طاب زيد عقلا اي طابت
انواع عقل او اصنافه وقد ذكرنا معنى اسم الجنس في اثناء هذا الكتاب بما يغني عن اعادته ولذلك
ابن مقول ان بالميز يدخل ابوه لا ما صله وقوله وان كان صفة كتلك اي كالصفة المشبهة في
الحال اي في كونها صفة لازمة وقوله فطابق اي الصفة المذكورة في المتعلقة وان
قوله به درة فارسا التميز الذي هو فارسا في الجرور باضافة درة اليها فالتميز هنا للذات المذكورة
وهي الضمير في درة قوله طابقته اي كانت طبقه اي مساوية للضمير تذكيرا وتانيثا وتثنيه
وجمعا تقول به درة فارسا وبه درة فارسا وبه درة فارسا به قوله واحتمل الحال اي
واحتملت الصفة ان تكون حالا ومعنى في قوله لله در الشجي والمدح والتميز البليغ في المعنى لان لله
ما لزوجه مطلقا البليغ من لله في حال دون حال لانه بصير هذا وحالي في حال كونه فارسا
واصل قولهم لله در الله الذي ارضعه لان الله هو الذي قطع النظير عن الاصل وصار
للمدح فلله مبتدا ودره خبره وشل حسن بجار سلك مبتدا الجار والمجرور في موضع رفع
خبره والتقدير بدليل قوله تعالى حسن الله ومن ابتغى من الوسن وقال المبرد فاذا لحقت الناس
الحال التميز اذا دخلت من نحو قول حسن به من فارس وبه دون من فارس وكذا لو لحقت الناس التميز
بالمفعول نحو ضربت رجلا او دخلت من وقاتك ضربتي من رجل ان للميز بدخول من وعلم انك
تقرب رجلا واحدا او لتميز بدخل من الجائز ان يكون قد ضربت رجلا واحدا او اكثر وقد دخل لتبيين

التميز ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للزجاج والمبرد دليلنا
انما لم يتقدم التميز على عامله لان بين اصلهما ان العامل فيه في اكثر الامر لفظ جامد لا يتصرف فلما
واذا امتنع تصرف العامل لاشتقاقه امتنع تصرف المعمول المتقدم والحقيقة في الكلام لزوم
كل لفظ موضعه فاما المتقدم والمتاخر فتوسع ومجاز لا يلزم والثاني ان التميز مضمر ومبين لما
يعمل في الميز فاشبه الصفة في عاملها الموصوف فكما امتنع تقدم الصفة على موصوفها فكذلك
امتنع تقدم المميز على مميزه وذلك حكم مطرد في جميع الالفاظ التي يوتى بها للبيان كالتاكيد
وعطف البيان والبدل وغير ذلك واما قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للزجاج والمبرد
فالمراد عنه هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين وانما لم يتقدم على الفعل مع وجود التصرف
فيه لما ذكرنا من الوجه الثاني من الوجهين في امتناع تقدمه واما الماني والمبرد فجوزا ان يتقدم التميز
على الفعل المتصرف والفعل وقولهم لا يتقدم في الفعل لانه في الاصل فاعل كوطبت نفسا والاصل
طابت نفسي فلا يتقدم لان المتقدم اصله فليس بشيء ويلزم منه ان يجوز تقديمه اذا لم يكن في الاصل
فاعلا للوقوف النظر الى اصله وذلك نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما تعلقهم بقوله ووه
وهو قول الشاعر وفاء انتصب على الفراق حبيبها وما ان نفسا بالفراق تطيب ووه
ولو التقدير وما ان حبيبها تطيب نفسا بالفراق فقدمه وقال الزجاج رحمه الله الرواية وما
ان نفسي بالفراق تطيب وعلى روايته لا يلزم ان يكون تمييزا لاحتمال ان يكون التقدير وما ان حبيبها
ذا نفس بالفراق تطيب اي صاحب نفس فحذف المضاف وذلك كثير واسع في الكلام وتطيب
صفة لذا المحذوف اي وما ان حبيبها صاحب نفس تطيب بالفراق ومن روى تطيب بالتاء فتطيب
من ابي فهو صفة للنفس اي ذا نفس طيبة بالفراق ويكون تفاسر كان غلا قد رجل في الصاف
لا تميز لما عرفه قوله الا المستثنى مستفعل وهو مشتق اما من ثنيت اذا انعطفت عليه
وكان المخرج لبعض من كل يعطف على الكل المذكور فمخرج بعضه عن الحكم المتناول للكل لولا
الاخراج واما من الثنى وهو الصرف نحو ثنيت زيدا عن عمرو اي صرفته عنه لان صرف المستثنى
عن حكم المستثنى منه بين لان الحكم واقع على المستثنى منه دون المستثنى لان الاستثنا
في مقابلة التاكيد فلذلك اذا قلت قام القوم كلهم لم يعلم ان القيام منسوب الى المجموع عموم الاحد
الاجزاء لفظا ولذلك اذا قلت قام القوم الا زيدا لم يعلم ان القيام منسوب الى بعض القوم
الا بعد ذكر المستثنى فالعمل الخرج من متعلق حرف المتصل ما لولا اخراجه لتناوله
الحكم المذكور وبريد بقوله المخرج ما اخرج في ارادة المتكلم عن الحكم المذكور فان قلت فاذا

د اخرجا عن الحكم في ارادة المتكلم لم يكن محكوما عليه وان لم يكن محكوما عليه لم يخرج عنه
هو مخرج عن الحكم المذكور في ارادة المتكلم لكن لو حكم السامع بانه مخرج عن الحكم لا بعد لكن
مخرجا او مقول لو مخرجا في ارادة المتكلم عن الحكم حكم في ارادة المتكلم بانه مخرج واحترز بقوله
من نحو قد قام زيد الا عمرا فصحيح اذ لا يصير بالاخراج الا حيث صح ادخول

حد ٢ ولما كان المتعدد قد يكون لفظيا وتقديريا فسرهما بقوله كل واحد منهما فمثال المتعدد لفظا قام
القوم الا زيدا ومثاله تقديرا قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ومثل قولك ما قام
احد الا زيد فالذين امنوا جمع ولولا ان الانسان في تقدير الجمع لم يصح الاستثنا

جمع ٣ او من الصفة ٤ منه واحترازا من بدل الكل على رأي وسقطها المذكور بحد المنقطع خرج

بدل المنقطع ما لم يحتمل ان يكون مرادا بلفظ المستثنى منه اما نحو ما زاد الا زيد ما قام
عمرو الا زيد فلا يحتمل ان يكون مرادا بلفظ المستثنى منه اما نحو ما قام القوم الا زيدا
ليس بطويل واما لغيرك فقوله بعدها اي بعد الا واخواتها ومعنى قوله عند مخرج بالقوة
خلافا للفصل والمعلل بحرج لاحتمال دخوله في لفظ المستثنى منه والمتصل صاحب
مخرجا وقد عرف المصنف رحمه الله كل واحد من المتصل والمنفصل بما يخالفه اطلق الاخراج في
للحقيقة وقد جمعهما المصنف رحمه الله في شرح خلافا للمقلية بحل والمتصل المتصل والمنفصل
فقال هو المذكور بعد الا واخواتها والاصل في قوله لولا انه لم يدخل فيه ما ليس بمستثنى عموما
دليلا اخول فان قولك ما قام احد الا زيد ليس بمستثنى كما ذكر المستدل وصار المستدل المذكور هو
المستدل وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى

وليس ٥ منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد الا او على في الاكثر وما عدا او ما خلا او لا يكون
سواء بقوله وهو منصوب المستثنى واحترز بقوله بعد الا عما بعد غير وسوى وبقوله غير الصفة
عن وقوع الا صفة وبقوله في كلام موجب عن غير الموجب فقوله او مقدما على المستثنى منه
في اكثر تفصيل ما نصب فيه المستثنى واحترز بقوله في الاكثر عن لغة بني تميم فانهم يجعلون
في المستثنى المنقطع واحترز بقوله في الاكثر عن قوله تعالى او غلا اعن لغة من يخيرهم ويجعل
كذا ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله تعالى وقد ذكر المستثنى خمسة مواضع الاول ينصب

بعد ٦ بشرط احدها ان يكون بعد الا ليخرج المستثنى بغير سوى مطلقا وحاشى في قوله
مع ٧ وبعد او خلا في قول الباقي الا يكون الا ما بعدها صفة لما قبلها فلا يجب النصب بل يكون
ما بعدها تابعا لما قبلها في الاعراب عند قوم صحح قوله ما قام القوم الا زيد الا احمر بالجر والنصب

على اعراب ما بعد الا لانه لا يستثنى به لذلك يقولوا الاعراب عبر في الصفة وما بعد الا
كقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فكل مبتدا ومفارقه صفته واخوه فاعله وجوز ان يكون مفارقه خبر اخوه مقدما واخوه كل
والاصح ما بعدها صفة لكل لانه لو كان من كلام موجب مثل قام القوم الا زيدا وصفة
بالفعل او بمعنى فعل بتقوية الا فان الا هي التي عدت الفعل الى المستثنى فنصبه ومثال
نصبه بمعنى الفعل قولك القوم فيهم الا زيدا والقوم اخوتك الا زيدا والدليل على ان الفعل
هو الناصب للمستثنى قولك قام القوم غير زيد فلو كانت الا هي الناصبة لم يجز
نصب غير لعدم الناصب فان قيل ولو كانت الا هي المعدية لم يجز نصب غير لفوات المعدي
للفعل قلت غيرها انما يعمل فيها الفعل غير المعدي بنفسه وبيان انها انما
قلت رجع غير زيد فقال من غدا زيد من الرجال فهو غيره فاشبهت الظروف المبهمة فان
قلت فهلا جررت الا فان الجر هو المعدي للفعل على ما تعدى اليه قلت انما لم تجز بها
حكم اختصاصها بالاسم الا ترى انك تقول ما فعلت فاوقعوا الفعل بحلها ولذا
القول في واو مع فانها لما دخل عليها معنى حرف العطف فلا اختصاص لها واما وجب نصبه بعدها الشروط
لم يضاف فاشبه المفعول بحلها تمام الكلام وقال ابن هشام الشبه بالمفعول لا حاجة
بان ما بعد الا فضلة كالمفعول به كاستثناء ولذلك كان فضلة وجه ثم نصبه لوجه فلا حاجة
وجعل الا معدية معدية للفعل فان قيل فان اسقطها حل بمعنى الكلام قلت اسقطها
حل الاستثنا وهو الاخراج اما النصب فلا لما ذكرنا من ان الشبه بالمفعول لا حاجة بك
ما بعد الا الفعل اليه فقولك ان الفعل الذي قبل الا ينتصي ما بعدها الا بوسطها فهذا

٥ معنى قولهم انها معدية للفعل الثاني قوله مقدما على المستثنى منه فهذا يجب نصبه مطلقا
نحو ما قام الا زيدا احد وانما وجب نصبه لتعلقه المذكور في التقديم وحكي عن يونس الرفع
مع التقديم نحو ما في الا ابوك احد فاحد مبتدا وفي جوابه وابوك بدل من احد مقدما وفي
تقديم المستثنى على صفة مستثنى منه لا طلبه وجهان نحو ما قام احد الا ابوك حر منصوب منه
صفة احد فمنهم من نصب فقول الا ان ينصب ويجعل بعد على صفة المستثنى منه لتقدمه
عليه ومنهم من يبدل من مستثنى منه ولا يكترث بتقديمه على الصفة والثالث قوله
او منقطعا في الاكثر يريد وكان مستثنى منقطعا اي مقطعا من المستثنى منه وذلك
نحو ما زاد الا زيد ما فيها الا حمار فقوله لا يتصور دخوله تحت عموم لفظ فلا يتصور اخراجه وما لم

تصور فراجعه ليكون مخرجا من الاول وما لم يكن مخرجا من الاول لم يكن بعضا منه وما لم يكن بعضا
للاول لم يكن بدلا منه وادعاء البدل على ما ذكر فوجب نصبه على لغة اهل الحجاز قوله
وفي الاكثر منه على لغة بني تميم فانهم يقولون ما قام الا ابوك بالرفع على البدل لان احد وجه
جواز البدل كونهم اراد وا ما قام الا ابوك بني الا فرس فابدلوا فرسا من بني لانه بعضهم ثم انهم اقاموا
اللفظ الخاص مقام العام لقصد التخاص فاقاموا احد المقامين شيئ يضمنانه صحة اطلاق
العام على الخاص وصلاحيته عليه فالذكور فرسا من احد على هذا التاويل ويحتمل ان لا اخرج هو حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كانه قال ما قام احد الا ابو زيد ونوابع احد كثيرة ومنه قول الشاعر

والريح تبكي شجوها الخيل والمراح

اي اهل الخيل والمراح

قال الفتى الصاني من التحلل على ما ذكرنا اما على تاويل حذف المضاف اليه والتحلل واما على انه
اقام الخاص مقام العام قال سيبويه من الاستثنا المنقطع ما لا يحسن فيه البدل على لغة تميم
لانه لا يصح بعد حرف الاستثنا المنقطع وفاعل ضربت مستتر يقدر ما ضربت بهذا الا لفتح والصحيح
في موضع نصب على الاستثنا المنقطع وفاعل ضرب مستتر يقدر ما ضربت بهذا الا لفتح والصحيح
ان هو جود على ما مذكور يقدم وكذلك ما زاد الا ما نفص الرابع قوله او كان بدلا وعلى هذا
اختار بقوله لان الاكثر على خلافه الاخفش من البدل بعدا وخلا وقال سيبويه بعض العرب
ما الا اليوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا وقاسا عليه حرف جر قال
الصفدي في شرح هذه المقدمة ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد تعجب البعد وخلا اما
البعد فلان سيبويه واضرابه لم يذكروا دلالة فيه فكيف ينقل عن سيبويه انه لم يذكر الجيد
خلا والدليل على انهما فعلان وقوعهما صلة لما المصدرية وما حرف لا يوصل الا بالفعل اما
كونهما فعلا اذا وصلت بهما فمنقوله عليه ومحلها غير بدلة لخلوها صلة فاعل المتقام القوم
الفاعل عدا زيدا وخلا زيدا فيهما ضمير هو فاعلهما يقدر عدا بضميرهم زيدا ولزم اضمار الفعل في حدها
حملا على لا في محل لزم ما تعدها لما قبلها في المعنى فلذلك حمل عليها في لفظ اي في لزوم وقوع
المفرد بعدها لانها فرعان عليها ولا يتعدى خلا الا في الاستثنا وقد اجروه مجرى عدا في الغلبة
قالوا في المثل افعل هذا وخلا ذم اي عدا ذم فقل انما عدوه في الاستثنا لانه صحيح تجاوز واما
عدا فشعلية وموضعها في الاستثنا نصب على الحال فاذا قلت قام القوم خلا زيدا فمحلها نصب
زيدا الخامس قوله او ما عدا او ما خلا وقد ذكرنا ان عدا وخلا اذا وقعا صلة لما المصدرية

وجب ان يكونا فعلين لان الحرف لا يوصل الحرف فوجب ان يكونا فعلين فوجب نصب الضمير
الفاعل بعدهما لما ذكرنا من تضمنهما معنى الا وموضع ما يصلها نصب على الظرف اي ما قام القوم
ويتجاوزهم زيدا والتقدير ان يكون اي الا ان ما المصدرية يصلها معرفة وما ليس في
يكون نحو قولك قام القوم ليس زيدا وانطلقوا الا ان يكون زيدا فعلان ناقصان وان قلت
فان ما خلا وما عدا كذلك فلم قدرت عدا بما يدل فالجواب ان يكونا فعلين لا يلزم على هذا ان يكونا
وما ليس ولا يكون تضمنا معنى الا ولذلك لزم اضمار اسمهما فاذا قلت قام القوم ليس زيدا
فالتقدير ليس بعضهم زيدا وقولك قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فليس ولا يكون ان
وقعا بعد ما معرفة فموضعهما حال وان جا بعد نكرة فموضعهما صفة كقول اعراب النكرة
حولا جاءني امرأة ليست هند فموضعهما رفع صفة لامرأة وما بعدهما باطل ان يكون زيدا
موضع لا يكون جر نعت لاحد وقيل لا موضع لهما من الاعراب والموضع لكن عفا الكلام
الاول جملة خصص بها عمومه كقولك قام القوم وما قام زيد فليس لقولك قام زيد موضع من
الاعراب لان الواو مستانفة اذا لجعلها الحال ويجوز فيه النصب وحمار المبدل بما بعد
الا في الوجه ذكر المستثنى منه مثل ما فعلوا الا قليل والا طلا قلت قوله ويجوز فيه
النصب الى المستثنى وحتر زبقوله بجوز عن وجوب النصب جائز وفهم من قوله مختار ان
النصب مرجوح فيها كقولك نصلح بيانه وحرج بقوله فيها بعدا الا عما بعد الحوانها لبعد المبدل
فيها بعد ما ونحو زبقوله غير موجب عن المستثنى منه من حذفه وتفريغ العامل
لما بعد الا كان ينبغي ان يمثل بما اخر ويقول ولم يذكر المستثنى منه لما قاله بالتعلم بحيث نصه
مع الشروط المذكورة لانه النفي بالتمثل عن ذكر المثيل وليس كل عاده بذلك وتريد بقوله في كلام
غير موجب ما كان في سياق النفي والنهي والاستفهام ومثل بقوله بخلاف ما فعلوا الا قليل فقليل
مرفوع بدل من الواو في فعلوا واما النصب فعلى اصل الباب لشبهه بالمفعول لوقوعه فضلة
قال ويختار البدل للفساد في الاعراب وقد يمكن قائل اذا جعلته بدلا ان هو المقصود
بالحكم فيلزم واما اذا نصبت فيكون لفظ الفضلة والفضلات لا يلزم في جعله بدلا اشكال
من وجهين احدهما انه يحتمل من كلامه ما هذا شانه من البدل بحيث ان يكون فيه ضمير المبدل منه نحو
ضربت زيدا اوجهه او ما منه والثاني انه مستغنى والمبدل منه منوي وذلك تباين بين البدل والمبدل
منه فاما قول الشاعر

في ليلة لا يرى بها احد يحكي علينا الا كواكبها

ورفع كواكبها على البدل من الضمير المرفوع في يحكي ويجوز نصبه على البدل من احد الا اسم

لكن الظاهر وهو احد وضميره جميعا منفيان وكذلك جميع افعال القلوب تقول ما ظننت احدا
فيها الا زيدا بدلا من احد وبالرفع بدلا من الضمير المرفوع المستتر في الظرف لان الثاني من مفعولي
ظننت هو المقصود بالنفي والضمير فيه ضمير احد وتقول ما احد منهم ضربت به الا زيدا بالرفع بدل
من احد وبالجر بدل من الهاء في به لانها منفية فان كان المظهر منفيا والمضمر مثبتا كقولك ما ضربت احدا
يوجد الله الا زيدا فتنصب على البدل من احد ولا يجوز الرفع على البدل من الضمير في يوجد الله لانه مثبت
غير منفي فاذا قلت ما قام احد يوجد الله الا زيد بالرفع على البدل من احد وان شئت نصبت على الاستثناء
من الضمير في يوجد الله لانه مثبت ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى مثل قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز
ما زال زيد الا عالما قلت ويعرب على حسب العوامل يعني المستثنى ويريد بقوله على حسب
العوامل على مقتضى العوامل من رفع ونصب وجر ثم علق اعراب المستثنى بحسب العوامل على شرط
فقال اذا كان المستثنى غير مذكور فانه اذا ذكر المستثنى منه اشتغل العامل بعمله في المستثنى منه
عن مباشرة المستثنى فان اعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل لم يكن مباشرة العامل بل بتوسط المتبوع
فاذا لم يذكر المستثنى منه بقي العامل مفرغا لم يشتغل بشيء فهو مسلط على العمل فيما بعد الا ولذلك
سموا هذا النوع من الاستثناء المفرغ فكانك قلت ما قام زيد ثم ادخلت الا لغرض اثبات القيام
لزيد ونفيه عمن عداه فقلت ما قام الا زيد فزيد بعد دخول الا فاعل كما كان قبل دخولها وكذلك
ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد فدخول الا على ما بعد الا دليل على تفريغ العامل له وتسلطه
عليه فزيد في قولك ما قام الا زيد فاعل ولا يجوز ان يكون الفاعل هو المستثنى منه المحذوف لان الفاعل
لا يحذف ولذلك الحقوا علامة التانيث في الفعل اذا كان المستثنى مونثا قال الشاعر
فما بقيت الا العظام الخراشع والقياس حذفها لعموم الفاعل في الاصل لان التقدير فما بقي
شيء لكن ما اسند الفعل الى المستثنى اشبه في ذلك مفعول ما لم يسم فاعله فانث الفعل لتانيث ما
قام مقام الفاعل نحو ضربت هند ولذلك جاز حذف العلامة مع المونث الحقيقي نحو ما قام الا هند
ليعلموا ان الفاعل في الاصل محذوف وان هندا قائمة مقامه اذ لا يجوز ترك الفعل بلا فاعل فان
قيل فهلا كان حذف التاء من قولك ما قام الا هند للفصل بين الفعل والفاعل بالا قلت لو كان
لاجل الفصل لكان الاحسن اثباتها وههنا الامر بالعكس فان الاحسن حذفها قال
وهو في غير الموجب يريد الاستثناء المفرغ في غير الموجب اي ليفيد ان المستثنى منه المحذوف عام لان
النكرات تعم في سياق النفي فان التقدير في مثل قولك ما ضربني الا زيد ما ضربني احد الا زيد لانه

ممكن ويجوز ان يكون معنى قوله ليفيد اي ليفيد اثبات الفعل المذكور بعد الا ونفيه عن كل من عداه لامكانه
فلو قلت ضربني الا زيد لم يجز ان يقدر ضربني كل احد الا زيد فانه لم يضربني لعدم امكانه اي لاستحالة
تقدير المستثنى منه عاما واذا لم يستقم تقديره لم يفد هذا الكلام هذا المعنى قال الا ان يستقيم
المعنى يريد باستقامة المعنى ان يمكن تقدير المستثنى منه عاما في الاثبات فقوله الا ان يستقيم المعنى
استثناء من قوله وهو في غير الموجب قال مثل قرات الا يوم كذا هذا تمثيل لما يستقيم فيه المعنى في
الاستثناء المفرغ في الاثبات فانه لا يستحيل ان يقرا في كل ايام عمره وكذلك صمت الا يوم العيد
وقرات الا سورة كذا لامكان قراءة القران كله الا تلك السورة ولا يجوز ضربت الا زيدا لاستحالة تقدير
ضرب جميع الناس وكذا لا يجوز نمت الا يوم كذا لاستحالة نومه كل ايام عمره الا يوم كذا فانه لم ينمه
قال ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن جهة ان المعنى لا يستقيم في غير النفي وانما لم يجز لتوارد
النفي والاثبات على شيء واحد في كلام واحد ونسبة واحدة وبيانه ان قولك ما زال زيد بمعنى ثبت
لان الزوال نفي فاذا انتفى حصل الثبوت وخبر ما زال من شانه ان يكون ثابتا مستمرا وما بعد الا
في الاثبات من شانه ان يكون منفيا وذلك محال واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على
الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا
قائما وامتنع ما زيد الا قائما قال وقد ذكر لتعذر البدل على اللفظ ثلاث مسائل الاولى
قوله ما جاءني من احد الا زيد والتعذر هو الامتناع وقد علل ذلك الامتناع بقوله لان من لا تزاد بعد
الاثبات ووجه ذلك ان الاستثناء من النفي اثبات فلو جررت المستثنى على البدل من احد كما تقول
ما مررت باحد الا زيد لكنت مقدرا من زائدة بعد الاثبات ومن لا تزاد فيه عند سيبويه والاخفش
يرى زيادتها في الاثبات فيقال في امتناع البدل من اللفظ على المذهبين ان زيادة من في الواجب
عند الاخفش انما هي في اسماء الاجناس او الشائعة وما بعد الا في قولك ما جاءني احد الا زيد ليس
فيه شياع ولا هو اسم جنس فتعذر تقديره على المذهبين جميعا واذا تعذر البدل على اللفظ
تعين على المحل لان موضع احد في ما جاءني من احد رفع لانه فاعل ويجوز النصب على اصل الاستثناء
على ما مر فان قيل فما الفائدة في زيادة من في قولك ما جاءني من احد قلت التوكيد لان الاستغراق
مستفاد من لفظ احد بعد النفي واما زيادة من في قولك ما جاءني من رجل فيفيد الاستغراق
لان لفظ رجل في سياق النفي لا يعم ولذلك يصح ان تقول ما جاءني رجل بل رجلان ولا يصح ان

قوله

نقول ما جاءني احد الا زيد اسلوب للمبالغة لا احد فيها الا عمرو ولا يجوز النصب على البدل من لفظ احد لان الا انما تعمل في المنفي وما بعدها لا في ساق النفي يوجب فعلا يقدر فيها عامله واما وجه جواز النصب على البدل في المسئلة التي قبل هذه عامله فيما بعدها لا ذا البدل واقع على اللفظ لا ان البدل فيصير كانه في العامل وان شئت قلت انما جعل الا معه عامله في المعارف وان شئت قلت ان من مقدرة في المنفي بلا اذا كان مفردا والذي بعدها لا يوجب ولا يصح تقدير من فيه فوجب البدل من موضع لا مع المنفي لانها في موضع رفع بالابتداء واما قولك لا تضرب

ولا امر للمعصي الا مضيعا

فعلى مضيع حال من الضمير في الجار والمجرور ومن جعله استثناء فعلى اصل الباب لا على البدل من اللفظ فاعرفه ثم اعلم ان البدل من اللفظ يقضي الى التناقض لانه متقدر لا يجب ان يكون منفيا ولو وقع بعد لا في ساق النفي يجب ان يكون منفيا وهذا ليس بشيء لان لا انما تعمل في النكرات فكيف يقدر عاملة في المعارف واذا امتنع في المعرفة امتنع في النكرة لان المعرفة نكرة وقد دخلها اختصاص حتى ان الكوفيين قالوا جاز وا ما ريد شيء الا شيء بعباءة بالجر والنصب لان الشيء لما دخل على البدل فالجار واقع في النكرة فلم يجز النصب على البدل من النصب الذي يوجبه العامل فلهذا اصل الباب المسئلة الثانية قولك ما ريد شيء الا شيء بعباءة فلا يجوز نصب شيء على البدل من خبر ما الذي يوجب وما لا يعمل اذا انتقضت بالا فلا يقدر عاملة فيما بعد الا لانه لا يوجب وقد ذكرنا العلة فيه بقولنا وما لا يعمل اذا انتقضت بالا لم يعمل فيما بعد الا شيء ثم قال لانها عاملة للنفي وقد انتقض بالا يعني النفي بزوال ان وجب ان يعمل لان وهو النفي وقد زال النفي فيها فيجب ان لا تعمل على زواله ويمكن ان يقال ان الدليل على ان اللفظ يقضي الى التناقض ان لا يقتضيه سائغ ويقدر ما يقتضيه بقوله لانها تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا في قوله لا ريد شيء في موضع رفع بعد شيء واذا تعذر الدليل على اللفظ وجب حمله على الموضع لان محله رفع في الاصل فحولها الى النصب لاجل العامل لا على البدل من اللفظ بل على اصل الباب بخلاف ليس زيد شيء لانها لا تعمل فيما بعد الا فلهذا قلنا ان الدليل على اللفظ من حيث ليس يجوز ولا يجوز من حيث ان شرط النفي ثم شرع في بيان الفرق بينها وليس فقال ان ليس انما عملت لكونها فعلا لا لكونها نافية فالا لما نقضت النفي عمل الامر الذي عمل ليس لاجله وهو الفعلية فصار كما

وهو الفعلية في نصب خبرها اذا حط عليه لا لزوال الامر الذي هو عامله لاجله وهو النفي وما النفي الذي يستفاد من ليس زيد الذي يستفاد من ما وفعل الذي يستفاد من ليس زيد ذاهبا ليس من جهة الفعلية فانه كان من جهة النفي فانه ما قولك ليس زيد الا قائما في وزان قولك ما كان زيد الا قائما فلما انتقض نفي ما بقي عمل كان وكذلك لما انتقض نفي ليس بقي عمل فعليتها

وخصوص بعد غير وسوى وسواء يعني بالخصوص المستثنى بغير وانما وصف خصصه للزوم غير الاضافة لانها بمعنى وكذلك يخصص المستثنى بعد سوى وسواء وانما الاضافة لانها ظرف وسيأتي بيان ظرفيتها والاصل سوى القصر وكسر السين وقد يمد مع الكسر وضم السين مقصور لا غير وفتح السين ممدوده لا غير واعرابها مقلوب مقصور ظاهر ممدوده لا غير وانما جاز الاستثناء بغير لشبهها بغير ليس وبين الا من جهة ان ما بعدها مخالف لما قبلها في النفي والاثبات تقول مررت برجل غير زيد فالمرور منفي عن زيد واقع بغيره في العادة بين المخالط اذا لم يلزم من مرورهم بغير زيد نفي المرور عن زيد وما مررت بغير زيد فالمرور واقع بريد ونفي عن غيره اذا اردت الاستثناء وان لم ترد كان حقيقة الكلام ان عمرا زيد لم تمر به ونفي السكوت عنه

وكذلك ما بعد سوى بخلاف ما قبلها ـــــ وبعد حاشى في اكثر اللغات وهو مذهب سيبويه فانها عنده حرف جر وتعلق الفعل السقي بعد حاشى في اكثر اللغات وهو مذهب سيبويه فانها عنده حرف جر وتعلق الفعل بعده ومجيء سيبويه على حرفيتها قول الشاعر من بحتر عدد الصلب مهاهة حاشاي لست مسلم معذور فلو كانت حاشى فعلا لدخل عليها نون الوقاية مع ياء المتكلم كما في سائر الافعال ومعنى قوله مسلم معذور محمود وقال الفراء فعل حذف فاعله وسمع ابو عثمان بعض العرب يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشي لشيطان وابن الاصبع اي جانب لانه عندهم مشتق من الحشا وهو الناحية قال الشاعر

يا ايها الحشا حي الخليط المزايل اي اي النواحي لان من جانب شيئا فقد تجنى عنه وصار في ناحية منه وقال الاخر ولا احاشي من الاقوام من احد فاحاشي مضارع حاشى والتقدير لا استثني من حصائص الفعل وقد تعلق بها حرف الجر في قوله تعالى حاش لله ـــــ واعراب غير واعراب المستثنى بالا على التفصيل لما كان غيرا سما قابلا للاعراب وجب اعرابه ولم يبق لما قبلها سبيل الى العمل فيما بعدها لوجوب اضافتها اليه فلا يعمل فيما بعدها سواها فلما منعت غير ان تعمل فيما بعدها لتعلقها فيه وجب ان تعمل فيما قبلها فيها نفسها عمله فيما بعدها قبل دخولها فلذلك كان اعراب غير اعراب المستثنى بالا على التفصيل المتقدم فنصبها في الايجاب وفي المتقدم وهو ما في المقطع

اخيرا وتخاوفها الملك في عمر الوجب فمعنى قوله على الفصل فاذا قلت قام القوم غير زيد
فانما انتصب غير بقام وهو غير متعد لانه اشبه الظروف لانها مبهمة لان عمرا في قولك مررت برجل
غيرك مبهم في الاماكن كما ان عندهم في الجهات ومثل تشبيهه بسوى وهي ظرف على ما ياتي بيانه ٥
وغير صفة حملت على الا في الاستثناء ولا غير اصل في باب الصفة لانها لما في ذات باعتبار
معنى فانك اذا قلت مررت برجل غيرك عقل دلت على الذات وعلى المغايرة فكانك قلت مررت برجل
مغايرك فالمغايرة اما بالذات بكونك ذات الجوهر غير ذات العرض اي حقيقة الجوهر مغايرة لحقيقة
العرض واما بالصفة نحو مررت برجل غيرك اي ليست صفته كصفتك وقيل المغايرة بالذات مثل
قولك مررت برجل يا انسان غيرك اي يا انسان اخر ذاته مخالفة لذاتك لعلمك بذلك في الحقيقة واما المغايرة
في الصفة كقولك دخل زيد لان بوجه غير الوجه الذي خرج به فذات الوجه هنا واحدة والمغايرة حصلت
في صفة فقط وقد ذكرنا علة حملها على الا في فصل الفصل ـــ وحملت الا عليها في الصفة
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا ولم
تكن الا في الاستثناء وغير اصل في باب الصفة فالاي في الصفة دخيلة على غير ومحمولة عليها كما ان غير في الاستثناء
دخيلة على الا ومحمولة عليها قوله اذا كانت تابعة احتراز من مررت بغيرك تابعة مثل قولك قام الا زيد على
تقدير قام رجال الا زيد فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كما جاز في غير نحو قام غير زيد اي
قام رجل غير زيد لان غير اسم متمكن قابل لعمل العامل واما الا فحرف غير قابل لعمل العوامل فلا يلزم
ان يكون المتبوع مع الا مذكورا ولذا شبهه سيبويه بالجمعين اي بقولك الا اذا كانت صفة لجمعين
يريد ان الجمعين لا يليان العامل هكذا الا في الصفة لا يقول قام الجمعون على تقدير قام القوم
الجمعون لا تقول قام الا زيد على تقدير قام رجال الا زيد فسوى الجمع احترازا عن المفرد نحو قام رجل
الا زيد لان رجال الا في الاستثناء ان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها فينبغي ان تراعى في الصفة لوجود
هذا المعنى على انه قد حكي عن سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فالا وصف تعلقه بالبدل
في الايجاب فهي بمعنى غير اي ان معنا رجل غير زيد لغلبنا قال الشاعر

لو كان غيري سُلَيمى اليوم غيّرَ وقع الحوادث الا الصارم الذكرُ

هذا البيت استشهد به سيبويه على الصفة والتقدير لو كان غيري غير الصارم الذكر سليمى غير اليوم وقع
الحوادث فوله منكور فيه احتراز عن الجمع المعرف مثل قام القوم الا زيدا فانه يصح الاستثناء والنصب
وقد جاءت الا صفة ما بعده لجمع المعرف في قوله عليه السلام ان ناسا من الحلفاء ليس هم الا الحلاقون والعطارون

هم الذين لا يطلبون وقول الشاعر ... قليل بها الاصوات الا بغامها فانما بغامها نعت الاصوات
وهو جمع معرف فوله غير محصور احتراز من العدد نحو قولك له علي عشرة الا درهم فانه يصح فيه الاستثناء
والنصب فوله لتعذر الاستثناء وجه تعذره ان المستثنى لو لم يخرج من المستثنى منه لدخل فيه والجمع
المنكر مثل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا غير شامل للمستثنى لان الجمع المنكر ليس
بعام بدليل صحة اخراجه من الجمع المعرف نحو جاءني رجال من الرجال ودون العكس ولفظ الله جمع
منكر لم يجمع جميع الافراد فلم يشمل اسم الله تعالى ما عداه فلم يكن استثناء فاذا تعذر الاستثناء
وجب جعل الا صفة فالاي وما بعدها في موضع صفة لآلهة و ... وضعف في غير ... ـــ
يريد وضعف جعل الا صفة في غير ما ذكر وهو ما تخلف عنه القيود المذكورة لعدمها قال ـــ
واعراب سوى وسواء النصب على الظرف وقد ... اذا ثبت ان سوى ظرف وجب نصبه على الظرفية
والدليل على ان سوى ظرف امران احدهما وقوعها صلة للذي نحو جاءني الذي سواك كما تقول الذي
عندك ولو كانت اسما غير ظرف لم يصح ان توصل بها الذي كما لا يصح ان توصل بغير فلا يقال جاءني
الذي غيرك بل الذي هو غيرك والتخطي وقوعها بين ان واسمها ولا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
والخبر ... والدليل سوام المال ان سواها دهما وجونا ... فلهم وجون منصوبان اسم ان سواها
منصوب على الظرف وقد جعلها قوم اسما بمعنى غير بالميل وقوعها فاعلة في قول الشاعر
ولم يرث سوى العدوان دنياهم كما ... وقيل الفاعل محذوف والتقدير ولم يرث شيء سوى العدوان
وايضا فان الظرف قد يخرج عن الظرفية لضرورة قال الفرزدق
اشمّ كأن خِلقتَه صلاةٌ ... ورِسْ وسْطها فلقا فلقا ... فرفع وسطها بالابتداء وهو لا
يستقيم بالسكون الا ظرفا واذا ثبت ان سوى ظرف وجب نصبه ... خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخولها مثل ان زيدا قائما وكان ... يريد خبر اسم كان فحذف المضاف فوله هو
المسند يظهر فيه خبر المبتدا فوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدا والمثل فيه فوله
مثل كان زيد قائما وخبر كان هو احد المنصوبات المشبهة بالمفعول به لان كان اشبهت الفعل
المتعدي شبه اسمها بالفاعل وخبرها بالمفعول وبأي بيانه في فصل العمل ان شاء الله تعالى
... وامر على نحو خبر المبتدا وكان ... يريد وامر خبر كان فوله على نحو خبر المبتدا يريد انه يجوز له ما
يجوز لخبر المبتدا ويمتنع فيه ما يمتنع في خبر المبتدا ويجوز فيه ما يجوز فيه وليس هذا على اطلاقه فانه
يجوز ان يقع خبر المبتدا ماضيا نحو زيد قام ولا يجوز في كان الا ان تاتي على المضي الا اذا وقعت شرطا

كقوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر قال ويتقدم معرفة تخصيص لقوله وامر على نحو خبر المبتدا
فان خبر المبتدا لا يتقدم معرفة اذ كان لا يتميز عند السامع انه خبر مع التقديم وخبر كان يتميز
عند السامع مع انه خبر بنصبه قال وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر قلت يريد ويحذف عامل خبر كان وعامله هو كان نفسها وانما وجب ان يقدر
هنا كان لان حرف الشرط لا يعمل في الاسما فاذا رفعت خبرا في المسئلة او نصبته فلا بد له من تقدير
فعل عامل اما الرفع واما النصب واذا وجب تقدير الفعل وجب ان يكون ذلك الفعل معلوما
بخصوصيته لا مطلق الفعل ولا فعل معلوم بخصوصيته يرفع وينصب الا كان وانما كانت معلومة
لعمومها واندراج جميع الافعال تحت الكون ولذلك يقدر خبر المبتدا اذا كان ظرفا بكائن او حاصل
او مستقر لعموم هذه الالفاظ ولا يجوز هنا تقدير حصل ولا استقر لمجيء خبر منصوبا بان ومرفوعا
اخرى فلذلك تعين تقدير كان قال ويجوز في مثلها اربعة اوجه قلت يريد ويجوز في مثل
هذه المسئلة اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه اما وجه رفعهما
فان رفع الاول اما ان يجعله اسم كان وهي وخبرها محذوفان واما ان يجعله فاعلا ويضمر
كان التامة واما رفع الثاني فخبر مبتدا محذوف والتقدير الناس مجزيون باعمالهم ان كان في عملهم
خير فجزاؤهم خير واما نصبهما فباضمار كان فيهما والتقدير ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا
ويجوز ان يكون ما بعد الفا مفعولا به لا خبر كان والتقدير يجزون خيرا لانه اذا جاز ان يضمر المصدر
الذي هو جزاؤهم لدلالة قوله الناس مجزيون عليه جاز ان يضمر الفعل الذي هو بمعناه واما نصب الاول
ورفع الثاني فعلى ان الاول خبر كان والثاني خبر مبتدا محذوف على ما تقدم في رفع الثاني والاول
واما رفع الاول ونصب الثاني فعلى ان الاول اسم كان والثاني اما خبرها او مفعول فعل دل
عليه قوله الناس مجزيون على ما تقدم واجود الاوجه الاربعة نصب الاول ورفع الثاني لقلة الحذف
فانك اذا نصبت الاول حذفت كان واسمها وهو منها بمنزلة الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل اما
اذا رفعته فقد حذفت كان وخبرها وليس خبرها بمنزلة اسمها لانه كالفضلة فلا ينزل منزلة
الجزء فان قلت فان رفعت وجعلت كان تامة كان الحذف اقل لانك تكون قد حذفت الفعل دون
فاعله قلت اجل لكن يكون قد حذفت مع الفعل ما هو بمنزلة المفعول وهو الجار والمجرور الذي
هو في عمله وعكس هذا الوجه اردا الوجوه لان اضمار الفعل بعد الفا قبيح لاستغنا الفعل عن
الفا فان قلت فاقدر دخول الفا في الجملة الاسمية فيكون التقدير فهو يكون جزاؤه خيرا قلت

فيه

جيان قبيح

فيه تكثير للحذف واما رفعهما فالاول ضعيف لقلة حذف كان وخبرها وقد ذكرنا علته وهو
مركب من اضعف الوجهين في الاول واقواهما في الثاني واما عكسه فمركب من اضعف الوجهين في
الثاني واقواهما في الاول ومثله في الحذف ادفع الشر ولو اصبعا فاصبع خبر كان اي ولو كان
دفعه اصبعا لان لو حرف شرط مثل ان قال ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت قلت قوله ويجب الحذف يريد ويجب حذف كان في مثل قولك اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان لانها قد عوضوا منها ما وانما وجب الاضمار لان ان هنا مخففة
النون مفتوحة الهمزة وهي المصدرية وان التي هذه صفتها لا يقع الاسم بعدها مبتدا فهي بمنزلة
ان الشرطية في اختصاصها بالفعل لعدم ما يوجب كونها مخففة من الثقيلة من الافعال
اليقينية وانما وجب اضمار كان على التعيين لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة مع وجود قرينة لفظية
وهي نصب منطلقا والتقدير لان كنت منطلقا انطلقت معك فحذف اللام وهي لام الجر فصارت اما
في موضع نصب بانطلقت مفعول من اجله ثم حذف كان وعوض منها ما فصار اسم كان منفصلا
وهو انت لعدم ما يتصل به من الافعال فانت اسم كان ومنطلقا خبرها وانما عوضوا ما دون
غيرها لانها تعمل عمل ليس وهي من اخوات كان يجب تقدير كان دون يكون لانك قد اوليتها
الماضي وهو انطلقت فلو اوليتها مستقبلا لقدرت المستقبل فاما قول الشاعر
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر
فالعامل في ان هنا معنى قوله فالله يكلا والمعنى لان كنت تكون مرتحلا يكلاك اي يحفظك واما الاولى
في البيت مكسورة لانها شرط لظهور الفعل بعدها والثانية مفتوحة على ما تقدم ولما كانت
ان للتعليل اشبهت الشرط في كونه علة في الجزاء ولذلك عطفها اعني ان المصدرية على ان الشرطية
فاذا قلت اما انت منطلقا انطلقت فالمعنى لان كنت منطلقا انطلقت اي انطلاقك علة في
انطلاقي كما تقول ان دخلت الدار فانت طالق فدخول الدار الذي هو الشرط علة في الطلاق كما
تقول ان دخلت فانت طالق فدخول الدار الذي هو الشرط علة في الطلاق الذي هو الجزاء قال
اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها قلت والمسند اليه يدخل فيه المبتدا والفاعل
قوله بعد دخولها يخرج منه ذلك لان المبتدا مسند اليه مطلقا غالبا احتراز من اقايم اخواك واسم
ان مسند اليه بعد دخولها والضمير في دخولها عايد على ان واخواتها اي بعد دخول ان واخواتها
فان قبل دخولها كان مسندا اليه لكن لم يكن اسم ان بل كان مبتدا وانما كرر ذكر ان وكان لان لهما مرفوعا

العامل على الخلاف في العامل في المضاف اليه ١٢ — فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وذلك
في المفرد المنفي بلا التي لنفي الجنس وقولك فهو مبني انما هي لوجود الموجب المبنا وهو تضمنه معنى الحرف
الذي يعمل الاستغراق والعموم بحسب المعنى وهو من وما ١٢ ان من تضمنه فيه كانه جواب سؤال مقدر
كانه قال هل من رجل في الدار واسقاط الجار من لبنا وهو الاضافة وما شابهها فان قيل ما الطريق
من هلك لو ظهرت من ابطل عمل لا ولو اسقطوها لبطل حكم العموم فاراد والحافظ على الامرين فجعلوا
الاسم معنى من ودين لهذا المعنى بنوا على ما ينصب به المفرد والمثنى والمجموع جمع السلامة
ولو قال فهو مبني على الفتح لم يدل فيه التثنية وجمع السلامة فان قيل فان من قال هو مبني على الفتح لم يرد
الى التثنية والجمع بما فان التثنية والجمع عنده بمنزلة الحرف كالمضاف قلت على كل حال هو كالمستعمل
فان قيل فوالا لمسلمات لك ولا قائمات عندك هو مكسور مع لا وحركته حركة بنا فليس لقولهم مبني
على الفتح وجه لانه في المفرد وجمع التكسير — وان كان معرفة او مضافا اليه وبين لا وجب
الرفع والتكرار — جملة وان كان المنفي بلا معرفة او مضافا اليه كبين المنفي وبين لا وجب الرفع
يعني وجب رفع المنفي والمعرف والمنكر المضاف فيه وبين لا واما وجب الرفع فيها هذا لانه اما في
المعرفة فلان لا لنفي الجنس والمعرفة ليس بجنس ولا عمل للا فيها لليس بجنس والمراد بالجنس عند اهل
العربية ما لا يمنع من حصول الشركة فيه واما وجب التكرير ليكون خلافا عما قاله من عموم النكرة
لما في التكرار من التعدد واما وجوب الرفع مع الفصل فلتعذر الجمع مع الفصل لان الفصل يوجب
جعل لا مع المنفي بمنزلة كلمة واحدة والفصل منها يأبى ذلك هذا اذا كان المنفي مفردا فان كان مضافا
لم يعمل فيه مع الفصل لضعفها لانها فرع في العمل على ان التي هي فرع على الفعل وان لا يعمل مع الفصل
بغير الظرف وهذا اضعف من ان يوجب ان لا يعمل مع الفصل على الاطلاق واذا بطل العمل وجب
الرفع لا لانها واما وجب التكرير في النكرة المجردة لان السؤال انما وقع فيه فصل وتكرير ورفع فوجب
ان يكون جوابا له فاذا قلت لا في الدار رجل ولا امرأة فهو جواب لسؤال من قال هل في الدار رجل
ام امرأة والسائل ان اراد في الدار واحدا من الجنسين فقد اصاب بنعم لان السائل عالم
بان فيها احدا لا بعينه وانما يسأل عن التعيين بان اراد في الدار رجل واحد لا غير فيقال له رجل وان كان فيها
امرأة ولا يقال له فيها امرأة وان اراد بكم فيها وقت السؤال واحدا من الجنسين فالجواب لا في الدار رجل ولا
امرأة فلا يقتصر على الجواب في الكلام بنعم على قول من لا يجوز ان يقتصر في النفي على قولك لا فان

يعني كما ومنصوبا فانما عنى رفوعها ذكره في المرفوعات وما عنى منصوبها ذكره في المنصوبات
واسم ان مشبه بالمفعول لانها مشبهة بالفعل المتعلق وسيأتي ذكر شبهها بالفعل في فصل
الحروف ان شاء الله تعالى ١٢ — اسم لا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها وقلت يريد
بعد دخول لا التي لنفي الجنس واحترز بقوله التي لنفي الجنس عن لا التي بمعنى ليس في قولهم لا هو المسك
الا هو واسم لا التي لجنس اصناف يأتيها مشبه بالمشبه بالمفعول لانه مشبه باسم ان واسم ان مشبه
بالمفعول فاسم ان يشبه المفعول بلا واسطة لا لانها مشبهة بان وان مشبهة بالفعل فان قلت
فلم قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهل يكون الاسم معها غير منصوب قلت اجل قد يكون مبنيا
فخرج بقوله المنصوب المبني معها على الفتح — عليها حكم مصاديا او مشبهها احترز
بقوله عليها عن الفصل بين المنفي وبين لا فان الفصل يبطل عمل لا لضعفها لانها فرع على ان التي هي
فرع على الفعل فقوله نكرة حال من الضمير الذي في عليها واضمر به من المعرفة فانها عنى لا لانها لنفي
الجنس تنافي التعيين ووضع المعرف للتعيين فلذلك قال سيبويه واعلم ان كل ما حسن لك
ان تجعل فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا يريد ان لا العاملة مختصة بالمكان بل ان رب لذلك وكان
حتى ان قول كل ما حسن لك ان تجعل فيه رب من المظهر يحسن منه مثل قولهم رب رجلا قوله مضافا
احترز به من المفرد فانه مبني فان قيل فهلا بنى المضاف قيل لان الاضافة منع الاسم العارض جاز
في قبل وبعد في باب لدن فانه منع بناء الاول للاضافة واسقط بناء الثاني لانه غير منفي ولا على الاضافة
بناؤهما معا على المضاف والمضاف اليه معا لانه اشبه ما لا يحل شيئا ولهذا الاترى انك لو قلت يا
ابن ام في باب النداء لم تبن واسقط ام حذفوا الاضافة وابقوا فان المنع لاضافة تركيب والتركيب
خلاف الاصل فجعل بناء اشيء واحد لتكثير التركيب وذلك تكثير لما هو الاصل فان قيل فاذا
كانت لا مع المفرد فهي كمن وجزء الشيء لا يعمل فيه وهم متفقون على ان موضع المبني نصب
بلا فلت ذلك غير مانع الا ترى انك تقول سرني ان قوما قاموا وما بعدها جملة ولجملة لا محل لانها فاعل
سرني وهي مع ذلك عاملة في الفعل فان قال فما تقول في رجل او مشبهه برجل او مشبها بالمضاف وهو ان يكون
لا داخلة على اسم عامل فيما بعده نصبا او رفعا مثال النصب لا ضاربا زيدا بعمرو ومثال
الرفع نحو لا حسنا وجهه عندك لان الاسم ان عمل فيما بعده جرا فهو مضاف وان عمل في بعده
فهو مشابه للمضاف — نحو لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فالاول مشبه بالمضاف
والثاني بمنزل بالمشبه به فان عشرين عمل في درهم النصب كما ان غلاما عامل في رجل الجر او ناصبا عمل

فيه بليه ويجوز ان يكون العامل فيه محذوفا اى اذا كان مفردا ويكون بليه على هذا حالا ثانية من المصدر في
الحال الاولى واعترز بقوله عن الصفاح ونحوه لانعدام المطابقة فانه يجب فيه الاعراب بنصب الفصل
من تركيب الصفة مع الموصوف والهاء في ليضمر المبني وبالك مبني ومعرب خبر المبني قوله
رفعا ونصبا مصدر اى معربا هذا الاعراب المخصوص اما لما فوجهه ان حرف المعنى وهو
اسم مركبا مع نحو عشر موت ثم حذف عليه لا نعدام طريق لذلك كما تقول لاحمسة عشر
لذلك فبقي غير اما مع طريقتي الفتح لاسما كان في موضع نصب فبني مركب الاسم مع الحرف
كان تركيب الاسم مع صلة الموصول ومن رفع طريقا فعلى موضع اسم المعنى ومن نصب حمله على
لفظ المعنى لانها فتحة بناء فتحة النصب ووجه الشبه ان كلا مفرد وقع بعد لا الى هذا
ساكنا مبني على الفتح فاشبه كل اسم يفتح بعد لا في انه ينصب وكل اسم فتح منونا فانه ينصب
فكذلك تلك مفرد بلى لا التي لنفي الجنس يفتح وقيل النصب حمل على موضع المعنى بلا فانه موضعه
نصب بدليل نصبه مضافا قوله اصل لا دخل ظرف مثال للمنعت الذي هذا انشاء قوله ولا
يتبع فلا يجوز ان يكون مبنيا ولا منعوتا بل للفرد المذكور لم يكن مبنيا ولا معربا
ما يرد في الاعراب والبناء والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب واما ابن
مريدان نصب اصله لا على لفظ المبني وان نصب رفعه حملا على
محله ومحل لا مع ما بعدها يحتمل على انفراده فانه محل نصب فالك جائز نسبتهما المضاف ومشاركته
في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا لك وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
مريدان ثبوت الالف في قولك لا ابا لزيد وحذف النون في المثنى نحو لا غلامي لك جائز لكن ليس
لاجل الاضافة بل لشبهه بالمضاف لانه لو كان مضافا لكان معربا ولو كان معربا لوجب رفعه
لانه مسند عمل لا في المعارف فاذا لم يكن اسمها الالف في الاول وحذف النون من المثنى لاجل الاضافة
لما ذكرنا وجاز ان يكون شبهها بالمضاف في اصل معناه كما دل له معنى قوله في اصل معناه هو
ان قولك لا بك ولا ابا لك سواء في مطلق النفي لا في موضع خصوصية النسبة يعني هذا قولهم
غلام زيد وغلام لزيد لا فرق بينهما في المعنى سوى ان في الاول والاختصاص وفي الثاني الملوكية
طاهره من حيث ان المضاف اليه معرفة والآخر نكرة وكان مبنى الاول على هذا المسلك في قسم المضاف
او المشابه له لانه مضاف موصوف واقول اثبات الالف في الاسم المشبه وحذف النون من

التي يقبل ان الاضافة الى الالف وذلك يقتضي التعريف وزياده اللام بين المضاف والمضاف
اليه تقتضي التنكير ومعنى الاقحام الزياده في غير موضع يلتبس بها فالمعنى زائد مخصوص
هذا نحو في صون المضاف بالف الالف وحذف النون وكم في سوء غير المضاف لزياده
اللام بين المضاف والمضاف اليه فزياده اللام يفيد التنكير كما تقدم في قولك غلام لزيد وحذف
النون واثبات الالف في لا غلامي لك ولا اما لك يفيد التعريف فحاد ضا فتساقطا فبقي
ان يقال هو مشابه للمضاف فالك ابن السراج كانك قلت لا اما لك فنونت لطول الاسم
وجعلت لك من تمامه ثم حذفت النون استخفافا فهو مفصول منفصل من الاضافة منفصل
زياده اللام وخصوا اللام في هذا الزياده دون غيرها لان الاضافه هنا بمعنى اللام فليس
بين اللام وبين الاضافة تناف قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها يريد ومن حيث ان قولك لا ابا فيها
ليس بمعنى قولك لا اما لها لان لا اما لها معنى لا اما لها فمن ثم لم يجز لانه لم يشبه المضاف في اصل
معناه لان الاضافه هنا بمعنى اللام فهي بفضل ما يفيد اللام فلا اناني فيها ومن اللام ولذلك
لا يقال لا رفيقي عليها لان الاضافه لا تفيد ما يفيد اللام قوله وليس بمضاف لفساد المعنى
وجه فساد المعنى ان لا انما تعمل اذا نفت الجنس في نكره عامه والمضاف الى المعرفه معرفه
فلو سلم انه يكون خاصا ويكون لا عاملة فيه يكون عاما وذلك مناف قوله خلافا لسيبويه
ادعى ان سيبويه يجعل مثل لا ابا لك مضافا على التحقيق وما ذاك الا لانهم حرفوا لام هذا
الفاضل المتقدم في هذا العلم وتوردكلامه في هذا الفصل قال رحمه الله وكما فتح ان يفصل
بين المضاف والاسم المضاف اليه فتح ان يفصل بين لك وبين المعنى الذي قبله لان المعنى الذي قبله
اذا جعلته كانه اسم لم يفصل بينه وبين المضاف اليه بشيء فيه ما فتح في الاسم الى الاسم ليحصل
بينه وبينه شبه لان اللام كانها لم يذكر هذا لفظ بعينه تقول فتح ان تقول لا ابا فيها لك ولا يدك
بالكاي فتح المضاف المنفي لا وبين لك كما فتح الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولو كان مضافا
لكان حاصل كلامه فتح الفصل بين المضاف والمضاف اليه هنا كما فتح الفصل بين المضاف والمضاف
اليه ولا يقول هذا من عند ذي يميزم(؟) لان المنفي الذي قبله بمعنى قبل لك اذا جعلته كانه
اسم لم يفصل بينه وبين المضاف اليه بشيء فيه ما فتح في الاسم الى الاسم اي لان المنفي اذا جعلته
كانه اسم غير مفصول بينه وبين المضاف اليه بشيء فتح اعلم ان قوله فتح جواب اذا وقوله لم يفصل
الى قوله بشيء صفة اسم في موضع رفع وقوله كانه اسم غير مفصول بينه وبين المضاف اليه اي كان

النفي اسم مضاف غير مفصول عنه وبين المضاف اليه ولو كان مضافا لم يشبه بالمضاف لأن الشيء لا يشبه بنفسه فقوله فيه اي في الفعل فيما يشبه المضاف كما فتح في الاسم المضاف اي في الاسم ولو كان مضافا لكان قوله فتح فيه ما فتح في الاسم اي الفعل كما فتح في الاسم المضاف اي في الاسم ولو كان مضافا لكان قوله فتح فيه ما فتح في الاسم اي الاسم نزلة فتح في المضاف ما فتح في المضاف قوله لان اللام كانها لتكرير بيان ان اللام في لا اب لك انما هي للتأكيد لا للتعريف كما في الكتاب بشوتها في لا اب لك وحذف النون فعلامي لك مشغال لولم تذكر معنى ما لولم تلت لا اب لك ولا غلام لك ولا مال لك اغنى مسيويه اذا قلت لا مثلي لك كانك قلت لا مثلك وهذا مثل لا يتطوى اي لا يتطوى بحذف اللام مع حذف النون انتهى كلام مسيويه وظاهر كلامه ان الغرض لا اب لك وحذف النون واللام والمراد لا اب لك قال الشاعر

واي كريم لا اب لك يخلد ... ولو لا اب لك وقيل ان قولهم لا اب لك معناه لا اب لك والاي كان فوجبان يكون الاول مثل الثاني في معناه والتكرير للتعريف لغوي واذا اختلف لفظان في امر لغوي ولفظهما نكرة وجبان يكون الاخر مثل الاول كقولهم ارسلها العراك اي في معنى معترك وليست وحدها في معنى مفرد واعلم ان اللام في اب لك في موضع رفع خبرا او صفة والخبر محذوف ويجوز ان تكون لبيانا ومعناها البيان والخبر محذوف ايضا فهي متعلقة ولها موضع المجرور بها موضع فاما اللام في لا اب لك فلا تتعلق بشيء لكونها زائدة فان قيل فاي شيء يحكم على موضع الكاف المجرور بالاضافة قلنا باللام ملت باللام لان المضاف وقد يحذف المضاف اليه منه نحو قول الشاعر

بين ذراعي وجهه الاسد ... واما حروف الجر فلا يحذف مجرورها والمضاف يخلف عن العامل في المضاف اليه وحروف الجر لا يخلف عن العامل فيما يعمل عليه لعدم استقلال الحرف والعرب تقول للرجل لا اب له ولا اب له لان الاب اعظم شانها بالآباء اولان من لا اب له معروف ذليل لعلهم بانه ليس له من يذب عنه قال الشاعر

هل للعريك الصغار بعينه لا اهلي ان كان ذاك ولا اب

والصغار الذل يقول ان كان الذل واقعا في فلا اهلي ولا اب وذاك من قولهم ان كان ذاك اشارة الى الصغار يقول ان وقع الذل بي فلا ام لي تنسب الي فتسبه ولا اب لي ينسب الي فيسبه فصرف مالك لقبيلتهم اخوالي ولا ابي ينسب الى قبيلة فتعيرني مالك لقبيلتهم اعمامي ... وحذف في مثل لا عليك اي لا باس ... يجوز حذف المنفي بلا اذا علم بقرينة لفظية او معنوية مثاله ان ترى شخصا يخاف فارسا فتقول له لا تخف عليك اي لا خوف عليك او لا باس عليك او لا شيء عليك فقد دل بالقضية المعنوي في ملك الكلام على ان قولك لا تخف عليك فالمنفي محذوف والمعلل به لا عشية كالعشية

اي لا عشية كهذه العشية وكالعشية في موضع رفع خبرا وعشية الاخرى تحت المنفي المحذوف او عطف بيان فيجوز نصبها ورفعها ويجوز جعلها تمييزا ويحتمل ان تكون الكاف اسما فتكون اسما اي لا مثل العشية وعشية خبرا وهذا اولى من الحذف فاما قول جرير

لا لا لعشية زابرا ومزورا ... فالمنفي مجذوف والمعلل به العشية حذف المنفي وهو المضاف الى العشية الذي احدث الكاف لانه لم يمكن تعليل الحذف بالمضاف لانه لا يحذف المضاف ان الزابر لا تشبه بالعشية وقيل هو منصوب على تقدير فعل اي لا العشية زابرا ومزورا اي لا ارى زابرا ومزورا العشية ومزورها ... خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المستثنى بعد خبرها وهي لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما او اسقط النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه لوجب الرفع ... اخر زيد قوله المشبهتين بليس عنهما غير مشتبهتين بهما فان لا ... قد تشبه ما وان وهو الاكثر فيها وتان بليس واما ما فتشبه بليس لغة الحجاز واما بنو تميم فلا يعملونها قوله هو نفسه مثل هذا قوله وهي لغة اهل الحجاز اي اللغة التي يقع فيها تسويه ما ولا بليس لغة اهل الحجاز فاما بنو تميم فلا يعملونها عمل ليس لعدم اختصاصها وقد يقدم جار هذا في المرفوعات وعلى لغة اهل الحجاز ورد التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ويقول لا رجل افضل منك منصوب افضل لانه خبر لا ما منصوب ليس وشبهه ما يليه افوى لاختصاصها بنفي الحال الذي اختصت به ليس وانك عاملة عملها في المعرفة والنكرة ولم تعمل لا الا في النكرة وقد جاء في المعرفة شاذا قال الشاعر

انكرتها بعد اعوام مضين لها ... لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

لا اسم لا يليها لا يكون الا نكرة لانه لا يلي لا في مطلق النفي الا في النفي الخاص فلا من حيث ان لا لنفي المستقبل قال واذا زيدت ان مع ما سوى ذلك من المنسوخ الكوفيين الحقيقة القول وقولهم ما ان يخرج لا فيها لا تزاد معها ومثال زيادته ان مع ما قولك ما ان زيد قائم اي ما زيد قائم وانما بطل عمل ما بزيادة ان لضعف ما عن الوصول الى ما بعد ان لفصلها بين ما وبعمولها وقيل لان ما النافية ان هذه النافية والنفي اذا دخل على النفي صار ايجابا فقد زال النفي واذا زال النفي بطل العمل والدليل على ان ان النافية قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور فلولا ان ان للنفي لما دخلت الا بين المبتدا والخبر لنقض النفي وقد اعملها بعض الشعراء اعمال ما وقد انشدوا

وان هو مستوليا على احد ... الا على اضعف المجانين

وحشيه

وان اذا وصلت بما النافية ... ما ان يخرج لا فيها

المنصوب على المرفوع والاضافة لغرض الاسناد قال الشاعر

وإذا دخلناه اضفنا ظهورنا الى دار ... فنشيب مشطب ...

اي استند ناظهورنا الى ... والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او
تقديرا مرادا ... قول المضاف اليه غالبا اسم لان اشمل فان ظروف الزمان قد تضاف
الى الافعال نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تنسب اليه شيء اي بلفظه
شيء لعمومها للاسم والفعل وقوله لفظا او تقديرا ليشمل الحرف المجرور وقدم اللفظي على التقدير
في حرف الجر لان اللفظي الاصل وانما قلنا ذلك لان الاصل في العمل للفعل فالجار في حرف الجر لفظا
راجع في المعنى الى الفعل المتعلق به في الجار اما ملفوظا نحو مررت بزيد واما في حكم الملفوظ
بتحو بسم الله الرحمن الرحيم اي ابدأ واما التقديري فكون بين المضاف والمضاف اليه لان الاسم
معمول لا عامل في الاصل ولان الاضافة تقدر بالظرف دون العكس اي دون ان تقدر الحرف
بالاضافة واحترز بقوله مرادا عن الظرف فانه ينسب اليه فعل او غيره بواسطة في وهي حرف
جر وليست مرادة اذ لو كانت مرادة لبقي عملها وهو الجر فعلم انها غير مرادة وكذلك المفعول
له فان اللام فيه مقدرة غير مرادة وهذا تصريح منه بان الجار اللام المقدرة لا الاسم الاول من
حيث انه مضاف الى الثاني اي مسند اليه طالب له طلب العامل المعمول له قال الرجاني لو كانت
اللام مقدرة لكانت فاصلة بين المضاف والمضاف اليه هذا والمضاف اليه بمنزلة التنوين المضاف
منزلة التنوين وبعاقبه فكما لا يجوز ان يقدر فاصل بين التنوين والاسم المنون كذلك لا يجوز ان
تقدر اللام فاصلة بين المضافين ولو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان يحذف
التنوين اذا ظهرت اللام وهو باطل بالاتفاق والاضافة في اصطلاح النحويين عبارة عن
اتصال اسمين بصيرهما واحدا وعوض من حرف الجر والذي عوض من التنوين واقول الجار
يقال بصريح اول ما قابل حرف الجر والذي عاقب التنوين ... فالمقدر بشرط ان يكون
المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها ... احترز بقوله اسما عن الفعل والحرف لانهما لا يضاف
لكن يضاف لهما على تاويل وقد تقدمت الاضافة الى الفعل واما الاضافة الى الحرف فنحو قوله

الشاعر ... لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ...

فاضاف غير الى ان واحترز بقوله مجردا تنوينه لاجلها من حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال الشاعر

... تذكر الشيخ عن بيضه وتلكي عن حزام العقيلة العذراء ...

فنصب مسئولته ان قدمته حرما وهذا اقوى من الاول لانهم قد فصلوا بين ما ومعمولها
بالظرف فجاز مسوية ما اليوم زيد قائما فقوله او انتفض النفي بالا او بتقدم للخبر بطل العمل نحو زيد
انتفاء ما في ما ولا ولكذلك بتقدم للخبر وبهما فمثال انتفاض النفي بما زيد الا قائم ولا رجل
الا افضل منك وانما بطل العمل لبطلان النفي الذي عملت لاجله ومثال بتقدم للخبر او قائم
زيد ولا افضل منك رجل وانما بطل العمل بالتقدم لان التقدم والتاخر تصرف فيها والا من الحروف
وهي جوامد لا تصرف لها في نفسها فلا تصرف لها في معمولها فلذلك بطل العمل قال
فلو وقع بعد في المعطوف على الخبر اما بل فالاضراب عما قبلها اما معنى او لفظا واما لكم
لا بد من مخالفة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فمعمول ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل فيها
الا زيد بل قاعد وقيل رفعه لانه خبر مبتدا محذوف وقيل على موضع خبرها ولا
لانه في الاصل خبر مبتدا قبل دخولها ولذلك عود اليه اذا انتفض النفي واذا كان الاصل
الذي هو للخبر اذا دخل عليه مرفوع وجب رفعه فتابعه اولى ونحو لا رجل فيها ولا
قاعد الخبر اذا رفعت لا خبر بقاعد ويجوز رفعه بالعطف على اسم لا لانها لا تعمل مع تقدم
خبرها على اسمها ويجوز ذلك في ليس فتقول ليس زيد قائما ولا قاعد الخبر فان نصبت رفعت
الخبر بقاعد وان نصبت عطفته على اسم ليس لانها تعمل مع تقدم الخبر ولا يجوز ما زيدا قائما
ولا قاعد الا عمرو على ان ترفع عمرا بقاعد لان في ليس ولا في ما اذا لا يصح ان تعطف على الخبر الا ما
يصح ان ينصب خبرا وانت لو قلت ليس زيد قاعد الا عمرو لم يكن لان خبر ليس لا يكون ما له او
ليس فان رفعت عمرا عطفا على اسم ليس لا بقاعد جاز ان تقول ليس زيد قائما ولا قاعد الا عمرو
ولا يجوز في ما لان خبر ليس متقدم على اسمها و ... المجرور اذا هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه دا ... ذكر الضمير فيما اشتمل نظرا الى لفظ ما ومعنى ولو اشتمل اي احتوى وعلم
المضاف اليه علامة وهو الجر والمضاف مصدر حرفت الشيء اذا ... على وجه الارض ولقب هذا
النوع من الاعراب بهذا اللقب استفلة ولنحطاطه عن درجة الرفع والنصب وقيل سمي جرا
لان مركبه من مخرج الجيم الذي ينجر عن النطق على ظهر اللسان جرا وانما خص هذا النوع من الاعراب
عن قسيميه لان النصب من اثرات الفعل لا واسطة والجر من اثرات الفعل بواسطة فكان
تقديم الاثر الذي لا يتوقف على واسطة اولى اذ الاصل عدم الواسطة وقيل لما كان النصب
من اثر الاقوى من الافعال والجر من اثر الاضعف وانما قدم المرفوع على المنصوب لتوقف

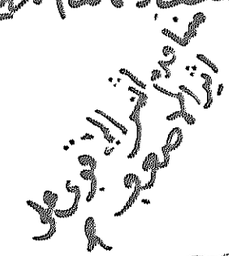

الاول معنى ليدخل مثل غلام الخادم وزيد زيد فان الاول لفظه كلفظ الثاني وهو غيره في المعنى
والاضافه بمعنى اللام على اضرب كثيرة منها ان يكون الاول ملكا للثاني نحو دار زيد ومنها ان
يكون الثاني ملكا للاول نحو صاحب الدار ومنها المقاربه نحو اخو زيد ومنها الملابسه نحو اسم
زيد وهي في جميع اصنافها لا تنفك عن الاختصاص وان تخلفت عن ذلك المحلي فمعنى الاختصاص
لازم لها واما الثاني من الاضافه المعنويه فهو ان يضاف الاسم الى جنسه ومثاله قولك خاتم فضه
فالاضافه فيه بمعنى من لان الاول نوع من الثاني وحقق معنى الاضافه التي بمعنى من قوله او بمعنى من
في جنس المضاف لان اسم الجنس يصدق على النوع فهل اضافه كان الاول فيها من الثاني والثاني
جنس للاول فهو بمعنى من ولذلك كان قولك يد زيد الاضافه بمعنى اللام لان اليد وان كانت فيه
خواص زيد فليست زيدا حسا فلا يصدق على اليد اسم زيد فما يصدق على الخاتم انه فضه حين
الاضافه وبالجمله فمتى كان المضاف اليه يصح ان يخبر به عن الاول نحو الخاتم حديد او كان عطف بيان له
نحو خاتم فضه او يكون بدلا له نحو خاتم فضه فالاضافه فيه بمعنى من واما النوع الثالث وهو ان يكون
الاضافه بمعنى في نحو ضرب اليوم اي ضربي في اليوم ومنه قول الشاعر

يا سارق الليله اهل الدار ... وبالجمله كل اسم اضيف الى زمانه او مكانه فالاضافه فيه بمعنى
في قال الشاعر ... الا ان قتلى الطف من آل هاشم اذلت رقاب المسلمين فذلت
اي قتلى في الطف ومنه قولهم فلان مثنا الغداة اي في الغداة وهي الاحاديد والمواضع الخشنه
ذات الحفر يضرب مثلا لمن هو ثابت الراي في الامور ومعناه ان ثبوت القدم في المواضع الخشنه
تحمد اخرى الغداة وذلك ان من ثبت قدمه في امر صعب فهو فيما سهل اثبت وبالجمله فان
قولك ضرب اليوم لا يخلو الاضافه من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في والاول باطل
لان اليوم لا يملك الضرب ولا يستحقه والثاني ايضا باطل لان اليوم ليس جنسا للضرب فتعين
الثالث ... ويفيد تعريف المعرفه وتخصيص النكره وشرطها تجريد المضاف من
التعريف وما جاء من الكوفيون من اللام الا ثواب وشبهه من الحدد ضعيف قلت اذا كانت
الاضافه المعنويه يفيد تعريف المعرفه وتخصيص النكره لان وضعها لذلك ويفهم
من قوله يفيد تعريف المعرفه ان الاضافه الى المعرفه موجبه للتعريف فقط لا لغير اللام
وليس كذلك بل هي موجبه للمضاف تضمن احكام المضاف اليه تعريفا كان او غيره فالاضافه موجبه
للمضاف بعض احكام المضاف اليه التي اعطاها التعريف فكون حصول التعريف في المضاف

فالعقل فاعله سلبي وخلف النون من حذام لالتقاء الساكنين هو لام التعريف ومن حذفه
للوقف وغيره ذلك ولا يكفي تجريد السور لام التعريف ليصلح لدخول الاسم الاول منه وان كان معرفه
وسواء كان النون ظاهرا كما ذكرنا او مقدرا نحو كرجل اكرمت ولو قال لتجرد اسمه او نونه
لدخل فيه التثنيه والجمع ونحوه الجزاء فلا بد له من موثر وقالوا العامل هو معرف الجزء لا يعمل
مطلقا لكن يعمل بشرط ان يخلفه شيء آخر وهاهنا خلف المضاف كما حذفت رب وخلفها
الواو ومنهم من قال العامل هو المضاف وقيل المضاف اسم والاسم لا يعمل في الاسم واقول
الاسم لا يعمل في الاسم مطلقا ام بشرط كونه مضافا الى الياء متصلا بها تصير الياء كالجزء
منه اعني من الاول فالمضاف في الشرح لا يمكن انفصال منها الا بذلك اي بين الاضافه
اللفظيه والمعنويه وقد ذاك والتقدير شرطا ان يكون الاسم مجردا اسمه لاجلها والاضافه
اللفظيه لا تقدر فيها حرف الجر ... وهي معنويه ولفظيه فالاول ان يكون المضاف غير
صفه مضافه الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في
جنس المضاف وبمعنى في في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضه وضرب اليوم وقلت
وهي ضم الاضافه اي والاضافه معنويه ولفظيه ولم المعنويه لانها حقيقيه والمعنويه لتحقيقه
والمحضه والمنفصله اسماء ترادف على الاضافه المعنويه واللفظيه وغير المنفصله اسماء ترادف
على معنى واحد وهو الاضافه اللفظيه فلما قسم الاضافه الى قسمين معنويه ولفظيه اخذ في بيان كل
واحد من القسمين بما يتميز به عن صاحبه بالفاء فالاول يعني الاضافه المعنويه ان يكون المضاف
غير صفه مضافه الى معمولها واحترز بقوله غير صفه مضافه الى معمولها عن مثل قولك قائم زيد امس
فان المصدر هاهنا قد اضيف الى معموله اي فاعله والاضافه معنويه لفوات الصفه وكذا الوصف
الصفه الى غير معمولها كقولك هم العراق لمن ترددانه كريم في العراق بل اردت انه كريم هذه البقعه
فالاضافه اللفظيه جائزه لانه ليس احدهما ان يكون صفه الثاني ان يضاف الى معمولها فان قلت احد
الامرين في الاضافه معنويه فيلزم على هذا ان يكون قولهم صلاة الاولى معنويه لانها غير صفه مضافه
الى معمولها قلت وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف
وظرفه اي فيما جاز ذلك النوع من الاضافه المعنويه قال وهو قليل يعني اضافه الشيء
الى ظرفه قال غلام زيد هذا مثال واحد لنوع الاضافه من اللام وهو الذي بمعنى اللام
ومتى كان الاسم مجردا الثاني غير الاول والاضافه بمعنى اللام كما مثل به وانما قلنا ان الثاني غير

ضمنا وتبعا لغيره من الاحكام لانه هو الاصل المقصود اللهم الا اذا تعرى المضاف اليه من جميع
الاحكام ولم يكن فيه سوى التعريف الا ترى انك اذا قلت نعم غلام زيد فالام من اضافه هذا حصل
العموم لفاعل نعم لا التعريف بل حصل التعريف ضمنا وتبعا ولذلك لا يضاف فاعل نعم
اذا اضيف الا الى المعرف بلام الجنس وتعريف الاضافه ليس بتعريف شخصي كتعريف الاشارة غالبا
بل هو اشبه بتعريف الجنس الذي يفيده الام الجنسيه بدليل انك اذا قلت عندي زيد ولعندي كثير
فلا تتعين واحد منهم بعينه بالاضافه بل يدخل فيه كل واحد منهم فينتفي التشاغ في عندي زيد
وانما افادت تمييزه عن عندي الخبز زيد ولذا لو قلت ان عمرو وله اباكبر وقيل ان تعريف الاضافه
المعنويه بانها التي يفيد تعريفا او تخصيصا تعريف المضاف بما معرفه متوقفه على معرفه لان
التعريف والتخصيص انما يعرف الاضافه والصحيح ان مطلق التعريف والتخصيص لا يتوقف
العلم بهما على العلم بالاضافه وانما يعرف حصولها من الاضافه ومعرفه حصول المعلوم
غير المعرفه بحقيقه الشئ او نقول العلم بما يميز المعنويه من اللفظيه وقد حصل وكذا قال
اللفظيه ما لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصل التمييز بينهما بانحصار الاضافه في هذين النوعين
فيتحصل تمييزهما حاصل تمييز الاعم مالـ وشرطها اي شرط الاضافه المعنويه ومعنى تجريد
المضاف من التعريف تنكيره والمضاف هو الاسم الاول وانما اشترط فيه تجريد المضاف من التعريف
لانه عرف الاضافه المعنويه بانها يفيد تعريفا مع المعرفه وتخصيصا مع النكره فلا بد ان يكون
المضاف بالاول يفيد المضاف اليه تعريفا ولا يتحقق ذلك الا اذا تجردت عن تعريف غير تعريف
الاضافه لاستحاله تعريف المعرف وان اراد بتجريده من التعريف ان يكون نكره فصواب وان
اراد بالتجريد ازاله التعريف من اضاف واضافته فليس بجيد لان تعريف الاضافه اقوى
من تعريفها فيكون قد جرد المضاف اليه من تعريف قوي ليفيده بالاضافه تعريفا ضعيفا وذلك
نوع عبث وايضا فان المضاف طلب تعريفه من المضاف اليه فاذا انتفى التعريف لم تحصل الاضافه
استغنى عن تعريف الاضافه والغنى عن الشئ لا يطلبه فاما قولهم زيد الخلق فان زيدا عرض فيه
اشتراك اتفاقي لا انك تزعت تعريفه من تعريف ذلك فلذلك لم تحتج اضافته ولذلك لا
تضيفه الى نكره فتقول زيد رجل لذلك دليل على ان نكره امر عرض له بالفصل الى تنكير وسلب
تعريفه فاشتركا في ان وصفه لذات لا يجب بها فكيف يمكن ان يكون ذلك الوصف لذات لا
يجب بها ثم قال وما كان الكوفيون من الملابه الاعراب وسببه من الغلط ضعيف واقول

الرجل

المضاف

غير

ان المضاف والمضاف اليه اما ان يدخل اللام في كل واحد منهما او لا في واحد منهما او في الاول دون
الثاني او في الثاني دون الاول اما دخولها على كل واحد منهما فهو على ضربين مجمع عليه ومختلف فيه
فالاول نحو الحسن الوجه والضارب الرجل على التشبيه بالحسن الوجه واما المختلف فيه فقوله
الملابه الاعراب واما القسم الذي لا يدخل في واحد منهما فنحو غلام زيد وما اشبههما مما اضيف الى
علم او مضمر واما دخولها على الاول دون الثاني فعلى ضربين متفق عليه ومختلف فيه ايضا
فالمتفق عليه اسم الفاعل اذا كان فيه نون التثنيه او الجمع نحو الضاربا زيد والمضاربي المضمر
في الثنيه والجمع نحو الضاربا زيد عند سيبويه واما المختلف فيه فنحو الضارب زيد لجاز الفرا
والاخفش عن الكوفيين النصف درهم والثلث درهم واما دخولها على الثاني دون الاول
فمتفق عليه نحو غلام الرجل ومعنى قوله وهو ضعيف يعني قولهم الملابه الاعراب وقد ذكرناه في اتباع
اضافه المعرفه من اتباع تعريف المعرف فالاضافه والالف واللام والتنوين للجمع والحد منها
مع الاخر في المتباين الذي بينهما واما وجه ضعفه ش ... استعمال فانه خلاف استعمال الفصحاء
مالك الفرد ق فاذا ... ما زال هذا عقلت بذاك اذا وه قسما فادرك خمسه الاشباه و ذا
وهاك ذو الرجح ... وهل رجح التسليم او يكشف العمى ملات الاناني والدنانير الباقع
ووجه الشاهد من هذين البيتين ان الالف واللام لو كان دخولها على الاول مع دخولها على
الثاني فصيحا لم يحتج الشاعر اذ في ترك ذلك تزل الافصح فلما عدل عنه الشاعر دل على انه
ليس بفصيح قول الشاعر فسما سريد زاد وثما ومعنى بحسبه الهشار السيف وهو طول ما يكون
السيف عليه وقيل اراد عصا الخطابه لانها مختصه بالملوك واما بيت ذي الرمه فالعني الحبر من
الحبر واراد الاناني فتشدد بدلا من آخر الحذف احدى الياءين تخفيفا والاناني احجار القلد والباقع الحا
من الحاف ... والفظه ان يكون صفه مضافه الى معموله مثل ضارب زيد وحسن الوجه
والاصل الحسن في الفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بوجه حسن الوجه
وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيدا في الفظ وضعف الواجب الملابه الجاز وعليها
وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضارب وشبهه فيمن قال انا مضاف
حملا على ضارب زيد ... اما اضافه الصفه الى ... فهو القسم الثاني من قسمي الاضافه وهي
الفظيه ولها شرطان احدهما اضافه الصفه والـ ... الى معمولها فان ... طها لم يكن الفظيه
فان قلت فان مل وشبه وغير صفات ولم تضف الى معمولها وهي اضافه لفظيه لان المراد بمعمو ل

الصفة ان يكون المضاف اليه قبل الاضافة منصوبا بالصفة او مرفوعا فالاول مثل الامر جميعا
وهو قوله ضارب زيد وحسن الوجه فان زيدا قبل الاضافة كان مفعولا لضارب منصوبا به وكذلك
حسن الوجه فان الوجه قبل مرفوع بالصفة قبل الاضافة اي حسن وجهه فالمراد غير وشبه ومثل
فليس لذلك طلب ان غير بمعنى مغاير ومثل ومشابه فهي في المعنى داخلة فيما
ذكرنا وتدرج في قوله ومجموعها مجموع الامرين فاعل الصفة ومفعولها فان قلت فما تقول في افعل
التفضيل فان اضافته غير محضة بدليل جريه وصفا للنكرة نحو مررت برجل افضل منك قلت
افعل التفضيل فيه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى واما من يرى ان اضافته لفظية يقول انه في المعنى
مضاف الى معموله لان معنى قولك زيد افضل القوم انه يفضلهم اذا قيس فضله الى فضلهم فان قلت
فان افعل التفضيل لا يفيد اضافة تخفيفا في اللفظ لانه غير متصرف فليس فيه متنوين يحذف للاضافة
فيصل التخفيف بحذفه قلنا افعل التفضيل انما يضاف استعمالا من فاذا اضيف حذفت من فاعلا ت
الاضافة فيه تخفيفا فخلف من وايضا فان ما لا يصرف لا التنوين فيه مقدر والمقدر كالملفوظ قال
ولا يفيد التخفيف في اللفظ فاسدا بين ان اضافة المعنوية فائدتها التعريف او التخصيص وجب
ان تكون الاضافة التي تقابلها لفظية كذلك فائدتها ان ما هي فيه في اللفظ وهو حذف التنوين من
اللفظ انه حرف مسكوب بحسب اللفظ وقد سمعت تصحيح اضافة لفظية فاذا حصل من
هذه الفائدة لم يكن وجودها مسا وعدمها مهما قال ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
لانه لما بين ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ظهر ان المعنى بجعل الاضافة على ما كان عليه
قبلها بدليل جواز وصف النكرة باضافة المعرفة الى المعرفة في مثال الكتاب ذكره وبدليل امتناع وصف
المعرفة بها كما مثل به من قوله وامتنع مررت بزيد حسن الوجه فلا يجوز ان حسن الوجه صفة
لزيد لانه لا توصف المعرفة الا بوصف يتنكر لكن يجوز ان يكون حالا من ضميره ونصبه على الحال وهو دليل ان
على النكرة لان الحال انما تقبل التعريف فلو كان معرفة لوقع حالا وحلل اعرفوه هو دخول رب على
الصفة المضافة في قول الشاعر: يا رب غابط لي لو يعايشكم ... الا يرى بي كما بي منكم وهنا
وبدليل دخول كل عليه كقول الشاعر: سل الهموم بكل معطي راسه ... وكل بازل عيهم للمعرفة
الا اذا تخرج حسا او حكما قال وجاز الضارب زيدا لحصول التخفيف بحذف التنوين ثم قال
وامتنع الضارب زيدا خلافا للفراء وانما امتنع لان السوس في الضارب فلا حذف فلا حامل الالف
واللام لاجل الاضافة فلم تفد الاضافة تخفيفا في اللفظ ولا اعتبارا فكان تخطيها عبثا

وللفراء ان يحتج بوجود احدهما ان الالف واللام دخلت بعد الاضافة والالف قياسا على الضارب بك
عند من يجعل الالف في موضع جر والثاني قياسا على الضارب الرجل فان فيه اضافة
لفظية وتخفيفا والرابع ان الالف واللام في تقدير الذي فهي متصلية في التقدير قال
ابن السراج لعمان بني وبل الذي ضارب زيدا فالجواب عن الاول ان نقول ما ذكرتم
ان اللام دخلت بعد اضافة لذلك نمنع ذلك انها دخلت قبل الاضافة والترجيح معنا وذلك
مانع من الاضافة اتفاقا وعن الثاني والثالث والرابع بانا نمنع ذلك ونضعفها ب
المنية الجبان وعبدها انما ضعفت لانه معطوف على المضاف اليه الذي لا يجوز
اضافة اليه لانه لا يجوز ان تقول لو اسب عبدها وانما جاز لانه بامر لم يباشر العامل ويجوز
في الرابع ما اشرت في المتبوع عمرو مصروف وجل واخيه مقولان ذلك ولو ولت ورب اخيه
ان يجر ان ساشر رب المعرفة وقيل انما حسن ذلك اضافة العدل الى ضمير الهاء وهذا ان
الدارك للهجري بشيء لانه بامر اي معطوف بان والضارب الرجل فانه محمول على الضارب
في حسن الوجه بدليل ان الحسان في حسن الوجه اجري بالاضافة وانما كان هذا الوجه هو المعتمد
لان الصفة ومعمولها معرفان فالمنع فالوجه بودي الى الخلو الصفة من الضمير الذي يرجعها
الى الموصوف واما الضارب فيودي الى تعريه ما ليس بمتعدد وبذلك الخبر الجر فجعل الضا ب
الرجل عليها بينهما من التشابه بوجود الالف واللام في الاسماء بخلاف
الضارب زيد وعلم من قوله الحسان في حسن الوجه ان النصب في احسن الوجه محمول
على الضارب الرجل فان النصب فيه على الاصل لم حمل الجر عليه على ضعيفه وما هو اصل
له فجاز في الضارب الرجل الا على احسن الوجه ونصب في احسن الوجه حملا على الضا ب
الرجل قال والضارك ومشبهه ممن حال لانه مضاف حملا على ضاربك لما بين ان الضا ب
الرجل محمول على الحسن الوجه في اللفظ الذي بين ان الضارك الالف واللام قسم قال
لانه مضاف محمول عليه بالاضافة تخفيفا في اللفظ الذي بين ان الضارك الالف واللام وان اضافه
فيه تخفيفا فرق محمول على الضارك لان الضمير المتصل في محل نصبه
في ضاربك ملتبس من التنوين لان الضمير المتصل في ضاربك مانع من التنوين كمنع اللام
منه فحمل التنوين في ضاربك متعذر لاجل الضمير كما ان حمله في الضارب متعذر
لاجل اللام ولا نهم نصبوا التنوين اسم الفاعل وتنوينه يمنع من اضافته بالجر والضا ل

الصفة ان يكون المضاف اليه قبل الاضافة مصوبا بالصفة او مرفوعا والمالك قبل الامرين جميعا
وهو قوله ضارب زيد وحسن الوجه فان زيدا قبل الاضافة كان مفعولا لضارب منصوبا به وكذلك
حسن الوجه فان الوجه كان مرفوعا بالصفة قبل الاضافة اي حسن وجهه فلما غيره وشبهه ومثل
فليس لذلك وان غير بمعنى مغاير وصل وشبه بمعنى مماثل ومشابه ففي المعنى داخلة فيما
ذكر واندرج في قوله معمولها مجموع الامرين فاعل الصفة ومفعولها فان قلت فما تقول في افعل
التفضيل فان اضافته غير محضة بدليل جريه وصفا للنكرة نحو مررت برجل افضل الناس قلت
افعل التفضيل فيه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى واما من يرى ان اضافته لفظية يقول انه في التحقيق
مضاف الى معموله لان معنى قولك زيد افضل القوم انه يفضلهم اذا قسته فضلهم الى فضلهم فان قلت
فان افعل التفضيل لا يفيد اضافته تخفيفا في اللفظ لانه غير متصرف قلت فيه نوع تخفيف لحذف النون والاضافة
فيحصل التخفيف بحذفه قلنا افعل التفضيل انما يضاف اذا استعمل بمن فاذا اضيف حذفت من فائدة
الاضافة فيه تخفيفا لحذف من وايضا فان ما لا ينصرف انما تنوينه فيه مقدر والمقدر كالمحقق قال
ولا يفيد التخفيف في اللفظ فانه لما بين ان الاضافة المعنوية فائدتها التعريف والتخصيص وجب
ان يكون الاضافة التي تقابلها لافادة ذلك فاذا تبين انها فائدة في اللفظ وهو حذف التنوين من
اللفظ لانه حرف ساقط بحصل التخفيف لفظا ولهذا استمتت عن اضافة لفظية فاذا حصل بها
هذا الفائدة لم يكن وجودها مساويا لعدمها ثم قال ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
لانه لما بين ان الاضافة المعنوية انما تفيد التخفيف في اللفظ احتاج ان المعنى بعد الاضافة على ما كان عليه
قبلها بدليل جواز وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة في المثال الذي ذكره وبدليل استتباع وصف
المعرفة بها لما مثل به من قوله واستتبع مررت بزيد حسن الوجه فلا يجوز ان يحسن الوجه صفة
لزيد لانه نكرة والمعرفة لا توصف بالنكرة لكن يجوز جر زيد لا من نصبه ونصبه على الحال وهو دليل آخر
على النكرة لان الحال انما قبل التعريف فلو كان معرفة لرفع حالا وحيث دل على ان المضاف
الصفة المضافة الى معمولها كقول الشاعر بانت عابطا لوجاءكم لاتى فيما علمتم وعهدنا
وبدليل دخول ال عليه كقول الشاعر سل الهموم لكل معطى راسه وبل بالخلق الفرد للعرف
الا ذا تخير حسنا وحكيما قال وجاز اضافة ذي بدليل الحصول لتخصيصه بحذف النون ثم قال
واستتبع الضارب زيدا فالفرا وانما استتبع لان السوق في الضارب فلحذف لاجل الالف
واللام لا لاجل الاضافة فلم تفد الاضافة تخفيفا في اللفظ ولا اذا معنويا فكان خاطبها عنها

وللفرا ان يحتج بوجوه احدها ان الالف واللام دخلت بعد الاضافة والتي قبلها على الضارب بك
عند من يجعل الالف فيه موضع جر والثالث قياسها على الضارب الرجل فان هذه الاضافة
انما تخفيفا والرابع ان الالف واللام في تقدير الذي فهي منفصلة في التقدير قال
ابن السراج لجاز على هذا ويل الذي ضارب زيدا فالجواب عن الاول ان نقول ما ادعى
ان اللام دخلت بعد الاضافة لذلك مدعى انها دخلت قبل الاضافة والترجيح معنا وقلة
مانع من الاضافة اتفاقا وعن الثاني والثالث والرابع بانا لم نسلم وضعف الوجه
الاول والثاني وعندها انما ضعف لانه عطف على الهاء المضاف اليها الواجب ان لا يعطف
يضاف اليه لانه لا يجوز ان يقال لوجاء عبدها وانما جاز لانه بابع لم يباشر العامل ويجوز
في البابع ما لا يجوز في المتبوع نحو مررت برجل واخيه مقولين ذلك ولو قلت ورب اخيه
لم يجز الا بتكرير الجار في المتبوع عند بعضهم وقيل انما حسن ذلك الاضافة العدد الى ضمير الهاء ومثله اما ان
الدار كالمكري بيتين لانه بابع اي عطف بيان واما الضارب الرجل فانه محمول على المختار
في الحسن الوجه بدليل المختار في الحسن الوجه الجر بالاضافة وانما كان هذا الوجه هو المختار
لان الصفة ومعمولها معرفان بالام فالرفع يؤدي الى خلو الصفة من الضمير الذي يرجعها
بالموصوف واما النصب فيؤدي الى تعدية ما ليس بمتعد وذلك الخبر فحمل الضارب
الرجل على الجر على ما بينهما من التشابه وحصول الالف واللام في الاسمين بخلاف
الضارب زيدا وعلل من قوله المختار في الحسن الوجه ان النصب في الحسن الوجه محمول
على الضارب الرجل فان النصب فيه هو الاصل لم حمل كل واحد منهما على صاحبه فيما هو اصل
له فجر ولي الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه ونصب في الحسن الوجه حملا على الضارب
الرجل قال والضارب ونحوه ممن قال انه مضاف حملا على ضارب بك لما بين ان الضارب
الرجل محمول على احد تخفيفين في اللفظ احدهما ان الضارب الف ولام فمن قال
انه مضاف محمول على ما لا حد تخفيف في اللفظ وذلك ان الضارب المعرف بالالف واللام وقام بعد الاضافة
فيه تخفيفا فرق محمول على ما لا يكون الضمير فيه الا مضافا لان الضمير المتصل لا يجوز نصبه
في ضاربك لما فيه من الثقل لان الضمير المتصل في ضاربك ناب من التنوين كما ناب اللام
منه فدخول التنوين في ضاربك متعذر لاجل الضمير كما ان دخولها في الضارب يتعذر
لاجل اللام ولا يمكن ان تنصبوا التنوين اسم الفاعل وتنوينه يمنع من اضافته بالضمير والضا

الضمير يمنع من تنوينه فيحصل التدافع بين الضمير والتنوين لا لكون الضمير متصلا
يقتضي اتصاله باسم الفاعل من تمامه ودلالته على التنوين وتقديره منفصلا يقتضي دخول
التنوين لتعذر الضمير دون التنوين فما قام مقامه وحصول التنوين يقتضي فصله
وذلك تناقض فلما وجب إضافة الضمير لا لأجل التخفيف بل لتعذر الجمع بينه وبين
التنوين جاز إضافة المعرف باللام إلى الضمير وإن لم يحصل فيه تخفيف بخلاف قولك
الضارب زيد فإن قولك الضارب لم يحذف منه التنوين للإضافة لأن المعرف لا ينون
لأنه يمكن أن يعمل اسم الفاعل وينصب زيدا بخلاف الضمير ومما يدل على ما نقول
إن الكاف في الضاربك في موضع جر فأما من قال إنه في موضع نصب فقد احتج
الفراء بجواز الضاربك زيد قال الشاعر: أيها الشاتمي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم
فالياء في الشاتمي في موضع جر على التقديم ولا أوله وشبهه يجيء في جمع اسم الفاعل
في المؤنث جمع السلامة نحو الضاربانك قال ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا صفة
إلى موصوفها قلت إنما لم يضف الموصوف إلى الصفة لما يلزم من إضافة الشيء إلى نفسه
لأن الذات المفهومة من الصفة هي الذات المفهومة من موصوفها فيلزم منه إضافة الشيء
إلى نفسه فيلزم تخصيص الشيء أو تعريفه بنفسه وذلك محال وأيضا فالمضاف
عامل في المضاف إليه فلو أضيف الموصوف إلى الصفة لكان الشيء عاملا في نفسه وذكرنا
من الذات المفهومة من الصفة هي الذات المفهومة من موصوفها وأيضا فإن الصفة والمراد
من موصوفها فإنه معها مراد مستوي كقولك جاءني الفارس أي الرجل الفارس فلو قلنا
إذا أضفنا الموصوف إلى الصفة وجب تقدير الموصوف قبل الصفة وإذا وجب ذلك
لزم من إضافة الشيء إلى الصفة إضافة الموصوف إلى الموصوف ألا ترى إذا قلت رجل كريم
بإضافة رجل إلى كريم فيصير كريم صفة لرجل المقدر فكأنه أضيف الموصوف إلى نفسه
في التقدير وذلك محال لما يلزم من تخصيص الشيء بنفسه ولما إضافة الصفة إلى موصوفها
فيلزم فيه جميع ما ذكرنا من إضافة الموصوف إلى الصفة مع زيادة تقديم الصفة على الموصوف
ووضعها أن تكون تابعة له وأيضا فإن في الصفة ضمير الموصوف وفي إضافتها إلى
الموصوف بها تقديم المضمر على الظاهر لفظا ومعنى من حيث إن المضاف إليه لا يتقدم على
المضاف قال ومثل مسجد الجامع وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول قلت

لما كانت هذه الأمثلة توهم إضافة الاسم إلى صفته ذكرها ليبين أن المراد بها غير ظاهرها
وأبان أن المضاف فيها ليس مضافا إلى صفته بل هو مضاف إلى محذوف هو الموصوف
بهذه الصفات والتقدير مسجد الوقت الجامع فالجامع صفة للوقت لا المسجد وكذلك
جانب المكان الغربي وصلاة الساعة الأولى وبقلة الحبة الحمقاء فالحمقاء صفة الحبة لا البقلة
وسميت حمقاء لأنها تنبت في مجاري السيل فيقلعها بجريه فإن قيل لم لا قيل المحذوف الموصوف
وأقيمت الصفة مقامه خلاف الأصل قيل له والأصل في الإضافة هي الحقيقة ولا تحقق إلا
بتقدير موصوف محذوف قال ومثل جرد قطيفة وأخلاق ثياب متأول قلت إنما
ذكر هذا الفصل لما فيه من إيهام إضافة الصفة إلى موصوفها وذلك نحو جرد قطيفة والأصل
قطيفة جرد أي بالية ناعمة والقطيفة كساء صوف فقولك جرد لازم من قطيفة لأنك تقول
ثوب جرد وقطيفة جرد وجرد في الأصل مصدر من جردت الشيء إذا أزلت خشونته
وذلك بعضه إذا هب ساعة فلما جردوا الصفة عن موصوفها بقيت عامة فبينوها
بالإضافة فقالوا جرد قطيفة كما لو قيل خز وكذلك أخلاق ثياب والأصل ثياب
أخلاق فلما جردوا الصفة عن الموصوف وجعلوها اسما احتاجوا إلى تعيينها فأضافوها
إلى ما يبينها فقالوا أخلاق ثياب لعموم الأخلاق في الثياب وغيرها كقولهم ثوب خلق
ودهر خلق إذا كان قديما وضعيفا أنشد ابن عصفور فيها تقديم على موصوفها بعطف البيان
قال الشاعر: والمؤمن العائذات الطير ... والتقدير والمؤمن الطير العائذات
فحذف الموصوف وبقي والمؤمن العائذات عند إتباع من الطير فبينها بالطير فالطير
بدل العائذات أو عطف بيان لها والمؤمن هو الله تعالى من الأمن فهو صفة الحرم والعائذات
جمع عائذة التي تعوذ بالبيت أي تلجأ إليه [illegible] والكسر في العائذات علامة
نصب لأنها مفعوله ويجوز أن تكون الإضافة في الضارب الرجل والطير على هذا التقدير
منصوب على المدح أيضا قال ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص
كليث وأسد وحبس ومنع لعدم الفائدة قلت معنى المماثلة في العموم والخصوص ألا
يكون مفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر وذلك في الاسمين المترادفين على مسمى واحد كما
مثل الليث والأسد فيحصل المنع بإضافة أحدهما إلى الآخر لأن القصد بالإضافة المعنوية
تخصيص المضاف وتعريفه بالمضاف إليه ولو أن المضاف هو المضاف إليه في ذلك لصح [illegible]

لعدم

مسماها مانع من ذلك لعدم الفايدة اذ الاصل التخصيص لا التعريف فلا حاجة في المضاف
اليه موجود في المضاف وايضا معنى الاضافة ليس الا مقتضى الاضافة من المجاورة
بين المضاف ومعنى الاضافة ايهام ان مسمى الاسم غير والمعدد وليس في الخطيب واللبيب
تجنيس في الخطاب وقال خلاف كل القائم معنى الشيء فانه يخص مذكرا بدليل
ان اضافة الاسماء المتعددة فان لاتحاد مفهومها بخلاف كل الدراهم لاختلاف مفهومها فان
مفهوم كل غير مفهوم الدراهم لكن كلا موضوع لمجموع اجزاء الشيء ومفهوم القائم غير ذلك
فمفهوم كل اعم من مفهوم الدراهم لان مجموع كل جزء من كون الدراهم وكل شيء فيكون جزءا
واما عين الشيء فلان مفهوم العين اخص من مفهوم الشيء فلم يكن مساويه في العموم
والخصوص فافترقت الاضافة لاشتمال الملاحظة المانعة منها فان لفظ العين كما يكون للشيء
فقد يكون للحسنة الباصرة والعين للآلة وغير ذلك فحصل الاضافة تخصيص الكل فيقال
قال وقولهم سجد كرة ونحو مشاول ولبد يرد عليه ان قولهم سجد
كرة من باب اضافة الشيء الى نفسه فان المراد بسجد المسمى بهذا الاسم الذي هو كرة
او مسمى هذا اللفظ الذي هو كرة او ذات هذا الاسم او مسمى بهذا اللقب او ذات
هذا اللقب واما اضافة الاسم الى اللقب لشركة اتفاقية عرضت بسبب الاسم بكثرة المسمين
به ولم يعتبر ذلك الشركة لتحقق في خصوصه فاضيف الاقل الى الاكثر فاشبه
اضافة العام الى الخاص وانما قلنا المقدر مسمى هذا اللفظ لانا بينا ان المراد بسجد
الذات فالمراد بكون الاسم لفظا يطلق على المسمى فهو عين ومغايرته بالاعتبار
فان المعلوم والاسم يغايران المعنى والعدد غير المعدود فالاسم ترجمة عن المعنى
فالاسم لفظ يقال باللسان والمعنى هو الشيء الموجود في الاعيان او الذهن وذلك
غير المقول باللسان فلا يكون اضافة سجد الى كرة من باب اضافة الشيء الى نفسه قال
واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره وجوبا مفتوحة او ساكنة
قال بريد ما صحيح ما لم يكن حرف اعرابه الفا فان قبلها كسر وليس في كلامهم اسم
معرب اخره واو قبلها ضمة لازمة واحترزنا بقولنا اسم عن الفعل المضارع المتصل
بالواو واحترزنا بقولنا معرب عن نحو قولهم جاءني من يعلو واحترزنا بقولنا لازمة عن
نحو قام ابوك وذهب غلام ابيه فيه عرب الاخر بهما لزوال الضمة وجرا وبرد بالملحق

بالصحيح ما اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما جر في المزلوزا وليا اذا سكن ما قبلها جوزي
قبل الساكن والساكن موقوف عليه فحرك بالجر لان الجر اليا وانما سكن
وما كان هذا بهذا بل فلان كذا في الصحيح وفي شرح المفصل وحذفت الياء
من المنقوص لالتقاء الساكنين الياء والتنوين وهو ساكن في الرفع والجر
من القاضي والمقوص لا تحذف في الرفع والجر وتحذف في النصب
واثبات الياء في الرفع والجر لغة هذيل وبعض بني كنانة ايضا وفي الكشاف
واثبات الياء في الجر لغة هذيل وبعض بني كنانة ايضا وفي الكشاف
وانما ثبتت الياء في الجر لان الكسرة لا تستثقل على الياء لان الياء
وجب قلبها واوا ويلزم من ذلك قلب الكسرة واوا وهو ثقيل
لانها لو انفتح ما قبلها لوجب قلبها الفا اذا تحركت وانفتح ما قبلها
والياء مفتوحة او ساكنة بعد الف فلذلك لم تقلب في الصحيح
وجوزي جرا ما من قضى عمال انها اسم على حرف واحد وسكونه اخف فرق بينها
وبين ما التي هي حرف وفتحت في المنقوص لانفتاح ما قبلها وحذفت
الياء من المقوص لالتقاء الساكنين الياء والتنوين وهو ساكن في الرفع والجر
الشعر وفي النثر قليل وانما حذفت في النصب لخفة الفتحة والالف وحذفت
الياء من المنقوص وانما لم تحذف في المقوص لان الضمة لا تستثقل على الواو
الكسرة على الياء وقد استثقلت الضمة على الواو في قاضوا
والالف في قاما واو اشتقا لهما في قوما ضمير اتصلا وحرف علة وليس بينهما
نقل الحركة والياء نقلت والواو في قاموا فسكنت لنقل الحركة عليها بعدهما قبلها
وانما حركت في الاسما اذا انضم ما قبلها ضرورة قال فاذا كان اخره الفا ثبتت
وهذا يعلم الغيب الفا ان سميت بها او دعوت وان كانت ثالثة او اربعة وحذفت
الفا للساكنين وانما لم يحذف الف المضاف الى ياء المتكلم وهو المقصور قوله
ثبتت معنى الف وتقولها للفصيح وانما كتبت بالياء لتحذف بخطها وحذفت
وانما لم تحذف الالف لم تستثقل فيجب قلبها ثم قال وحذفت قبلها يا اي قلبت الالف
المنقوص واوا وانما قلبوها الى ضمها واواطرد الباب في كسرها قبل الياء ولما تعذر تحريك
الالف قلبت الى حرف يحتمل الحركة وهو الواو وسوغ ذلك تعذر الكسرة عليها وجعل
تقلب الالف الى الواو في الاسم الذي هو اصلها فان كان اصلها في الاسم واو عمدت الى الياء

تمشي بجنبك ضربة لجحاب ضربت بهنها هنا ابحا ... ابا ذ يخشك فحذف النون للاضافة
فكذلك القول فيهما ... وتقول حمي وحمو ويقال في تثنية الاكثر وفي جملة
وتقول حمي وحمي ان تقول اخي واخي ومهلا سماعي ولانه ضرب احدهما يلزم الاضافة
لانه اسمها من الاجناس ومع ذو وضرب لا ينفرد الا بعوض وهو فوك فمتى افرد
عوض من واوه ميما وبافيها بحسب فيه الاعراب وانما عوضوه من الواو ميما عند افراده
عن الاضافة لانه اسم منصرف فاذا افرد نون واذا نون وجب حذف الواو لسكونها
وسكون التنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد فاما قول الشاعر
خالط من سلمى خياشيم وفا ... فافرد ولم يعوض ما لان المضاف اليه محذوف وهو
مراد والتقدير خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ضرورة وقيل انما سهل هذا
الشاعر لان الهاء قد وقعت اخر البيت ومن لغتهم انه لا يجيء القوافي [illegible]
ابدلوا من الواو ميما لانهما من مخرج الواو وهي مع ذلك حرف صحيح يحمل الحركات فان قلت
فان الباء من مخرج الواو وهي حرف صحيح يحمل الحركات فهلا ابدلوها من الواو قلت
لان في الميم غنة تضارع بها الواو ولان الميم تشبه الواو في كونها بين الشدة والرخاوة
واما الباء فمن الحروف الشديدة فلم يكن بينها وبين الواو مقاربة في الصفة وان كانت من
مخرجها فتعلم ما ل ... فقالوا فمي في الاكثر اي في الافصح تعلا وجب التعويض من
الواو ميما في الافراد انما كان لاجل التنوين ولا تنوين في الاضافة فبقيت الواو وجاءت
يا المتكلم فاجتمعت الواو والياء والاولى ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت في يا المتكلم وقيل
لما بطل التعويض لزوال الافراد [illegible] حذف الواو فكانت لام الاسم محذوفة وفي حذف
عينه اجحاف بها بعد حذف لامها لان اصلها فوه بدليل سقوطها في الجمع افواه
وفويه في التصغير فلامه هاء وحذفت اعتباطا لشبهها بالالف [illegible] كحذفها فلو
حذفوا الواو لحصل فيه من الاجحاف ما ذكرنا ويصح ذلك على صحة حرف الحركة في
مثل الاصل فوي على حسب الواو فيه [illegible] فاستثقلت الكسرة على الواو فقلبت
الى الفاء فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء وادغمت في يا المتكلم ... واما
قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفم [illegible] الا فصح منها [illegible] اذا افردت عن
الاضافة وينبغي ان تقول واذا افرد منها شيء اوكلها فانها لا تنفك افراده فهو ذو

وكذلك قولهم من [illegible] فذلك [illegible] في [illegible]
وان اتحدوا لا تنفصل [illegible]
عن [illegible]
الحركات من ثم استثقال [illegible]
بعد [illegible] ولذلك قالوا
من [illegible] ذلك في [illegible] الا على [illegible]
[illegible]
[illegible]
من الواو [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
اي [illegible] اللغات الاربع [illegible]
[illegible]
[illegible] افراد واضافة [illegible]
[illegible]
[illegible] في اللغة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قال الشاعر [illegible]

قمنهم

والوصف بالجمل

فصل نحو ضربت اليوم وزيد لكونه بالمرفوع عن المنصوب والمجرور
وبالمتصل عن المنفصل وانما جوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بالتوكيد بضمير
منفصل لان الضمير المتصل ... فلا يعطف عليه ... هذا العطف ...
... العطف على الضمير المستكن ... اسم على فعل ... وجب
التوكيد بالمنفصل نحو ... وعمرو ... الضمير ... منفصلا ...
... العطف على ... العطف على الضمير
... التوكيد ... الضمير وان ...
... الفصل ...
... العطف عليه ... اسم ...
... الفصل ... العطف على ...
وان ... الضمير المتصل ... العطف عليه
... الى ... التوكيد ...
... العطف ...
... قلنا اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا ...
... الشعر ... ان ... وتهادى
والتهادى ... اذا اقبلت تهادى ... واذا عطف على
ضمير ... متصلا ... كان مرفوعا وان كان منصوبا ... وان عطف على
المظهر فان كان متصلا جاز وان كان ... اسم ما يتصل به وان عطف
مضمر على مضمر فان كان منفصلين جاز وان كان الاول متصلا ... الا التوكيد
او ما يقوم مقامه ... عطف المظهر وان كانا متصلين ... في المرفوع ... ما يتصل
به المعطوف واذا عطف على الضمير المجرور ... مثل مررت بك وبزيد
اما ... المعطوف على الضمير المجرور الا ان يتصل الحرف ... الخفض
او الاسم ... فانه ... فهو ... الاتصال بالجر ... المنفصل
الضمير المجرور منفصل ... وبين المرفوع ... المرفوع المنفصل
يستقل ... ولا لذلك المجرور والعطف ... على المرفوع المتصل ...

المجرور وليس للمجرور منفصل فيؤكد به ... المرفوع المتصل فيجب اعادة الجار
لشدة اتصاله به ... من ... على حرف وذلك بعد
... الضمير المجرور متصلا بالاسم ... التنوين ...
... التنوين ... هذا ...
... التنوين وكان ... الاضافة ...
... على ... المعطوف ... بعد
من التنوين ... الضمير ... المعطوف عليه ... امتنع
... التنوين فوجب اعادة الحرف ... المعطوف ...
... ويطلق على ... مشكل ... ومعطوف عليه وقيل
لم يعطف الضمير على المظهر الا باعادة ... وقيل ...
... قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب
... الشعر ... وقيل ... وقيل الواو للقسم ... القسم
بالايام ... مثل ... والليل اذا ... وقيل ... الا
... والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم ...
... فيما ... يعني ان حق المعطوف ان يكون ... المعطوف
عليه ... المعطوف عليه ... ان المعطوف ...
... المعطوف ... صلة وكذا لا يعطف على ...
... ومن ثم لم يجز ... في ... اشار الى ...
... المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز زيد ... وكذا ...
... ومن ثم ... اي ... لم يجز ان يعطف قوله ذاهب
... لانه لا يصح ان ... زيد ... عمرو وانما ... ولم يجز
... ذاهب ... ولا ... فيه وما لم
... عطف على الخبر ... ذاهب ... عطفا على الخبر
... المنصوب ... رفعه ... ان ... المبتدا وذاهب
مقدم عليه ... ذاهب بالابتدا وعمرو فاعله لاعتماده على ... النفي ...

واذا عطف على عامل
محلا فرفعا او نصبا او
جرا

استغراق وجاءت الرسل كلها جميعا كقولك جاءوا جميعا وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون وجاءت النساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما اجمع فلا ينصرف في التعريف وفي
النعل وجمعا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ويثنى ويجمع جمعا سابتع اجمع كاجمعين
وجمعاوات ابصعون بتعون لفظها واتعون لفظ سلمان وعلى اتفا وسلكان وشكهد
ولبنا سلمها لانها علمان واجمعون يجمعن بالذكر احقلا وليس بجمع واجمع والاجمع
كبير الجمع لحمال يعرف معرب بغير لام ولا اضافة بتنكير وتجمع والتصغير ان تزيد
فيه الفا ثالثة بعد الفاء التي هي كالفاء من الاصل اجيمع وجميعر
منقطع عن الاضافة وكل مراد منكر معرفة بالاضافة المنوي وهذا لك وكلاكما يكرم
اجمعين يجيء لازالة توهم الاشتراك والعموم فلا ينصرف للتعريف والعموم جمعا وكلاك
الفعل وتنبيه التوابع واستغراق الجمع من الجمع واكتع مأخوذ من تكتع اذا اجتمع
ونقيض ما انصبون من قولهم لا تجي كرع ولا تصبع اي لا تجي مشرب ولا مروي اي
لا يجتمع لك الماء فيها وهل هو منتن من النصب وهو العرق السائل الذي سيلة موقف
على الجماعة وشوله البول والماء فيه نتن ونحو هذا العرق منتن شديد ونصبع بها
البيان والظهور والوكد ان الحق يعلو ليظهر وبين وسدد نظهر قوته
لان لفظ التوكيد يقوي المعنى ويبينه ولذلك سمي توكيدا قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها اي بعد قوتها ولا توكد بكل واجمع الا اذا جاز ان يجيء افرادها
حسنا او جميلا كرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله لجاز في جاريته
انا مررت بكل واجمع واخواتها الا اذا جاز ان يكون واجمع وضعها الذي وضعها له فلا يقال
جاريته كلها اذ لا يصح تجزيته الى فرق اجزاء واذا امتنع التفريق امتنع نقصه واذا
امتنع نقصه امتنع المجاز فيه باراد البعض فامتنع رفع المجاز لكن يرفع المجاز فيه
الا بالنفس والعين فيقال جاءني زيد نفسه او عينه وتقول اكرمت القوم انفسهم قال
النفس والعين يحصلان لرفع المجاز وابطال المحتقة فان من دلائل العرب المجاز فمن
ذلك في القرآن وجاءك وعلى بطنك وما اشبهها اسند فعلك من العلم فعدل عنهم
التعبير بالشيء عن الشيء ويجوز ان تسبب عن المسبب قال الشاعر

ذر الاباطح ان لقيا ارى بيانا نورا من غيرها عن بعد اكلهم المآ

ريد الاباطح ان قوما سقايتهم ان يميحون الماء ويلتمسون ثمنه فاقام السبب وهو الاحتكام
المسبب وهو الاكل فان قلت فهلا زعمت في الحقيقة بقولك جاءني زيد نفسه انه عرض عن
ملاقي الوهم واراد الخاص فرفع بكل واجمع بعد رفع المجاز في الحقيقة توسعا وارادة لبعض
كقولك افاده الملائكة وهو قاصد الى بعض الملائكة قلت ليس في جواب من اهل التقعير لهم
جبريل وحده وعالم بل قصد الملائكة كلهم اجمعون فان قلت فما بال النفس والعين
واعلم ان الذي يحصل من سبب العامل وان سبب للحول المسمى ثم سبب العامل
قولك استنزلت العبد كله لان تنزيل المفرد حقا بعضا ولا يقوم على العبد كله
بل الحق بجزيه وكذلك بل واجمع واخواتها ايجمعا او تقول اجمع ولا تقول رايت
الاب كله او جمعا واستنزلت العبد كله لان تنزيل البعض ممكن وهذا لك تقول رايت
زيدا نفسه فان الرؤية قد يقع على بعضه واذا اكد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس
او العين اكد منفصل مثل ما ذكرت انت نفسك اصرت بالمضمر عن المظهر والمرفوع
عن المنصوب والمجرور والمتصل عن المنفصل فان اظهرت واحدا من هذه الاشياء
بشرط تقدمه فقط واما المضمر المنصوب والمجرور فلهما وجوه اخر سنذكرها لك
وعرفت بهم اعينهم فلذلك المضمر المرفوع المنفصل وكذ بغير مرتبطة لاستقلاله بنفسه
في اللفظ بخلاف المتصل فانه مشترك ابدا وهو عند مطلق ولصت نقوله بالنفس والعين
عن تنبيه لفظ التوكيد على المضمر المرفوع المتصل فانهم الزموا الفعل من جهة كونه
كالجزء من ركني الجملة حذفوا في الضمير المنصوب والمجرور وفاقهما ليسا بركني الجملة فلم يلزما
فلذلك من اللزوم جرى مجرى جزء الفعل حتى يمكن له اخر الفعل فكرهوا توكيدا بالاسم
الظاهر لما يوهمه من توكيد جزء الفعل وقيل ان التوكيد يجري مجرى الصفة في الايضاح
والبيان فلو اكد المضمر المتصل من غير تأكيد بالمنفصل لجرى ذلك مجرى الوصف للفعل
في ظاهر اللفظ وذلك ممتنع وقيل ان النفس والعين لبيان العوامل ومتعان فاعلين
ومفعولين ودخل عليهما حرف الجر فاذا اكدت بهما ضميرا متصلا حصل اللبس فاذا
قلت المرأة جاءتني نفسها ارتفع ذلك الاحتمال وعلم ان المراد هي المجيئة بنفسها وكذا
اذا طلقت فقد قضيت جاز ان يكون بمعنى سرت وفرحت فاذا طلقت قد قضيت عينها علم
خلاف ذلك وهو بمعنى اطمأنت وسكنت فلما ادى التوكيد بالنفس والعين الى اللبس

الرجل الاول وتوبدل الغلط لانه لا اشمال ولا بعضية ما لم يقل بدل الكل وبدل
بعض البعض فتقابل الشيء من الشيء وهو وبدل الشيء من الشيء وبعضه بالواو او
بعضا وهو بعضها المضاف اليه وبدل الكل من الكل بغير واو والجمع بين لام التعريف والاضافة المنوية
مثل الحكم سبويه مررت بكل قائم منهما وقصته لكمال عقل الرجل وكمال معرفته للمجاز نصب
الكمال بمعنى والتعريف بالاضافة المنوية ما نوى وانتوى فيه متروح وعوض عن المضاف اليه
فوجبان يكون معرفة بالعرف لا بحمل على لفظ المعرف فالاول حمله وذكر الاول
والمطابق جزء والمائل جنسه وبين الاول والثاني بغيرها والرابع ان يقصد له بعد ان
غلط بصريح قوله اعني بين به القسم الاول وهو بدل الكل والمائل والثاني بدل
البعض وهو الثالث والثالث بدل الاشمال بينه وبين البدل عنه ملابسة وقد
فسر ضمني الملابسة وقوله بغيرها اي بغير احد القسمين الاولين والرابع وهو بدل الغلط
وسمي بدل الغلط لان المغلوط به فسموا المسبب باسم السبب وذلك كثير في كلامهم
ويحتمل ان يكون المراد بالغلط المغلوط به اي بدل من المغلوط به ذكر وليس بدل الغلط ما
يذكر لتعلم الغلط بل لتعلم التدارك من الغلط ومعنى الغلط ان تريد ان تذكر شيئا فذكر
غيره ثم يظهر لك انك غلطت فترجع فتذكر الذي اردت ذكره اولا كقولك استريت فرسا
حمارا ارتحالي بقول استريت حمارا فاخطأت فقلت اشتريت فرسا وهذا الغلط غير
مراد للمتكلم وضرب آخر من الغلط وهو ان يقصد الى وصف شيء يظن له انه قبيح وهو
فيما خرج في غير كقول المتنبي
اقاضيها هذا الدراهت اهله فلا السلمان هذا ولا الصف
ولا الوصل ان طال اشتراب فرسا اضافي بحرا اضافي بحر في الاضراب
وتكرين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل الناصية كاذبة ٥
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين يريد البدل والمبدل منه وذلك اذا بعد معرفة
من معرفة وعكسه ومعرفة من نكرة وعكسه فان كان المبدل نكرة من معرفة فالنعت اي
فوصف النكرة يختصها كالآية التي مثل بها واما اشترطوا النعت في بدل النكرة من
المعرفة لان المعرفة اوضح من النكرة وابى قوم ان يكون المقصود بالنسبة بمحطا في
البيان عن المقصود وقال ابو علي لا يلزم الا اذا كانت النكرة بلفظ المبدل منه كالناصية
كاذبة وان كان بغير لفظ المبدل منه لا يشترط الوصف قال الشاعر

انا وجدنا بني جوابن كلهم كساعد الضب لا يطول ولا يقصر
فقوله لا يطول ولا يقصر في البدل عن ساعد الضب وهو بدل نكرة من معرفة بغير وصف
وقال الحجاج في بيت لكماسه قوما اذا البيض الكماة تنمروا حلقا وقرا
فنصب قوما على ان حلقا بدل من قوما وهو بدل نكرة من معرفة وانما جاز ذلك لان كان الاول
لفظ الاول وجب الوصف وان لم يكن لفظه فالاول هو الوصف فالقول في قوله حلقا
والقول في بدل الاشمال فالمصدر محذوف والتقدير يعجبني علمه الخير فقوله اذا يعجبك
فعل الاشمال وحذف بعد وعلى الصلة وبقيت الكاسه فالتقدير سدد سدد الصبية
كاسدا اضافة صفة المصفة في قولك مررت بصديد رجل صديق وعرفت بزيد غلام
امراة فان كان البدل صفة فالموصوف محذوف نحو قوله عندي كم ضيم بزيد
بزيد والتقدير عندي بزيد بدل كم قال الشاعر

واحب ذا الوجهين وجهي الى الذي فيا وجها في الحوب وقاحا

فبدل وجها من ذا الوجهين ووصفه بقوله فيا وكرك وصف وجهي الذي بقوله وقاحا
وليس الثاني من لفظ الاول لجعله بدلا من ذا التي بمعنى صاحب وقيل لفظ ذا وصلة الى
الوصف بالوجهين فالمقصود بالوصف ما بعد ذا الثاني والثاني من لفظ الاول ولذلك
لزم الوصف واعلم ان في البدل باعتبار التعريف والتنكير في البدل فالمبدل منه اربعة
مسائل والبدل على اربعة اضرب بدل من كل الى كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال
الاولى قام زيد فرسه فزيد معرفة والبدل معرفة من معرفة كل من كل الثانية اعجبني زيد وجهه
فزيد معرفة من معرفة بعض من كل الثالثة اعجبني زيد حسنة في بدل الاشتمال معرفة
من معرفة الرابعة اعجبني الفرس حماره فحماره بدل الغلط معرفة من معرفة الخامسة
قام زيد رجل صالح السادسة اعجبني زيد وجهه له السابعة اعجبني زيد حسن له
الثامنة اعجبني الفرس حماره فحماره الى الاربعة بدل النكرة من المعرفة في اربعة انواع البدل
التاسعة قام رجل غلام امراة العاشرة اعجبني رجل وجهه له الحادية عشرة اعجبني
رجل حسن له الثانية عشرة اعجبني فرس حمار فحماره الى الاربعة بدل النكرة من النكرة في
انواع الابدال الاربعة الثالثة عشرة قام رجل زيد الرابعة عشرة اعجبني رجل
وجهه الخامسة عشرة اعجبني رجل حسنة السادسة عشرة اعجبني فرس حماره

عاطف
عبيد

درى ان امرك لن يطاعا واهتدت حلى مضاعا

خلى بال من التعجبية وفى ضمير المتكلم وقال الاخر فى بدل البعض

او عليك البعض والايام يعلى وجل شئته الناس

قال يعلى من البدل فى وعلى وانجاز هذا المثال فى البعض وذكر مثال من الايضاح

الذى ليس فى بدل الكل الا حضرة بقوله لا ضمير الغائب عن ضمير المتكلم والمخاطب فانه

لا يجوز ان تقول ضربنى زيد انا ولا تقول ضربك زيد انت ويجوز ان تقول

فى ذلك واعلم ان ذلك لان الاسم الظاهر بعيد الغيبة فلا مطابقة بينه وبين المتكلم

والمخاطب لاشتراكهما فى كونه مخاطبا ليس بغائب ولا غيبتك كونه ظاهرا فليس كالمضمر

المتكلم فى انه اسم مخاطب غائبا او متكلما غائبا لا ترى انك تقول ضربت وانت تقول ضرب زيد

وان كان اسمك زيدا لان لفظ زيد صالح لان يغيرك ولم يضمر الغائب فطابق المظهر فى

افراد الغيبة فاعرفه وقد لعن بعضهم فى نحو قوله تعالى لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل

على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون الا فعلوا لئس ما كانوا

يفعلون وقد لعن بعضهم فى نحو قوله تعالى لعن الله الذين كفروا من بنى اسرائيل

اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فلن بدل من الذين الاولى لم وهو ضمير المخاطب

واعاد لام الجر لانه حرف اعاد لاختصاص وقد قالوا فى ذلك ما لا يجوز لك ولا يتكم

اولكم وآخركم وصغيركم وكبيركم فاولكم وما بعده معطوف عليه بدل من الكاف فى لكم

ولم يجز من البصريين الا الاخفش والفرق بين ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب

ان ضمير الغائب يحتمل ان يكون الكل ظاهر سابق ذكره او ضمير ان يكون قد سبق ذكر

جماعة يجوز ان الضمير يعلى واحد منهم فاذا ابدلت افاد البدل بيانا واما المخاطب والمتكلم

فلا يحتمل ان يكون الكاف فى مررت بك للمخاطب اخر غيرك لانه يخاطبه ولا انا فى كلمنى

للمتكلم غير المتكلم ولذلك لا يجوز ان زيدا رجلا ولا زيد رجلا ويجوز ان زيدا رجلا فاعرف

حال من ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغايب عطف البيان تابع غير صفة

يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر قوله تابع لتخلص قوله

غير صفة لخرج منه مثل الصفة ووجه مغايرته للصفة انه لا يبدل لغير معنى فى متبوعه

بل لنفس الذات وقوله يوضح متبوعه يخرج به البدل والبدل فانهما لا يوضحان متبوعهما

لان البدل تواخ لان البدل قد يكون اخفى فلا يوضح الاول والمعرفة وان من البدل

بدل الغلط وان لا ولى فى البدل مطرح فى بدل البعض والاشتمال فلا يوضح بالبتة

هذه ستة عشر مثالا بالنسبة الى التذكير والتأنيث وقد تضاعف بالرجوع على المصور

والمجرد وكل واحد منها ست عشر مثالا فتكمل الجميع مائة وثلاثين مثالا

ويكون ظاهرين ومضمرين ومختلفين التقسيم الثانى باعتبار

ذلك ايضا كالاول من ظاهر وعكسه ومضمر من مضمر ومضمر من ظاهر وعكسه ومظهر

من مضمر وهذا القسم جار فى كل ما تقدم من الاقسام الى ما لا يحصى والى

المضمر من المضمر ان يكون من معرفة ومن نكرة كما ذكرناه فى القسم الثالث

وهو بدل المضمر من المظهر لا يستقيم فيه ان يكون من نكرة لان النكرة لا تضمر

ويستثنى من المظهر من نكرة ما ذكرناه فى القسم الرابع وهو بدل

المظهر من المضمر عرفت بجعل على التفسير المذكور فى الاول او انكر من المعرفة او

عكسها وهم اقوال هذه الاربعة التى اعتمدها ونوضحها بامثلتها فى انواع

الاربعة التى هى بدل الكل من الكل والبعض والاشتمال والغلط فهذه اثنا عشر

المظهر من المظهر تقدم ذكر بعضها او بعضه فى بدل المضمر من المضمر اول الكل مثل

وهذا بدل الكل من الكل فى قوله هند جاءت هند اخوها هند بدل من هند

هند اعجبتنى هى هند والرجل رأيته اياه فهذا بدل الغلط فهذه الاربع بدل

المضمر من المضمر هم فى بدل المظهر من المضمر اربع ايضا تقول فى بدل الكل من الكل الذى

مررت به زيد اهو زيد قال الشاعر على حالة لوان فى الناس خالدا على حالة جود لظل بقاعها

فى حالة بدل من الهاء فى جوده وتقول فى بدل البعض من الكل رأيت زيدا نصفه ووجهه

وتقول فى بدل الاشتمال زيد نفعنى علمه وتقول فى بدل الغلط هند والرجل عجبت

منها الرجل فهذه اربعة مثال فى بدل المظهر من المضمر وفى بدل المضمر من المظهر اربعة مثال

ايضا تقول فى بدل الكل من الكل رأيتك اياه وفى بدل البعض وجه زيد ليت زيدا اياه

وتقول فى بدل الاشتمال ثوب زيد سلبت زيدا اياه وتقول فى بدل الغلط هند والرجل رأيت

هندا اياه فهذه ستة خرجت مثلة باعتبار الخطاب والغيبة والتكلم وفى بعض النسخ

اذ لا يدل صيغة المضمر على البعض ولا على الاشتمال ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل

الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا احضر بقوله بدل الكل عن بدل البعض والاشتمال

والغلط قال الشاعر فى بدل الاشتمال من ضمير المتكلم ⊙

واما التاكيد والغرض انه رفع توهم المجاز او الخصوصه واما الاجزاء فهو ان
يخرج المؤكد عن ان يكون محتملا اذا كان مصوبا وان كان منعوتا يفارق عطف البيان انه
يكون لفظ الاول وعطف البيان لابد من ذكره بخلاف التوكيد وعطف البيان
ليس كذلك ويكون في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة في المشهور والفرق
بينه وبين عطف الاول في قوله مررت بزيد اخيك او بصديقك هذا مثال العطف
البيان ومررت بزيد اخيك او بصديقك هذا مثال التوكيد لانه استدراك ان وقع
على الغلط ايضا استدراك لان قوله مررت بزيد اخيك او بصديقك هذا مثال التوكيد لانه
يصلح بغير ذكره والمفسر لا يصلح بغيره وانما كشف وتوضيح المراد بالمعطوف الاول فاما
الصفة فالمفسر الموصوف بالصفة وتزيل عليه فوضح المعرفة بمنزلة صفة وقوله
لذلك الناس من تزيا بزيهم اي يفعل افعالهم ذكر فيكون تخصيص قولك انسان ذكر بعد قولك
الكريم بعد حمل والفصل بين البدل والمبدل منه في حمل الابدال الذي ذكرته
لما تم الفصل بينه وبين المتابع معنى احترزت بالفصل بينه وبين البدل الذي
اللفظ فقط لان البدل قد يشبهه به لانه بالفاظ التوابع كعطف البيان قوله
وصل اما ان تاركك البكري بشر بعيد فاذا انفرد به عطف البيان بالاعراب فخصه او جعل
ملتبسا في البدل فمنه قول المراد انا ان تاركك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
وهذا لا يستقيم دليلا على من يرى عدم اضافة الصفة الى الصفة
لانه ربما ما من ان كان الفرزدق لا يتبع صفة فاصلا بين البدل وعطف البيان لغطا ووجه
الشاهد في البيت ان البدل لحكم العامل في جميع ما قبله فمتى جرف شبه تعين
ان يكون عطف بيان للبكري والا جوز ان يكون بدلا على ضعف جواز الضارب زيدا
نصب المقدر انا ان تاركك البكري انت بشر بما ذكرنا من ان البدل في حكم يلي العامل
والمعطوف البياني خلافه ان نصبت بشرا على محل البكري او نصبت البكري بالمبتدأ وجب
نصب بشر ولم يحصل الفرق بينه وبين البدل في اللفظ الصورة البينة باب العوائق
يا هذا زيدا ويا هذا زيد بالنصب والوقوع في هذه الصورة يتعين ان يكون عطف بيان ولو كان
بدلا لوجب بناؤه على الضم لان حرف النداء اذا دخل على المعرفة العامل في اللفظ
قال الشاعر فيا لخويا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله لا تخذلا اخيكما

البدل

التعذر فيه نصب نوفلا ولو صح نصبه على عطف البيان لكان ذلك لوجب بناؤه على
الضم وقد عطف عبد شمس ونوفل على الضمير المنصوب في اعيذكما وهو الوضح لانه يتعلق
بعطف البيان ومن اجاز حمل البدل على عطف البيان واعلم ان في الكلام ما يتمسك به الصفة
والبدل وعطف البيان وذلك ان كل واحد منهم يجوز ان يقع موقع صاحبه فيما ينوب عنه
في ذلك الصفة وعطف البيان يجوز ان يقع موقع المبين المفسر والتوابع عدس
يجوز ان يكون عطف بيان في غير هذا الموضع الذي ذكرناه لهذا الرجل مالا الى ان يعطف
بيان لهذا هي مثال فهم الرجل صفة لهذا الرجل وفي استغفال فهما توكيد
البيان فقام ابو عبد الله زيد واما الوضح انه لا يفرق بين التوكيد وعطف البيان
قول الشاعر افي واسطى عظم رقبة مشطر منطق الفيل ما ضربت اصما

يجوز ان يكون الساقي والمالك قولها الاول وعطف بيان عليه او على ان يكون
عطف بيان على قوله معلى وهو من نجم بمعنى شرقه وقد يقع بمعنى غرب
وهو عطف بيان للبين البين ما استبان من الشيء الشيء
الفاصم الاثم فسمي به مجازا ومنه يقال للملعب لان الاعراب ما ابان وفصل
ان يوقع الشيء لمعنى فذلك قضية واجب لانه ليس الشيء لمعنى الاعراب قوله
ما بين معنى الاصل بعيدا لمعنى المعنى من الاسماء المطلق المبني قوله ما ناسب الى اصل
الشاهد وجه والاصل مشابه ان الاسماء من المشابهة او بعض المبنيات لم يشبه
معنى الاصل كالمضاف الى المبني مع حصول ضد معنى فيها وربما بنيا باضافتها الى
اذ وكذا قولهم جار ومجاور عدس لا يراد به شيء لا تضمنه معنى ما المبنية وقوله
معنى الاصل دخل فيه الفعل والحرف ولو قال المبني ما ناسب الحرف لخرج منه مثل اسماء الافعال
نحو صه ونزال عدس لا يراد به شيء لا تضمنه معنى حرف الامر وهو الكاف فصل عن
العامل الاصل بالعامل الذي معه في قول ولو قال المبني خلاف المعرب لكفى ذلك عند
من عرف المعرب انه مقابله قال او وقع غير موقع استثناء الى ان الاسم كما يكون
لا بد وجودي فقد يكون لا بد عدمي وهو اشتماله موجب الاعراب واذا انتفى موجب الاعراب
بقي الاعراب والمبني منتفي ابتقاء موجبه وليست كلة او هنا للشك والترديد بل هي
للفصل فكانه قال حاصل فيه احد هذين الامرين الاول وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل

عدد

ف

قوله سقوط ذكر لفظا
نحو في الدار صاحبها او معنى
نحو مقدم لفظا لا معنى

نحو انت قمت وانا اكرمك فالكاف قولا او غايبا نحو هو وقام واخوه وله قوله
يكون مقدما على الفعل او معنى نحو زيدا في داره قوله او حلا ليدخل فيه ما يجب
ان يفسره ما بعده وذلك في اربعة ابواب الاول ضمير الشان والمبهم في ضربه
رجلا الثالث الضمير في نعم رجلا وبئس غلاما الرابع الضمير في نعم وبئس
نحو نعم رجلا زيد قائم المقدم في هذا اربعة كالفعل فاذا قلت هو قائم فذاك هلت
الشان هو هذا الضمير وهو زيد قائم فذاك تفسيرها الذي هو قولك زيد قائم في المعنى
معهود بينك وبين المخاطب وذلك متقدم حكما اي ذهنا لا لفظا فاعرفه فانه غاية الغامض
واما باب ضربني وضربت زيدا فقد تقدم في ذكر ضمير الرفع والنصب وسيأتي ان شاء الله
تفصيل وتمثيل في تفصيل الضمير وما يرجع اليه

الايضاح المفصل

وهو منفصل ومتصل المقدر هو الفصل ولذلك لا يوصف المتصل ولان وضع الضمير الانفصال
والمتصل الضرورة وانما وضع الضمير لاجله والضمير ما صح ان يفصل بينه وبين عامله
وجاز تقديمه عليه وما لم يصح فيه ذلك فهو متصل

والمتصل غير المستقل قوله المستقل بنفسه اي ما استغنى بنفسه في اللفظ
به بمعنى انه لم يفتقر في اللفظ بعامله معه ولم تنزل من عامله منزلة الجزء منه ويجعل
فيه القابل المعنوي وهو ابتدا اضفي في المنفصل ولو قال المنفصل ما لم يتصل بعامله
فلم يجز منه او المتصل ما اتصل بعامله والمنفصل ليس كذلك لكان اسد من قوله المقدر
ما استقل بنفسه فان اكثر الضمائر المتصلة لا تستقل بنفسها بل تحتاج الى الفظ يبين
المراد بها وذلك نحو انت واياك ونحوهما فان الاسم من انت هو الالف والنون والتاء
حرف خطاب وذلك لا اسم من اياك هو ايا والكاف حرف خطاب ولا ينطق بايا منفردا
عما يصحبه من حروف الخطاب فلم يستقل في اللفظ بنفسه دون حروف الخطاب
المتصلة به وانما انقسم الضمير الى المتصل والمنفصل لان الحاجة التي دعتهم في المظهر
الى التقديم والتاخير والفصل بينه وبين عامله قايمة في المضمر فوجب ان يكون في
الضمير ما ينقل ذلك ابطا تبعا لبعض الضمير المظهر وسمي المتصل متصلا لاتصاله
بما يتصل به من عامله اسما كان او فعلا او حرفا نحو علامك وضربت والك وسمي

المنفصل منفصلا لاستغنايه عن الاتصال بعامله

وهو مرفوع ومنصوب ومجرور

والمرفوع والمنصوب منقسم ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع

والمراد بالمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع

انما انقسم الضمير الى هذه الانواع المختلفة من الاعراب لانه يعبر عن المتكلم والمخاطب
وذلك قد يكون في الضمير الموضوع موضع المظهر من الاعراب لكن اعرابا خاصا
يكون للفظ ومقدرا ومحلا والاعراب المضمر لا يكون الا محلا لانه مبني وانما بني لانه
لما تضمن معنى الحرف الذي هو اصل لكل واحد من المرفوع والمنصوب انقسم قسمين
منفصلا ومتصلا والمجرور لما متصل له فلم ينقسم فان المجموع خمسة وانما لم يكن المجرور
منفصلا لان الضمير انما يقع موقع مظهر ومظهر المجرور لا يتقدم عمل عامله ولا
ينفصل منه وبينه فلان مضمره كذلك فان مظهر المرفوع والمنصوب ينفصل بينهما
وبين عاملها ويتقدم المنصوب على عامله نحو زيدا ضربت وكذلك تقول ايا ك ضربت وتقول
في المرفوع ما ضرب زيدا الا عمرو فتفصل بين الفعل وفاعله المعمول وما لا لمعنى لوجه
الفصل عليه كذلك تقول ما ضرب زيدا الا انت وانا المجرور فلا يكون الا بحرف الجر اضافه
وذلك لا يتقدم فيه المظهر على عامله ولا ينفصل منه وبين عامله فلم يقع المضمر الذي
وقع المظهر فاعرفه

الاول ضربت وضربتك ضربني وضربك قد

يريد بالاول المرفوع المتصل وانما قدمه على المنفصل لانه داخل في شبه الحرف لان منه ما
هو على حرف واحد ولان منه ما يسكن فلا يبدو ذلك ان دخل في شبه الحرف كان بعدم
تعريفه اتم واما المتصل فهو شبيه بالظاهر وقريب منه فلذلك اخر ذكره ولان المتصل
هو الاصل بدليل ان اسم الفاعل اذا جرى على من هو له برز مستصلا نحو زيد عمرو ضاربه هو
اذا اردت ان زيدا هو المضروب فقد رايت ان المتصل انقلب منفصلا بما مثلنا قال
ضربت وضربت فعل فعل مبني للفاعل وبفعل مبني للمفعول لانه لم يسم فاعله لان الفعل
مسند الى كل واحد منهما وذلك لانه عشر ضمائر اثنان للمتكلم نحو ضربت وضربنا فالاول
للمتكلم وحده والثاني للمتكلم اذا كان معه غيره وثلاثة من ضربتا لمخاطبة فذلك ستة الفاظ وهو
الواحد المخاطب ومثناه وتجموعه وذلك ثلاثة وكل واحد منها مذكر ومونث وخمسة للغايب
نحو ضربت وضربتا وضربوا وضربن وضربن وانما كان للغايب خمسة لان الواحد
ينقسم الى مذكر ومونث والجمع كذلك والمثنى لم ينقسم فكان خمسة وانما لم ينقسم المثنى

التي تعرض في الضمائر وايا عادلها ولجا بوا بان ما بعدها قل منها حروفا والشيء يتعلل
بالكثرة ولم ان يقولوا لو كانت حروفا لما دخل عليها علامات التثنية والجمع نحو اياه واياكم
واياهم واياهن فالجواب ان الضمير انما وقع فصلا بين المبتدأ والخبر عرف عند قوم
ومع ذلك يتصل به علامات التثنية والجمع فكذلك لا فرق في ذلك وقيل بها ظاهرا
التثنية والجمع ولمي عرف وقيل ان اياك مظهر بدليل ما روي عن الخليل اذا لدغ الرجل
يستغيث فاياه وايا الشواب باضافته الى المظهر وقيل معناه للحقيقة ولذلك قيل
في قوله تعالى اياك نعبد اي عبادتك نعبد وقيل هو مشتق من اوى يأوي اذا انضم
يضمك والنفس تأوي الشخص والاصل اوى فقلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها وادغمت فيها بعدها وقيل لو كان مظهرا لما لزم النصب لمن الاسماء المظهرة
اللازمة النصب اما مصادر غير متصرفة نحو سبحان الله ومعاذ الله او ظروف غير متمكنة
ايضا نحو عند وذات مرة وليس اياك منها وخلاف كثير لا يليق استيفاؤه وهذا القسم
وهو اثنا عشر ضميرا ايضا اثنان للمتكلم وهما اياي ايانا وخمسة للمخاطب وهي اياك اياكما
اياكم اياكن وخمسة للغائب وهي اياه اياها اياهما اياهم اياهن قال
علامتي وقيل الهاء هي الضمير والالف والياء والميم والنون علامات
تتصل الاسماء او تحرف حروف الا ان الجر لا يكون الا متصلا وقد تقدمت علته ولا
يتصل الاسم او تحرف حروف الجر في الكلام الا بالاضافة او بحرف الجر وقد مثل
بهما فقوله غلامي مثال لاتصالها بالاسم وقوله لي مثال لاتصالها بحرف الجر وهو ايضا
اثنا عشر ضميرا اسمان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب على المتقدم واليه اشار بقوله
لي غلامهن ولمن وعلم ان حق الضمير ان يكون متصلا لان الضمير انما سمي
ومخاطب وغائب ولكل منها مفرد ومثنى ومجموع وهي اثنا عشر وملاك تسعة وكل
واحد من التسعة يكون مذكرا ومؤنثا فذلك ثمانية عشر وتسعة في اثنين ثمانية عشر والضمائر
متصل ومنفصل مرفوع ومنصوب ومجرور فهذه خمسة وثلاثون في ثمانية عشر تبلغ
الى تسعين الا انهم سووا بين ضمير المذكر المتكلم ومؤنثه ومثناه ومجموعه فسقطت منه
اربعة وسووا بين مثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغائب في غير حالة المرفوع المتصل
فسقط اثنان فنقص من ثمانية عشر ستة عشر من المتكلم واثنان من المثنى للمخاطب والمرفوع
المتصل نحو قولك ما قمتي ما قمتما الى ثمانية عشر فقيت في خمسة وهي المتصل المرفوع

والمرفوع والمنصوب والمجرور فلما تعذت ستين ضميرا قال فالمرفوع المتصل خاصة
يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا وللمخاطب والغائب
والغائبة وفي الصفة مطلقا قلت احترز بالمتصل عن المنفصل وقوله
خاصة الى المرفوع المتصل مخصوص بالاستتار وقوله في الماضي احترز به من
المضارع قوله للغائب احترز به من المتكلم والمخاطب فانه يلزم ابرازهما نحو قمت و
قمتما ومن الغائبين والغائبتين نحو قاما وقاموا وقامت وقامتا وقامن تقول زيد قام وهند
قامت فيستتر في قام وقامت ضميران مستتران لا يظهران وانما وجب استتارهما لانه قد علم
ان الفعل لا بد له من فاعل وانه اول ما يكون خبرا لا يمكن ان يجعل الفعل الفاعل لما تقدم
بيانه في باب الفاعل وانما يلزم اضمارهما لوجود القرينة الدالة عليه وهو تقدم
الاسم الظاهر وتاخير الفعل وذلك دليل على ان الفعل مسند الى الاسم الظاهر
المذكور قبل الفعل وقد علم ان الظاهر ليس فاعلا لتقدمه فوجب ان يكون مضمرا
فاذا قلت زيد قام هو لم يكن هو فاعلا بل ما ليد للضمير المستتر بدليل وجود ضمير ابراز
الصحيح في نحو الزيدان قاما فهما تاكيد الالف التي هي ضمير الاثنين فحال ظاهر
قولك قاما ليس فاعلا هكذا حال هو من زيد قام هو ليس فاعلا ضرورة ان الفعل
لا بد له من فاعل فوجب ان يكون هو تاكيد الضمير المستكن في ضربا لديد
هو الفاعل واما الالف في ضربا فعلامة تثنية الفاعل فان قلت
فهلا استتر ضمير واحد على الواحد قلت الاصل ان يسند كل لفظ الفعل
الى واحد فاما ما زاد عليه فيحتاج الى دليل فلذلك يبرز الضمير في المثنى والمجموع ولم
يبرز في الواحد لما مر قال وفي المضارع للمتكلم مطلقا يريد بقوله على الاطلاق من غير
تقييد سواء كان المتكلم واحدا او احدا او مع غيره للذكر والمؤنث بلفظ واحد بالهمز وبالنون
نحو اقوم للذكر والمؤنث بالهمز واقوم بالنون نحو نقوم سواء كان مثنى او مجموعا وهذا
لوضوحه اولى بالحفظ نفسه واما وجب الاضمار لانه قد علم ان الفعل لا بد له من
فاعل وعلم بالحس والمشاهدة كيف ان فاعل فلم يحتج فعل ابراز الضمير ولم يجز ان
يسند الى الاسم مرفوعا لما مر في الفعل الا ترى ان من اسمه زيد اذا قال قام زيد ظن السامع
ان يريد بقوله زيد غير نفسه والاصل في فعل المتكلم المضارع ان يكون بالهمز واما

زيدت النون اذا اتصل به غير وان لم يكن ذلك الغير متصلا معه تقطيعا بالعلم على غير
ما تقول للاشخاص والحاضر والاخر غيابيا فاعطاها فتلخص جانب الحضور على
جانب الغيبة ولم يقطعها فجعلها مال والمخاطب والغايب والغايبة فاحترز بقوله
المخاطب عن المخاطبة نحو تقومين فانه يدنى الاظهر وعن المخاطبات نحو انتن تقمن فالنون
فاصل وهو بارز وعن المخاطبين نحو انتما تقومان وعن المخاطبين نحو انتم تقومون فالضمير
في كل منهما بارز وذلك نحو انت تقوم فالفاعل في تقوم مستتر والعلة فيه ان العلة فيما
تقدم استتار فلا استثنا الضمير في المضارع للمخاطب الا بشرط ان يكون مفردا لذا
ولذلك لم يقل مطلقا وبالغايب فللمفرد المذكر نحو زيد يقوم وكذلك الغايبة المفردة
واحترز بالغايب عن الغايبين والغايبتين وبالغايبة عن الغايبتين والغايبات
فان الضمير في ذلك بارز وذلك نحو هند تضرب قوله والصفة مطلقا بريد
بقوله مطلقا المفرد والتثنية والجمع نحو زيد ضارب فاعل قولهم الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون فالالف في ضاربان والواو في قولك ضاربون ليسا ضميرين
بل هما حرفان لتثنية الفاعل والضمير المستتر فيه الفاعل وانما بارز الفاعل
في حرف الاعراب ولذلك اذا قلت الزيدان يقومان ثم تقول لم يقوما ولن يقوما فالضمير
هو الموجود دون الالف لانها ضمير فلو كانت الالف في قولك ضاربان ضمير المثنية
لتخير الفاعل ولم يستتر الضمير في الصفة مطلقا بل اذا جرت على من هي لها ظاهر
ان هذا لا يرد عليه نحن في الضمير المتصل والبارز في الصفة الجارية على غير من
هو لها متصل ولو اذا لك لورد عليه في الماضي للغايب فلم نر ضرب الا هو ولكن
لا يرد لان في الضمير المتصل بارز في غير موضع مثل ما تقوله فالمرفوع المتصل ما
فاعرفه وانما ذكرنا هذا لئلا يتوهم متوهم انه يرد عليه قولنا ولا يسوغ المتصل
الا لتعذر المنفصل قلت قوله لا يسوغ اي لا يجوز قوله المتصل اي الضمير
المتصل قوله الا لتعذر المنفصل اي لعدم الاتيان بالضمير المتصل وانما كان الامر
كذلك لان اصل الضمير ان يكون مستترا في الفعل لان اضمار الشيء اخفاؤه والاخفاء لا
يكون الا بالاستتار في الفعل ثم بعد ذلك الضمير البارز المتصل ثم المنفصل فلو جاز
المنفصل حيث يجوز المتصل لكان خلافا للاصل ولم يجز الا لعذر وهو تعذر الاتيان
بالمتصل فاذا تعذر الاتيان بالمتصل وجب الاتيان بالمنفصل ولا

يجوز الاتيان بالضمير المتصل ان ادى الى القصد فاذا تعذر الاتيان
بالمتصل سقط الاتيان بالمنفصل فيما ذكرنا وذلك التقدم على عامله وهو الفعل لغرض
او لخلف او لكون العامل حرفا او حرفا والضمير مرفوع او لكونه مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له قلت قد ذكر مواقع الضمير المنفصل حتى يتعذر المتصل وهي
ستة اولها قوله بالتقدم على عامله نحو اياك ضربت الثاني قوله بالفعل لغرض نحو ما قام الا
انا واحترز بقوله بالفعل لغرض من الفعل لغير غرض نحو ضرب زيدا انا فان الفعل
هنا لا يفيد معنى اذ لا فرق في المعنى بين قولك ضرب زيدا وضرب زيدا انا ومن الفعل
العطف نحو قولك قام زيد وانت كان الفعل هو العطف لغرض وهو ان الله تعالى وانا
واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكان معنى ان نقول او هو بمنزلة الفعل لغرض
قال الشاعر

انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابكم انا او مثلي

فان معناه يدافع عن احسابكم انا او مثلي آل العلا فحذف معنى حرف العامل
في الضمير فان حذفه يتعذر اتصال العامل به وذلك نحو اياك والاسد
واذا انت لعطفت السابق قبل وان لم يحل على المتصل ضميرا
وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فابعد اذا الرتبة وان ولو ضمير
فاعل فعل محذوف مفسر بالمذكور في المرفوع وانا في المنصوب نحو زيدا اياه ابيته فاكرمه
وان اياه لقيته فاضربه ولو اياه وجدته لاكرمته فاياه في هذه المسائل الثلاث معمول فعل
مقدر يفسره ما بعده ولا يجوز ان يعمل فيه ما بعده لاشتغاله بالضمير ولو لم يكن مشتغلا
بالضمير لكان من القسم الاول وهو المتقدم على عامله الرابع قوله او كون العامل معنويا
وهو المبتدا والخبر نحو انت قائم وهو منطلق والمنطلق انت لتعذر اتصال الملفوظ بما
ليس بملفوظ الخامس قوله او حرفا والضمير مرفوع يريد وكان العامل في الضمير
الضمير حرفا واحترز بقوله والضمير مرفوع عن الضمير المنصوب والمجرور ان ونحوهما فان
العامل فيه حرف ويتصل الضمير نحوهما كالمرفوع والمراد بالحرف هنا وان المشدد
والضمير اسمها وخبرها هذا اذا جعلت ان بمعنى ما الحجازية لتعذر الاستتار في
الحرف اذ لان الضمير عبارة عن زيد ما هو قائما وان لا تضمير وجع الى القسم الرابع
السادس قوله او كونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فانهم تركوا

المفعول وعدلوا عنه الى المنفصل خوف اللبس فتقول زيد عمرا ضاربه وقيدنا الضمير
وفصلناه لانك لو جعلته متصلا لم تعلم الضارب من المضروب فاذا ابرزته علم ان زيدا
هو الضارب وعمرا هو المضروب واذا لم تبرزه علم ان عمرا هو الضارب وزيدا هو المضروب
بخلاف الفعل فانه لا يقع فيه لبس فاذا قلت ضربني لزيد دون غيرهم علم بالعيان ان
الفعل لضمير المتكلم واذا قلت ازيد ضربني علم بالتي في حرف المضارعة ان الفعل
لزيد واذا قلت انا زيدا ضربه علم بالهمزة ان الفعل للمتكلم فحروف المضارعة هي في الفعل
تدل على من هو له والملفوظ ضارب فانه يكون للمتكلم والمخاطب والغائب بلفظ واحد
تقول انا ضارب وانت ضاربه وهو ضارب فان قلت فما قولك انا زيد ضاربي
وانا زيد ضاربه فجعلت بالصيغة المتصل اسم الفاعل الى هو قالوا ان الباء زيدت بالمفاعيل
عن ذات الاسم فلما اتصل الفعل حرف المضارعة فيه جزم صحيحة فالفعل فيه لعروض
ذاته لا بما يصلح وأما ان اللبس حاصل في ابا بين جميعا في مثل زيد عمرا وبشره
وزيد عمرا وضاربه وذلك لان الزيدين العاملان بعضهما والزيدون المعروفون بينهم
والمختلف لا يحملان بعضهم بعضا فلا تجد من لفظ الفعل الذي ذكرنا فصلا تاما لا تجد من
اسم الفاعل ذلك و[illegible] ولما اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وفضلته فلك الخيار في الباقي مثل اعطيتكه وضربتك وان لا فهو منفصل
مثل اعطيته اياك واياه و[illegible] بد باجتماع الضميرين ان يكون احدهما مرفوعا
بالفعل واحدهما بقوله وليس مرفوعا عن ضمير الفاعل لانه لا بد من الفعل والفاعل
لستة فيه بخلاف ضمير المفعول واذا خرج الضمير المرفوع بقي الضمير المنصوب او
المجرور فاما ان يكون الضميران منصوبين نحو اعطيتكه او احدهما مجرورا وان يكونا
منصوبين نحو ضربك فان الباء مجرورة بالاضافة والكاف منصوبة الموضع فوكله وقدمته
اي قدمت لا عرف وبدا لا عرف ان معلم ضمير المتكلم على المخاطب والمخاطب على
الغائب دون العكس وضمير المتكلم اعرف من المخاطب بدليل انك اذا سمعت رجلا
جماعة من رجال او نساء يقول انا فعلت بضم التاء لم تشك في انه المتكلم وان كنت
لا تراه واذا قلت انت فعلت تاء مفتوحة ان كنت واحدا من تلك الجماعة كنت المخاطب
والمتكلم لا يوسم السامع بخبر واما الغائب فانما وجب تاخيره لان ضميره قد يلتبس

عائدا الى اكثر ولذلك يدخل عليه رب نحو ربه رجلا خلفني فقد جهل المتكلم حتى يقول السامع
له من المتكلم وذلك اذا سمع مخاطبا لا يعرف من هو فيقول من المخاطب فالجواب ان
المتكلم قد عرف جملة ما تحمل احواله ان المخاطب هو وبان السامع فالسؤال
ليس عن ذات المتكلم بل عن غايبه عن السامع حتى كانه قال من هو الذي يامتكلم من
اي الناس انت فضمير ان المتكلم اعرف فجب تقديمه عليه فاذا علمت ان الضمير اعلى رتبة
وقدمت الكاف على الهاء كما ذكرنا فاذا فعلت ذلك قلت الخبار في الباقي ان شئت وصلته
وان شئت فصلته فقلت اعطيتكه او اياه فان لم تقدم الاعرف تعين الفصل نحو اعطاك
اياي واعطاه اياك فان قيل فقد قال وليس المنفصل الا لتحذير المتصل وهلا
لم يحذر المتصل وكيف سوغ المنفصل وانت اذا اردت اتصال المضمر بعامله وجاء
ليس كذلك بل الضمير متصل بضمير هو المتصل بالعامل وانما اختير بالفصل الفاعل
لانه قد تقاطع بالفعل حتى استوفيه وسكن له اخر فلذلك جاز فيه التقديم
المذكور لوجهين الاتصال والانفصال لا الانفصال فلقوة الفعل وانه الاصل في اتصال
ضمائر المنصوبة ولان المتصل لخصر لفظا فاختاروه وانما جاز الانفصال لكمال له
الضمير الاول بنيه من الفعل فلا بد من اتصال الاول منهما والا لالتبس فاتصاله بالضمير
الاول لا بالفعل فحسن فصله ومثال اجتماع الضميرين واحدهما مجرور قولك ضربك
اذا اضفت المضمر الى الفاعل فالآخر مجرور بالاضافة والكاف مفعول والفصل في
الكاف اكثر فان قلت فهلا جاز ضربني اياك والمجرور في الفعل ضربت اياك قلت لان اتصال
الفعل بالمفعول اشد من اتصال المصدر بالمفعول لان فاعل المصدر يحذف وفاعل
الفعل لا يحذف بوجه فليست اليا في اتصالها بالمصدر بمنزلة اتصالها بالفعل
وان اضيف الى المفعول تعين فصل الفاعل لئلا تعدت من ضربه انت لتحذير اتصاله فان
كان الضميران لغايب فصلت ايضا نحو زيد هند الدرهم لعطا اياه واما اعطاه اياها
فشاذ قليل و[illegible] والخيار في خبر كان الاتصال كما انت في خبر كان الاتصال لان خبر كان
في خبر كان الاتصال لان خبر كان وخبرها في الاصل اسمي جزء مبتدا وخبر المبتدا
اذا كان ضمير الرفع الاسم فصلا وقيل كان ضمير الشان [illegible] المنصوب
مفعولا في المعنى كل به خبرها والاتصال انما يكون [illegible] المفعول [illegible] المنصوب

باب كان ليس وفعل فعل الغيب لا يحسب ضمير نسبه بل يقول ضربت نفسي وانا ضربت
واياي عنه قول الشاعر

كنا بوم قرى انما نقتل ابانا ... فقتل الضمير
ولم يقل نقتلنا ليجمع بين ضمير الفاعل والمفعول به وذلك قبيح الا في افعال
القلوب وسيأتي تعليله ان شاء الله تعالى وقيل معنى نقتل ابانا بمعنى ما نقل
الا ابانا فانا بمعنى ما وابانا بدل مما نقتل مع ما والا اذا قال ما ضربت الا اياك
فهذا وجه صحيح الا ان فصل في غير ضرورة كقول الشاعر

لئن كان اياد لقيتال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
فاتم ضمير فيه وابا خبر ... فقال الاخر

ليت هذا الليل شهرا لا نرى فيه عريبا
ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا

اي لا نرى فيه احدا اياي واياك فحسن بها استثنى واياك خبر ليس منفصلا وعريب
بمعنى احدا لان الجملة لا يستعمل الا في النفي وما يلحق بخبر كان الذي من منصوبا
طلت بمعنى ذكر في خبر كان وليته نصب جملة وظرفا في خبر كان وللوجه
جواز اتصال ملتبسة خبر كان بالمفعول والمفعول متصل بخوض تقل فلذلك
ما لو اكنه قال الشاعر وقيل هو يروي الا سعود الرقيبا

در لخمر ثروتها الغواة فاني ... رات اغاثها وشجعت جاريتها
فاتيتها اوتلته فانه ... اخوها غذته امه بلبانها

فاني بجير كان ضميرا منفصلا ولو فصله لقال فاتيكما اياها او تكما اياه ... والاكثر
لو لا انتقال اخرها وعسيتني اخرها وعساك اخا اخرها الا في ضرورة
الاكثر ان تتصل بعد لولا ضمير المتصل المرفوع وبعد عسى المتصل الضمير المرفوع
نحو لولاك ولولاني لكنت وعسيتك وعسيتني لصرت اخرا ولولاي اخرا ضمير المتصل
بعد لولا وذلك لان عشر ضمائر اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب عملوا ما
حرد ذكر وتريد في الضمير المرفوع المتصل وكذلك القول في عسى وقولك لولاي اخرا
ضمير بدل من اخر الضمير المتصل المرفوع وهو الذي عشر وهو قولك عسى عمل ما تقدم في
ضمير المرفوع المتصل وبروتا لا كثرة اطرد في القياس واعلم ان الاكثر ان يقع

بعد لولا الضمير المرفوع المتصل ما نبين لك وجوب رفعه دون الضمير كما في عن المظهر
فحكم على المظهر بعد لولا بالجر وعلى المضمر بعد لولا بالرفع حتى كونت ضمير المرفع
لولاك ولولاي اعدل البصريون او فعل ضمير عند الكوفيين وقد حكى عن الكسائي لولاك
ولولاني فصل بعد لولا في غير ضرورة وقال غيره من الكوفيين هو جائز
لان الاسم عندهم بعد لولا فاعل فعلى قول من يجب ان يكون الضمير مرفوعا واما
وجوب مجيئه منفصلا فلانه عند البصريين مبتدأ فوجب فصله لعدم ما يتصل به من
الافعال ولما عند الكوفيين فحرف فصله عندهم الفعل الرافع له كقولك ان ابت قمت
قمت ولم يأت الضمير بعد لولا في القرآن الا مرفوعا منفصلا قال الله تعالى لولا
انتم لكنا مؤمنين واما عسى فالقياس ان يلي اسمها اذا اضمر منفصلا كما يلي اسم كان
كذلك تقول عسيت وعسينا كما تقول ذهبت وذهبنا وكذا فعل ذا هو
القياس في عسى وفي لولا قال ... وجاز لولاك وعساك الى اخرها بجر ما
بعد لولا وعسى الضمير المتصل غير مرفوع قوله الى اخرها يعني الى اولى من عسى
ولم يقل الى اولى من لولا لان من وعسى في لولاها في هذه اللغة بمنزلة اللام في لهم
ولي وهما والياي في لولاي والكاف في لولاك ضمير مجرور ولولا
مذ عرفت جر وروي عن الفراء ذلك وانشد لعمر حطان الخارجي

وكم موطن لولاي طحت كما هوي ... باجرامه من قلة النيق منهوي

والنيق الجبل وانشد ايضا لعمر اي ربيعة

وقلت يكن ما من الموضح لولاك هذا ... ودمعك مهراق

وحكى سيبويه عن الخليل ويونس ان الكاف والياء بعد لولا لا يخلوا من ان يكونا
في موضع جر او رفع او نصب اما الرفع فباطل لانها ليست من ضمائر الرفوع
اعني الكاف والياء والنصب باطل لعدم الناصب فلم يبق الا الجر فمن ثم قال
سيبويه ان لولا يمسح المكني حالا ليس لها مع المظهر لان المذ يمسح مجرورا
ليس لها مع غيرها بد من ان تجر ما بعدها ولم تنصب الا عند قوم لا كلا ولا
تجر الا المضمر المتصل فحال لولا مع المتصل مخالف حالها مع غيره كان حال لذ
مع جر مخالف حالها مع غيرها ومثل لولا لات حين مناص لا تعمل لات
في المعرفة الا في الحين بالتفاق فلا عجب من عمل لولا في المضمر المتصل الجر

الضمير باعراب

ولولاك ولولاي ولولاه ولولاها ولولانا ولولاكما ولولاكم ولولاكن ولولاهما ولولاهم ولولاهن
في موضع جر بلولا

وايضا فان التشبيه بغير اي في اسم استعمل ولا يستعمل الا ظرفا نحو متى ومذ ومنذ والكاف من حروف الجر فلا يجوز ان يجعل اسما في الكلام وقد روى السيرافي عن ابن درستويه الجعل واتقد قول الشاعر

فقلت ادع اخرى واردع اليوت ذعرة ... لعل اي المعزاز

فلي مجرور بلعل ولم يصح الجر بلعل الا في هذا الموضع فاما عسى فهي ضد ليس تجعله على اصل حتى تنصب الاسم وترفع الخبر فلذلك لعل عسى فعلان في خبرها قال الشاعر

لعلك يوما ان تلم ملمة ... عليك من اللائي يدعنك اجدعا

وقد قيل ان عسى فعل ما لم يتصل ضمير نصب فاذا اتصل صار حرفا تقول لعلك ان تقوم قال الشاعر

فقلت لعل الله يمنحني لها ... اذا شئت مني لبها او عصاليا

فقال لي خذها ... تقول بتي فدا لي اذا كنا اذا ما شئت لك او عصاليا

فلو ان عسى في هذا لم يصح حملها على لعل لانه يحذف اما لا يحذف فيما ان اباه والاخ في موضع رفع وهذا وقع اضمير المجرور موضع المرفوع والدال الضمير بعد عسى في موضع رفع اسمها قال الفارسي في الضمير قال وهذا اقوى من تعدية عسى ولا يكاد يقع موقع المجرور ونحوها اذا كانت وقد تقول انت وضربته هو فهو يدل على الضمير المنصوب في ضربته وهو مرفوع فقد وقع موقع المنصوب وقالوا لو كانت لو لا حرف جر لوجب ان تعلق بالفعل واحتجوا لسيبويه بان تغير لو اقل من تغير الضمير الذي بعدها لان الضمير الواقع بعد لو لا يتحدد ويرتفي الى اثنى عشر ضميرا فبعد الضمير الذي يدل الى اثنى عشر تغيرا او تغير لو لا يودي الى تغير واحد والتغير خلاف الاصل فلذلك مخالفة الاصل كان اولى ولما استدلال الاخفش بقولهم ما اما انت فقالوا هو شاذ واما قوله فرجعت كما انت فانما فصله لتعذر ما تتصل به مع انه ما كيد فاردوا ان يفرقوا بين المؤكد والبدل فانه لو كان بدلا لقالوا امررت بك بل بما عاد الكامل ولذلك ضربته هو فان قوله هو تاكيد الهاء في ضربته فرفعه للفرق بين التاكيد والبدل ولو كان بدلا لقالوا ضربته اياه بالنصب والخبر عسى في قول الشاعر

لعلي او عساني فحذف خبر لعل والدليل على ان عسى محمولة على لعل عطفها عليها واما المبرد فزعم ان الكاف في عسى في موضع نصب بعسى خبرها

واسمها مضمر فيها ونصبوا بها الاسم الصريح كما قالوا لعسى الغوير ابؤسا ... وحكى عنه انه قدم خبرها على اسمها وحذف اسمها كما قالوا ليس الا ياه فحذفوا اسم ليس كذلك في عسى واما قولهم لولا انت لو لا حرف جر تتعلق بفعل ولم يجز ان يتعلق بما بعدها كما في رب ولا بعد في ذلك لان يتعلق باذ بجوابها ويجوز ان لا يتعلق بشيء وان تكون حرف جر الا ترى ان الكاف في قولك كان زيدا قائم حرف جر ولذلك لحقت بعدها ولم يتعلق بشيء مع عملها في موضع ان قال فلم لا قلت ان الكاف في كان هو الكاف في كذا ولا الكاف في اي فقد لحقت مع الهاء وصارت تكون معها فلحقت هذا البتر بحيث اذا لو لا تتحركه مع ان تحركها مع كذا واي لما اضافت معنى التشبيه الى تقدم في اذا واي وقد افادته هنا فلا بد ان التركيب من شانه ان يحدث معنى لم يكن في الجزء الذي المفهوم من كل واحد من جزأ المركب وهذا شان التركيب اذ ترى تجعل الجزء جزءا واحدا وكذلك قولك خرجت فاذا به قائما فاذا للمفاجاة ولم تتعلق بشيء والتقدير خرجت فاذا هو قائما وكذلك قولك لم يحسن زيد لا يتعلق لهم بها قال ... وقد ابو قابوس في ما مضى ... ح آيا يلزمه في الماضي وفي المضارع عوضا عن نون الاعراب وانما مع النون في لئن وان واخواتها مجتبى وتجارب ليت ومن وقد وقط وعلك لعل ولعلن هذا ما يبين ان ما الملحقة مخالف غيرها من الضمائر المتصلة في لزوم نون الوقاية لما تحلت عليه من الافعال الماضية وبعض المضارع وكان ينبغي ان يقول في الماضي والامر نحو قولك اكرمني وكان ينبغي ان يقول ايضا ونون الوقاية يلزمه مع ما الملحقة فان اطلاقه بقوله لا يلزمه مع آيا وهم ما يلزمه مع كل ما هي ضمير سوى ما الملحقة لو لحق وليس الامر كذلك فان قولك ضربني في الموجب لا مدخل للنون مع هذا الضمير لان هذه النون في لزومها مشروطة بضمير المفعول لا بضمير الفاعل وانما لم يحتج الى هذا الباقي نون الوقاية لانها فاصلة والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل فاشبهت هذه الاسماء التي تكون من نفس الفعل نحو يرمي ويحطي فاعرفه وقوله لا يلزمه في المتكلم ليس على اطلاقه بل كان ينبغي ان يقيده ويقول عن ايا عن نون ضمير جماعة المؤنث فانه في المضارع يقوله عوضا عن نون الاعراب قال الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا ... يسوء الغاليات اذ تليني

وجوب

رد للمتني فحذف نون الوقاية استغناء عنها بنون الجمع فان قيل فان مثل هذا الحذف شاذ
فلم يجئ به فلذلك لم يقيد قلت ـــــ ويحذف في من وعن شاذ ومع ذلك فقد
قيد اثبات النون فيجعلها الاختيار وانما لزمت هذه النون في المتكلم في الفعل المذكور
لان يا المتكلم لا يتبع ما قبلها الا مكسورا فوجب كسر ما قبلها لئلا ينسحب صون الفعل عن الكسر
لئلا يشبه الجر لفظا واذا قد افترضنا صون الفعل عن الكسر الاعرابي مع عدم لزومه فلان
يصونوه عن الكسر المناسب اللازم اولى فادخلوا النون لتكسر وسلم الفعل من
الكسر ولذلك سموها نون الوقاية لانها تقي الفعل نفسه من الكسر المحافظ فلولا هذه
النون لحصل له غرضنا ان يحصل كسر ما قبل يا المتكلم جريا على الاصل فيه والباقي سلامة الفعل
من الكسر وتدخل هذه النون مع اليا في الصحيح نحو ضربني وفي المعتل نحو رمني وقيل
انما دخلت هذه النون لئلا يلتبس من الافعال ما هو معتل الواو الساكنة مثل يغزو ويدعو فاذا
دخلت يا المتكلم بغير نون وما قبلها ساكن وجعلت الواو ياء وادغامه في يا المتكلم
فيلتبس بالاسما فخصت الاسما بهذه النون في اواخرها بدخلها الكسر اعرابا ونبا فقالوا
قولهم اضرب الرجل وقوله تعالى لم يكن الذين كفروا الفعل لالتقا الساكنين فقالوا
ان هذه الكسرة عارضة لا تلزم الفعل بل بالساكن الذي بعده قال ـــ وانت
مع النون في لدن واخواتها مخير قلت ـــ بعض ذكر ما يلزم فيه النون ذكر ما يتساوى
فيه حذفها واثباتها وهو ثلاثة افعال وحروف واسم واحد فالافعال الافعال الخمسة
والحروف اربعة من باب ان والاسم لدن ويريد بالنون نون الاعراب التي في الفعل المضارع
والالف واللام في قوله النون للعهد فاذا قلت الرجال يضربانني اثبت بنونين نون الاعراب
للرفع والاخرى للوقاية ويجوز الادغام بان يسكن نون الرفع ويدغمها في نون الوقاية
فيقول يضرباني وقد قام المد الذي في الالف مقام الحركة فلذلك جاز الادغام في قولهم
دابة وشابة فلم يلتق ساكنان ويجوز الحذف اكتفا بنون الاعراب فيقول يضرباني فيكون
الكسرة التي على النون هي الكسرة التي اوجبتها اليا وقد زالت الكسرة التي كانت في النون
نحو يضربان فان زالت الفتحة من نحو يضربون وتضربين فاذا قلت يضربوني وتضربيني لاجل
كسر اليا فالمحذوف هو نون الوقاية لا نون الرفع لان به يحصل الكسر والثقل ولان
حذف الاول للمنصوب والمجزوم من هذه الافعال والحذف لغة غطفان

فانت مخير في اربعة منها وهي ان وان وكان ولكن والوجه دخول نون الوقاية معها
لشبهها بالفعل في بنا اواخرها على الفتح ولذلك عملت واما حذف النون فلطلب الجمع
بين الاعمال وهي ثلاث نونات فحذفت نون الوقاية لانه حصل التكرير فهذه الحروف
على ثلاثة اضرب منها ما تساوى فيه الامران وهي الاربعة المذكورة ومنها ما يختار فيه
اثبات النون وهو ليت ولذلك قل في ليتي قال الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليتي ... اصادفه وافقد بعض مالي

ومنها ما يختار فيه الحذف وهو لعل ولذلك قال وعكسها لعل اي عكس ليت حتى
في اختيار حذف النون على اختيار اثبات النون في ليت لعدم اجتماع الامثال
المسوغ للتخفيف والجواز الحذف قياسا على اخواتها منها ولانها ليس بفعل
واما علة اختيار الحذف في لعل فلان اللام تقارب النون مخرجا ولذلك تدغم اللام
في النون وتدغم النون فيها ولذلك تبدل اللام نونا وقد قالوا لعن بابدال اللام
المشددة في لعل نونا مشددة فقد تجتمع فيها ما في ان من اجتماع الامثال وانها
لام وهي تشبه النون فكأنه قد اجتمع فيها ثلاث نونات النون المشددة المبدلة
من اللام واللام المشددة المقاربة للنون واللام الاولى فبدخول نون الوقاية قد
تجتمع فيها اربعة احرف متقاربة ان لم تبدل اللام نونا ومتماثلة ان
ابدلت اللام نونا فلذلك اختار واحذف النون واما حذف اثباتها فحملا على اخواتها
فان اتصلت النون المدغمة في نون ضمير المتكلم لم يحذف بل يحذف احد نوني ان وان
اذا خففت فتقول انا وانا ولينا ولعلنا فالمحذوف نون ان لا ان النون التي بعد
ضمير فان قيل فهلا ان المحذوف هو نون الضمير لا نون ان قلت ـــ لثبوت هذه
النون لازمة في قولك ليتنا ولعلنا وحذف نون الوقاية اذا ما في التي ولعلي يعرف بها
علم ان المحذوف في انا ولكنا هو نون ان لا غيرها وانما جاز حذف نون الوقاية لانه ليس
بضمير وانما الضمير هو اليا فاما قولهم ليتنا ولعلنا فالضمير هو النون والالف معا
واما لدن فتساوى فيه اثبات النون وحذفها كما في ان واما وجه اثباتها فصونا
لسكونها عن الكسر فقالوا لدني واما الحذف فلانها اسم والاسم والاسما يدخلها الجر
والكسر واما من وعن وقد وقط فتقول اثبت في الاختيار والاثبات ابقا لسكونها على

حالة ضمّوها عما تقتضيه الآن من الكسر واذا نواقد ضمّوا الافعال المتحركة والحروف
عن الكسر فخصّوا الساكن لضعفه اولى وهذا هو القسم الذي اختار فيه ابقاء النون
قال الراجز ... انا الحوض وقال قطني ... اي حسبي وقال الاخر
قدني من نصر الخبيبين قدي ... فجمع بين الحرف والاسم فقد اسم بمعنى
فحذف النون وبرما الخبيبين عبد الله بن الزبير ولحاه مصعبا وكان صحابه يكنى
اباخبيب ولذلك تقول مني وعني بحذف النون كما قال الشاعر
ايها السائل عنه وعني ... لست من قيس ولا قيس مني
وهذا شاذ واعلم ان نون الوقاية باعتبار اللزوم وعدمه على اربعة اقسام احدها
لازم وهو في الماضي والامر والمضارع الذي لم يسند رفعه بثبوت النون والثاني
جائز حذفه واثباته قبل السوا وهو المضارع الذي رفعه بالنون وان وان وكان
وظن والثالث ابانة اول من حذفه وهو ليت ومن وعن وقط وقد والرابع
عكس الثالث وهو لعل فالحذف فيها اولى وقد جاء محذوفا في ... وتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صفة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا سمي
فصلا لانفصال من تكونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من زيد كمثل
كان زيد هو افضل منك وهو موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا
وما بعده خبره قلت يعترض بقوله متوسط عن المتقدم والمتصيد في صيغة
الضمير المنفصل نحو هو زيد الخوك وزيدت هو فانه ليس بفصل بل هو في الاول
مبتدا وفي الثاني خبر قوله بين المبتدا والخبر فيه احتراز عن توسطه بين غيرهما
نحو قوله تعالى هؤلاء بناتي هن اطهر لكم على قراءة من قرا بالنصب فانه هو وقع متوسطا
بين الحال وصاحبها فان اطهر حال لا خبر لم يكن هو فصلا بين ... وحال وقيل
يجوز ان يكون هو فصلا مع كون الحال لا خبر في المعنى وقد حكى الفراء عن بعض
العرب نصبا فاوفوا هو فصلا بين المبتدا والحال وقيل مكي محضه خلاف
قوله عن المظفر يقارب المعرفة وحسن هنا دخول هو ان الحال قد سد مسد الخبر
وقد اجاز بعضهم دخول الفصل بين الخبر اذا اخبر بها عن المبتدا اذا كان الاول
من الثلاثة معرفة او الثاني يقارب المعرفة نحو هذا عبد الله هو ادهم منك قوله

قيل العوامل يريد اللفظية لا مطلق العوامل فان توسطه بين المبتدا والخبر انما يكون بعد
دخول العامل المعنوي قوله وبعدها ليدخل فيه باب كان وباب ان وباب ظننت
قوله صيغة مرفوع احتراز من المنصوب المتصل نحو ما علمتها ايا كم فاياه بدل
من الضمير وليس متصل قوله منفصل احتراز من المتصل فانه لا يقع فصلا قوله
مطابق للمبتدا ايريد بيان ما يجب فيه من التذكير والتانيث والافراد وفيه وجمعا ومذكرا وما يتبعها ومثل
لمخاطب وغايب فاما قول الشاعر ... وكان لا يالم من خيله ... اذا جنها ليل الا اصبحت هو الصائبا
فهو فصل وليس مطابق للبا في ... لان ... اراد بها الخيل فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه قوله وكسي فصلا اي هذا الضمير المذكور
سمي فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين وهذا هو الغرض لهذه الاقوال فاصلا بين
الصفة والخبر فانك اذا قلت زيد العاقل صاحب العلم ان يكون صفة للمبتدا فيتوقع السامع
الخبر وصح ان يخبر بها فصفى السامع متردد في هذا اللفظ هل هو مستقل بنفسه
غير محتاج الى تمام ام هو غير مستقل فيطلب له تمام الخبر فاذا دخلت هو او انت بانا
عن هذا التوقع وعلم ان ما بعده خبر لا صفة قوله متوسط عن المتقدم والمتصيد في صيغة
المبتدا لم يقع منه بعيد من نعت ولا عين فعني كونه فصلا اي فارقا بين الخبر والنعت
واما سماه الكوفيون عمادا لان السامع يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر فسموه باسم
ما يدل عليه وسمته فصلا البصريون لانهم يقولون لو قام شيء عماد لاعتمد كعمد البيت عليها وليست
فصلا فان قلت فما قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم اليس ما بعد الضمير
بوصف قلت لما حصل اللبس في المظهر حملوا المضمر عليه لانه اصله وعنه ويجوز ان يكون
انت في قوله تعالى كنت انت الرقيب ما بعد الذي كنت خلاف قولك ظننت زيدا هو العالم فان
المظهر لا يؤكد بالمضمر قال ... لفصل بين كونه نعتا وخبرا اي سمي هذا الضمير
فصلا لاجل انه يفصل بين النعت والخبر وقد اشار بهذا الى الغرض بمجيء هذا المضمر
قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه اذا كان الخبر نكرة لم يقع لبس لان المبتدا معرفة
والمعرفة لا يوصف بالنكرة ولم يتعرض للمبتدا في التعريف اذ لا يكون المبتدا نكرة والخبر
معرفة لامتناع العوامل اللفظية وذلك قليل فلا يجوز زيد هو قائم لان لا تحمل كان
فلا توصف بها المعرفة المتوسط الذي واجاز وا زيد هو يقوم فصلوا بين المبتدا
والفعل المضارع قالوا لانه غير قابل للتعريف بالاضافة فاشبه افعل التفضيل و

وتقول زيد هو صاحب عمرو لان العلم يوصف بالمضاف الى العلم ولا تقول هذا هو زيد لان العلم لا يوصف به وليس هذا هو علامة لان المبهم لا يوصف بغير المعرف باللام فهو في جمع هذا ليس فصلا بل مبتدا وما بعده الخبر فقوله اذا كان الخبر معرفة ليس على اطلاقه وتقول هذا هو الرجل يجوز ان يكون هو وصفا بالرجل فيدخل هو صفا خبرا لا فصلا قال او افعل من كذا يجب ان يكون افعل التفضيل لانه مقابل للمعرفة فيختص بمن اما مذكورة او مقدرة واقول ان افعل التفضيل ضارع المعرفة لانه لا يقبل التعريف وهو غير مضاف فاشبه المعرف باللام والعلم في قولهم هما يستويان الا لف واللام وهما غير مضافين فلا حسن ان يقولوا غير مضاف ممن مثل زيد غلام رجل فانه لا يقبل الالف واللام لانه مضاف فقولك كان زيد هو افضل منك فمن مخصصة لافضل فقامت فيه مقام التعريف باللام او بالاضافة فاشبه المعرفة ولذلك وصف افضل المعرفة به فقال ما عشقن بالرجل خير منك كما فوصف الرجل بخير منك ولم يجز ما يحسن بالرجل شيء كان يشغل لذا وذلك دليل على قربه من المعرفة فقولك زيد هو افضل من عمرو متى اردت الاخبار زيد الافضل ان هو الفضلية في قولك زيد افضل من عمرو معهود وخبر فك افعل التفضيل حذفت هنا تخفيفا لكثرة الاستعمال ولذلك شرحنك ولذلك جاء غير موصوف قال

الشعير ... بليغة الاله عندي خبر رايحة من كذبه المر في جوف قلب

فانه تعنيه ولا يجوز ذكره لان اضافة افعل لا تضاف ما دام معمولا بمن قال ولا موضح لعدم الفضل صفا يدل على انه حرف لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب وقد اشار المصنف الى هذا بقوله لصحة مرفوع ولم يقل لضمير لان الضمير اسم والدليل على انه لا موضع له من الاعراب انه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل من ان يكون موضعه رفعا او نصبا او جرا ويجوز ان يكون مرفوعا لانتفاء العوامل اللفظية في قولك زيد هو القائم فلو كان هو مبتدا لوجب رفع القائم ضرورة ان المبتدا لا بد له من الخبر وكذلك قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم فمن نصب الخبر ولا يجوز ان يكون فصلا لانه ليس من ضمائر المخصوب ولا يجوز ان يكون مجرورا لانه من ضمائر الرفوع وليس من ضمائر المجرور ولا بعد في ذلك اي في جعل هذه الصيغة حرفا الا ترى ان قولك انت عبد

ولكنه باق في ابوه وانه يجوز ان يجعل الغلط اقاربه

فالفرع في تعريف حرف لان اقاربه فاعل وكذلك الواو في يعرف لانه اقاربه فاعل وكذلك الواو في قولهم اكلوني البراغيث وقاموا الرجال فان قلت لو كان حرفا لما دخلته علامة التثنية والجمع قلت قد دخلت علامة التثنية والجمع في حروف الخطاب في ذلك وذلكما وذلكم وهذه الكاف حرف باتفاق وكذلك ياك وايا واياك واياكم والكاف حرف عند البصريين ولا يمتنع ان يكون الشيء حرفا مرة واسما مرة اخرى في وجوهها وكالواو التي هي فعل اسم وفي لام اسم حرف ولذلك الواو في بضع اسم وفي صاربون حرف ومنهم من قال انه اذا رفعت ما بعده في خبر كان اسم فلذلك اذا نصبته لان الاصل عدم التغيير وزعم بعضهم ان له موضعا من الاعراب وهو الرفع بعد ان سيبويه قال في قوله تعالى ان تنبي انا اقل منك مالا وولدا فمالا وولدا تمييز وانا هو ضمير فصل ويجوز ان يكون انا توكيدا للضمير المتصل بالمضمر فلم يأت في تثنية ضمير الرفع المنفصل توكيدا للمضمر المرفوع المتصل بالمضمر لان المضمر توكيد بالمضمر والمظهر لا يؤكد بالمضمر فلم يجز ذلك لا زيد هو القائم ولا القائم هو زيد ولا القائم هو الذاهب الى غير ذلك من الامثلة التي تذكرها المتفقهون لان ذلك لا يستقيم عندهم في كل فصل وهذا الذي ذكرته عنا الا في موضع مخصوص بل الذي يقتضيه النظر في هذا الضمير هو ما ذكرته لك

ويجوز في الشعر ان يجعل المعرف بالالف واللام خبرا بعد ما هو خبر عن المعرف بالالف واللام وذلك على قلة كقوله

ولقد علمت على الزمان وصرفه ان الذليل هو الحقير الاخسر

فجعل الذليل خبرا بعد خبر وهو الحقير الاخسر وهو في الاصل صفة للذليل وقد يجيء ما بعد خبر كان وفي باب ظننت نحو كان زيد القائم وظننت زيدا القائم وهذا هو الفرق بين ان يجعل مبتدا وبين ان يجعل فصلا في باب المبتدا وفي باب ان فلا يظهر الفرق بينهما قال ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وصار مضمرا وبارزا لما جاء حسب العوامل مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وصار مضمرا ضعيف الا ترى انك اذا خففت فانه لا يتم قلت قوله ويتقدم هذا التقدم على سبيل الوجوب لان وضعه لتفسير ما بعده فلو تاخر عن اول الكلام لكان عبدا على ما سبق ولم يفد شيء من الضمير من الصدر حكم يخصه والخروج عن وضعه قوله قبل الجملة فيه احتراز من الضمير في نعم رجلا زيد وربه رجلا فانه متقدم على المفسر له لكن تقدمه قبل الجملة قوله ضمير غائب فيه احتراز عن ضمير المخاطب والمتكلم فانهما بنفسهما تحضر والمشاهدة ولان هذا الضمير عبارة عن الجملة بلفظها ولفظ الغيبة قوله يسمى ضمير الشان يعني ضمير الجملة لان كل جملة هي شان وامر وقضية وحديث فلذا

وتعتده

هذا الضمير منصوبا الا في الشعر الا في ان المعتمد وقد حكى سيبويه ان بعضهم يرفعه
فيجعله مبتدأ والمحذوف خبره واسم ان ضمير الشان وهو محذوف قال الشاعر

اذا هبت ريح فاتقها فان اذا خافقة سكون

فسكون مبتدأ واذا خافقة خبره واسم ان محذوف وهو ضمير الشان والتقدير فانه اذا
خافقة سكون ومنه قول الشاعر

ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبآء

فمن مبتدأ ويدخل خبره ويجوز ان يكون من اسم ان لان الشرط له صدر الكلام و
المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر ان واسمها ضمير الشان والتقدير انه من يدخل الكنيسة
والمحذوف ضمير الشان فالضمير وان كان مستترا فلي ان المحذوف بارز لانه منصوب وتقول
ظننته زيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره والضمير الشان ولا يجوز الا ظننته اياه
زيد قائم لان ضمير الشان لا يكون الا مضمرا مقدما والمعنى انك لو الغيت لجعلت الكناية
عن الشان والقصة بالاضمار قبل الذكر وهو محال والتأكيد
يأتي في الاثبات لان التأكيد يدل على العناية بالشيء والالغاء يدل على الرداءة وضعف
وجدت زيد قائم بحذف الضمير والذي حال وضعفه لانه مراد لكونه جزءا
الجملة وليس على حذفه دليل قوله لا يصح ان اذا خافقة فانه يلزم ان يكون
يلزم بان المفتوحة يأتي المكسورة لان المفتوحة مسببة بالفعل من المكسورة لا يقال ان
قولك ان يوسف ان ينطلق ينطلق فان المفتوحة مطلب بالفعل من وجهين احدهما
طلب العامل المعمول والثاني انها موصولة فتطلب طلبا لوصول الصلة قال الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل

اي انها لك كل من يحفى فكل مبتدأ وهالك خبر مقدم عليه والجملة في موضع رفع خبر
ان واسم ان مضمر فيها وهو ضمير الشان اي انه هالك وانما وجب حذفه لتعلقه في الجر
قولك ان وبأني فمعنى قولنا في موضعه ان شاء الله تعالى ولهذا يأتي ضمير الشان مجرورا والفصل
الضمير العماد يأتي بعضه على خمسة اقسام مضمر مضمر ما قبله لفظا ومعنى نحو ضرب
زيد غلامه ومضمر مضمر ما قبله معنى لا لفظا نحو ضرب غلامه زيد ومضمر مضمر محذوف
نحو انا وانت ومضمر مضمر ما بعده لفظا ومعنى كقوله تعالى وكاسبي الذين يحلون
بما اسم الله من فضله هو خيرا لهم فهو ضمير الفصل الذي فهم من قوله يحلون ومضمر مضمر
ما بعده لفظا لا معنى كقوله تعالى كل من عليها فان اي على الارض ومضمر مضمر ما بعده ذو

وقد صبه

وللفارق المفصل بعد له
ايد زيد قائما اما قوله
كان زيد قائما

وقلت هو زيد قايم فذاك واقع زيد قايم ثم قلت لشان زيد قايم ثم اضمرت الشان
وقلت هو زيد قايم فكان قبلا قال الشان او الحديث فعلت هو زيد قايم اي هو
هذا الحديث هو تفسير الجملة لا انها خبره اعني لضمير فالجملة لا محل لها من الاعراب
مفسرة لضمير الشان فالضمير هو الجملة ويحتاج هذه الجملة الى ضمير مرجع منها الى المبتدا ان
هذا الضمير هو نفس الجملة والخبر اذا كان هو المبتدا لم تحتج الى ضمير اذا
كان جامدا نحو هذا زيد فان هذا هو زيد فذاك ضمير الشان وهو بعض الجملة اي هو
عنها وهي عبارة عنه ولذلك وقعت خبرا عنه لان الذات المفهومة من الخبر هي الذات
المفهومة من المبتدا فكذلك المفهوم من هذه الجملة هو المفهوم من هذا الضمير والغرض
بهذا الضمير تعظيم الامر والتنبيه لان ذكر الشيء مبهما يحصل له في النفس توقعا
فيه من الاجمال المحتمل لغروب من احتماله يفسرها فاذا تجمع السامع ذهنه وتصرف
لفهم ما يفسر به اجتمع دواعيه الى ذلك وقيل اذا قلت زيد قايم لم يكن لزيد
اختصاص بالقيام دون غيره فاذا قلت هو زيد قايم افاد ان زيدا هو المنفرد بهذا الامر
وقالوا بهم من قوله تعالى هو الله احد لما انفرد بالاحدية وقالوا هذا هو معنى التعظيم
والفهم الذي بعطفه ضمير الشان قال ويكون فصلا يعني ضمير الشان و
وفصل اذا كان العامل فيه معنويا وقع بصحة الجواز نحو ما هو زيد قائم لتقدير
انتفاء مرفوع بعبر الفعل قوله وفصلا يعني بعد العوامل المظنة ما تنزل العامل
جزءا وقد للتاء قوله مبتدا وبارزا على حسب الاوائل وقد يفصل المضمر
بقوله هو زيد قايم والمفصل المستكن بقوله انه زيد قائم فزيد مبتدا
وقايم خبر وجملة المركبة من المبتدا والخبر في موضع نصب خبر كان واسم كان مستتر
فيها وهو ضمير الشان وانما وجب استتاره لانه ضمير مرفوع لغيب مفرد فوجب
ان يستتر قياسا على قولك زيد قايم لان اسم كان نشبه الفاعل والفاعل مستتر
اذ لا ان ضمير المفرد الغايب فان هذا الضمير منصوبا وجب بارزا لان المفعول لا
يستتر في الفعل هذا ان كان الناصب له فعلا كظننت وان كان حرفا فالحذف
الا شذوذا فالحروف وقد عمل بها بارزا فالحروف وهو قولنا انه زيد قايم فزيد مبتدا
وقايم خبره والجملة في موضع رفع خبر ان واسم ان الهاء وهي ضمير الشان والحذف

المضمر اما مفرد او جملة فالمفرد اما ان يلتزم تسكينه نحو ربه صاحبه ونحو ربه صاحبه او لا يلتزم تسكينه
وذلك المضمر في باب اعراب المعتلين وان كان ما يضمر جملة فهو ضمير الشان والقصة
اسم الايشار ما وضع لمشار اليه والمشار اليه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا
ويعرف المشار اليه اما بحسب وبحسب الاسماء التي هي الفاظ الموضوعة للاشارة في اصطلاح
ارباب هذا العلم واما بالاشارة الحسية او بالقلبية وسمي اسم الاشارة مبهما لان
تحقق المشار اليه لا يتم الا بشرط والاستفهام وغير ذلك من المعاني المستفادة من الحروف فيحتاج
ان توضع له حرف لكنهم اكتفوا بها لان ما عن الحرف قبل الاسم فاذا وقع الحرف بعينه
كانت تلك الاسماء قائمة مقامها في الاستفهام وليس قول من قال انها مبنية لان وضعها
بالاصالة وضع لمعنى وهو الشيء لا ترى وضعها بالاصالة ليس على حرف كوضع من غير
بدليل انك اذا صغرتها لم تحذف المحذوف فقلت في ذا ذيا وفي تا تيا لان الاصل
الالف في ذا مقلوبة عن ياء لانه من سميت وحكي فيه الياء واذا كانت الالف التي هي
لام الكلمة يا وجب ان تكون لامها ياء ولا يجوز ان تكون واوا لما علم من ذلك فكلامهم
اذ ليس فيه مثل خوت اي اعنته ولا سما واو فتعين ان تكون الحرف ياء فهو مثل فيه
وعسا اي مثل اعنه ولا سما قال واصله ذيي بياءين فحذفت لاجتماع
الياءين بعد نقله لفظة الحرف نحو كي وعالجوا اصله ذوي بوزن فعل تحركت الياء
فصار ملوت وسوت فحذفت لالتقاء الساكنين ما كيدا لها بها اي لما كيدا بها هذا الاسم وقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وهذا اولى من الاول لان اعنته واو وانه
ياء اكثر في كلامهم من اعنيه ولانه يأتي ذوي للمذكر في حالة ولتاء وذان وذين
وتي وذه في حالة اخرى فالاولى ان يكون اسم الاشارة مما لامه واو لان ذوي
يكثر مجيئه على ما لامه واو ولانه يأتي ذوا للمذكر في حالة ولتاء وذان وذين
ويحتمل ان يكون اسم الاشارة قوله ذا المذكور بعد حاضر قوله ولتاء ذات
مرادا لمتى ذا اقصير في تاء عايد على ذا وليس ذا ثنية ذا عند المحققين بل وضعه
ويحمله بعد التنبيه بدليل ان تثنية المعرفة توجب تنكيرها فالذان والتان
فان اسما ليست تثنية لتلك اذ ليس تثنية ذا لذان شيء خفيفة لوجب قلب
الهمزة فيقال ذايا ان او ذوان بالواو على القياس في عين ذا لان التثنية من شأنها
ان ترد الاشياء المحذوفة من المفرد نحو ابوان وفمان ودمان ويدان وما اشتط ما كان
ما تأتي في المفرد ظنين معهود قال الفارسي حذفت لام ذا لالتقاء الساكنين في التثنية

لجعل الفا ساكنين وهما الف ذا والف التثنية واعترضوا عليه بان الحروف لالتقاء الساكنين
في حكم الثابت كقول الشعر ٥ ولا ذاكر الله الا قليلا ٥ فنصب اسم الفاعل مع
حذف التنوين لنيته في حكم الثابت اذا كان حذفه لالتقاء الساكنين فالنصب مع بقوته
واذا كان المحذوف في حكم الثابت لم يجز حذفه وقد عوضوا عن هذا الالف المحذوفة
الفا قبل واما تشديدها عند من شددها واجابوا بان الحذف قد يكون على
شريطة التعويض وبين بقوله ذان فيما لا رفع له وفي يديه في الجر
والنصب ومنهم من يجعل تثنيته على لغة من يلزم الالف فيقول ان هذان لساحران
وفي نظائره في التثنية خلاف قال الزجاج ليس في التثنية شيء اصعب من هذين
الذي في المفرد وجمع جاء في المثنى وايضا فوزان حبلى وزان سكرى
كما ستعرف العرب وقيل انما سميا بالاشارة قوة التثنية بالمظهر لفظا لفظ تثنية
المضمر وليس بمعرب ولا مبني لان ما لا يشابه المبني لفظا لا يعطى حكمه
مشتركان بين المذكر والمؤنث ولم يكن لفظ ذا لفظ اخر يراد فيه قالوا للمؤنث تا وتي
وته وتهي وتشاء بان وتين وقلت للمؤنث في الاثنين ستة الفاظ مترادفة على معنى
واحد وهي تا وتي وته وتهي وذه وذهي اما ذي فهي الاصل لانها في مقابلة ذا المذكر
والتاء في ذه بدل من الياء واما ذلك فزيدت اللام للبعد وكاف الخطاب للاصل
والكلام فيها كما مر الا انها لا تكون للبعيد الا اذا دلت منفصلة عن اسم الاشارة وقيل في تي
الاصل والتاء في ته بدل من الياء كما في ذه ومن اي تعالته وذا لسكون
ما قبل الياء ولا معنى من لغاته الا تا وحدها ولم تأت ذي حرف للبس المذكر وقيل ان
ويحتمل ان تاء ته في اذه حذف لام الاولى لالتقاء الساكنين كما حذفت الف ذا
من ذلك قوله ولساء ان يحتمل اذا ان موضعه رفع كما قال ان الف قوله
وتي يحتمل اذا ان موضعه جر او نصب فقال تي بالياء ضد من يرى انه مبني في التثنية
وال وتجمعها اولاء تي بد ويجمع اسماء الاشارة اولا بالمد والقصر
ويجمعها المذكر والمؤنث وعد اسماء الاشارة خمسة اسماء للمذكر وهي ذا للمفرد
وذان للتثنية واسان للمؤنث وهما للمفرد وتان للتثنية ويجمعها جميعا هو اشتركوا
في جمع بين المفرد والمؤنث بلفظ واحد فلذلك كان الفاظ اسماء الاشارة خمسة في

المذكور

الواقع وانما كانت خمسة لان هذا الاسم اذا اشير به الى حاضر مذكر لحاضر اما
ان يكون مذكرا فيتخير في التقسيم العقلي ان كون له ملاحظة مفرد ومثنى ومجموع
او مؤنثا فيكون ايضا كذلك وكذلك المتوسط والبعيد فحصل التقسيم ان لاول
لا سمآء الاشارة ثمانية عشر لفظا لان الحاضر المذكر وله ثلاثة الاثنين والمتوسط
المذكر وله ثلاثة البعيد المذكر وله ثلاثة الحاضر المؤنث وله ثلاثة فيكون لاول
والمتوسط والبعيد ستة لكن لما شركوا في الجمع بين المذكر والمؤنث
صارت خمسة فقالوا اما ولا ولئك قال ولجمعهم هؤلآء اي جمع المذكر والمؤنث وانما
مشتركا بين القبيلين لانه اشير به الى الجمع مطلقا والجماعة ثم استعمال في المذكر
بلغت بالجمع واستعماله هؤلآء بالعكس به الى الجماعة والجمع والجماعة يتعلق على
المذكر والمؤنث ومن تعقل وما لا يعقل فلذلك اشتركا ولم يؤت الى ذلك كله فافهم
وهو اسم مفرد مبني لتضمن فوائده في المذكر ذا ولحقه في المؤنث تا على غير القياس
مبني ذا في ذاتنا وحركا ولا في الجر لانقلاب الكسرة فاذا مددت زدت قبل الالف
ياء او الفا اخرى للمد فقلت ذايا او ذاا الا لف في ذا او لا بدل من واو او ياء
لما سيتي في ان لام الموصول ياء او لا دليل بل بدل على خلاف ذلك واما ها او لا مقصورا
ولو لا المد ودا وان تاتا للمبيات لانه وصف بالمد والقصر لفظ الى اللفظ او لانقص
من لفظ او المد وجد وا الى ولحقها حرف التنبيه ولم يمد وطرح حرف
التنبيه باسم الاشارة وليس من جملة الاسم بدليل سقوطه منها في قولك ذلك
في قولك ذلك وليس هو وحده ولحقها حرف الكشف عن الملاقة وما على بعضها اذ يقال
ها ذلك بالاتفاق والغرض المجيء به منبها مخاطبا على المشار اليه وهو ها واذا اتيت هذا
فها حرف تنبيه وذا اسم ذا الى وصل بها حرف الخطاب وهي خمسة فلو جمعت خمسة
وعشرين وهي ذاك لك ذاك ذاك لك ذلكما لكما ذلكم لكم ذلكن لكن الالف في
قولك ذال وما بعدها الى ذاكن حرف بدليل انه لو كان اسما لكان اما رفعا او نصبا او
جرا ويجوز ان يكون موضعه رفعا بان الالف ليس من ضمائر المرفوع ولا يجوز ان
يكون نصبا لعدم الناصب ويجوز ان يكون جرا لعدم الجار ولم يؤت باسم الاشارة معارف
والمعارف لا تضاف بدليل ثبوت هذه الالف مع التنوين في التثنية نحو ذلك وتلك

ويوضح من الاعراب ولو كان له موضع من الاعراب لكان

التثنية يمنع من الاضافة كما يمنع التنوين في المفرد فاذا بطل ان يكون اسما تعين انها حرف
فهي للالف في المحال حرف فجمع والخطاب لا يشتبه اضافة المعرف باللام وذلك الالف
في قولهم ارايتك زيدا ما صنع فالالف في رايتك حرف لا اسم لان زيدا مفعول اول
لرايت وما استفهامية موضعها نصب بصنع في محل المفعول الثاني لرايت
مفعول ثان لرايت لا موضع للالف لانك لم تعن بصنع الا ما جعل ان مفعولين
وتعاستوفاهما وكذلك ابدال زيد من الالف لان الالف في مخاطب وزيد غايب فامتنع
ابدال ذلك في بدل من ذا لان الالف في ذاك لمخاطب وذا للغائب والبه ولم يقولوا
ذاه ولا ذاك في بدل من ذا لان الالف في ذاك لمخاطب وذا للغائب فلا يجتمع
وصل ذا بالكاف للخطاب والغايب لا يجمع متعلق الحاضر والحاضر متعلق الغايب
فصل فاوتا اشار الى الحاضر فاذا دخل الالف صار للغايب لان الحاضر لا يحتاج الى
مخاطب اخر وهذا ليس شيئ من الحاضر فيخاطب باسم حاضر اخر فالكاف وهي
خمسة فلكر خمسة وعشرين اسما كانت عدتها خمسة وعشرين لان الالف والمد خمسة
للمذكر وهو ذاو والمؤنث وهي تا واسمان مذكران وهما ذان وانثيان وهما
تان وجمع وهو اولا مشترك بين المذكر والمؤنث فالمعاني ستة والالفاظ
خمسة فقط واحدوا الخاطب خمسة ايضا مفرد مذكر ومفرد مؤنث والمثنى فيهما
واحد وجمع مذكر وجمع مؤنث فالمعاني ستة والالفاظ ايضا خمسة فقط واحد
لاشتراك الخطاب المثنى بين المذكر والمؤنث فالمضروب في خمسة والمضروب من ضرب خمسة في
خمسة خمسة وعشرين باعتبار الالفاظ اما باعتبار المعاني فستة والمؤنث فيسقط
منها اربعة عشر مسئلة فبقي خمسة وعشرين مسئلة واما كان الساقط اربعة عشر مسئلة
لان الالفاظ باعتبار المعاني من كل واحد من طرفي المشار اليه والخاطب يجب ان يكون
ستة فيسقط واحد من الخاطب المثنى وجمع المشار اليه اما كان قد
سقط واحد مضروب في ستة والمضروب من ضرب واحد في ستة ستة ثم الطرف الذي
سقط منه بقي خمسة بسقوط واحد من ستة فاذا سقط واحد من ثمانية عشر كان المضروب في
الجملة الباقية بعد سقوط ثمانية عشر والمضروب من ضرب واحد في خمسة خمسة فلذلك
كان الساقط اربعة عشر مسئلة قال وهي ذاك لك ذاكن ذانك ذلكما ذلكم ذلكن لهذه
العدد اذا رفع المبالغة فقال ذاك بفتح الكاف اذا خاطبت مذكرا وبكسرها اذا خاطبت

موت وذاك اذا خاطبت مذكرين او مونثين وذاكم اذا خاطبت جمعا مذكرا وذاكن اذا
جمعن مونثا فهذه خمسة لفظ المشار اليه فيها واحد قال وذاك لك وذاكن
اخذ من لفظ الشئ مع الخاطبين ومقول ذاك مفتوح الكاف وذاك بكسرها وذاكم
وذاكن فلفظ الشئ واحد مع اختلاف المخاطبين قال وذلك ايوافق
دلالته اذا ذكر مفردا المذكر ومثناه بين ان مفرد المونث ومثناه ذلك اي لمفرد المذكر
ومثناه ومساله مال تقضا الكاف مع المذكر ومال كسرها مع المونث وذاكما اذا خاطبت
مثنى ذكر ان او موسين ومالم اذا خاطبت جمع المذكر ومالكن اذا خاطبت جماعة المونث
ومال مثنى المونث مالك تقضا الكاف للمذكر ومال كسرها مع خطاب المونث وذاكما
للاشئ مذكرين ذانا او موسين وذانك لخطاب جمع المذكر ومالكن لخطاب جمع المونث
ومال جمع اولئك تقضا الكاف مع خطاب المذكر وكسرها مع خطاب المونث واولا بلا
مع خطاب المثنى واولاكم مع خطاب جمع المذكر واولكن مع خطاب جمع المونث
فهذه اسئلة الخمسة والعشرين مسئلة وان تمثل ذلك وهو قراءتها على احوال
المخاطبين فعلك للمذكر التي تصلها التاء وهي فتح الكاف في كل حال من غير لحاق
علامة تثنية وجمع ويختص بها بل يرد وذكر على كل حال وقد قال الجعدي
ابه وسطا في خاطب جاهد ولم يلحق الكاف من قوله وذلك علامة الجمع قال ويقال
ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد قلت اما ذا فلملازمة والقريب فجعل
الاسم المجرد من الزيادة للقرب لان القرب مجرد من زيادة المسافة التي تختص بها
للبعيد وذاك للمتوسط بزيادة حرف الخطاب لتشعر الزيادة في اللفظ في المسافة
وبريد بالمتوسط الذي ليس في غاية القرب ولا في غاية البعد ولما ذلك بزيادة اللام
فللبعيد ولما كان البعد من المتوسط زاد فيه زيادتين وهما الكاف التي دون
في المتوسط واللام لتشعر بكثرة الزيادة لكثرة البعد في المسافة فعلوا ذلك ليطابقوا
بين اللفظ والمعنى ومنهم من قال زيادة اللام في ذلك ليس لبعد المشار اليه بل لمعنى
بعد المخاطب قالوا اذا اردت ان تقول للقريب بالمرء والمرأة خاطب فاذا بعد قلت
هيا زيد وايا زيد فالزيادة على حرف للدلالة على بعد المخاطب وهذا الذي عليه ذلك
الزيادة في ذلك لبعد المخاطب وهذا هو صاحب هذا الرأي بان في قولهم مشار اليه

مع كونه بعيدا تنافيا اذ المشار اليه لا يكون بعيدا واقول اذا جاز خطاب الحاضر
الاشارة اليه وكسروا اللام من ذلك لسكونها وسكون الالف قبلها اعني الف ذا وصل
كسرت للفرق بينها وبين لام الملك وما وقع في الموضح بمنزلة ذا وتاء تيك بمنزلة ذاك
وملك بمنزلة ذلك واصل اللام في ذلك فتحوا اليمن في لسكونها وسكون اللام التي قبلها وهذا
يدل على اصل اللام في ذلك السكون فكسرت لالتقاء الساكنين قال وتلك وذاك
وتاك مشددين واولاك مثل ذلك قلت بريد ان زيادة اللام في ذلك دل على بعد
المشار اليه فهي بمنزلتها اللام في ذلك وذاك وتاك حتى بعد المتوسط فيهما مثله ذلك وتلك
فزادوا في البعيد تاء اخرى ذواتي المفرد وهما ومن قال ذاك وتاك مثل ذلك وتلك يقول
مختفة وقيل الاصل في ذاك وتاك حتى بعد المتوسط ذان تلك فزادوا اللام في الشئ زادوها
في المفرد لبعد المشار اليه ثم اسكن ثم ابدل اللام ميما وادغم ثم ابدل الغنة على ما ذكرنا وقيل
زادوا اللام قبل الغنة ثم ابدلوها وادغموها في الغنة وهذا افتش لان الاصل تحالف اما
كونه في المذكر فلانه في المذكر وما اولاك باللام فقيل في جمع ذلك فاللام في اولاك اللام
في ذلك فقوله في جمع المذكر هو ليلك المتوسط واولاك للبعيد ودليل ذلك قول الشاعر
لنا ولاك لغة في اولئك وليست اللام للبعد ودليل ذلك قول الشاعر

اولئك قومي لم يكونوا اشابة وهل بعظ الضليل الا اولئكا

فاولئك الاول واولاك الثاني المشار بهما الى واحد وهو الجمع وليس
في اولئك لام فدل ذلك على ان اللام لغة وانما هي ان اللام لغة دون الكاف لان
استعمال وليل وهو جمع اكثر فالاسم ان كثر اللام زاد على اولاك المقصور قال ذو الرمة

اولاك خشت لهم خبيسي فزادوا اللام على اولاك المقصور قال واما
ثم وها فللمكان خاصة قلت قد وضعوا اسماء تشير بها الى الاماكن خاصة
فلذلك قيدها بقوله خاصة اي لا يشار بها ومنها الى غير المكان غالبا واما ذا واخواته
فهي موضوعة للاشارة بها الى المكان وغيره من الاشخاص والمعاني واما ثم فتختص
وضعها بالاشارة بها الى ما بعد من الاماكن وهما اسمان مبنيان لتضمنهما معنى حرف
الاشارة تقديرا اذ لا وجود له لفظا اما ما فقيها ملاث لغات ضم الهاء وكسر الثاء
وفتحها مع تشديد الثاء وكسرها مع ذلك والكسر اقل هذه اللغات قال ذو الرمة

هنا وهنا ومن هنا لمن بها ذات الشمائل والايمان صيغوم
فاستعمل مشددة النون وصف فاراد تقول ان للحرف شبهة من الجانب ودخل على
ضاحر فالتشبه بها وصل ما فيها حرف الخطاب وقد اشاروا بها الى الاوان
قال الشاعر ولست هنا ذكري لحبي او من حاما بطايف الاجبال ولا
اراد ليس هذا الحين حين ذكر حبي فهنا اشارة الى الزمان وحين اسم لزمان فعل
هذا الذي ينبغي ان يقول وانما قلنا ان خاصة غالبا وقد تشبه المكان في
قولها انا اخاي في جواب من قال عن اسباب سكينة فحضروا وقلت هذا الحين
ان تشبل الى عبرك اي مناشلي قال الموصول لا يتم جزا الا بصلة وعايد قلت
الموصول مبهم يدون صلته كما ان اسم الاشارة مبهم بدون مشاهدة فان قلت المبهمات
معارف ولم تجمع التعريف والابهام في شي واحد قلت التعريف بها ثابت في التعريف
وانما نافي التعريف التنكير فاما الابهام فبمنافاته الايضاح والموصول مفعول
من وصلت التي بجرها فاجعلته من تمامه وهو مبني لشبهه بالحرف في الافتقار الى
ضميمة في ايضاح مدلوله فالموصول بمنزلة الجزء من الجملة والصلة بمنزلة الجزء الاخير
منها وجزء الكلمة لا يعرب اذ يخرج الصلة والموصول مع المعنى المراد ولذلك لا
يعطف على الموصول قبل الوصف ولا بعده قبل تمام الصلة ولانه وقع موقع حرف
التعريف في نحو الضارب زيدا والاول يشمل الموصولات كلها والثاني يشمل
فان قلت ما بال المشتق فانه يعرب مع تنزيله منزلة الفعل قلت لشبه المشتق
مبني وذلك نحو الذان فانما قلبت الالف ياء في موضع النصب وجرا لا بعد الاعراب
بدليل قولهم في تاصيبه ياصاة وفي جاريه جاراة ولا بعد قلبها الاعراب فكذلك
في الموصول واسم الفاعل شبه وعرفا لمصنف الموصول بهذا التعريف ليعرف
الموصول والصلة لغة ان لا يعلم في المفهوم اصطلاح التخاطب على تفهيم لبعض
الالفاظ بهذا الاسم وكذلك الصلة في الاصطلاح لا يكون الا لفظا مخصوصا قال
الا بصلة وعليه اشتمل من قولهم ما ايتم الا بجملة فان الالف واللام من الموصولات
ولا توصلان بجملة قال ما ايتم جزا بجملة فاعلم فتح جزا بجملة معنى فاعلا ابتدا
او خبرا بدون الصلة وقد قال قوم الموصول ما يتم اسما الا بصلة وعايد ولا قرينة

من قوله ما ايتم جزا الى انهم لم يقولوا الموصول ليس اسما بل قالوا ما لا يتم اسما الا بصلة وعايد
لم يقل اسمية ولم يتم دلالة الا بالصلة والشي اذا تمت اسميته صح ان يكون جزا الجملة قال
وعايد ليخرج صل جيت واذا واسما الشرط وما لا يسمى موصولة فانها لا يتم جزا الا بصفتها
والا بعد في صلتها اذا كانت جملة من عايد ولذلك الحروف الموصولة لا يتم جزا الا بصلة
والعايد في صلتها لفقدان الاسمية فان قلت ال في الاسما كهي في الحروف قلت
ال في مطلق الموصول سلمنا انها في الاسما لكن نزد عليه المصادر العاملة وافعل
التفضيل فانها موصولات وهي اسما والعايد من صلاتها عليها ويسمى موصولات
بالاتفاق قال وصلة جملة خبره والعايد ضميرها قلت يريد وصلة
الموصول قوله جملة ليخرج المفرد فلا يكون صلة لغير الالف واللام قوله خبره ليخرج
الجملة الامرية والاستفهامية فانهما لا تقعان صلة وقول الاصل كل جملة محكوم بها في المثال خبره
موضحة غير محتاجة الى كلام وفيها عايد فهذه ستة قيود الاول جملة وانما وجب
ان تكون جملة لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجملة لتصير الجملة واسطتها
معرفة ملحقة بالمفرد مع الموصول بمنزلة الالف واللام مع الكن السلف معلوم وانما
اشترط ان يكون الجملة معلومة للمخاطب لانها لم تكن فلو كانت مجهولة لم يكن معرفة للموصول
عند من يرى ان تعريفه بالصلة مثل ان تشير الى انسان ان رجلا قد قدم من الجانب
هذا الذي عرفت قدومه وانما تكون معلومة في الحال اما وضعا بشي ثابت لها في
الحال فان قلت الزمان الماضي فايدة من قدم في الذي هو معلوم الحدوث انه
قام امس والحق ان الصلة موضحة لا جزا الموصول لمعرفة زمان المعنى لان الاسما الاشارة
وان اسما الا تشير الى محدود صح كونها مبهمة وقد وضح الصفات ابهامها فكذلك صلات
الموصولات كصفات اسما الاشارة توضح ابهامها الا انها معرفة لما لها معارف وصفت
مبهمة وقد قدمنا انه لا منافاة بين الابهام والتعريف وانما المنافاة بين التنكير والتعريف
القيد الثالث خبرية لتخرج الامر والنهي والاستفهام وانما امتنع ذلك لان الذي
للخبر والامر خطاب والدال الاستفهام فيها تنافي وبالجملة فالجملة وصفت
بها انما او وقعت خبرا عن المبتدا جاز ان تقع صلة القيد الرابع موضحة صفة احتراز
عن الجملة التعجبية فانها مبهمة عند سيبويه القيد الخامس غير محتاجة الى كلام وفيه

ما ذكرناه قلت لم يعرفه هذا الذي

ولم يجمع كمن وما من الموصولات فان المذكر والمؤنث انما يقع في صلاتها لا
فيها وقيل اللام في الضارب هي لام الاصل لان الاصل الذي ضرب وانما وصلت
اللام باسم الفاعل واسم المفعول لما في لفظ اللام معناها في اختصاصها بالدخول
على المفرد وقيل في الضارب تغيران احدهما تغيير الالف واللام والثاني
تغيير الفعل الى اسم الفاعل او اسم المفعول ومن جعل الالف واللام في الضارب
حرفا فيجيز ان يتقدم عليه معمول الصلة فيكون الجار والمجرور من قوله تعالى ولا تواصوا
من الزاهدين متعلقا بالزاهدين وهو متقدم عليه اي من الزاهدين فيه ومن جعل الالف
واللام اسما يتعلق بفعل دل عليه قوله من الزاهدين اي زهد وافيه لان الصلة لا تتقدم
على الموصول ولا شيء منها ولا معمولها ولا يفصل بينها وبين الموصول بأجنبي لانها مع صلتها
للموصول الصفة ولا يتقدم الصفة على الموصوف كذلك الصلة وان الموصول للشيء والعين
يجب ان يكون متأخرا عنه كتمييز المفرد والحال فالصلة ايضا والصلة بمنزلة الجزء من
الموصول وجزء الشيء لا يتقدم عليه حتى هو جزء و ل هي التي والتي واللذان
واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاي واللتي واللوائي وما ومن واي وايه
وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام وكنت هنا شيخ بين عند
الموصولات فذكر ستة عشر لفظا فالذي للمذكر واصله لذ بدون تنبيه ومع وقد تحذف اليا
فيقال للذ بسكون الذال وقد تشدد اليا فيقال الذي قال الشاعر

وليس المال فاعلمه بمال من الاقوام الا للذي

يرجيه الخلا وسفيه اقرب اقربه وللقصي

فقيل مجيء هذه اللغة معربة واقول ان الاكثر في اللغات ان كون اليا الاولى
والثانية وليست اعرابا واما التي فالوا بثبت ولم يحذفوا عامة الا شيء على الذي فحذفوا
في اي وايه لان الشيء اذا لم يمكن عندهم خالفوا بين لفظي هو شبه ومذكر فحذفوا الكل واحد
لفظا خاصا خالفوا بين لفظي سكران وسكرى وحمراء احمر وقال المتنبي فما
واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث وهي صيغ وضعت لهذا الاسم الاشارة ولذلك
حذفت اليا في التثنية من الذي واليا حذفت الف ما وليست مع صيغ في التثنية
لما بينا ان الانقلاب لا يعود الا عرابيا في قولهم ناصاه في ناصيه على ان الخفش لم يقولوا

والآ

ان اللذ في التثنية منقلبة عن الف ولكنها حرف مدل على الجر والياء في التثنية كالكسرة
في المفرد وهي ان الكسرة ليست منقلبة عن الضمة في المفرد فالياء في التثنية غير منقلبة عن
الف هذا عند من لا يرى ان الاعراب التقديري ومنهم من يقول اللذان والتي
في الرفع والقول فيها كالقول في من وزان قال الف والياء بدل من الالف
اللذان في موضع رفع فهو بالف واذان في موضع جر او نصب فهو بالياء
وكذلك اللتان تولى والاولى فهو صيغة تثنية لجمع وكانه لما من لفظها فالاولى
من الذي كاولو من ذو التي بمعنى صاحب فمعنى جاءني الذي فعلوا كذا قوله
جاءني الذين فعلوا كذا قوله والذين فهو من الذي بمثله اللذان هذا ليس بجمع
الذي وان وافقه في حروفه والفرق بين المعنى والمجموع ان المعنى في موضع الرفع
بالالف في موضع الجر بالياء واما الذين فهي في جميع احواله وذلك دليل على انه
في التثنية بمعنى لزوم الياء في جميع وقد حكى ابو علي فيه اللذون بالواو في موضع الرفع
بالالف في موضع الجر بالياء وذلك لغة ولها وجه وهو قياس المعنى على الجمع ومنهم
من يحذف في تثنية الجمع كحوله تعالى والذين صدقوا به اولئك هم المتقون
فاخبر عنه بالجمع وقال قبله انه يريد الذين فحذف النون لما حذفت في المثنى نحو قول
الشاعر ... ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
يريد اللذان ويحتمل ان الذي مفرد في اللفظ ومعناه الجمع فجاز حملا على معناه
حملا على من وما في ان لفظهما واحد ويكون معناهما جمعا قال والاتي واللاتي
واللواتي يريدان جمع التي متجردة فيهما وافق الواحد في حروفه واصل هذه
الجموع تفعلن وهي اللاتي واللاي ثم حذفوا الياء من كل واحد منهما حذفا لازما
من التي في بعض اللغات وتخفيفا من الجمع فقالوا اللاي بسكون الياء وبكسرها
واما اللواتي فصيغة مختصة بالجمع قال ومن وما اما من فتستعمل فيمن
يعلم او من هو بمنزلة من يعلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فغلب من يعقل على جانب من لا يعقل فجمعه
بمن لان قوله تعالى والله خلق كل دابة علم فيمن دب فدخل فيه العقلاء وغيرهم
واما ما فهي لما لا يعلم قال وانشدني ابو زيد قال انشدني ابو الهيثم قول عمرو بن

عدس اي الذي عندك والمن وما واي موضع يذكر فيه ان شاء الله تعالى قال
وذو بمعنى الذي في لغة طي والفرق بينها وبين ذو التي بمعنى صاحب ان هذه مبنية
وتلك معربة وتلك مضافة وهذه غير مضافة وهي تعني الموصولة بالواو في جميع الاحوال
تقول جاءني ذو قام ومررت بذو قام ورايت ذو قام اي الذي قام ولا تقع بعدها الا
الجملة لانها صلتها وتوصل بالجملة الفعلية كما مثلنا وبالاسمية قال الشاعر

لئن لم يغيره بعض ما قد صنعتم لانتجبن العظم ذوانا عارقه

فذو في موضع جر صفة للعظم المجرور بالدم وصلتها المبتدا والخبر وهي انا عارقه
تعالى عرف العظم اذا جردت ما عليه من اللحم قال وذا بعدما للاستفهام نحو ما
ذا صنعت اي الذي صنعت وسيأتي ذكر ما بعد ان شاء الله تعالى والجيد ان
الاستفهام عن المستعمل في غيره واما الالف واللام بمعنى الذي او التي فقد تقدم
الكلام عليه و ا ـــ والعائد المفعول يجوز حذفه قلت الاسماء هي الاصل
ولذلك قال يجوز حذفه وانما جاز حذفه اذا كان مفعولا لان المفعول فضلة ليس بركن
ركني الجملة ويجيء ان يقول المفعول الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه فان قوله تعالى
الذي فررت به العائد فيه مفعول ولم يجز حذفه لان الفعل لم يتعد اليه بنفسه فلو
حذفته لزم من حذفه حذف جار وذلك كثير لحذف وحذف خلاف الاصل فكثرة ذلك
تخالف الاصل ومثال حذفه قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وهذا العائد
اعني المفعول اما ان يكون عاريا على موصول او موصوف او مبتدا فحذفه في خبر المبتدا
ضعيف وانما جاز تشبيها للخبر بالصفة لان الخبر صفة غير محلوفة للمخاطب قال
الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود

فكلهن مبتدا وقلت خبره اراد قتلهن فحذف العائد وحذفه في الصفة تشبيها له
بالصلة وهو اقوى من حذفه في الخبر لقربه من الصلة والصفة قال الشاعر

فما ادري غيرهم شتا وطول الهيدام ما لاصابوا

بهيدام ما اصابوا فحذف العائد من الصفة والتقدير ما لم اصابوا فيهم وانما كان حذف
العائد المنصوب في الصلة احسن لثقل رابعة اشياء واحدا وهو الموصول
والصلة والفاعل والمفعول فخفف واحذف المنصوب لانه فضلة قال واذا

اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرها واخر تخبر اذا اخبرت
عن زيد ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وانما قدم الاخبار بالذي على
الذي شبيه بالف واللام لان الاصل في الاخبار هو المبتدا والذي هو الاصل فيه لانه
اكثر تصرفا واوسع مجالا من الف واللام بدخوله على الجملة الفعلية والاسمية فهو
اعم والعام مقدم على الخاص والف واللام فرع عليه وملحقة منه قولك
واذا اخبرت بالمبتدا اذا اخبرت عن الذي قال يحتمل عن او على والوجه الاستحالة
اي استغنت على ان الاخبار للتخصيص الذي لقولك كتبت لعلم وانما لزم ما ذكرنا هذا
اللفظ لان المبتدا مخبر عنه فهو في هذا الحمل مبتدا وكذا قوله فاذا اخبرت عن زيد
مثلا اذا اخبرت فيه فهو تاويل والتباس في قوله الذي بمعنى عن وكذلك تاول
عن هاهنا بمعنى الباء وجعل الذي لان المخبر عنه لشيء واجاز ان يجر عن العوض
يتعجب عن الاخفش ان زيدا مثلا من قولك الذي ضربت زيدا هو الذي اي هو الذي فاعله
من الذي والتقابض في الاخبار تفخيم الابهام وبيان ذلك انك اذا قلت الذي ضربته
فان الهاء فيه ضمير لا يعود الى شيء فاذا قلت الذي ضربت به زيد فقد زال الابهام
عن المبتدا الموصول فان قلت فان بيان ابهام الموصول يحصل بالصلة قلت انما يحصل
بالصلة بيان المحكوم عليه فاذا قلت الذي في الدار يحتمل الضمير المستكن
في قام الذي هو عائد على الذي ان كان زيدا وعمرا وغير ذلك من الاحتمال فاذا صلة
الموصول لا من حيث انه زيد بل من حيث انه نسب اليه القيام وفي هذا الباب يلزم
ان يكون الخبر اخص من المبتدا وهو غريب فاعرفه ولنرجع الى بيان لام الوصف
قال فاذا اخبرت بالذي صدرتها تفهم منه ان يقصد فيه الذي والف واللام
ممتنع فيه الاخبار قال وجعلت موضع المخبر عنه ضميرها اي للذي وقد بين
بهذا القيد ان لا يصح اضمار لا يصح الاخبار عنه فمن ذلك كمال والتمييز والمجرور
بمن ومذ ومنذ وفاعل التشبيه وكاد والقسم وناب وحتى والمضاف بدون المضاف
اليه لان الضمير لا يضاف ولا يوصف بدون الموصوف لان الضمير لا يوصف به تقول
رايت زيدا الكريم لا يجوز الذي رايت زيدا اياه فالكريم والموصوف دون صفته تقول
الذي رايت زيدا اياه الكريم زيد لان الضمير لا يوصف والمصدر العامل دون معموله

جعلت موضع المخبر عنه ضميرها اي الذي

كقولك كان ضرب زيد عمرا لا يجوز الذي رايته زيد عمرا ضرب لان المضمر لا يعمل لكن يجوز
الذي رايته ضرب زيد عمرا فتخبر عنه مع معموله ولذلك المصادر الناصبة
لكال لانه في تاويل النكرة وان كان معرفة ولذلك المصدر الذي يرتفع بعد كان الخبر
نحو خوفي زيدا قيام عمرو لان كان لا تشتمل الا على المصدر الذي اضيف اليه
وكذلك الفاظ العموم وما لا يستعمل الا في النفي نحو ما في احد غيبة وكذلك
فاعل نعم ولذلك لم يسم الفاعل والصفات العاملة بدون موصوفها كذلك فاعرفه
خبر المبتدا الذي هو ان لما تمتنع ما خبره ممتنع فيه الاخبار وقد ذكرنا هذا الباب
واما الشرط والاستفهام وكم وكاي لان لها صدر الكلام وقد تكلم بعضهم
ان الاسم الموصول في هذا الباب مفرد في جميع احواله
يعني رفعه ونصبه وجره عنه لان المخبر في هذا الباب مفرد في جميع احواله
يعني رفعه ونصبه وجره عنه المضاد والتي لا تصرف نحو ما يحسن بك ان تفعل وصه
الله وليكن وكذلك الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة وحيث وحينئذ وعثمة
لعثمة وبحيدات بين فان النصب لازم لها وتفهم ايضا من ما ضربت له زيدا معنى اللام
ان ضمير المستتر الغير الذي لا يجوز الاخبار عنه نحو قولك زيد ضربت هو لا يجوز
ان تقول الذي ضربت هو لان الهاء به تعود على المبتدا فاذا اعدتها على
الموصول صار المبتدا لا عائد فان قلت فهو الضمير المستتر عائد قلت هو خبر
فكان ما في تمام الاسم والعائد على الموصول انما يكون من صلته ولا يجوز ان
يعود على المبتدا الذي هو زيد لان العائد على المبتدا اذا كان من الخبر التي هي
خبر هو وضمير الذي فعلل الاخبار عن الضمير في قولك زيد ضربت هو قال
فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد هذا مثال لكلام الذي
ذكرناه صدرت الذي وجعلت موضع المخبر عنه ضمير الذي وهو الهاء في ضربته
واخرت زيدا خبر المبتدا الذي فالذي مبتدا وزيد الخبر وما بينهما صلة الذي فاذا
اخبرت عن الذي من ضربت زيدا قلت الذي ضرب زيدا انا فالذي مبتدا وانا خبر
وما بينهما صلة الذي والعائد من الصلة مستتر لانه فاعل قال وكذلك
الالف واللام في نحو الفعلة خاصة ليس بها اسم الفاعل او المفعول قلت
قوله وكذلك الالف واللام اي يصدق الالف واللام في الاخبار فاصدر الذي

اي اخرت الاسم الاول وجعلته خبر المبتدا

مسد

الذي لكن الذي اعم في باب الاخبار من الالف واللام فهو في الجملة الفعلية خاصة
بحقق مخصوص الالف واللام في الاخبار وقوله في الجملة الفعلية مجاز واتساع
لان الالف واللام لم يدخلا في الفعل لانه لا يقبل التعريف وهما يدخلان بها
وبهذا الوجه استغنى عن الحرف الذي يجعل الاسم لان الحركات والاعمال التي
هي بواسطة الذي هنا هي في الحقيقة في الجملة الفعلية بوجه ما الا ان الاسم المصوغ من
الفعل لما اشبه الفعل شبها قويا في الجملة الفعلية لم يخل من الدلالة على ما يدخله
من قيد الزمان فقال والالف واللام في الجملة الفعلية التي هي اشرف لخرج
منه نحو افعال المستقبلة التي لا تشرف وهي ليس وعسى ونعم وبئس وفعل التعجب
وجميع افعال الجحود على فعل يمكن بناء اسم الفاعل او المفعول منه وهذا لا لف
واللام لا يصح ان يكونا بمعنى الذي ولكونها بمعنى الذي قوي في اسم
الفاعل الذي دخلت عليه او الفعلية فلذلك جعل اسم الفاعل الداخلة عليه اذا
كان بمعنى نحو الضارب زيدا امس بشرط وكان الضارب بمعنى الذي ضرب وبمعنى
وعمل اللام او الالف التي قالت او فيما عمله نقول في ضربت زيدا الضارب
انا زيدا اللام مبتدأ وزيد خبرها وصلة اللام والالف الضارب وانا
فاعل وانا وجبا بان الضمير في الالف واللام لزيد والفعل لما صار اسم الفاعل فقد
جرى اسم الفاعل على غير من هو له فوجب ابراز الضمير كما سبق في باب الصفة فاذا
اخبرت عن الذي من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فالالف واللام مبتدأ
وما بعدهما خبر وما بعدهما صلة الالف واللام والعائد مستكن في اسم الفاعل قد دخل
على من وله فلم يجب ابراز الضمير في ذا ___ فان حذفت ارجعتها تحذف
الاخبار ولك ___ بيان تحذف تحذير الذي او الالف واللام او تحذف الاثنين
او الثلاثة اي متى تحذف لبعض هذه الامور تحذف الاخبار وقد ذكرنا ما يمتنع فيه
فاذا عرفته فاعلم انه يجوز فيه الاخبار قال المصنف اذا اخبرت عن اسم
في جملة اسمية نحو زيد قائم لم يجز الا بالذي فتقول الذي هو قائم
زيد فالذي مبتدأ وزيد خبره وما بعدهما صلة وان اخبرت عن قائم قلت الذي زيد
هو قائم فالذي مبتدأ وقائم خبره ولا يجوز الاخبار عن الضمير المستكن في قائم

لانه يرجع الى المبتدأ فلا يصح عوده على الذي تقدم بيانه مسئلة وتقول الذي انطلق
عندك عمر وقائم صدأ وانطلق صلة الذي وفي حمله ضميران فالفاعل في
انطلق يرجع الى الذي وعندك متعلق بانطلق والذي وصلتها وخبرها صلة الذي وعمر خبر الذي
الاول ومن ثم امتنع في ضمير الشان الموصوف بالصفة والمصدر والعامل
فيه والضمير المستتر لعزبها والاسم المشتمل عليه قلت قد تقدم شرح هذا
الفصل فالمقول ولا عن الاسم المشتمل عليه يعود على الضمير المستتر لغير الذي تقول
زيد ضربته هناك ولا يجوز ان تخبر عن ضربته فلا تقول الذي ضربته زيد هناك انما
ان اخبرت عن زيد الذي هو المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وان اخبرت عن الذي يبقى المبتدأ
الذي هو زيد بلا عائد فامتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير الراجع الى غير الذي
قال واما الاسمية موصوله واستفهامية وشرطية وموصوفة وزائدة فتجيء
على وصفه قلت قد ذكرنا الاسمية ستة اوجه وهي في جميع وجوهها مبنية
اما اذا كانت موصوله فلشبهها معنى بعض الحروف واذا كانت اسمها مبنيا فلتضمنها
معنى حرف الاستفهام واذا كانت شرطية فلتضمنها معنى حرف الشرط واذا كانت
موصوفة فلافتقارها الى الصفة كافتقاء الموصول الى الصلة واذا كانت زائدة فهي
مبنية لما بها واذا كانت صفة فهي معربة لوقوعها في اللفظ الذي هي صفة وانما
ذكرت في اقسام ما في القسم الذي هي فيه موصولة لوقوعها بلفظها في باقي الاقسام للفظها
موصولة لان ما مشتركة بين كثير بلفظها واحد كما ذكر باب في ر وحذام في
باب نزال لوقوعها له في الباء في الوزن والمثال فمثال الموصولة قوله سبحانه
وتعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق اي الذي عندكم والموصولة معرفة لا
بوصفها لموصولة كالموصوف الذي لها تضمن الصفة والموصوف جميعا فاذا
قلت اعجبني ما صنعته فمعناه اعجبني الشيء الذي صنعت فسرتها بالشيء والذي
وهذا يدل على انها للصفة والموصوف جميعا لان الشيء موصوف والذي صفته ولما
الشرطية فنحو ما تفعل افعل وهي لمن ولذلك لا استفهامية نكرة ايضا لقولك ما عاسك
واما الموصوفة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
فاسم نكرة حكم عليها بالتنكير لانه مقتضى رب وحكم بانها موصوفة لان المجرور برب

يدل من وصفه اذا كانت لتقليل نوع من جنس ما الصفة تخصص المجرور وتفيد التقليل
وما هما موصوفة بالجملة وتنكر والتقدير شيء سمي بكرة النقوس اي تكره ومن الامر
الصفة فهو صحيح تحتها وجعل اضافة لزم ضعيف لما يلزم من حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه وهي اي من والمجرور وتكون التقدير ربما لمح النقوس شيئا من
الامر فحذف شيئا واقام صفته مقامه وهو من الامر ومن الامر على الاول في موضع
نصب لانه صفة لمفعول لكن المحذوف وصفه من الحاء العامل وهو خلاف الاصل
ومثال وصفها بالمفرد قوله تعالى هذا الذي عندي هذا شيء لدي عتيد فجند
صفة لما واما التثنية فكقوله تعالى ان بقيا والصدقات متعاهي اي فتم شاهدا وانما
حذف المضاف وهو ابدا واقام المضاف اليه مقامه وهو الضمير المجرور والراجع الى
الصدقات فسار مرفوعا مستترا كونه اسم ما عبر عنها اضمر عائدا الى الصفة وهي
منصوبة على التمييز وهي مفسرة لفاعل نعم اي نعم الشيء شيئا هي وكذلك اذا انتصبت
في باب ضيق سويه واما الصفة فكقوله عليه الصلاة والسلام نعم جليسا جليسك يوما ما عسى
ان لا تجلس يوما وابغض بغيضك يوما ما عسى ان يكون حبيبك يوما ما اي احبب
حبيبك حبا قليلا وابغض بغيضك بغضا قليلا وهذا الوجه ذكره ابن هشام في الاستغناء
وقيل في هذا الحرف قيد المقلل وقيل زائد للتأكيد وهو ضعيف وقد جاءت لا وما
العلم سبحان من علم الخلق وسبحان من علم الرعد صوته وقوله تعالى مما خطيئاتهم
اغرقوا فادخلوا نارا في السموات والارض وقوله تعالى وسخرنا مع داود الجبال في السموات ما في الارض
ولذلك قلما تقدم انها تستعمل في غير العقلاء وقال ابو العباس اذا وقعت ما
هذا الرجل في جواب عالم فسوال عن صفاته ومن سوال عن ذاته يعني شخصه بعينه فاذا
قلت هذا الرجل في جواب ابن فلان ولذلك قوله تعالى ادع لنا ربك يبين لنا ما هي فالسوال عن
الوصف لا عن الجنس اذ قد علم ان الامور تتجدد بقرة وقيل انما سال بها ايما عن نتاج
الاسم او عن حقيقة الشيء فيقال الانسان فعال في جواب ابن فلان فمن الاسد
اي يسال بها عن الصفة و ـــــ ومن ذلك الا في اللام والصفة ذلك
بعيد واقسام من اقسام ما تم استثنى من اقسامها فسمى وهما وفيها ما ووصفه
فان من لا تقع تامة ولا يوصف بها وانما تقعت عن الان من لمن يعقل والعقلاء

زائدة على الذات فلزم ان تكون موصوفة او موصولة اذا وقعت غير موصوفة لما وقت
الشيء المطلق المجرد عن الصفة وهو معلوم لنا وذلك يبطل معناها الذي وضعت
له ومن على اربعة اضرب موصولة واستفهامية وشرطية ونكرة موصوفة
فالموصولة معرفة وهي بكل فيما بقي وهي في جميع اقسامها للعقلاء وفي مبينة
وعلة بنائها توغلها من حيث المعنى ما ومنهم من زاد قسما خامسا فجعل زائدة
وانشدوا

آل الزبير سنام المجد قد علمت كل القبائل والاثرون من عدا

يريد والاثرون عددا او بل من اسماء الله موصوفة وموضعها نصب على التمييز
والتقدير والاثرون من جهة عددا فحذف الفعل الذي هو صفتها لدلالة المصدر
عليه ولفظها واحد وقسمتها من جهة معناها ؛ وانشد الكسائي

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

فقال من ذيلك وقنص مجرور باضافة شاة اليه وقيل من اسماء موصوفة والتقدير
يا شاة من ذي قنص ومن في موضعها موصوفة قول الاخطل

اني وباك اذ حللت بارجلا كمن بوادية بعدا وهل مطوي

فمطوي مجرور صفة لكمن المجرور بالاضافة و ـــــ اي واية كمن وهي معربة
وضعها الا اذا حذف صدر صلتها فلـ ـــــ يريد واي كمن يحنى في وجوهها
وليس الامر كذلك فانها توصف بها نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في
الرجولية ومن لا توصف بها وقد توصف كقولك مررت بمن الرجل فانها توصف من
فليست اي كمن ولا في الوجوه التي بعدها ما ومن من كونها موصولة
واستفهاما وشرطا بعدها اي وقع موصوفة كمن وصفة كما وقع ما صفة
واذا وقعت اي موصوفة فهي معربة في جميع احوالها الرجل وكمررت
مررت باي رجل فانها تقول مررت بمن معجب وهي مع ذلك مبنية لقيام المقتضي لبنائها
وهو مشابهتها الحرف فقيل اعربت حملا على نقيضها وهو كل وقيل حملا على
نظيرها وهو بعض وقيل ان بنيت بالاضافة معارض بعدم تمكنها بتشبثها
الحرف فلا تعارض فتساقطا فوجب الرجوع الى الاصل والاول انها معربة

مع عدم الاضافة كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والصحيح انها انما
حانت معربة مشبهة على افضل لاسيما المشبهة للاعراب لما جاء استحوذ صحيحا
منها على انها لم تصل في مثل قولك استقام استقوم للزم اعل فقلب الواو الفا
لعلة تذكر في التصريف وايضا فانها بقيت مضافة عند سيبويه اذا وصلت للفرد
قال الشاعر

اذا انت نبي مالك فسلم على ايهم افضل

فاي مبنية على الضم لما حذف صدر صلتها والتقدير ايهم هو افضل فافضل
خبر مبتدا محذوف فعلى هذا لم تبن لانها لما حذف بعض صلتها وبقيت عائدا لها
بحذف بعض الصلة قويت فيها شبه الحرف فبنيت لنقص ما بقي منها وقد قرئ
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بضم اي وقد قرئ ايهم بالنصب وقيل الضمة
في قراءة من قرا ايهم اضرب بالضم ضمة اعراب وايهم بالنصب وقيل الضمة في قراءة من قرا
بالضم ضمة اعراب وايهم مبتدا واشد خبره لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
بخلاف الجار والمجرور ومن كل شيعة لا يقول شتمت من كل ضارب والتقدير
في الطعام وقيل اي بناء لاضافته واستفهام والاستفهام له صدر الكلام وجعل اسها
لا يقدح في قول سيبويه انها معربة لانه يقول ذلك في الموصولة وفي بنائها
موصولة اذا حذف صدر صلتها خلاف وقال الخليل التقدير ولننزعن من كل
شيعة الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن عتيا وخلاف في بنائها في
النداء وفيما اضيفت وحذف صدر صلتها الذي وجوابه رفع
والا فحراي شتمت وجوابه نصب على اذا جعلتها بمعنى الذي
رفعت الجواب لان صدر صلته الذي فلم تعمل فيه شيء على العمل في الاستفهام
لان الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها فلا يتقدم معمولها وايضا الموصول
في صلته من عائد والعائد هنا ضمير محذوف لانه منصوب والتقدير ايهم الذي
ضربته فايهم مبتدا والذي خبره وضربته رفع في جوابه مرفوع لبطلان الجواب
السؤال باذا لانك اذا ضربت فيجب ان يخبر بالرفع اذا جعلت اي موصولة
والرفع في الجواب على انه خبر مبتدا محذوف اي هو خبر ويجوز النصب لكن

لكن الرفع اولى لما ذكرناه ومن المطابقة بين السؤال والجواب ووجه جواز النصب بتقدير
فعل واذا جاز ان يقدر رافعا جاز ان يقدر ناصبا وقول المصنف فالرفع بعيد
دليل على اولوية ولم يرد الوجوب ولم يجعل سيبويه اي بمعنى الذي الا مع ما والموقوت
يجعلون اي بمعنى الذي مطلقا فهذا احد الوجهين في قولهم ما اذا صنعت وجهان
والوجه الاخر ان جعلوا ما واي بمنزلة اسم واحد كانك قد ركبت احدى الكلمتين مع ما
فيكون الفعل المذكور بعد اي وهو صنعت مسلطا على اي فيكون في موضع نصب
بصنعت فيكون جوابه منصوبا كما تقول ما اكلت فتقول في الجواب خبزا اي اكلت خبزا
فالنصب هو الاولى لمطابقة الجواب السؤال وجوز الرفع على اضمار مبتدا وهم من
جعل ذا زايدة في هذا الوجه وهو ضعيف لان الاصل عدم الزيادة قال سيبويه لو كانت
ذا زايدة لوجب حذف الف ما فيها اذا جئت بها تقول فيم جئت فتثبت الف ما بعد حرف
الجر بدليل ان ذا غير زايدة واما قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير
الاولين فالنصب ضعيف لانهم لم يكونوا مقرين بانزال من الله تعالى معلق باساطير الاولين
اي مقيدة بل كانوا ينكرون الانزال من الله مطلقا وقولهم اساطير الاولين والمعنى
على الانزال اي هذا الذي ذكروا انه انزال ليس كذلك بل هو اساطير الاولين فيفسد
النصب وتقدير الفعل على هذا انهم لم يعتقدوا ان الله انزل شيئا حتى يقدر انزل
فنصب به الجواب فوجب الرفع لانهم بالجواب لم يكونوا موافقين للسؤال فما في الوجهين
استفهام والتقدير انه يختلف في ثانيهما فوقعا مع ذا بمعنى الذي استفهاما

قال سيبويه

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

اي دعي الذي علمت ماذا في موضع نصب بدعي ولو كانت استفهاما لما صح ان يعمل
فيها قبل وفي الاستفهام اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي مثل رويد بدا
امهله وصهات ذاك اي بعد وهل اسماء الافعال مبتدا وما كان خبرا فلفظ
ما مفرد معناها الجمع وسبق ان تعلم ان هذا لفظ اغنى ورويد وصهات اسما
وسميها الفظ قرويد اسم وسماه لفظ وهو قولك امهل وامهل لفظ وسماه معنى
وهو طلب امهله فهذا معنى قولهم اسماء الافعال اي الفاظ اسماء مسمياتها الفاظ الافعال

وقوله ما كان بمعنى الامر ليس بجيد فانه مناقض لقوله اسما الافعال فان اسم اللفظ لو
كان مخبرا معنى مسماه لم يكن اسما لذلك اللفظ الذي يعبد ذلك المعنى بل كان فرادفا
لذلك اللفظ المفيد لذلك المعنى والدليل على اسميته هذه الالفاظ امور احدها اتصال
التنوين بآخرها بعيد التنكير والافعال لا تقبل التعريف فلا يدخلها ما يفيد التعريف
بفتح فاعله ومفعوله كما في قول الشاعر

دعوا ما نزال فلم ينزلوا فكانت نزال بهم لطم

فنزال الاول مفعول دعوا والثاني اسم كان وكان لا يكون اسمها فعلا ولذلك دخل
تاء التانيث في كانت لان نزال مونث ولذا قول الآخر

دعت نزال وجج في الذعر

وقيل مرتجلة اي قالوا هذه اللفظة فلا دليل فيها على الاسمية وكما لسبب ان
اكثرها معارف والفعل لا يقبل التعريف الرابع انها تستعمل صيغ الافعال فلا
تكون فعلا ويستثنى من ذلك مسئلة من لفظ الفعل نزال وحكاها النحويون
فتعين ان تكون اسما فان قيل فما الفائدة في جعلها اسما قلنا فائدة
الاختصار والمبالغة اما الاختصار فان لفظها يمنع المذكر والمونث والمثنى والمجموع
ولو جعل فعلا لصح بان يقال زان وصه بان يقال زان على فاعله نفسه ولاجمع بخلاف قولك
اسكتا اسكتوا اسكتي واما المبالغة فان قولك فلان نزال يفيد ما ليس في قولك
فلان ينزل في قولك صهات زيد فان قولك بعد زيد يفهم منه ما يفهمه بعدا وابا
صهات زيد فمعناه تباعد بعدا اي طلب البعد فصهات بعد وعن قولك
بعد تبعد بكرا فان قولك صهات فاعل الفعل المجرد وذلك قولك صه الخ
من قولك اسكت فان صه امر الخ من ظاهر وعلم وقدر الخ من قولك عالم
وقادر وانما ثبت هذه الالفاظ لانها عبارة عن جملة ولذلك يقتضي عليها في الغالب
وتحمل عليه في التعريب كونها جملة وقال ابن جني لتضمنها معنى الامر وقد ليس بشيء
لجواز ان يقصد ان يجعل فعل صهات وشتان عبارة لانها ليست للامر فلم يتضمنها لانه
فان شتان بمعنى الماضي والمراد بقولك شتان زيد وعمرو افترقا وكذلك

اوه مشددا الواو وسكون الهاء اسم لاتوجع وهو فعل معرب لانه مضارع ولذلك
اف بمعنى اتضجر وتبهم من قال انما بنيت لان منها ما هو على صيغ الحروف نحو صه
وه وقد ل وقطك اي يكفي حرفان مثل هل وبل وهذا ايضا ليس بشيء فان الاكثر
منها ما هو على اكثر من حرفين نحو نزال وصهات وشتان فبناؤها لتضمنه معنى
لام الامر على الاكثر ولو سلم التساوي فلون ترجيحا من غير مرجح قال
وقيل بنيت لانها بمعنى الامر وبني على حركة لالتقاء الساكنين وهي الياء والالف وكانت
الحركة فتحة لثقل الكسرة والضمة بعد الياء والالف على الفتحة اين وكيف واصل رويد
مصدر بمعنى الارواد تخفف زوايد وصغر وكسر رويدا نشد الفراء

يمشي فلا يعلم البطحاء وطأته كانه ثمل يمشي على رود

اي على مهل ويقال رويدك زيدا فالكاف حرف خطاب وموضع هذا الاسم نصب
لانها بمعان عن لفظ اشتهت اقدامنا بمعنى اترك زيدا ونحوه عن الفعل فدل على ان رويدا اذا
كان مصدرا منصوبا فمعناه بمعنى ترويد البتي وزعم بعضهم ان موضع هذا الاسم
رفع بالابتداء وقد سد فاعل مسد الخبر نحو قولك قائم الزيدان والصحيح قول الاول
لان احد هما ان هذه الاسماء اكثرها فاعل مستغن فليس في اللفظ ما يسد مسد الخبر
والثاني قولهم دونك زيدا وعندك اخاه بعد النقل فلو كان عليه قبل النقل وقائل
ان يقول ان الفتحة في ضمك بعد النقل فتحة بناء كما في رويد وانما كان الفاعل انها
مستراد من مصنف هذا الكتاب وعلى قوله لا يدخل فيها ما سمي به المبتدأ في اول الاذان
كل وصهات ذاك مال لقوله او الماضي فصهات اسم لبعد ورويد فاعل
مرفوع بصهات كل الشاعر

فصهات صهات العشق واصله وصهات تغل العشق واصله

فالعشق فاعل مرفوع بصهات الثاني على مذهب البصريين في اعمال المتاخر وان
حملت اللام تولد الفاعل العشق فاعل الاول واما قوله بحالي فصهات صهات لما توعد ون
فالفاعل محذوف اي تبعد اجلم تبعدا لون وقيل الفاعل ما والام زائدة اي بعد
ما توعدون ولا تستعمل الا ما يستحسن وقوعه والتي لا يستعمل كريه ويستعمل
مرة لالتقاء الساكنين ومنهم من يفتحها لغة ومنهم من يكسرها على اصل التقاء الساكنين

ومنهم من يفتحها والتاء فيها للمبالغة ولذلك يوقف عليها بالهاء والف فعلها ياء منقلبة عن
واو لان اصل فعل فعيل كبيرة كبيرة فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعلم ان
اسماء الافعال كسائر الاسماء منها مقول ومرتجل ومنتزع فالمرتجل نحو هيهات وهيهان
والمنتزع نحو تراك ومناع واما المقول فنحو عليك فانه مقول من حروف الجر وعندك
مقول من الظرف وكذا دونك زيدا وسقيا فيها اخرى الى لانه نحو ضربة وسهاة
والى متعد بنفسه نحو ويدنيها والى متعد بحرف الجر نحو قول الموذن حي على الصلاة
اي اقبلوا على الصلاة ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر اي فاتوا بعمر وا
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كتراك بمعنى اترك وقلّ مجيء فعال بمعنى الامر
وبناؤه على حركة لالتقاء الساكنين وكسر على اصل التقاء الساكنين وقيل لانه موضع الوقف
فبنى على السكون او قيل لتضمنه معنى الامر لان اسم الامر لا يترك
وليس مرادنا له ورضا بيانه قوله قياس من الثلاثي ومفعلت مسيوسفعال
قوام اسم لفعلك قم وقعاد اسم لقعود وعدس لوعدس ومساعا في الرباعي
فالاتفاق في الرباعي انما هو فعال ومفعال ومفعلل وبعضهم جعل الثلاثي على افعل كوزن وضع
فقط لم يسمع منهم فاما الرباعي فلم تات منه الا قرقار وبعضهم قال الشاعر

٥ انت كنديخا تصاقر خار ولخاط المعروف بالانكار

اي قالت ريح الصبا للسحاب قرقر الرعد وقرقار اسم لفعلك الرعد واما قولهم لخاط
المعروف بالانكار اي لعطر ذلك السحاب عطرا عرف به الانكار المعروفة وغيرها
لبعدها منه واما عرعار فاسم لفعل الصبيان قال الشاعر

٦ يدعوا ولدهم عرعار ويدعوا ولدهم عرعار

وقال المبرد لم يات من الرباعي هذا البتة
اما قرقار فحكاية صوت الرعد واما عرعار فحكاية صياح الصبي اذا خرج فلم يجد
من يلعب معه فتلك اللعبة فادى عرعار فيحتمل ان يكون له والاول اقوى لان هذا اقل
شيء ولو كان حكاية لوجب ان يقال عرعار وقرقار قالوا في حكاية صوت الدجاج
عاق عاق قال المصنف في شرح هذا الفقيه ولو قيل ان فعال من الثلاثي على افعل
اسم لم يكن بعيدا الى السلم بقلة بعد لما ورد من دخول الحرف فيه وذلك يحتمل ويحتمل
ان يقول فزيادة الحرف في الاول لازمة وفي الثاني غير لازمة نحو اضرب وقاتل

وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لشبهه له عدلا ووزنه وعملا
للاعمان موثا كقطام وقلاب مبنى في الحجاز معرب وتميم الا في الامر نحو حضار
قلت ابو الحسن فعل الجر قال الشاعر

نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحملت فجار

فجار عدل عن الفجرة ومنهم من جعل فجار معدولا عن الصفة لان فجارة التي هي في مقابله
الصفة وعلى هذا فجار على مقابله برة ما خرج فليست فجار على هذا مصدرا بل صفة واما
على الاول فهي في مقابلة برة مصدرا خرج فليست فجار على هذا مصدرا بل صفة واما
على الثاني فلانه تشبيه قتال ونزال ومدلا فتركبها ومانعتا لعلة في بناء مجموع عيال لا
الاربعة وعلل تضمنه معنى الامر الثابت قال قبل فذلك يوجب بناء هند وقطام
قلت الثاني في هند وقد يحذر وفي مقدره ولو كانت هند متضمنة معنى الامر الثابت
لم تجز اضافتها طالق في التصغير افترق الحال وذلك القول في بناء الصفة المعدولة
في النداء نحو يا فساق وقيل ان فجار مبني لتضمنه معنى لام التعريف قال
موثا كقطام فساق وقيل ان فجار مبني لتضمنه معنى لام التعريف والعدل
نحو فجار فلو في به علم على الجنس كاسامة قال
في فجار فلا اذا سموا به فاسم يعربونه اعني اذا سموا به مذكرا ولغلك يعتذر عنه بقولهم
قال معرب وتميم اي في لغة بني تميم فانهم يعربونه جريا على الاصل في اعراب
الاسماء الا انهم نقضوا اصلهم في بناء اخرد وجه البناء فيما اخروا ما قاله ابو سعيد ان
بني تميم من لغتهم ان البناء يخل في الاصل بالتمكن وكرهوا الاخلال بالاصل وذلك ان الاعراب
منع من الاخلال بالخصوصي في الآخر المكسور قبل ان موجب البناء معارض فالموجب
للاعراب فتح البناء لعرض الاخلال اذ لا يسبق الى الفهم الا بالسماع فلما كان الاعراب لا يغير البنية لم
يخل بالاخر وانما قاسم لكونه مطلع مثل طلوع وسهيل لا يتصرف بناء فطلع
في لغة بني تميم للعدل والتعريف فطام معدول عن فاطمة وغلاب عن غالبة هذا
اذا قيل انه مبني لتضمنه معنى الامر الثابت وقيل لكليهما والتعريف والصحيح انه مبني
لموافقته نزال لعدله وزنه علة ارى انك لو قدرت انتفاء العدل لم يكن الزنة كافية في
البناء ولا يحقق المشابهة بينه وبين نزال فان زال المعدول عن نازل لما بقي له
فطام معدول عن فاطمة فاذا كان بناؤه متوقفا على تقدير العدل فعدم صرفه كذلك

منتاعة فيحل من مزاولة سهيل لانه يطلع في مجرى سهيل

ولو كان موتا لصعقه لوجبان لا ينصرف اذا سمي مذكرا كسعاد والا ويكاله
الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق
والثاني كهيت هذا القسم خمس من المبنيات والمراد بالاصوات
ضرب من الالفاظ لا مطلق الصوت حتى لا يدخل في تعريفه اللفظ حكي به صوت
او صوت هو الاول جنس والثاني فصل اخرج به اللفظ الذي لم يحكى به صوت قوله
او صوت به للبهائم تفصيل لقوله الخ وانما بنيت الاصوات لانها
على ما كان عليه اي الصوت به من حيوان او جماد فحكايه صوت الغراب غاق
وهو حكاية صوت الغراب قال الشاعر
ابعد كن اسمن ساق حر عن قا الغراب غاق
وحكاية صوت الجماد نحو قحطبة صوت السيف وطاق حكاية صوت الضرب
وقد اشار المصنف الى علة بنائها بقوله لحكي به صوت وانما خصها بالحكاية
لانها هي صوت عند اتباعه البعير وهي اي هذه الكلمة الاسماء وكسر على
اصل التقاء الساكنين وانما فتح غير مستند الى مخاطب فقد اسي في وجه الاعراب
وهو التركيب لانه لا عامل فيها مستقلا اذ لاستقرار البعير كالحاطة لان ذلك
مخصوص بالعقل فان قلت فان البعير اذا قيل له فح فعل ذلك فالاضافة منه
توجد بسماعه هذه اللفظة وتعدم بعدمه قيل لما جرى استعمال العقلاء
في هذه اللفظة ولم يقصدوا بها امتثال قصدوا بها ان يوجد من البعير ما
اجري استعمال العقلاء به الخ كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة قلت
قوله كل اسم كالجنس لشموله المركب وغيره قوله من كلمتين فصل المفرد وقوله
كلمتين ليدخل فيه المركب من الاسم والفعل والحرف نحو قام زيد ليس منهما نسبة لخروج
منه فعل عبد الله وغلام زيد فانه ظرف اذ هو ليس بينهما نسبة لخروج
من التركيب هذا اشارة فهو موجب لبنا الاسماء معا وقال فيما اذا تضمن
الثاني معنى الحرف او بنا الاول فانما تضمن الثاني معنى الحرف و قال
تضمن الثاني حرف خمسة عشر وحادي عشر ولحوقها الا اسي عشر ولا تقرب الثاني

كجعل ومبني الاول على الافصح قلت اما بنا الاسم فيما تضمن فيه الثاني معنى
الحرف فلقيام موجب البناء في الاسم مقامها في الثاني والمضمنة معنى الحرف وذلك
خمسة عشر فان الاصل خمسة وعشر فبني الثاني لتضمنه معنى الواو العاطفة وبني الاول
لشبهه بعدد الاحد خمسة من خمسة عشر بمتابعة من حذف قوله وحادي
عشر بدان اسم الفاعل الصوغ من لفظ العدد فهذا الضرب من العدد الذي
هو من احد عشر الى تسعة عشر يجري في الساعوي اصله فحادي عشر مبني كخامس عشر
وخامس عشر مبني كخمسة عشر والحق فيهما ولحق قوله ولحوقها بهما لغوات
احد عشر الى تسعة عشر ولحوات حادي عشر الى تاسع عشر قال الا اثني عشر
استثناء من اب احد عشر ولحوقه لا من باب حادي عشر فانه منه مبني نحو ماني عشر وانما
استثناه ما تضمن فيه معنى الحرف لانه لم يجب فيه بنا الاسماء وانما اعرب الاول لانه
بحذف نونه اشبه المضاف مع المضاف اليه والمضاف غير مبني فاشبهه الذي وقيل
الاعراب فيه لدليل التثنية وبني عشر لتضمنه معنى الحرف فمقتضى الثاني فيه وجود
وحذفت النون لما في نونها من حذف الواو والنون بعطى امتياز احدى المثلين
بالاخرى لان نونها تعني النون وقيل بني عشر في اثني عشر لوقوعه موقع النون
والذي لا يضاف اثنا عشر وهو عدد لا يضاف لحوقه ولا ينسب اليه وقولنا وهو عدد
احتراز من التثنية ومن الضرب المبني فيه الاسم قولهم وفحواي فحص بحص والتقدير
في حص وبيص مبني الثاني لتضمنه معنى حرف العطف وبني الاول لتنزله منزلة صدر
الكلمة من عجزها ومعنى حاص فر ومعنى باص اذا ذاق واصله بوص نونت حص
فقلبت الواو ياء طلبا للتشاكل بلفظ حص ولم يعكس لخفة الياء ومثله في القلب لاتباع
والمثال قول الشاعر عبت جورا من العن الجبي والاصل الجور
لانه جمع جور فقلبت الواو ياء لتشاكل به لفظ العين وهذا الضرب لا يصرف فيه الاسماء
اسما ولصوا وبناؤه مخالفا لاول لكن اذا وقع في موضع حال او ظرف فمن
الحال قولك لقيته كفة كفة وهو جاري ست ست وسقطوا بين الى كفة ولقيته اي
لقيته قاليا وكافا له لان المراد فيه التقاء كل واحد منهما صاحبه اي منعه

ان كون اسم كناية عن مكان مبهم ومتى كناية عن زمان مبهم يبين كم ما يقصد لاستفهام والعدد
فلذلك اسن مميزا لا استفهام والاكثار والصحيح ان فم الخبرية كناية عن الكثرة فطن من
لا يخص ذلك ان الاستفهامية كذلك وظن من نبه ان الاستفهامية ليست كناية على
ان الخبرية كذلك وفتح بجميع ذلك والحق التفصيل المذكور ومن الكناية نوع اخر
كناية بلفظ خسيس عن لفظ كريم كما كنى بعض العرب عن الفرج وكما كنى بالوطى عن النكاح وكما
كنى بقوله تعالى كانا يأكلان الطعام عن الحدث وكما كنى بلفظ عن لفظ اراد ستر نحو
فلان وفلانة عن الغلام وابنائكم في الاستفهام فلتضمنها معنى المبهم واما بالخبرية
فلشابهتها الاستفهامية لفظا واصل معنى ان التي للتكثير مفهم منها التعدد اذ
لا يقال المتكاثر في التعدد ـــ وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد
وقد ـــ انها تنصب مميزها حملا على مميز العدد المتوسط وهو من العشرة الى
تسعة وتسعين وذلك مميزه منصوب فان قلت فلم حملت على العدد المتوسط
دون طرفيه اعني القلة والكثرة والمتوسط اثقل واعدل ولان في حمله
على طرفي القلة دون الكثرة او بالعكس ترجيحا من غير مرجح وقيل ما كانت لمطلق
العدد المستفهم عنه والعدد المتوسط طرفان ووسط فحملت على اعدل الطرفين فحكم
فوجب حملها على المتوسط و ـــ والخبرية مجرور ومفرد ومجموع
انما كان مميز الخبرية مجرورا وحملها على العدد الكثير لان خبرها التكثير فوافقته
في المعنى فمميزها مجرور ومفرد كمميز المائة والالف اما الجر فاضافتها اليه واما
الافراد فلان افراد مميز العدد الذي حملت عليه واما الجمع فمحمول على كم خبرية
لموافقته قبله المعنى التكثير وتقويه له اذ لفظ كم لا يشعر بكمية العدد بخلاف لفظ
المائة والالف وقيل اذا جمع فهو محمول على مميز العشرة فما دونها حتى قالوا ان
قول القائل كم غلمان قد اعتقت اقل من قوله كم غلام قد اعتقت لان الجمع محمول
على العدد القليل وفي الافراد محمول على الكثير وقيل انما اضيف الى الجمع لان
في العدد الكثير يضاف الى الجمع كقول الشاعر

ملأن مئين فملوك وفأنها بدأي وجلت عن وجوه اهاتم

ومجاورة واما قولهم مذ مذ اي مذ بين مذ كذا ومن كذا والمعنى
تسقط ضعيفا غير معتد به قال الشاعر ـــ وبعض القوم تسقط بين بينا
واما قولهم لمن بين قال ابن جني الاصل اضافة لمن الى بين الاولى واضافة
بين الاولى الى الثانية فتعرب لانها خرجت بالاضافة عن الظرفية وانما بنى
ما دام ظرفا وليس ظرفا مع الاضافة فوجب الاعراب فاما قولهم اتيته صباح
مساء اي في صباح ومساء فان قلت اتيته في كل صباح مساء يجوز البناء
وجهه لانه ليس بظرف ولا يحال من الظرفية فزال فادها لفظ في قال ـــ
والاعراب يرد والا يتضمن الذي حرف والتعريف كحل بك فان بك من بطلك لم يتضمن
معنى الحرف فبني لكن معنى الاول لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها فالبناء من الاعراب
يكون في وسط الكلمة ومعرب الثاني ويمنع الصرف للتعريف والتركيب وذال
حضرموت ومعدي كرب قال ـــ في الاصح لحذفه من بعض المعاني قال
مبهم من بني اللاتي من الاسماء ٥ وخمسة عشر والقدر عندها ولا تعل بك
لحذف اللام وبني الاسم الثاني لتضمنه معنى اللام وفيه وجه ثالث ان تعرب اسمين
وتضيف الاول الى الثاني فان كان الثاني صرفا وظرفا فقط نحو معدي كرب فمن
يجعل كرب موتا منعه في كل حال ومن يجعله كرب اذا اضيفة منصلا من
معدي واذا كتبه وصلت الالف ايا ـــ الكنايات كم وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث ـــ الكناية من كنيت اذا استترت والكناية في
التورية عن الشيء قال الشاعر

فتح باسم من اهوى ودعي من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

وقيل الكناية ذكر الشيء بلفظ يدل عليه مقتضاه والكنايات على ضربين معرفة ومبهمة
والمراد هنا هو الثاني لانه مقابل قوله فان المضمر يسمونه كنايا فمراد الكنايات المبهمة غير
المضمر وغير المنادى فان قيل كناية عن المنادى وهو مبني عن مضمر واما اي فليست
كناية لانه مراد في لكم فالكناية هنا قيل لفظ مجمل يخرج عن مفصل فقولنا مجمل
ليحصل به الابهام على السامعين وقولنا عن مفصل ليعلم معناه من حرف ذلك
التفصيل وخصوصيته من قام كم فقيل انها كناية عن العدد المبهم ويلزم على هذا

فاضاف ملاقاته ليس مع التصريح بالكمية فان ظهور التمييز في تمييز كم بمنزلة التنبيه
عن التصريح بما حمل عليه قال وعلى الاصل ان يضاف الى المفرد وانما اضيف الى
الجمع على الاصل المفروض في العدد الكثير اذ الاصل في مائة درهم مائة درهم فاذا وقع
بعد الاستفهامية جمع منصوب مثل قولهم كم لك غلمانا فهو حال لا تمييز فلم يستدرك
ولك خبره والمبتدأ محذوف والتقدير كم تصير لك غلمانا والاصل في الحال النكارة والجمود
وصلحت الحال الضمير في الجمود المشتق المرفوع وان اعرب الجار والمجرور وتعلقت
الحال لتقدمها على عاملها المعنوي الا عند الاخفش وجاز رفع في غلمان وكون
خبر الكم ويكون لك بمنزلة و ـــــ وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام وقد
فيهما ضمير الاستفهامية والخبرية ودخول من فيهما على وجه الزيادة وقوله فيهما يريد في
تمييزهما لا فيهما انفسهما لكنه حذف المضاف للعلم بموضعه ودخول من في الخبرية اكثر
ليس ناجس في غير الواجب بقلة استعراف والخبرية للكثرة فحاسب ان يكون من
في الخبرية بمن مضمرة ان لم تجد الواو او ما صاربت واقول اذا ظهرت من بطلت الا
واذا لم تظهر فالجر بالاضافة لم وتقدر لم غير موجودة فقولك كم رجل قد رأيت بمنزلة قولك
باب ساج فالاضافة في باب لم بمعنى من لان المعنى كثير من الرجال قد رأيت وقولك
كم من رجل قد رأيت بمنزلة قولك باب من ساج قال ـــــ ولها صدر الكلام يعني
للاستفهامية والخبرية اما كون الاستفهامية لها صدر الكلام فظاهر لما تضمنته من
معنى الاستفهام واما الخبرية فلحمل على ما تضمن معناها وهو رب او حملا على الاستفهامية
لما حملوا الاستفهامية عليها في دخولها اعني الخبرية على الاستفهامية فصلوا
بينهما و ـــــ وبكلا ما يتبع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قلت يعني
بقوله وكلا ما الاستفهامية والخبرية ويعني بكون كل واحد منهما مرفوعا او منصوبا
او مجرورا في المحل لا في اللفظ ولم يشبه بالمحل لشهرته ووضوحه من حيث كانت
مبنية واما كانت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة بالمحل لانها اسم قابل للعوامل و
فكل ما بعدها فعل غير مشتغل عنه بضميره كان نصبه معمولا على حسبه وكل ما قبله

حرف جر او مضاف فمجرور ولا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا قلت
لما ذكر انها تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة نصها على مواضعها في ذلك فقال كل ما
بعدها فعل غير مشتغل عنه بضميره كان نصبه معمولا على حسبه قوله فعل احترازا من
ان يكون بعدها اسم نحو كم درهما مالك قوله غير مشتغل عنه بضميره احترازا من
قولك كم رجل ضربته فان كم فيه مبتدأ لاشتغال الفعل عنها بالضمير ودخل فيه نحو
كم رجل ضربت في الخبرية وكم رجلا ضربت في الاستفهامية فكم مفعول له في موضع
نصب بضربت فان قدرت لها في ضربت كانت مبتدأة كقول الشاعر

ملاث كلهن قتلت عمدا ° اراد فلهن قوله كان نصبه معمولا على حسبه ليدخل
فيه المفعول به والظرف والمصدر فلذلك قال نصبه معمولا ولم يقل مفعولا لان
المعمول اعم من المفعول قوله على حسبه اي على وجه ما يقتضيه العامل فمعنى قولك
كم رجل ضربت كثيرا من الرجال ضربت هذا في الخبرية واما في الاستفهامية فمعناه اقليلا
من الرجال ضربت ام كثيرا وتقول كم ضربة ضربت في الخبرية وكم ضربة ضربتها في الاستفهامية
فكم هنا منصوبة على المصدر كانه قال كم ضربا من الضرب ضربت وفي الاستفهامية اقليلا
من الضرب ضربتها ام كثيرا وتقول كم يوم سرت فيه في الخبرية وكم يوما سرت في
والتقدير في الخبرية كثيرا من الايام سرت وفي الاستفهامية اقليلا ام كثيرا من الايام سرت
فكم هنا منصوب على الظرف واما قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وذلك
نحو قولك بكم رجل مررت في الخبرية وفي الاستفهامية بكم رجلا مررت وغلام كم رجل
ضربت في الخبرية والاستفهام غلام كم رجلا ضربت فلا استقدم العامل على كم الا اذا كان
حرف جر او مضافا الى الجار بمنزلة الجار من المجرور والمضاف بمنزلة معنى المضاف
اليه من الاستفهام وغيره فالجار متعلقه بمررت وغلام منصوب بضربت ورجل
منصوب بكم في الاستفهام ومجرور بالاضافة في الخبر فاذا قلت بكم ثوبك مصبوغا
بالنصب ومصبوغ بالرفع فثوبك مبتدأ وبكم خبره ومصبوغا حال واذا رفعت
فثوبك مبتدأ ومصبوغ خبره ففي النصب تسأل عن ثمن الثوب والحال متعلقة بمحذوف
وفي الرفع السؤال عن ثمن الصبغ او عن مقدار الشيء المذ صبغ به والحال متعلقة
بمصبوغ واما قوله ولا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا مثل

مسلط عليه يحلوا الفعل من عمله في ضميرهم ولا قبله بجر وهو مبتدا وذلك نحو قولك
كم رجل ضربته وكم رجل مال ولم يرها مالك قوله ان لم يكن ظرفا يريد ان لم يكن كم
ظرفا وذلك نحو قولك كم يوما صمت فالصيام مبتدا وكم ظرف زمان في موضع رفع
خبر فهو بمنزلة قولك مني صيام فمني خبر وانما وجب الرفع لما ذكرنا بالابتدا لانها
العامل المعطي فوجب اعتبار حكم العامل المعنوي ـــ وكذلك اسما الاستفهام
والشرط ـــ يريد انهما لكونهما مرفوعه ومنصوبه ومجرورة على حسب ما تقتضيه
في كم تقول ايهم قام فايهم مبتدا وقام خبره وكذلك من قام وتقول ايهم تضرب فاي مفعول
وكذلك من تضرب وكذلك تقول في الشرط ايهم تضرب اضرب ومن تضرب اضرب فاي
ومن مفعولان وتقول بايهم مررت ومن مررت وبايهم تمرر امرر فاي ومن في موضع
جر فاذا اشتغلت الفعل بالضمير نحو ايهم ضربته اضربه ومن ضربته اضربه كانا في موضع
رفع بالابتدا ويجوز نصبهما بفعل مضمر يفسره ما بعده على حد قولك زيدا ضربته وكذلك
قولك كم رجلا ضربته يجوز نصب كم بفعل مضمر لكن الفعل المضمر هنا لا يتقدم لانه
لا استفهام والشرط لها صدر الكلام وتقول اي يوم تسر اسر فاي ظرف وايّ قام
نعم اقرب اي مصدر فاما من فانها تكون ظرفا والمصدر الا يختص بها بل الظرف الا
وفي مثل عندي كم عبدا لك اجر وخالة ثلثة اوجه ـــ يريد الاوجه الثلاثة رفع
الثلثة ونصبها وجرها المطلق فالجود الثلاثة لان كم فيه خبرية والمتكلم المقر يدقق
بجوه جرا والمراد الاخبار بكثرة عبيد جر وخالة اللواتي كن بخمسة من العدد يدقق
ويحلف لله وانما قلنا ان الرفع اقوى لان النصب مع مميز كم فيه ان يكون اسقهاما والمتكلم
شاك والمشكوك فيه غير محقق فيكون قد اخبر اخبارا لم يعلم وقوعه على الخصوص والجر
كم عبدا لك اجر وخالة فقد اعتقت على عشاري
فكم في الجر مبتدا وقد اعتقت خبر وخالة معطوفة على عبدا وقد اعتقت صفة ولم يقل وقد اعتقن
لانه حذف صفة لصف الكلام والتقدير كم عبدا لك قد اعتقا وخالة فقد اعتقا ولك صفة لعبدا
والتقدير وخالة لك فحذف لدل وهو صفة خالة لان الصفة عمدة فلا تحذف وقد اعتقا
التي هي صفة عبدا لانه وقد اعتقا التي هي صفة خالة عليها والفقا مشتقة من العتق وهو
الخروج من الملك وعظم الساعد يقال في اليد والذراع في الرجل فهو كاليد في الذراع

فيها وبيع عظم الساق والابل العشار التي اتى عليها عشرة اشهر من حملها ثم يستعمل
اطلاق هذا الاسم عليها لي حين تاجرها وسمي جلبت على عشاري اي على ابلي
واستكاف من خدمهم اي لي ما يقال بيع الحاكم عليه داره اي على كرهه منه واما نصب العبد
فعلى الاستفهام ويجوز ان يكون خبرا وهو اولى من الاستفهام لما ذكرنا ويجوز ان
يكون استفهاما على سبيل التوبيخ كانه قال له اخبرني عن عدد عبيدك وخالاتك الا
كنز لك الي واعياك فقد استحق عدد هن لكثرتهن ولعله عباسي بهن وكم في الاستفهام
ايضا مبتدا وقد اعتقت خبره وخاله منصوبة عطفا على عبدا وقد اعتقا منصوبة بصفة خاله
وانما رفعتا هنا فعلا بالابتدا ومجيء عبدا وخاله معطوف عليها وقد اعتقت الخبر ولم
يقل قد اعتقتا لان المقدر كم عبدا لك قد اعتقت وخاله قد اعتقت فاكتفى باحد الخبرين عن
الاخر وجاز الابتدا بالنكرة لوصفها بالجار والمجرور وهو لك وكم في هذا الوجه اما ظرف وانما
مصدر اي كم جلبة عبدا لك وخاله قد اعتقت او كم وقت عبدا لك وخاله قد اعتقت فالمميز
محذوف والمراد الاخبار بكثرة الجلبات او بكثرة الاوقات ان جعلت كم خبرا قد ذكرت
المميز المحذوف ومجرورا وان جعلتها استفهاما على ما قدرت المميز المحذوف منصوبا ـــ
وقد يحذف مثل كم مالك وكم ضربت قلا ـــ يريد وقد يحذف
المميز من كم اذا دل عليه دليل نحو كم مالك اي كم درهما مالك فحذف المميز لدلالة لفظ
المال لانه غالبا انما يكون درهما او دينارا فكم مبتدا ومالك خبر واذا قلت كم درهما لك
اي كم دانقا درهمك وتقول كم ضربت اي كم ضربة ضربت فكم هنا مصدر وتقول
كم سرت اي كم يوما سرت فكم ظرف زمان ولا يحسن حذف المميز المجرور لان حذف
المضاف اليه قبيح وانما ذكرها لعقب البيت لئلا يستكثر رفع العبد وحذف المميز
فانما كذا فكناية عن العدد المبهم وذا اسم اشارة والكاف حرف خطاب وذا في موضع جر
بالكاف كما ان ذا من حدثنا في موضع رفع مع تركيبها مع حت ولذلك ظهر الخبر في
اي لما كانت معرفة في قوله تعالى وكاين من قرية املكتها فكذا مركبة من كاف التشبيه
واسم الاشارة ويلزم ذا بعدها طريقة واحدة فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال
الخليل كانه قال كالعدد درهما يعني اذا قال له على كذا درهما وكذا قوله تعالى وكاين
من قرية اي وكالعدد من قرية قال سيبويه كذا وكذا درهما مبهمة في الاستفهام وهو

كتابة عن المعدود بمنزلة فلان اذا كنيته في الاعلام وصار ذا من كذا بمنزلة التنوين لان
المجرور بمنزلة التنوين فلذلك لم تصب درهما على التمييز ويبدان الكاف لما دخل على
ذا صار بمنزلة اسم مضاف مخولي لو عمسلا وعلة بنائها انها مركبة من حرف معنى وفتر
اسم الاشارة وهو ملبس ايضا واما كيت وذيت فكناية عن الحديث المدعى وفيهما لغات
لغات الفتح والكسر والوقف وبنيا على حركة لالتقاء الساكنين وانما بنيا لانهما كناية
عن جملة والجمل مبنية فكذلك ما كني بها واصل كيت كية واصل ذيت ذية ووقفوا
عليهما لك فقالوا ان من الاحركة وبه ثم ابدلوا من الياء حرفا الياء فبقي لي وذي يا مشددة
فابدلوا من الياء الاخيرة تا فصار كيت وذيت ولست لنا في كيت وذيت الا اثبات الحكم
ما قبلها كما ابدلوا من الياء في هنتا واصلها هنية فابدلوا من الياء تا وصارت الصيغة
في كيت وذيت تدل على اثبات الذي كانت لنا في كذا وكذا مما لا يسمى
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراها غير وليس غير وهنا
ومتى حيث واضا وايا الى جملة في الاكثر — المراد بالظرف هنا ما
منها لانه اقسام المبنيات والبواقي انما تقطع عن الاضافة واما الاضافة الى غير ذلك
كيوم ما قبل وبعد فيما فقال قطعها عن الاضافة منضما الى كون المضاف اليه
منويا مرادا ولذلك قال بعضهم بني هذا الضرب من الظروف اذا كان معرفة
فلا تكون معرفة الا بالاضافة ولا تعرف بالاضافة الا اذا كان المضاف اليه معرفة منويا
فان لم يكن المضاف اليه منويا اعرب مع وجود قطعه عن الاضافة قال الشاعر

فسيغ لي الشراب وكنت قبلا اذا غص بالماء الفرات

فاعرب قبلا ونصبه على الظرف لان المضاف اليه غير مقدر فيه فان قيل ولم كان
قطع الظروف عن الاضافة وتقدير المضاف اليه موجبا لبنائها قيل ولم وردت
بدل فانما حال من كل وانما جاز لان المضاف اليه المنوي مقدر . والمقدر مع ذلك هم
فانما قبل معرفة ولذلك جاز نصبها الحال عنه فقد وجد القطع عن الاضافة وتقدير
المضاف اليه مع تخلف البناء ولو لان ذلك انه في البناء لوجب بناء كل ما التنوين
في كل عوض من المضاف اليه والتي اذا عوض عنه كان كانه موجود ولذلك قالوا التنوين
في مررت بكل فانما سوغ عوض قبل وبعد ونظائرهما فانما بعدها مبنيان لما هما

فان قيل انما هو قبل بالاضافة الى ما بعده ولذلك قولك بعد انما هو بعد بالاضافة الى ما
قبله قيل لانا مع ما بعدها كالكلمة الواحدة فان ما بعدها كالجزء منها فكل حذف بني قبل
وبعد بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا فبنيا لذلك وقيل بنيا لتضمنهما معنى
الحرف وهو الام التي تقتضيها الاضافة به وبنيا على حركة لان ما عارض بزوال
بالاضافة وكانت الحركة ضمة لانها لا تزول اعرابا بين الضم الذي يدخلها مضافة بين وقيل لما
كانت ضمة لا مدخلها اعرابا سوغ على الضم لتدل على الحركات الثلاث والظرف قطع
عن الاضافة فهذا شاهده قال الشاعر

لعمرك لانت نعلة بن مزاحم لغاية صب عليه من قديم

اراد من قديم فحذف عن الاضافة ونواها بنى على الضم وقيل وبعد ان اضيفا الى
ان كانا زمانا وان اضيفا الى مكان كانا مكانا فتقول داري قبل دارك اي قبل دارك مكان
دار زيد اي قبل مكان دار زيد وتقول احببت قبل زيد اي قبل محبتي
زمن زيد قال — واجري مجراه لا غيراي واجري مجرى ما قطع من الظروف عن
الاضافة لا غير يقول فعلته لا غيراي لا غير ذلك فحذف المضاف اليه وبنيت للعلة
المذكورة واما ليس غير فموضعه نصب على خبر ليس فاذا قلت جاء القوم ليس غير
فالتقدير ليس الجائي غيرهم وقال — الزجاج غير اسم ليس والخبر محذوف فاذا قلت
اتاني القوم ليس غير اي ليس غيرهم اتانا وغير هنا معربة وحذف التنوين للوقف
لانه مرفوع وانما انقطع عن الاضافة انما هو الى الظروف وغير ليس بظرف ومن
بناه قال — ان غير اوان لم يلبس ظرفا لكنه لما به جرى مجرى الظروف ولذلك حمل
فيه الفعل الذي هو الى سبعة نحو قام القوم غيرك وما قام القوم خلف زيد
والاحسن فيه ان يجري مجرى الظرف وان لم يقع فيه لابهامها ولانها بمعنى غير
فاذا قلت ما فعل هذا احد غيرك فمعناه ما فعل هذا الا غيرك والمعنى قطعت
عن الاضافة الى المفرد فان حق الظروف ان تضاف الى المفردات فان جعلت فاعلا
مضافا الى الجملة ولم — الاضافة الى الجملة لا الاضافة وقيل بنيت لاقتضاء
وبنيا الى الجملة فاشبهت الحروف الموصولة نحو المصدرية وان المفتوحة الهمزة
فلما اشبه الحروف الموصولة من الاسماء الموصولة لعدم العائد من الجملة عليها وفيها

ف قيل

لا لغات فتحها كأين وضمها كقبل وكسرها كخير وبالواو واللغات الثلاث وانما قال ولا
تضاف الا الى جملة في الاكثر فاحترز بقوله في الاكثر عن مثل قول الشاعر
اما ترى حيث سهيل طالعا ۞ يجر سهيل باضافة حيث اليه ونصب حيث
لان الموجب لبنائها قد زال وهو قطعها عن الاضافة ومنهم من قال هي مبنية وان اضيفت
الى المفرد كما في لدن ومنهم من جعلها مضافة الى الجملة فرفع سهيلا بالابتداء وخبره محذوف
اي مستقر او ظاهر في حال طلوعه ومن جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال
من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيلا طالعا فيه ثم حذف في فصار طالعا
ثم حذف الضمير المفعول من الحال كما يحذف العائد من الصلة والصفة والخبر وحيث
مفعول رأيت وان جعلت رأيت بمعنى علمت كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون
حيث هنا ظرفا لفساد المعنى وانشد ابن الاعرابي
ونطعنهم حيث الحبى بعد ضربهم ۞ ببيض المواضي حيث لي العمائم
يجر العمائم بالاضافة والاكثر الاضافة الى الجملة اي نطعنهم في اوساطهم بعد ضربهم في
رؤوسهم وموضع الجملة بعد حيث جر بالاضافة ۞ ومنها اذا وهي للمستقبل
وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها
قد يريد ومن الظروف المبنية اذا وهي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط
ولم تجزم بها في غير الشعر لما فيها من التوقيت ولذلك يجوز ان تقول آتيك اذا طلعت الشمس
لان وقت طلوعها معلوم ولا يجوز ان تقول آتيك ان طلعت الشمس الا في اليوم الذي
فيه غيم لان وقت طلوعها في مثل ذلك اليوم غير معلوم فهي مثل الذي اذا وصلت بفعل
او ظرف ففيها معنى الشرط ولم تجزم ولو قيل ان اذا بنيت لشبهها بالحروف الموصولة
كحيث لافتقارها الى الجملة لم يبعد ولتضمنها معنى الشرط اختصت بوقوع الجملة الفعلية
بعدها اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو اذا جاء زيد فاكرمه والمقدرة كقوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسماء مرفوعة بفعل مقدر يفسره الظاهر بعده فاما قولهم اذا زيد ضربته فليس
زيد مبتدأ بل هو مرفوع بفعل مقدر مبني للمفعول كما انشد سيبويه
لا تجزعي ان منفس اهلكته ۞ برفع منفس اي ان اهلك منفس والجملة
في موضع جر باضافتها اليها فاذا قلت آتيك اذا طلعت الشمس فالمعنى آتيك وقت

طلوع الشمس والعامل فيها جوابها وقيل لا يستقيم ان يكون العامل فيها جوابها في مثل قولك
اذا اكرمتني اليوم اكرمك غدا فيكون اكرمك الذي هو الجواب عاملا في ظرفين مختلفين وهما
اذا المضافة الى الاكرام في هذا اليوم وغدا الواقع بعد اليوم والفعل الواحد لا يكون في
زمانين كما ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد فالقائل بهذا القول يقدر
اذا منوية غير مضافة الى ما بعدها من الجمل ويجعل ما بعدها عاملا فيها لا الجواب ويكون
التقدير عنده وقتا اكرمتني اكرمك غدا وهذا من تعسفات يبطل بها معنى اذا وتعليق
حكم بحكم والجواب عن مثل هذه الشبهة انك اذا قلت اذا اكرمتني اليوم اكرمك غدا اذا اكرمتني
اليوم نويت اكرامك غدا فغدا ظرف لاكرامك ونويت عامل في اذا فجواب اذا محذوف
وهو نويت او قدرت وقد قيل ان اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى للزمان المجرد من
معنى الشرط قالوا لان اعتبار معنى الشرط يفسد المعنى لان جواب الشرط لا بد ان يكون
مذكورا او مقدرا ولم يذكر هنا شيء يصلح جوابا للشرط فيكون الفعل المقدر الذي هو اقسم
دالا على الجواب فيكون التقدير اذا يغشى الليل اقسم فيلزم منه تعليق القسم على شرط
فيجب ان يكون ظرفا مجردا من معنى الشرط ويتعلق بمحذوف لانه حال ويكون التقدير
اقسم بالليل حاصلا في وقت غشيانه اي اقسم بالليل غاشيا فان قلت فالحال مقيدة
للفعل ايضا لتقييد الشرط قلت هذه الحال تكون مقدرة اي اقسم بالليل مقدرا
غشيانه اي في حال تقدير غشيانه لا في حال غشيانه واما قوله وقد تكون للمفاجأة
فيلزم المبتدأ بعدها واقول اذا كانت للمفاجأة فهي مبنية ايضا لتضمنها معنى
الفاء التي تقع في جواب الشرط ولذلك وقعت موقع الفاء في قوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وهي ظرف مكان ولذلك اجاز
بعضهم وقوعها خبرا عن المبتدأ بعدها نحو خرجت فاذا زيد لان المعنى خرجت فبحضرتي
زيد وانما يصح جعلها خبرا عن المبتدأ اذا لم يقدر اضافتها الى الجملة وهو قريب لان
ظروف المكان لا تضاف الى الجمل بل ذلك مخصوص بظروف الزمان غالبا فعلى هذا
تقول خرجت فاذا زيد قائما فتنصب قائما على الحال والعامل فيه اذا لانها خبر
ومن جعل اذا هنا ظرف زمان فلا بد من اضافتها الى الجملة فاذا قال خرجت فاذا زيد
فزيد مبتدأ وخبره محذوف اي فاذا زيد مفاجئ فحذف لدلالة المعنى عليه والاصل

ان توفيق ٥ واذا اسم اما يضاف فيها الى الجملة وانما يبنى ما من الاسماء الشاعر

وقيل عديا لف يقضي على عد اذا راح اصحابي ولست براجع

فاذا في موضع جر بدل من عد بكر ويعلى بجرها وعنها ومنالة ما حكاه الاخفش

اذا يقوم زيد اذا نقعد عمرو فاذا الى مبتدأ والناسة خبراي وقت قيام زيد وقت

قعود عمرو ٥ ل ـــ واذا ما مضى ويقع بعدها الجملتان ول ـــ اذ منه

لاقتقارها الى الجملة فاشبهت الحرف لافتقاره الى غيره وقيل بنيتا على حرفين كما

وبل فعل على صيغة الحروف قوله لما مضى يريد انها ليست فيها معنى الشرط فهي

للزمان والزمان يضاف الى كل واحد من الجملتين ولذلك وقع بعدها الجملتان الاسمية

والفعلية نحو قمت اذ زيد قايم وقمت اذ قام زيد فهي اسم لزمان منصوب بما بعدها

الجملة جرتا اضافتها اليه فان قلت ـــ قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في

العذاب مشتركون فاذ بدل من اليوم وهو ظرف لينفعكم الواقع بعد لن الفعل لمعنى

الاستقبال لا يكون اذ بمعنى قولـــ انما للتعليل اي لن ينفعكم لاجل ظلمكم

فان دخلت ما عليها صارت شبيهة وخرجت عن الاسمية والدلالة على ما مضى ولذلك

قال سيبويه اذا دخلت ما تفعل الفعل فاذ حرف ك ا ـــ ومنها اين واني

لمكان استفهاما وشرطا ول ـــ قوله ومنها بل ومن الظروف المبنية اما اين

ظرف مكان وتستغرق السوال عن جميع الامكنة ولذلك اذا قلت اين زيد لزم ان يجيب

ان يجيبك بتعيين مكانه اي مكان كان وليس لزيد اذا قلت اين زيد في الدار فانه ان لم يكن

في الدار يجيبك لا يلزمه ان يعين مكانه لان السوال غير مستوعب لجميع الامكنة

واما عليه بنيا فظاهر استفهاما كانت وشرطا ومنتصبا على الحال نحو اين الناس

وكانت الكسرة لاصل التقاء الساكنين والكسرة بعد الياء ولذلك قيل في اني لغتان بمعنى اين

فتدخل في الاستفهام قوله تعالى في ذلك فاني من اين لك هذا فعامله في الشرط

قول الشاعر فاصبحت اني ان تصبح لا تجد بها ذا قرابة يرثك شاجد

فجزم بها بانى لانه شرط وجزم تصبح لانه جزاء ول ـــ ومتى للزمان فيها لغتان

ضم الميم وفتحها وهي في الاستفهام والشرط وعلى ما هنا ظرف ويكون اسما بمعنى وسط

فيجر بمن بعدها باضافتها اليه وعلى ما هنا بمثل قولون لغزة من متى كمه اي من وسط كمه

وايان للزمان استفهاما فقط ـــ اما ايان فبينه لضمنها معنى حرف

الاستفهام وحركت لالتقاء الساكنين والاصل الحركة فتحها بنا على قبل الالف اذ كانت

الالف ساكنة والساكن لا يحرك بعد ساكن اجراوا الفرق بينها وبين متى ان ايان لا يستفهم

بها الا عند تفخيم الامر وتعظيمه لقوله تعالى ايان يوم القيمة اي متى يوم القيمة ولذلك كان

يختص وقيل هي اي وان فحذفوا الهمزة من وان والفا الاخيرة من اي فجمعت

الالف والواو والساكن منها ساكن فلما حذفت الالف الاولى رجعت الواو الى اصلها الواو

وكيف للحال استفهاما فقط ـــ القول في بناء كيف كالقول في بناء اين واستدلوا

على انها اسم بدخول حرف الجر عليها بما حكاه قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع

وهذا شاذ لان حرف الجر انما يدخل على اسم الاستفهام متعلق بما بعدها وهذا متعلق بناظر

وهو قبله والدليل على اسميتها ابدال الاسم منها نحو قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

فقولك اصحيح ام سقيم بدل من كيف فدل على انها اسم لما ابدلوا منها الاسم او يقال

لولا انها اسم لما وقعت الاسم كالمضمر نحو كيف زيد ولو كانت فعلا لما وليها الفعل

وولته من غير حاجز كقوله تعالى الم تر كيف فعل ربك باصحاب الفيل واذا امتنع

ان تكون حرفا او فعلا وجب ان تكون اسما ظرف ومن اعتقد انها تشبه في قلة ولا يجازى

بها لزم اذا ملت كيف تكن اكن قد جعلت اكن تساويه في جميع احواله من الصحة والسقم

والغنى والفقر وذلك غير ملتزم فاما قولك ان تكن اكن فعلى معنى ان تكن اكن على

مكانه وذلك ملتزم قال ـــ فعلى مكانتي فقوما ثم قولا بالذي قد علمتما ـــ الرفع في

الرفع بتوجه الحال محذوفة الخبر عليه والدليل على ذلك ان الشرط موضوع على العموم

والابهام وايضا فان الشرط يتعلق بمجمل ظاهر الفعل ممكن فلا تعلق حال الحال

فليس لذلك ان الحال تخفى ولا يطلع عليها واقول ـــ هذا اعتذار حسن لكن

يلزمه ان لا يجوز ان تقال على اي حال انا اكن وهو جايز باتفاق ول ـــ ومذ

ومنذ بمعنى اول المدة عليها للمفرد المعرفة وبمعنى الجمع فلها المقصود بالعدد

وقد يقع المصدر او الفعل او ان مقدرة ان مضاف وقد يستدل على ذلك بما حكاه ثعلب

للزجاج ول ـــ ما بنيا وهما اذا كانا اسمين فلدلالتهما على ما دلا عليه وهما حرفان

ونظيرهما في الحالين ولعل وقيل بنيا لشبههما بالحرف في لزوم ابتدا الكلام في الزمان

ان من لا تدآ الغايه في المكان وقيل بنيا لقطعها عن الاضافه لان معنى قولك مذ
يوم الخميس اول المدة فمذ بمعنى اول المدة وما مضاف ومضاف اليه ولزما السوال
المضاف اليه لا يظهر معهما الا نظير مع قبل وبعد وبني متنزاح لزوم السكون
وضمت ايثارا لضمه الميم لان النون خفيفه بسكونها واذا وقفت عليهما زال
على اصل التقاء الساكنين فان ابتدا بهما سائل من كم مضت بعدهما حركت وضمت ايثارا للميم والنون
اول المدة فاذا اتجوابا لمتى لقولك متى كان ابتدا انقطاع رؤيته زيدا فتقول في الجواب
مذ يوم الجمعه لان جواب متى ينتظم الوقت وقيل اذا وليها المفرد المعرفه فهي لسان اول
المدة ولذلك قال وليها المفرد المعرفه فقيدها بليها مقصدا بهما المفرد والى المعرفه
اما الفاعل بوقوع المفرد بعدهما فبيان ابتدا المدة فيصدم الافراد متى بيان اول المدة
قولك ما رايته مذ يومان ليبان ان مجموع المدة لا يبان اولها فقط واما الفاعل بكونه معرفة
فتعيين ابتدا المدة المنتهي المقصود هنا فلو لم ما رايته مذ الحرم ومذ الشتا فقد وليها
مفرد نكره وهو بمعنى جميع المدة لك علت ما رايته مذ يوم او مذ ليله اشتهي
قال ومعنى الجميع بيد بمعنى جميع المدة اي بمعنى بيان جميع المدة لا بمعنى بيان جزء
منها وهو اول قال فليها المقصود بالحد اي جميع المدة فقولك ما رايته مذ يومان
يريد مذ انقطاع رؤيته اياه يومان فاليومان هما مجموع الوقت الذي انقطعت فيه الرويه
واذا كانت بمعنى مجموع المدة فهي جواب لكم بمن جواب كم عدد قائلي بمعنى اول المدة كون الرويه
في اول جزء من زمن الحد قال وقد يرفع المصدر او الفعل او ان فيقدر مذ زمان
مضاف رفع فيقدر مذ زمان مضاف الى الفعل او الى المصدر او الى ان وانما وجب تقدير
الزمان لان مذ ومنذ لا يليهما الا الزمان فلا يقال مذ قيامك الا على تقدير مذ زمان
قيامك نظير ما مر في الآن فاذا وقع بعدهما ما ليس بزمان قدر بينهما وبينه زمان مضاف
اليه توفيرا لمذ ومنذ المختصين من الزمان فتقول ما رايته مذ عام زيد اي مذ زمان
قام زيد لان قيام زيد ظرف زمان فاضافه اليه توجب ان يقدر زمان لان الزمان
مضاف الى الجمله والتقدير مذ زمن قيام زيد واما المصدر نحو قولك مذ قيام زيد اي
مذ زمن قيام زيد وامان في المفتوحه المخففه من الثقيله نحو ما رايته مذان الله خلقه اي مذ زمن
ان الله خلقه لانها اعني المفتوحه تتاول بالمصدر فتقدر معها ما يقدر مع المصدر

قال وهو مبتدا يعني مذ ومنذ مبتدا وما بعدهما خبرهما فاذا قلت ما رايته مذ
يوم الجمعه فمذ مبتدا ويوم الجمعه خبره وكذا اذا اما بمجموع المدة قال الخليل والزجاج
فانه يعني الزجاج ان يجعل ما بعدها مبتدا وهي خبر مقدم ويجعلها ظرفا والتقدير
عندي بيني وبين الرويه يومان في جميع المدة وفي سيبويه اول المدة بيني وبين انقطاع الرويه
يوم الجمعه وقال السيرافي اذا قلت ما رايته مذ يومان فموضع مذ ومابعدها حال
اي ما رايته منقطعا او مقدرا وعند الجمهور لا موضع لهما لانهما جواب عن سوال مقدر
فاذا قال ما رايته فقال قائل ما اول ذلك او ما المدة قيل في الجواب مذ يومان او مذ
يوم الجمعه فاذا قلت ما رايت زيدا فمذ حرف جر كقولك من لم ير زيدا وهي مختلفة نسبا
قال ومنها لدن ولدن قلت يريد ومن الظروف المبنيه وانما بنيت لدن
لحذف النون لبنيها على حرفين وذلك من صيغ الحروف نحو قد وهل وبل وبنيت لدن
وان لم تكن على صيغ الحروف لانها اشبهت لد التي اشبهت الحرف فلدن اشبه ما اشبه
الحرف ثابني تزال لانه اسم للفعل وبني قبل لانه اشبه تزال والبناء اولى لالتقاء
الساكنين في المعنى ولم يمنعها الاضافه من البناء لمنع كم لان منها الازم لها وهي ظرف
مكان وقع ظرف زمان وهي بمعنى عند والفرق بين لدن وبين عند ان لدن للحضر
وعند للحضر والغيبه تقول لدني مال الله بحضرك وبها تضاف الى ما بعدها وقد نصبت العرب ان
بها غدوة قال الشاعر ٥ لدن غدوة حتى ادوح وجبتي ٥ قصبوا بها تشبيها النون في اسم الفاعل حسن راوها
تارة وان كانت هذه النون اصليه لانها لام الكلمه ووجه الشبه بينها وبين النون امورها
سكون ومنها كسرها اذا سكنت لالتقاء الساكنين ومنها حذفها
فاشبهت النون واشبهت الحركه التي في دال لدن حركة الاعراب حيث كانت تضم
تارة وتفتح تارة وتسكن تارة فلما اشبهت الحركه التي قبل النون حركة الاعراب واشبهت النون
النون نصبوا ما بعدها على التشبيه بالمفعول وقيل نصبوا ما بعدها على
الحريه ومنهم من رفع غدوة تشبيها بالفعل فنصبها على التشبيه بالمفعول ومنهم
من جرها على القياس ولم يقولوا لدن بحر ولا لدن طرف لان غدوة اكثر استعمالا ولم يقع عند

بعد لدن الا مصروفة وهي معرفة موشد ولوجه في ذلك كونه لا استعمال له وانهم لو جعلوا
لتنوين لم يعلم ان غدوة منحوت به فجاز ان يكون مجرورا والتنحية عن الجر الا في جر الاضافة
وحمل رفعها وخفضها على النصب في الصرف الجري الا مرفية على نية واحدة حلوا
نكرم وتكرم ويكرم على اكرم في حذف الهمزة ويجوز ان يكونوا اعادوه الى الماضي على غير
وصل المضاف اليه من لدن محذوف وقول الشاعر من لدن شولا فالى اتلاها
شولا منصوب على الصدر اي من لدن شالت شولا اي مذ لدن رفعت اي ضربها الفحل الى
ان تحت وتلتها اولادها فهي مثليه ومعنى شالت رفعت ذنبها عند ضراب الفحل وقد
اضافوها الى الفعل قال الشاعر لدن صرحتحتجابه فتفرقوا
والتاويل لدن شولا هذا التاويل لانهم التزموا انها لا تنصب الا غدوة خاصة
وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدو ولدا لما ذكرنا معناها اصلها في ذلك
وفيها ثماني لغات الاولى لدن بضم الدال وسكون النون وفتح الدال
والثانية لدن بفتح اللام والدال وسكون النون والرابعة بفتح اللام وسكون الدال وكسر
النون والخامسة بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وهي لدن غدوة فعل الباقية
لدو لدن لغتان والسابعة لد بوزن حد والثامنة لد بضم الدال واذا اضفتها الى
المضمر لزم رد النون فتقول من لدك ولا تقل لدك فتحذف الثمانية الباقية اما لدن
فوزن عضد فسكنوا الدال تخفيفا سلنوا الضاد من عضد لثقل الضمة فكسر النون لسكون
الدال ومنهم من نقل الضمة من الدال الى اللام ولم يحذفها ولم يفتح فلما التقى
كسرت النون لسكون الدال واما فتح الدال فلانه لما حذف ضمتها حركها بالفتح لسكون
النون بعدها فمن فتح الدال لم يحرك النون واما لد بضم الدال وفتح اللام فهي مخففة
من لدن ومن قال لد بضم اللام وسكون الدال فانه نقل الضمة من الدال الى اللام
كما فعل من قال لدن ومن قال لد بفتح اللام حذف الضمة ولم ينقلها الى اللام و
وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي ما رايته قط ولا اقول الفعلة
قط فهي تقتضيه ابدا وهي ظرف زمان ماض وهي من القط وهو القطع فكانها قطعت
قط فقال ما فعلت فيما انقطع عمره الى الان ماض منقطع من المستقبل وعلة بنائها
انها تضمنت معنى حرف من حروف الابتداء الغاية والاصل انها بمن وفي فاذا

قلت ما فعلته قط فانما قلت ما فعلت مذ خلقني الله الى الآن وستعلى حكمه الا لتقاء
الساكنين وضمت تاء على ما بني من الظروف وقيل بنيت لقطعها عن الاضافة واما
عوض فالمستقبل بمنزلة ابدا والفرق بينهما ان عوض لا تستعمل الا بعد النفي تقول
ما فعله عوض ونبي لقطعه عن الاضافة ولذلك اذا اضيف اعرب فقالوا افعله عوض
العوضين ونبي على الضم كقبل وبعد وموضعها اذا بنيت نصب على الظرف وهو
مشتق من العوض لان الدهر الماضي منذ جرخلف جرا خر فكان عوضا منه فهذا
اشتقاق لذاته وقيل اشتقاقه من فعله لان الدهر عندهم يسلب ويعطي ويأخذ ويعوض
والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وانما اذ مختصة
بالجملة والتقدير الظروف المضافة الى الجملة والى اذ فمثال اضافة الظرف الى الجملة الفعلية
قول الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما اصح والشيب وازع
فتى حين لاضافته الى الفعل الماضي ولم يجز بعلى ومن الاضافة الى الجملة الفعلية قولهم اليوم سمح اصاد قبل
صدقهم صوم فمبني لما يلي فتحه وليس فتحه فتح نصب لانه خبر ليجب رفعه فلا يحسن فيه
تقدير في اذ ليس ظرفا وكذا فتح نون حين بعد حرف الجر دليل البناء وجه عن الظرفية
بدخول على عليه وانما بني اذا اضيف الى الجملة لان الجمل كونها جملة غير معربة فلانه قد
اضيف الى غير متمكن وقيل بني اذا اضيف الى الجملة لتضمنها له حيث واذ في احتياجها الى
الاضافة الى الجملة ومن ثم كانه مضاف الى الفعل مع قطع النظر الى الفاعل فصار بناؤه
اذا اضيف الى مبني واعرابه اذا اضيف الى معرب والجملة فاذا اضيف الى جملة اول
اجزائها مبني جاز فيه الاعراب والبناء والا فالاحتيار الاعراب وانما جاز اضافة
ظرف الزمان الى الفعل لما بين الفعل والزمان من المناسبة لانه من باب اضافة العام الى
الخاص لان الزمان مبهم والفعل معين لاحد انواعه واما اضافته الى الجملة الاسمية فلان
الاضافة في الحقيقة الى مضمون الجملة وهو معنى والزمان حتى فناسبه واما اضافة
الظرف الى اذ فهو حينئذ وهو مبني على الفتح لاضافته الى غير متمكن ولا يحسن ان
يقال هذا ولذلك قال يجوز بناؤها على الفتح ولا يجوز اضافة الظرف مطلقا الى الجملة فان
الظرف المخصوص كاليوم لا يجوز اضافته الى الماضي لعدم الفائدة ولا الى المستقبل لما
بينهما من التباين واما بنى هذا النوع من الظروف على الفتح فرقا بينه وبين ما قطع عن الاضافة

وكذلك مثل وغير مع ما وان ومن ... بريد ما يجوز فيه الاوجه
اذا اضيف الى جملة فكذلك مثل وغير اذا اضيفا الى ما والى ان لانهما اشبها الظروف
لانهما بمعنى اى تقول على الكم منطلقون فمثل مرفوع صفة لحق وبناؤه
على الفتح لاضافتها الى ما وقيل لاضافتها الى ان وما زائدة وقيل هو منصوب على الحال
واما غير فتقول الشاعر ... لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
فغير هنا على الفتح وهي فاعلة بمنع لاضافتها الى ان المصدرية ولو رفع لكان على الاصل
... المعرفة ما وضع لشيء بعينه ... قوله بعينه فصل خرج به
النكرة فانها موضوعة لواحد لا بعينه بل يصح لطلاقه عليه وعلى كل واحد شاركه في
حقيقته والمعرفة مصدر وهي مفعلة من عرفت الشيء عرفانا ثم وصف بها فقالوا
رجل عرفة فكذا قولهم اسم معرفة وقيل المعرفان عند هم اوضح وصح بعضهم استدلالا
ولذلك قيل للوجوه معارف لانها تعرف اقل ما تندوا وانما سمي النحويون هذا النوع
من الاسماء معارف لانها تعرف وكل ضرب من ضروبها واحد بعينه وانما قدم المعرفة
على النكرة وان كانت النكرة اسبق لان وضعه ليشار به الى الشخص المخبر عنه او به
والنكرة لا تفيد الاخبار عنها فكان تقديم المعرفة على النكرة لهذا السبب اهم والتنبيه
والتعريف امر معنوي فانه قد ياتي لشيء بلفظ المعرفة وهو نكرة نحو رب رجل اكرمك
في قولك وقد ياتي المعرفة بلفظ النكرة نحو اسامة وبحر ... وهي الضمائر
والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالاداة او المضاف الى احد هما معنى
... المعارف فمنحصر دليل حصرها ان يقول التعريف اما ان يكون امرا لفظيا
او لا فان كان امرا لفظيا فاما ان يتصل باوله وهو المعرف باللام او بالاداة اذا قصد به
واما ان يتصل باخره وهو تعريف الاضافة المعنوية واما الثاني وهو ان يكون التعريف
امرا لفظيا بل امرا معنويا فاما ان لا يكون المعرف مفتقرا الى ما ان يضم اليه وهو
العلم او يكون فان كان مفتقرا الى غيره في بيانه فاما ان يكون ذلك الغير سابقا عليه
غالبا وهو المضمر او متاخرا عنه صفة له او صلة وهو المبهم وقد تقدم المضاف الى المضمر
والمبهم ... العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
... قوله ما وضع لشيء بعينه تشمل انواع المعارف كلها فقوله غير متناول

غيره فصل خرج به غير العلم من المعارف فان قولك انا تطلق على كل واحد من
المتكلمين وكذلك انت تطلق على كل واحد من المخاطبين فالضمير ليس مستقرا
بمسمى واحد وكذلك المبهم واما المعرف باللام والمضاف اضافة معنوية فانهما
يفيدان تعريف الجنس بالنكرات غالبا قوله بوضع واحد احتراز من تسمية اخر
بذلك الاسم فانه لم يتناوله بالوضع الاول بل بوضع اخر ومن واضع اخر وسمي
العلم بهذا الاسم لشهرته وانكشف فيه وظهوره ومنه سميت الجبال اعلاما لظهورها
وانكشافها ويحتمل ان يكون ماخوذا من العلم اذ به يعلم المسمى بمجموع صفاته فان
قلت فان غير العلم ايضا يعلم به المسمى فالجواب لكن لا بمجموع صفاته
فان قولك في الرجل الكريم الكاتب الفقيه المدرس ابن فلان يعتبر عن ذلك كله
بقولك زيد ولذلك قالوا العلم انه عبارة عن مجموع صفات ولنذكر في هذا الفصل
زيادة بيان العلم فان الذي ذكره المصنف فيه سبق قلم العلم بنفسه لا منقول
ومرتجل فالمرتجل ما استعمل فيما وضع له اولا من غير نقل والاستفاق كقولك
غلفان وصل الانجال من قولك ارتجل الرجل قصيدته او خطبته اذا قال ذلك
بديها من غير تروية سابق واستفاقه من الرجل فهو مشتق من الرجل كما قال ذلك
وهو قائم على رجله والمراد به من غير تروية فيما قال واما قولك ذلك لانه قد يقول على رجله
ماسبق حفظه له وسئل ابو الطيب لم سمي بهذا الاسم فقال لانه ادهى فمن شافه لم
يشافه وامّا المنقول فهو الغالب على الاعلام من مسميات كانت لها في الاصل ولكن تكرار
ثم علقت على مسميات اخر فصارت بذلك معارف والنقل المفرد وجله فالمفرد من
اما ان يكون اسما للجنس او صفة فالجنس اما ان يكون عينا كاسد وعلما واما ان يكون
معنى كفضل وفهم في قولهم ابو فهم ومنه في الاصل مصدر من زاد زيد فالت
... واتم معشر زيد على ما به ... اي زاد على ما به واما المنقول عن صفة
جارية على فعل نحو مالك فانه اسم فاعل من ملك ومنه قاسم وهاشم واما عن
صفة غير جارية على فعل كاحمد وادم فيها افعل من الادمة والحمد واما عباس فمن
العبوس ويقبض عباس ضحاك من الاعلام المنقولة عن الصفات والمصادر كحوا
ادخال لام التعريف عليه كالعباس والحارث ويقال في مالك وصالح علين المالك

والصحيح فان سمي بالصفة وفيها اللام لزمت نحو الصعق فاذا حذفت اللام منه صار
نكرة وكذلك الثريا والسماك يتنكر بزوال اللام وجواز دخول اللام على العباس والحارث
دليل على مراعاة معنى الوصف بعد التسمية وهذا مما يؤيد قول سيبويه في الشاعر
من الصرف احمر اذا نكر بعد التسمية به قال الخليل الذين قالوا الحارث والعباس
يعني بالالف واللام انما ارادوا ان يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كانه وصف غلب عليه
ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد يعني انه اذا استعمله بالالف واللام
بعد النقل فهو يراعي معنى الوصف ولذلك قال كانه وصف غلب عليه اي غلب عليه
الاسم وكانت الوصفية مغلوبة بالاسمية لانها زايلة البتة فلم تجرد من معنى العبوس
والحارث ولهذا قالوا انما سميت هاتيا لتهنا ومن جرده من الالف واللام فلم يراع فيه
معنى الصفة بل جعله لمجرد التلقيب فهو كنقل اسماء الاجناس الى الاشخاص فاما
العلم الجنسي فهو كما قال سيبويه اذا قلت اسامة او هذا ابو الحارث فكانك قلت هذا
الضرب الذي من شانه كيت وكيت فانت تريد بقولك هذا اسامة هذا الاسد اي
هذا الذي سمعت باسمه وهو الذي عرفت ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفه بعينه
قبل ذلك وان اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم المخصوص الذي يعرف
انه اسامة فقولك هذا اسامة في قوة قولك هذا الاسد قال واعرفها المضمر المتكلم
ثم المخاطب قلت قد اعطى في حد العلم فيه اعرف المعارف بقوله غير متناول
غيره بوضع واحد لانه فصل وجعل الجنس قوله ما وضع لشيء بعينه والنوع اعرف
من الجنس ولذلك قال غير متناول غيره فخرج به غيره من المعارف باستعماله في
معنى اخر بالوضع الاول وليس كذلك العلم ثم قال هنا واعرفها المضمر وذلك
تناقض واقول الحق التفصيل فالعلم اعرف من جهة والمضمر اعرف من جهة اخرى
وهي جهة الاستعمال لا جهة الوضع وقد اختلفوا في اي المعارف اعرف فقيل المضمر
اعرف من العلم لامور منها ان المتكلم لا يخبر عن نفسه باسمه الظاهر فلا تقول فعل زيد
بل تقول فعلت وكذلك لا يقول للمخاطب فعل بكر بل تقول له انت فعلت فعدولهم
عن العلم خوف اللبس الى المضمر لا من اللبس دليل على انه اعرف الثاني ان المضمر
لا يوصف وما ذاك الا لكونه غير محتاج الى البيان وذلك شبه من التنكير الثالث

ان العلم يدخل عليه لام التعريف ويضاف وينكر والمضمر لا يقبل ذلك ويتنكر ايضا اذا
ثني وجمع والمضمر لا يقبل ذلك وهو اعرف من اسماء الاشارة لانها توصف ويوصف بها
وما افتقر في بيانه الى الوصف فهو مقصر عما كان مستغنيا عن الوصف قال
واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب والامر كما ذكر لانك اذا سمعت قائلا لم تره يقول انا فعلت
لم تشك ان ذلك القائل هو المتكلم واذا سمعته يقول لمن يخاطبه انت فعلت وعند جماعة
لم تدر ايهم المخاطب فقد تبين بهذا ان المتكلم اعرف من المخاطب وضمير المخاطب اعرف من ضمير
الغائب لان ضمير الغائب يعود على نكرة وقال قوم العلم اعرف اذ لا اشتراك فيه
وضعا واما وصفه فلاجل اشتراك عارض اتفاقي لا وضعي واما المضمر فانه وضع لكل
مذكر وقد يكون المذكر نكرة ويدخل عليه رب ويعود على النكرة نحو ربه رجلا ورب رجل ضربته
واجابوا ان القصد من الالفاظ استعمالها في مسمياتها واستعمال المضمر في مسماه لا يوهم
لبسا واما دخول رب فانه لما فسر علم ان الضمير لذلك المذكور بعده لا لغيره واما عوده الى
النكرة فقد بان ان المضمر لتلك النكرة لا لغيرها والمراد من الاعرف ان يكون من يعني به معلوما
وقال قوم المبهم اعرف من العلم لانه لا يقبل التنكير اذا ثني وجمع ولا يدخل عليه رب
الداخلة على المضمر ولا يدخل عليه لام التعريف ولا يضاف كما في العلم والجواب
ان الموصول مبهم ولا يقبل التنكير ولم يقل قائل بان الموصولات اعرف المعارف واما
دخول رب على المضمر فانما تدخل على ضمير الغائب لا على مطلق الضمير وكذلك لا يقال
ربك ولا ربي في المتكلم والمخاطب بل تدخل على ضمير الغائب لاحتماله الشياع والمبهم
يوصف به وذلك اوهن له لان الصفات تجري مجرى الافعال اذ كان اصل الوصف
بالاسماء المشتقة منها والافعال نكرات لا تتعرف واما تعريف اللام فنذكر في فصل الحرف
واما الفاظ التوكيد فتعريفها بالاضافة المنوية فالتقدير في قولك اجمعون اجمعهم كقولك
انفسهم اعينهم وكلهم واما تعريف المبتدا فقد تقدم في بابه قال والنكرة ما وضع
لشيء لا بعينه قلت قوله ما وضع لشيء كالجنس لشموله المعرفة والنكرة قوله
لا بعينه فصل يمتاز به عن المعرفة واما علامات النكرة فكثيرة فقالوا كل اسم يقبل لام
التعريف وليست فيه او تصح اضافته او تقبل رب او يدخل عليه كم الخبرية او يكون
حالا غالبا او تمييزا او اسم لا التي بمعنى ليس او خبرها او اسم لا المشبهة بان او خبرها

ودخل عليه من التي لاستغراق اوكان اسم فاعل اردف بحال او استقبال او
اسم مفعول لذلك او الصفة المشبهة اسم الفاعل او افعل التفضيل اذا كان مجرورا
بمن لفظا او تقديرا ويدخل عليه كل لا للتجزيه ولذا كان التعريف مراتب لان بعض
المعارف اعرف من بعض ولذا السكرة تتفاوت فيه النكرات فبعضها اكثر من بعض
والقول فيه على طريق الاجمال فكل ما كان منها مستغرقا لما يخبر من النكرات فهو داخل
في حيز السكرة لعمومه وشموله ماهيته وكل ما كان داخلا تحت خبر فهو اقل منكرة لكونه
اخص مما هو غير داخل فهو داخل في التعريف وان لم يتعرف فابعد النكرات من
التعريف ما جرى مجرى الجنس العالي واقربها ما جرى مجرى الجنس السافل واوسطها
بينهما فهو يجري مجرى النوع الاضافي فابعدها معلوم ثم موجود ثم جسم ثم نام ثم
حيوان ثم انسان ثم رجل ثم رجل كريم ثم رجل كريم ابن رجل اسدي ثم الذي
ترتبي الصفات الى ان تشخص وضع لها اسم يغني عن ذكرها جميعها وهو العلم

اسم العدد ما وضع لكمية تحصل الاشياء — العدد معلوم الكمية مجهول
الجنس ولذلك يحتاج الى التمييز والجمع معلوم الجنس مجهول الكمية والعدد في الاصل
مصدر عد الشيء يعده عدا اذا احصاه

الى عشر ومايه والف — يريد اصول اسماء العدد واما التي تحصل اسما للعدد
التي عشرة فلانه لا يمكن جمع ما بعده بغير ما يتفرع من هذه الالفاظ فالمئون متفرعة من
المائة والالوف من الالف وكذلك الى العشرين وقبل ان الواحد ليس بعدد
لانه مبدأ العدد ومبدأ الشيء غيره واما الاثنان فوجد عند الاثر وجود حقيقة
العدد فيه اذ الكثرة تضعف الواحد وتضعيف الواحد قد يكون مثله وهو الاثنان
ومنه قولك رجلان وهذا يرد على المصنف فانه قال العدد ما وضع لعلم فيه الا
وذلك يحصل الواحد على هذا التعريف وقيل العدد ما يصلح في جواب كم والواحد
لا يصلح في جوابها قال — ومايه والف بالرفع عطف على واحد وهما تمام اثنى عشر
كلمة — تقول واحد اثنان واحد اثنان لابد الى عشر ملا الى عشر احد عشر
اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ملا عشر ملئ عشرة الى تسع عشرة
وتمم بكسر الثاء — لما بين حقيقة العدد والفاظه اخذ في بيان استعمال

لفاظه في المذكر والمؤنث فقال واحد واثنان وواحدة واثنتان وثنتان فاقول ان اراد
بقوله واحد نفس العدد جاز وان اراد العدد ولم يجز فان قولك واحد معلوم المقدار
مجهول الجنس فاذا عددت واحدا فقط اما جنسا او نوعا او شخصا فلفظ الواحد لا يدل
عليه فلا بد من ذكر ذلك المفرد اعني المعدود وبدون لفظ العدد فتقول رجل مثلا ولا
تقول واحد رجل لان لفظ رجل يفيد الوحدة والجنس اذ هو موضوع لواحد من هذا
النوع والمائة من اضافة الشيء الى شبهه فاما قولهم شاة حنطل فلفظ اسم جنس لا
يدل على الوحدة اي شاة من حنطل ولذلك تقول في المثنى رجلان ولا تقول اثنا رجل
لان الغرض من لفظ العدد بيان كمية المعدود وهاتان قد علم الجنس بخصوصية اللفظ
والعدد من الشبه وامثل العربية تطلقون اسم الجنس على المقل على اكثر جنسا
او نوعا وعلى كل لفظ دل على واحد كما بعده وصح اطلاقه على كل واحد من نوعه
واعلم ان الواحد والاثنان والواحدة والاثنتان فالمذكر فرضه والمائة جاريان على
القياس المعروف في مذكر المذكر ومائة المؤنث قال — اثنان وثنتان بدلا شئت
قلت في عدد المؤنث اثنان وان شئت ثنتان لكن الثاء في اثنان المبدلة بدليل فتاح
ما قبل والتاء في ثنتان بدل من الياء التي في لام الكلمة فاصله ثنيان فابدلوا من الياء تاء ولبست
التاء فيها للتانيث لسكون ما قبلها ولذلك حذفت من الوصل من ثنتان لانها في اثنان
عوض من لام الكلمة والالف في ثنتان بدل منها فلذلك لم يعوض منها فوزن ثنتان فعلا ن
ووزن اثنان افعان قال — له لما عشر بعد عدد المذكر قال — ثلث
الى عشر بدل في عدد المؤنث اي يخالف آ في عدد المذكر ويحذفها من عدد المؤنث والسبب
العكس وانما خولف القياس في مائة المذكر ومذكر المؤنث في المائة فرقا بين
لفظ العدد في الاصل مؤنثة لانها جماعات فوافق لفظ المذكر لفظ جماعته والحقوا
التاء المذكر بنقيضه على ان اللفظة في الاصل مؤنثة وطرحوها مع المؤنث استغناء عنها
بتانيث المعدود كالشيء الواحد فلو اثبتوا التاء مع المؤنث لجمعوا بين تانيثين فما هو الشيء والعدد
الواحد وقيل اذا اردوا الفرق بين المذكر والمؤنث زادوا التاء في المؤنث فقالوا ثلاث
لطفة بحمل المذكر من المؤنث فقالوا ثلاثة رجال وعشرة رجال وثلاث نسوة
الى عشر نسوة كل الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما فحذف الهاء

من تتبع ما اضافها الى جمع واحد مؤنث وانتهى في تمامها اضافها الى جمع واحد مذكر
فواحد الليالي ليلة وهو مؤنث وواحد الايام يوم وهو مذكر وامّا قوله احد عشر اثنا عشر
فانما عشر في المذكر واحد عشرة واثنا عشر وثنتا عشرة في المؤنث الا ان من احد
عشر فذكر صح المذكر فقال احد عشر رجلا وونث صح المؤنث فقال احدى عشرة
امراة كان قبل التركيب فصل واحد في المذكر وواحدة في المؤنث والهمزة في احد ولكنه
من العدد المركب بدا من الواو لانه بمعنى الوحدة ولا تستعمل احد واحدى الا منفيا فيعم
واما احد التي تستعمل في النفي ليستغرق ما بعد لا من واو لان قولك ما جاءني احد معناه
الاستغراق لما الوحدة وقلبوا الواو في التركيب الى احد وواحد الى احد بدال الواو
همزة وحذفت الفه لنقل التركيب وكذلك اثنا عشر واثنتا عشرة فتح عدد المذكر
وثنتا عدد المؤنث فان قيل التركيب في قولك اثنان واثنتان ومعان واثنتي هذا
العدد وهو من احد عشر الى تسعة عشر انما يكون للاسم الاول من الاسم الثاني
متابعة لاعرابه وبنى الثاني لتضمنه معنى حرف العطف فان الاصل في قولك لقيته خمسة
عشر وعشرة بدليل ظهور الواو وهنا بعد العشرين الى التسعة والتسعين وبنى الاسمان
على حركة لعروض البناء فتحة لثقل التركيب واما ثنى عشر فقد تقدم ذكر معناه
في الرفع قال ثلاث وتسع عشرة في المذكر فتثبت الهاء في عقود
الاحاد وتحذف من عقود العشرات فتقول تسع عشرة رجلا ليلا تجمعوا بين علامتي تانيث
بلفظ واحد فيما هو دالة الواحدين وقول بلفظ واحد لخرج احدى عشرة وذلك بخلاف
لفظها فاما قولهم اثنتا عشرة امراة فانما جمعوا بين علامتي تانيث بلفظ واحد
لان الاسم الاول من الاصل عمدة الفعل من اثنان وانما فعل التانيث الفرع لان الاصل
قام مقام الفعل والدليل عليه ان عشرة من اثنتا عشرة قايم مقام الفعل لان اصله
اثنا عشر الى ما لكيها فالقولون اثنتا عشرة فيها لا يقولون اثنان لطبع الفعل فيها
قام مقامها وانما يقولون اثنان لدراهم يقولون لثنتا عشرة وتقولون تسع عشرة رجلا
الى ما لكيها لعدم الطبع والتقدير الثاني من اثنتي عشرة منزلة الفعل اعرب الاول وانما اعربوها
في الاحاد المركبة مع العشرة في المذكر حملا على ما كان عليه قبل التركيب واما في عدد المؤنث
فتقول اثنا عشر امراة فتثبت الهاء في عقود العشرة وتحذف من عقود الاحاد للفرق

بين المذكر والمؤنث فتسكن الشين من عشر في عدد المؤنث لثقل توالي الحركات مضموما الى ثقل
الياءين وتميم يكسرون الشين ووجه الكسر انه عشر بسكون الشين وانثه الصيغة
فلم يصح دخول الهاء عليها لانها لم تستعمل بالسكون الا في المؤنث فحركوها بالكسر لتخرج بالكسر
عن الصيغة المختصة بالمؤنث ليدخلوا عليها تا التانيث واما اصل عشر فاسكنوا الشين لما
اسكنوها من قولك عشر نسوة قبل التركيب وقيل انما اسكنوها هنا من توالي اربع متحركات
لان عشر من له عشر متحركة بثلاث حركات فلما ادخلوا عليها تا التانيث وهي بنيت متحركة
توالت اربع فتحات فسكن اهل الحجاز وكسر تميم و الى عشرون واخواتها
فيها احد وعشرون احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
ولم اخواتها عشرين من ثلاثين الى تسعين قوله فيها بريد في المذكر والمؤنث
بلفظ واحد قوله احد وعشرون الى آخره اذا زدت على عشرين واخواتها واحدا قلت في
المذكر واحد وعشرون وان شيئت احد وفي المؤنث واحدة وعشرون وان شيئت
احدى وكذا في بقية العقود الى احد وتسعين و واحد وتسعين واحدى وتسعين
واحدة وتسعين فتستعمل في الواحد كالاثنين قياس المذكر والمؤنث على ما تقدم بيانه
في الاحد وكذلك تفعل فيما زاد على الاثنين تعطف الاحاد على العشرين واخواتها برد
الى بلفظ ما تقدم اي بلفظ الذي تقدم بيانه من الاحاد قبل عطف على العشرين
واخواتها ويرد بقوله بلفظ ما تقدم الحاق علامة التانيث في المذكر وحذفها في المؤنث على
ما تقدم من اثبات تسعة فهذا معنى قولنا بالعطف على ما تقدم فان العطف ليس
في لفظ احدى واثنتا عشرة بل في المعنى ثم
ولم بلفظ ما تقدم يجيء في الواحد والاثنين للمفرد والمركب وقد تقدم احد عشر وايضا
فان احدى واحدى تخرج بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم لها تعطيهم من التعطيف التراخي
فكانه قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيها بعد احد وعشرين واحدى وعشرين وانما
استوى لفظ المذكر والمؤنث في العشرين الى التسعين لانهم لما غلبوا في الاحاد جانب
التانيث حتى اشتوا لفظ العدد فتح المذكر بحولته رجال غلبوا في العشرات جانب المذكر
فاتوا بعلامته وان كان العدد وهو مثنا وقيل لما كان عشرون يعد به المذكر والمؤنث
بلفظ واحد جمعوا فيه بين علامتي المذكر والمؤنث فكسر الاول ذيل التانيث والواو

والنون دليل التذكير وقيل ذا ضعيف لانه يلزم مثله في الثلث فاقوفها ويمكن ان
يقال اكتفوا بالاقل في ذلك في العشرات فانى ذلك اكثر
تعليله فيما يأتي بعد العشرين وقول الماتن قائم في الجمع وبيانه ان الواو والنون
في ثولك للمؤنث والحروف دخلا على ثلاث واربع المستعمل في عدد المؤنث بغير تاء
اجتمع دليل التذكير والتانيث في الجمع وقيل انما ميزت عن عشرين لانها للتكثير الا ترى
عشرون ان الثلثين لتكثير الثلاثة عشر مرات والتسعون لتكثير التسعة عشر مرات
فوجبان يقال في المميز الاثنين عشرون ان لكن الثلثين والاربعين ونحو من لفظ فزاد
عليه الواو والنون فاشتقوا من لفظ العشرة لفظا وكسروا اوله لبدل الكسر بان
لفظ ثلاثة عن قولهم انثون فكسروا ثلاثين عشرون ثلاثة ثلاثة والفا بدل
والفان فيهما ولـــ بما يقوله فيهما في المذكر والمؤنث بلفظ واحد يقول ثلاثة
رجل وثلاثة امراة والف رجل والف امراة وثلاثة رجال وثلاث نسوة وكذلك الف وعشرون
والعشرات تقولها ولاية رجال وثلاث نسوة وكذلك الف وعشرون نسوة
رجالا فانى بالف في عدد المذكر فلا يثنى ولا يجمع وتحذف منه الياء التي تقدم في
عدد الاحاد لانه مختص ذلك الرسم والـــ في ثلاثة عشر فتحها كما سلفها
وتحذف فتحة النون ولـــ ثاني عشر في عدد المؤنث على المذكر فالكون الياء
الا مفتوحة نحو ثمانية عشر وثلاثا فاذا قلت ثاني عشر امراة فقد ثلثت ثلاث لغات وجودها
فتح الياء لخولة ومنهم من يسكنها كما سلف وقيل لانها فتحة بنا لازمة في الثلث
فتحة الياء في رابعة فضعيف لنقل اللزوم مع طول الاسم بالتركيب واذا جاز الاسكان
في فتحة الاعراب الحادث نحو قول الشاعر وفي يدنا من اسماء الف والـــ
في الثلاثة اولى وابعد ومنهم من يحذفها ويبقي النون للدلالة على الياء
عشر ان الياء لم تكن وهو قليل شاذ وقال ابو اسحاق النون ملحقة كنون المسلمين
لكنهم ابدلوا من كسر النون فتحة لثقل الكسر مع التركيب ومنهم من يضم النون في
غير الرفع كقول الراجز ثلاثا اربع خماسا واربع فتحها بمان
والـــ وميز الثلثة الى العشرة مخفوضا جموعا لفظا ومعنى الا في ثلاث

منه الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين قلت احترز بقوله مميز الثلاثة
الى العشرة عن مميز غيرها وهو واحد عشر الى تسعة وتسعين والمائة والالف فان
مميز ذلك مفرد مجرور وان او منصوبا المخفوض مميز العشرة فما دونها فيما يضاف فيه
والاجمع فليطابق العدد والمعدود شيخنا ان يقول مجموع جمع قلة ان امكن فان
جموع القلة انما وضعت للعشرة فما دونها الى الثلاثة لان من المسلم ان العشرة جمع
قلة فاذا اضيف الى جمع القلة تطابق الطرفان وسلما وانما اضافوا العدد الى
لفظ الجمع اولا في محاذاة بين العدد لفظه مجرور الجمع وجمع كون مجرور كثيرة
فحمل الاقل على الاكثر بيان جنس العدد وكمية المعدود وانما وجب الاضافة لانها تفيد
اما تخصيصا وتخفيف اما التخصيص فظاهر واما التخفيف فلحذف التنوين فان
قلت فهلا اضافوا احد عشر وباقيه من الاعداد المركبة قلت لان اضافة
العدد المركب الى مميزه يؤدي الى جعل بعضه اشياء وبعضا وذلك لا نظير له ولذلك
اذا قالوا في اسماء ابن ام وبنوا ابنا عم وعمومة حذفوا الياء من ابي فان قلت
فقد قالوا احد عشرك فاضافوه الى المالك قلت ـــ ايضا في المالك غير
لازمة لزوم المميز للمعدود بين العدد انما يذكر لبيان كمية المبين لبيان لبسه المالك ومنهم
من قال ركب على بنائه اذا اضافه ومنهم من اعربه لان اضافة ترد الاسماء الى اصولها
والبناء فيه عارض فاشبه المنادى اذا اضيف وقبل وبعد ولا يضاف اثنا عشر
الى المالك لان عشر قد قام مقام النون فلما منع النون الاضافة كذلك ما قام مقامها
ويجوز حذف عشر فيقال اثناك لانه ليس باضافة الاصل ولذلك اعرب اثنا عشر
لانه لم يضف وقامت عشر مقام المضاف اشبه المضاف فاعرب كما اعرب
المشابه للمضاف في باب المثنى وفي باب لا واثنا عشرون واخواته فقد جمع بالواو والنون
فليس بصفة وانما يجمع من المذكرات بالواو والنون الصفات فعشرون محمولة في
جمعه على الصفة والصفة تضاف الى معمولها نحو ضاربو زيد وضاربوا زيد و
حسنو وجوها وحسنو ـــ وجوه فلم تمنع الاضافة فان قلت
فقد اضيفت الى المالك فقولوا عشروك قلت ـــ المالك ليس معمولا فلذلك
قالوا عشرو زيد وثلثو قول لفظ نحو ثلاثة رجال بيان الى لفظ الجمع

قوله او معنى مريد مثل ملاث ذود وتسعة قحط فان المذود والرهط اسم للجمع وليس
بجمع اذ لا واحد له من لفظه وهذا العدد اعني العشرة فما دونها الى الملاثة ان لكل جمع
قلة اضيف اليه فاما قوله تعالى سبعة قروء وجود جمع القلة وهو الاقراء اضيفه ملاثة
اقوال احدها انه اقام جمع الكثرة مقام جمع القلة لما بينهما فقالت بلفظ العدد
الثاني انه اراد بملاثة اقراء من قروء فحذف المضاف لاشتهاره المخفف فان في اقراء
همزتين وفي قروء همزة واحدة فكان اخف والثالث حمل قروء على اقراء قوله
تعالى في ثلاث يليه الى تسع يليه هذا استشهاد من قوله مجموع فان قولك ملاثة مميزا لملاثة
مخصوص بالاضافة وليس بمجموع وكان القياس ان يقال ثلاث صلوات او ثلاث بيوت
وقد اتى به الشاعر على الاصل فقال

ثلاث كهيل الملوك ذو فابها بعد ما جللت عن وجه لا مائم

هذا ولقياس لغة شاذة في الاستعمال وانما افرد هنا لانهم لو قالوا ثلاث نسوة
مؤنث فيجتمع ثقل الجمع وثقل التانيث فان قلت فقد لزم في قولهم ثلاث نسوة
قلت الفرق بينهما ان ثمة لزم الاضافة فحذف المضاف اليه لعلم المخاطب به تعالى
بالحذف فاما تلك فيجوز ان يقال ثلاث امرأة فقد اضيف الى مؤنث وفيه بيت وجمع والمضاف
والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ان يكون ما يليق بالجمع وذلك ثقل والدليل
على ان المضاف والمضاف اليه الشيء الواحد قولهم هذا يوم الجمعة في قولك
واجعاد بمثل قولك هذا جمعي واعرفه فان قلت فلانة رجال فما الفائدة
بمعنى من وبمعنى اللام قد قيل انها بمعنى من وذهب اهل التحقيق الى انها
بمعنى اللام لان الملاثة عدد وهو غير المعدود وذلك غلت عدد رجال فالقول للمبهول
فاضافة الملاثة الى به بمعنى لان الملاث عدد والمبهم عدد مثله والعدد القليل
من الكثير واما اضافة ما يبين الى رجل فبمعنى اللام لان الى به عدد والرجل معدود فتعرفه
الى قوله وهن ثلاث عشرة الى تسعة ولسن بمخصوص بمفرد وبمميزه والف
وتثنيتها وجمعه مخصوص بمفرد قلت انما وجب نصب المعدود اضافة فوقع
تقديم ما عمل فيه من فرع ملاثة شيء ولا الف التانيث فيه وما دموى لكن يجوز
فتح من فتح الواو والتانيث فصار بمنزلة التانيث في ثم استقبلها والدليل على ان التانيث

مقدر في احد عشر وبابه ان الاصل في قولك خمسة عشر خمسة وعشر بحذف العاطف
في الاول لكنهم حذفوا حرف العطف تخفيفا ولفلك بنى الباقي وانما قلنا ان حرف العطف
مراد بدليل ظهوره فيما بعد العشرة الى التسعة والتسعين وكان فيما بعد حرف العطف
في خمسة وعشرين فما لذلك لم تضمر حرف العطف يجب ان يعلم التوخي فيه مقدرا
ولا يمنع ان يظهر فلذلك وجب نصبه واما كونه مفردا فلان احد عشر وبابه
جمع كثرة فلو ميز بجمع كما تقدم في العلة الى العشرة لكان بين جمع كثرة ليطابقه فاستقلوا
ان يجمعوا بين جمعي كثرة اعني العدد وتمييزه ولان جمع القلة يجري مجرى الواحد ولذلك
صغروه على لفظه وهو لا يفهم جمع الكثرة فاستغنوا عن الجمع بالواحد لان المبهم معلوم
من لفظ العدد واما عشرون فقد تقدم علة تعذر اضافتها الى التمييز واما كان مميزه
المبهم والالف مخفوضا لانه مضاف اذ لا مانع من الاضافة واما افراد ملاث المبهم والى الف
اسم جمع كثرة فاضافته الى جمع الكثرة مستقل وقيل افرد حملا على التسعين لانه
اول عقد مفرد يليها فميز بالمفرد كالتسعين وميز الالف مجرور على مميز المبهم افرادا
واضافة قال ... وبيتها بين المبهم والالف يقول ما بادهم والى ادهم ...
قال ... وجمعه ربل وجمع الالف لان المبهم لا يجمع غالبا فلا يقال ملاث جمال
ولا عبيد ويقال ملاث الف واربعة الاف فاما تمييز المبهم بالجمع في قوله تعالى
ملاث مائة سنين فقالوا سنين بدل من ملاث مائة اذ لو كان سنين تمييزا لكان
قد لبثوا تسع مائة سنة لان سنين جمع وافل الجمع ملاثة وملاثة في ملاثة تسع مائة وقالوا
سنين عطف بيان لا تمييز قال ... واذا كان العدد ودموشا واللفظ مذكرا
او بالعكس فوجهان قال ... يريد مثل قولك ملاث اشخص ويعني به المونث فحذف
التانيث نظرا الى المعنى قال عمر بن ابي ربيعة

وكان مجني دون من كنت اتقي ملاث شخوص كاعبان ومعصر

حذف التانيث نظرا الى المعنى لان مراده النساء بدليل ابدال كاعبان ومعصر من ملاث
والكاعب من صفة النساء وكذلك المعصر ويجوز ان يقول ملاث اشخص وان كان العدد
مونثا نظرا الى اللفظ لانه مذكر قال ... او بالعكس بمعنى ان كون اللفظ مونثا
والعدد مذكرا مثل قولك ملاث اعين من الرجال لان لفظ العين مونث والمراد به الجمع

الرجال الذين هم عين القوم ويجوز ان تقول ملء اعين نظرا الى المعنى وكذلك ملء انفس ناس
الذين انفس عبارة عن الانسان ويجوز حذف الموصوف نظرا الى اللفظ فانه مؤنث فتقول ثلث
انفس والدليل على ان النفس مؤنثة امور منها احدها التصغير نحو نفيسة والثاني قولهم
هذه نفس لخبرة عن مؤنث والثالث وصفها بالمؤنث كقوله تعالى ولا الوى على احد
من نفس واحد معنى ادم عليه السلام ووصف النفس بانها واحدة فهذا يعني قوله
فوجهان اي ان شئت الحقت التاء نظرا الى اللفظ ان شئت حذفتها نظرا الى المعنى وكذلك ذلان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا قال
ولا يمين ومنجية منها بغير يمين عنها مثل رجل ورجلان ولا يقال ثلثة انفس
المقصود بالعدد ولكن نقول بينا ان العدد كمية مجهول جنسها والجنس مجهول
الكمية فاذا قلت رجل فقد علم الجنس وجهل كميته وعلم كميته وجنسه بلفظ واحد
وكذلك رجلان فقد علم منه الكمية والجنس ولا يقول واحد رجل لان الواحد مستغنى
من قولك رجل لانه موضوع لواحد من ذكور الناس فاقول الثلثة عشر
ظرف يجوز فيه ثلثة عشر ٥ فقيل ان شئت اعربت عددا بانيا ومن
اضافة الشيء الى جنسه اي ثلثة من العشرة فالمراد به العدد والمعدود ولذلك دخل
التنوين في قولك ثلثة عشر اي ثلثة من العشرة لانه ليس بقرار من قرين وتقول في المذكر
من المتعدد باعتبار تصيير الثنتي والثنية الى العاشر والعاشرة غير وباعتبار حاله
الاول والثاني الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث ثالثة اي صيرها
من ثلثتها وفي الثاني في الثلثة اي احلها وتقول حادي عشر احد عشر على الاصل فحذفت
وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فعرب والتزم بناء ما قبله
المفرد من المتعدد المفرد المشتق من اللفظ المتعدد فكانت فانه لفظ مفرد وهو مشتق
من متعدد وهو السلام وكذلك الرابعة من الاربعة يعني بالمفرد اسم الفاعل المشتق من
الفاظ العدد قال باعتبار تصيير اي باعتبار جعله ما انتم اليه على ذلك العدد
وذلك مع خامس لربعة اي صير الاربعة بنفسه خمسة وجعلها على ذلك كذلك قلت خمس
الاربعة اي جعلها خمسة واعتبار التصيير ان تضاف اسم الفاعل المشتق من العدد الى

قال

ما انقص منه بواحد كما مثلنا فتقول ثالث اثنين ورابع ثلثة وهذا لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة فان الحال او الاستقبال لازمة له بمنزلة اسم الفاعل مجرى وتنوينه ونصبه
بعلى المفعول به فتقول رابع ثلثة الآن او غدا وتقول في المؤنث ثالثة اثنتين ورابعة
ثلث فاذا اضفته الى المؤنث فان اضفت الى المذكر قلت هذه رابعة ثلثة رجال وكذلك
اذا اضفت المذكر الى المؤنث فتقول هذا رابع ثلاث نسوة قال الثاني والعاشر
الى العاشر والعاشرة بريد انك تستعمل فيه قياس التذكير والتانيث على الثاني والعاشر
فتقول ثالثة كما تقول ضاربة وتقول في المذكر ثالث كما تقول ضارب وتقول على قوله
الثاني باعتبار تصيير هذا ثاني واحد اي هذا الذي صيرا الواحد اثنين بنفسه والى
قول الاول باعتبار تصيير اذ ليس قبله شيء حتى يصير اليه فيصيرة بنفسه الى العدة
التي هو مشتق منها وايضا ففيه تناقض لان كونه مصيرا قبله الى لفظ ما هو مشتق
منه ومتمم له ينافي كونه اولا فلا يصح استعماله بهذا الاعتبار الا في الثاني وما بعده اي
باعتبار تصيير قال لا يغير بريد به انه لا يتجاوز به باعتبار تصيير العشرة فلا يقال
خامس عشر اربعة عشر وهو مذهب اي عثمان المازني واي العباس المبرد والاول
قوله لا يغير يريد به على مذهب هما ولا فما سيبويه والمتقدمون فانهم يجيزونه
فتقول هذا خامس اربعة عشر وجلا وهذه خامسة اربع عشرة امرأة والصحيح ما
اختاره المصنف لانه لا يمكن باسم الفاعل من العقد المركب لانه لفظان مختلفان
والاصل في قولك خامس اربعة عشر خامس عشر اربعة عشر فلا يصح باسم الفاعل
من الخمسة والعشرة فلذلك قال في لزومه باعتبار تصيير الى العاشر والعاشرة لا غير
قال وباعتبار حاله الاولى والثانية والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة
يريد باعتبار حاله اعتبار كونه واحدا من العدد المشتق هو منه لا باعتبار كونه متمما
له وهذا يضاف الى العدد المشتق من لفظ الا الى ما هو اقص منه فتقول هذا ثالث
ثلثة ورابع اربعة قال لتعلق باحد اثنين اي احد اثنين واحد ثلاثة ويجوز ان يضاف
الى ما هو اكثر منه فتقول رابع الخمسة كذا اي احد الخمسة وثالث العشرة كذا اي احد العشرة
ولا يجوز هذا في الاول وهذا النوع اضافة محضة ولا يصح تنوينه ونصبه بعلى
كالذي قبله قال ابو علي ثالث ثلاثة لا ترتد به هاهنا اسم الفاعل الجاري على الفعل وانما

هو مثل لاثنين وثلاثة وهذا وان كان يشبه اسم الفاعل المبني على الفعل فليس بمشتق من الفعل
بخلاف الاول ويجري في التذكير والتانيث مجرى الصفات فيقال الثاني فعول الثاني فعول الواحد والثاني
فتقول الواحد قال وحادي عشر بيذكر فتبني الاسمين على الفتح لتضمن الثاني
معنى حرف العطف وكون الاول معنى الحرف بمنزلة صدر الجملة والاصل واحد وعشر
وتقول في المؤنث حادية عشرة بكسر الشين او سكونها الى تاسعة عشرة الا تجعلهما اسما واحدا
تانيث بلفظ واحد فيهما هو الاسم الواحد اذا قالوا تاسعة عشرة وتخرج من التاخير من
اثنان فما بعد الى المذكر في الاسمين فتقول حادية عشرة كما قالوا احد عشر وتجري بقية الاسماء
عدد جماعة وثالث ورابع لمفرد مذكر وليس بجلد وكذلك الحقوا التانيث في المؤنث حيث
العشر بحالي تحذف تاءها في المذكر وتثبت في المؤنث وفي العدد المركب من هذا النوع
ثلثة اوجه اجودها ما تقدم والثاني ان تقول هذا حادي عشر احد عشر وهذه حادية عشرة وايضا معنى
والثالث ان تقول هذا حادي احد عشر وثالث ثلاثة عشر فتعرب الاسم الاول لانك لا
تجعل ثلثة اسما واحدا وهذا البيت يقال فيه هذا ثالث ثلاثة عشر اذا اتفق لعدم المركب
قال ومن ثم قيل في الاول الثاني اثنين اي ومن جهة كونه مصنوع الاثنين عاملة اضافوه
الى ما هو اول من لفظه المشتق منه لانه بمعنى الفعل اي الذي اثنى الاثنين فجعلوها بمنزلة ثالث
قال وفي الثاني ثالثة اي لعدد ثالث ثلاثة لانه ليس بمعنى الفعل لانه فاعل
العدد المشتق من لفظه وايضا فانه لم يوجد له ثالث ثلاثة فعدوه الى ما يليه
قال وتقول حادي عشر الى اخر الفصل على الاصل خاصة فذكر علامة قال
المذكر والمؤنث الموجب ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا المذكر خلافه قلت
بالمذكر يدخل فيه اصل وفرع بما تقدم بيانه في باب الصرف اعني ان علم الاصل شيء وعلم الفرع
ويصدق على المؤنث وليس لهم لفظ مؤنث يصدق على المذكر لعمومه ويدل على ان المذكر
هو الاصل انك اذا رايت شخصا من بعيد ولم تعلم احاله وكل ما لا يعلم مجردا السوال عن المذكر
قبل المحقق فاذا تحقق انه مؤنث اتيت بالعلامة تدل على انه مؤنث وكذلك كان للتانيث من الاسباب
المانعة من الصرف وانما بين المؤنث بالوصف لان علامة تدل على التانيث ولم يفعل
المذكر لان علامة تدل عليه لانه اصل قال وما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا اما
الرسم فما يصح عند من يعرف علامة التانيث ولا يعرف المؤنث لان المعرف الشيء لا بد ان

يكون معلوما قبل ذلك الشيء ولا يلزم من معرفة علامة الشيء معرفة المؤنث قوله لفظا او
ما في حكمه وسعادي وحمراوله او تقديرا ويدخل صندوق دار فان التانيث فيها مقدر
بدليل ظهوره في التصغير نحو صنيديق ودويرة لكن لزم على هذا ان لا يكون مثل زينب وسعاد
مؤنثا اذ التقدير انما يختص بالتاء دون سائر علامات التانيث واما ان مثل سعاد
يلزم ان لا يكون مؤنثا بين التانيث بالتاء اما تقديرا نحو طفلي وليس في سعاد ما يمنع
ظهورها في التصغير والجواب ان من اللفظ ظاهر والدليل على ان مثل سعاد مؤنث عدم
صرفه معرفة فان قلت اللفظ مذكر والمسمى مؤنث فلذا لم ينصرف قلت يلزم
على هذا الا تصرف هند ابن مسماه مؤنث ولا تقدير فيه التاء في سعاد فان قلت
خفة الاسم بسكون وسطه سوغ صرفه قلت فاصرف اللفظ لاجل المعنى ولذلك
استثنى طلحة من الصرف وان كان معناه مذكرا وكذا لو سميت بسعاد مذكرا لم تصرفه اجماعا
قال والمذكر بخلافه اي بخلاف المؤنث في جرده من علامة التانيث لفظا او تقديرا
قال وعلامة التانيث الالف والالف مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء والمراد بها
ما يشبه وهي الف والف ثم الف بكونها مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء والمراد بها
مقصورة في الاصل وانما عبر بالوقوع لدفع ما قبلها وقد بينا حكمها في باب ما لا ينصرف
قال وقد زاد قوم الفا في قولهم الفا ولاما وفيل ان هذي الصيغة فيها للتانيث لا
لان وزاد قوم الكسرة في انتاليخاطبة فمن يقول ان الصيغة في هذي للتانيث يقول الصيغة
في انت للتانيث ومن يقول انتا في هذي للتانيث يلزمه ان يقول الكسرة في انت للتانيث وقيل
انتي في هذي بدل من التاء في هذه والتاء ليست للتانيث بدليل ان التانيث في الفعل نحو
قامت لا يتغلب على التاء فوجب ان يكون التانيث في الاسم بالتاء وما قبلها بدل في الاسماء فلو ف
قرنا بينها وبين انتا لالتحقت الفعل والتاء في هذي ليست مختصة بالوقف قال
وهو حقيقي ولفظي ومجازي فالاول ما له ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كطلحة ويمن
ولا يشترط المؤنث الحقيقي ذكر وقيل المختص ما له من يوصف في الحيوان ذكر مقابله كرجل
فانه من نوع المراة وقيل ما كان ذا نسل وقيل احتقي لانه يختلف مسماه باختلاف وضع والاه
بخلاف الشمس والقمر فان الشمس مؤنثة والقمر مذكر في لغة العرب وليس احدهما ارطب
بالتذكير من الاخر بل ذلك راجع الى اصطلاح الواضع وتعرفه وتنكيره الفظية نحو

ناقه ومقدد نحو حجر قال المصنف في شرح هذه المقدمة او مقدد الخ وقوله عناق وزعب وسحاد ليس فيه تامقدد لعدم ظهوره هذا في التصغير والدال فيه على اربعة احرف لان الحرف الرابع قد قام مقام الف والتاء في دجيجة اذا قصدت به المذكر للتأنيث اللفظي لا لتأنيث طلحة لانك تقول دجاجة ذكر وحمامة ذكر قال واذا اسند الفعل الخ قد مر ذا اسند الفعل الى الحقيقي مظهرا كان او مضمرا فيلتحق قامت هند وهند قامت ومنع ان يقول قال ما لم يفصل بينه وبين الفعل شيء لئلا يتوهم بمجيء جواز حضر القاضي اليوم امرأة وهذا لا يوهم بل يضر وزنه فيه لكونه غير شعر وقوله والتبس في ظاهر غير الحقيقي الخ قال احترز بقوله ظاهر غير الحقيقي عن مضمر فانه يجري مجرى الحقيقي في وجوب لحاق التاء نحو الشمس طلعت وانما وجب لحاق التاء مع مضمر غير الحقيقي لئلا يوهم عند حذفها وقبل الفعل ظاهر انها مذكر جاز ان يعود الضمير على المذكر مع سقوط التاء وكان الضمير قد يكون مستترا فوجب ان يجعل اللفظ دليلا عليه ويقول في ظاهر غير الحقيقي طلعت الشمس وان شئت حذفت التاء وقلت طلع الشمس وان فصلت بين ظاهر غير الحقيقي وبين الفعل ازداد ترك الخلاف حسنا نحو طلع اليوم الشمس وانما جاز حذف التاء مع الظاهر في غير الحقيقي استخفافا عنه بصيغة التذكير الظاهر الخالي عن علامات التأنيث قال واعلم ان هذه الاسماء في ظاهر الحقيقي وما لحق التاء الفعل في الجميع بالصيغة عن اثبات التاء قلت انما الزموا التاء لئلا يتوهم من اول امره انه مونث وبقي ما بينه لم ينقل الى المذكر قال الشاعر

تجاوزت صحراء غبيرا عنيزة ... الى ان قنا لحقت بها وهي ذابل

فصحراء اسم بقل وذلك قال عن قبائله فذكر الضمير العائد اليها وهو ذابل لقال عن قبائلها وقد منع المبرد حذف التاء منع الفصل لجواز النقل ولان المصنف اختار هذا الرأي ولذلك قال واذا اسند الخ بنى الفعل فقال اي لما ذكر الموئث الحقيقي ولم يفرق بين كونه مفصولا بينه وبين الفعل او غير مفصول والمحققون على ظاهره قال وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم المذكر والصحيح انه يجب بالتاء ان شئت قلت الايام مضت وان شئت مضين والمسلمات قمن وان شئت قامت وقيل ان كان جمع قلة فبالنون نحو ثلاثة اشهر اكبرهن وان كان جمع كثرة فبالتاء نحو كواذب انكسرت ولذلك مقول في التاريخ لثمان خلون وخمس عشرة بنت خلت وقيل التاء في خلت علامة على المفرد وليلة قال وضمير العاقلين فعلت وفعلوا والنسوة والايام فعلت وفعلن قلت هذا تفصيل الخ قد مر حكم ظاهر الجمع ان الجمع للعقلاء قلت الرجال فعلت بالتاء باعتبار انه جماعة وان شئت بالواو باعتبار انه ضمير جمع العقلاء وان كان الضمير لغير العقلاء او لمونث العقلاء فان شئت بالتاء وان شئت بالنون قال النسوة جمع مونث العقلاء والايام لما لا يعقل فلذلك قال فعلت وفعلن اي ان شئت قلت الايام فعلت وان شئت فعلن وكذلك النسوة فعلت بالتاء وان شئت وفعلن بالنون ان شئت والقول في المونث على طريق الجواز ان المونث اما ان يكون ظاهرا او لا يكون فان كان ظاهرا فاما ان يكون حقيقيا او لا يكون فان كان حقيقيا فاما ان يكون مفصولا بينه وبين الفعل او لا يكون فلحاق التاء عدم الفصل واجب ومع الفصل الحاقها افصح وان كان غير حقيقي فاما ان يكون مفصولا بينه وبين الفعل او لا يكون فان لم يفصل بينه وبين الفعل فلحاق التاء افصح ومع الفصل حذفها افصح وان كان ضميرا وجب فيها لحاق التاء ان لم يكن ضمير الجمع فان

وجوب اثبات التاء والصحيح انها تكون من صيغة الواحد فيها باقية على لفظها لم تتغير فان جمع المونث السالم كذلك صحيح لحاق التاء في ظاهر الحقيقي منه قلت القرآن يفهمها ان التاء في المونث يحذف من الواحد في الجمع ولا يحذف منه في التثنية فصيغة الواحد في التثنية محافظ عليها وبين كيفية التثنية معلومة وكيفية الجمع مجهولة اذ ليس مثنى اكثر من مثنى ومكسر جماعة اكثر من جماعة وانما كان حكم ظاهر الجمع حكم ظاهر غير الحقيقي لان الجمع من حيث هو جمع ما بينه ليس بحقيقي اذ ليس بازاء الجمع ذكر من الحيوان لذلك بازاء الواحد ولذلك قيل قام الرجال وقامت الرجال وقام النساء وقامت النساء وقام الصفات فالمذكر باعتبار انه جمع والمونث باعتبار انه جماعة واحترز بقوله ظاهر الجمع عن مضمر الجمع فانه بمجرد مضمر الجمع مجرى مضمر غير الحقيقي في وجوب لحاق التاء قال الا ان كان جمعا للعقلاء فلا يجب يعني ان شئت قلت الايام مضين وان شئت مضت والمسلمات قمن وان شئت قامت وقيل ان كان جمع قلة فبالنون نحو ثلاثة اشهر اكبرهن وان كان جمع كثرة فبالتاء نحو كواذب انكسرت ولذلك مقول في التاريخ لثمان خلون وخمس عشرة بنت خلت وقيل التاء في خلت علامة على المفرد وليلة قال وضمير العاقلين فعلت وفعلوا والنسوة والايام فعلت وفعلن قلت هذا تفصيل الخ قد مر حكم ظاهر الجمع ان الجمع للعقلاء قلت الرجال فعلت بالتاء باعتبار انه جماعة وان شئت بالواو باعتبار انه ضمير جمع العقلاء وان كان الضمير لغير العقلاء او لمونث العقلاء فان شئت بالتاء وان شئت بالنون قال النسوة جمع مونث العقلاء والايام لما لا يعقل فلذلك قال فعلت وفعلن اي ان شئت قلت الايام فعلت وان شئت فعلن وكذلك النسوة فعلت بالتاء وان شئت وفعلن بالنون ان شئت والقول في المونث على طريق الجواز ان المونث اما ان يكون ظاهرا او لا يكون فان كان ظاهرا فاما ان يكون حقيقيا او لا يكون فان كان حقيقيا فاما ان يكون مفصولا بينه وبين الفعل او لا يكون فلحاق التاء عدم الفصل واجب ومع الفصل الحاقها افصح وان كان غير حقيقي فاما ان يكون مفصولا بينه وبين الفعل او لا يكون فان لم يفصل بينه وبين الفعل فلحاق التاء افصح ومع الفصل حذفها افصح وان كان ضميرا وجب فيها لحاق التاء ان لم يكن ضمير الجمع فان

الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه قلت انما
في اخره ضمير ما اي المثنى الاسم الذي لحق اخره الف قوله تفصيل للحرف اللاحق باخر
الاسم كانه قال المثنى ما لحق اخره احد هذين الحرفين بحسب ما تقتضيه الاعراب اي ما لحقه
الف رفعا وياء جرا ونصبا لا بد من هذا التقييد والا دخل فيه مثل قولهم ناصية وناصاة
فانه مما لحق اخره الف او يا وليس بمثنى وايضا فلا يدخل فيه لغة من جعل التثنية على جميع
احوال الاعراب بالالف قال من جنسه ليخرج منه مثل قولك عينان لعين الماء وعين
الشمس من الالفاظ المشتركة باعتبار تعدد مدلولها فاذا قيل عينان فالمراد به عينان
من عيون الماء وكذا الجمع نحو عيون ومنهم من اجازه باعتبار كونه مسمى بهذا اللفظ كما
ثنوا الاعلام وان كانت مشتركة باعتبار المسمى بهذا اللفظ فاشبها المشتركين في الصفة
فقد قالوا الاسودان للماء والتمر وقالوا الاحمران للخمر واللحم قال مفتوح ما قبلها
يعني ما قبل اليا للفرق بين ما قبل يا التثنية ويا الجمع وينبغي ان يقول ويا مفتوح ما قبلها
وليس مثنى لان الفتحة فيما قبل اليا للاعتلال بحذف الالف من مصطفى فان قلت
يخرج مثل هذا بقوله ونون مكسورة قلت النون تحذف في الاضافة فلم يبق الفرق
الا بما قبل اليا ويمكن ان يجاب عنه بقوله ما لحق اخره الف او يا قال ليدل على ان معه
مثله من جنسه اي ليدل الحرف اللاحق بالاسم على ان معه مثله يعني في الوحدة فقوله ما لحق
اخره الف يعني في الرفع قوله او يا يعني في الجر والنصب قوله ونون مكسورة يريد
مع كل واحد من الالف واليا مكسورة لالتقاء الساكنين وحرف اعراب المثنى هو اخره
الدال على معناه الذي فارق به الواحد فالحرف اللاحق باخر الاسم لما ابطل معنى الافراد
واحدث معنى التثنية اشبه تا التانيث في ابطالها معنى التذكير واحداثها معنى التانيث
وكما ان علامة التانيث ابطلت ما كان قبل دخولها حرف اعراب ان يكون حرف اعراب وصارت
هي حرف الاعراب كذلك الف التثنية لما ابطلت ما قبلها ان يكون حرف اعراب صارت هي
حرف الاعراب وهي مع ذلك علامة التثنية كما ان تا التانيث حرف الاعراب ويفيد التانيث
والنون في التثنية كالتنوين في المفرد وكما ان التنوين في المفرد بعد حرف الاعراب
وحركة الاعراب كذلك النون في التثنية بعد حرف الاعراب وعلامته قال والمقصور
ان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فباليا قال المثنى ان كان

صحيحا لم يتغير عما عليه الواحد وان كان معتلا فاما ان يكون مقصورا او منقوصا فان كان
مقصورا فاما ان يكون ثلاثيا او لا يكون فان كان ثلاثيا وعلم ان اصلها واو قلبت الى الواو نحو
عصوان وفتوان فان جهل اصل الالف فاما ان يسمع فيه الامالة او لا فان لم يسمع فيه
الامالة فبالواو وايضا تقول في تثنية مسمى بالى من حروف الجر الوان وما يعرف به اصل الالف
يوخذ من التصريف قال وهو ثلاثي احترز به من الرباعي فصاعدا الذي الفه عن واو
نحو مغزى وملهى من الغزو واللهو تقول مغزيان وملهيان بالياء وانما وجب قلب الف
المقصور الى الواو فيما اصلها واو من الثلاثي او الى اليا في غيره لانك اذا ثنيت ما اخره الف زدت
عليه الف التثنية او ياءها وذلك ساكن ايضا فيلتقي ساكنان فيجب اما الحذف او التحريك لا
سبيل الى الحذف خوف اللبس بالمفرد فلو حذفت الف عصا لاجل الف التثنية ثم اضفت
حذفت النون فقلت عصاك فيصير لفظه كلفظ المفرد فتعين التحريك والرد الى الاصل
في الثلاثي ان واوا فواو وان يا فيا نحو عصوان وفتوان ورجوان لجانبي البير وفتيان
ورجيان فان كان في المقصور لغتان اي سمع بالواو واليا توبع في تثنيته افصحهما واكثرهما
استعمالا قال والا فباليا اي ان لم يكن الفه عن واو وهو ثلاثي فباليا فالثلاثي الذي
من اليا نحو فتيان اصل الالف يا لقولهم فتية واما ما زاد على الثلاثة فباليا ايضا اما اذا كان
اصلها يا فلا كلام وان كان اصلها واوا فقلبها الى اليا اما حملا على الفعل لانها تقلب فيما
زاد على الثلاثة في الفعل نحو اغزيت وادنيت وهو من الغزو والدنو لانكسار ما قبلها
في المضارع ووقوعها طرفا نحو يغزي ويدني واما استثقالا لها طرفا فيما كثرت حروفه
فقلبوها الى اليا لخفة اليا وثقل الواو واذا قلبت الالف الى اليا فيما زاد على الثلاثة فيما اصله واو
فما لا اصل له كالالف الزائدة للتانيث نحو حبلى او للالحاق نحو ارطى او للتكثير نحو قبعثرى
اجدر تقول حبليان وارطيان وقبعثريان فاما قولهم مدروان في تثنية مدرى وهو رباعي
بالواو وقياسه مدريان فقيل خرج منها على الاصل وقيل لما لم ينطقوا بواحده لم يقع
الواو طرفا فلم تقلب لتحصنها من القلب بالف التثنية كما حصنت تا التانيث الواو في
شقاوة واليا في رماية من القلب همزتين لوقوعهما بعد الف زائدة في نحو الشقا والرما
لبعدهما بتا التانيث عن الطرف فكذلك الواو في بدروان بعدت من الطرف بوقوعها قبل
الف التثنية اللازمة للاسم وكذلك عقلته بتنائين لان التثنية له لازمة لم يفارق اي لم

سطو بمفرده فلا تقال ثناة ولو نطق بمفرده لقيل ثناآن بالهمز كما قيل بدوان وكذا لو نطق
بمفرد مدريان بالف لقيل مدريان بالف ق ل ـــــ والمد وان كانت همزته اصليه
ثبتت وان كان المبدل منه واوا او الفا لوجهان ق ل ـــــ المد وما قبل همزته
الف المد ثم ما قبل همزته الف مد اما ان تكون همزته اصليه كقرآن وقضاآن او زائده
كانت اصليه اقرت همزته لان الاصل عدم التغيير ومعنى كونها اصليه في قرأ انها توجد
في جميع تصاريف الكلمه نحو قرأ يقرأ قراءة فهو قارئ ومقروء واقرأ ويقرأ واقرأ والقراءة
الرجل الجيد القراءة وذلك لوضاءة نقال رجل وضاآن اي جميل الوجه من قولهم رجل
وضي الوجه اي جميله وان لم تكن اصليه فاما ان تكون لاحقه او لا فان كانت لاحقه ثبتت
واوا نحو حمراوان وصحراوان وانما قلبت واوا ليكون الواو اثبت في الصوت من الالف وفي اشباه
الهمزه من الالف وقيل لو ثبتت همزة المؤنث تصورت في الخط الفا فكانوا يجمعون بين
الفات زوائد الف التانيث والف التثنيه والهمزه وقيل قلبت واوا لانها في الاسماء
واسماء الافعال اكثر منها في الاسماء المبهمه وهو الماضي من الوسائط نحو قولهم رجل وسيم الوجه
اي حسن الوجه وقيل قلبت الهمزه فرقا بينها وبين الف التانيث المقصوره نحو حبلى وسكارى
وان لم تكن للتانيث فاما ان تكون زائده للالحاق او منقلبه عن حرف اصلي فالاول كعلباء
وحرباء فعلباء ملحقه بقرطاس جلدا لك تجمع في القليل جمعه فتقول علباي وحرباي وحكى
قوما قرطبيس وقوما قرطاس بضم اوله والعلباء ما شديد مفرض السيف
وقيل ذا بالخز البحتر في صفة نعال بعجر تغلت اي في صفة ذا فهذه نعال فيها
علبان بالهمز وحرباء ان ثبت قرطاس ومنهم من يقول علبايان وحرباءان فيطلها
بالف الزائد عندهم للالحاق هو اليا ثم قلبت الهمزه لوقوعها بعد الف زائده فاصل علباء
بالتاء علبا بالهمز واما المنقلبه عن حرف اصلي فنحو كساء ورداء فهمزتك منقلبه عن
واو لقولهم كسوت والهمزه بدل منقلبه عن الواو لكم يوجب اردیه فان سميت بالمثل
قرأ قلت كساء ورداء ان صرفت بالنظر الى كونها غير زائده ومنهم من يقول كساوان
نظرا الى كونها غير اصليه لانها حاجته لحاق بنادا الف فعلها فاستحقت الهمزه التانيث
و ل ـــــ وتحذف نونه بالاضافه ق ل ـــــ فلا تقف الا بالالف على ان الواو
عوض من التنوين فلذلك تحذف في الاضافه ولم يقفوا على انها عوض من الحركه وهذا

وانما حذف مع الاضافه دون المعرف باللام لانها لم تخص كونها عوضا من الحركه بل كونها
عوض من الحركه والتنوين فاعتبر كونها عوضا من التنوين او ثبتت بين المضاف والمضاف
اليه لفصلت بين شانه الا تتصال بالمضاف اليه لكونها بمنزله التنوين في الجر وجاز في نحو هذا
فتح الفصل بينهما ومن شانها ان تفصلا لانها لو وصلت واما المعرف باللام فيكون ايراد غير
مضاف مفتح التنوين ظرف وهذا جواب لمن يقول هلا حذفت مع اللام وتثبت مع الاضافه
يستوايهما في الوضعان في الاستغناء عن التنوين او تثبت فيهما لانضمارها الى الحركه
ق ل ـــــ وحذفت تا التانيث في خصيان وابيان ق ل ـــــ حذف تا التانيث
في المثنى يجوز لانها تنفصل عن المثنى وتثبت فلو قلت في تثنيه صاريه صاريان لحصل التباس
بالمذكر والخصيان قياس خصيتان بالتا وبتان وانما سمع حذف التا مع شذوذه
لعدم اللبس فيه وقيل خصيان تثنيه خصي وهو الوعاء الذي فيه الخصيتان وقيل لا داعي
لاعتقاد ان تثنيه مدروس فتاره في حذف التا منزلته في تصحيح الواو فان ثبتت فكحذف
جازان مع تا التانيث في المثنى نحو قائمتان حسنتا واثبتت الالف مع دلالتها على
التثنيه بعد انفتاح ما قبلها لانها ليست بعلامه اعراب جاز ان تفتح قبل تا التانيث قبل ان تفتح قبل الضمه نحو
قائمه ولكون الالف بمنزله الضمه استغنت عن اعطاء الحركه لما استغنت الحركه عن تعذر الحركه
ق ل ـــــ الجموع عادل على اعاد مقصود بحروف مفرده بتغيير ما فتحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع ق ل ـــــ قوله عادل على اعاد جنس يشمل الاثنين
فما فوقهما على الاصح من كل جموع واسم الجموع كالذود والقوم والنفر والمعشر فانه يدل على
اعاد وليس بجمع قوله مقصود بحروف مفرده بفصل ما ذكرنا فانه لا مفرد له بحروفه اي
لا مفرد له من لفظه بل له مفرد من غير لفظه فان القوم رجل وليس على لفظ القوم لان
حروفه غير حروف لفظ القوم فهذا ليس بجمع صناعي اتفاق ويفصل منه ايضا نحو
تمر وركب وسفر وصحب وشرب فانها وان كان لها اعاد بحروف مفرده اي لفظه نحو
تمر وراكب ومسافر وصاحب وشارب فانه غير مقصود بحروف مفرده اي ليس ركب
جمع راكب ولا تمر جمع تمر عند سيبويه والمحققين لانه قد تقل قلة الجمع
فرايت جمع راكب وكذا الباقي وقد اشار المصنف الى هذا الخلاف بقوله على الاصح واستدلوا
بما صححه ما ذهب اليه سيبويه من ان هذا ليس بجمع بامور منها ما تجمع في الجمع ومنها ما يجمع

مفرده

البعض فاما بتم الجميع فامران احدهما التحقير فانك تقول رکيب وتميمر ولو كان جمعا
لم يصغر على لفظه لانه ليس من جموع القلة الذي ان فتحا بعض الفه وسكون العين
لخف ابنية الاحاد فلو كان جمعا لكان لفظ الجمع لفظ اخف ابنية الاحاد وحق الجمع
ان يزيد على الواحد ولا يكون على اخف ابنية الواحد وهذا القول به احتج الزجاج
على سيبويه وامانحن البصر فامران احدهما انك تقول هذا تمر ولو كان جمعا لقلت
هذا تمر كما تقول هذا تمر لان الجمع المكسر يوضع الذي انه يقع تمييزا نحو عندي
رطل تمر اولو كان جمعا لم يقع تمييزا اذ ليس المراد بالتمييز الجنس لابيان الانواع واما
قوله مختبرا اي تخبيرا كان سواء كان لفظ كرجال او تقدير نحو فلك وفلاص
فانه لفظ مختص بالمفرد والجمع لكن يقدر ون ان الصيغة في ذلك مفرد اذ الصيغة في
وكذلك المكسر والالف في مجان ودلي جمع مفرد من المكسر بح والالف في دار وقلدوا
فيها جمعين المكسر والالف في مجلف ورجال وهذا التعريف يشمل جمع المكسر
والصحيح لان الصحيح لا عام فان يكون خبر لك وان يكون زيادة حرف من غير تغيير
لبناء ذلك في جمع التصحيح و ل ـــ وهو صحيح ومكسر الصحيح المذكر وهو
المذكر الخلق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليبدل بها ان
مع اكثر منه و ل ـــ قوله وهو صحيح ومكسر هذا تقسيم للجمع الذي عرفه فيما
سبق ثم قسم الصحيح بانه للمذكر ومونث وبدا بتعريف المذكر لانه الاصل وقوله
الخلق آخره واو مضموم ما قبلها ليفصله عن المثنى وكان ينبغي ان يقول مضموم ما قبله
ما لم يمنع منه اعلال بالف فان الجمع المقصور ليس ما قبل واوه مضموما قوله
او المكسور ما قبله يعني في الصحيح والمعتل بالف وانما كسر ما قبل واو الجمع للفرق بينها وبين
واو النشبه فان قلت فهلا اكتفوا بفتح النون فرقا قلت لحقت الهاء في الاضافة
وسكونها في الوقف وقبل في رسمه الخلق آخره واو مضموم ما قبلها في الصحيح والمعتل
المنقوص ومفتوح ما قبلها في المقصور وما كذلك والصحيح ما سلم بناء الواحد اي ولم
يلزم من سلامة صحة بناء الواحد من التغيير صحة بضد جزوه بل يلزم من صحة التضد
صحة البناء بدليل قولهم في اسد اسدون فان قلت فان قولك صنو وصنوان وقنو
وقنوان قد صح فيه بناء الواحد وليس بجمع صحة فالقول فيه كالقول في قلب فجاز

وهو ان الكسر في اوله وسكون ما بعد حرف المد فيه في الجمع فان هذا الجمع قد يكون واحده على
غير بنائه فعلم بخلاف غراب وبمران فاعرفه قوله ونون مفتوحة انما فتحت هذه النون
وكسرت نون المثنية لانهم اثروا خفة اللفظ مع ثقل الواو وان كانت الحركة فيها جمعا
للساكنين ولما كانت ياء الجمع ما قبلها مكسورا كانت اثقل من ياء المثنية التي قبلها مفتوح
فاثروا الفتح مع ياء الجمع كما اثروه مع الواو في المثنية بعد مفتوح وقبل مكسور وياء
الجمع بالعكس قوله ليدل على ان معه اكثر منه اي مع الاسم الذي الحق آخره واو
او ياء ليدل الحاق الواو والياء على ان معه اكثر منه ليخرج الجمع وكان ينبغي ان يقول اي
من جنسه كما قال في المثنى وليس المراد بقوله الحق واو او ياء ان الحق آخره احدهما
الحروف كيف اتفق فهو جمع سلامة بل المراد الحق آخره واو ورفعا وياء نصبا وجرا كما
قال سيبويه و ل ـــ فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون قلت
اما قاضون وما بمعناه فلوقوعه محمولا ومجرورا فاستثقلت الضمة على
المكسور ما قبلها فسلبوا الضمة كسرتها ثم نقلوا ضمة الياء اليها وحذفت الياء لسكونها
وسكون واو الجمع بعدها وكانت اولى بالحذف من الواو لانها زائدة لمعنى الجمع وهذا
اولى ما قيل في مثل هذا لانه اقل حذفا من غيره وكذلك مررت بالقاضي اصله مررت
بالقاضيين ثقلت كسرة الياء الى الضاد بعد اسكان الضاد فاثقلت الضمة في المرفوع
ثم حذفت لالتقاء الساكنين بالجمع فلسرة الضاد عندهم في الجمع غير كسرة المفرد فهي تراه
الكسرة في مجان جمعا فان الكسرة احادية في الجمع غير الكسرة في مجان مفردا ويريد
بقوله ما آخره ياء قبلها كسرة في اللفظ يعني في الاصل فان مثل قاض ودلي آخره واو لكن قلبت
ياء لانكسار ما قبلها و ل ـــ وان كان مقصورا لحذف الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون و ل ـــ انما حذف الالف في جمع المقصور فلسكونها وسكون لام
الجمع ولم يحذف لام الجمع لانها للمعنى فان قلت فقد حذفت في مثل مسلمو البلد وقاضو
القوم قلت انما حذفت في مثل هذا لان ما قبلها فيه حركة تدل عليها من نفسها وليس
قبل الف المقصور ما يدل عليها لان الفتحة قبلها تدل على الالف المحذوفة فان قلت
فهلا بقوا قبل الف المقصور كسرة تدل عليها لما حذفت كما بقوا قبل الالف في المقصور
فتحة تدل على حذفها قلت الواو والنون يجب قلبها ياء اذا انكسر ما قبلها كميعاد و

ومبيقات ويجب قلبها الفا اذا انفتح ما قبلها بدليل قولهم حوص وروض وحول وطول
وكذلك البيت والكوبيت وشذ فان ما قبل الواو فيه ساكن كما فحولة للتنبيه فردوها الى اصل
وان كانت منقلبة في الثلاثي وجعلوها بالف زائدة على اربعة احرف مصطفون في الجمع
كما قالوا في التنبيه مصطف والحاصل ان ذلك في الجمع ما يستثقل من تقديم الياء قبل الواو مع
الرفع وكسرها قبل الياء في الجر والنصب وليس ذلك في التنبيه لانفتاح الياء فيها قبل الالف
وقبل الياء قوله مثل مصطفون هذا تمثيل لجمع المقصور ومصطفى اسم مفعول من
اصطفى الله محمدا صلى الله عليه وسلم فهو مصطفى واسم الفاعل مصطفٍ واسم المفعول
من مثل هذا من باب المقصور واسم الفاعل من باب المنقوص قال ـــ وشرطه ان
كان اسما فذكر علم بعقل ـــ قوله وشرطه اي وشرط هذا الجمع قوله ان كان
اسما اي غير صفة وهو يريد به خلاف الشيء وان كان في الاصل صفة كقولك محمود وقد
ذكر هذا الجمع ان كان اسما مثنة شرط لحاقها الذكر لفظا ومعنى واحترز بقوله
لفظا عن مثل حائض فان مساواة مذكره بعد التغليب للمؤنث اللفظي قال قبل
فقد تصدر هذا الفصل بقوله المذكر الحق واو ما قال الحق بل اشترط التذكير
والادم فيه فصار بمنزلة قول العليل المذكر اذا جمع جمع السلامة فشرط التذكير والمذ
كأنه اراد بالمذكر معنى وبما اراد التذكير لفظا فكأنه قال المذكر معنى اذا جمع هذا
الجمع فمن شرطه التذكير لفظا وانما خص التذكير بهذا الجمع لانه اثقل من التأنيث
فخص بهذا الجمع الحاوي عن النقص والتغيير فان قلت ـــ فصد اقلم لحقه نقص وا
تغيير قلت ـــ لا نعم ان النقص فلان الف المقصور قد حذف في مفرده غير مقدر في جمعه وا
التغيير فكسر الخير وفتحه فان قلت ـــ فربيات لم يلحقه نقص ولا تغيير قلت
فلحقه التغيير بالطلب فان قلت ـــ فقد لحق المنقوص في الجمع والمقصور كذلك وهو
الحق في باب التغيير من المقصور والمصطفون قلت ـــ كانت الياء في المنقوص
والالف في المقصور محذوفان في المفرد لاجتماع ساكنين حذفا في الجمع فلم يلحق الجمع تغيير
لم يلحق واما الطلب في حلبات وحمامات فلم يلحق لواحد البتة وانما لحق الجمع
فافهم الشرط الثاني في قوله علم فلا يقال في رجل رجلون وان كان مذكرا يعقل ولو
العلمية وانما اشترطوا العلمية لكثرتها فيمن يعقل الشرط الثالث قوله يعقل ولو

لم يعلم لكان اشمل لدخول صفات الباري سبحانه وتعالى فيه فلا يقال في فضل اسم الصنم
فضلون وان كان مذكرا لعدم العقل وانما خصوا من يوجد فيه هذه الصفات بهذا
الجمع لانه باجتماع هذه الاوصاف يكون اشرف المسميات فجعلوا له اسم اشرف المسميات
اشرف الجموع اما لانه معرف عن التغيير واما لانه لا شيء فيه ليس الا مرئي لك اذا قلت
عمرو وجاز ان يكون جمع عمرو وجاز ان يكون جمع عمر اذا اطلقت عمرون مع الجر والنصب
الم يعلم ان لحق عمرو ولا يعلم ذلك من النكرة قال ـــ وان كان صفة فلا بد يعقل
والا يفعل فعلاء مل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل
جريح وصبور ولا بناء مثل علامة ونسابة قال ـــ قوله وان كان صفة يريد
وان كان جمع الصحة لمذكر صفة فلا بد يعقل وقد تقدم بيان حمل هذه العبارة اي شرط
جمعه الذكورية والعقل وقد ذكر لجمع الصفة ستة شروط الشرط الاول انه لا بد
والمراد بيان كون ذكر لفظ ومعنى ولا يقال الف فاعول مثلا قامات لفوات الذكر
لفظا ولا يقال علامون ونسابون في جمع علامة ونسابة لفوات الذكر لفظا الثاني
العقل فلا يقال الدواب هائمون مثلا قامات لفوات الذكورية والعقل ويقال الرجال
قائمون لتحققهما الثالث قوله وان لم يكن افعل فعلاء كاحمر اذا كان وصفا لرجل
فلا يقال احمرون لانه لم يلحقه ما الباعث الفارق بين المذكر والمؤنث فاشبه فعلا بمعنى
مفعول كقتيل وجريح او فعول بمعنى فاعل كصبور وشكور او بين الصفات من شأنها
ان تجري على افعالها ولم يقل في الفعل المضارع منه يحمرون فلا يقال في الصفة احمرون
وكذلك قالوا يحمرون ويبيضون قالوا في المضارع منه يحمرون ويبيضون وقيل
الفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه اعني افعل التفضيل يجمع لجمعه الشرط الرابع
قوله ولا فعلان فعلى فلا يقال سكرانون لانه لم يلحق واحده الباعث الفارق بين
المذكر والمؤنث ولذلك قالوا ندمانون لما دخلت التاء الباعث واحده فاشبه باب
باب فعل بمعنى مفعول او فعول بمعنى فاعل الشرط الخامس قوله ولا مستويا
فيه مع المؤنث يريد والا يلزم من مفرد هذا الجمع مستويا فيه المذكر والمؤنث نحو جريح
وقتيل وكف خضيب عليه دهش وكل جاف فيه فعيل بمعنى مفعول فقتيل بمعنى
مقتول وجريح بمعنى مجروح ودهش بمعنى مدهوش وخضيب بمعنى مخضوب فاستوى

في موضعه فسلات يمشع فيله ومشع فيلون لامشاع فسلات فلا سواء بان المذكر
والمونث في مفرد سواء بانيتهما في جمعه فقالوا رجال قتلى ونساء قتلى وجرحى وضرعى
وكذلك فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وغفور والقول فيه كالقول في فعل وفعلة
فمسه ابنيه لا تصح فلية في المفرد الجمع الاول فعل كقتيل قتلى في فعول قصور الثالث
مفعل كمطير الرابع مفعال كمعطار الخامس مفعل كمدعس ومسعر لا يتصور
من مفعال لان هذه الصفات لا تلحق علامة التانيث مفردها فرقا بينه وبين المذكر فلخرج في
عليم التصحيح بعدم لحاق التا بمفردها بمثل قولهم عربانات لقولهم عربان وعربانون
لقولهم عربانات فاعرفه فان جمعهم على ذلك قد يحمل على بعضه وهو صديقة فقالوا عدوات
واما قولهم مسكينة فحمل على فقير فصل زايد فصل في جمع المذكر السالم انما هو
للاوصاف الجارية على افعالها في الاصل يقومون ثم قيمون لانهم قالوا في يقومون اسم
وفي قائم حرف والاسم قبل الحرف فتحوا الميل لان الاصل في هذا الجمع الصفة
ان كل اسم من هذا القبيل اذا صغرته وانثته لم يجمعه هذا الجمع لان التصغير
يخرجه عن اسمية الى وصفية ولذلك قال سيبويه ونحو ذلك مما سميت به
الصفة مثل واذا لم يكن بالصفة للتصغير فالتصغير بها وهي لحقه
التكسير وهي لحقه اذ هو العام فان طلحة فيمن جعل اصلها طلحة
فلم يعلم شبه الصفات في كونها ثوان ولذلك لم تجمع في مقابلة الصفة
في باب لا ينصرف وايضا فلعلم غالب منقوله عن اصوله في ابوابها فهي ثوان الصفة
والا وتحذف تونه للاضافة فلا ثاني وتحذف تون هذا الجمع
للاضافة وقد ذكرنا علة حذف النون في باب المثنية مستوفى في اذا البابان في الحذف
والجر والا وقد شذ نحو يسن وارضين فلا ما وجه شذوذه
فلفوات العلمية مع كونه اسما والتذكير والعقل وقلنا بواحد من قبل هذا فقالوا اما
ارض فاصلها ارضة بدليل رجوعها في التصغير والجمع اما اشتهت لام
المحذوفة التي ترد في التصغير فجمعوها بالواو والنون عوضا لها من النقص
بالحذف وليس هذا الحذف موجبا لكنه مسوغ فقالوا ارضون وحرفوا الراء لانها
هي التي تتحرك في ارضات واما سنون فاصل الواحد منها سنوة فحذفت لامه فصار

سنة فوزنه فعة فلامها واو لقولهم اجرهم مسانات وسانيت فلاما والاصل سانوت
فقلبت الواو ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وسنين في النصب والخفض وشذ في النسب سنهي
هذا الجمع التعويض من الحذف في الاعراب ولتنزل الحرفين منزلة المحذوف قال
الشاعر دعاني من نجد فان سنينه فالتزم الغرم مع الاضافة
وقيل هي مشتقة من السنا وهو الضوء لان ذلك يدل على الزمان ولذلك قالوا سمي
الشهر لشهرته والاضاءة ابلغ من الاشتهار وقد تجمع هذا الجمع ما لم تقصه بالاعلال
لان الاعلال كما يكون بالحذف قد يكون بالادغام وذلك نحو اوون وجمع اون فصل
فرقا بينه وبين جمع الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا بخمسة اشياء علامة
من مذكري العاقلين الثاني صفاتهم المذكرة الا شذ المختصة بالعاقل
الرابع المحذوف في الاغلب الخامس التعويض من المحذوف الى التصحيح
مال ما تقدم له العقلاء قوله تعالى واتيتم الى ساجدين لما كان السجود يقع
من معظم العقلاء بعد وتعظيما اجراه مجرى من عاقل فاصدق جمع ما وصف بهذا الوصف
هذا الجمع ومنه ابتناط بعض بها ووصفها بالقول والاجابة والانقياد ونحو ذلك
في قانتين اي ذا قانتين ومن فسرها فغلب جانب المذكر والمراد بالطاعة الدوام
بالمراد من طبقها وعدم الاستعصاء قال والمونث الخ احتراز الف وتا
قلت الف والتا في مسلمات بمنزلة الواو والنون في المذكر لان الالف والتا
سبيل الجمع والسلامة ان الواو والنون صارا بعد الجمع والتذكير دليلا زائدا والالف والتا
بعد الجمع في التكسير كدراهم فزادوها فاصبح الكل اذ جمعوها بهما بغير الجمع والباقي
قبل فلما كان هذا الجمع له شبه بجمع التكسير من وجه ان اعرابه بالحركات زاد واقيه
الالف التي تشبه واو جمع التكسير وتاءه التي تشبه نون جمع التكسير فلما كان من حق الباقي
بهم من الالف والجمع بهم من الالف والتا جميعا قال وشرطه ان كان صفة
وله مذكر فان كان كذلك جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فانه يكون مجردا
كحائض وطالق مطلقا قلت ان المونث اما جمع بالالف والتا مطلقا بلا
شرط وان كان صفة فلان كون له مذكر او لا يكون فان لم يكن له مذكر فانه يجمع بالواو
والنون ولا فان جمع كقولك مسلمون قيل في موضع مسلمات وان لم يجمع مذكره

بالواو والنون لم يجمع المونث لانه فرع على جمع المذكر وقد بقي ايضا على اصله وانما فرع
فلا يقال عمرات كما لا يقال عمرون وانما يعقل ذلك لما ذكر من انه جمع اصله
ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الافضلون فاما قوله عليه السلام ليس
في الخضراوات صدقة فانه اسم للبقوليات فكانه قال ليس في البقوليات صدقة ولو
سمي بهذه الصفات لجمعت بالالف والتاء كما تقول في فعلان وفعلى افعال
سكرانات وحيارى يقال سكرانة وحيرى دائما صفة فان لم يكن له مذكر يعقل هو مجرد من معناه
الثابت او لا فان لم يكن مجرد لمعناها جمع نحو حلوبات وحصانات وان كان مجردا لمعناها
وطامث وطالق لم يعقل فيها لفات ولا حائضات وانما لم يعقل ذلك لان حائض
حاريا غير حائض فصح حائضة من حيث قول الخليل على معنى النسب اي ذات حيض وذات
طلاق ومعنى قوله على معنى النسب ان هذا الوصف منسوب اليها لانها احدثته
وفعلته فان الحيض والطلاق ليس من فعلها بل هو واقع بها فلم يعقل منسوبا اليها فاما قول
ذات مال فليس المال من فعل المنسوب اليه بل هو منسوب اليه من حيث لم يعقل الا ان
الصفة اذا جرت على من هي منسوبة به على طريقة النسب لم تجر الى المنسوب اليه
بما يحل التمر والبن ولم تكن وجود ذلك عنك اي ذلك منسوب اليه لانه حادث منه كالمال
حائض ليس الحيض حادثا من فعلها لضاربه وقاتله فلذلك لم تلحق البتة فلم تقل حائضات
فان اردت من قولك هي تحيض انها تحيض وقته وحاله سميته بهي صفات المذكر
اي انسان حائض او شيء حائض وعلة التاويل قول الشاعر

ان الشماتة والمروءة ضمنا ... قبرا بمرو على الطريق الواضح

ولم يقل ضمنت والشماتة والمروءة موتان لكن اراد بالشماتة السبب والمروءة كالمتمم
ومنه قول الاخر ... فان الحوادث اودى بها ... اراد الحدثان وهذا كله
لا يخص امثاله وعكس طالق قولهم رجل يفعة ويفع اي ناشئ قولهم لا جمع
مطلقا اي وان لم يكن صفة ولم يجمع مذكر من الجمع بالواو والنون لان ما صفة او لم
يكن لم يذكر وهو مع ذلك مجرد من علامة التانيث جمع مطلق وليس لهذا حكم
و ا ... وجمع القلة ما خير بينه وبين كثير وافراس وافراس جمع قلة او تقدير
صيغة الواحد فيه اما لفظا كرجال وافراس فرجال جمع كثرة وافراس جمع قلة او تقديرا
نحو جمان وفلك وقنوان وصنوان وقد تقدم التغيير تقديرا والفرق بين جمع السلامة
وجمع التكسير من وجهين احدهما ان جمع التكسير يجري بالحركات وجمع السلامة بالحرف
الثاني ان حرف الاعراب غالبا من جمع التكسير هو حرف الاعراب من الواحد وجمع
السلامة ليس كذلك لما ان جمع التكسير قد يكون بحذف واحد نحو دار
ودور واسد واسد وجمع التصحيح ليس كذلك الرابع ان جمع التكسير قد يكون
اقل من واحد نحو ذئب وكلب ورسول ورسل والفرق فيها كثرة تركت
استفادتها لعلة الغالب في ذلك فعل وجمع القلة افعل وافعال وافعلة
وفعلة والصحيح ما عدا ذلك جمع كثرة وقد ذكر جمع القلة اربعة امثلة في
التكسير واضاف اليها جمع التصحيح لمذكر ومونث كما عدا سيبويه فصار خمسة فوقه هو
وما عدا ذلك جمع كثرة اي ما جاوز بقية الخمسة فهو كثرة والدليل على ان الاربعة الامثلة
جمع قلة مران احدهم اضافة اعداد القلة اليه نحو ثلاثة ابواب وخمسة اقفز وثلاثة
فلة وستة اثواب والثاني انه يصغر على لفظه نحو اجمال واغيلمة وقيل اسم الجنس نحو
تمر وتمرة فقلة وقل بينه وبين واحده التاء واسم الجمع نحو رهط ونفر وقافل والباقر
والقلة والكثرة انما هي لمجموع القلة والكثرة فليس لجمع قلة ولا كثرة معنى وقد حصر
بعضهم لفظة جمع الكثرة فقال هي نيف وثلاثون مثالا فاعل ... المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل وفعل ... اسم لشيء الحفظ الدال عليه فالمصدر اسم ومعناه الحدث
وهو المعنى الحادث من الذات من غير تعرض لزمن حدوثه قوله اسم الحدث يدخل فيه
جميع الاسماء غير الاعيان قوله الجاري على الفعل خرج منه مثل وج ووبس ونهرا
بمعنى تعس فانه لا فعل له وهو مع ذلك مصدر فلما ان مرادنا الفعل مطلق الفعل او
الفعل المشتق من المصدر فان اراد الاول دخل فيه المفعول له نحو ضربته تاديبا وان
اراد الثاني خرج منه مثل وج وافك وتفه ومراده بالجاري على الفعل انه بمعنى الفعل
اي هو قوله عين مدلول الفعل من حيث هو ان اراد بالجاري على الفعل كونه متضمنا
لحروف فعل كضارب على ضرب خرج منه مثل هيهات متعا فاعل ... هو من
الذاتي صاغ ... يريد والمصدر من الفعل الذاتي صاغ

اي وخذ من اللغة وينبغي ان تقول من الماضي المجرد من الزيادة ولما كانت مصادر الماضي تفوت
سماعا لاختلافها بنيتها ولتذكر بنيتها وهي ترقى فيما ذكر سيبويه منها الى نيف وثلاثين بناء
فاذا كان الماضي على فعل بفتح العين وعينه واوا او ياء من حروف الحلق قصادره على
يفعل بالكسر نحو طلس يطلس او بالضم نحو فعل يفعل فاكان عينه على فعل بفتح العين
ومضارعه بالكسر فان كان صحيحا او معتلا لكن فان كان متعديا فمصدره يأتي منها على
اربعة عشر اولها فعل بفتح العين والاول وسكون الثاني وهو اصل منها نحو ضرب
ضربا الثاني فعل بكسر الفا وسكون العين نحو عمل العمل شبه اذا ثالثه الف
فعل بفتح الف والعين نحو سرق يسرق سرقا الرابع فعله بفتح الف وكسر العين
نحو سرقه الخامس فعلة بفتح الف والعين نحو غلبه غلبة السادس فعله
الف وسكون العين نحو غلبه غلبة السابع فعله بضم الف والعين وشذ قولهم اللهم نحو غلبة
غلبته قال الشاعر ٥ اخذ الخناص من الفصيل غلبة ظلما ويكبت للاسير افيلا ٥
الثامن فعل بفتح الف وكسر العين نحو كذب كذبا التاسع فعال بكسر الفاء نحو
كذب كذابا بتخفيف العين قال الشاعر ٥ فصدقته وكذبته والمرء ينفعه كذابه ٥
العاشر فعله بكسر الفا وسكون العين نحو حمت الحق حيدة حاد عنه
فعله بكسر الفا نحو حمت الكل حياية الحادي عشر فعلان بكسر الفا وسكون العين نحو
حرمته حرمانا الثاني عشر فعلان بضم الف وسكون العين نحو غفر غفرانا والوشليا
بالفتح فيهما خلاف وهو المطلوب قال الشاعر
تطيلين لياني وانت مليه ٥ وحسبك داء ان يشح الغرائبا
اي يطيل قال ابو العباس فعلان بفتح الف لا يكون مصدرا انما يكون جمع فعل نحو كروان
او فعلان تخفيف فعلان بضم الف او كسرها استثقلوا الضم او الكسر مع الياء الثالث
فحذفوا الى الفتح وقد حكي فيه الكسر الرابع عشر فعل بضم الف وفتح العين نحو فلت
في الدين يفلت فلتا قولهم وجد فلانا يفعل كذا فيه وجدت فيه فهو لازم والكرم في المتعدي
لكن حذف حرف الجر فيه اشذ فعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع من
المتعدي فاما اللازم منه فاصدره اربعة ابنية احدها فعول نحو جلس يجلس جلوسا والثاني
الكثير في غير المتعدي الذي فعل بفتح الف والعين نحو خلف يخلف خلافا الفرق في

المتعدي الثالث فعل بفتح الف وسكون العين نحو غزر يغزر غزرا الرابع فعل بضم
الف وفتح العين نحو سري يسري سريا كما قالوا في المتعدي سرى فعل
في الصوات نحو صهل يصهل صهيلا ومنه الصهيل والنهيق وقد ينجاء فعيل وفعال
نحو صهل البغل تشيحا وشحاجا ونهق الحمار نهيقا ونهاقا وهو كبير فانقى
فعل وفعال في المصدر كما انفقا في الصفة نحو طويل وطوال فان كان الماضي على فعل
بفتح العين لكن مضارعه بضمها فله ستة ابنية اولها فعل بفتح الف وسكون العين
نحو قتل من قتل الثاني فعل بضم الف وسكون العين نحو كفر يكفر كفرا الثالث فعل
بفتح الف وكسر العين نحو خفق يخفق خفقا الرابع فعل بكسر الفا وسكون العين
نحو قاله بقوله قيلا وذكر يذكر ذكرا الخامس فعله بكسر الفا وسكون العين نحو
نشزت المرأة لبعلها نشزة اي علت السادس فعال نحو صحبه صحابا السابع فعلان
بضم الف وسكون العين نحو شكر يشكر شكرانا فان كان غير معتل العين فاثنتا عشرة
اولها فعول نحو قعد يقعد قعودا الثاني فعال بفتح اول نحو نبت ينبات الثالث
فعال بضم الف نحو نعس ينعس نعاسا وهو كثير في الاصوات نحو الصراخ والنباح الرابع
فعل بفتح الف وسكون العين نحو سكت يسكت سكتا كالذي في المتعدي وقالوا سكتا على
القياس الخامس فعل بضم الف وسكون العين نحو مكث يمكث مكثا الى دس
فعل بكسر الف وسكون العين نحو فسق يفسق فسقا فان كان الماضي على فعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في المضارع فابنيته في المتعدي منه عشرة اولها فعل بفتح الف وسكون
العين نحو حمد يحمد حمدا الثاني فعل بكسر الفا وسكون العين نحو علم يعلم علما الثالث فعل
بضم الفا وسكون العين نحو شرف يشرف شرفا الرابع فعل بفتح الف والعين نحو
عمل عملا الخامس فعله بفتح الف وسكون العين نحو وجه وجهة ولغة لغية ولا
يراد به المرة او الهيئة السادس فعله بكسر الفا وسكون العين نحو جلسة الرجل
جلسة وجفرة جيفة السابع فعال بكسر الف يقال سفد الذكر الانثى سفادا
اذا نزل عليها الخامس فعال بفتح الف نحو سمعه سماعا السابع فعلان
بكسر الفا وسكون العين نحو عشيه عشيانا العاشر فعول نحو زأره لزوما
واما اللازم منه فابنيته ثلاثة اولها فعل بفتح الف والعين نحو غضب غضبا وهو

حاء مهملة

كذلك والاول والثالث مفتوحان فعل لكرم اكراما وكرم تكرمة وفاعل قاتلا ومقاتلة وكلم
بات مصدره كمصدر الرباعي الاصل والرباعي الاصل مصدره ان فعلله كدحرجه وفعلال
كدحرج في مصدرا الملحق بالاصل كصدر وفي الاصل مصدر وفعل موازن دحرج واما
فعل نحو ثلثه بكلها فزاد والثاني في اول المصدر عوضا من تضعيف العين في الفعل
والى التي قبل اخره بالف في افعال نحو اعلم غيره واعلم غيره واخره وقالوا اكرم تكرمة
قال الباب عوض من اليه في تفعل وبنو فعل في المتعدي نحو عزى تعزية وسمي
تسميه فعل اصح ايضا والمعاملة فمصدر فاعلت لفظا للمفعول لان المصدر
مفعول قال سيبويه بجعل الميم عوضا من الالف التي في فاعل والتاء عوضا من الالف
التي قبل اللام يعني ان الاصل في مصدر ضارب ان يكون ضربا فصار الف ضارب
بالمجاورة الى عوضوا منها الميم والتاء من الالف التي قبل اللام عوضوا منها قال الباب
واستغنوا بهذه من افعال ومصادرها ما يطول فترداد على المصنف لم يتعرض له
قال ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن فعلا ماضيا مطلقا ولنا
ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا وغيره اي وغير ماض فقوله المصدر ايضا ان
كما للحال وهو عامل بنفسه لا يحتاج لحرف مصدري والفعل وان لم يكن للحال وهي
ان يكون ماضيا او مستقبلا فعلى هذا لو قلت عجبت من ضرب زيد عمرا الان لم يجز لشرائه
قال لم يكن مفعولا مطلقا يريد بالمطلق المنصوب بفعله المشتق منه وقد
يجاز واضربن ضربا بعمرو فاعرفا فعمرو فاعل وخالدا مفعوله والضابط في كونه عاملا
تقديره بان والفعل او كونه بدلا من اللفظ بالفعل وهاهنا يصح تقديرهما والفعل اذ
التقدير ضربن ضربا بعمرو فخالدا اي مثل ان ضرب بعمرو خالدا وهذا مذهب المبرد
بالاتفاق ذكره ابن السراج وذكر انه مذهب سيبويه والاصول فقال قال الشاعر

فيحرمون ابا سمر بغشيانهم غشيان ليث آساد خلبص

فرفع اسد بغشيان قال ابو علي في المشكلات اذا ولت وجه من رجل اورد
من الحال فلذلك دخلت من وفي لان متعلقة بمحذوف لان فيها معنى الفعل قال
ابن جني وهي مصدر والمصدر لا يستقل في المعنى بما هو عليه للرباعي ففي اذ مفعول
في الغنى والحس ان تعلق من به ايضا لانه لا يتعدى الا لمفعولين وانما تعلق من

نحو كرم زيد وكان على فعله بضم الفاء وسكون العين فعل بضم الفاء وسكون العين

بمحذوف يقع حالا من الها واقول بخلاف ان ويجيء عندهم مفعولا مطلقا وقد
اعلم ايها الناشئ قال قبل فلم قدم المصدر العامل ان والفعل وملافظه بها اذ
لا اها مصدريان قلت اما المصدرية ففي حيزها خلاف اذ الاكثر عند الاخفش
اسم وهذا ان اسما افتقر الى العامل بخلاف ان فانها متفق على حرفيتها لاحتياجها
صلتها الى عايد وايضا فان ما المصدرية لا تختص بالفعل بل تدخل على كل جملة تؤول مع
الشعر ٥ اعلاقة اما لوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس ٥
فما مصدرية وقد دخلت على فنان رأسك وهو مبتدا وكالثغام خبره وان حرف مختص
بالفعل والمصدر فرعي الفعل في العمل والفعل فرع عليه في الاختصاص فلا يجوز
ان يجيء تقديرا ان تكتسل او تبخل بدلا من الفعل لا يعمل فيه والفعل محمول على
المصدر في وقوعها فاعلة او مفعولا له او مجرورة والمصدر في العمل محمول على الفعل
ق ل ولا يتقدم معموله ق ل بريد لا يتقدم معمول المصدر المقدر
بان والفعل عليه لان ان موصولة بالفعل بخلاف ما فانها لا يتقدم معمول صلتها لان ما الموصولة
ما كان منها بان لصلة حرفية كموصول ومكانه فما لا يتقدم الحرف المتم للكلمة المفردة
والفعل الماضي كذلك لا يتقدم معمول الصلة على الموصول لانه من تمام الصلة فالفعل
شربك زيدا خمرا بمعنى شربك خمرا زيدا لا يجوز شربي زيدا ان ضربت بمعنى شربي
ان ضربت زيدا وكان منعي ان نقول وانا لا نعلم معموله اذا كان مفعولا به ان والفعل او
نقول ولا يتقدم معموله اذا لم يكن ما نعلم الفعل نحو قولك ضربا زيدا وانت تريد بذلك
فانه يجوز تقدم معموله عليه نيابة عن الفعل فيتقدم معمول المفعول نقول زيدا
ضربا ق ل ويضعف فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى المفعول فانا
بالخيار فقيل ق ل ويضعف لان الفاعل في الصفة وانما يضعف فيها فاعل اذا
بينه وبين الفعل والصفة لان الفعل جزء وصفة جارية مجرى الجزء في اقتضائها
يسد اليه وكذلك الصفة فلو قدر خلو ذلك عن ضمير لم تربط الصفة بالموصوف
والخبر بالمبتدا الا المصدر فانه عامل على كل حال وليس صفة فلا يلزم ان يكون مسندا
الى شيء او نقول انما يضمر فيه لانه اسم جامد فاشبه الاجناس الجامدة في قولهم لبن الشاة
وهذا بعكس فعل المقابل اعني المصدر من حيث انه يعمل في الظاهر والعمل في المضمر

لان الفاعل وقد يضاف الى

وقيل لواضمر لثنى وجمع اذ الان عايدا على مثنى ومجموع ولو ثنى الضمير وجمع لثنى المصدر
وجمع له يعني لضمير ولو ثنى المصدر وجمع لاحتمل الضمير لطلت تثنية المصدر وجمعه
اذا اختلفت انواعه وهو يستحقها فيودي ذلك الى تثنيتين وجمعين في اسم واحد او
استقلال تثنية المصدر وجمعه المستحقها هو لنفسه لا يعرض اقول هذا لا يتم
من لا يعرف الضمير في الاسماء فان الضمير في الاسم لا يعدو ان يكون اسما او حرفا لا جائز ان اسم
الفاعل في قولك الزيدان ضاربان اخاهما ثنى باعتبار نفسه وان كان الضمير فيه لمثنى اذ
كان غير بارز هذا اذا كان مستقلا فاما اذا كان بارزا لحقت علامة التثنية والجمع بالضمير
نفسه لا بالاسم لما اذا جرت الصفة على غير من هو له ق ل ولا يلزم ذكر الفاعل
حتى يجيء المصدر وانما يلزم ذكر خلاف الفعل واسم الفاعل المعتمد على حرف النفي
او حرف الاستفهام يعمل المصدر واسم ولبس بصفة فلا يلزم اسناده الى غير والفعل
واسم الفاعل يلزم اسنادهما الى غيرهما اذا لم يذكر فلا ان هذا المفعول مفعولا كقوله
تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة او مجرورا باضافة المصدر اليه ويجوز
رفع المفعول على ان فيه مقام الفاعل ق ل في الفعل المبني للمفعول
ان فعل نحو عجبت من ركوب الفرس انما اضيف الى الفاعل لان مفهومه غير مفهوم
الفعل ويجوز اضافة الفاعل الى الفاعل لما يلزم من اضافة الشيء الى نفسه فان الفعل
فقد قالوا زيد قائم ابوه ق ل لانه لا يلزم فشبه بحسن وجهه ولو كان متعديا لم يجز
اضافته الا ان يضيف وهو متعد لم يعلم او مضاف الى الفاعل ام الى المفعول والجواب
اضافته الى المفعول فليقيم مقام الفاعل الا ترى ان قولك ضارب زيد عمرا يجوز رفع
كل واحد منهما بالفعل فلذلك جاز اضافة المصدر تارة الى الفاعل واخرى الى المفعول
والاصل استعمال غير مضاف نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واضافته الى الفاعل اكثر من
اضافته الى المفعول لاختصاصه بالفاعل لما له بالام فقليل ومثاله قول الشاعر

لقد علمت اولى المغيرة اني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا

فنصب مسمعا بالضرب اي عن ان ضربت واثبت الهمزة الاسدي وقيل هو منصوب
بكررت اي كررت مسمعا فحذف حرف الجر ونصبه وسمع رجل وكيل او منصوب
بمصدر محذوف اي عن اضرب ضرب مسمعا فالضرب المقدر بدل من الاول

اسم

اسم

وقال تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول فالسوء يتعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام
وانما قل اعماله بالالف واللام اما لانه مقدر بان والفعل واللام لا تدخل على ان واما لان
اللام تمنع من اضافته الى الفاعل اذا كان ضميرا نحو عجبت من ضربك زيدا ومن ضربه
زيدا ومن ضربي زيدا وهذا لانها منفصلا فكانت اليه اضافة اوغل به من الالف واللام وهذا
اولى من الاول فانه يجوز ادخال حرف الجر على ان نحو عجبت من ان خرجت فاطلق المصدر واخال
اللام مع كونها مقتضية و ا ـــــ فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان مقيدا
فوجهان ف ـــــ يريد بالمطلق ما كان منصوبا بالفعل المشتق منه او ما هو في معناه
وبالمقيد ما كان موكدا للفعل او محددا مرتبته او بيان نوعه فان لم يكن الفعل مذكورا معه فاما
ان يكون قد حذف الفعل جوازا او وجوبا لكون المصدر صار بدلا منه فالاول نحو قولك
ضربا زيدا فزيد منصوب باضرب المضمر الذي انتصب به المصدر قال السيرافي
فان قلت افعل ضربا زيدا لجاز ان تنصب زيدا بالمصدر وقيل الناصب لك فعل منها
المصدر قال الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب فان العامل لو كان لها
هو الفعل لم يجز اضافة المصدر اذ لا يقول ضربت ضرب زيد الا اذا اردت مثل ضرب
زيد واما اذا كان دالا من اللفظ بالفعل فالمصدر عامل لانه مصدر بدل لكونه نائبا عن
الفعل نحو سقيا زيدا لانه بمعنى سقى الله زيدا وقيل الناصب الفعل لان المصدر مضمون
والابدال من ناصب وناصبه هو ناصب الاسم فصل المصدر اذا كان لفعل الامر
جاز ان يضاف الى الفاعل وان لم يتعد جاز ان يضاف الى المفعول وان تعدى فعله
الى واحد نصب المصدر ذلك الواحد وان تعدى الى اكثر تعدى الى ما تعدى اليه فعله
مسئلة انما لم يجز اقامة ان والفعل مقام المصدر المؤكد لافعال ضربت زيدا ان
ضرب وان كان قولك ان ضرب بمعنى ضربا نحو من اللبس بالمفعول نحو ضربت زيدا
ان ضرب اي لان ضرب لان ان المفتوحة مع ما في التقدير ف ـــــ اسم الفاعل ما
اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ف ـــــ يحتمل ان يريد بقوله من فعل
المصدر فان سيبويه يسمي المصدر فعلا ويحتمل ان يريد بقوله من فعل الفعل المقدر
باصل الاشتقاق وقولنا على لغرب الفعل من اضافة الدال الى المدلول والفعل دالة
لاسم الفاعل فالمصدر دالة بواسطة والفعل دالة قريبة وقوله ما اشتق من فعل يدخل

فيه اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل فقوله لمن قام به فصل يخرج به اسم المفعول
وقوله بمعنى الحدوث فصل ثان يخرج به الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن اوجه
لان الحسن وان قام بزيد لكنه معنى ثابت له غير متجدد له في وقت دون وقت بخلاف
له فان قصد تجدد الصفة قلت زيد جالس اليوم او غدا كما تقول زيد ضارب ومعنى
قوله الذي قام به اي لمن نسب اليه الفعل ف ـــــ وصيغته من الثلاثي المجرد على
فاعل نحو ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر مثل مخرج
ومستخرج ف ـــــ يريد بالمجرد ما خلا من الزيادة فان استخرج ملاق في الاصل لكنه غير
مجرد من الزوائد فان فيه ثلاث زوائد واسم الفاعل صيغ مخصوصة نحو ضارب فاعل
من الثلاثي وغير فصيغته من الثلاثي على فاعل نحو ضرب فهو ضارب وجلس فهو
جالس وسمي فعال على الثلاثي باسم ما استق من الثلاثي فصل فاعل ولم يعل مفعل كما
ولا افتعل كالمخرج اما الكثرة بنيته الفعل الثلاثي وقلتها فيما زاد عليه والمخففة ولو
المعنى وقوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ليس بصحيح وصوابه ان يقال وصيغته
من الثلاثي المجرد في الاغلب على فاعل فان فرح يفرح فهو فرح وسفه يسفه فهو
سفيه وبطر يبطر فهو بطر وباب فعل يفعل بضم العين في الماضي والمضارع لا ياتي شيء
منه على فاعل الا نادرا نحو عظم فهو عظيم وشرف فهو شريف فاعرفه واما قوله ومن
غير الثلاثي على صيغة المضارع فمعناه ان يحذف حرف المضارعة ويجعل موضعه ميما
مضمومة سواء كان حرف المضارعة مضموما كيخرج فانك تقول في اسم الفاعل منه مخرج او مفتوحا
كيستخرج فانك تقول في اسم الفاعل منه مستخرج وتمثيله بهذين المثالين تنبيه على ما ذكرناه
ويكسر ما قبل الاخر من اسم الفاعل فرقا بينه وبين اسم المفعول وقوله على صيغة المضارع
ان اراد في خصوصية الحركات والسكنات فليس بصحيح وان اراد في مطلق ذلك فسلم
وبيان الاول ان متعلم ومتدارع بكسر ما قبل الاخر في اسم الفاعل وليس ما قبل الاخير
المضارع مكسورا بل هو مفتوح نحو يتعلم ويتدارع ف ـــــ ويعمل عمل فعله بشرط
معنى الحال او الاستقبال وعدم اعتماده على صاحبه او الهمزة او ما فان كان لاحد هذه
معنى خلافي للكسائي فان كان معمول اخر فعل مقدر فان دخلت الالف استوى الجميع
فانت زيدا ويعمل اسم الفاعل عمل فعله البتة وهو مشتق منه ولم يقل ويعمل عمل

الفعل ليخرج المتزاد في مثل قولك زيد ما ليس عمرا فانه يعمل عمل قولك زيد يمنع عمرا وليس
يمنع فعلا الحابس اي ليس اسم الفاعل مشتقا منه وقوله ويعمل عمل فعله كالليس
لدخول الماضي فيه قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال فيخرج ما اريد به الماضي
من اسما الفاعلين لان اسم الفاعل والمضارع متشابهة ولهذا سمي ما فيه احد الزوائد
الاربع مضارعا اي مشابها لاسم الفاعل وبذلك يعلم ذلك ان اسم الفاعل فهاز ادعى
الملابسة بالماني الا موازنا للمضارع نحو مدحرج فانه مولد لن يدحرج فيلس اسم الفاعل فيه
المضارع واقفه زنة ومعنى واعرابا الا الزنة فضارب موازن ليضرب في سكون
ما بعده وتحرك اوله وفالته واما المعنى فزمانه المراد منه كزمانه واما الاعراب فظاهر وليس
بين اسم الفاعل والماضي هذه الموافقة فلا يلزم من عمله معها عمله مع عدمها الشرط
الثاني قوله والاعتماد على صاحبه لانه اعني اسم الفاعل صفة ولابد للصفة من موصوف
فلابد من ذكر صاحبه لانه اذا جرى على صفة فلابد من ضمير يعود على موصوفه واعتماد اسم
الفاعل اما ان يكون صفة او خبرا او حالا او صلة للالف واللام نحو الضارب زيدا الآن
هذه المواضع تجري مجرى الفعل في تحمله ضمير موصوفه اي ما جرى عنه او صفة له او حال
منه او صلة له فان خلا من هذه المواضع الاربعة فشرطه الاعتماد على حرف الاستفهام
او حرف النفي لانهما اولى بالفعل فكانا خلفا عن الاعتماد على صاحبه فاذا قلت ما قائم
الخواك فالنفي للقيام وقد جرى مجرى الفعل وقد مع ذلك فاعل اسم الفاعل وجمعه كما تقول ما يقوم
الخواك وكذا ما قائم الخواك فاسم الفاعل اذا تظلم فاعتماده استغل به كذا فيكون حمل بعد
النفي والاستفهام لظهور الفاعل فان قلت فلو كان حمله لوصوله بالذي قلت
فاشبه الجمل التي لا عائد فيها في امتناع مجيئها صلة له في كونه قاصرا عن الجمل فلذلك لم
قلت جاء الذي ما قائم الخواك عندك جاز لعود الضمير والظرف متعلق بقائم فاعرفه
في غاية التحقيق قال فان كان الماضي وجبت الاضافة يعني اذا كان اسم الفاعل ماضيا زمانه قوله وجبت الاضافة يعني الى معموله الاصلي
فاعله فما قولهم قائم الاب فصفة مشتبهة باسم الفاعل ولا يجوز تثنيته ونصب المفعول
لما بقيا من عدم المشابهة بين الماضي واسم الفاعل قوله معنى اي اضافته اذا كان

الماضي معنويه بعد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع النكرة ولا يقع حالا ولا
توصف به النكرة قوله خلافا للكسائي رد في وجوب الاضافة فانه يجيز ان ينصب
به ولا يضيفه واحتج بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فقالوا هذا حكاية
حال ماضية ومعنى حكاية الحال ان الله اوقعهم على تلك الحال في ذلك الوقت اخبرت
عنهم بذلك واحتجوا بقوله تعالى وجاعل الليل سكنا فانها ماض واجابوا بانه منصوب
بفعل مقدر اي جعله سكنا وقيل هو للحال لان الجعل متجدد وقالوا هذا ضارب زيد امس
فتقول في الظرف مع قولهم انه غير عامل وذلك تناقض وقد قيل ان امس معمول لفعل
مقدر دل عليه ضارب وقد يلغز به فيقال اذا قلت زيد ضارب عمرو امس انه لا يضمر
في اسم الفاعل الا هو يعني انه لا يرفع الا سببا وما تؤيد قول الكسائي قولهم هذا ظان زيدا
منطلقا امس قلو نصبت منطلقا بظننت مضمرا لكنت قد اضمرت في الاول على الصواب
الاول وذلك لا يجوز في هذا الباب قوله فان كان معمول اخر فمفعول مقدر زيد فان
كان ذلك منصوب بعد الاضافة بفعل مقدر وقد تقدم بيانه وصلاحيته الى قوله الاخر
فانك لو قلت هذا ضارب زيد امس بالتنوين او بها والاضافة لتعين زيدا امس للنصب كزيد
منصوب بفعل مقدر فمتى نصبت بعد اسم الفاعل المراد به الماضي اضفته او لم تضفه بفعل
مقدر قوله فان دخلت اللام استوى الجميع اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى
الجميع في عمله فيه يعني في جميع اضافته من كونه للماضي او لغيره فتقول هذا الضارب
زيد امس وانما نصب وهو ماض لانه مسبوك من الذي والفعل ولذلك يحتاج اليهما فتقول
هذا الذي ضرب زيدا امس فلما كان الضارب بمعنى الذي والفعل اشبه المصدر المقدر
بان والفعل فاعمل مطلقا فيما يعده والجامع بينهما ان كليهما سبك الى صلة وموصول
قال وما وضع منه لاب لغة كضراب وضروب ومضراب وعلم وحذر مثله
قلت قوله وما وضع منه يريد من اسم الفاعل لاب لغة اي للكثرة قوله مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل بشروطه وقيل ان هذه الصفات لما فيها من المبالغة تعمل
مطلقا الى غير ذلك قوله كضراب الخ من قولك ضارب لان ضارب يصدق على من
ضرب مرة واحدة ولا ضراب فلا يصدق الا على من تكثر ذلك منه وتكرر فقولك ضراب
بمنزلة قولك ضارب ضاربا واكثر وانما عملت هذه الاسماء عمل اسم الفاعل لانها

المراد منها ما يراد من اسم الفاعل من ان يتبع الفعل لكن مع مبالغة ليست في اسم الفاعل
واما ضراب فمثله قول الشاعر ... اطلوب لما جاءها جلالي ... فنصب الها
بلباس وجلال الحرب الدروع قال سيبويه سمعنا من يقول اما العسل فانا شراب فنصب
العسل بشراب وفيه شاهد على جواز تقدم معمول الخبر على المبتدأ كتقدم معمول اسم
الفاعل ومثال ضروب قول الشاعر ... كهم رؤوس الدارعين ضروب ...
فنصب رؤوس بضروب وقدمه عليه ولا يجمع فعول وفعال ولا مفعال
فنحو زيد مطعام الضيف قال الشاعر

شم منها وبين ابدان الجزور مخاميص العشيات لاخور ولا قزم

فنصب ابدان الجزور بمنها وبين وهو جمع مهموز ووزنه مفعال والمعنى انهم يحسنون
ابدان الجزور وهي الابل بنحرها ولحمها للضيف ولما فعيل فنحو قولك زيد ضخم عمرا
قال الشاعر اذا صحت الزاد فالتمسي له ابلا اني لست لكله وحدي
فاللام في له متعلق بأكل وعدا باللام كونه مستعدا لتقدمه عليه فانه تقول لزيد ضارب ما
فعل كنحو جزر قال الشاعر او يتجل شيخ عصاد سنج لسراته نلب له وكلوم
فنصب عصاد بشيخ وهو نكرة شيخ صفة لازمة اي ذو عصاد وفعله شيخة
كرهته وخولف سيبويه في فعل وفعل فقال فعل والمثنى والمجموع مثله وذلت
يريد بالمثنى والمجموع مثنى اسم الفاعل ومجموعه ومثنى مثله لغة ايضا ومجموعها قوله
مثله اي مثل اسم الفاعل المفرد في العمل والشروط ويريد بالمجموع الصحيح والمكسر
والمذكر والمؤنث تقول هما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا قال الشاعر
ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل

فنصب حبك بعواقد وهو جمع عاقد قال ... وجر وحذف التنوين مع العمل
والتعريف تخفيف قال ... يريد العمل النصب والتعريف تعريف اسم الفاعل
بالف واللام وذلك نحو الضارب زيدا والضارب زيدا قال الشاعر
على قادة من نصب اراد والمعنى من حذف النون لاجل الاضافة بل للتخفيف لطول الكلام بالعمل
والموصول والعهد وهو اسم الفاعل المسكن والمفعول فخفف بطرح التنوين كما قال الشاعر
اللذام اخي كليب ان عمي قتلا الملوك وفكا الاغلالا

لحذف النون للتخفيف فكذا ما كان اردف بحذف النون للاضافة جرهت اللتي في الاضافة
موجبة لحذفه كما توجب حذف التنوين فاذا حذفت النون من المعرف في محموله وجهان
الجر وهو الوجه والنصب على ما تقدم واذا حذفت النون من المنكر تعين الجر والنصب شاذ
وقد قرئ انكم لذائقوا العذاب بالنصب قال ... اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه وصيغته من المثال على مفعول كمضروب ومن عداه على صيغة الفاعل
بفتح العين كمستخرج وآمن في العمل والاشتراط كأثر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما
قلت قوله ما اشتق من فعل شمل اسم المفعول وغيره من اسم الفاعل والصفة
المشبهة به وافعل التفضيل واسم الزمان نحو مضرب المشول واسم المكان نحو المدخل
والمخرج لمحل الدخول والخروج وقوله وصيغته من المثالي على مفعول كمضروب يريد
بزيادة الميم في اوله واو او قبل آخره وانما فعلوا ذلك فرقا بينه وبين الرباعي فانك لو قلت
مفعل بضم الميم وفتح العين لم تدر فرق بين اسم المفعول من الرباعي نحو مكرم وان قلت
فهلا فتحوا الميم واكتفوا بفتحها فرقا قلت كان ملتبسا بالمصدر نحو المطلب بمعنى الطلب
والمدخل بمعنى الدخول فقصدوا الميم وزادوا الواو للفرق وكان المثالي اعمل للزيادة لخفته
بقلة حروفه قوله ومن عداه من زيد ومن غير المثالي قوله على صيغة الفاعل زيد على
صيغة اسم الفاعل قوله بفتح العين ليلتبس اسم المفعول واما فتحت في اسم المفعول
اجراه على فعله قوله كمستخرج مثال لاسم المفعول من غير المثالي قوله وامن في
العمل والاشتراط امر الفاعل زيد وامر اسم المفعول في العمل ان كونه للزمان الذي يكون
في اسم الفاعل قوله والاشتراط زيد به الاعتماد اما على صحبه واما على حرف النفي او حرف
الاستفهام قوله كامر ان عمل اي كامر اسم الفاعل قوله مثل زيد معطى غلامه درهما
يريد ان كان متعديا الى مفعولين رفعنا الاول وتركنا الثاني منصوبا كما له وكذا اذا كان
يتعدى الى ثلاثة رفعنا ونصبنا الثاني والثالث ولا يثنى ولا يجمع اذا رفع بالظاهر
وقد يستوي اسم المفعول والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان فمما ورد على الثلاثي يقول
هذا مقاتل اي موضع القتل وهذا مقاتل اي زمن القتل وهذا مقاتل اي القاتل
قال الشاعر ... اظلوم ان مصابكم رجلا ... فجعل منصوبا بالمصدر الذي هو على
وزن المفعول من الرباعي وقال جرير ... الفعل مستحي الغواني فلا عتابهن ولا اجتنابا

الاول

على فعله

اسم الفاعل

مبني على الفتح

مبني على الضم

فسرح بمعنى التسريح والقوافي منصوب وقد يأتي الصدر على زنة المفعول من الثلاثي
كالمعقول والميسور والمعسور يقال ما له معقول اي عقل وتقول انظره من معسوره
الى ميسوره اي من عسره الى يسره قال الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به على معنى الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها قلت الصفة المشبهة يعني باسم
الفاعل ووجه الشبه بينهما انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فحسن كضارب وحسنة
كضاربة وحسنان كضاربان وحسنون كضاربون وحسنات كضاربات قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان قوله لازم فصل يخرج به اسم الفاعل غير اللازم كضارب لكن يدخل فيه اسم
المفعول نحو مضروب الغلام ومعمور الدار فانه مثل قولك حسن الوجه ومضروب ابا
مثل قولك حسن وجها اللهم الا ان يريد باسم المفعول المتعدي فعله الى اكثر من
واحد وقوله لمن قام به يخرج نحو المجلس والمقام من اسماء المكان والمطلع والمغرب
من الزمان لان هذه وان كانت مشتقة من افعال لازمة لكن ليست لمن قام به اي ليست
صفات لموصوفات قوله على معنى الثبوت معناه ان هذه الصفة ثابتة مستقرة في
الحال وغيره اي ليست حادثة بعين الوصف بها فبهذا القيد خرج اسم الفاعل من الفعل اللازم
نحو قائم وقاعد اذا كان مشتقا من فعل لازم لمن قام به لكنه غير ثابت مستمر بل هو حادث
منقض فان قيل فاسم الفاعل لا يعمل مطلقا بل بشرط الحال او الاستقبال فكيف تعمل
هذه الصفة مطلقا وهي في العمل فرع على اسم الفاعل قلت هذه الصفات ثابتة في
الحال وغيره فاعملت باعتبار ثبوتها في الحال لا باعتبار ثبوتها مطلقا فان قصد الحدوث
بهذه الصفة في الحال او في ثاني الحال اتوا بها على لفظ اسم الفاعل الجاري على المضارع
نحو هذا حاسن الآن او غدا اي هو يحدث له الحسن ويحسن فيما بعد او في الحال قال
الله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك ولم يقل ضيق ليدل على
ان ضائق عارض في بعض الاحوال غير ثابت مستمر وعلى هذا تقول زيد جواد اي الجود
ثابت له فاذا اردت حدوث ذلك في بعض الاحوال قلت زيد جائد واما قوله وصيغتها
مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع يريد ان صيغة هذه الصفة مخالفة لصيغة

منه

اسم الفاعل وبهذه المخالفة خرجت عن باب اسم الفاعل فقد خالفت باب اسم الفاعل
في الثبوت واختلاف صيغتها وفي اضافتها الى فاعلها ومعنى مخالفة الصيغة انها
غير جارية على فعل وتلك المخالفة لا تضبطها قياس بل امرها متوقف على السماع فلذلك
مثل بامثلة مختلفة الاوزان وهي قوله كحسن بفتح العين وصعب بسكونها وشديد
فعل وقد يأتي فيعل نحو زيد سيد ابوه وعلى فعال نحو زيد جواد اخوه وعلى فعل نحو
زيد عم اخوه وعلى فعلان نحو مررت برجل عطشان ابوه وعلى فاعل نحو مررت برجل
حائض امرأته فاما الالوان فقياسها افعل فتقول مررت برجل احمر الوجه كما تقول
مررت برجل حسن الوجه وتقول مررت برجل احمر وجهه وتقول مررت برجل ابيض
الوجه لا اسود وتقول مررت برجل احور العينين ومررت برجل اغيد العنق واهيف
القد واما قوله وتعمل عمل فعلها اي وتعمل مثل عمل فعلها المشتقة منه صيغتها فحسن
تعمل عمل حسن وصعب تعمل عمل صعب لكن هذه الافعال لازمة لا تنصب وهذه
الصفات عملها اوسع من عمل افعالها لانها تنصب معمولها على التشبيه باسم الفاعل
المتعدي فاذا قلت زيد ضارب عمرا فعمرو قد وقع عليه الفعل واذا قلت زيد حسن
الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه فليس الحسن واقعا على الوجه من زيد بل الوجه في
الحقيقة هو الذي حسن اي هو الذي ينسب اليه الحسن وهو قائم به فتشبيه هذه الصفات
باسم الفاعل انما هو من حيث نصبت ما هو فاعل في المعنى فكما ان اسم كان وخبر ان مشبهان
بالفاعل فكذلك منصوب هذه الصفات مشبه بالمفعول لا انه مفعول لان افعالها غير
متعدية قال وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة ومعمولها مضافا وباللام
ومجردا عنها فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية
عشر قلت يريد تقسيم مسائل الصفة المذكورة قوله ان تكون الصفة باللام ومجردة
يعني ومجردة من اللام كانه قال اما باللام او بلا لام فهذان وجهان في الصفة ثم قال ومعمولها
يعني معمول الصفة مضافا وباللام ومجردا عنها يعني عن الاضافة واللام قوله فهذه ستة
يعني ستة اوجه وانما كانت ستة لان الصفة فيها وجهان مجردة من اللام ولا مجردة والمعمول
فيه ثلثة اوجه باللام وبالاضافة وبلا واحد منهما فاذا ضربت الوجهين اللذين في الصفة في
الثلاثة التي في الموصوف كان المرتفع اثنين في ثلاثة ستة وبعبارة اخرى ان شئت قلت ضربت

من ضرب

الصفة التي باللام في الثلاثة التي للمعمول وواحد في ثلاثة ثلاثة ثم ضربت ما للصفة مجردة
فيها للمعمول وهو واحد في ثلاثة ايضا فصارت ستة وان شئت قلت الصفة باللام
والمعمول باللام والصفة باللام والمعمول بالاضافة والصفة باللام والمعمول بلا واحد
منهما فهذه ثلاثة ثم تجرد الصفة اللام والمعمول بحاله في تلك الثلاثة فصارت ستة
قال والمعمول في كل واحد منها اي من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور
اي يصح رفعه ونصبه وجر قسمه قوله فصارت ثمانية عشر يعني اذا ضربت ما
للمعمول من الثلاثة في الستة المذكورة كان المرتفع من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر
وجها يعني بالقسمة العقلية اما في الواقع فليس الا ستة عشر وجها لان الصفة اذا
تجردت من لام التعريف جاز في المعمول تسعة اوجه واذا لحقتها اللام جاز في معمولها
سبعة اوجه فاذا جردت الصفة من الالف واللام فاما ان يكون المعمول معرفا باللام
او لا فان كان فاما ان تنون الصفة او لا فان نونتها جاز في المعمول الرفع والنصب وان
لم تنونها فالجر تقول مررت برجل حسن الوجه والوجه بالتنوين وحسن الوجه بالجر
بلا تنوين وان لم يكن في المعمول الف ولام فاما ان يكون مضافا او لا فان كان مضافا ونونت
الصفة نحو حسن وجهه فوجهان الرفع والنصب وان لم تنون فالجر وقد استضعفوا
جر المضاف الى الضمير نحو مررت برجل حسن وجهه فان نونت الصفة جاز الرفع والنصب
وان لم تنون فالجر فهذه تسعة اوجه وان كان في الصفة الف ولام فاما ان يكون المعمول
كذلك او لا فان كان ففيه ثلاثة اوجه الرفع والنصب والجر نحو الحسن الوجه وان لم يكن
فيه الف ولام فاما ان يكون مضافا فان كان فوجهان الرفع والنصب وسقط الجر
لتعذر الاضافة وان لم يكن مضافا ولا معرفا باللام فوجهان ايضا الرفع والنصب نحو
مررت بالحسن وجه او وجها وسقط الجر لتعذر اضافة ما فيه اللام الى ما ليس فيه اللام
فهذه سبعة اوجه مع تعريف الصفة تضاف التسعة المتقدمة مع تنكيرها فتصير
ستة عشر وجها قال فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة قلت يريد فالرفع في معمول
الصفة على مقتضى الفاعلية لانه فاعل قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
انما كان كذلك لان فعل الصفة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا بل

من

او لا

الى

مشبها به ولا يجوز ان يكون تمييزا للتعريف وان كان نكرة فعلى التمييز وقيل النصب في النكرة ايضا
على التشبيه بالمفعول واما الجر فبالاضافة وقد تقدم بيان هذا مفصلا وانما جازت الاضافة
والاول معرفة باللام والثاني كذلك لان الاضافة قد حصل بها تخفيف لفظي وهو حذف
الضمير فان الاصل في قولك الحسن الوجه الحسن وجهه فلما ادخلت الالف واللام على الثاني
وجب حذف الضمير من الوجه وليس هذا بطائل لان الضمير انما حذف لاجل الالف
واللام لا لاجل الاضافة فحذف الضمير انما هو لتعذر الجمع بينه وبين الالف واللام فلم
يحصل بالاضافة تخفيف لم يكن في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه رفعا او نصبا
لكن لما كانت الصفة لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة قدر وادخول الالف واللام
عليها بعد الاضافة الى الوجه فان قلت فيلزم على هذا ان يجوز الحسن وجهه با
الحسن المعرف الى وجهه وهو مضاف الى الضمير لانك تقدر اللام داخلة بعد الاضافة
قلت لا يلزم ذلك وبيانه ان مسئلة حسن وجهه بالاضافة مختلف في جوازها ولا
يلزم جواز الضارب زيد لان الاصل في اسم الفاعل المتعدي ان ينون وينصب به ما
بعده واما حسن الوجه بالاضافة فهو المختار بعد الرفع فاذا نصبت الوجه او رفعته
في قولك الحسن الوجه قدرت ان الالف واللام داخلة على الصفة قبل الاضافة فتكون
معاقبة للتنوين فلذلك ترفع الوجه وتنصبه كما تفعل لو نونتها قال وتفصيلها
حسن وجهه يعني ان لم تنون جررت والا نصبت او رفعت اما الرفع فهو
الاصل اذ لا مفعول لهذه الصفة قوله وكذلك حسن الوجه يريد وكذلك اذا عرفت
الوجه بالالف واللام جازت الثلاثة المذكورة وبدأ بالوجه الاقوى وهو اضافة الوجه
الى الضمير ورفعه ثم ثنى بما يليه في القوة وهو اضافة الصفة مجردة الى المعرف باللام
قوله حسن وجه يريد وتنكير الصفة ومعمولها جميعا فيه الثلاثة الاوجه المذكورة
قال الشاعر في الجر ۞ لاحق بطن بقدا سمين ۞ وقال في النصب
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة مخطوطة جدلت شنبا انيابا
فنصب انيابا بالشنبا اي نقية انيابا وحذف التنوين من شنبا لعدم الصرف وهو
مقدر ولذلك نصب فهذه تسعة اوجه مع تنكير الصفة قوله الحسن وجهه
بتعريف الصفة واضافة الوجه الى الضمير برفع المعمول ونصبه وسقط الجر

فه

اضافه

قوله لحسن الوجه بتعريف الصفة باضافتها الى الوجه قال الشاعر

كأن لؤلؤي بين دوي سود خفية اقلب الرقابا

فنصب الرقاب بالقلب على التشبيه بالمفعول وقوله لحسن وجهه برفع المعمول
ونصبه وسقوط اللام قال الشاعر ٥ لحزن بابا والعقول كلبا ٥

قوله فكان منهما ممتنعان لحسن وجهه لحسن وجه الشر يعني بالمنع تعريف
الصفة واضافتها الى معمولها وهو مضاف ونكرا ما اصلح الاول فلان الاصل في
نكرة الصفة صحيح الاضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مخلف فيه فلذلك
به بتعريف الصفة واضافتها الى مضاف الى ضمير الموصوف ولان الاضافة في هذا الباب
غير حقيقية لم تجد وزنها وصح الاضافة لحقيقة ولذلك لم تجز اضافة المعرف الى
النكرة وقد اجاز الكوفيون الثلثة دهيم والتبع دهيم بالاضافة حذاء الاخفش في نحو
المثل الكبير واختلف في حسن وجهها اذا اضفت الصفة الى معمولها وهو مضاف
الى الضمير فمنع جواز ذلك المسلك قوم من قبل اضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه
الى الضمير وذلك ردي من قبل ان في حسن ضميرا يعود الى الموصوف فاذا اضفته الى
الضمير وذلك ردي من قبل ان في حسن ضميرا يعود الى الموصوف فاذا اضفته الى
آخر لان الاصل زيد حسن وجهه برفع الوجه فاذا تعود الى زيد فنقلت من موضعها
وجعلت فاعلة مستكنة في الصفة فلا معنى لاعادتها ولما وجه اعادتها فجعل مكان
الالف واللام بمعنى فجعلوا مكان الالف واللام في الحسن الوجه ضميرا يعود الى الضمير وصار
الاضافة فكذلك جعلوا الضمير نائبا عن الالف واللام واجازه سيبويه واحتد قول الشاعر

اقلت على ثعبانها شاهقا تحيد الاعلى جوشن مصطلمها

فجوشن نكرة واصله جوشنان فحذفت نون الاضافة والمصطلى مضاف الى الضمير فصار
قولك حسن امرأتان حسنت وجوهها فالضمير في مصطلمها يعود الى جوشنا فكما
ان الضمير في وجوهها عائد الى المرتين والصفة للجمل وجازناه فالجواز ان يضع عليها
القدر والجمل بانها وهذان الجوازان نسبان الى نقيض وكنت الاعلى زعمان على الجواز
لم يصل الرجال اليها فلم يسودا وجوشنا مصطلمها يعني مسودتا المصطلى والجوز
الاسود يعني انها مدثرت باسفلها واسودت النار ولم يشر اليها وهذا لو اعاد الضمير
في مصطلمها لا يعود على الجوشنين بل على الاعلى فصار مثل قولك الصفدان حسنتا الوجوه

ملجتا خدودهما فان اردت بالضمير في خدودهما الوجوه كان مستقيما كما لو قلت
خدود الوجوه وان اردت الصدر فالمسئلة فاسدة لما فيه من اضافة الشيء الى نفسه
فلذلك حسن مصطلاها ان اردت بالضمير الاعلى وهو صحيح وان اردت بالضمير الزيدين
فهو ردي لانه مثل قولك زيد حسن وجهه فالتقدير زيد حسن وجه زيد او حسن
وجه حسن وفيه اضافة الشيء الى نفسه وله ذهب ابن السراج فان قلت فالاعلى
جمع واضمير في مصطلاها مثنى اجابوا بان الاعلى في المعنى مثنى لانه قل كنتا الاقليين
جوشنا مصطلاها وتقابل ان يقول ليس هذا من باب اضافة الشيء الى نفسه بخلاف
مدلول اللفظين فجوشنا اعم من المصطلى بدليل قولك جوشنا المصطلى بالعاق فليس جوشنا
هو المصطلى ولا المصطلى هو الضمير المضاف اليه وهو مفرد واقع موقع المثنى كانه قال
جوشنا مصطلاهما وليس هذا من باب اضافة الشيء الى نفسه لان المصطلى اعم من الذي
هو ضميره لجواز ظفر قولك عرفت برجل حسن وجهه بالاضافة فحسن اعم من الوجه
وقد يتبين به لاحتمال ان يكون حسن اليدين وحسن العين والخلق وغير ذلك واما
اضافة الوجه الى الضمير فهو من باب اضافة البعض الى الكل قال والبواقي
ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه فبيح قال
يريد بالبواقي ما عدا هذه المسئلة المختلف فيها واما ما كان فيه ضمير واحد احسن لانه فوصل
به الرابط بين الصفة وموصوفها وهو ان يكون الضمير اما في الصفة نفسها او في معمولها
ومثاله في الصفة نفسها قولك زيد حسن وجها وكذا اذا جررت ولك مررت برجل
حسن الوجه بنصب الوجه وجر فان الضمير في الصفة دون معمولها ومثال الضمير في
معمول الصفة ان ترفع بها الظاهر مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن
وجهه فالضمير في الصفة لرفعها الظاهر وقوله احسن اي ازيد حسنا من غيره
واما ما كان فيه ضميران فهو حسن ولم يقل احسن لزيادة ما لم يبلغ حاجة اليه فلم يبلغ الى
هذا الوجه في الحسن فبلغ الاول ولم يحط الى الثاني فلم يقع فوقع في رتبة بين رتبتين
دون الاولى وفوق الثالث ومثاله قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه وجر مضاف
الى ضمير الموصوف لان في الصفة ضميرا مستكنا هو فاعلها ومعمولها ايضا مضاف الى
ضمير الموصوف واما اذا لم يكن فيه ضمير فقال وقبيح وينبغي ان يستثنى منه ما لا يلبس

قوله لحسن الوجه بشرف الصفة باضافتها الى الوجه قال الشاعر

كأن الوعدي بعدن ذوي أسود خفية تقلب الرقابا

فنصب الرقاب بالقلب على التشبيه بالمفعول قوله لحسن وجهه برفع المحول
ونصبه وسقوط اللام قال الشاعر ٥ لمزن بابا والعقوق كلاه ٥

قوله فانك منها ممتنان الحسن وجهه الحسن وجه القمر يعني بالمنع توهم
الصفة واضافتها الى معمولها وهو مضاف ونكرها اصلح الاول فان الاصل في
نكرة الصفة صح الاضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مختلف فيه فذلك
يتعرف الصفة واضافتها الى مضاف الى ضمير الموصوف ولان الاضافة في هذا الباب
غير حقيقية لم تجر وانها وصح الاضافة لحقيقتها ولذلك لم تجز اضافة المعرف الى
النكرة وعللوا جواز الكوفيون الثلثة بهم والفتح دليلهم بالاضافة لحذف الاخفش في قتال
المثل الكبير ولخلف الحسن وجهه اذا اضفت الصفة الى معمولها وهو مضاف
الى ضمير فهي جواز اضافة المضاف الى ضمير من قبل اضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى
الضمير وذلك رددي من قبل ان في حسن ضمير ان يعود الى الموصوف فلا حاجة بنا الى
احد الامرين لان الاصل زيد حسن وجهه برفع الوجه فالضمير تعود الى زيد فنقلت من موضعها
وجعلت فاعلة مستكنة في الصفة اسعى لها عادتها فجعل مكان
الالف واللام بعني اجعلوا مكان الالف واللام في الحسن الوجه ما يعني الضمير وجاز
الاضافة فكذلك جعلوا الضمير ما عن الالف واللام وان جاز سيبويه وانشد قول الشاعر

اقامت على ربعيها جارتا صفا كميت الاعلى جونتا مصطلاهما

فجونتا مكر واصلها جونتان فحذفت النون للاضافة والمصطلى مضاف الى ضمير فصل
قولك مررت برجل اب حسن وجهها فالضمير في مصطلاهما يعود الى جارتا صفا كما
ان الضمير في وجوهها عائد الى المتاخر والصفة الجبل وجازتاه هما جبلان بنصبهما
القدر والجبل انثى وهذان الجبلان لسيمان الانيقتين وكميت الاعلى ريشان على الجبل
لم يصل الدخان اليهما فلم يسودا وجونتا مصطلاهما بعني مسودتا المصطلى والجون
السود سمي لها اذا تغيرت باسفلها واسوداد بالنار ولم تشر اليهما وقال ان الضمير
في مصطلاهما لا يعود على الجونتان بل على الاعلى فصار مثل قولك الهندان حسنتا الوجوه

ملتاخذ وجهين فان اردت بالضمير في خدودها الوجوه كان مستقيما كما لك قلبت
خدود الوجوه وان اردت الهند فالمسئلة فاسدة لما فيه من اضافة الشيء الى نفسه
فلذلك جوز سيبويه مصطلاهما ان اردت بالضمير الاعلى فهو صحيح وان اردت بالضمير الجبلين
فهو رديء لانه مثل قولك زيد حسن وجهه فالتقدير زيد حسن وجه زيد او حسن
وجه حسن وفيه اضافة الشيء الى نفسه وقاله ذهب ابن السراج فان قلت فالاعلى
جمع وانضمير في مصطلاهما مثنى اجاب ابن الاعلى في المعنى مثنى لانه قال كميت الاعليين
جونتا مصطلاهما وقابل ان يقول ليس هذا من باب اضافة الشيء الى نفسه لاختلاف
مدلول اللفظين فجونتا اعم من المصطلى بدليل قولك جونتا المصطلى بالعاق فليس جونتا
هما المصطلى ولا المصطلى هو الضمير المضاف اليه وهو مفرد واقع موقع المثنى كانه قال
جونتا مصطلاهما وليس هذا من باب اضافة الشيء الى نفسه لان المصطلى اعم من هما الذي
هو ضميرهما بجزء ذلك قولك مررت برجل حسن وجهه بالاضافة حسن اعم من الوجه
وقد تبين به لاحتمال ان يكون حسن البدن وحسن الخلق والخلق او غير ذلك واما
اضافة الوجه الى الضمير فهو من باب اضافة البعض الى الكل قال والبواقي
ما كان فيه ضمير ولا حسن وما كان فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه فبيح قال
يريد بالبواقي ما عدا هذه المسئلة المختلف فيها واما كان فيه ضمير واحسن لانه فاعل
به الرابط بين الصفة وموصوفها وهو ان لف الضمير اما في الصفة نفسها او في معمولها
ومثاله في الصفة نفسها قولك زيد حسن وجها وكذا اذا جررت ولذلك مررت برجل
حسن الوجه بنصب الوجه وجر فان الضمير بقي في الصفة دون معمولها ومال الضمير في
معمول الصفة ان ترفع بها الظاهر مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن
وجهه فالضمير في الصفة لرفعها الظاهر وقوله احسن اي ازيد حسنا من غيره
واما ما كان فيه ضميران فهو حسن ولم تقل احسن لزيادة ما لم يبلغ حاجة اليه فلم يبلغ هذا
هذا الوجه في الحسن مبلغ الاول ولم يحط الى الثاني فلم يقع فوقع في رتبة بين رتبتين
دون الاولى وفوق الثالث ومثاله قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه وجمع اضافته
الى الضمير الموصوف لان في الصفة ضمير امستكنا هو فاعلها ومعمولها ايضا مضاف الى
ضمير الموصوف واما اذا لم يكن فيه ضمير فقال وقبح وينبغي ان يستفتح منه ما لم يكن

فيه ضمير ولا ما يسند مسندة من الف ولام وانما جاز حذف الضمير المعلم به لانه قد علم انك
اذا قلت زيد حسن وجهه برفع الوجه ان المراد وجه زيد والمراد وصف منه فحذف العبد
للعلم به ق ـــــ ومتى رفعت بها ظاهرا ضميرا فهي كالفعل والا رفعت بها ضميرا مستترا وصوف
فوقت ومتى وتجمع قلت يريد ومتى رفعت بها الظاهر فلا ضمير فيها اي في الصفة
قوله فهي كالفعل يعني اذا رفع الظاهر فلا تجوز فيه علامة تثنية ولا جمع اما الصفة اذا رفعت
الظاهر نحو مررت برجل حسن وجهه لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث الا اذا كان فاعلها مؤنثا نحو قولك
مررت برجل حسن جاريته وتقول مررت برجلين حسن غلاماهما تقول حسن غلاماهما
فتفرد الصفة اذا رفعت بها الظاهر وتقول مررت برجال حسن غلمانهم اما قولك حسنو غلمانهم
على ضعف فان قلت كرام اباؤهم جاز ايضا جمع التكسير ولان جمع السلامة والتثنية
انما لحقا الفعل فيكاد علامة الجمع والتثنية تجري مجرى الصيغة ولا ترى في الفعل علامة
التثنية والجمع اذا رفع الظاهر في فصيح الكلام فكذا جمع السلامة والتثنى من الصفات
اذا رفع الظاهر ق ـــــ واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي فلما كمنا في بابهما نحو قولك
زيد قائم ابوه وابواه وقائم الاب وقائمان الابوان وقائم اب وقائما اب وزيد مضروب
الدار اي مضروب الدار وقائما الخادمان ثوقت نصبت الدار او رفعتها وزيد مضروب دار او دار وبالاضافة
ق ـــــ اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره قلت اعلم
ان قوله اسم التفضيل يخص من قولهم افعل التفضيل لانه لا يدخل فيه فعل التعجب نحو ما افعله
فان التعجب تفضيل في الحقيقة ودخل قولك زيد خير منك وشر من كذا فانه للتفضيل ق
وليس على بناء افعل فاعلم لكن يدخل فيه زيد ابيض من عمرو في الفضل ولا يدخل قلت لما قال
قبل افعل التفضيل قوله ما اشتق من فعل جنس مشتمل جميع الصفات وغيرها من اسماء
الزمان نحو مضرب اليوم ومنبر الناقة والمكان في نحو وان كانت مستفادة من افعال لكنها
غير صفات فلم يكن الموصوف قولك زيد على غيره بزيادة على غيره الموصوف به وبهذا القيد
الاخير خرج باقي الصفات المشتقة من فعل الموصوف بها لكن لا بزيادة على غيرها اذ لا مشاركة
بينه وبين غيره في ذلك الوصف ق ـــــ وهو افعل قلت بريغال او بريد

وهو افعل ادام ما فان قولك خير من كذا وشر من كذا محذوف منه اذا لاصل فخير من كذا
اخير فنقلت حركة العين الى الفاء وحذفت واصل شر من كذا اشرر فعل حركة الراء الى
ما قبل الكلمة الى الفاء وادغمت الراء الاولى في الثانية ق ـــــ وشرطه ان يبنى من الافعال
المجردة التي لم تكن لبس بلون ولا عيب لان منها افعل لخبره مثل زيد افضل الناس ق قلت
يريد وشرط افعل التفضيل ان يبنى اي يصاغ لفظه قوله من الافعال الخ احتراز قوله
لم يمكن تعليل الشرط اي لم يمكن بناء هذه الصيغة التي هي افعل التفضيل وانما لم يمكن بناؤه
من الرباعي والخماسي لان الهمزة التي هي فاء افعل التفضيل وانما لم يمكن بناؤه
انما تكون همزة زائدة او لا تكون الا لمتة احرف اصول فلو بنيت منها من الرباعي فاما ان
تبقيه على حروفه وتزيد عليه الهمزة وذلك لا يكون افعل لان افعل لا يكون اربعة فلم
يمكن واما ان تحذف من حروفه شيئا وذلك لا يكون لها لا يتاح ما فيه من اخلال المعنى المقصود
من اللفظ المبنى منه افعل التفضيل الا ترى انك مثلا لو حذفت الزوائد من استقام وهي
الهمزة والسين والتاء وبنيت منه افعل التفضيل فقلت زيد من قام من عمرو لم يحل شيء
اي فضله على غيره في الاستقامة بل رجع المعنى الى انك فضلته على غيره في القيام ق
قوله ليس بلون ولا عيب يعني منها افعل لخبره اي من الالوان والعيوب افعل لغير
التفضيل نحو اسود واعمى واسم ليس في قوله ليس بلون ولا عيب مضمر يعود على الفعل
الثلاثي فان اسود من فعل الثلاثي يدل على سواد الشيء فهو اسود ق ال الشاعر

في سوداء فلم املك سوادي وليتني ك وكذلك عمي فهو اعمى وعشي بصره فهو
اعشى وتقدير الكلام وشرطه انه يبنى من فعل ثلاثي يمكن الفعل الدال على لون وعيب
قوله ليس منها افعل لخبر تعليل لامتناع بناء افعل التفضيل من الافعال الدالة على
الالوان والعيوب وبيان هذا التعليل انك لو بنيت افعل التفضيل من سود وعمي وعشي
لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل فان قلت فافعل التفضيل يتميز عن الصفة
التي لغير التفضيل بان معه من وبانه لا يثنى ولا يجمع قلت لما امتنع التثنية والجمع
منه فاذا كان مصحوبا من اذا اضيف او استعمل بالالف واللام ثنى وجمع وايضا فلو قلت زيد
اسود واشد منه لالتبس التفضيل كما تقول زيد الاكرم لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انك
فضلته في الشواد على غيره فلذلك فروا بها الى جمع التصحيح والتكسير فتقول

افعل التفضيل على غير منحى ولا يجمعونه لغير المفضل الا مكسرا وجمعوا افعل التفضل
على افاعل وجمعوه في غير على فعل نحو احمر وحمر فان قلت فما تقول في قوله تعال
ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا قلت عنه جوابان احدهما انه
من عمى القلب والبصيرة لا من عمى البصر والثاني ان يكون من عمى العين ولم يرد به اعمى من كذا
اعمى من عمرو كما تقول هو اجهل منه والمعنى ان من كان اعمى في هذه النعمة فهو في الاخرة اعمى
بل هو في الاخرة اعمى كما كان في الدنيا وهو في الاخرة اضل سبيلا واما قول الشاعر

جارية في درعها القصاص ابيض من اخت بني اباض

ويروى بالبيتي مثل في البياض والتاويل في الرواية واضح وانما عدل عن قول
ابي عبيدة لانه ظن انهم قالوا ان افعل لا يبنى من العيوب مطلقا ولم يقولوا ذلك بل قالوا
افعل التفضيل لا يبنى من الالوان مطلقا ولا من العيوب الظاهرة فقيدوا العيوب
بالظهور واحترزوا بالعيوب الظاهرة عن العيوب الباطنة لانهم يقولون زيد
اجهل من كذا اي بعيب قبيح من الجهل واستعملوا منه افعل التفضيل لكونه ليس من
العيوب الظاهرة قال الخليل العاهة تجري مجرى الخلق الثابت
خلق ثابته في العين اي خلق يعلم الانسان فيها كاليد والرجل وانما بنى افعل التفضيل
وفعل التعجب مما يقبل الزيادة والنقصان بعد وجوده ومعنى ذلك ان كل فعل دل
على مجرد الوجود فان التعجب والتفضيل لا يطلقه ولا يبنى منه شئ وانما يبنى من معنى زائد
على مجرد الوجود والخلقة وكذلك يجري مجرى الالوان نحو افعى الانف واقرع وما اشبه
قول المصنف فان اللون والعيب ان لم يكن لهما افعل لغير المفضل يجوز ان يبنى من
فعلهما افعل التفضيل وقد قالوا احمق من بجله فقد استعملوا منه افعل التفضيل
مع وجود افعل منه لغير نحو قولهم رجل احمق قال سيبويه ما احمقه بمعنى اجهله كما
قالوا رجل اسود وما ادكن الا لان الحمق ليس من العيوب الظاهرة وقالوا في التعجب منه
ما احمقه كما قالوا ما انجهله قال الخليل رحمه الله قولك مثل زيد افعل لفضل
تمثل فزيد شارك في الفضل وزاد عليهم منه وان قصد غيره لفضل
اليه مثل وما اشتقت استخرجت وبينت ومنه قولك بزيد فان قصد الفضل
غير السابق المتقدم ذكره وهو ما تقدر به افعل التفضيل منه وذلك ما زاد في الدالي

الوجه الاول يدل عليه واضل سبيلا

واللون والعيب قوله توصل اليه اي توصل الى التفضيل له على غيره بان يبنى افعل
التفضيل من فعل الا في من الافعال التي يصاغ منها افعل التفضيل ثم يميز افعل
التفضيل بمصدر ذلك الافعال التي تعذر منها بناء افعل التفضيل او افعل منها
موجود لغير التفضيل على رأي المصنف ومثال ذلك قوله هو اشد منه استخراجا
فهذا سبيل ما يتعذر منه بناء افعل فهذا المثل هو استخراج ومن الخروج هو افرج من
زيد قوله وبياضا مثال الالوان تقول هو اشد بياضا من عمرو وله افعل لغير
التفضيل تقول رجل ابيض فان وصفت طيرا بكثرة البياض قلت الدجاج ابيض
الطير قوله وعمى مثال للعيوب تقول هو اشد عمى منه وله افعل لغير التفضيل
ايضا نحو رجل اعمى واشد في هذه المسائل الثلاث فعل الذي هو لبس بلون ولا عيب
وليس منه افعل لغير التفضيل واصله شئد لقولهم في اسم الفاعل منه شئيد وقد
هو اشئل سمع صعدة في ارجح المسامع طلت هو اسمع منه قال
لفاعل وقد يجيء المفعول مثل اعذر ولوم واشغل واشهر قال
افعل التفضيل ان يكون الفعل دائما كذلك فان فعل التفضيل لا يصاغ الا مما
يصاغ منه فعل التعجب وكما لا يتعجب من فعل بني للمفعول فلا يقال ما اضربه وقد وقع
الضرب به ذلك لا يقال هو مضرب من ذلك وكون مضروبا لان ذلك وقع ليس كونه
بان يتعجب من الفاعل والتعجب من المفعول فكذا افعل التفضيل لان المرجع في افعل التفضيل
وتعجبه الى الفعل دون الفعول بصادم ما اقتضيه الامر من التعدية وقيل
التفضيل الالوان والعيوب على الفاعل وعلى المفعول وعلى كل واحد منهما لا يدري
المفعول فقط لبقي كثير من الافعال لا تفضيل فيها ولا تعجب ولو قصدوا على كل واحد
منهما لادى الى اللبس فجعل على الفاعل وليصلح فان الالوان والعيوب من الامور التي لا يدرج به
كالبلهم فلا يلبس بفضل الشيء على غيره بحصول فعل غيره به لكن قد يتعجب منه ويفضل
على غيره في المفعول بكثرة احتماله لذلك وقد تعلله لان ذلك من فعله فلا يلبس
الضرب الواقع به لغرض له ليس له وقد شذت من ذلك الفاظ لا يقاس عليها بل يحفظ
حفظ قوله ومزجا للمفعول اي وقد جاء افعل التفضيل من فعل بني للمفعول في
ذلك قولهم هو اعذر من ذي اي يعتذر بكذا وهو الوم من زيد اي يلام بكثرة على افعاله

وفي المثل اشغل من ذات النحيين وهي امراة لقيها خوات بن جبير الانصاري بسوق عكاظ
ومعها نحيان سمنا فاعترضها وظن انها لبيتها فقضى لهم النحيين وذاقه ووقف
اليها فامسكته بيدها ثم فتحت الاخر ودفعته اليها فامسكه بيديها الاخريين فاستطلقت
يداها وقعدها فضرب بها المثل في الاشتغال قال ويستعمل على احد وجهاته او هو
مصدر فاعل ومعرف باللام قلت انما استعمل على احد هذه الحالات لان وصفه
بالوصوف يزيد على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير ليعلم المفضل عليه اذ لا تحقق للفضل
بدون مفضل ومفضل عليه فلا بد من ايتاطهما بمن او بالاضافة او ما يقوم مقامها
في الخصوص وهو اللام ليحصل بذلك بيان المزاد عليه في الصفة فاذا اوثرت زيادة الفضل
من هذا فلا بد من ذكر من يزاد عليه الفضل لكن قد يحذف من وتقدر اذا
علم المفضل عليه مثاله ان يقال لك زيد وعمرو فاضلان فتقول زيد افضل اي افضل
من عمرو ومنه قولهم ازيد افضل ام عمرو والمقدر ازيد افضل من عمرو ام عمرو افضل منه
قال الله تعالى يعلم السر واخفى اي واخفى من السر قال الوصف بالاخفى يكاد يكون
للجمع بين الالف واللام والاضافة او من الاضافة ومن لا اشتهر عند البصريين الا الاول
عن الاخفش وكذا القول في اضافته وذكر الفراء ان من لا تستعمل اصلا
فيقول في قول الاعشى ٥ فلست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ٥
فلا من زائدة اضاف بين الفضل عليه لكونه معهودا من جهة التعريف باللام فهو معلوم
بالعهد فلو كانت بين الفضل عليه يجعل نافي لان ذكر المفضل عليه يأتي في كونه معهودا
وليست منطلقة بافعل بل منطلقة بمحذوف هو صفة حال من الياء في ليس والتقدير
وليست كائنا بالاكثر حصى وهذا عندي لا يجوز لانك فصلت بين الفعل ومعموله
وهو حصى بالخبر وهو معمول ليس ولكن حكما قاله وحصى تمييز والحصى العدد
كالحصاة قال ولست بالاكثر منهم عددا والتقدير اولا ان يكون حصى الا من الضمير المستتر في
الاكثر وقد قالوا ان من يحصى في القلة ولست بالاكثر فيهم حصى فيتعلق بالاكثر
ما يتعلق به الظرف قال الشاعر

وفي رايت العرض احوج ساعة الى الصون من ربط بيان مبهم
فساعة ظرف ويتعلق بافعل ولا يصح تعلقها بغيره لما يلزم فيه من الفصل بين افعل
ومعموله وهو الى الصون من ربط قال فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته قلت ان اراد بقوله فله معنيان ان
افعل التفضيل فليس بجيد لان افعل التفضيل لا يكون الا لوصوف بزيادة على غيره
فليس له معنيان وهو للتفضيل وان اراد بقوله فله معنيان افعل التعجب لغير التفضيل
فليس لها معنيان وان اراد مطلق لفظ افعل مع قطع النظر عن كونه للتفضيل
او لغيره فالكلام ليس فيه واحسن بقوله اذا اضيف عنى اذا لم يضف قوله
فالاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الضمير في به عائد على اسم التفضيل من
الكلام فيه والضمير في اليه يرجع الى من وانما كان كذلك لان وضع افعل التفضيل
لوصوف بزيادة على غيره قوله فيشترط ان يكون منهم اي ان يكون من المفضل عليه اي
من نوع المفضل عليه لان في التفضيل الشيء على نوعه رفع له عما عداه من نوعه فان
قلت فاذا كان من المفضل عليه يكون مفضلا على نفسه قلت لا يلزم ذلك لانه
مشارك المفضل عليه في اصل الصفة ولم يشاركه المفضل عليه في الزيادة والتي في
الذهن فهو مفضل عليهم باعتبار الزيادة على اصل الفضل وهو لصوصهم باعتبار انه مشارك
لهم في اصل الصفة ولم يشاركوه في الزيادة فلا يعتبر ان يختلفان حتى اشترط ان يكون
من المفضل عليهم لم يجز زيد افضل الحجارة لانه ليس منها ويجوز ان تقول اي قولك افضل
الحجارة لانه منها ولا يجوز على هذا ان يقول يوسف احسن اخوته لما فيه من الاستقباح ان
هذا اضافتين اضافة احسن الى اخوة واضافة اخوة الى ضمير يوسف وشرط اضافة
افعل هذا ان يكون بعض المضاف اليه وكونه بعض المضاف اليه يمنع من اضافة
الشيء الى ضمير ما اضيف اليه من اضافة التي الى نفسه فصار كل واحد من الاضافتين
يقتضي بطلان الاخرى فان عمل بهما وهو ممتنع للملازم من تصحيحهما ان يكون
يوسف واحدا من الاخوة ليس واحدا منهم فيجتمع النفي والاثبات وذلك ممتنع واما ان
يعمل باحدهما وحينئذ اما ان يصح الاسناد الاولى او الثانية فالاسبق اليه الذهن

يبطل التفضيل ولا يحصل الغرض المقصود منه فتعين تصحيح الاول وابطال الثاني قال
والثاني ان تفضيله زيادة مطلقة وهذا للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته قلت
يريد والمعنى السلام من معنى افعل اذا اضيف قوله تفضيله زيادة مطلقة اي غير مقيدة
باصل مشترك فيه بل هو زايد على من اضيف اليه مجموع تلك الصفة اي هو متفرد بها
قوله وهذا للتوضيح اي وضع للتوضيح لا للتفضيل على المضاف والبهائم
ويحتمل ان يريد بقوله للتوضيح التعريف قال تعريف الاول اذا اضيف الى معرفة
خلاف وليس في تعريف الثاني خلاف اذا اضيف الى معرفة قال في الاول انه لا يتعرف
لان من مقتضاه فهي حاصلة وهو يرد على النكرة نحو مررت برجل افضل الناس اباً وفي الثاني
ان له وجهاً فالاول على هذا الرأي يضاف للخصوص والثاني للتوضيح والوجه
الاول قوله فيجوز يوسف احسن اخوته انما جاز لان احسن اخوته بمعنى حسن منهم قال
قلت وصف حسن اخوته لانه ليس بعض من اضيف اليه ومنه قولهم لنصيبات الشر
مثل ذلك اي شاعرهم اذ لم يجلم ولكن شاعر سواد ونصيب حبشي قال
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة قال يريد الاول انه يضاف للفضل
على الاضافة في المسألة لا افراد قوله فحالي ولكنهم احرص الناس على الحياة فافرد
احرص والمفعول الاول ليجد ووجه الافراد انه بعض ما يضاف اليه فاشبه البعض الذي
لا يثنى ولا يجمع والتأنيث نقول هند بعض النساء والزيدون بعض الناس فذلك
افعل اذا كان بعض ما اضيف اليه واما المطابقة في المسألة لموصوفه في التذكير والتأنيث
والتثنية والجمع لان الاضافة يشبه المعرف باللام من حيه اختصاص كل منهما بالآخر
فحمل المضاف في المطابقة لموصوفه على المعرف باللام والمعرف باللام يلزم فيه المطابقة
في نيف المطابقة في المضاف لذلك وجاز الافراد لشبهها من حيث ما بعضها اذا
كانت اعني الاضافة لبيان المفضل عليه كما ان من كذلك لان قولك افضل القوم يعني
افضل من القوم قال والثاني المعرف باللام فلابد فيه من المطابقة
قلت يريد بالثاني الذي يضاف للمفضل وانما وجبت المطابقة في المعرف باللام لشبهه
بشبه الفعل تجرده عن من المعدية له الى المفعول به وذلك لان اضافته لغير المفضل
لانها لم تشبه المعرفة من حيث هي بيان المفضل عليه فلم يخرج عن شبه الفعل باستغنائه

عن من وجب فيه ما يجب في سائر الصفات من المطابقة لموصوفه فتقول الحارث الزيدون ان
الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندات الفضليات وعال الاضافة
قوم المفضل والاشبه اعداد بني مروان اي عداد بني مروان ولذلك الزيدون افضلوا القوم
اي افاضلهم قال
قلت والذي يمنع من مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الا افضل من عمرو ولا يجوز
زيد افضل الا ان يحلم المفضل عليه قال
قلت اما افراده فلانه اشبه فعل التعجب لفظا ومعنى ولذلك
لا يصاغ الا مما يصاغ منه فعل التعجب ولانه اشبه مطلق الفعل اذ كان يتعدى الى ما
يتعدى اليه الفعل ولا يتعدى فعل التعجب ولذلك اشبه قال الزمخشري في الحواشي انما لزم
الافراد لانه كبعض اسم اذ كان لا يتم الا بمن وجزء الاسم لا يثنى ولا يجمع ولزم التذكير ايضا
لان فعل التعريف لا يقبله الفعل ولما كونه مذكرا للشبه الفعل ايضا قال قلت
قد دخل الفعل علامة التأنيث لجعل ما بعيث ان جعل فعلا ان هذا لذلك ولم يجز له
شبها صار فعل التعجب ولم يلحق فعل التعجب علامة التأنيث قوله ولا زيد افضل
من عمرو بريد انه لا يقبل التعريف ما دام مصحوبا بمن لا يقبله الفعل قوله ولا زيد افضل
اي ولا يجوز زيد افضل بحذف من وانما لم يجز ذلك لان المفضل لا يقع الا بعد اسم مفضل
مفضل عليه فلابد فيهما من ارتباط اما بمن او ما يقوم مقامها من اضافة او تعريف عهد
قوله الا ان يحلم بريد الا ان يجلم المفضل عليه وقد يقدم مثاله اي لا يجوز ان تقول زيد افضل
بحذف من الا ان يجلم المفضل عليه قال
قلت ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في
المعنى لسببي مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار عن متعلقه اما رايت رجلا احسن
فيه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن في عين زيد فحسن رافع لما بعده
باحسن وهو الكحل قال
قلت ان اراد بقوله ولا يعمل في مظهر الرفع فلا يرد ما ذكره الا ما
اعربه بالاستثناء وان اراد لا يعمل في مظهر مطلقا فليس بجيد فانه ينصب النكرة على التمييز
نحو زيد خير منك ابا وحسن منك وجها وحارث يقوله في مظهر عن عامله في المضمر فانه لا يعمل
فيه باتفاق فان قلت فما تقول في قول الشاعر

فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا

فان نحن مضمر منفصل وحكم المفضل حكم المظهر فلا يجوز ان يكون نحن مبتدأ وخير خبره مقدم
عليه لفصله بين خبر وصلته فلا خبر خبر ابتدا محذوف تقديره فنحن خير نحن عند

الناس منكم واما نحن التي بعد خبر فاكيد للضمير المستكن في خبر المرفوع به قوله لشئ يعني الشئ
في مساله رجلا في قوله مارايت رجلا يعني اذا كان لشئ في اللفظ قوله وهو في المعنى لسبب
وهو ضمير افعل التفضيل وهو احسن في قوله مارايت رجلا احسن اي لسبب رجل وهو
الكحل قوله على بعد يعني على بعض المنهج وهو مسبب لرجل وهو الكحل قوله باعتبار
غيره يعني ناصب غير الاول وهو زيد في احسن من رجل والهاء في عينه يعود على رجل
وفي عينه متعلق باحسن والكحل فاعل باحسن والهاء في منه ضمير الكحل وفي عين زيد بدل
من الهاء في منه اي كاينا في عين زيد لسببه زعمت ان الكحل احسن شيئا على الوصف
ليست لك في غير من الواضح فالكل قلت مارايت رجلا عاملا في عينه الكحل كحله في عين
زيد وكذلك كل موضح كان الشئ معللا على نفسه ناصبا ومخلص قوله لانه يعني احسن
بعني ان افعل التفضيل بمعنى الفعل وهذا تعليل لرفعه فيما ذكر قوله مع انهم لو
رفعوا يعني لو رفعوا الحسن لكان خبرا والكحل مبتدا قوله فصلوا بين احسن ومعموله
بجنبي يعني الكحل لانه اذا رفع بالابتدا لم يكن معمول احسن فيكون اجنبيا من احسن ومعموله
احسن هو منه وهو من صلته اي متعلق به فيكون قد فصلت بين احسن ومعموله بالشئ
وهو المبتدا ان قدمته على الكحل لزم منه تقديم المضمر على المظهر لفظا ومعنى وهو
غير جايز لان الهاء في منه ضمير الكحل في عين زيد فضلة فلا يحسن لكون معموله ان متقدما
ايضا فلم يقبح الفصل باجنبي اقول قول كثير من النحويين انك اذا اخرت الكحل وجعلته
اخر الكلام رجع الضمير الى غير مذكور ولفظ وغلط فانك اذا اخرته اعني الكحل وجعلته
خبرا عن احسن جاز كما قالوا اما اذا جعلته مبتدا واحسن خبره لم يعد الضمير في عينه على
غير مذكور لان الكحل مبتدا واحسن خبره وجثته المبتدا قبل الخبر فيكون كانك قلت مارات
رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فصير قبل قولهم في دار زيد وهو حاضر الاول
واعرفوا يحسن الظن الا بالدليل وقد شرحهم في هذا الوهم المصنف في شرحه ا
ف ا ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد قل بزيد
ولك ان تحذف وتخفف من اللفظ ما يحل عقده بالمعنى الاول وهو فتح لينت لعلم المخاطب
به والاصل مارات رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فحذفوا الضمير الذي
هو الهاء في منه العايد على الكحل وحذفوا في من قولهم في عين زيد اكتفاء بفي الاولى من

قوله احسن في عينه الكحل ثم ادخلوا من على ما كانت في داخلة عليه قبل حذفها فوصلوها
به اغنى من احتياجهم الى ذكره ا فان قدمت ذكر العين قلت مارايت كعين
زيد احسن فيها الكحل مثل ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
ولا ـــ بعد فان قدمت ذكر العين التي يذكر في المسئلة الاولى يعني الاصل
بعد الكحل وبعد منه وهي قوله في عين زيد على احسن قلت مارايت كعين زيد احسن
فيها الكحل فهذه المسئلة مختصرة من المسئلة الثانية المختصرة من الاولى لان الكحل قدمت عين
زيد على افعل التفضيل حذفت من المتعدد تقدمها عليه لانها من صلته والتقدير مارايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فيها فالهاء في قوله فيها ضمير عين المؤنثة والكاف
في قوله كعين زيد والهاء في فيها المقدرة لضمير عين زيد قوله ولا ارى كوادي
السباع الشعر لسحيم بن وثيل وهو مر ذكره على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا ٥ اقل به ركب اتوه بثبة واخوف عرفا وفي الله سائرا
فالتقدير ولا ارى واديا كوادي السباع حين يظلم اقل به ركب اتوه بثبة منهم به فحذف ضمير
به والهاء في به المذكور ضمير واديا والهاء في به المقدرة بعد منهم ضمير وادي السباع فحذف
منهم وبه كما تقول انت افضل ولا تقول من زيد والله اكبر ولا تقول من كل شئ وقيل معناه
الله اكبر من ان يوصف والبيت هو المسئلة الثالثة المختصرة من الثانية فعل التفضيل هو
اقل عرى في اللفظ صفة لوادي وهو في المعنى لمسبب وهو الركب مفضل باعتبار الاول
والضمير في به على تقدير اعتبار عمر اي باعتبار ركب وادي السباع
وهو غير الاول اي غير وادي المذكور اولا وانوه حال فعليه في موضع رفع صفة لركب والثبة
الملك والثبت اي اقل به ركب اتوه ملكا اوثلث لشدة الخوف وقيل ثبة مصدر لان
الثبة نوع من الاتيان وقيل حال اي اتوه متوقفين وما كثين والوجه الاول كان المعنى
عليه وان ركب مرفع باقل ارتفاع الكحل باحسن والمعنى ان ثبوت الركب احسن والمعنى
ان ثبوت الركب في وادي السباع اقل من ثبوته في غيره من الاودية ف ـــ الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة ف ـــ قوله ما دل على معنى جنس لشموله
اللام اللات قوله في نفسه فصل يخرج به الحرف قوله مقترن باحد الازمنة فصل يخرج به
الاسم لعدم اقترانه باحد الازمنة والالف واللام في الازمنة للعهد اي باحد الازمنة المعهودة

بهذه القسمة ولما كان للفعل قسمان ذكر له فصلين لان ذكرهما صار الحد خالصا للفعل
وعلم بقوله مقترن ان الزمان ليس خارجا عن مفهوم الفعل فان المركب من جزئين كل واحد
من جزئيه مقارن للاخر وهما مدلول شيء واحد فالحدث والزمان هنا جزآ مفهوم الفعل
واحدهما مقارن للاخر فالفعل دال عليهما وضعا وعلى كل واحد منهما مفردا تضمنا
فان قلت فكيف صدر حد الاسم والفعل بكلمة ما التي هي اعم من اللفظ الذي صدر
به حد الكلمة التي هي جنس الاسم والفعل لازما يصلح للفظ وغيره قلت ما موصولة لا
يتبين معناها الا بصلتها فهي كاحد حروف الكلمة التي لا يفيد معناها الا بمجموع حروفها
فما دل على معنى في قوة كلمة واحدة فالعموم لم يكن الا فيما جرى مجرى احد حروف الكلمة
ومعنى قوله في نفسه اي باعتباره لا باعتبار امر اخر كما في الحذف فكانه قال ما دل على معنى
بنفسه ففي بمعنى الباء ويتعلق بدل ويجوز ان يكون في على بابها ويتعلق بمحذوف ان
جعلتها نعتا لمعنى اي ما دل على معنى كائن في نفس الدال والدال هو اللفظ فالضمير في
قوله في نفسه يرجع الى ما دل فاما اعتراضهم بالماضي والمستقبل اذ قالوا هو مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وهو اسم بلا خلاف فليس بصحيح لان المراد من الماضي نفس الزمان
والتقدير الماضي زمانه والفعل في اللغة عبارة عن الحدث وهو ايضا عبارة عن المثال الدال
على الحدث واحد الازمنة لغة واصطلاحا وسموا هذا النوع من الكلم فعلا باسم مدلوله
وهو المصدر الذي اشتق منه فهو من تسمية الدليل باسم المدلول ولم يسم زمانا وان دل على
الزمان لانه غير مشتق من لفظ الزمان قالوا ولم يسم عملا لان الفعل اعم ولذلك يعبر به عن
كل تصرف وحركة وعزم قال الله تعالى لا يسئل عما يفعل ويقال لمن تكلم قد فعل ولا يقال
قد عمل قال ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق نحو
تا فعلت وتا التانيث ساكنة قال تعريف الشيء تارة يكون بحده وهو اتم وتارة يكون
بخاصته وذلك رسم وقد ذكر من خواص الفعل ست خواص ولم يذكر شيئا من خواصه
المعنوية بل الذي ذكره كله لفظي الخاصة الاولى قد وانما اختص بقد لانها لتقريب الماضي
من زمن الحال والتقريب في الزمان مخصوص به الفعل اذ وضع لتعيين زمن المصدر
وقيل قد لتقريب الماضي وتقليل المستقبل فهي في الفعل كالوصف للاسم ووصف الشيء
مختص به الثانية السين وهي مختصة بالفعل المستقبل لان وضعها للدلالة على الاستقبال

والمستقبل زمانه

الثالثة سوف وهي كالسين الا انها اوغل في الاستقبال من السين وقيل وضعا للتفرقة
بين الحال والاستقبال فهما كالوصف ووصف الشيء مختص به وقيل لان السين وسوف
جواب لن يفعل ولن لا معنى لها الا في المستقبل فكذا جوابها الرابعة الجوازم مخصوصة بالفعل
لان منها ما لا يفيد معنى الا في الماضي كلم ولما لنفيه ومنها ما لا يفيد معنى الا في المستقبل كلا
الناهية وان الشرطية الخامسة قوله ولحوق نحو تا فعلت يريد الضمائر البارزة المرفوعة ايضا
لا اختصاص لها به نحو غلامي وانه وله وانما اختص هذه الضمائر البارزة بالفعل لانها فاعله
فالفاعل مختص بالفعل اذ لا بد له من فاعل السادس تا التانيث ساكنة احترز بقوله ساكنة
عن تا التانيث اللاحقة للاسم فانها ليست ساكنة فكانت هذه التا ساكنة للفرق بينها وبين
التا اللاحقة للاسما فوجب اختصاصها بالافعال وقيل لان الغرض الدلالة على تانيث الفاعل
والمفتقر الى الفاعل هو الفعل فاختصت به وعلامات الفعل لا تخلو دخولها عليه اما من
اوله كالعلامات الاربع التي ذكرها اولا واما من اخره كالعلامتين المذكورتين اخرا واما من نفسه
وهي تصرفه وتنقله الازمنة بالماضي وغيره قال الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو قلت قوله ما دل على زمان
جنس يشمل جميع الافعال قوله قبل زمانك فصل يخرج به المستقبل والحال ويريد بقوله
زمانك زمن خطابك به او زمن اخبارك به لكن يدخل في هذا التعريف امس فانه قد دل على
زمان قبل زمانك والصحيح انه يريد ما دل على زمان قبل زمانك مع دلالته على المصدر ويفهم
من هذا التعريف تعريف المستقبل بان يقال ما دل على زمان بعد زمانك وتعريف الحال
بان يقال ما دل على زمان هو زمان اخبارك فان قلت الذي يعنون بالحال هو نهاية مشتركة
انقضى بها الحال وابتدا بها المستقبل والنهاية عرض عن اعراض المتناهي فالحال كالخط الفاصل
بين الشمس والظل والدهن والماء وغير خاف ان الخط الفاصل بين الشمس والظل ليس
بشمس ولا ظل اذ لو لم يكن كذلك لكان اما شمسا فلم يكن الضوء منقضيا او ظلا فيكون
ممتدا غير منقض فاقول ان الماضي معدوم والمستقبل معدوم ايضا وايقاع
الفعل الزمن المعدوم محال والافعال واقعة بالضرورة فوجب ان يكون هناك زمان
غير هذين الزمانين يقع فيه ذلك وهو الحال فاعرفه فان قلت فما تقول في قولهم
خلق الله الزمان فخلق هنا لا يحتاج الى زمان لما فيه من التسلسل قلت افعال الباري

سبحانه وتعالى لا تنقرض الى دار لكن لما كانوا لا يتعلون فعلا الا في زمان قالوا ما خلق الله الزمان فجرد لا يجري ما يتعلون وحسن ذلك في تعريف الفعل قولهم سبحانه وما اشبهه فاشتقت من لفظ احداث الاسماء وينسلخ منها فلا يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع وهو الحال وهذا احد الحدود التي يصح عندهم قال ابو علي هذا لا يعلم شيء من الافعال يخرج عنه الا ليس فانه ليس فيه دلالة على المضي بدليل قولك ليس زيد قائما غدا ولو كان فيه دلالة على المضي لما جاز ان يجتمعا غدا ولذلك بنيت ابو علي في قطب ليس قوله مبني على الفتح اما ثم وهلا سئل عن علة بنائها لان الاصل في غير وفي تعليل وجوب ذلك في مستحقه تعليل وجود الاعراب في مستحقه فيقال بني الفعل والحرف استحقا ليتجردهما لمعاني الاسم واستحقا عن فارق يخلوهما عن ملتبس والمتحرك وفتح فسئل عنهما قالوا انما بني على حركة لان من الافعال مضارع له اسما مضارعة تامة فاعرب وهو الباب وله احد كي الزوائد الاربع ومنها ما ضارع اسما مضارعة ناقصة فجعل له حظ من الحركات التي هي له الاعراب وهو الماضي وقسم الضارع الاسم ابوجه فبني على سكونه وهو الامر ووجه مضارعته الاول للاسم وقوعه خبرا ومن وصله وجاء وقيل حرك لمضارعة المضارع في وقوعه شرطا وجزاء وقيل لما كان الماضي خبره والامر لا خبر به حركوه تقوية له وقيل لما كان لا يرفعه الفعل لا يطلب من الحال ان يوقع به الفتح والايقاع معنى للافعال لا لغيرها فخالف الاخبار فان الاسم يشارك فيه فان قلت فعل الامر بانه المضارع في الزمان المستقبل والماضي ليس كذلك فهلا بنيا ايضا على صيغة المضارع والماضي ليس كذلك قلت الماضي مشارك للامر في الحدث وكون الفعل حدثا هو الاصل فاما دلالته على الزمان فدخيل ونيف بن زيد لا تنتقل الصدور الا على الزمان فبنيا لما لزم دلالة على المصدر من وجهين وضعا واشتقاقا وتنقل دلالة على الزمان فبنيا لما لزم دلالة على المصدر وانما بني على الفتح لانه لما ان ضم او كسر فلا بد من فتحة قبل الضم لوجوب الصحة في نحو قال وبيع والكسر لوجهين احدهما ان في الافعال ما هو على وزن فعل بكسر العين فاوثر على الكسر لئلا يلتبس احدهما بالآخر والثاني ان الكسر في الفعل يستثقل فيه الخروج من كسر الى ضم لان الكسرة من الياء والضمة من الواو والخروج من ضم الى كسر في المضموم العين فان الكسرة والضمتان في المكسور العين والمضموم العين فان ولت فقد خرجوا من ضم الى كسر في بنات الفعل للمفعول قلت لم يخرجوا الا الى كسر معهود وهو كسر العين معتزم في الفعل نحو ضرب وليس الثاني ان الفعل لما منع من كسره لما عارض ان منعه من كسره انه الدليه بطريق الاولى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو ويريد مبني على الفتح مع خبرها فذكر من القيود قوله غير الضمير المرفوع المخرج الضمير المنصوب نحو اكرمك واكرمني واكرمه قوله المتصل ليخرج الضمير المرفوع المنفصل نحو ما اكرم الا انا وضربا قوله والواو ويريد بالمتحرك غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو فانه ايضا يبنى على الفتح مع الواو ويضم لمجانستها وعلى هذا ليس الفتحة في قولك الزيدان ضربا في فتحة ضرب بل هي فتحة مجانسة غير لك ان تقيس الالف اذا جاءت لضمير على الواو وتبني قول ويبيع ويفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك المتصل ليخرج منه الضمير المرفوع المنفصل نحو ما ضربت الا هو فانه ضمير مرفوع ومتحرك ولم يسكن له آخر الفعل فاذا وجدت هذه القيود وجب تسكين آخر الماضي الصحيح هذا من قولي اربع حركات لا رابع لها وانما وجب تسكين الاخير لانه لا سبيل الى اسكان الاول لاستحالة الابتداء بالساكن ولا يجوز تسكين الثاني لانه عين الكلمة فلم يتمكن لثقله الفعل ولا يجوز تسكين الضمير لانه اسم على حرف واحد فتشبثه بالحاق ثم تحمل في الضمير المفصل عوض بناء ان لم يكن على حرف واحد على ما هو حرف واحد ايضا فتسكن الضمير لوقوع لبسك بينه وبين ضمير الاثنين فتعين تسكين لام الفعل قال المضارع عما اشبه الاسم بلا حرف ثابت او فوقه مشترك وتخصيصه بالسين وقلت المضارع عما اشبه الاسم بلا حرف ثابت او فوقه مشترك لان المضارع مشابه للاسم من وجه واشتقاق من المضرع وهو الذي لا يكل واحد من الاصرع من شدة الشبه للاخر قوله ما اشبه الاسم كالجنس لشموله ما ضارع الاسم مضارعة ناقصة وهو الماضي لوقوعه خبرا وصفة وحالا قوله بلا حرف ثابت ليخرج الفعل فخرج به الماضي لانه لم يشبه الاسم بلا حرف الحروف واعلم ان قوله اشبه الاسم مراد في المضارع وان اراد بالمضارع انه المعهود فهو مستغن عن التعريف لانه يكون تعريف للشيء عرفوا المضارع وانما يريد المضارع في الاصطلاح فلم يكن مرادا في قوله ما اشبه الاسم فان المضارعة الاصطلاحية غير المشابهة المذكورة قوله بلا حرف ثابت يريد بالزوائد الاربع التي بين معانيها في نحو وافهالحروف

المضموم العين وذلك مسلم او بلزمها الضم في من ضم كسر لالتقاء الساكنين في المكسور العين

الواو ويكتفي عنها بالضمة قال الاستاذ ٥ فلو ان الابتداء ان يحمل ٥ بدلا من الواو الساكنة لم اراد واخر وجه عن مذهب الاخفش والفتحة كافية في ذلك فتح خفتها فلا تناقض

مختصة بالمضارع وهي الهمزة والنون والتاء والياء انما كانت كذلك لدلالتها على المخبر عنه
ان يخبر عن نفسه او لا فان اخبر عن نفسه فاما ان شاركه غيره في الاخبار او لا فان انفرد فالهمزة
فيه نحو انا وان لم يخبر عن نفسه فالمخبر عنه اما ان يكون مخاطبا او لا فان كان مخاطبا فالتاء
فيه نحو انت وانما لحقت الظروف دون غيرها من حروف المعاني لان اصل ما
يزاد حروف المد اذ كانت لا يخلو اكثرها منها او من اشباهها وهي الحركات فلم يمكن زيادة الالف
او لا لسكونها لان الابتداء يحتاج الى متحرك ولذلك قالوا في حروف
المعجم ا ب ت فوصلوا الالف قبل الباء لما اريد النطق بها فكذلك لفظة لا النافية او التي هي
ولا يقال لام الف لقولهم المعلوم فلما تطرفت زيدت الالف بعد واوها الهمزة كما يبدلون
الالف من الهمزة واما الواو فلو زيدت اولا لوقعت الكلمة واوا وكرهت مجتمع واوين
ابدلا الا ولى همزة فصاروا الى اواصل جمع واصل فلتنبيه المتكلم وابصه فكانا تاصم في
الرباعي واذا ضمت جاز ظهور الهمزة فابدلوا منها الفا كما ابدلت في اخت وتراث وتهمة ثم زادوا
النون لانها تشبه حروف المد لانها زيادة صوت وهي اغنة كما ان للمد زيادة صوت في
حروفه ولانها تجري مجرى الاصلية لخمسة كما تجري حروف المد في الاسماء الستة والتثنية
وجمع السلامة فقوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يريد به حال وقوعه
مشتركا اي من حيث وقوعه مشتركا بين الحال ومن طلبت ان تفعل فقولك جئت من
اجل زيد وجئت لاجل زيد ومعنى وقوع المضارع مشتركا انك اذا قلت يضرب تحتمل
الزمانين وهما الحال والاستقبال فان قولك رجل يصلح لكل فرد فرد من النوع فقد اشبهت
المشتركة بين الفعل المضارع والاسم واشتراكهما من حيث في الابهام فاما المشابهة بينهما من
جهة التخصيص بعد الشيوع فانها قد اشتركا في الابهام فاذا دخلت السين
تخصص بالحرف فصار لزيد بعينه كما ان قولك الرجل يعرف التخصص برجل يعهد
بعينه فاما قولهم اشبه الاسم بالحرف لانه يدخل عليه حروف الجر فتقول ان زيدا قائم
ولو لم يشبهه لما دخلت عليه لان الحرف لا يدخل على الحرف فهذا اللام على الاصح
لعدم المشابهة فليس بحجة قوله دخول اللام المذكور متوقف على حصول المشابهة
لا على ان المشابهة متوقفة على دخوله بدليل امتناعه حيث لا مشابهة فان قلت
هذه المشابهة حاصلة من الطرفين فلم اوجبت اعراب الفعل ولم توجب الاسم ٥

قلت المشابهة انما تكفي في ابراز الاسم لخص به فان المتمكن في الافعال لم يكن لذواتها بل
لانتمائها قل حصلت هذه المشابهة بينها سري الاعراب من الاسم الى الفعل وليس الى عراب
فيها اصل لان اختلاف صيغها دليل على اختلاف معانيها وقال الكوفيون المقتضي
لوجوب اعراب الاسم قيام في الفعل وسأل ذلك ان صورة ولعله يحتمل انه معان نحو قولهم
لا ملاء السمك وشرب اللبن وهي نصب المعاني ورفعه وجزمه فان النصب بعد النهي
عن الجمع بينها والجزم بعد النهي عن كل واحد من الجموع وذلك الرفع يفيد معنى غير المعاني
واجابوا بان الاعراب في هذه الصور ليس فارقا بين المعنى الطارئ على الفعل بل ازال
اللبس الناشئ من حذف ان الناصبة فانها لو ظهرت لارتفع الملبس ظهورها ولم يحج الى
الاعراب وهل الاعراب ازاله اللبس لكل اصل من الواو والمخلة للعطف او لكل الواو
ولم يوضع الاعراب للفرق بين المشتركات في الوضع وقالوا الصل اعراب الفعل سابق
على اعراب الاسم وعلى ان سابقا على شيء لا يكون فرعا عليه ويلزم انه سابق ان الواضع وضع
الفعل المضارع في اول امره مرفوعا فالاعراب محقق فيه حال الافراد واعراب الاسم لا يحقق
الا بعد التركيب واجابوا عنه بان الرفع عمل فلا بد له من عامل ومبني العامل مع الفعل ان
مرتبا قال فالضمير للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين
غيبة والتاء للغائب غيرها قلت حروف المضارعة وضعت لبيان عمل فاعل الفعل
وصفاتهم كالمذكر والمؤنث والحوالم الغيبة والخضور وهذه معان مهمة ولذلك وضعت
اوائل الصور الى عن الحذف والتغيير وليس الراد ان هذه الحروف كيف ما وقعت زوائد في الفعل
مضارع بل وقوعها لاذكرنا من بيان عمل فاعلي الفعل والحوالم وصفاتهم الا ترى
ان تعلم واكرم فيها الهمزة والتاء زيادتان وليسا مضارعين لفوات ما ذكرنا قوله
مفرد المحترز به عن كونه مضافا اليه غير فانه متكلم ايضا لكنه بالغير وانما جعلت الهمزة
للمتكلم لانها ماخوذة من ضمير وانا قوله والغير له اي للمتكلم مع غيره اي مع انضمام
غيره اليه وانما انتفى عن جماعة المتكلمين لانها ماخوذة من ضميرهم فهو حق ولم يحج المتكلم
الى فرق بين المذكر منه والمؤنث لانتفاء اللبس وقد تقدم الفرق بين المعلوم والمخاطب في
حصول اللبس في احدهما وعدمه في الاخر في باب المضمر فطالعه هناك قوله وانا للمخاطب
في الوجوب والمؤنثين غيبة انما كانت انا للمخاطب لكونها ماخوذة من ضميرين وهما انت وانا

افراد

واما المؤنث والمؤنثان بعيد فليست التي في ذلك للخطاب بل للتانيث وحده
فهي كالتي في قولك ضربت وانا التي في نومين فللخطاب لا للتانيث واحترزت بقولي
المؤنث والمؤنثتان عن جماعة الاناث الغيبة نحو اللاتي يقمن وانه بالياء قوله والتي
للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثتين وهو لواحد المذكر ومثناه ومجموعه نحو
يقوم ويقومان ويقومون وجماعة المؤنث نحو يقمن وانما جعلتا التي للغائب ليخرجا
من ضمير اعني فانه للمتكلم في المضارعة مقتطعة عن فعل المضارعة لا يجوز اسناد
الفعل المضارع الى ظاهر ولا مضمر بارز الا مع الياء عوض عن الواو والياء فجاز فيها
الحذول عن التمام في سائرها وقيل جعلت التي للغائب مطلقا الى المؤنث والمؤنثتين
لما فيها من الخفة المناسبة لحال الغائب ولذلك لا يبرز ضمير مفردا في الماضي ويبرز
مفردا في غيره وا ـــــ وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
وقيل حرف المضارعة اول الكلمة فتحريكها مضروري ثم لم تخلوا حركته من
ان تكون ضمة او فتحة او كسرة اما الضمة فمستثقلة ولذلك خصوا بها الرباعي لان كلمة بنا
واصلا وهو فعلل قل دحرج واما غير الماضي فاصوله من الثلاثي ملائمة لبنيته وهي فعل
كضرب وفعل كعلم وفعل كظرف وكذلك ما زاد على الرباعي كمنا لبنيته فاختاروا
لها كثرة وجود الخفيف الحركات وهي الفتحة لان كثرة الثقل زادت في الثقل واما الكسرة
فمستثقلة على الياء ولذلك من لغته كسر الياء مع المحول فما عينه في الماضي مكسور نحو تعلم
وتلبس بكسر الياء فاما قولهم اعراق نهرك بضم التاء فاصله اربعة احرف وزادوا
التاء عوضا عن حركة العين المنقولة الى الراء فان اصله اريق مراق فنقلت فتحة الياء الى الراء وقلبت
الياء الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن ثم زادوا التاء عوضا عن الحركة الدائمة من
العين واما استطاع يستطيع بضم التاء فالاصل فيه استطوع فنقلت الحركة من الواو التي هي
عين الكلمة الى الطاء التي هي فاء الكلمة ثم اعلت بالقلب اما على الماضي المجرد من الزوائد نحو طاع
يطوع واما على ذكرنا من تحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن ثم زادوا التاء عوضا
من الحركة الدائمة عن العين المنقولة الى الفاء فلذلك لا تدخل التاء في اعراق والسين في استطاع عوضا
من الحركة لم يصر الفعل بها خماسيا ان زيادة الحركة على الثلاثي لم تدخله في حيز الرباعي فلذلك
لم تدخل الحركة في الرباعي لم تخله في حيز الخماسي فلذلك الحرف المعوض عن الحركة ولم يعوض فيما

الايمان نحو

سواه اي فيما سوى الرباعي وهو ما نقص عنه او زاد عليه فقـــ ولا يعرب من الفعل غير
اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع المؤنث وقـــ اي لا يعرب من الفعل غير المضارع
وقد ذكرنا علة اعرابه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد جعل اعرابه مشروطا بامرين لوجودهما
عدم اتصال نون التاكيد والثاني عدم اتصاله بنون جمع الاناث وانما بني بجمع وجود المقتضي
للاعراب وهو حرف المضارعة لانه مع نوني التاكيد يحذف لاعرابه لان حمله حرف الاعراب
منه وزيادته دالة على معنى وهو كون الفعل واحدا او جماعة او مؤنثا وانما بناه مع نون
جمع المؤنث فلما ذكر سيبويه قال اذا اتصل بالمضارع نون التانيث نحو يفعلن سكن لاجل حملا
على الماضي يعني حملا على فعلن وانما سكن لاجل في الماضي لما تتوالى اربع متحركات ثم حمل المضارع
على الماضي وان لم يجتمع فيه ذلك وقد رد من ليحضره بهذا الشان على سيبويه فقال كيف
يشبه ما وجد فيه المقتضي للاعراب بما وجد فيه المقتضي للبناء واقول ـــ الاسقان اعلال
والمضارع يجب بنيه الماضي ويجعل اعتلاله الا ترى الى قولك ارك يرك حذف الهمزة التي هي
عين في المضارع كحذفها في الماضي وتقول ناى ينئي ياتي الهمز في المضارع لتقوم في الماضي
وتقول يقوم فاصله يقووم تحركت الواو وانفتح ما قبلها الواو واو ساكن والواو اذا سكن اعلها وجب قلبها
والوجه في اعلال في يقوم بالسكون الاعلال على الماضي فكذا ما اسكن اخر المضارع لاتصال نون
جماعة المؤنث به حملا على الماضي وعلس هذا حمل الماضي على المضارع في نحو اغزى يغزى من اغزو
قلبوا الواو في المضارع الفا لانفتاح ما قبلها ثم قالوا في الماضي اغزيت بقلب الواو ياء مع عدم الكسرة
قبلها وانما ذلك لتحمل الماضي على المضارع وقيل امتنع اعرابه لانه لو اعرب بالحركات لالتبس رفع الواحد
بنصب الاثنين وجر الجماعة فاعرب بالحروف ليدل على الفرق بين الواحد والاثنين والجماعة ونصب
وجر الفعل المضارع اذا لم يتصل به نون التاكيد ونون جمع المؤنث فرفع بثبوت النون ونصب
وجزم بحذفها ولو اعرب بالحروف لم يعرب الا بالنون الذي هو من الحروف فلم يتعرف به هذا النوع عن
النوع الذي لا يعرب ولم يحمل الجمع بينهما لانتقال ذاك واما الان فالنون التي يعرب بها يجب ايثبات
ما قبلها من الضمير كالتثنية وجمع السلامة ونون المؤنث بخلافها فان علامة
الرفع في ذي الجمع بين الضدين او نقول علامة الرفع بعد التغيير وتلك النون التي رفع بها
فحمل الجماعة بعد التذكير وذلك تضاد ولـــ واعرابه رفع ونصب وجر ولت
لما كانت الشبيهة بينه وبين الاسم قويه كان اعرابه من الاتجهات كاعراب الاسم كذلك
والجزم فيه عوض من الجر فان ولت ولم يمنع الجر حتى عوض منه الجزم فلت لان

يرفع في الاسم عامل اقوى واضعف فالاقوى هو اللفظي كرافع الفاعل والاضعف هو
المعنوي واما النصب فله اصناف عاملان اقوى واضعف فالاقوى عوامل الافعال والاضعف
عوامل الحروف كأن ولعل وعطف الفعل من النصب اضعفها وهو عمل الحروف والجر
فليس له الا عامل واحد وهو الحرف لان الجر بالاضافة بتقدير الحرف فلم يكن الجر عاملا فاضطر
الفعل عمل الاضعف وهذا اولى من قولهم ان عوامل الجر معنى لما في الفعل فانه يقال كذا
عوامل الرفع في الاسم معنى لما في الافعال انما الرفع في الفعل بعوامل غيرها وكذا النصب
في الفعل بعوامل غير عوامل النصب في الاسم فهذا لان عوامل الجر في الفعل غير عوامله في الاسم
وقد قيل ان الفعل اثقل من الاسم والمراد بالثقل امر معنوي فان قولك ضرب فعلا له لوازم
كثيرة فيسأل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب
واين ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذا كله اذ المراد
الدال على المسمى فقط ف ل فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بالضمة للشبه والجمع
والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل ضربت ف ل احتراز من قوله الصحيح
عن العلل وبقوله المجرد عن ضمير بارز مرفوع للشبه والجمع والمخاطب المؤنث عن الامثلة كلها
فان كل منها فعل اي شيء صحيح وبقوله بارز في المضارع كذا احتراز من قوله بارز
للشبه والجمع عن مثل قول الا تقيم المثل من نحو يقوم فانه ضمير مستتر وليس بارزا فهو بالشبه
وكذلك القول في جمع المتكلمين واحترز بقوله والمؤنث عن المؤنث المتكلم والمخاطب فقوله
المراد انا اقوم وفي المخاطبة انت تقومين فان قيل هذا مدار فتحه بالضم ايضا ان كان صحيحا هذا
عند من يرى ان الياء في نحو يرمي ضمير ومن يرى انه حرف فالفعل صحيح فقوله بارز ضمير للشبه
الى آخره واحترز بقوله مرفوع لنحو ضمير المنصوب والمجرور فانه يبنى على السكون
المنصوب لا يسكن حتى لو وصف بكونه بارزا ولو قال ضمير الشبه والجمع البارز او علامة للاثنين
اشمل فان قولك قوما ان الزمان وتقومون الغد ولست بفتحه بالضم وليس ضمير المثنى والجمع
فيه بارز الرفع فظاهر قبل الالف في يقومان والواو في يقومون علامة للشبه والجمع مجردة
عن الاسمية قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ذكر قوله بالضمة يعني في الرفع
قوله والفتحة يعني في النصب قوله والسكون يعني في الجزم لان الصحيح اذا اضافه
يتنوع اعرابه الى هذه الثلاثة ف ا والمثل به ذلك بالتنوين وحذفها مثل ضربان

ويضربون وتضربين قلت ذلك اشارة الى ضمير بارز للشبه الى آخره وهذا الامثلة
معربة وليس لها حرف اعراب لان اعرابها بالحرف ولذلك قال والمثل به ذلك بالتنوين وحذفها فيها
اي بالتنوين رفعا وحذفها جزما ونصبا اي وحذف التنوين واذا كان هذه الامثلة بالحروف
لا تحتاج الى حرف اعراب لان الحرف لا يحتاج الى حرف الاعراب لقيامه بنفسه وانما تحتاج الى
حرف الاعراب الحركات لانها لا تقوم بنفسها فلا بد لها من محل تتحرك به وهذا النوع فيضربان
دليل الحركة في يضرب ونريد ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين وكسرت مع الالف تشبيها
بالف الضمير لفظا للشبه اذ كان يفهم منها الشبه كما يفهم من الف وفتحت مع واو الضمير
تشبيها لها بواو الجمع والف في يقومان اسم لعدم ثبوتها في التثنية اذ تثنية المؤنثين انما تقوما
فعدم ثبوتها دليل على اسميتها اذ لا يثنى ضمير الواحد مع ضمير المثنى ولو كانت للتاء فتثبت
مع ضمير المثنى كما تقول انهما قامتا وايضا يجب ان تكون اسما حملا لها على اختها وهي الالف
في تقومان والواو في يقومون ولذلك كسر ما قبل الف التثنية كما فتح ما قبل الالف وضم ما قبل الواو
في المذكر فتحا وكسرا وضما مع الالف والواو ولم يكسر ما قبل الالف والواو في جمع المؤنث
التي انت فتحة مع الالف وضمة مع الواو لان الكسرة مستثقلة في الياء والواو فلم يجز
الكسر قبلهما وفتحا لتغير صيغة الجمع بالالف والتاء فلم يجز تغيير آخر ايضا فبقي
على الكسر قبل الالف والضم قبل الواو ولم يكسر حملا على الالف والواو في جمع
المؤنث من الاسماء المنصرف وليس المثنى منها وقيل لو كسرت
النون بعد الياء كما كسرت بعد الالف لتوالى اربع كسرات الياء في تقدير كسرتين وكسرا قبل
وكسر النون وانما لم تكن لهما مثله حرف اعراب لما ذكرنا وحذف الاعراب فالجزم دليل على
شبهها بالحركة واما حذفها في النصب فلحمله على الجزم لانه كما حمل النصب على الجر في التثنية
والجمع حمل هاهنا النصب على الجزم لان الجزم في الفعل وهو من الجر في الاسم وهذا دليل
على انها ليست حرف اعراب لانها حرف صحيح متحمل فالجزم فيه بالسكون فيمتنع ان يكون النون
حرف اعراب ولا يجوز ان يكون ما قبل النون حرف اعراب لانه فاعل والفاعل لا يكون حرف اعراب
للفعل ولا يجوز ان يكون ما قبل الضمير حرف اعراب لان حركة تزول بزوال العامل
الضمير لا يزول والعامل وحركة الاعراب ليست كذلك لتعذر سكون ما قبل هذا الضمير
في الجزم لسكونها في نفسها والمعل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف فالمثل
تحته وبقوله المعل عن الواو والياء من المعل بالالف انما قدرت الضمة على الياء لثقل فظهرت
كما قدرت على الياء في المقوص لما فيها في السر ما قبلها واذا ضمت الحركة من الاسم صح دلالتها
فيه على معنى فحذفها مع عدم دلالتها على معنى اولى وانما قدرت الضمة على الواو والالف لوجود

لاجتماع اربع ضمات الواو في نحو يضمر ان زادا الصوت بها على الصوت بالصه قوله
والفتحة لفظ يعني في النصب وانما فتحت لواو والف لصلاحية الفتحة فاستخفت في الفعل
كما استخفت في الاسم فعل حركة تستخف على حرف العلة في الاسم تستخف في الفعل قوله
والحذف يعني في الجزم وانما حذفت لواو والف لسكونهما في الرفع في الجزم لانهم لما قدروا
على حذف الضم المقدر وابقوها ساكنين لم يمكن فرق بين الاعراب فارادوا الفرق بينهما
فحذفوها لانهما شبهتا بالحركة ولانهما يبطلان الحركة في الرفع فما يبطل الحركة حركة فكذلك ما اشبهه
غير متحركين في الرفع كان الحركة غير متحركة والجزم بحذف له الحركة فكذلك حذف ما اشبه
الحركة والدليل على ان الواو والف اذا سكنتا اشبهتا الحركة انهما تقدر بهما في الجمع المذكر
السالم وغيره فما اعرب بالحركة في المفرد و ا ـــــ والمثل بالف بالصه والفتحة تقدر بها
والحذف و ل ـــــ كل حركة تقدر على المثل في الاسماء تقدر في الافعال والفتحة تقدر على
الالف في المقصور كذلك تقدر عليها فيما اعتل من الافعال بها والحذف في الجزم قطعة كقطع
حذف لواو والف وقيل ان الحركة على الالف موجودة غير مقدرة لان المقدر محذوف والشيء لا
يحذف الا اذا لم تكن ثبوته ولا يمكن ثبوته في الالف فلا تقدر بل توجد و ل ـــــ يرفع اذا
تجرد عن الناصب والجازم و ل ـــــ قوله ويرفع يعني المضارع قوله اذا تجرد يعني اذا
خلا عن عامل النصب والجزم فقد جعل رفع المضارع بالتجرد وهو عدم والرفع امر وجودي
والامر الوجودي لا يكون الموثر فيه عدميا واعتذر في شرحه فقال لانا قرنا على العدم والا
يرد عليه اعتراضات مستدلة ويحتاج الى الجواب عنها والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ان
موجب رفعه وقوعه موقع الاسم اي موقع جنس الاسم فان قولك يضرب زيد فان
يضرب قد وقع موقع الاسم مبتدا فقال ان يقول يخوك زيد فقد وقع يضرب موقع المبتدا
والمتبادر لزم ان يكون اسما فقد وقع موقع الاسم وكذلك قولك زيد يضرب بمنزلة قولك
زيد ضارب فلما لا عتراضات تخبر الدال على انه لا فرق اسما فلا تكون الفعل فيه واقعا موقع
الاسم فالجواب عن خبر الدال في موضع نصب بالاتفاق وكذلك لا نوقعه موقع المفرد
وانما نوقع الاسم الى الفعل لما يتضمنه الدال من معاني الفعل ودون من زمن الحال لان
اسم الفاعل الى الان زمنه الحال فقط وبقي وتظهر هذه قولهم الفعل يعرض ويضرب
باضمار ان وان لم يجر لفظها وان فكذا الفعل في خبر الدال منصوب لوقوعه موقع الاسم وان

لم يجر لظهار الاسم على انه قد ظهر في قوله ' ' فانت الى فهم وما لدت آبا ' ' فيمن رواه
بالجر واما الفعل المقترن بالسين وسوف فانهما لما دخلان على الفعل المتمحض كدخول لام التعريف
على الاسم فهما بمنزلة حرف من صيغة الفعل والفعل معهما واقع موقع الاسم فان زيدا سيقوم قولك
بمنزلة قولك لزيد قائم غير انك اذا قلت قائم غدا فالرافع للضارع وقوعه موقع الاسم فالموجب لعموم الاعراب وهو عامل معنوي
غير الموجب لخصوص الرفع و ل ـــــ وينصب بان ولن واذا وكي وبان مقدرة بعد لام العاء حتى
حتى وبلام في ولام الجحود والف الواو واو و ل ـــــ قد ذكران المضارع ينتصب بحذف المضارعة الاسم
احرف فاربعة منها متفقة بعضها وهي ان لن واذا وكي وفي نصب في بعضها او بان
مقدرة بعدها خلاف سيأتي وستة ينتصب الفعل بعدها بان مقدرة في واضح نحو صه
وهي ما له من حروف العطف وهي الف الواو واو وما له من حروف الجر وهي حتى ولام كي ولام
الجحود ان شئت قلت ما له من حروف العطف واثنان من حروف الجر ولم تتردد بينهما واو
حتى و ل ـــــ فان قيل اريد ان تحسن الي وان تقوموا الى يقع بعدها العلم مخففة
من الثقيلة وليست هذه مما علمت ان يقوم وان لا يقوم والى يقع بعد الظن فيها الوجهان
و ل ـــــ انما عملت ان في الفعل النصب لانها شابهت ان المشددة لفظا ومعنى اما اللفظ
فان الهمزة في ان وفتحها مفتوحة والالف وتخفيف النون فان اصله للاسم فتخفف
قال لبيد ـــــ فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

واما المعنى فلان الجملة بعدها في تاويل المفرد ولذلك يقعان فاعلين ومفعولين
ومجرورين محلا وانما قلنا بان توصلا الى تعيين ان المصدرية قال اشبهت ان المفتوحة
الثقيلة لفظا ومعنى وذلك عامله في الاسماء اعملوا بهذه في الافعال وجه ثالث وهو ما بعد كل
واحد منهما صلة له قوله هل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالحذف قوله مثل علمت ان يقوم
فيريد قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهو مثال النصب بالحذف قوله مثل علمت ان يقوم
وان لا يقوم مثال المخففة من الثقيلة الواقعة بعد العلم اي بعد فعل يقيني من افعال القلوب
فاسم ان ضمير الشان وسيقوم في موضع رفع خبرها والسين عوض من
تخفيف احد نونيها بالحذف وكذلك لا في قوله ان لا يقوم عوض ايضا وموضع لا يقوم رفع
خبر ان والتقدير انه لا يقوم اي علمت ان الشان هذه الجملة قوله وليست هذه اي ليست
الواقعة بعد العلم المخففة من الثقيلة لان معنى ان الثقيلة التحقيق قال خففت الحذف

نقص لفظها فلان ذلك موذنا بنقصان معناها فاذا دخل عليها فعل محقق كعلمت وتحققت او
شهدت زدت عليها ما نقص من تحقيقها بالتخفيف فرجعت الى اصلها وليس ان يخالف القدما
من هذا العلم في كشف ما ستروه لا جهلا به بل لنظر به فضيلة المجتهد على غيره فانهم لو اراد وا
لكشفوا حجب هذه الاشياء حتى يستوي في فهمها المبرز والمقصر فانه قول الافعال الرابطة
على ان المخففة المفتوحة هي افعال القلوب ما لم يكن للتعليل فيها بقين نحو علمت ومنها شك نحو
ظننت ومنها مترددة كرجوت واردت فهي مع الاول تخفف من الثقيلة لا شتراكهما
ومع الثالث ناصبة للفعل ومع الثاني ان ال الترجيح الى جانب النفي جاز الاوجهان والا فالي
كال الث واما اختصت ان ناصبة للفعل بالترفع لدلالة لمعناها لان الترفع غير واقع في
لك لكان ما بعدان من الفعل غير واقع في الحال فاما قول الشاعر

اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني بالفلاة فاني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

فانه لما قوي الخوف واشتد صار كالمتيقن فا ـــــ ولن مثل ان ابرح ومعناها نفي المستقبل
ول ـــــ ان هي الاصل في العمل ولن محمولة عليها لموافقتها في الخلص بها بالمستقبل وفي
نقيضه سوف ولم راي الخليل ان ما نفي المستقبل لا وشتب كان حكم بانها مركبة منها ولا اصل
عدم التركيب ولانه نقيضه والنفي قصر وهو بعيد من الحرف وقوله مثل فلن ارجح الشك
الى قوله تعالى فلن ابرح الارض وابرح هنا تامة بمعنى لا افارق والارض مفعول به لا ظرف به
ذلك وبرها بالارض لان المكان لا يسمى الارض و ـــــ واذن اذا لم تعتمد ما بعدها على
وكان الفعل مستقبلا مثل اذن ادخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفا فاوجهان وان
اذن مشبهة بان في اختصاص عملها بالمستقبل وسائلك اذا قيل لك انا ازورك فتقول
اكرمك فانما تريد اكرامك لو قعته في المستقبل وقوله اذا لم تعتمد ما بعدها اشارة الى وقوعها
اول الكلام اذا لم تسبق او لم يكن قبلها شيء تعتمد ما بعدها عليه وقوله اذا لم تعتمد ما بعدها
اعم من قولهم اذا وقعت مستقبلة لانها اذا لم تعتمد ما بعدها على ما قبلها تعمل بقلة او توسط
قال الشاعر لا تتركني فيهم شطيرا انى اذن اهلك او طيرا
فنصب بها اما لانه حذف خبر ان لدلالة اذن اهلك عليه كانه قال انى اقول اذن
اهلك لان اذن اهلك قول او لكون فعله لدلالة خصوص قوله اذن اهلك عليه كانه

قال انى اذل واما لانه جعل اذن وما عملت فيه خبرا ان اقول انى ان اقوم ومثال اعتمادها
بعدها على ما قبلها قولك انا اذن اكرمك فانا مبتدا واكرمك خبره واذن ملغاة لتوسطها قوله
وكان الفعل مستقبلا هذا شرطها في اعمال اذن وفيه احتراز من فعل الحال نحو اني
مخيمها لان الجزاء لا يكون حالا ومثال كون الفعل الواقع بعد اذن حالا قول الفرزدق في جواب
من يقول انا ان نرك اذن لطنك هاذبا فان ظل لكنه واقع في الحال خلافا في قولك اذن لاحسن
اليك فان لا احسن لم يكن واقعا في الحال قوله اذن تدخل الجنة مثال للمستقبل
بعدها وكان ينبغي ان يقول اذا لم تعتمد ما بعدها ولم يفصل منها وبينه بغير القسم كقولك
اذن عندك اقوم واذن اليك لا حسن لانها ضعيفة فبطل عملها بالفصل لانه زحزحها
عن محمولها ويبطل الفصل بالقسم نحو اذن والله احسن اليك لكثرة القسم في الكلام ولانه
مقوي للمعنى وموكده قوله واذا وقعت بعد الواو والفا فاوجهان يجوز اذا وقعت
اذن بعد هذين الحرفين فقها وجهان اعمالها والغاؤها فاما اعمالها فوجهه ان تجعل ما بعد
حرف العطف جملة معطوفة على جملة والجملة مستقبلة فقد وقعت اذن صدر الجملة وان
جعلتها من باب عطف المفرد على المفرد فما بعد حرف العطف معتمد على ما قبله تقول انا
اكرمك واذن احسن اليك فان عطفت احسن على اكرمك وجب الرفع لانه معتمد لعطفه
على الخبر وان عطفته على المبتدا وخبره نصبت لانه عطف جملة على جملة وكذلك تقول
ان تزرني اذن ك واذن اكرمك ان عطف على جواب الشرط جزمت وان عطفت على
الجملة الشرطية نصبت وان شئت جعلت ما بعدا واو مستانفا وكذلك ما بعد الفاء
ان استفنيا ما بعدا واو اكثر ومنه قوله تعالى واذن لا يلبثوا خلفك الا قليلا قال
سيبويه وسمعنا بعض العرب يقرأ واذن لا يلبثوا بفتح الذال والنون المشبهتين بالتنوين وقيل
انتصب لاعتماده على قسم محذوف اي واذن والله لا يلبثون فلا وما بعد جواب القسم
قال ـــــ ولي مكسلمتكي ادخل الجنة ومعناها السببية قلت ذهب
قوم الى ان كي حرف جر فلا تحل على الفعل فوجب تعليل ان جعلها لان ان مع الفعل
في تقدير الاسم واستدلوا بظهورها بعدها قال الشاعر
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل كيما ان تغث وتحمدا
واقول يحتمل ان تكون لام زايدة والنصب بكي ولو كانت لام جر لجاز الجمع بينها

وبين اللام نحو وقفت لكي يقوم وقد وقعت اللام بعدها ايضا قال الشاعر

لكي تقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس

فيحتمل ان تكون اللام زايدة ويحتمل ان تكون اراد لكي تقضيني فقدم واخر فاما قول الاخر

اذا كنت لم تنفع فضرا وانما يراد الفتى كيما يضر وينفع

فرفع الفعل بعدها لم يدخل ما كافة لها عن العمل قوله ومعناها السببية اي تفهم منها ان ما قبلها سبب لما بعدها مثاله الذي ذكره فان دخول الجنة سبب الاسلام قال وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى الى او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكسرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية لا تعرف ابتدائية فترفع وتجعل السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في ان سيري حتى ادخل في الناقة واسرت حتى ندخلها وجاز في ان سيري حتى ادخل في الماء وامرض حتى يدخل فلان قوله وحتى اذا كان مستقبلا بريد اذا كان الفعل الواقع بعدها مستقبلا والحتم قوله مستقبلا عن عبد المستقبل قوله بالنظر الى ما قبله اي بالنظر الى الفعل الذي قبل حتى لا بالنظر الى ان قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول مستقبل بالنظر الى زمن الزلزلة لا بالنظر الى زمن اقتراله وكذلك اذا قلت سرت امس حتى ادخل بالنصب فانت مخبر بالسير ثم بحصول الدخول عند السير متوقف لا وقت لعلمك بان ذلك الدخول الذي وقع عند وجود السير قد دخل بعد ذلك في الوجود وقد لا يدخل فانت تقول بعد حصول الدخول او عدم حصوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد فانت مخبر بدخول كان متوقفا سابق ولم تتعرض لاثبات الدخول ولا نفيه قوله بمعنى كي او الى يريد ان الفعل المنصوب بعد حتى على احد هذين المعنيين فاذا كان ما بعد حتى معلولا لما قبلها فهي بمعنى كي كما تقوله اسلمت حتى ادخل الجنة فان الدخول الاسلام جملة فاذا قلت سرت حتى ادخل الآن فقد وان كان الدخول واقعا في الحال الا انه مستقبل بالاضافة الى وجود السير والاستقبال في هذا المثال مخصوص بالنظر الى وقت الاخبار فلا يستقبال ما يكون بالاضافة الى الحال وما يكون بالاضافة الى وجود الفعل فالنصب على احد هذين المعنيين ولذا قولك كنت سرت حتى ادخل البلد فان السير سبب في الدخول ويحتمل ان يكون حتى في هذه المسئلة بمعنى الا التي في المثال الثالث وهو قولك اسير حتى تغيب الشمس

فان حتى هنا متعين ان تكون غاية بمعنى الى لان مغيب الشمس ليس معلولا للسير ولا مما يلزم من امتداد السير الى المغيب لانه غايته وهو انقطاعه ولا يلزم انتقال السبب بالمسبب بدليل انقطاع الاسلام عن دخول الجنة فقد حصل من مثاله ان حتى تكون على الاصل الذي هو الغاية وان تكون بمعنى كي وبمعنى الى ويجوز فيها الامران قوله فان اردت الحال تحقيقا كانت حرف ابتداء فترفع ويجب السببية لان النصب بعدها بالنظر الى ما قبلها حتى فالرفع ايضا بالنظر الى الحال المتحقق والمحكية فمثال الحكاية قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فمن قرأ بالرفع يحكي الحال الماضية اذ الان السبب والمسبب جميعا قد مضيا كما يحكي الحال المستقبلة من قرأ بالنصب ومثال الحال المتحققة قولك سرت حتى ادخل تقول ذلك في حال الدخول فحتى هنا لا تكون حرف ابتداء لان النصب بعدها انما يكون بإضمار ان وهي لا تعمل الا في المستقبل فتقدر بها في فعل الحال بناء على معناه فوجب ان تكون ادخل خبر مبتدا محذوف اي سرت حتى انا ادخل ومنه بمثله قوله مرض حتى لا يرجونه اي حتى هم لا يرجونه صيغ الفعل دليل الرفع فانك لو نصبت لفسد المعنى لان المقصود بذكر المرض وخطره ولا يحقق العلم بشك المرض حتى يتحقق انتفاء الرجاء في الحال واذا حصل في الحال وجب الرفع وما مثل في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال مثل في الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء والمعنى مرض حتى لا يرجونه لان سلامته من المرض فالمقصود بذكر انتفاء الرجاء خطر المرض واما قوله وجب السببية بمعنى اذا رفعت بعدها حتى وانما وجبت لان ما بعدها في الرفع جملة وكلام مستقل فلا ارتباط له بما قبله فلا تحصل الا بارتباط بين الجملة بعدها حتى وبين الجملة التي قبلها التي هي السببية الا ترى ان المرض سبب في انتفاء الرجاء اما في الخبر فلا يجب السببية لان الكلام جملة واحدة لان حتى حرف جر فهي مرتبطة بما قبلها ارتباط جر وفي الجر بالافعال تتعلق بالفعل قبلها مثل

ومثل مرض حتى لا يرجونه اي حتى هم لا يرجونه صيغ الفعل دليل الرفع فانك لو نصبت لفسد المعنى لان المقصود بذكر المرض وخطره ولا يحقق العلم بشك المرض حتى يتحقق انتفاء الرجاء في الحال واذا حصل في الحال وجب الرفع وما مثل في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال مثل في الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء والمعنى مرض حتى لا يرجونه لان سلامته من المرض فالمقصود بذكر انتفاء الرجاء خطر المرض واما قوله وجب السببية بمعنى اذا رفعت بعدها حتى وانما وجبت لان ما بعدها في الرفع جملة وكلام مستقل فلا ارتباط له بما قبله فلا تحصل الا بارتباط بين الجملة بعدها حتى وبين الجملة التي قبلها التي هي السببية الا ترى ان المرض سبب في انتفاء الرجاء اما في الخبر فلا يجب السببية لان الكلام جملة واحدة لان حتى حرف جر فهي مرتبطة بما قبلها ارتباط جر وفي الجر بالافعال تتعلق بالفعل قبلها مثل

ومثل مرض حتى لا يرجونه اي حتى هم لا يرجونه صيغ الفعل دليل الرفع فانك لو نصبت لفسد المعنى لان المقصود بذكر المرض وخطره ولا يحقق العلم بشك المرض حتى يتحقق انتفاء الرجاء في الحال واذا حصل في الحال وجب الرفع وما مثل في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال مثل في الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء والمعنى مرض حتى لا يرجونه لان سلامته من المرض فالمقصود بذكر انتفاء الرجاء خطر المرض واما قوله وجب السببية بمعنى اذا رفعت بعدها حتى وانما وجبت لان ما بعدها في الرفع جملة وكلام مستقل فلا ارتباط له بما قبله فلا تحصل الا بارتباط بين الجملة بعدها حتى وبين الجملة التي قبلها التي هي السببية الا ترى ان المرض سبب في انتفاء الرجاء اما في الخبر فلا يجب السببية لان الكلام جملة واحدة لان حتى حرف جر فهي مرتبطة بما قبلها ارتباط جر وفي الجر بالافعال تتعلق بالفعل قبلها مثل

الاخبار وكون سيري فاعلا أجاز الرفع والنصب اما الرفع فلعدم احتياج الفعل الى
الخبر واذا انتفت لكان تجرد عن الزمان فلم يكن سيري امس اي حاصلا امس والابد من وصفه
بالزمان فاليك في قولك كان سيري سيرا اذ لا ينكر احد ان سيرا ليس بسير قوله وامرأة
حتى يدخل يعني هذه المسئلة يصح فيها الرفع وانما امتنع الرفع لانه مخصص في الوقوع في
حال وقد تقدم ان الرفع يجعل المسببة فيكون مسببا عن قبله والسبب يكون مشكوكا فيه
غير مستقر الحصول فالمسبب كذلك فيتعذر الجزم لتعذر تحقق المسبب بدون تحقق
السبب قوله وجاز يعني الرفع في الثلثة وقد تقدم ذكره في الملحقة قوله وانما صح
حتى يدخل يعني يجوز الرفع ايضا ووجه جواز تحقق السبب وانما المسول عنه فاعل السير
لا نفس السير ويجوز ان يتحقق السير ويجهل فاعله قال لم كما مثل الثلثة
يدخل الجنة قلت لم كي يجيء لام الجحود ولا تدخل الا على الاسم كذلك اصمر وانعدى
أن لانها مع الفعل في تاويل الاسم توفيرا على لام الجحود مقتضاها من اختصاصها بالاسماء
وسميت لام كي لانها مع دخولها على كي كان وكونها بمعنى كما مثل قال ولام
الجحود ولام كي بعد النفي اكان مثل وما كان الله ليعذبهم قلت الجحود نفي ماض
ذكر مثبتا وسميت لام الجحود لملازمتها بعد النفي وليس مطلق النفي لكن بعد النفي الداخل على
كان وهذه اللام لتاكيد النفي كان الداخلة في خبر ليس ومعنى قولهم انه تاكيد النفي اي اذا
قلت ما كنت اضربك بخبر لام جاز ان تكون الضرب ممكنا وقد نفيت كما لا ضرب
باللام جعلته بمنزلة ما لا يكون اصلا لتحقيق نفوله بعد النفي لكان عن النفي لغير كان
فلا يجوز ان تقول ما اصبح زيد ليضربك لعدم الدلالة على ما تقدم من جعل الشيء ممتنعا
لا يوصف زيد في اللفظ دون المعنى فهي بمنزلة من في قولك ما جاءني من رجل فانها زيدت
ولو سقطت لم يختل معنى العموم واما التمثيل بقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وهذا
اولى من تعليله برام كان او مستفاد من الله عن ذلك وجل بمعنى ان كان ان يعذبهم
مخلوق نفس كان لانها تامة عند من يرى ان اللام زائدة ومعناها الغرض فاذا قلت
ما كنت لاضربك فمعناه ما وجدت لغرض ضربك اي ما وجد ضربك بل لعدم فاعلية
فاعلية اللام منصوب بان مضمرة وما في صلته ان يتقدم عليها ما قول الشاعر

لقد علمت لئي ام عمرو ولم اكن مقالتها ما دمت حيا لاسمعا

الكوفيون

قال لتقليبها كنت لا اسمح مقالتها وقال البصريون مقالتها منصوب بفعل مقدر دل عليه
قوله لا اسمح واستدل الكوفيون بهذا البيت على ان الناصب هو اللام نفسها لان اضمر
وقالوا ايضا قد جزمت بنفسها في الامر فوجب ان تنصب بنفسها بما قال والفرق
بشرطين المسببية وان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض قلت
يريد والفرق نصب الفعل بعدها بشرطين ومعنى المسببية توقف ما بعدها على ما قبلها
فان تعرت الفاء من المسببية فالرفع على القطع ما قبلها او العطف بالتشريك في
اعراب ما قبلها قال الشاعر الرسائل الريح الفوا فنطق وهل تخبرك اليوم بيداء سملق
اي فهو ينطق قال سيبويه لم يجعل الاول سببا في الثاني اي لم يجعل السوال سببا لنطق
الربح المنزل في كل وبار فالربح المنزل في الربح خاصة وجعل فيه من الاثار ما لعلق
بخلايه من ابله ثم اخفى في اثار محاطبه الجماد وسواله والبيداء التي تبيدك لكثرة اي تهلكه
والسملق التي لا نبات بها ثم لما ارشد للمسببية الاباحة ما بعد الاوامر الستة التي ذكرها
الا ترى ان قولهم ائذن فيطير فيضرب زيد الذباب لم ينصب ما بعد الفاء فيه لفوات احد الامور
الستة وان كانت فيه للمسببية فمتى انتفى احد الشرطين انتفى النصب قال وجوز بعضهم او
تحلف اجرها فشلا واذا ثبت ان ما بعد الفاء من الفعل منصوب فلا بد من ناصب والفاء ليست
عاملة لاختصاصها ولم يثبت لها عمل في غير هذا الموضع لفوات شرطه فهي عاملة بالاصالة
اللائق ذكرها كما ان ما في لعلة انما عملت لشبهها بان وكان ان ذلك في هذا الباب عاملة على
شرط فكذلك الفاء قلت الفاء قد ثبت انها عاطفة وحروف العطف انما تعمل بالاتفاق وعمل
الفاء بناء على العطف ظاهرا مستمر لان ما بعد الفاء خبر وما قبلها ليس بخبر لان قولك اكرمني
فاكرمك لا يصح فيه عطف الثاني على الاول لان الاول انشاء والثاني خبر فلا استقام عطف احدهما
على الاخر فوجب ان تقدر الاول بمصدر ثم تجعل لفظ الامر نائبا عن المصدر المقدر فصار
معنى قولك اكرمني لكن مني اكرام فلما قدروه باسم والاسم انما يقدر به بمصدر وجب
ان يعطف عليه مصدر ولا سبيل الى جعل الفعل تاويل المصدر الا باضمار حرف لكون
مع الفعل انما يحلت وبل المصدر فوجب ان تكون احد الحروف الموصولة المتفق على
عربيتها وهي المصدرية او ان اما المصدرية فلا يجوز لان اما عند من يرى انها غير عاملة وان ثبت
غير متفق على حرفيتها ولا يقدر بها ما عند من يرى انها مصدرية فلا تقدر ايضا لفساد

المعنى في حتى اذا كانت بمعنى الى نحو سرت حتى تطلع الشمس لان ما بعدها محمول على ما قبلها وليس مجيء الشمس محمول السير فتعين ان تكون الحرف الغاية وان ما ذكرنا وجه ظاهر بعد الاجواز او وجوبا فيما يأتي ذكره فمثال الامر زرني فاز ورك اي ليكن زيارة منك فزيارة متى ومثال النهي لا تظلم فيه فيحل عليك غضبي اي لا تكن منك مظلمة فحلول غضبي متى ومثال النفي ما انت بصالحي فاكرمك اي لا حصة منك فلا اكرامك مني ومثال الاستفهام ابن منك فازورك اي ليكن تعريف منك ليتنك فزيارة متى ومثال التمني ليتني لي مالا فانفقه اي ليكن حصولا من انفاقه متى له والتمني تفعل من متى بمعنى اذا فقد والمفقود فكان التمني بقدر حصول ذلك والترجي والتوقع ملحقان في التمني لقرب المعنى فلو ذكرهما لكانت الاشياء التي ينتصب بعدها الفعل في اخواتها ثمانية ومثال العرض قولك ائتني فازورنا فمنك اي ليكن زيارتك منك فاكرامك متى ا ـــ والواو بشرطين الجمعية وان لا يكون قبلها مثل ذلك ٥ ا ـــ الواو لا يتصور انفكاكها في العطف عن الجمعية حتى يشترط فيها ذلك اما الفاء فتخلف عن السببية فصح اشتراطها ولا تخلف الواو عن الجمعية والقول في الواو في تقدير ان صيد بعدها كالقول في الا لان كليهما حرف عطف والظاهر انه احتراز بقوله الجمعية عن سيبويه فانه بعد الواو فان ذلك لو جاز لرفع فيما يحل بها وان قبلها الامور الثلثة لكن الواو التي تستغرق ما يحل بها بعد لتمنع ايضا في حكم من على شيئين لا في حكم واحد على شيء واحد في حكم من على شيء واحد فمثال الامر زر فيما زورك اي ليكن زيارة منك وزيارتي ومثال النهي قول الشاعر ـــ لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم اي لا يكن مثل نهي عن شيء واتيانك بمثله وينجو والمزم في الثاني لفساد المعنى بانه يكون قد نهاه عن فعل القبح وعن ان ينهى غيره عن فعل القبح والنهي عن النهي عن القبح قبيح وانما المراد ان يجمع من فعل شيء والنهي عنه ومثال النفي لا تستحي مني ويجز مثل اي لا تجمع في شيء ان تستحي وان تصوب عقل اي انا وانت سواء نحسن ونقبح ولو رفع لفسد المعنى لانه تخطئة على تستحي شيء فيصير المعنى لا تستحي شيئا ويصوب عقل شيئا وذلك محال ومثال الاستفهام ابن مثل فازورك والتقدير فيه كالتقدير في الذي قبله ومثال التمني ليت لي مالا وانفقه ومثال العرض الا تنزورنا وتكرمك فا ـــ واو بشرط معنى الى ان قال ـــ انما اشترطوا في الواو ان تكون بمعنى الى ان يكون ما بعدها تحلو ما قبلها كما ان

ما بعد الى متصل بما قبلها لانه غايته وغاية الشيء طرفه وطرف الشيء متصل به وان كانت الى لا يليها الا اسم واو بمعناها وجب تقدير ان تحل او يصح تاويل الفعل الواقع بعدها بالاسم ومنهم من يجعل حتى بمعنى الا ان وكيف ما قدرت وجب تقدير ان تحل اما اذا قدرت بحتى فظاهر وجوب تقدير ان كما في حتى واما اذا قدرت بالا فلانها حرف استثناء فاذا كانت للاستثناء المنقطع وجب تقدير ان لتحقق الاسمية بعدها كما في الا وان كان الاستثناء المتصل فكذلك لانه يجب ان يكون ما بعدها ظرف زمان لان المستثنى منه ظرف زمان فاذا اتصلت لازمه او تضمنني حتى فمعناه لازمه في كل زمان الا الزمان الذي يكون فيه القضاء وان نهوضه بمعنى حتى كان المقدر يلازمه حتى يكون به الزام اول زمان القضاء فاذا اتصلت بفعل انتفع الشمس او تقوم لم يكن المعنى حتى ولا يصلح هنا الا ان لانه واقع لا محالة وانما قدروا ما بعدها او باصبحها لامور الملازمة لتوفر على او مقتضاه من بعد الشمس اي لكن الزام او قضاء والعطف لا ان المعطوف عليه اسم ـــ قلت يريد والواو العاطفة فحسب بعدها ان اذا وليها الفعل وكان المعطوف عليه اسما لواقعها ما قبلها في الاسمية قال امرؤ

للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف

لان الواو لا تصيد ولا سبيل الى تقدير الا لان المصدر الا بتقدير ان لانها حالت لان تجمع بين لبس الخشن عباءة وتقر عيني احب الي من غير ذلك اي لان اجمع بين لبس الخشن وبين الطلب احب الي من لبس الناعم المخفف من الثياب مع تعب الطلب ولو قال اذا كان المعطوف عليه مصدرا لكان احسن من قوله اسما لكنه اراد بالعموم خصوصا فا ـــ ويجوز لظهور ان مع لام كي والعاطفة ويجمع كما في اللام قلت ـــ احتراز بقوله لام كي عن لام الجحود واحتراز بقوله العاطفة عن الواو الواقعة بعد الا شياء الستة والالف واللام هنا في العاطفة للعهد اي والعاطفة التي ذكرنا انها عاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وانما جاز لظهور ان بعد لام كي في المفرق بينها وبين لام الجحود وانما وجبا اضمار بعد لام الجحود لطول الكلام بالنفي وقبل ان لام الجحود زائدة يجب سقوطها بمعنى ان غير معدية للفعل فالتزموا اضمارها مع الزائد للتعادل ليكون الحقها ر لما حاصل بالاضمار في مقابلة الاشياء الحاصل بالزيادة وجاز لظهور ان مع الواو العاطفة للفرق بينها وبين الواو الواقعة بعد الامور الستة التي تقع فيها ان الفعل وما هو بالفعل اولى كالا سم والنفي فالتزموا اضمارها ليناسب ما بعدها ما قبلها في العطف وجاز في الاخرى لظهور ان

لسبب ما بعدها لما قبلها في الايسمه فاجله في جواز الاظهار والتزام الاضمار ليس الاظهار لما
والمتكلم بين المعطوف والمعطوف عليه واما وجوب اظهار ان مع اللام اعني لام كي اذا دخلت
على لا فلان حرف الجر لا يدخل على الحرف فان قلت فان حرف فكيف دخل عليها قلت لان
وما بعدها مقدر باسم كخلاف لا ولذلك فتح ان على لا نه اضرب يجب فيه الاضمار وهو حتى
والواو والفاء واو لام الجحود وضرب يجب فيه الاظهار وهو اللام اذا دخلت على لا الا في قوله
تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب لا صل لئلا فادغمت نون ان لسكونها في لام لا وضرب يستوي
فيه الامران وهو اللام اذا لم يقع بعدها لا واو العاطفة على لا وجزم بلم ولما ولام الامر
ولا النهي على لا بعده جزم فعلا واجرا فاما التي لم يرد بها نفي فنحو ما والتي للنفي نحو
والليل اذا يسكن وادغمت اللام لا في لا في لسانه فلو سميته لم تصرف للتعريف والتركيب
واما كلم المجازاة وهي ان ومهما واذما ومتى ومن وما وأي وأني وايان
اما فكلم المجازاة لتشمل لفظ الكم الاسم وعين وكلم المجازاة عشر كلمات منها حرف واحد وهي
ان وهي ام الباب لعمل مظهرة ومقدرة وتحذف عند طائفة مع فعل ظاهر واما على مقدرة في
نحو ايشتبه يقم واحذف الشرط فنحو اكرم زيدا والا فلا نهنك اي والا تكرمه نهنك وقد يقتصر عليها
دون الفعل لشبهها اياه وانت واعلى ذلك
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
قالت وان اي وان كان ذلك فلا باس واما بقية كلم المجازاة فمنها اسماء وهي اربعة من وما واي
ومهما فمن شرط فيمن يعقل وما شرط فيما لا يعقل ومهما خصت من العقلاء لان النون حرف ضعيف
قوي لا يقبل التغيير فخص به العقلاء وخص ما بغير العقلاء لان آخرها الف وهو حرف ضعيف
يقبل التغيير فجعلوا ما لا يقبل دليلا على العقل الذي لا يقبل التغيير ولهذا ما قيل
اربعة اقوال فقيل انها حرف وقيل اسم وقيل انها مفردة وقيل انها مركبة وحكي فيها تمانية
وهذا لقوي قول من ضمت اليها ما لان من لم تزد قال الشاعر
اما وأي ممن تسمعي في صديقنا اقاويل سوء ما وأي نتزحي
ومنها مهما فتحتمل والدليل على اسميتها عود الضمير اليها قال الشاعر ومهما تظلع عنه تظلع
واما اي فشرط في بعض من كل وابن شرط في المكنة ومتى حيثما واني ومتى شرط في الازمنة
ومتى اذما واما اذما وحيثما فلا يجازى بهما الا بانضمام ما اليهما لا يجوز بي بهما من غيرها وقد

ظروف لان ما بعدها في موضع جر بالاضافة ومجزوم من حيث كونها اداتي جزاء وكون
مجرورا ومجزوما فاذا الزمانا بطلت الاضافة لكونها عوضا منها وتحققت المجازاة والشرط
فيها ان كنت بما فان قلت فاذا لم يستقبل عنها وكذا ما لنظر اليها في بقية
لما مضى وبالنظر الى فعل الشرط لما يستقبل وهذا غير مستقيم قلت لا نجعل في معنى
لو فعل معنى الفعل الداخل عليها مع بقائها على حالها كما في تغييرها معنى المضارع الى المضي
وان الشرطية في عكس ذلك فكذا ما لما زيدت عليه اذ غيرت معناها فابقيت اسم الشرط الا
لعمومها فلو ابقيت بان موضع من لتجلدت شروط نقوت الاحسا او عطفت على شرط
ولجرا واسما كثيرة لم يستوعب الحفاظ آخرون نظم زيدا وعمرو او رجل وامرأة قال
واما مع كيف ما واذا فشاذ قلت قد ذكرها له امتناع المجازاة بكيف واذا في
قسم المبنيات فطالبه هناك وقد جوزي باذا في الشعر مضافا اليها ما قال الشاعر
ترفع لي خندف والله يرفع لي ناري اذا خمدت نيرانهم تقد
في تقد باذا قلت وبان مقلدة قلت يريد وجزم الفعل بان مقلدة في
جواب ستة اشياء وبانى ذكره والجزم في اللغة القطع يقال جزم اي قطع للشكل وكذلك
هو في الاصطلاح قطع حركة او حرف وكان الاعراب غير الجزم بحركة او حرف كان الجزم بسكون
اوصاف قلت لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه قلت انما عملت هذه الحروف
لاختصاصها وانما عملت الجزم لان الاصل فيه ان الشرط لاقتضائها فعلين كل فعل مع فاعله
جملة ثم لقت الجملتين وصيرتهما الجملة الاولى وذلك طويل والطول يقتضي التخفيف ولا تخف
من جزم الحركة وهو السكون فالجزم سلوني وشاركتها لم في قلب المضارع الى الماضي وان كان العكس
من قلبان ومنهم من جعل لم هي الاصل ولم يجعلها على ان لا نها قد نقلت الفعل نقلين من
المضارع الى الماضي ومن الايجاب الى النفي واليه اشار المصنف بقوله فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه ولو قال لقلب معنى المضارع لكان اسد لكن في العبارة تسامح لان العرض مفهوم
لا قلت ولم تقلب قلت يرد مثل لم في القلب والنفي وكلاما سيأتي بيانه مشروحا
وغير مترف فخبر المرء قيحوم لم يقم ولم يقعد ولم يترفق نحو خرجت ولم يخرج زيد وخرجت فلا
يخرج زيد ومتى وقع بعد الواو فالنفي مترف لا وتخص بالاستراق وجواز الحذف
الفعل قلت يريد ان لم تختص بالاستراق دون لم ومعنى الاستراق امتداد

الفعل بعدها الى وقت الاخبار بقولك قمت ولم يقم اى لم يداخل انتفاء قيامك لاخبارك عنه وهذا وجه يختص به لما اذا قلت ولم يقم فمعناه انك لم تقم عقب قيامي ولهذا لا يدخل الآن على لم ولم يدخل على لم فلا يقال قمت الآن ولم يقم لان الآن يعتد المتحقيق والمتوقع والامتداد الفعل بعدها الى حين الكلام المتكلم وذلك ينافي التحقيب والاختصاص بجواز حذف الفعل والوقف عليها فلما لما قويت بدخول ما عليها اشبهت صيغ الاسماء والاوقف عليها الا اذا كان قبلها فعل لو لم يحذف ما بعدها لكان مثله نحو قمت فلما اي ولما يقم فحذف لكونه معلوما ويقع في بعد الواو ايضا و ـــ ولام الامر المطلوب بها الفعل قلت انما جزمت لام الامر لمشاركتها لم في دخولها على غير واجب وهو ما لم يحصل ولاحترازه بقوله المطلوب بها الفعل عن لام لي ونومر بها الغائب نحو لينفق زيد فانها من قرابات ان في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه اراد العموم فاتى بعلامتي الجنس والحضور ليعم الجمع لان المامورين اذا جاءه بعضهم غائب وبعضهم حاضر ومتى اتفق ان يكون المامور عالما او مخيلا او كونه فاعلا ومخاطبا معا وجب اللام مثال اتفاق المخاطب لينفق زيد ومال اتفاقه كونه فاعلا لتضرب يا زيد اذ اتى الفعل للمفعول ومال اتفاقهما للجمع قولك لتضرب زيد وامر المتكلم نفسه باللام لاتفاق المخاطب نحو لاقم انا وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وخصوا الغائب باللام لقلة امر الغائب وكثرة امر المخاطب بالف على اثره وافيه التخفيف فحذفوا اللام منه وحرف المضارعة تخفيفا واختصارا مع عدم اللبس وحذفت هذه اللام في الشعر قال الشاعر

محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا ○ اي لتفد نفسك كل نفس

محمد بن حذف اللام وابقاء عمله ضعيف وانما كسرت فاء يفد لتسلم الواو والف ادم وتحريكها ساكنين ثم اكثر لاتصال الواو والف بالادم وانفصال ثم وشبهوا السكون فيها بسكون العين من كتف و ـــ ولا النهي المطلوب بها الترك ولـ ـــ انما جزمت لا النافية لمشاركتها لم في ان يحصل بها غير واجب ولاحترازه بقوله النهي عن كونها غير ناهية واعلم ان منزلة الامر من النهي منزلة النفي من الايجاب فاما قوله تعالى فاقدروا الى قوله والى تقدرون قبل في جواب القسم ولا يجوز ان يكون جوابا لقوله اتقوا الله واتقوا الله عن ذلك قال ـــ وتم الجزء الاول نذكر تمام تحليل تسعة الاول وتسعة الثاني وتسعة ان شرط وجزاء اعلم ان كلمة الشرط تقتضي فعلين فاذا دخلت عليهما صيرت الاول سبب الثاني فدخول الاول

هذا الغرض وهو ارتباط الثاني بالاول ولذلك اتى في عبارته باللام المعدة للتعليل فقال لتسعة الاول اي لاجل تسعة الاول ومسببة الثاني قوله وتسعة ان شرط وجزاء يعني الاول والثاني فالاول يسمى شرطا والثاني يسمى جزاء والشرط في اللغة العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها لان الشرط علامة على جزائه ولهذا سمي محمد الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفة رحمهما الله كتابه في الشروط كتاب الامارات فسمى الشروط امارات لاقترانها بالاجوبة والجزاء فهو المكافاة يقال جزاه الله كما فعل اي كافاه فعلى هذا الاول ان كان مضارعا نحو ان تقم اقم او ماضيا نحو ان قمت قمت فالجزم وان كان الثاني وهو ما يجزم بالمضارع عن الشرط وجوابه وهو ما يقوله او ان الاول الشرط وحده يعني ان كان الشرط وحده مضارعا او ماضيا وجب الجزم لان المضارع قابل للاعراب وقد وجد الموجب وانتفى المانع فوجب واقول الشرط وجوابه لما اربعة لان الاول مضارع او ماض والثاني مضارع والثاني ماض وبالعكس فان كان مضارعا نحو ان تقم اقم وجب الجزم في الاول دون الثاني لانه في الاول فعل الشرط وفي الثاني جوابه وقيل بان واحد منهما وقيل بان الشرط جميعا وقالوا قول سيبويه ان حروف الجزم لا تجزم الا فعال ويجزم الجواب بما قبله فقالوا لا بد ان يكون مراد الاول بقوله بما قبله الشرط او ان وحده او الجموع والاول باطل اذ لا يجزم فعل ولو اراد الثاني فقال ان تجزم هذه الافعال وجوابها فحسن الثالث وهو ان يكون اراد ما قبله للجموع والاول انما يجزم الثاني اذا كان ماضيا نحو ان قمت اقم وان كان مضارعا نحو ان تقم اقم لم يجز الا ان ينوى به التقدم كقول الشاعر

ان يصرع اخوك تصرع وفتح تصرع الاخير لانه في نية التقدم من حيث انه خبر ان اي ان تصرع اخوك تصرع ووقع الشرط حشوا بين ان وخبرها والجزاء محذوف لسد خبر ان مسد والفاء في قول هذا ان الكلام قد تم كلامه ثم ابتدأ وجه القطع والبت فقول مثلا اكرم زيدا ثم قيد واله فيقول ان اكرمك الشرط الثاني ان لا يدخل عليه الفاء نحو ان كان المالي فالوجهان اي ان كان الجزاء مضارعا والشرط ماض جاز في الجزاء وجهان الجزم والرفع اما الجزم فلانه جواب الشرط وحرف الشرط يقتضيه فوجب ان يجزم كما لو كان شرطا واما الرفع فلانه لم يظهر له ولم يطابق فعل الشرط لفظا في الرفع لان حرف الشرط لم يظهر له اثر في الاول لم يظهر في الثاني والمعنى تعليق الفعل بالفعل قال ـــ وان تاه ظليم يوم مشعشعة يقول لا غائب مالي ولا حرم فرفع يقول على ذكرها قال ـــ واذا كان الجزاء ماضيا يجز قد لفظا او معنى لم يجز الف ولـ ـــ احترز بقوله ماضيا عن المضارع وبقوله لفظا عن الماضي لفظ ومعنى ومثال

كونه ماضيا لفظا لا معنى قولك ان اكرمني اكرمتك فلم يخرج الى الف المظهر انزال فيه وهو قلب
مضارعه الى الاستقبال فصار مرتبطا بما لو ظهر عمل فيه لان ظهور الجزم في المضارع يقتضي
ارتباطه بما قبله فلم يخرج الى الف لكن دخل فيه معنى ما ضيه لفظا لا معنى ويمتنع الجزم الا
بالف وكذا ليس وكذلك الدعاء فانه ماض بحسب لفظا وجب فيه الف فلا يجوز جاءني زيد فرحه الله لان
الشكر انما يكون بعد المجيء اذا ابن اي موسى لا لانيته فقام بقاس بن وعليك جائزة
واما الماضي معنى لا لفظا فلا يلزم بل يجوز جاءني زيد لم اضربه فان حرف الشرط قلب معنى المجزوم الى
الاستقبال ولذلك امتنع شرطا لجواز لم يقم الرهك وقوله بعيد قد يخرج منه ما وقع عليه قد
لم يدخول قد تحقق توقعه وذلك شيء في جملته شرطا وايضا فدخول قد عليه يمتنع ان يكون
شرطا وكل ما يمتنع ان يكون شرطا اذا وقع جزاء وجبت الف فيه فان قلت فاذا قال القائل
ان اكرمني اليوم فقد اكرمك امس فقد تقدم الجزاء على الشرط والمسبب لا يتقدم على سببه قلت
ليس الشرط هنا سببا في اصل الاكرام بل هو سبب في الاخبار والاعلام بتحقق الاكرام
في المستقبل لاجل اكرام سبق و ان كان ماضيا منفيا او منفيا بلا فلوجهان
والاف ل احتراز بقوله مضارع عن الماضي والامر والنهي وبقوله منفيا عن المثبت
وبقوله لوجهين دخول الف وعدم دخولها ما دخولها في المضارع فوجهه ان يجعل الفعل
خبر المبتدا المحذوف كقوله تعالى ومن يعتصم الله فقد هدي صراط اذا فقد هدي صراط كان المبتدا المحذوف
ويكون الجملة اسمية لانها ظرف الشرط فهي باعراب والا فلا معنى ولا ارتباط لها به فحينئذ
لترتبط بالشرط والظرف الموضوع للربط في هذا الباب هو الف فلها من التسببية والتعقيب
ولذلك دامت عقم الصمة في الربط في قولهم البر يوطر فيخصب زيد الجبان وان لم يجعله
خبر المبتدا جعل مجموع الشرط فلم يحتج الى الرابط قال لانه ظرف الشرط فيه فصار مرتبطا بالشرط
الشرط لعلة فيه ارتباط كل معمول بعامله قلت يبطل في قوله وان كان مضارعا منفيا
مثل قولك ان تقم تخت قوم او سوف اقوم فانه مضارع منفي فلم ليس مضارعا مثل لا
مستقبل لان المضارع في الاصطلاح ما احتمل الزمانين قلت فليجعل حرف الشرط لا
يكون الا مستقبلا قلت اجل لكن استقباله من اثر حرف الشرط لا من عين ان قلت فالحرف
موضوع لنفي المستقبل وقد قال او منفيا بلا قلت انا لا نسلم انه يمكن تجريدها عن الاستقبال
وتستعمل فيه فقط كما تجرد ليس عن نفي الحال في نحو ليس زيد قائما غدا فان قلت

فجردوا السين وسوف عن معنى الاستقبال قلت السين وسوف خاصان بالاستقبال
لم يفيدا معنى غيره فلو جردا منه صارا مهملين كالف لا فائدة اذا جردت عن معنى الاستقبال
استعملت في افادة النفي وكذلك قوله منفيا بلا عن المنفي بلم فانه لم يحتج الى الف وعن المنفي بلن
فانه لا يباشر حرف الشرط فيه لان عمله فيه والاستقبال فيه مستفاد من لن فان قلت فلم
عملت لا في الجزم كعمل حرف الشرط وان نقلت معناها الى الاستقبال واما المنفي بلم فانه
الف كالمنفي بلن لانها لنفي الحال وحرف الشرط يقتضي الاستقبال قلت الصحيح انها تختص
المنفي بلا دون المنفي بغيرها لان لا الداخلة تدخل على فعل الشرط فيصح دخولها على الجزاء ولان لا
تخلي عمل العامل الى ما بعدها فيعمل فيه فعلها الى تقم اقم فتجزم الفعلين فان جعلت بعد
لا حرف المبتدا محذوف وجب دخول الف لاجل الجملة الاسمية قال
يريد وان لا يكن الجزاء ماضيا بعد فلا يكون الا اوله الاول الذي يمتنع من الف والثاني
يكون مضارعا منفيا او منفيا بلا وهو الوجه الذي امتنع فيه الف فيجب الف فيه اما وجوبها في
الجملة الاسمية فقد تقدم بيانه واما وجوبها في الفعلين المنفيين بلا سوف فلانها عهد لان على النفي
بعد الشرط فالاحسن ان يكون عقيب الشرط من غير تاخير وقد ذكرنا ضابطا فيما مضى يفهم
منه وجوب الف فيما يجب فيه وهو كل ما لا يصح وقوعه شرطا اذا وقع جزاء وجبت فيه الف واما
وجبت فتوسع الفعل الماضي لفظا ومعنى اما لفظا واما تقديرا الف فاء التي بين الشرط وبين
الماضي لان قد تقلب تلك المعاني الى الاستقبال كقولك ان اكرمتني اكرمتك فانه يقرب الماضي من الحال وقال تقرب من
الاستقبال قال الله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت فقد
هنا مقدرة في لا وتجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الف قال احتراز بقوله
الاسمية عن الفعلية واذا فرع الف وذلك يقتضي عنها فلزمت الجملة الاسمية وانما جاز ان
يجاب الشرط باذا لانها تقارب الف في المعنى لان اذا للمفاجاة ومن عقب ففعل فعا قال
الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون والعامل في
اذا الخبر وهو يقنطون واما اللام في قوله تعالى وان لم تنتهوا وترجموا لتكونن في جواب قسم سد
مسد جواب الشرط وكذلك ما في قوله تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك
وكذلك لا في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فلو ذلك لم يكن في الف فائدة وقوله تعالى
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فالف فيه مجردة عن الشرط بمنزلة ظرف لا غير وقد تقدم

يعني ذلك في الميتات و [illegible] وان معقود بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني
مدخل الجنة والعرض اذا قصد التسبيب مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر ان الواو للكسائي لان المقدر
صح لم تكفر حل ان لا تكفر و [illegible] انما سقط الفي لانه خبر محض ليس فيه معنى الطلب خلافا للخمسة
المذكورين فان الامر والنهي والاستفهام انما توفي بالغرض حاصل عنها ولو لا ذلك لكان الطلب
عبثا والخبر لا يلزم ان يكون الامر حاصلا عنه بل المقصود منه اعلام المخبر بذلك من غير ان يطلب منه
معنى اذا وجد منه كان سببا لمعنى اخر وانما افترقت ان بعد هذه الاشياء بين الاول سبب
في الثاني كما ان الشرط سبب في الجزاء فان قلت فالحامل الى تقدير ان فان الاول قد اشبه
الشرط بكونه سببا والثاني اشبه الجزاء بكونه مسببا عن الاول قلت لو لا تقدير ان لفسد
المعنى وبيانه اذا قلت ابتني اكرمك لم يكن الامر بالابتناء موجبا للاكرام بل الموجب له الابتناء
لا الامر به فالجزم ليس بمفعل ابتني بل بان والتقدير ابتني ان ابتني اكرمك ولو كان مجزوما بفعل
الامر لكان التقدير ان امرتك بالابتناء اكرمتك وليس الامر كذلك وعلى ذلك قولك للتمني
ليت لي مالا انفقه فالانفاق مشروط بحصول المال الذي تمناه لا بنفس التمني لاستحالة
ذلك فمعنى قولهم ابتني اما ان يكون مثل ابتناء تك ومعنى قولهم ابن مثل ازرك ان تعرفني
مكان مثل ازرك وكذلك العرض والتحضيض اشترط فيهما حرا ان وقع ما عرضه وحضر
عليه فقدر معنى قوله وجزم بان مقدرة ان الجزم بنفس ان لكن كان الامر سببا في الاتيان
والاستفهام سببا في تحصيل العلم بالمستفهم عنه والعلم بالمستفهم عنه سببا في الالتزام بما
ضمنه وسبا لسبب سبب جاز ان يطلقوا الكلام ويقولوا جواب الامر والنهي والاستفهام
والتمني ومن هذا قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله
فما بعد يغفر لكم والتحقيق ان يقال انما جعل الدلالة على التجارة سببا لوجودها والتجارة نفسها
هي الايمان ولذلك فسرها بقوله تومنون بالله فقد علم ان التجارة من حيث الدلالة هي الايمان
ما الدلالة سببا للايمان والايمان سببا لغفران وسببا لسبب سبب فكل اناك من هذا السلك به هذا المسلك
نامن الغلط ومنه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة فجعل القول منه عليه
الصلاة والسلام سببا لاقامة الصلاة لامته وصفهم بالايمان وتصديق الرسول عليه الصلاة
والسلام كان قوله لهم سببا لايجاد اقامة الصلاة وهذا الجود من فحل حكيم فتنبه لما تجد بها
بالامر المحذوف وهذا طريق من عرفه سار فيه اما ولم يحتج الى تكلف الوجوه البعيدة

وارتكاب الشذوذ في قوله اذا قصد السببية بين اذا قصدان يكون الثاني معلقا بالاول
فان لم يقصد ذلك رفع الثاني ولا يخلو ارفعه من احد ثلاثة اوجه اما ان يجعله خبر المبتدا
محذوف ويجعل الاول مستغنيا عنه فاذا قلت ابتني ابتك اكرمك قلت ابتني انا ابتك واما ان
يكون حالا وذلك اذا كان فعله ضمير يعود على مذكور قبله والمذكور معرفة كقوله تعالى ثم انتم
هؤلاء تقتلون انفسكم او ان يكون صفة ان كان فعله ضمير يعود على مذكور كقوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني الرفع وصفا للولي والجزم جوابا للدعاء كقولك اسلم تدخل الجنة
جزم تدخل لانه سبب لحصول الاسلام منه قوله ولا تكفر تدخل الجنة جزم ايضا لانه عطف على
اسلم الكفر وباسقاط الامر يحصل الايمان وبحصول الايمان يسخ الجنة قوله وتشتم لا تكفر تدخل
النار انما امتنعت هذه المسئلة لان حصول احد الشيئين على اسقاط الكفر وهو فيما قوله خلاف
للكسائي يشير الى ان مثل هذا المثل يجوز عنده لانه يقدر الشرط اي يتأت وهو غير صحيح اذ
لو جاز الجزم لم يبق فرق بين جواب الامر وجواب النهي لان المقدر متى ان تفعل وفق الملفوظ
والملفوظ به نهي وهو راجع الى النفي فما يعتقد الامر والنهي لذلك لا يعتقد في النفي الايجاب
ولو جاز هذا الجواز اكفر يدخل الجنة على تاويل لا تكفر فجاز ان يعتقد من الاسد يأكلك على تاويل
ان يشتد منه يأكلك لكن لو قلت لا تكفر تسلم من النار بالجزم وصح الكلام لان اسقاط الكفر
السلامة وكذلك لو قلت لا تدن من الاسد تسلم منه صح لان عدم الدنو هو السبب عدم
السلامة فان قلت لا تدن من الاسد يأكلك لم يجز لان الشرط المقدر ان كان وفق الملفوظ
به كان نفيا لان الاول نهي وفيه فساد المعنى لان اسقاط الدنو ليس سببا للاكل وان
قدر خلاف الظاهر فهو مذهب الكسائي ولزم ان يقاس الامر والنهي على ان الضرب لم
تقتله فوجب امتناع الجزم قوله لان المقدر لا يكفر يبان المقدر شيء وفق الظاهر
وهو تعليل امتناع جوازها في [illegible] مال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الغ
المخاطب بحذف حرف المضارعة قلت المثال هو الصيغة والبات ايضا قوله
صيغة يطلب بها الفعل مدخل فيه الامر وغيره من الالفاظ المعدة للطلب قوله من
الفاعل ليخرج به طلب الفعل من المفعول مثل انتفع بما جئتي فان معناه ليفعل بما جئتي لان
قوله المخاطب يخرج به الفاعل الغائب نحو ليقم زيد والمتكلم نحو لاقم فان قوله بحذف حرف
المضارعة يخرج منه مثل تزال وتراك ومنع وصنة ودمة فان لامه في المشتق من المصدر

ان يكون
على

صه ومه ليست لذلك قلت ـــ مشتق من المتناول وهو صيغة تطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب فلولا قوله بحذف حرف المضارعة لدخل فيه ويفهم من قوله بحذف حرف المضارعة
ان الامر لا يكون الا من صيغة المضارع اما لان الامر لما كان مستقبلا اخذ من اللفظ الدال
على الاستقبال بوضعه واما لان الماضي قد وقع والامر طلب ايقاع الفعل والامر بما وقع
امر بايقاع الواقع وخصوا امر الغائب والمتكلم والمفعول بزيادة اللام مع ثبوت حرف المضارعة
لقلة استعمال الامر فيهم فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار والحذف والاولى ان يقال
انما حذفوا المضارعة لان القصد بها الدلالة على الفاعلين وفي امر الفاعل المخاطب استغنوا
بمخاطبة المامور عن حرف المضارعة و ا ـــ وحكم آخره حكم المجزوم في السكون في الصحيح
والحذف في المعتل ويفهم من قوله حكم آخره حكم آخر المجزوم انه مبني لان الجزم اعراب والدليل
على انه مبني انتفاء موجب الاعراب وهو حرف المضارعة ولما وافق الصحيح منه صحيح المجزوم
في السكون ووافق المعتل منه معتل المجزوم في الحذف فتقول اضرب كما تقول لا تضرب وتقول
كما تقول لا تغز واغز وارم واخش كما تقول لا تغزو ولا ترم ولا تخش وتقول اضربا واضربوا
واضربي بحذف النون كما تقول لا تضربا ولا تضربوا ولا تضربي وصيغة الامر اذا كان الامر
احد اربعة احوال اما ان يكون فاعلا مخاطبا نحو اضرب او لا فاعلا ولا مخاطبا نحو ليضرب
زيد او فاعلا غير مخاطب نحو ليقم ولا قم انا او مخاطبا غير فاعل نحو لتعن بحاجتي فالاول
بحذف حرف المضارعة والثلاثة الاخر باللام مع حرف المضارعة و ا ـــ فان كان بعده
ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل
اقتل اضرب اعلم ول ـــ لما في بعده يحتمل ان يكون ضمير الحذف اي ان كان
بعد حذف المضارعة حرف ساكن ويحتمل ان يكون ضمير حرف المضارعة اي فان كان
بعد حرف المضارعة ساكن واحترز بقوله ساكن عما بعد حرف المضارعة منه متحرك نحو
تقوم وتبيع فان الامر منه بغير همزة الوصل لانك اذا حذفت حرف المضارعة امكن الابتداء
بما بعده لتحركه فتقول قم وبع قوله وليس برباعي ليخرج منه مثل اكرم امر من يكرم فانك
اذا حذفت حرف المضارعة من يكرم وجدت بعده ساكنا وهو الكاف ومع ذلك فلم تزد
عليه همزة الوصل فيقال ان حرف المضارعة يدخل على مجموع حروف الماضي وماضي يكرم
اكرم مثل دحرج فما دخل حرف المضارعة على الدال من دحرج فكذا يجب ان يدخل حرف

المضارعة على الهمزة من اكرم لكن لو فعلوا ذلك لاجتمع همزتان اذ اصل الفعل التام فحذفوا
همزة اكرم لاجل همزة المتكلم كراهة اجتماع همزتين ثم حذفوها مع باقي حروف المضارعة
قياسا على الهمزة لكونها حرف مضارعة مثلها فلما زال اللبس من اساس همزة الماضي فهو حرف
المضارعة يحذفه في الامر وجب ردها واذا رددتها كانت متحركة فلم تحتج الى همزة وصل
كان الدال من دحرج كذلك فتقول من يكرم اكرم فتلك همزة الماضي لانها كالدال من دحرج
وفتحها مفتوحة على ما كانت عليه في الماضي قوله زدت همزة وصل انما سميت هذه
الهمزة همزة وصل لان الوصلة الى النطق بالساكن بها حصلت وقيل سميت همزة وصل
لانها قيل متصل بما بعدها في النطق وهذا اولى لان همزة القطع انما سميت بالقطع لما
قبلها عما بعدها فينبغي ان يكون هذه بالضد من ذلك وانما زدت همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن قوله مضمومة ان كان بعدها ضمة المعنى بعد ضمير الساكن اي مضمومة ان
كان بعد الساكن ضمة ويفهم من قوله مضمومة انها زيدت في اول امرها متحركة وهو راي
ابي علي وغيره يرى انها زيدت ساكنة ثم حركت لسكونها وسكون ما بعدها وفيه نظر وانما
ضمت اذا كان بعد الحرف الساكن التي بعدها مضموما اما للاتباع اذ بينهما حرف ساكن و
لازم وانما لم يوجد في الكلام العربي فعل بكسر الفاء وضم العين والخوف اللبس
بالمضارع الموقوف عليه اذا الحق ها قوله ومكسورة فيما سواه يريد فيما سوى ما بعد الحرف
الساكن منه مضموم وسوى المضموم هو المكسور والمفتوح اما كسرها فيما قبل آخره مكسور
فللاتباع وقيل لو ضمت الهمزة في المكسور لحصل اللبس بينه وبين مضارع الرباعي الذي
اول ماضيه همزة اذا وقف عليه وهو المتكلم ولو ضمت في المفتوح ما قبل آخره لالتبس بماضي
الرباعي المبني اوله همزة اذا بني للمفعول ولو فتحت لالتبس في المفتوح بماضي الرباعي الذي
اوله همزة اذا وقف عليه قيل كان الضم والفتح يوقعان في اللبس رفضا فتعين الكسر قوله
مثل اقتل مثال لما بعد الساكن منه مضموم وقوله اضرب مثال لما بعد الساكن منه
مكسور وقوله اعلم مثال لما بعد الساكن منه مفتوح وما زاد على الرباعي كذلك و ا ـــ
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث
مع همزة الوصل والتاء مع التاء خوف اللبس قلت اعلم ان قوله فعل ما لم يسم
فاعله عبارة غير صحيحة لانها اما ان يكون موصولة او موصوفة وكيفما كان يلزم

بالوقف في هذا وما تقدمه من هذا الباب لان الماضي مبني على الفتح والمضارع معرب فتميز
في غير الوقف احدهما من الآخر يحصل ايضا الامتياز بوجه آخر وهو اتصال بعض الضمائر
به كتاء المتكلم فانها لا تتصل بمضارع ولا بفعل امر قولك في اللبس تخلل بعض الشراح
همزة الوصل والتي مع التاء واحترزنا بقولنا همزة الوصل عن همزة القطع فانها لثبوتها
يحصل الاكتفاء بصحبة و ا ـــــ ومحل العين الا فصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو
ولك احترز بمحل العين عن محل اللام فانه لا يأتي فيه في تحقيق الشافي ما ذكر في المفعول
ويريد بالمحل العين الماضي من اللامي لان يمثله به يدل على انه مراده اما قيل فمحل العين
بالواو واصله قول بضم القاف وكسر العين فاستثقلوا الكسر على الواو فنقلوها الى القاف
فسكنت الواو والكسر ما قبلها فوجب قلبها ياء في ميعاد من الوعد وبايع فاصله بيع بضم
الاول وكسر الثاني فنقلوا الكسر من الياء الى القاف قبلها الى الياء فصارت اليا ساكنة وقبلها قاف
كسرة اليا ولم تنقل صمة اليا ساكنة وقبلها صمة وذلك يجب قلبها واوا ما في موسر من
اليسر وموقن من اليقين فابدلوا من الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب وكذلك فعلوا في
قيل فانهم لما حذفوا كسرة الواو ابدلوا من ضمة القاف كسرة لتسلم اليا على ما نص عليه في فصارت الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها وانما حولوا قيل على بيع دون العكس لان الياء اخف من الواو و
كان الاصل قيل وبيع لانه اخف وفي هذه الامثلة لغات اصرحها ما ذكرنا والثانية الاشمام
والثالثة الضم الصريح فقلبت فيه الياء واوا ومعنى الاشمام ان تقرب الكسرة من الضمة وهو
مصدر اشممت الشيء اذا ادنيته منه وقربته اليه والاشمام لا يضبط الا بالمشافهة فهذا معنى
قوله وجاء الاشمام اي وجاء المثل البريء من هذا الشائبة قوله والواو اما الواو فانها جعل الضمة
خالصة فتقول بوع العبد فتقلب الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها والاشمام والضم
الصريح يظهران اذا اسندت الفعل الى ضمير المتكلم او المخاطب فانك اذا قلت بعت يا عبد
بكسر الباء جاز ان يكون العبد بايعا والمبيع غيره فاذا قلت بعت يا عبد بالضم او الاشمام
علم ان العبد مبيع وكان ينبغي ان يقول وجاء الاشمام والضم الصريح لكن لما كان الضم
الصريح سببا في قلب الياء واوا اكتفى بذكر السبب لتوقفه عليه قال ـــــ وقلبه
اختيارا تقيد دون استحق وافهم قلت بمعنى اسمي المثل العين من الفعل
واقصد مثل اللامي في القلب والاسكان ونقل الحركة من العين الى ما قبل وبمثال القود

زيد وعليها عائدا اما من صلتها ان كانت موصولة واما من صفتها ان كانت موصوفة لا عائدها
يعني ان الهاء في فاعله محذوف على فصل ولو عاد في على الفعل لكان المعنى ان يقلب فعل الذي لم يسم
فاعل الذي فعله اضمر عائدا الى الذي اما ان يجعله عبارة عن الفعل او عن المفعول
او عن الفاعل وعلى كل تقدير لا يصح العبارة لان جعلته عبارة عن الفعل او مضاف اليه
فكون وراضفت الشيء الى نفسه وان جعلته عبارة عن المفعول لا يصح ان يقال فاعله اضافة
فاعل الى الضمير لانه لا يقال فاعل المفعول بل يقال فاعل الفعل وفساد الثاني ظاهر
ولا وجه لصحة قول العبارة الا بتقدير حذف مضاف اي فعل فاعله او ان يجعل ما فعل
زائدا او ساقطا لفظ فعل ومعنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر فاعله قوله هو ما حذف فاعله
هو ضمير الفعل والمراد هو ما حذف فاعله الذي قام به الفعل وانما ضم اوله وكسر ما قبل اخره
فيما صحت عينه من الماضي لانه خص بصيغة لم تات لمعنى في الاسم ولا في الافعال التي سمي
فاعلوها ليحصل التشويه بحذف الفاعل من اول الامر ولا بد فيه من التغيير وهو ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر اذ كرنا ولم يجتلبوا الا ان الخروج من كسر الى ضم اثقل من الخروج من الضم
الى الكسر ولذلك لم يوجد في الكلام فعل العربي فعل بكسر الاول وضم الثاني وقيل
انهم لو اقتصروا على ضم الاول دون كسر الثاني لالتبس الماضي من الرباعي بالمضارع المفتوح
العين نحو ابعلم فلو اقتصرت على ضم الهمزة دون كسر اللام لالتبس ضارع ظلمت في حال
الوقف واقول هذا ليس بشيء فانه كما يلتبس اذا ذا اذا لم يكسر عين الفعل كذلك الالتباس
حاصل مع كسرها وبيانه انك اذا بنيتا كرم للمفعول قلتا كرم بضم الاول وكسر ما قبل
آخره للتمييز بالمضارع منه المسمى الفاعل وقفا قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل انما
ضم الثالث لان همزة الوصل غير معتد بصحتها لحذفها في الوصل فتقول افتدى بضم التاء
وانطلق بضم الطاء واستخرج زيد بضم الثالث اذ كرنا وقيل لو لم تضم الطاء في قولك انطلق زيد
لصار بذهاب الهمزة وصلا وكسر اللام مشبها لصيغة الامر خصوصا في الوقف قوله
والتي مع التاء بمعنى فتعل وتفاعل نحو تعلم العلم وتضوربا لسوط فلو لم يضم الثاني
من تعلم وافتعل على ضم التاء وحدها لالتبس بمضارع علمت المسمى فاعله نحو تعلم العلم
وكذا على نحو تضارب لو اقتصرت فيه على ضم التاء وحدها لم يجب قلب الغين واوا فيصير
ملتبسا بقولك تغاربت في الخطب مضارع تضاربت اذا سمي فاعله في الوقف وانما احتجنا

ويختور بالواو كما يقال قول وبوع لان اصله اختود بكسر الواو وفتحها ما فعل ذلك قبل القول لان قبله من اختيد يوزن قيل وبيع من اختير يوزن بيع والاصل في اختير اختير بكسر الياء فنقلت الى التي قبل حرف صحيح قوله دون استحيد واقيم يريد دون السداسي والرباعي اي ليس من اصل كلامهم السداسي ولا الرباعي اي ليس من اصل كلامهم الا بفعل كسر الحرف الذي قبله واما ابدال الضمة كسرة لتسلم الياء الساكنة من الطلب فاما استحير فاصله استحير بكسر الياء وسكون الحاء فنقلت حركة من الى الساكن قبل فصار الحرف المضموم مجاورا لحرف ساكن فاختلفا لان الضمة من الواو والكسرة من الياء فحذفت الضمة لاجل الحرف الساكن بعدها وابقيت الكسرة على صحتها لوجوب تغيرها في الاصل وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اواخره ومعنى الضم على صحته لوجوب تغيرها في الاصل الليل يسير فاعله مضارعا لانه لما بين حكم الماضي شرع في بيان حكم المضارع لكن المضارع يشارك الماضي في بعض الاحوال ويخالفه في ان قبل الماضي مكسور وفي المضارع مفتوح ولا بد فيه من التغيير اما في الماضي فلانهم لو ابقوه على ما قبل الاخر دون ضم الاول لم يتبين مسمى الفاعل من غيره في مضارع ما ماضيه فعل بكسر العين نحو سمع يسمع ولبس يلبس ولا في غيبته اولا مع حرف علة نحو نفر او سال فلم يعلم لعل الفتحة في الاول لاجل انه غير الماضي لعين المضارع او لانه للمفعول ولو اكفوا بالضم في الاول لم يعلم فيما ماضيه رباعي هل الضمة للفرق بينه وبين الثلاثي فما زاد على الرباعي ام للبناء للمفعول وانما سلب متعلق العين في المضارع الف لان العين في المضارع مضمومة وقبل ساكن فلما اعل اعلت فتحة العين الى الفاء فقلت العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار تقال وبيع ويختار ويستحار ويقام والاصل تقول وبيع ويختير فاعل اعلال الماضي و المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد قوله المتعدي لغة هو الجاوز صال عداك الذم اي جاوزك وعداك لان يكون اي جاوزك والمتعدي في الاصطلاح بهذا المعنى ما يتجاوز اثر الفاعل الى المفعول به قوله ما يتوقف فهمه على متعلق يريد بقوله فهمه معناه وهو المصدر قوله على متعلق كضرب معناه ان الضرب امر اضافي لا يفهم

معناه بدون المضروب فاذا قلت اتلف المضروب حسن وجود الضرب لم يمكن وخرج بقولنا متعلق الفاعل فان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد ونسبته الى المفعول على جهة التعلق ولما كانت جهة الاسناد لا تختلف بكثرة الفعل الا فاعل واحد ولما كانت جهة التعلق مختلفة تعددت الفاعيل وكثرت والتعلق اعم من الوقوع لشموله لحتى كضربت زيدا وعمرا حتى حاد ثم زيدا وقبل في تعريفه ما توقف فهمه بعد فاعله على متعلق فان ضرب كما لا يفهم معناه بدون مضروب كذلك لا يفهم معناه بدون ضارب قوله وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف غير المتعدي وهو الذي لا يتوقف فهمه على متعلق ومعرفة المتعدي من غيره طريقان السماع والاستعمال وفهم المعنى الذي ان الفعل الواحد قد ياتي متعديا تارة وغير متعد اخرى نحو غاض الماء وغضته ونقص الشيء ونقصته قال ابن السراج غير المتعدي ما وضع بحركة جسم وهيئته في ذاته من غير ملاقاة لشيء اخر والافعال التي لا تتعدى على ثلاثة اضرب اما خلقة كاسود وطال واما حركة للجسم في ذاته نحو ذهب وقام وخرج وسار واما افعل من افعال النفس غير متشبث بسببي كعلم نحو كرم وحسن وفهم وفكر وغضب وبطر هذا قول ابن السراج وقال كل كان ضد متعد يا فهو متعد فان ضد لا زال فهو لا زال من حوسكن وتحرك واسود وابيض واقول هذا ليس بمطرد فان ذهب ضد جاء وجاء متعد وذهب لا يتعدى الا بتحيل او جاء وكم حصرت صدور لم و المتعدي كون الى واحد واثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى وانبا وخبر وحدث وقلت دليل الحصر فيما ذكر ان المتعدي الى المفعول به اما ان يتعدى الى اكثر من واحد او لا والثاني هو المتعدي الى واحد والاول اما ان يكون الى اثنين بلا واسطة نسبي قبل دخول الفعل او لا والاول باب اعطيت والثاني باب اعطيت المتعدي الى واحد فمثال افعال القلوب خمس كل حاسة تتعدى الى ما تقتضيه ابصرت الرجل ولا يقال ابصرت الحركة لانه ما لا يبصر فاما قول الشاعر

راي برقا آخذا عنه وروضه بروذ الغضى فيه بانة وضائل

فهو على حذف المضاف اي راي اثر برق لان البرق لا يرى بالعين بل يدرك

بالذوق او الملمس باليد ويحتمل ان يكون رأى بمعنى علم لانه يكون لاحس بحد الهو آفعلم يرد
الآ بذلك قال ابو علي جميع افعال الحواس تتعدى الى واحد الا سمعت فانه تتعدى
الى مفعولين بشرط ان تحكي الثاني ما سمع نحو سمعت زيدا يقول كذا او لا حال سمعت
زيدا يصهل لان الصهيل لا يسمع وان اضفت على احد المفعولين لم تكن الا ما سمع نحو
سمعت حديث زيد او كلامه وقد يضمر هذا على اي على وصل المفعول الثاني ص
قولك سمعت زيدا يقول كذا جملة والجمل لا تكون مفعوله الا في افعال القلوب او الجملة على المبتدا
والخبر نحو علمت وما سمعت فليس منها الجواز الا قتصار على احد المفعولين ثم اول
هذا المنكر على اي على قولهم سمعت زيدا يقول كذا على حذف المضاف وهو في موضع نصب
على الحال وكذا قوله تعالى لسمعونكم اذ تدعون اي سمعونكم داعين فحذف المضاف
واضمير المخاطبين لدلالة قوله اذ تدعون عليه مثل قوله تعالى في موضع اخر ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم قوله اعلم الى اخره اقول هذه سبعة افعال اثبات منها مفعولان وان
عدى المتعدي الى مفعولين لم يجز الاقتصار على احدهما وهي اري واعلم والفها في هذا
الفعل اك اذا قلت علمت زيدا منطلقا فمن الجائز ان تكون قد اعلمك خالد منطلقا فاذا ذكرت
ذلك المعلم صار الفاعل في علمت مفعولا فصار يتعدى بادخال الهمزة الى ثلاثة وكان الاقتصار
على احد المفعولين جائزا كما كان في الفعل المتعدي الى مفعولين في جميع افعال القلوب الا
ترى انك تقول ظننت زيدا عمرا قائما فتقتصر على احد المفعولين ان شئت ولو قلت
اي جعلته ظانا عمرا قائما لم يجز الاقتصار على احدهما دون الاخر وكذلك لو قلت رأيت
بمعنى العلم الا في هذا الموضع الفعلين وما لحقه فتتعدى الى مفعولين
الثاني منهما بحرف الجر ومضاف حرف الجر من الثاني وقد اجتمع حذفه واثباته في قوله
تعالى فلما ناها به قالت من انبأك هذا فحذفه الى الثاني في الاول واثبته حرف الجر وعداه الى
الثاني فيما بعد بنفسه ثم استعمل اعني انبأ وبابه استعمال اخبرت وحدثت لان
الانباء اخبار والاخبار اعلام فصار بها بمنزلة اعلمت فاعطيت مفعولا ثالثا وكذا
الاصل في اخبرت وحدثت ان يتعدى الى الثاني بحرف جر فيقال اخبرت زيدا عن
عمرو ولكن لما كان الانباء مرادفا للاخبار والاخبار مرادف للاعلام اعطي عمل اعلمت وقيل
ان المفعول الثاني والثالث من هذه الخمسة في معنى المصدر لانها في الحقيقة نقل الما
والخبر والحديث فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا قائما فكأنك قلت اخبرت هذا النوع من الخبر

اي سمعت قول زيد وقول قوله تقول كذا قرينة دالة على حذف المضاف

اخبارا او

بخلاف قولك علمت زيدا عمرا قائما فان الثاني والثالث في علمت جملة محلوه والمعلوم عن العلم وليس
المفعولان في باب علمت اعني الثاني والثالث نفس العلم ولا نوعه بل هو متعلقه والمحدث زيدا
عمرا قائما فان المفعولين بعد الاول نوع من الحديث ونوع الحديث حدث وافراد الشكل
عاقل في ان المفعول الثاني على انفراده ليس مضموما على المصدر اولا كذا الثالث واذا كان كل واحد
منهما على انفراده ليس مضموما على المصدر بذلك واحد منهما ليس هو نفس الفعل ولا نوعا من
انواعه فلم يكن مجموعهما مضموما على المصدر بكيف والعامل فيهما هو العامل في كل واحد
منهما على انفراده ثم ان كانت هذه الجملة سمى انبأ فان قلت ان اسم الشيء هو ذلك الشيء الا ترى
ان سيبويه قال ان قلت وانصرف منها نحكي بها كما كان ذلك اما اولا فلو يريد بالقول مصدر
قلت او صفة نحو قلت صوابا وخيرا فلوان الجملة بعدها مصدر لاجل انها قول لصار تقدير
حاصل كلامه يحكى بها كما ان مصدرا لا مثل في فساده ويلزم على هذا ان الجملة بعد
القول منصوبة على المصدر لانها قول واذا كانت مصدرا فاذا ني الفعل المفعول نحو قيل لا
زيد مطلق يلزم ان يكون الجملة فيه مقام الفاعل والجمل لا يكون فاعله الا اذا دخل عليها احد
حروف المصدرية وما يكشف قناع هذا التخيل ان المفعول الاول في باب اخبرت والاول
في باب اعطيت ولذلك جاز الاقتصار عليه والثاني والثالث في باب اعطيت فجوز
الاقتصار عليهما دون ذلك الاول ولو كانا مصدرا لجاز رفعهما اذا حذفت الاول وبنيت
الفعل للمفعول لان المصدر يقوم مقام الفاعل مع عدم المفعول الصريح وايضا فانك تقول
اخبرت زيدا عمرا قائما اخبارا فلو كان الثاني والثالث مصدرا لكان الفعل الاول صفة في الاصل والمصدر
مخصوصا لان المفعولين خرجا خاصا غير مخصوص بذكر المصدر الموكد له على الاطلاق ويكون
ايضا قولهم جاء البرقين اوصاعين مضموما على المصدر اعني القفيز اي جاء هذا النحو
المخصوص واستعمال هذه الافعال لما شبه بالمفعول قال الحارث بن حلزة

او منعتم ما تسألون فمن حد ثنموه له علينا العلا

فمنعتم مبني للفاعل وتسألون للمفعول والثاني حدثنموه مفعول اول واقيم مقام الفاعل
والهاء مفعول ثان وله علينا العلا جملة ركبه من مبتدا وخبر في موضع نصب مفعول
ثالث فالضمير في له وهذه مفعول الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي
علمت وانبأت فقد تقدم جواز الاقتصار على الاول كما يجوز في باب اعطيت وجواز

الاقتصار على الثاني والثالث لا يجوز في الاقتصار على الثاني في باب اعطيت ولا يجوز الاقتصار
على الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني لان الثاني هنا هو الاول من باب علمت والثالث
هنا هو الثاني وهو لا يجوز الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين فكذا هنا قال
وعلمت افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعممت ولمت الثلاثة
في الحج بهذه الافعال الدالة على كيفية النسبة من الجزم او الترددي اي بيان السكن في الخبر او
النفي فاذا قلت زيد منطلق لم يحتمل ان يكون اخبارك عن نفي ولا شك ويحتمل ان يكون عن شك
فاذا ادخلت على المبتدأ والخبر احد هذه الافعال رفعت الاحتمال وصار السمع متفقا عليها
وقد اضيف الى هذه السبعة درست وشعرت وتوهمت وادخل بعضهم فيها سميت
وكتبت واخبرت وجعلت في احد اقسامها كقوله تعالى وجعلكم ملوكا فجعل هنا من هذه
الافعال لان الثاني هو الاول والثاني هو الاخر في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقيل ليس لقائل
منهم ان يقول ليست من افعال القلوب ولذلك تعدى الى الثاني بحرف الجر فيقول له تعالى لو شئت
لعدت عليه اجرا وقد قالوا قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقالوا القدر والتخاذ الله
ابراهيم خليلا فتعدى الى احدهما بحرف الجر ثم حذف والاصل في كل فعل ان يسمى بما
هي عنه فنصب الجزئين قلت لما ذكر هذه الافعال ذكر الغرض لها وقال

قول المصنف على الجملة احترز به عن المفرد فخرج به باب اعطيت فانه لا يجوز الاقتصار فيه على
احد المفعولين فكون الفعل من الاقتصار دخلا على مفرد وان لم ينتصر على احد المفعولين
لم يكن ايضا داخلا على جملة اعني باب اعطيت لان الجملة عبارة عن اسناط يسمى في الجزاء ويجوز
ايضا هذه الافعال اذا لم تكن من افعال القلوب كرات بمعنى ابصرت فان قلت ما الفائدة في
قوله لا سيما فان الفعل لا يدخل على الجملة قلت الفعل هنا احترازي عن قولك اذا ظن
بمعنى اظن فانها مدخل على الجملتين قوله لبيان ما هي عنه اي لبيان الجملة طلبت من
اول قوله فنصب الجزئين يعني المفعولين وقوله لان اعم لان الثاني قد يكون فعلا
ومجرورا وظرفا وغير ذلك وانما نصبتها لانها مشابهة الفعل والفاعل فانها تفتقران الى
تعلق بها وعمل هذه الافعال في الجزئين النصب دليل على ان كان وان عملة في الاسم
ذهب اليه البصريون فالمفعول الثاني متعلق الظن وانما ذكر الاول بيانا لمتعلق الظن
و[illegible] ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت قلت

لان الافعال خصائص لست لغيرها من الافعال فاحرى خواصها ان لا يدفع فيها من ذكر
المفعولين لانك لو اقتصرت على الاول لم يعلم الجزء المشكوك فيه او المنفي ولو اقتصرت
على الثاني لم يعلم من اسند اليه ذلك الجزء المظنون وايضا فان مفعولي ظننت واخواتها
بينهما ارتباط اسنادي قبل دخولها ولا يجوز الاقتصار على المبتدا دون الخبر ولا على
الخبر دون المبتدا كذلك لم يجز الاقتصار على احدهما بعد دخول هذه الافعال عليهما
فان مفعولين صح ان يكون احد المفعولين جزءا من الجزء الاخر فيصح الاقتصار فيه بخلاف
باب اعطيت بريدا ان مفعولي اعطيت ليس احدهما جزءا من الاخر قبل دخولها فلذلك جاز
الاقتصار على احدهما فطننت اذا فرق بينها وبين مفعوليها كانت في التفرق جملتين احدهما
ظننت والاخر زيد قائم بخلاف باب اعطيت فان التفرق لم يحقق فيه منها جملتان ومعنى
الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا فاذا اذا حذف في نفرته دلت عليه هو مراد معنى
فليس اقتصارا اما لا يسمى حذف الجزء اقتصارا على المبتدا لان الحذف لا يجوز الا بدليل فاما باب
كسوت فيجوز الاقتصار بدليل وبغير دليل لان الاول فيهما غير الثاني فاما قول الخصم
اذا دخلت هذه الافعال على ان نحو ظننت انك قائم ان المفعول الثاني فيها محذوف فالجواب
ظننت ذلك كائنا لان ان المفتوحة في تاويل المفرد واما سدوه فيرى انها سدت مسد
المفعولين لان متعلق الظن او العلم مصرح به فلا حاجة الى اضمار غيره وايضا الكوفيون
الاقتصار على الاول اذا سد شيء مسد الثاني فاما في باب المبتدا نحو اقائم اخواك فمقول على هذا
ظننت قائما اخواك واقد واقول الشاعر

فاعل ظن امغرب ثوب غنيمة ذاهب بحادثي تكذابه وجعلكه

فانا مفعول وتكذابه مرفوع بذاهب وهو عند البصريين شاذ قال ومنها
انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقبال الجزءين كما تقدم في باب اعطيت مثل زيد
علمت قائم وعلمت هذه الخاصة الثانية وبرهن بقوله ومنها ومن خواصها وتحترز
بقوله يجوز عن نحو ظننت ومعنى الالغاء ابطال عملها وتحترز بقوله اذا توسطت
او تاخرت عن نحو زيد ظننت قائم فلا يجوز الالغاء ومع التقديم لان تقديمها يشبه الشرط
والاستفهام وايضا سيد الطرح لها وذلك ناقض فوجب اعمالها لقوتها في اقوى مدارجها فلم يجز الالغاء
مع التقديم لتساوي القوتين ولاتساب ضعفها مفعول ظننت زيدا قائما بالنصب فيهما البتة

فاعل

وقد

باموربنفسه اكثر من علمه وظنه باموربغيره جاذلك في قولهم عدمني وفقدني قال الشاعر

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ... وعما الحي منهما متزحزح

فهذا ونحوه محمول على المجاز والمعنى عدمني غيري وفقدني غيري لان عدم الشيء لا يضيف الى نفسه

محال وبيانه ان عدم الشيء ان تعلق بغيره موجود فمحال انك غير موجود مع صحة انك عالم

لانه اذا صح منك العلم فانت موجود وان تعلق بنفسه موجود فمحال ايضا لان الشيء انما يعدم

ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت على اصناف

وانما تعدى بحسب مقتضاها فلما كانت هذه الافعال تقتضي مسندا ومسندا

اليه عملت فيهما بحسب مقتضاها فلما كان بعضها مشتركا بين معنيين او اكثر فالموضع

الذي يقتضي معناه الا مفعولا واحدا فلم ينتصب به الا ذلك الواحد اما ظننت فمستعمل

لثلثة معان احدها بمعنى التهمة كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يعلمون

ولذلك ادخلهم ولولا انها كذلك لما دخلهم على النقل الثاني انها تكون اعتقادا راجحا مع تجويز

نقيضه وهو الاصل فيها الثالث انها تكون بمعنى اتهم فتتعدى الى واحد كقوله تعالى وما

هو على الغيب بظنين اي بمتهم ومن قرأ بالضاد فمعناه ببخيل واما علمت فاتي على معنيين

احدهما ما ذكرناه والثاني ان يكون بمعنى المعرفة وذلك اذا قصدت بها علم الشيء في نفسه

اي تصوره مفردا من غير ان تحكم عليه بامر قال الله تعالى لا تعلمونهم الله يعلمهم اي لا تعرفونهم

الله يعرفهم قلنا المعرفة لا تطلق على الله تعالى لما توهمه من سبق الجهل ولذلك ان

اردت معرفة الاسم ولم تكن عارفا به قبل ذلك فهي تتعدى الى واحد ولا تتعدى

الجهل انما يكون فيما يصح عليه الجهل واما رايت اذا كان بمعنى ابصرت تتعدى الى واحد كما تقدم

احسست بمعنى وجدت بمعنى الرأي كقولك فلان يرى رأي ابي حنيفة اي يعتقده قال

الشاعر

وانا لقوم لا نرى القتل سبة ... اذا ما رأته عامر وسلول

اي لا نعتقده وسيحال بدليل قوله اذا ما رأته فعداها الى واحد في المصراع الاخير

من البيت وكذلك رأيت بمعنى الامر كقولك ارايك زيدا ما صنع فالكاف حرف خطاب لا

موضع لها من الاعراب عند سيبويه ويجوز حذفها فتقول ارأيت زيدا ما صنع وتكون

هذه الكاف مع الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد وليست هذه من رؤية العين ولا

من رؤية القلب بل هي قبل وهذه معينة لانها ان كانت بمعنى اخبرني ودخل اما على اسم

ما اذا توسطت جاز الالغاء والاعمال ارجح لتقدمها على احد الجزئين واما اذا تاخرت فالالغاء

ارجح لعدم استيلائها على احد الجزئين تقول زيد قام ظننت واتجاز الالغاء لان مفعوليها

جملة فلم يقو بها بنفسها بخلاف اعطيت فان مفعوليها ليسا جملة فلما عن الاخر فلو الغيت لم

يبق بين المفعولين ارتباط نسبي وا ـــ ومنها انها تخلو مع حرف الاستفهام والنفي

واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وا ـــ قوله ومنها اي ومن خواصها ولي

اي صالحة والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا واما التعليق

فهو ابطال العمل لفظا لا محلا فان موضع الجملة في قولك ظننت ازيد قائم نصب واما لم

يعمل لفظا لان لام الابتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام لهن صدر الكلام والعامل لا يعمل

التصدر على معموله فتدافعا ولو قال قبل الاستفهام لكان اشمل لدخول ما والاستفهام

فيخوظننت من اوكد فمن مبتدا وابوك خبره وموضع الجملة نصب بظننت ولو قال

تخلو اذا ولها لام الابتداء لكان اسد عبارة لان حذف الحروف التي ذكرها لو دخلت على التي

لم يجب التعليق نحو علمت زيدا ابوه منطلق لم يجز الا نصب ما بعد ابوه ومن معموله لا يعمل

حتى تعلقه عن العمل في اللفظ وتكون ابوه من مبتدا وخبره والجملة في موضع نصب

مفعولا ان واما جاز تعليق هذه الافعال لان مفعوليه جملة مستغلة وقام مقام فان

ولـــ كيف يجوز ان تقول علمت اذ قام ام عمرو والمعلوم لم يكن مشكوكا فيه حتى

يسال عنه قلـــ المراد علمت جواب السائل من اوكد وا ـــ ومنها انه يجوز

ان تكون في على مفعولها ضمير من شئ ولم يذكر علمني منطلقا وانت تعلم هذا خاصة

الرابعة وانما جاز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول وهما لشئ واحد في هذه الافعال

من قبل ان تنبيه على حصول في المفعول الثاني لم يكن في الاول لانك اذا قلت ظننتني

منطلقا فانك لم تقع في الاول الا ما هو شريك في الظانية نفسها عنى الاول الا للغو

في التحصيل للفاعل وقيل انما لم يجز في غير افعال القلوب الجمع بين ضميري الفاعل

والمفعول وهما لشئ واحد لانه يفضي الى اللبس لانك اذا قلت ضربني بمعنى ضربت نفسي

وضربك بمعنى ضربت نفسك لزمك ان تقول في الغائب ضربه بمعنى ضرب نفسه

فتوقع فعل الفاعل بنفسه بالضمير فلا يعلم بما له او لغائب اخر وقيل لان

افعال القلوب بكثرة وقوع الفاعل والمفعول فيها لشئ واحد لان علم الانسان وظنه

سوال

مني

مقيد واما على جملة شرطية كقولك تطلق ان ابتك هذا المبتدأ ان صح وان اتم ان اصح ما وكم
عورا والثاني ان يكون بمعنى انتبه كقولك ان بيدا قبل اجنبه اي انتبه له قبل اجنبه وقد
يحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم او تاخر عليه واما وجدت فلها بمعنى العلم قال الله
تعالى انا وجدناه صابرا اي علمناه ومصدرها الوجود ومصدر الله بمعنى الاصابة
لوجدان وقال الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وعاد وراح وما زال ولم يبرح
وما فتئ وما انفك وما دام وليس وقد جاءت حاجتك وقعدت كاتبا حربة قلت
قوله لتقرير الفاعل على ما قلت قوله الافعال الناقصة لان معنى كونها ناقصة انها لا تقتضي
فيها على الرفع لم يكن المجموع كلاما ولذلك افردت هذه الافعال عن غيرها وجعل
لها باب يخصها بخلاف غيرها من الافعال التي يتم بها مع فاعلها الكلام فقوله لتقرير
الفاعل يشعر بانها غير ناقصة لان الفاعل يتم به مع فعله الكلام وقوله على صفة
يشعر بانها ناقصة ولو قال لما وضع لتقرير الشيء على صفة او لتقرير المرفوع على صفة
لكانت العبارة اسلم لكنه استعمل الخاص موضع العام مجازا ولذلك قيد بعد ذلك قال
لكلمة الا سبعة عشر فعلا الا فعل ترفع الفاعل وقد ذكر اثنا عشر فعلا اما
مسموعة فلم يذكر منها الا اربعة وهي كان وصار ودام وليس ثم قال وما كان نحو من
الفعل فانه لا يستغني عن الخبر وذلك يدل على ان هذه الافعال غير محصورة لما عطاه
من الضابط وهو قوله وما كان نحو من الفعل فانه لا يستغني عن الخبر لكن النحويين جمعوا
منها ثلاثة عشر فعلا سوى افعال المقاربة والحق بعضهم بها الثلاثة عشر ستة اخرى
اثنان منها لم يخرجان عن مورد السماع التي ذكرت بها العرب فيه وهما قوله وقد جاءت
حاجتك وقعدت كاتبا حربة فاجروهما مجرى صار في هذا الكلام لجريانهما مجرى
المثل فلذلك جعلوا لهما اسما وخبرا فاما استفهامية وهي مبتدأ وجاءت فعل ماض بمعنى
صارت وفيه ضمير يعود على ما واتى انت ضمير مخاطب في محل جر كما قالوا من ذا تراه
ضمير ما انها في محل رفع والجملة من الفعل وفاعله مع ما هو ت فصار كانك قلت ما صارت
حاجتك فنصب حاجتك لانه خبرها التي بمعنى صار واسم جاءتها وجملة في موضع
رفع خبرها وانما حملوا جاء على صار لانتقالها في معنى الانتقال لانك تقول جاء زيد لما

عمرو اي اسقل اليه كما تقول صار زيد الى عمرو ومنهم من رفع حاجتك ويجعل الاستفهام
في موضع نصب خبر مقدما والاستفهام النصب ومنه قولهم البر قفيزان بدرهم اي صاعان
ومنهم من يجعل قفيزان حالا وقيل الحال ضعيفة لانهم لم يقصدوا الاخبار عن مجيء البر
في نفسه بل قصدوا الاخبار بحصوله على هذه الصفة واما المثل وهو قولهم ان قفا شبرة
ويروى تحمد شبرة اي لصقها حتى قعدت كاتبا حربة اي حتى صارت كاتبا حربة فهو وضع
كان واسمها وخبرها نصب فقعدت فعل واسم فقعدت ضمير يعود على الشر وقال
الله تعالى فتقعد مذموما محسورا اي مذموما محسورا واما الاربعة الاخرى وهي اضحى
وعاد وغدا وراح فلها وجهان ان يستعمل لتقرير المرفوع بها على صفة على ما ذكر من
الضابط فوجب ان تلحق بها في هذا المعنى ومنهم من لحقها بما رأى من قصورها عنها
فجعل انتصاب ما بعدها على الحال لانها تستغني بمرفوعها نحو قولك عاد الماء
وراح الجمع عمرو وكذا آض الى كذا اي رجع اليه وقال
فلت لبيك اصطاد ضبابا وكانت الاسبة الاسبة
اخرجه على معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيدا قائما وقلت لبيك
لتضمنه معناها انه تدخل لتعجب زيان الخبر ولتقيك محاذيرها واما ثاب وانبنى فليس
واما استمر فما في زال وانما يعتبر ذلك على حسب معانيها وسيأتي بيان معانيها مفصلا
ان شاء الله تعالى وانما رفعت الاول لانها تضمنت الاسم الذي يسند اليه كسائر الافعال فارتفعا
اسندت اليه وانتصب الثاني لانها تشبه له الفاعل فلما رفعت الاول وجب نصب الثاني على التشبيه بالمفعول
اذ هو سبيل الى رفعه وبيان معناها بمقتضى جريانها لتقرير الشيء على صفة فلابد لها من ذكر
ذلك الشيء وصفته ويسمى الاول اسم كان والثاني خبر كان لتنزيلها فيهما وطلبها للاختصار
فاذا قيل اسم كان فهو اخص من قولهم المرفوع بكان ولابد من ذكر خبرها لانهم لما اخطروا
ببالهم ان الحدث يدل على زمن خبر المبتدأ صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث
والزمان فلما كان خبرها عوضا مما سلبت من الدلالة على الحدث لزم ذكره وقيل ايضا انما
نصب لكونه عوضا من المصدر ولذلك لم يجمع بينه وبين المصدر وصار قصر كان الاصول
من وجهين احدهما ان المفعول يحذف وخبر كان لا يحذف والثاني ان خبر كان يلزم ان
يكون مطابقا لمرفوعها في التذكير والتانيث والتثنية والجمع ولا يلزم ذلك في المفعول الثالث
ان المفعول غير الفاعل وخبر كان واسمها في المعنى والكون مع خلو خبرها خاليا ولو كان

حالا اذا وقع معرفة نحو كان زيد اخاك ولا مضمرا فيجاز حذفه واقتصر في الشمل على كان لكثرة
وكان كثرة الاستعمال وهي ام الباب وبقية اخواتها لا تخرج عن هذا العمل والا تكون
ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا ومعنى صار وتكون تامة بمعنى ثبت وزيد في
ماضي قد ذكر لكان لانه احوال ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
لها ثلاثة احوال وبدأ بالناقصة لان الباب لاجلها عقد وقد تقدم بيان نقصانها بقوله
لثبوت خبرها تعليل لنقصانها اي للزوم خبرها اذ التامة لا يلزمها ثبوت الخبر وقد
ذكرها علة لزومه بقوله ماضيا دائما ومنقطعا انما قيدها بما ضي دون غيره بالزوم لتعدد
الدوام وتحقق الانقطاع في غيره لان ما سيكون قد علم عدم كونه في الحال والاصل في
الصفة اذا امتنت ان تكون دائمة حتى يدل دليل على انقطاعها كقولك كان زيد فقيرا واو
الآن غني فلو فهم من كان انقطاع الخبر لكان قولك وهو الآن غني تكرارا واما كونها
بمعنى صار فنحو قول الشاعر بيتها فقرة والمطي كانها قطا الحزن فدكات دكا
كيف اي فقد صارت قرية سوداء بعد ان لم تكن قرية بيضاء وقيل ان كان في قوله تعالى وان كان ذو عسرة
ان كان من افعال التمام اي وقع ذو عسرة وقيل هي زائدة واما التي
يكون فيها ضمير الشان فناقصة ايضا لكن لا تكون خبرها الا جملة قال الشاعر
اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
فالناس مبتدأ وصنفان خبر واسم كان ضمير فيها وهذه الجملة مفسرة له وكلمي بيان تمنه
اي كان الشان هذه الجملة لان قولك الناس صنفان شامت وقصة وحديث فاذا لم
ضمير الشان او ضمير الحديث او القصة فمعناه ضمير هذه الجملة لانها شان وحديث
وقصة فالجملة هي المضمر والمضمر كناية عنها قوله وتكون تامة بمعنى ثبت لان ثبت فعل
حقيقي تام يتم منه ومن مرفوعه كلام وكذلك كان التي يتم بها ويرفع الكلام والمرفوع
بها فاعل حقيقي وتوكيد بالمصدر فيقال كان الامر كونا كما يقال وقعا الامر وجوبا وتعمل
في الظرف والحال وهذه التي تختلف معناها فتكون بمعنى الحدوث قال الشاعر
اذا كان الشتاء فادفئوني اي اذا حدث وهذه قوله تعالى كن فيكون اي
احدث فحدث وشذ كانت الكائنة اي حدثت وحصلت وتكون بمعنى الثبات والدوام
كقولك كان الله ولم يكن اي دام وثبت وتكون بمعنى الوجود كقوله تعالى وان كان

ذو عسرة قوله وزيادة معنى الزيادة الا يختل اصل الكلام باسقاطها ولزيادتها اربعة
مواضع تزاد بين المبتدا والخبر نحو زيد كان قائم اي زيد قائم ومنه زيادتها في التعجب
ومنه ان من افضل زيدا وتزاد بين الفعل والفاعل كقولهم لم يوجد كان مثلهم اي لم يوجد
مثلهم وبين الجار والمجرور كقول الشاعر سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب
اي على المسومة وبين الصفة والموصوف كقول الشاعر
وكنت اذا مررت ببار قوم وجدان لئامهم كراما
اي وجدان كراما وقيل لئاما في موضع خبرها وليست زائدة وقيل هي تامة ولئاما في
موضع حال تعلق الجاران واختلفوا في فاعل الزيادة قال السيرافي فاعل مصدرها
اي كان الكون وقال ابو علي الزيادة لا فاعل لها فعلى هذا لا يكون في قول الفرزدق
وجدان لئامهم كراما ✿ زيادة ومن فوائد زيادتها قال الفقير وجدان لئامهم
كراما فهم منهم منفصل مولد للضمير المستكن في لئام فلو ذهبت كان ولي فعل ولبها المتصل
فاتصل بها فصار واوا وقيل انما ذهبت كان لمانع امكان جعل لئاما خبرها والواو اسمها
لان الجار والمجرور المتقدم كما يطلبه كان ان يكون خبرها كذلك يطلبها جيدان ان يكون صفته
والتطلب بجانب المتقدم الا ترى ان قولك كان زيد قائما ابوه التصب فيه على انه خبر كان
لتقدمها عليه احسن من الرفع فيه على انه خبر الاب لتاخره عنه فكذلك قال
وصار للانتقال اذا كانت هذه الافعال تنتقل للخبر حكم معناها ولما كان معنى
صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم بالخبر اما ان يكون باعتبار الذات نحو صار
الزق خلا والما باعتبار صفة حقيقية نحو صار زيد عالما والما باعتبار مجرد نسبة نحو
صار الفقير غنيا والما باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو وفي في هذا الوجه تامة لتعديها
الى المفعول بحرف الجر فمتى كانت للانتقال من حال الى حال فهي ناقصة واذا كانت للانتقال
من مكان الى مكان فهي تامة لانك ان بعدها ليس خلفه فانه لا انتقال زيد الى عمرو على
الابتداء والخبر قال ✿ واصبح وامسى واضحى وبات وظل مضمن الجملة اما وفاقها ومعنى
صار وخبرها قال ✿ مضمن الجملة هي نسبة الخبر الى الاسم ومعنى قوله لا فتقار مضمون
الجملة اما وفاقها اي بسبب تضمن الخبر الحصول في الزمان المستفاد من حروفها لان معنى الافعال انما
دخلت على الجملة الاسمية لاقتضاء الخبر حكم معناها وقوله اما وفاقها يعني او وفاقا بهذه الافعال

المستفاد من لفظها قوله وبمعنى صار وكفرنه بعضى في البلاء قال عدي

ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور

اي صاروا وانما جعلت بمعنى صار لانهم على هذه الصفة في الضحى وغيره من الاوقات فلا وجه للتخصيص بوقت الضحى لثبوت الصفة لهم في جميع الاوقات بعد حصولها واما الثانية فمعناها الاخبار بالحول في هذا الوقات الخاصة بهم فتقول للنائم اصبحنا اي دخلنا في الصباح وكذلك امسينا اي دخلنا في المساء فيحصل بها تعريف الحول في هذه الاوقات لمن لا يعرف ذلك وقد جاءت زائدة في التعجب على الاخفش ما اصبح ابردها اي ما ابردها وما امسى ادفاها اي ادفاها و ـــــ وظل وبات لا تعمل مضمرة في الجملة بوقتها وبمعنى صار و ـــــ ظل لثبوت الخبر بها نهارا وبات لثبوته ليلا قال الشاعر ولقد ابيت على الطوى وظلة حتى انال به كريم المأكل

اي بت على الطوى ليلا وظلة نهارا قوله وبمعنى صار يعني فما تعذر فيه الاختصاص بوقتها كقوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم اي صار لان البشارة بالانثى لا تختص بنهار دون الليل ومثله فطلتا اعاقرهن حاضعتين اي صارت ومثال بيت بمعنى صار قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من النوم فليستنثر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خياشيمه اي لا يدري ان صار عليك ام لا فنقل فيها وكون ما ليس بزائل لم تستعمل الا ناقصة وابانت فلم اسمع منها نقلا موثوقا به انها استعملت تامة لكن ظل وليس ومازال ومافتئ هذه الاربعة خاصة لم تستعمل الا ناقصة فاما ابو بكر الخشاب فذكر ابن الخشاب في المفصل في شرح الجمل انها تستعمل تامة وناقصة فعلى تقدير صحة هذا النقل تستعمل باقتاة و ـــــ وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار الخبر بها فاعل متقدم وبزمانها المنفي ولما كانت هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها ومعنى هذه الاربعة الاستمرار وجب ان يكون خبرها مستمرا المرفوع وبيان ان معنى هذه الاربعة الاستمرار انك تقول زال الشتاء اذا فارق فاذا دخلت حرف النفي على زال لزم الثبوت مستمرا لان حكم بعدم المفارقة على الدوام بكفي في ارتفاع حصول مفارقة الشتاء في وقت طلوع الشمس ولو قال لا يستمر خبرها فلن تنسبه لكان اولى لان المرفوع بهذه الافعال ليس هو

اذ لو كان فاعلا لم يتوجه له هذا الباب الا بحوله في باب افعل لكنه اخذ عبارة الزمخشري

استمرار الفعل يعني

فاعلها فانه قال في هذه الاربعة ان معناها استمرار الفعل بفاعله في زمانه فاراد بقوله استمرار الخبر واراد بقوله بفاعله من نسب الخبر وقوله في زمانه يعني مدلول له فالمراد بقول الزمخشري بفاعل بفاعل الخبر فاعل زال من الخبر في قولك ما زال زيد قائما فعل زيد وليست عبارته ايضا بسديدة فان قولك ما زال زيد حسنا غلامه ليس حسن الغلام من فعل زيد قوله مذ فعله يعني مذ صلح له قوله ويلزمها النفي يعني هذه بما الاربعة وتنفي في الماضي ولم وفي غير الماضي لا ولن وانما كونها النفي يؤخذ من معنى زال فان معنى برح وكذلك معنى فتئ وكذلك معنى انفك معنى انفصل وفارق وكذلك معنى فتئ فاذا قلت زال زيد قائما بصريح معنى كان المعنى زال قيامه اي انتفى فاذا دخل عليه النفي ثبت لان نفي النفي ايجاب فالنفي حصل الاثبات فاذا كان معناها الاثبات فلم يصح ادخال الا على الخبر فلا تقول ما زال زيد الا عالما كما لا يقول كان زيد الا عالما لان يوقع الا هنا لا يكون الا للخروج من متعدد اذ لو متعدد قبل لفظا ولا حكما فتعين ان يكون للتفريغ وهو نقض النفي واثبات ما تبين من ان معنى ما زال الاثبات ثم على تقدير ان الا مستثنى المفرغ يكون بعد الاثبات يلزم منه التناقض لان ما بعد الا في الاثبات منفي فيكون الا نقضي نفيه وما زال ينفي اثباته وذلك محال فاما قول ذي الرمة

فراجع لا تقل الا مناخة على الخسف او تومي بها بلدا قفرا

منقل هذا تامة بمعنى لا تفصل الا مناخة ولذا الجأت الى الرفع اعني مناخة على ذلك او النقل على انها خبر مبتدا محذوف اي الا هي مناخة وموضع الجملة حال فمناخة اذا نصبتها حال من الضمير في تقل لانه خبر وقد يحمل قوم هذا البيت وجوها يحاول بها فجعلوا الخسف الخبر ومناخة حال من الضمير المستكن في قوله على الخسف لانه خبر والتقدير لا تقل لابنة على الخسف فحال من الاحوال الا في حال الاناخة وهذا التقدير فاسد لان الاستثناء ان مفرغ بغير بلى واذا كان مفرغ لم يصح الا استثناء المفرغ في الايجاب فجعله خبرا ولا حاجة به الى هذا التقدير البارد وقعه فيما هرب منه من وقوع الا مستثنى المفرغ على المستثنى منه لانه مستثنى من الاحوال التي للضمير المستكن في على الخسف وايضا فان مناخة حال من الضمير في الجار والمجرور الذي هو الخبر والعامل فيها

حرف الجر والحال لا يتقدم على العامل بتأويل الفعل والالف فيما زال منقلبة عن ياء لقولهم
زيلته فتزيل وزلته أزيله وأما قولهم زال الشيء يزول فليس من أخوات كان وإذا أسندت
الفعل إلى نفسك قلت زلت بضم الزاي و ... وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها
لفاعله ومن ثم احتاج إلى كلام لا لظرف قلت ما في ما دام مصدرية وإن جعلت ما
نافية فدام تامة ليست من باب كان الناقصة قوله لتوقيت أمر يعني بالأمر الكلام الذي
يصحبها من فعل أو ما هو في معناه وقوله بمدة ثبوت خبرها هو الذي ميزها التي مع
دام من ما المصدرية مع غير دام لأنك إذا قلت اجلس ما جلس زيد فما هاهنا توقيت
لأمر بمدة ثبوت ذلك الفعل الواقع مع ما لفاعله لأنه فعل تام لا يفتقر المرفوع به إلى
خبر فلذلك قال بمدة ثبوت خبرها ليخرج بقوله خبرها من الأفعال الواقعة بعد ما
المصدرية ما لا خبر له لكونه فعلا يتم الكلام به وبفاعله فلا حاجة له إلى الخبر قوله
بفاعله يريد بفاعل خبرها مثاله قولك أقوم ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت
لقيام المتكلم بمدة ثبوت قيام المخاطب قوله ومن ثم احتاج إلى كلام يعني ما دام قوله
لا لظرف تعليل لاحتياجه إلى الكلام لأن الظرف معمول وفضلة في التركيب فلا بد له
من عامل من حيث كان معمولا ولا بد أن يتقدمه كلام لأنه فضلة أي يستغني عنه في التركيب
ما دام ظرفا و ... وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا قلت قد تقدم
بيان مضمون الجملة ولما كانت هذه الأفعال تدخل على الجملة لإعطاء الخبر حكم معناها وليس
لنفي الحال في قول وجب أن يعطي الخبر النفي في الحال أو في غيره على الخلاف فأصل ليس
ليس بكسر الياء ثم لزمها التخفيف بالسكون لجمودها عن التصرف وقياسها لاس بقلب
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كهاب وطاب قوله وقيل مطلقا يريد أن ليس لنفي
نسبة خبرها إلى اسمها مطلقا يعني في الحال وفي غيره احتج من جعلها لنفي الاستقبال
بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهي في هذا لنفي المستقبل لأنها لنفي صرف
العذاب عنهم يوم القيامة وهو مذهب ابن السراج وأبو علي المختار في بعض كتبه أنها حرف
واحتج بوقوعها موقع لا عوضا عن حذف نون أن المخففة في قوله تعالى وأن ليس
للإنسان إلا ما سعى واحتجوا بقول العرب ليس الطيب إلا المسك بالرفع على الابتداء
والخبر كما تقول ما الطيب إلا المسك بالرفع على الابتداء والخبر وأبو علي جعل الخبر محذوفا

أي ليس الطيب في الدنيا إلا المسك فالمسك بدل من الطيب لأنه بعضه وأجاز أبو علي أن
يكون فيها ضمير الشأن والجملة في موضع نصب خبرها وقال التقدير ليس إلا
الطيب المسك فقدر إلا متقدمة لأن إلا من شأنها أن تدخل على الخبر لا على جزء الخبر وهاهنا
الخبر هو الجملة فوجب أن تكون إلا داخلة على الجملة وقال في قوله تعالى إن نظن إلا ظنا وما
نحن بمستيقنين تقديره إن نحن إلا نظن ظنا قال لأن الظن معلوم من قوله نظن ولا
بد من تقدير إلا متقدمة لتعطي فائدة لم تعطها متأخرة و ... ويجوز تقديم أخبارها
كلها على أسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام قسم يجوز وهو من كان إلى راح و
وقسم لا يجوز وهو ما أوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
قلت هذه الأفعال كلها تشترك في جواز تقديم أخبارها على أسمائها ولا إشكال
فيه لأن العامل متقدم فيه على المعمول ولا يصح هذا على إطلاقه بل كان ينبغي أن يقول
ما لم يمنع مانع كما إذا كان اسمها ضمير الشأن أو ضميرا متصلا قوله وهي في تقديمها
يعني في تقديم الأخبار قوله عليها يعني على هذه الأفعال قوله على ثلاثة أقسام يعني
أنها لا تتفق في التقديم عليها كما اتفقت في التقديم على أسمائها قوله قسم يجوز وهو من
كان إلى راح قلت هذا أيضا ليس على إطلاقه لامتناع تقديم الجملة التي هي خبر عن
ضمير الشأن وكان ينبغي أن يقول ما لم يمنع مانع وما لم يكن الخبر استفهاما فإنه يجب تقديمه
عليها نحو من كان أخوك وكيف كنت فمن خبر كان وأخوك اسمها وكذلك كيف خبر كان
والتاء اسمها وليس التقديم في هذا جائزا بل هو واجب قوله وقسم لا يجوز وهو ما أوله
ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام إنما خص ما بالذكر ليخرج منه ما في أوله حرف نفي غير ما فإنه
يجوز أن يقول قائما لم يزل زيد أما ابن كيسان فيجيز التقديم بالنظر إلى المعنى فإن المعنى
قد آل إلى الإثبات فما زال بمعنى ثبت ولذلك امتنع دخول إلا عليه لعدم النفي قوله
في غير ما دام لأن ما دام متفق على أنه لا يجوز تقديم الخبر فيها عليها لأن ما فيها مصدرية
وهي موصولة وما في صلة المصدر لا يتقدم عليه قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس
أما ليس فمنهم من أجاز تقديمه عليها محتجا بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
فيوم ظرف منصوب به وإذا كان الخبر عاملا في الظرف وجب أن يكون العامل في النية
قبله وهو معنى جواز التقديم ومنهم من يرى فساد هذه القاعدة وهو قولهم المعمول

لمصروف فنحو

لا يقبح لانه حيث يقبح العامل بدليل امتنع كان طعامك زيدا اكلا فان طعامك معمول خبر كان
وخبرها ان يصح تقديمه على اسمها فلو قلت كان لا طعامك زيد جاز ومع ذلك لا يجوز
تقدم معمول الخبر مع جواز تقدم الخبر ومن منع من تقدمه عليها قال لانها جاءت لتشبهها
بما لجمودها والتقدم تصرف ولا تصرف لليس فلا تقدم في خبرها عليها فليس لضعفها
كان لجمودها وافوى من ما اعملته فما تخطئه عن كان منعت تقدم الخبر عليها وبقولها
على ما فعلته قدم خبرها على اسمها ولم يجز ذلك في ما وقيل ان ليس في قوة ما وكان ولا
تقدم خبر كان مقترنة بما عليها لا يقدم خبر ليس والقائل بهذا القول تاول الآية المتقدمة
فيقول يوم ناتيهم منصوب بفعل دل عليه الخبر او يقول هو مرفوع بالابتداء وفتح لاضافته
الى الفعل كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم و ا
ما وضع لنفي الحال او الاستقبال وتختلف قرائن تكون لها مقارنة الفعل في الرجاء كعسى لان
رجاء الشيء دنو منه لتقاربهما وقرائن تكون لها مقارنة نفس الفعل مثل اراد وقرائن تكون للاحقة
مثل جعل وطفق لان الشروع في الفعل مقرب منه وانما افردوا افعال المقاربة عن
باب كان بالذكر وان شاركتها في دخول المقرب الشيء على صفة لاطراد وقوع المضارع
خبرها غالبا و ا قالوا عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى
ان يخرج زيد وقد يحذف ان ا ـــ وله قالوا عسى بان قوله ما وضع لنفي
الفعل رجاء قال سيبويه عسى ولعل طمع واشفاق وانطمع في السي دونه تقريرا
لحصوله ثم قرن الطمع بالاشفاق تشبيها من فوت ادراك المطموع فيه قوله وهو غير
متصرف يعني عسى ومعنى كونها غير متصرفة انه لم يستعمل منها الا لفظ الماضي وقد
جاء ليس بمعنى تعذر به ولم يسمع لها مصدر فيما نعلم وفيها لغات عسيت بفتح
السين وكسرها والفتح اشهر ولم تسمع الكسر في القرآن الا مع الضمير في قوله تعالى
فهل عسيتم ولم نعلم لها قراءة بغير ان ما تاتي بالفتح بالكسر وكسرها ولو تصرفت
لكان قياسها ان تعال كخشي يعسى عسيا مثل رمى يرمي رميا فاما قولهم عسى يعسو عسوا
اذا اشتد وصلب فليس من هذا الباب كما توهمه بعض الكوفيين

لو لا الحياء وان رأسي قد عسا فيه المشيب لغمزت امرد الشمام

قد اشتد فيه المشيب وانما تصرف لانها تضمنت معنى فعل في استعمالها بمعناه وذلك
دخلت ان على خبر لعل كما دخلت على خبر عسى وقال الشاعر

لعلك يوما ان تلم ملمة على من اللاتي يدعن حنينا

لان الاسماء بسبب الاعراب تشبه الحروف والافعال تشبه الحروف فمنع التصرف لان
الحروف وضعت لانشاء المعنى لا للاخبار عن المعنى فاذا اشتبهت الحرف دخلها الانشاء
فلم تتصرف لان التصرف انما في معنى الانشاء لانها لو تصرفت لدلت على الخبر في الماضي
والحال وفي الاستقبال بحسب تصرفها والخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا
يحتمل ذلك فالجمع بينهما تناقض وقيل اشبهت الحرف من جهة ان معناها في غيرها
فان لفظها ماض ومعناها لا يستقبل وذلك دخلت في خبرها ان قولك عسى
زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد انما دخل بعد ان لما دل لفظ عسى في الاستقبال
على صرف ماضية وهمة فالمثال الاول للناقصة والثاني للتامة فالناقصة لا تتم بدون
الخبر ويقبح بعدها اسم صريح قال الله تعالى عسى الله ان ياتي بالفتح فزيد من مبتدا مرفوع
بعسى وان يخرج في موضع نصب خبرها فالتقدير فعسى زيد ان يخرج عسى زيد الخروج
اي قارب زيد الخروج فيتعلق بفعل مقدر اذا كانت ناقصة لتحقق بيان الاعراب لان
عسى بمعنى قارب اذ ليس في قارب رجاء ولا يجوز اظهار المصدر في عسى لانها من المصدر
واعمالها الماضي وكان والاستقبال وذلك مناف في معنى عسى لان الماضي قصد وقوع ما يكون
مرجوا فوجب ان ما تاتي بان مع الفعل المضارع وانما الزموا ان مع الفعل المضارع تقويه
لما يفيد من الرجاء لتحقق الاستقبال بان اذ كان المضارع بغير ان صالحا للحال والمرجو
لا يكون حاصلا في الحال اذ لو كان حاصلا في الحال لكان مرجوا لان الرجاء مأخوذ من الارجاء
وهو جانب البئر وطرفها فكان الراجي على طرف من وقوع ما يطلبه لا على توسط ويقين
وقيل يجوز ان تكون ان مع الفعل ضربا من الاسم عسى انها في تاويل المصدر والمصدر لا
يخبر به عن الجثة وقال الكوفيون ان والفعل في موضع رفع بدلا من المرفوع بعسى
وهو باطل لان البدل لا بد من ذكره ولان عسى دلت على حتى والمعنى تتم وذلك انه من
يعسى فوجب ان يكون معمولا والشاهد فيه مراجعة الشاعر الاصل في الضرورة وهو
قوله اكثرت في اللوم لي دائما لا تلحني اني عسيت صائما

ويجوز حذف أن اذا حملت عسى على كاد والفعل الصحيح يعدل من الاسم وقد جاء السير
في الشعر داخلة على خبر عسى شاذا لموافقتها أن في افادة الاستقبال قال الشاعر

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ... ستطفى غلات الكلى والجوائح

واما التي لا يتغير بعدها اسم صريح فهي عما ضارعت لعل فلا يكون فيها اسم وتقدم بعمل
يلزم وهو قرب ودنو نحو عسى أن يقوم زيد فان يقوم فاعل عسى وزيد فاعل يقوم والمعنى
قرب قيام زيد فان قدمت زيدا على عسى جاز ان يكون اسما وجاز ان يكون ناقصة وان يقوم في
موضع نصب خبرها وان لم يحمل فيها ضمير اقضى اللبس وان يقوم في موضع رفع فاعل
عسى فتقول في الناقصة الزيدان عسى ان يقوما وفي التامة الزيدان عسى أن يقوما فتبرز
الضمير المستكن في الناقصة في التثنية والجمع والتذكير والتانيث بلفظ واحد وقد تقدم
ذكر الضمير في عسى في باب التثنية قوله وقد تحذف ان يعني من خبر عسى الناقصة ولا
يجوز حذفها من التامة لان هذا صار الفعل في تاويل الاسم فصح وقوعه فاعلا فامتنع حذف
ان لارتفاع كون الفعل فاعلا فقوله وتحذف ان ليس على اطلاقه وحذف ان على التشبيه
لعسى بكاد وال[illegible] عسى الغوير ابؤسا فيه تكون ولا فرج قريب
و[illegible] والتي لكاد نقول كاد زيد يجيء وتدخل أن قل [illegible] بهذا الباب في وضع
لنبو الخبر حصولا اي لنبو حصول ذات الخبر بخلاف عسى فانها لدنو رجاء الحصول لا لدنو
ذات المحصول وهي خبر يخص ولذلك تصرفت تصرف الفعل ولما كانت كاد لمقاربة
حصول نفس الخبر استغلت بخبر ان لم تقرب الخبر من الحصول ولذلك لا يقال كادت
الشمس تغرب لان قرب الغروب ودنوه قد حصل وتشارف الوقوع ولا يقال
كاد زيد يسافر بعد سفره ومثال ذلك في عسى قولك وقد تدخل أن بعني على خبر كاد
وانما أدخل قد على المضارع ليعلم من لفظه ان ذلك قليل لان كاد قريب النفي في خبر
الماضي والكثير من الاستقبال ان جاء خبرها بغير ان فان استعمال أن في التنزيل والجمل
على عسى كما حملت عسى عليها في حذف ان من خبرها وانما شذ استعمال ان في خبر كاد لانها
لمقاربة الحال والحال تنافي ان لانها تخلص الفعل للاستقبال ولذلك لا يقال كاد زيد يقوم
لمنافاة السين لمعنى كاد ولا يدخل حرف الاستقبال على نفسه فلا يقال سيكاد ولا سوف
يكاد و[illegible] واذا دخل النفي على كاد ففي الفعل الذي بعد أن وجهان

وقل كونه في الماضي للاثبات وفي المستقبل لأفعال نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون
ويقول ذي الرمة [illegible] اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
قلت في اذا دخل عليها نفي فانه مذاهب الاول انها كالفعال اذا خرجت من
النفي الى معناها اثباتا وان دخل عليها نفي فان معناها نفيا لان قولك كاد زيد يقوم معناه
اثبات قرب القيام لاثبات نفس القيام فاذا قلت ما كاد زيد يفعل فمعناه نفي قرب الفعل
الا ترى انك اذا قلت قرب قيام زيد فهم منه اثبات قرب القيام فاذا قلت ما قرب قيام زيد
فهم منه نفي قرب القيام هذا هو المشهور ومن لغتهم ولذلك قيد هذا الوجه بالصحيح فهذا
معنى قول المصنف فنفي الفعال على الاصح المذهب الثاني الى آخره وقيل للاثبات نفي اذا
دخل عليها النفي كانت للاثبات ووجه التمسك بان اذا قلت ما كاد زيد يخرج فالخروج غير
حاصل وغير حاصل منفي لان ما حاصل فما هو قريب الخروج بنفس الخروج فقولك ما كاد
زيد يقوم فمعناه قارب القيام ولم يقم لان الشيء اذا لم يحصل ما هو قريب الوجود علم انه
غير موجود فهذا تمسكهم بانها في الاثبات نفي واما تمسكهم بانها في النفي اثبات فهو ان
اذا اضاف النفي في الاثبات وجب ان يضاد الاثبات في النفي وأقول هذا ليس بصحيح
لان قولك كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج فما نفي الخروج فليس من موضوع
كاد بل من ارم عقلي فان قرب الوجود غير الوجود وكان ينبغي ان يقال في مثل قرب قيام زيد
انه مقيد لنفي القيام وهذا يطل هذا الفساد المذكور الا ترى اذا دخل عليه حرف النفي
بنظر ان دخل على الماضي او على المستقبل فان كان قد دخل عليه ماضيا فهي للاثبات وان
كان مستقبلا فهي للافعال وتمسكهم في الايجاب في الماضي بقوله تعالى فذبحوها وما
كادوا يفعلون ووجه التمسك ان فعل الذبح واقع بالاتفاق ولقائل ان يقول ليس فعل
الذبح مستفادا من كاد بل من قوله فذبحوها والمعنى فذبحوها بعد ان رأى وما كادوا
يفعلون على الفور بدليل انهم سألوا موسى بعد سؤال ولم يبادروا الى الذبح من حين
امروا به وهذا اولى من تغيير المعنى لاجله وقد اقول في دخول على المستقبل انه منفي
غير مثبت بدليل قولك اذا اخرج لم يكد يراني اتفق المفسرون على أن المعنى لم
يرها واذا اتفقوا على المقاربة الرؤية كان اتفاقا الرؤية لعدم ولو حملت هذه الآية على الاثبات
لصار المعنى انه قارب كانه قال فظلوا تذبحها فوق بعض اذا اخرج الانسان راسه

النفي حقيقة

فان قلت لم نفى الماضي فعلا ان مشبها في قوله تعالى وما كادوا يفعلون قل لك وقعت
في جواب الشرط المستفاد من اذا نقل معناه الى المستقبل واما المثل ببيت ذي الرمة
فمستدلا ان ذا الرمة انشد هذا البيت يصح به صاحبه وقال قد اعترفت بزوال الحب
فغير الانشاد وقال اذا غير الى المحبس لم يجد البيت فلولا فهم ان كاد مع النفي اثبات
لما غير اللفظ والصحيح انه نفى مقاربة الزوال ولم ينف نفس الزوال اي لم يقاربها بان
يبرح واذا لم يقاربها لم يزل فقد ثبت روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
فانشد الناس قصيدته التي منها قفا نبك فقال وصل لي هذا البيت اعترضا بن شبرمة فغير
الشعر قال عنبسة فلما انصرفت قلت اني بذلك فعال لخطأ ابن شبرمة في انكاره
على ذي الرمة ولخطأ ذي الرمة حين غير شعره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما لم يرها
وقد يضمر في كاد ضمير الشان وقد خرج عليه فتح عن هذا الباب قال الله تعالى كدنا
ليوسف اي اردنا وقال الشاعر بلغ الامر الذي كاد اي الذي اراد واوقد
فسر لا فرهذا المعنى بقوله كادت وكبت وما خبر اراد ولم يزل اراد الشيء مقاربة له في
الاغلب ما يجعل مثل ما [illegible] والى التجعل وطفق وكرب ولخذ وهي مثل كاد واوشك
وهي مثل عسى وكاد في الاستقبال [illegible] هذا هو القسم الثالث وهو وضع للتوقع

جعل لخبر يجعل وجه الشروع فيه والاخذ في فعله وهو خمسة افعال لتجعل نحو قولك لنا تقول
كرا فريد اسم جعل وتقول في موضع نصب خبرها لان وضعها لتوالخبر على سبيل الاخبار عنه
فهي بمقتضيه فوجب ان تعمل فيه قاربه من مثل الافعال تستعمل استعمال كاد بغير ان
ولذلك قال ابن كاد وأخواتها تستعمل استعمال كاد بغير ان وهو قوله بغير ان
وهو ان تستعمل استعمال عسى بادخال ان في الخبر وتستعمل استعمال كاد
او اوشك فتستعمل استعمال عسى فاقصة وعامة تقول في الناقصة اوشك زيد ان يقوم
وفي التامة اوشك ان يقوم زيد وتقول اوشك زيد يقوم كما تقول كاد زيد يقوم ولا تستعمل استعمال
كاد الا ناقصة وتقول كربت الشمس تغيب ولا يجوز كربت ان تغيب قال الشاعر

اجتمل ان بابا كان اب به فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

اي قريب منه ودنا منه وجعل المفعول لان ما قرب من شيء فقد قربت منه وتقول اخذ
زيد يقول فيقوم في موضع نصب خبر اخذ فجعل على اقسام لصيرها ان يكون
بمعنى خلق فتصير الى مفعول واحد قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلقها

وربما عبر واعن الله في بعض المواضع بجعل قال الله تعالى وجعل لكم من الجبال اكنانا وجعل
لكم من الجبر حاجزا ولجعل بمعنى الالقاء اي لقاء الشيء بعضه على بعض نحو قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم اي يلقونها وقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم اي لا تلقوه
اي سببه وقال تعالى ما جعلك قرآنا عربيا وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي سموهم وهذه تتعدى الى اثنين الثالث بمعنى صير فتعدى بالى اثنين نحو جعلت
الطين خزفا والتمر حشا اي صيرته وجعلنا لولد اشيء اي صيرتم مشبوها بهذا الشيء وقال
تعالى وجعلنا الليل لباسا فجعلهم جذاذا اي صيرهم الرابع ان يكون بمعنى حبس او نوهم
فتقول جعل لا يشتغل فاقدم عليه اي توهمه واحبسه تفعل ما من معنى المثبت
فتعدى الى الثاني بحرف الجر نحو جعلت متاعك بعضه على بعض وجعلت السرج على
الدابة اي اثبت ومنه قوله تعالى وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها بمثل كشفه
لجعل فيها ظلمة بعد الاخرى التي قال فيها المراد خلق الجبال وابان الفاعل وقال تعالى والقى في
الارض رواسي ان تميد بكم وقال [illegible] افعال التحجب وضعت لانشاء التحجب قال
ان ما يأتي فعال التحجب الصيغ فليس له الا صيغتان فلا معنى للجمع بل الاولى ان يقال
فعلا التحجب كما قال الزمخشري وان اراد ما كان من الفعل على هذه الصيغة فذلك ما
لا يمكن عده ولم ما وضع لانشاء التحجب الآتية في قوله انشاء التحجب فروج مثل عجبت
من زيد واما متحجب منه واعجب منه فلان صيغة اخبار بانشائية لكن يدخل فيه
قولهم اعجب بزيد رجلا وبالحسنه رجلا وبالك فارسا ولو قيل الذي يوجب له في التحجب
صيغتان لكان اقل كلفة لان المقصود حصر الصيغ المستعملة في هذا الباب وبيانها
وقيل في تعريف معنى التحجب هو انفعال النفس لما خفي سببه وخرج عن نظائره
والتحجب في اللغة هو الاستغراب [illegible] وفي صيغتان ما افعله وافعل به وهي
غير منصرفة متاع الحسن زيدا واحسن به قلت ليس الملفوظ الموضوع لانشاء
التحجب صيغتان بل ذكر بل المحبوب لبي في البرهان لا صيغتان ما افعله وافعل به
كونها صيغتين فاخوذ من الاستقراء وله على احسن زيدا واحسن به بيان لهو
الصيغتين فالواو في الاصل واو بنية معطوفة على الفعل والاولى من الصيغتين جملة
اسمية لانها مصدرة بالاسم وهو ما والثانية جملة فعلية قوله وهي غير منصرفة يعني
صيغة التحجب لانها اشبهت الحرف لان معناها في غيرها لان فعل ما ليس معناها

ثبت في الحال بدليل انك اذا اردت التعجب من الماضي قلت نحو ما كان احسن زيدا وقلنا
كانت بلفظ الماضي لان المستقبل معدوم فلا اثر له في الحال والحال اقصر من ان تقبل التعجب
صيغة تدل عليه و ل ـــــ ولا يبنيان الا مما يبنى منه فعل التفضيل ولما امتنع
بناء فعل التعجب مما لا يبنى منه افعل التفضيل لمشاركته له صير صيغتي التعجب الى افعل التفضيل
لفظا ومعنى اما اللفظ فان الحسن زيدا مثل مررت بالحسن كل واما المعنى فلان التعجب
انما يكون فيما زاد على غيره في الصفة فان قلت فانك تقول اضرب زيدا وضرب يستحيل بنفسه
فلا حاجة به الى التعدد قلت ـــ كل فعل لا ينفي مضرف اذا بني منه فعل التعجب رد الى فعل لازم
العجب بصيغة مثل افعال الغرائز فيتحقق عدم تعديته فتنقل ضرب الى الضرب بوزن ظرف
فيصير ما زيد ثم تعديه بالهمزة فتقول ما اضرب زيدا والاصل ضرب زيد فعل حسن زيد فقد
مضى لم يجز بناء افعل التفضيل منه من الفعل والا لم يجز اعادته هنا تكرار من غير فائدة
فاستغنى بما قلناه في باب فعل التفضيل في باب التعجب و ا ـــــ ويتوصل في الممنع
مثل اشد استخراجا واشد دحرجة ما زيد و يتوصل الى التعجب مما يمتنع
بناء فعل التعجب منه كالرباعي والخماسي والسداسي من الافعال والالوان والعيوب الظاهرة
بفعل لا في متصرف ليس بلون ولا عيب مثل اشد فاصله شدد نقلت ضمة العين الى الفاء واسم
الفاعل شد مثل قفل فلما ادغم سكن الشد وصلة الى التعجب من مصدر ذلك الفعل
الذي امتنع بناء فعل التعجب منه وتضيف المصدر الى فاعله والمثال فيه ما اشد استخراج زيد
وتقول في الصفة الاخرى ما شد با استخراجه واكثر دحرجة كما تقول في كل ما يتصرف من
صيغة التعجب منه و ل ـــــ لا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل ولا بغير الا ترى
الفعل بالظرف و ل ـــــ يعني بقوله فيهما في صيغتي التعجب وقد ذكر المتصرف انه
امور التقديم والتاخير والفصل فاذا ثبت ذلك في المتصرف فانه
الفصل فلا يقال ما زيدا احسن بتقديم زيد على فعله ولا ما زيد احسن بتاخير احسن عن
زيد وانما امتنع ذلك لان شيئا من ذلك لا يتصرف اذا تصرف الفعل في نفسه
التعجب وقيل لان جملة التعجب بمنزلة المفرد لانها بمجموع اجزائها تفيد معنى التعجب
فلا يتقدم ما آخره من اجزاء الجملة على تقدم شيء من جملة اخرى وكذلك جملة
التعجب واما الفصل فقد اجازه قوم وجوزه سيبويه في الظرف وغيره من الجار والمجرور

١٥ ان التفصيل كذلك والمراد في قولك افعله للتعجب

الناسخ منه ما ذكرنا من امتناع التقديم والتاخير وحجة المجوز ان فعل التعجب لا يقصر عن ان
وقد فصلوا بينها وبين اسمها بالظرف مع كونها حرفا فان لم يقصر فعل التعجب اقوى منها فلا
تقصر عن مساواتها وجعلوا تسامحهم في الظروف ويؤيد ذلك السماع من العرب وهو قولهم
ما احسن الرجل ان يصدق اي ما احسن الرجل الصدق ففصل بين احسن ومعموله بالجار
والمجرور ولا يجوز العطف على فاعل فعل التعجب لفساد المعنى ولا يسلم منه لان ذلك يوهمه
و ل ـــــ وما ابتدائية عند سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والمجرور
به فاعل عند سيبويه فالضمير في افعل به ومفعوله عند الاخفش والباء للتعدية او ما
نقيه الضمير و ل ـــــ لما اعراب المثلة فواضح وهو كما ذكر وزيد بيانا فاما موضعها
رفع بالابتدا والحسن فعل ماض وفاعله مضمر مستكن عائد على ما وزيد مفعول به وما كونها
عند سيبويه نكرة غير موصولة ولا موصوفة فلما تضمنه التعجب من الابهام وحسن
الابتدا بها لنكرة كون المقصود منه التعجب لا الاخبار بالحسن واشتراط تعريف المبتدا انما هو في
الغالب الحسن والتقدير شيء حسن زيدا وهذا تفسير للمعنى وقد انكر قوم على الخليل حمله ما في
التعجب بمنزلة شيء بعلمي ما اعظم الله لانه عندك بمنزلة قولك شيء اعظم الله ولجابوا عنه بان
المراد بالشيء ما دل عليه الاعتبار في عظمته من عجائب السموات والارض وقيل هذه
الصيغة في حق الله تعالى لفظ التعجب ومعناه الاخبار بعظمته فان الله
فلم يعدوا عن شيء الى ما و ل ـــــ لان اشباهها من شيء ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف
ولا يصغر والدليل على ان ما ابهام من شيء انها يوكد بها ابهام شيء فيقال خذه شيئا
ما وهذه قول اهل العربية لفظة شيء ما لم يجز له ولم يستعملوا في التعجب الا الخاص
باولي العقل ولا اباها بمنزلة شيء في لحاقها قوله موصولة عند الاخفش تعني ما
قوله والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر عنده لان الحسن فاعل سد مسد خبره من صلة ما و
ابصلة من تمام الموصول فتغير حذف الخبر والتقدير عنده ان الحسن زيدا موجود وهذا
ضعيف لان الموصول توضح صلته والايضاح ينافي معنى التعجب الذي فيه من الابهام وايضا
فان جملة التعجب منقطع باشتغالها وكانه لا حذف في الصيغة الاخرى فالظرف في
هذه الصيغة وان تحمل استقرارية وهو ضعيف لفصل الاستفهام بالجواب
ولان النقل عن استفهام الى لا انشاء لم يسمع ولا ينقل من انشاء الى انشاء فاصبح الا خبار

منها اربع لغات اصلها فعل مثل حمد قال الشاعر ٥ نعم الساعون في الامر المبر
وبكسر الفاء فاذا فتحت النون فالك لغتان ان كسر العين او سكنها فلك لغتان واذا كسرت النون
فالك ايضا لغتان ان كسر العين او سكنها فلك لغتان وايضا كما لك بس بفتح اولها او بكسره مع كل
واحد منها بجوز كسر الميم واسكانها وقوله ما وضع لانشادح الذم لخرج مثل شرف وشيد
وكرم وفتح عمرو وسبح من الافعال التي وضعت لنجرها عن المدح والذم فانه اخبار
عن شرف وكرم وفتح وسبحه واقعه فيما مضى و ا ـــــ وشرطها ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بكر منصوبه او بما مثل فتعالى
ول ـــــ ل كان نعم وبئس فعلين والفعل لابد له من فاعل وجب ان كون اسما
الى فاعل ولكن فاعلها مخصوص بجنس الاسم او هو اللام الجنسية التي ذكرها والمراد
كما لك لان لهذه اللام فيها اجمال فيلوح المخصوص بالمدح فتسرح على سبيل الاجمال اولا
ثم على سبيل التفصيل ثانيا لضرب من المبالغة ثم يقول لا يخلو فاعل نعم اما ان كون مظهرا
واما ان يكون مضمرا فان كان مظهرا فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى المعرف باللام واما
ان يكون مضمرا فان كان مظهرا فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى المعرف باللام واما
الضمير المرفوع المستكن فهو ضمير هذا الاسم الظاهر الذي ذكرناه وذكره اضمار قبل الذكر
على شريطة التفسير فمثال الاول قولك نعم الرجل زيد ومثال الثاني نعم غلام الرجل زيد
ومثال الاضمار نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل ثم اضمرت الرجل فصار نعم هو مسكن
الضمير المرفوع في الفعل واستتر فيه فلزم بيانه بالمفسر وهو نكرة منصوبة على التمييز
والعامل فيه الفعل في رفع هذا الفعل على اذكر دون الاعلام وغيرها من الاسماء فانها
ذا لم يكن فيها من المبالغة في المدح او الذم وهذا التعريف قيل او تعريف الجنس لا تعريف
العهد لما قصد بها من المبالغة في المدح والذم فدخل جنس المقصود بالمدح لاجله مبالغة
ذلك اذا دخت جنس الشيء فقد بالغت في مدح ذلك الشيء قالوا ولو كانت اللام في قولك
نعم الرجل زيد للعهد لم يصح جعل زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اذ يعاد من الجملة الى
المبتدأ ولا عموم يقوم مقام العائد ولا بعضان مدح الجنس يتخصص ذلك المدح من
بعض فرد من افراد ذلك الجنس وذلك المدح في المدح محصول المدح من جهتين من جهة
اندراجه في الجنس الممدوح ومن جهة تخصيصه بالمدح فما يحصل بفعل الاولاف واللام في
قولك نعم الرجل زيد المعهود في الذهن لا المعهود في الخارج بل المعهود في الكتب

فكثر فيها التقلب الانشائي فالوجه قول سيبويه قوله وبه فاعل يحيى في الصيغة الثانية من
صيغتي التعجب وهو افعل به انما عمل على التعجب لانها لو حذفت فقلت اكرم بزيد الم
يعلم الامر او التعجب واحسن بزيد لفظه امر ومعناه الخبر وهو عكس قولهم في الدعاء
عفر الله فان لفظه خبر ومعناه الدعاء والجرور في موضع رفع لانه فاعل والباء
في قوله اكرم بزيد زائدة كان المعنى اكرم زيد اي صار ذا كرم فالمرفوع للصيرورة كقولهم اغد البعير
اي صار ذا غدة قوله فاضمر في افعل وانما لم يكن فيه ضمير لان الفاعل بعد مذكور
والاصل ان لا يضمر في الفاعل كما مر ت في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا الا ان الباء في فاعل يجوز
استظهارها واما في افعل به فلا يجوز اسقاطها لما ذكرنا من انها في المفيد للتعجب لتجيء
من تعجل الجار والمجرور في افعل به ضمير هو فاعله لبروزه في التثنية والجمع
والتانيث وجيء من تعجل الجار والمجرور في موضع نصب والفاعل مضمر اجز في الجار والمجرور
في قولك تعالى سمع بهم وابصر اي تعجل بهم قولان الجار والمجرور فاعل لما جاز حذفه
وقدر المجرور منصوبا على حذف حرف الجر في نحو قوله الشعر الى الساعة
فاضمر مثل ذلك ان يكون ا ـــــ عمل ذلك ولو كان الجار والمجرور فاعلا لوقع بعد
حذف الجار فاذا جعلت في افعل به ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل فانما ان جعلته المرفوع للتعدية
كقوله تعالى ولا يلفوا بدينكم الى التهلكة او زيادة انما في المفعول الاكثر من زيادتها في الفاعل
ومن جعل المرفوع لغير التعدية بل للصيرورة كما في المذهب الاول اعني قال للتعدية وسقوط الفعل
لان المرفوع الصيرورة لا يصح التعدية فوجب ان تكون انما للتعدية لا من جعل انما في موضع
رفع فانما زيد لا عجب ـــــ افعال للمدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فخرج
وبئس ما ـــــ افعال المدح والذم كنعم لكن المدح بهما لا يجب ان يكون في علم المخبر
ما لا يكون اخبارا عن مدح او ذم بل ما كان نفس المدح والذم وهذا معنى قولنا ما وضع لانشاء
التعجب مدح او ذم اي لا يقع المدح والذم والغالب في الانشاء ان يتجرد وبئس يقع المدح او
الذم على الاطلاق من غير تعجب خصلة مدحته بها او ذممته بها واما جودها عن التصرف
فما ذكرناه عن سيبويه الخبر وجعل لا يقع المدح او الذم لان المقصد التصرف لجهة
الخبر اصلا لانه انشاء والاخبار فلا تتصرف ولا تتصرف ولا تتصرف ولا تتصرف ولا تتصرف
صار التعجب وبئس ماخوذ من قولهم بئس الرجل اذا اصاب بؤسا اي شدة كما في كل ما

الذي غير معين في الخارج فتعريفه كتعريف اسامه وان اضافت جهات التعريف والمعهود الذهني وان كان معرفه فباعتبار الوجود الخارجي فيه ابهام فالوجه كما هو معين غير الوجه الذي هو مبهم كما ان اسامه معرفه باعتبار الذهن الى انه مذكر باعتبار الوجود في الخارج قالوا ولو كان المعهود لما صح ان يفسر بوليد وليا بنين نحو قولك نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون فلو كان جنسا لما طابق لوليد ولا البنين ولا اثنتا بثنيته وجمعه وقيل يلزم من تعريف فاعل نعم في الذهن ان يكون مجملا قيل باعتبار الذهن مجمل اما باعتبار الخارج ففيه اجمال وقيل الالف واللام لتعريف المسمى والصواب ما ذكره النحويون وبيانه نعم لما كانت للمدح العام جعل فاعل مطابقا للمخاص وايضا فان القصد يكون فاعل جنسا للتنبيه على ان المخصوص بالمدح افضل الجنس وايضا فان الجنس ذكر للاعلام بان كل فضيله او رذيله افتنان الجنس مجتمعه في المخصوص ولجا واعلم المفسر بالتثنيه والجمع بان المراد بان المخصوص يفضل هذا الجنس مفضلا رجلين او جماعه جماعه وايضا فانهم يريدون الجنس انه تخصص ولصرفي خارج بعينه بل المدح او الذم شايع في الجنس غير مقصور على بعض دون بعض وهذا لا يمكن دفعه قوله او مضافا الى المعرف به يعني بالام لان المضاف الى الجنس اكثر من المضاف اليه تعريفه وكان تعريفه بطريق كيف المضاف لانه مثنيه اكتسبه قوله او مضمرا مميزا بنكره منصوبه او بما فاعلا لاسم ما فهي الاختصاص مع فهم المعنى ولم يرد به الضمير اذ لا ان اثنتي او الجموع استغنا بتثنيه الكلم المنصوبه المفسره له وجمعها اذ هي صور جاز الاضمار قبل الذكر لا مرين صرحا انه مفسر وط بالتفسير والثاني ان الضمير لم يراد به واحد معين فقبه ابهام قال ابن السراج والاجود ان يقول نعم الرجل زيد لحق ما دخل عليه نعم وقبه اللام له يكن تفسير مضمر والبزلكي له قوله مميزا بلا منصوبه فيه احتراز من التمييز بنكره مجرور كمميز ما به والف قوله او بما كقوله تعالى فنعما هي في موضع نصب على التمييز والفاعل في الايه مضمر ومفسره له والمخصوص بالمدح في الايه هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا مقبله خبر او خبر محذوف المبتدا اصل نعم الرجل زيد ولت ذلك اشاره الى فاعل نعم وبعد المخصوص المخصوص بالمدح او الذم من الجنس فخرج بذلك وان كان داخلا في عموم فاعل نعم تمييزا له ونفسيرا لكقوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته ورسله وجبريل

ومثال المخصص خبرك ومثال الذكر مفردا وان كانا داخلين في عموم قوله وملايكته تمييزا له وتفضيلا وما المخصص نعم ويبس انه لا بد فيها بعد فاعلها من اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم لان وضعها اولا على الابهام ثم التفسير بما فوجب لذلك ذكر المخصوص لان المفسر للمبهم او لا فلو قطع عنه لكان ذلك خروجا بها عن وضعها وغايه الابهام او لا ثم البيان ما بين ان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان اوقع في النفس لما جبلت النفس عليه من التشوف الى معرفه ما قصد ابهامه واما اعراب المسئله فهو اذا ذكر من الوجهين فاذا جعلت المخصوص مبتدا كان ما قبله خبر وهو جمله فعليه وجاز ان تخبر عن المبتدا بجمله خاليه من الضمير العموم فاعل نعم ودخول المخصوص فيه واذا كان داخلا فيه دخول الفرد في نوعه كان له فيه ذكر والكلام على هذا جمله واحده والتقدير زيد نعم الرجل لكن يلزم تقدم الجمله على المبتدا لكونه موضحا لابهامها واذا جعلت المخصوص بالمدح خبرا لم يصح ان تجعل ما قبله مبتدا لانه جمله فعليه والفعل لا يخبر عنه فتعين ان تكون المبتدا محذوفا والتقدير نعم الرجل هو زيد والكلام على هذا جملتان فكانك قلت نعم الرجل قيل لك من هذا المدوح قلت هو زيد وقال قوم لا يجوز ان تكون المخصوص خبر المبتدا محذوف لان العوامل الداخله على المبتدا تعمل فيه فتنصبه وترفعه ومن جملتها افعال القلوب التي لا يجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين فتحو نعم الرجل عبدك فالكاف مفعول اول والجمله قبله في موضع المفعول الثاني فلو كان المخصوص خبر المبتدا المحذوف لكنت قد حذفت احد مفعولي افعال القلوب قال ولهذا

بيان نعم السيدان وجدنا على كل حال من تجمل ومكرم

فالكاف في وجدنا مفعول اول فاقمت مقام الفاعل لان الفعل لم يسم فاعله ونعم السيدان هو المفعول الثاني ومنه نعم الرجل كنت ونعم الرجل علمت اولى ويحتمل ان تكون المخصوص بالمدح في هذه الصوره محذوفا وكنت وعلمت بمعنى اصبت وكون ان في نعم الرجل كنت تلك وكرامت بمعنى عرفت والمخصوص بالمدح محذوف ولي وشرطه مطابقه الفاعل ولي يريد وشرط المخصوص بالمدح مماثله الفاعل تذكيرا وتانيثا وتثنيه وجمعا نحو نعمت المراه هند ونعم الرجلان الزيدان لانه لا بد ان يكون من جنس الفاعل فيجب مطابقته له ليصح صدق الفاعل عليه وقيل لانه تفسير له وهو ضعيف ولو قيل وشرط الفاعل مطابقه المخصوص بالمدح لكان اولى لان الفاعل يقوم مقام الضمير العايد على المخصوص والضمير يجب

فيه مطابقة المظهر الذي يعود عليه ٠ ـــ وبئس مثل القوم الذين وشبههما وأما

المقصود بالمدح او الذم لا يكون الا من الجنس المرتفع بالمخصوص نعم الرجل زيد وبئس الرجل

ولا يجوز نعم الرجل توبك فلذلك لا يقال وبئس مثل القوم الذين لتوا مثلوا والمقصود هنا

بالذم هو الذين كذبوا وليس هو من جنس فاعل بئس لان فاعل بئس هو المثل والمثل هو القول

لو جيء المرسل والقوم ليئس بقول فليسوا مثل فعلوا المقصود بالذم مضافا محذوفا والتقدير

بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا الكون المقصود بالذم من جنس الفاعل المرتفع به ثم حذف

المضاف واقام المضاف اليه مقامه كقوله تعالى واسأل القرية ويجوز ان يكون الذين في موضع

جر نعت صفة للقوم فيكون المقصود بالذم محذوفا لوقوع الجلم به تقديره بئس مثل القوم الذين

كذبوا اظلم او مثلها وآية وسجل ساستمع لبئس قال الله تعالى ساقتلهم مثل القوم اي

ساقتلهم مثل القوم ٠ ـــ وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد فهم المحذوف

فلا ـــ اذا علم المخصوص بالمدح او الذم من سياق الكلام جاز حذفه اختصارا

قوله مثل نعم العبد التقدير نعم العبد ايوب ونعم العبد هو لان الفضة في ذكر ايوب

عليه السلام فان قلت نعم العبد هو لم يكن هو عائدا على العبد على ايوب وكذلك قوله

تعالى فقد رأيتم الفاجرون اي بخس وقوله تعالى ولنعم دار المتقين اي الجنة او دار نعم

عقبى الدار اي عقباكم ونعم اجر العاملين اي اجرهم وقال تعالى لبئس الوطء ولبئس الخشبة

اي مرتفقا اقرب من نفعه وقال تعالى قل بئسما يأمركم به ايمانكم ان كنتم مؤمنين اي بئس

ما يأمركم به ايمانكم بما انزل عليكم وكفركم بما وراءه وقد حذف الفاعل والمخصوص كقوله تعالى

بئس للظالمين بدلا اي بئس البدل ابليس وذريته ومنه قولهم فيها ونعمت اي ونعمت الخصلة

هي قوله وسأل بئس وقد ذكرناه ٠ ـــ ومنها جيدا وفاعله ذا ولا يتغير

وبعد المخصوص واعرابه اعراب مخصوص نعم ويجوز ان يأتي قبل المخصوص وبعد تمييز

او حال وقد مخصوصه ٠ ـــ قوله ومنها يعني من الاوضاع لانشاء المدح جيدا

ولذلك جعلوا فاعليهما ثم فسر مخصوص بجيدا في نعم لكن نعم للمدح العام وجيدا لمدح

المذكور مع تقريبه من القلب فهو يختص بمذهب الممدوح من الطيب لان الطيب من الجنة

وهي من اجل المطالب ولهذا استعملوا معها ذا المشار به الى الحاضر القريب وجردوها من

حرف التنبيه لان اشارة اليه بذا اقرب من اشارة اليه بهذا لغة في التقريب هذا من وجه

الغني واما من جهة اللفظ فلفعل مجرده من حرف التنبيه لكثرة ركبوه مع الفعل لان الاسماء اشبه بالحرف

عجل شبه واحدا ومعنى جيدا يقرب من المطلوب جدا زيد وفي مرتبة من فعل وفاعل فالفعل

حب والفاعل ذا واصل حبب حبيب مثل كرم بضم العين من الافعال الغرائز التي لا تتعدى وهو

من مضعف عينه ولامه من موضع واحد فادغمت الباء الاولى في الثانية والدليل على ان

اصله فعل بضم العين ان اسم الفاعل منه ولهذا الصفة حبيب لقولك كرم فهو كريم وليس

حبيب هذا هو حبيب من قولك لحبيبة فهو حبيب لان هذا بمعنى محبوب وذاك بمعنى فاعل كان

لان فعله لازم قوله وذا فاعله لا حتفعلا ماضيا وجبان يكون مسندا الى فاعل وانما

كان فاعله ذا دون غيره لما ذكرنا من المبالغة في التقريب قوله ولا يتغير يعني ذا فانه يتغير

عن لفظ المذكر المفرد وانما لم يتغير بتثنية ولا جمع ولا تأنيث لانهم اجروه مجرى الضمير في نعم

فلم يخلف الضمير في نعم تأنيث ولا تثنية ولا جمع لم يخلف ذا من قولك جيدا زيد ووجه الشبه

بينه وبين الضمير في نعم انهما مبهمان فلذلك يفسر ذا من جيدا بنكرة منصوبة من جنسه فقيل

جيدا رجلا زيد كما لو انعم رجلا زيد لانهم انما فسروا المضمر بالنكرة المنصوبة في نعم ولم يلتزموه

في جيدا لان الفاعل في نعم مستكن ولو لم يفسر بنكرة منصوبة لم يحصل الشبه به واذا لم يحصل

الشبه لم يجز ان يظن المخصوص بالمدح اذا لان معربا بالالف انه فاعل فاذا تأخر انتفى ان لم

يظن ان الماضي مخصوص بالمدح حتى يقول نعم بعد الماضي قوله وبعد المخصوص يعني بعد

اسم الاشارة وانما كان المخصوص بعد لانه موضع ابهامه والقول في وجوب تأخيره كالقول في

وجوب تأخير المخصوص بالمدح في باب نعم قوله واعرابه اعراب مخصوص نعم يعني المخصوص بعد

جيدا اذا قلت جيدا زيد فان زيدا يكون مبتدأ وما قبله خبره وان يكون خبره مبتدأ محذوفا كأنه

قيل من هذا الذي هو في الجيد المقرر من الغلبة عليه الغرب فقيل زيد اي هو زيد ومنهم من جعل

جيدا مبتدأ وزيد خبره تغلبه على جانب الاسمية ـــ ان الشبه واذا جاز تغليب جانب

الاسمية لكون الخبر الذي اسما جاز تغليب جانب الفعلية لكون المبتدأ اولا فعلا فعلى هذا لكون رفع

زيد بقولك جيدا اي بمجموع الفعل وقيل زيد بدل من ذا المبهمة وعلى قوله وعلى قوله ويجوز ان يأتي قبل

المخصوص وبعد تمييز او حال على وقوعه صفة او قبل المخصوص فتجيدا زيدا او زيدا

بعد فتجيدا زيد ابيض جلا فتصب على التمييز ان كان زيد اسما قبله وعلى الحال ان كان مشتقا

نحو جيدا زيد راكبا وقيل الصفة ايضا تمييز والموصوف محذوف اي رجلا راكبا فوائد وفق

مخصوصة يعني في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول حبذا رجلا زيد وحبذا امرأة هند
وحبذا رجلين الزيدان وحبذا رجالا الزيدون وحبذا نساء الهندات وانما قال قبل المخصوص
وبعده تنبيها على امتناع تقديم التمييز او الحال على المبهم قال الحرف ما دل على معنى
في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل قلت ان جعلت الهاء في غيره راجعة
على ما دل كانت في بمعنى الباء وهي متعلقة بدل اي ما دل بغيره على معنى وان جعلتها راجعة الى
معنى وهو الاولى علقتها بمحذوف لانها صفة لمعنى اي معنى حاصل في غيره وموضع في غيره
على هذا جر وفيه ضمير لانه صفة وموضعه على التقدير الاول نصب ولا ضمير فيه لتعلقه
بظاهر وبقوله في غيره خرج الاسم والفعل وخلص الرسم للحرف ثم ان جعل قوله ومن ثم
احتاج في جزئيته الى اسم او فعل من تتمة هذا الرسم والا دخل فيه الاسماء المناسبة للحرف كاين
وكيف فانها تدل على معنى في غيرها لكنها لا تحتاج في جزئيتها الى غيرها بل اين من قولك اين
زيد جزء الكلام وعلى كل تقدير ينتقض بالكلام الندائي فان جزؤه الحرف ولم يحتج في جزئيته الى
اسم او فعل يصحبه واقول المنادى مفعول والمفعول فضلة فليس بجزء الكلام وانما اقتصر
فيه على الحرف لنيابته عن الجملة المفيدة فهو بمنزلة قولك نعم اولا في الجواب في الاقتصار عليه
لنيابته عن الجملة ويرد على رسم الحرف الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى في غيرها وهو المعرب
بها وليست حرفا مع كونها لفظا ومعنى قولهم ما دل على معنى في غيره ان المعنى الذي دل عليه
الحرف متعلق بغيره اي بكلمة اخرى غير الحرف فلا بد من ذكر ذلك الغير في الاستعمال من حيث
الوضع اي وضع الحرف وبيانه انك اذا قلت خرجت من الدار ان ابتداء الخروج كان من الدار
فلا بد من ذكر متعلق ابتداء الخروج وهو الدار فاما اذا قلت ابتداء الخروج مبارك صح ولم يحتج الى
ذكر متعلق ابتداء الخروج ولهذا لم ينفك عن اسم او فعل يصحبه قوله ومن ثم احتاج في
جزئيته الى اسم او فعل يريد بجزئيته كونه جزء الكلام المفيد فلو قلت زيد في لم يجز حتى تقول في
الدار وكذا لو قلت زيد قد لم يجز حتى تقول زيد قد ضرب وانما لم يجز الاقتصار على الحرف لان
وضعه لافادة معناه مشروط بذكر متعلقه معه فاما الاسم والفعل فلا يفتقران في كونهما
جزءا الى غيرهما وخرج بقوله اسم او فعل الموصول فانه يحتاج في جزئيته الى جملة وسواء كان
الحرف جزء الكلام او فضلة فانه يفتقر الى ذكر متعلقه فلا كثير فائدة في تخصيص الجزئية بالذكر
ولو قال الى لفظ يصحبه لكان اشمل لدخول الجملة والمفرد فيه فيدخل الحروف الشرطية فيه

مثل ان ولو واما التي للتفصيل وبيان اخر انه لا يصح الاقتصار عليه في الجواب فاذا قلت ما عندك
قيل ثوب واذا قيل ما فعل زيد قلت ضرب واذا قيل اين زيد لم يصح على في بل لا بد وان تقول
في الدار وحرف كل شيء طرفه وجانبه وكذا كل ما تصرف من حرف فقولهم فلان محارف اي في
جانب غير الخير وطعم حريف اي مجانب للحلاوة وناقة حرب اي منحرفة عن الهزال ومجانبة له
وفلان يعبد الله على حرف اي في جانب وطرف عن الدين والحرف الصناعي كذلك لانه في جانب
عن التركيب المفيد للاستغناء عنه فيه فاما من جهة المعنى فهو مفتقر اليه قال حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه قلت لما بين حقيقة الحرف اخذ في بيان
اصنافه وهذه الحروف تسمى حروف الجر وسميت بذلك لانها تجر ما بعدها من الاسماء اي تخفضه
وقيل سميت بذلك لانها تجر معنى الفعل الى الاسم اي توصله اليه اذا كان الفعل قاصرا عن الوصول
بنفسه الى الاسم وتسمى حروف الصفات الاضافة لاضافتها الى الاسماء وتسميها الكوفيون حروف
الصفات لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات نحو مررت برجل من الكرام فمن الكرام في
موضع جر نعت لرجل قوله ما وضع للافضاء يعني للايصال اي لايصال معنى الفعل الى
الاسم قوله الى ما يليه يريد الى ما يلي حرف الجر من الاسماء اي يقع بعده لكن يدخل في هذا التعريف
واو مع والا في الواجب فانهما وضعا للافضاء بمعنى فعل الى ما يليهما وقد سبق في باب الاستثناء
ما يصلح جوابا عن هذا قوله بفعل احتراز من الاسم والحرف فان الاصل في الاسم ان لا يعمل
وما عمل منها يكون لشبهه بالفعل وكذلك الحروف قوله او معناه يعني معنى الفعل من الاسماء
كاسم الفاعل والمصدر وغير ذلك نحو زيد ذاهب بعمرو وذهابي بعمرو حسن ولذلك ما ناب
عن الفعل او اسم الفاعل من الظروف نحو زيد عندك لتكرمه فاللام في لتكرمه متعلقة بقولك عندك
لانه نائب عن استقر او حصل وموضع لتكرمه نصب مفعول من اجله واذا جاز ان تقول زيد في
الدار قائما فتعمله في الحال جاز ان يتعلق به حرف الجر قال وهي من والى وحتى وفي وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا قلت قد ذكر ثمانية عشر حرفا وقد نوعها الى
ثلاثة انواع النوع الاول حرف فقط وهي العشرة الاولى اولها من واخرها قوله وتاؤه والنوع
الثاني مشترك بين الاسم والحرف وهي الخمسة التي تلي العشرة اولها عن واخرها منذ والنوع الثالث
مشترك بين الفعل والحرف وهي الثلاثة الاخيرة اولها حاشى واخرها خلا فان قلت
فهلا جعلها اربعة اقسام لان على مشتركة بين الاسم والفعل والحرف قلت ان علا الفعلية

الاقتصار

معاني الافعال

انما

والباء واللام وفتت وواها وواو القسم وتاؤه وعن

و ان وقفت الى سمية فالحرفية في استعلاء لم توقفها في اللفظ فان الفاء في الفعل متعلقة
عن واولهم علا يعلوا واما الف على الحرفية فحسبه واما على الى سمية تعديه والتي تشبه
الحرف فلا يحكم عليه بانقلاب ولو حكم على الف سمية تقلب لكان انقلابه بالقول نزلت من
عليه ولا اشتراك بينهما بالواو ومن ليس منه الف وما بينهما واو على ان الف التي
اصل لا يحكم عليها بانقلاب فمنزله على الحرفية والاسمية من علا الفعل يمنزله جد وجل
فعل امر يقول جدا وعلا لفظ واحد مشترك بين معنيين وكذلك سائر وعدا وخلا الا ستثنا
يجري مجرى الادوات التي لا تتصرف ومعنى انها شبهت الفعل الف انها لو وقعت في موقعها فلم تحكم
على الفعل بانقلاب فحصل الاشتراك في اللفظ والمعنى فاما عدا من قولك عداك السوء وخلوت
اخلوت حتى فلا اشتراك بينهن وبين ما هو حرف لان الحرفية الف فاما الفعلية
فاو ي ـــــ فمن الابتداء والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين
والاخفش وقد كان من حقه ان يقول قد ذكرت انها تكون للتبعيض ومعنى الزيادة
اما ان يكون للابتداء او تعرف بان يحسن في مقابلتها الى لفظا او تقديرا نقول سرت من
البصرة الى الكوفة وهذا معنى قولي في التحقيق بشكل حتى منها عن الابتداء ولذلك قلته فاذا قلت
ما رايته منذ يوم الجمعة فمعناه ان ابتداء فضله متراخ في الزمان كان من عمرو فاما قولهم اعوذ بالله
من الشيطان فابتداء الاستعاذة كان من الشيطان مع قطع النظر عن انها لانه لم يتعلق
الغرض به بانسلاط الشيطان على المستعيذ بل القصد امتداد الاستعاذة وانها وكذلك
لو قلت اخاف من عقاب الله فابتداء الخوف من العقاب لا من نفسه واما التي للتبعيض فمعناها
بانها تقع بين لفظين لو ولاهما اعم من الثاني كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان الرجس
جامع للاوثان وغيرها وقد حمل بعضهم الآية على القلب اي فاجتنبوا الاوثان من الرجس
واما التي للتبعيض فهي التي يحسن مكانها بعض وقيل لا يستقيم كونها للتبعيض الا اذا
كان المخرج اقل من النصف وقيل الا صحة في التي تكون قبل جزاء ما بعدها لفظا ومعنى
والبينة بالعكس وقيل تختبر البينة بان يصح ان تكون صفة لما قبلها نحو هذا ثوب من خز
لو قلت ثوب خز جاز وكذا التقدير في الآية فاجتنبوا الرجس الذي هو من قولهم وثن
في غير الموجب ما غير الموجب خصوصا الاستفهام والنهي والنفي والشرط نحو هل جاءك من احد
ويرتفع من احد فاعلا في من احدٍ ومعناها بابل من نقيل فاعله فعله زيادتها في الفاعل

واما في المفعول فنحو هل رايت من احد وزاد في المبتدأ نحو هل في الدار من احد فاعلم ايها
الواجب ومن في زيادتها على ضرب زيد في اللفظ والمعنى نحو ما جاءني من احد اما في اللفظ فلان
التركيب لا يخل بحذفها واما في المعنى فلان العموم مستفاد من لفظ احد لا من لفظ من واما
زيادتها في اللفظ دون المعنى فنحو ما جاءني من رجل اما زيادتها في اللفظ فظاهر لانك لو حذفتها
لم يفهم الاستغراق والعموم ولم يفهم من قولك جاءني من رجل الا نفي واحد لا بعينه فقد
اوجبت بحولها معنى العموم الذي انعدم بعدمها قولي خلافا للاخفش فانه يرى زيادتها
في الواجب محتجا بقوله تعالى في الآية الاخرى ان الله يغفر الذنوب فوجب ان يحمل من في الآية
الاولى على الزيادة دفعا للتعارض وقيل لو كانتا لابتداء في موجبين لحصل
التعارض ونسب الى من كذلك فان الآية التي فهم من لقوم نوح عليه السلام والآية التي لحقه
الذنوب جميعا ليست لهم بل هي لبعضهم فكيف من في الآية الاولى للتبعيض فحقران بعض
الذنوب يكون لقوم نوح فان قلت فاذا غفر البعض كان البعض الباقي لم يغفر فما قلت عليه
ولا يحصل حال التعجب في الآية بان الآية تفيد ان جميع الذنوب فتعين رأي الاخفش قلت
المراد بغفران بعض الذنوب في الدنيا لان اغراق قوم نوح عذاب لهم وذلك انما كان في الدنيا واما
مضافا الى عذاب الآخرة فلو امنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الاغراق في الدنيا واما
غفران الذنب بالايمان في الآخرة فمعلوم وايضا قال الله فاذا آمن قد سقى عليه ذنوب وفي
مظالم العباد قوله وقد كان من مطر ما ول ووجه التاويل ان يحتمل ان يكون للتبعيض
اي قد كان شيء من مطر ويحتمل ان يكون من في للتنفيس وقيل هو محمول على الحكاية كانه سمع
قائلا يقول هل كان من مطر فقال نعم اي كان من مطر قوله وشبهه وقد تقدم بيانه في الآية
و ا ـــــ والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى لذلك ومعنى مع كثيرا وبحسب الظاهر
كذلك للرد و ـــــ الى في مقابلة من ومن للابتداء والى للانتهاء نقول قمت اليك اي انتهى
منتهى قيامي وغايته قوله تعالى انظروا الى ثمره اذا اثمر اي انتهى غايته النظر وبهاءه وقوله
تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اي هو غايته صعود الكلم ومنتهاه وقوله ومعنى مع قليلا
والى في قوله يعقوب ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم انها بمعنى مع اي مع اموالكم فليس كذلك ولو
كانت الى بمعنى مع لامكن تعليق ذلك في جميع موارد ها على ان من ممكن تعليق معنى الابتداء
في جميع موارد ها ولا يمكن ذلك في هذه فصرت الى زيد فالآية فيها كان الاكل بمعنى الجمع

كان من مطر يعقوب بكم من مطر ومن مطر

الى الله والى الله ومعها

الضم وليس بمعنى المضع والبلع عداد بلى اى لا تضموا اموالكم الى اموالكم لان الضم سبب
فى الاكل فاقام المسبب مقام سببه كقوله تعالى فى آية اخرى ولا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل اى لا تأخذوا وكذلك قوله تعالى من انصارى الى الله اى من سيرفى الى ان اتم
امر الله وقيل التقدير مع الله وقد بان بما قدرناه انه عمل بها من الاتها قوله وبمعنى
مع قليلا ليفهم منه قوله من لم يتناول انه عمل بها وهل يدخل بعدها فى العمل قيل لا
يدخل لان ابتداء العمل وانتهاءه غير العمل وقيل يدخل اول جزء من المنتهى اليه فيدخل اول
جزء من المستأنف منه وقيل ان كان ما بعدها داخلا فى مسمى ما قبلها دخل والا فلا فعلى هذا
القول تدخل المرافق فى الغسل فى قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان المرافق داخل فى
مسمى اليد لانا نعلم عيانا عن الكوع من ذاهب الى الابط وهذا ليس بشئ لانك
تقول نمت البارحة الى نصفها والبارحة اسم لمجموع الليلة فما بعد الى داخل فى مسمى ما
قبلها كدخول المرافق فى اليدين فلو دخل ما بعد الى فيما قبلها لكان ونام البارحة كلها
فيكون قولك الى نصفها لغوا والصحيح ان انتهاء غير المنتهى واليه غير المنتهى ثم
وجوب غسل المرافق لم يفهم من الآية بل من بيان النبى عليه السلام قوله وحتى كذلك اى
وحتى معناها كذلك المعنى الذى ذهبت الى وهو انتهاء الاول الى ما دخلت عليه من ضرب ونحوه حتى
الامر بما بعدها فيكون ما بعدها داخلا فيما قبلها فينتهى الحكم به اليه لان الغرض الفعل
المعدى بها ان يتسبب ما تعلق به شيأ فشيأ حتى يأتى على علمه فما بعد حتى ينتهى به ما قبلها اما فى
الرفعة واما فى الدناءة واما فى القوة واما فى الضعف فما بعدها لاختصاص يوصف يبين لما
قبلها فقولك قام القوم حتى زيد يجوز اسناد الفعل الى القوم ويراد دخول زيد فيه
اما لعظمته او لحقارته فادخلت حتى زالت هذا المجاز ونزلت منزلة التوكيد المانع من
التخصص فدل ولت القوم كلهم عظيمهم وحقيرهم وشاهد على ان ما بعدها داخل
فيما قبلها ان معناها معنى كى فانها عاطفة اذ لا تنفك عن معنى الى به عملت او لم تعمل فلو
قلت قام القوم حتى زيد وعطفته على القوم كان فعلا داخلا فى نسبة القيام الى القوم
فذلك اذا جررت بها وهذا معنى قول الكوفيين وبمعنى مع كقولنا لا تزل تصنع كذا حتى
فيما قبل مصاحبا له قوله كنت انظرهم منه الضرب المؤلم وهو الذى لا يدخل ما بعد حتى فيما
قبل كقولك ان فلانا ليصوم حتى يوم الفطر فلم يدخل يوم الفطر فى الصيام فانه

ان تكون هنا عاطفة فلو نصبت يوم الفطر عطفا على المحذوف لان التقدير ليصوم الايام حتى
يوم الفطر لم تصح فلا تعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك اذا خالف الاسم المعطوف ما قبله
نحو قولك قام القوم حتى الميل فالتقدير قام القوم اليوم حتى الميل اى الى الميل وفعل الباطن
فى دخول حتى ما قبلها ان كون ما بعدها داخلا فى مسمى ما قبلها لدخول الواو فى مسمى
السمكة نحو اكلت السمكة حتى راسها فعلى هذا اذا قلت نمت البارحة حتى الصباح لم
يدخل الصباح فى اليوم لانه غير داخل فى مسمى البارحة لان ما بعد حتى بمنزلة الفصل لما قبلها
فلما لم يدخل فى الاول لم يدخل فى الفصل وقيل الضابط فى دخوله ان يصح عطفه والا
فلا قوله وتحسن بالظاهر خلافا للمبرد فانه يجيز جاء وخالد وأكد
فلا اسد لا يلقاه ناس فى خالد ابن ابى يزيد
وهذا قليل نادر لا يحمل اصلا ولجاز الاضمار لكن لضعف الخلاف ما يعود اليه لان
ما قبل جمع وما بعدها وبعد من ذلك فلو قلت قام القوم حتاه لم يعد الضمير على القوم
لانهم جمع وهو مفرد والمفرد لا يكون ضمير الجمع خلافا لى فانه يقع ما قبلها مفردا فتقول
زيد قام عمرو اليه قبل استيفاء الاضمار بعد حتى وجب الاظهار وقيل كان يلزم الفاء الفعل
الى الآية فى اليه وعليه وهذا ليس بشئ فانها قد دخلت على ضمير المخاطب فى اشتك المبرد
فلم يقلب الفا فى الاصح الضمير قلب عمرها بدليل قولهم لولاك ولولاى ولولاه بالخفض
لولا على الضمير المتصل ولو كان عندهم جارا لم يقلب الفا ولا يجر المبرد داخل حتى
على الضمير لانها فضة فاما فى العطف فلا يجوز الا اذا كان الضمير منفصلا قال
وفى الظرفية وبمعنى على قليلا قلت اما فى معنى الظرفية اما تحقيقا نحو زيد فى
الدار واما تقديرا نحو اما مهتم فى حاجتك وتكون للتسبيبة كقوله عليه السلام فى اربعين
شاة شاة اى بسببها يجب اخراج شاة للفقراء قوله وبمعنى على قليلا اى على جذوع النخل وقيل
على بابها لبلبة اى لاجعلنكم ثابتين فى الجذوع بثوتكم فى امكنتكم من الارض فاذا
قلت زيد فى الدار فانما يفهم ان الدار قد حوت زيدا ولو قلت فيه غيث مجازا لدل على
مكانا للغيث وحاويا له قال والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة
والتعدية والظرفية وزايد فى الخبر والاستفهام والنفى قياسا وفى غيره سماعا فاما الحاق فى

زيد والقي بك ولست فلذكر الباء مستحسن غير الزائد فاما الالصاق فهو الاصل لشموله
لموارده كلها وذلك نحو مسحت يدي بالمنديل اي الصقتها به وبه دآى لصق به واذا قلت امسكت
زيدا بعمرو احتمل ان يكون ماشرة بعضكل واحتمل ان يكون بمعنة من المعروف من خبرها شرة له
فاذا قلت امسكت زيدا علم اكل ماشرة بعضكل بعطيه الآمن الالصاق واما الاستعانة نحو
كتبت بالقلم وهكذي كل موضع اتصلت به آلة متوسطة بين الفاعل والمفعول ومعناه كتبت
مستعينا بالقلم واما المصاحبة نحو بعت الدار بالاثاث وخرج زيد بثيابه اي مع ثيابه وخرج
وعليه ثيابه واما المقابلة فنحو بعته ثوبا بالف الا ان الثمن في مقابلة المبيع ويكون مصيبه نحو اشتريت
بدينه اي بسبب دينه واما التعدية فنحو خرجت به وذهبت بزيد وقيل معناها في نحو ذهبت
بزيد الاصل ولا يخلوا الباء من ثلاثة احوال اما اختصاص الفعل بها نحو مررت بزيد
واما ان له بمعنى به دآ واما عمله به نحو كتبت بالقلم واما الظرفية نحو زيد بمكان كذا اي مكان
كذا واما الزائدة في الفاعل في ضرب قياس وهو المطرد وذلك في فاعل كفى وخبر ما نحو ما زيد
بقايم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقايم لان هل قد تشبه ما في دخول الا على خبر المبتدا بعدها
نحو هل زيد الا قايم كما تقول ما زيد الا قايم قوله وفي غير ما عاطف ليدخل في غير الخبر نحو
بحسبك قولهم في الاستفهام وليس قوله في الاستفهام على اطلاقه بل محله فراد بالعموم الخصوص
فزيادتها في الخبر نحو بحسبك زيد منداً وفي الخبر والتقدير حسبك زيد بزيادة الباء في الخبر
شاذ غير قياس وتزاد في المبتدا نحو بحسبك زيد قال الشاعر

٥ بحسبك في القوم ان يحلوا بانك فيهم عدو مضر ٥ فحسبك مبتدا والباء زايدة وان
يحلوا خبره اي علمهم وان في انك فيهم زايدة في المفعول اي بحلوا انك فيهم وتزاد في الفاعل
نحو كفى بالله اي كفى الله ونحو احسن بزيد الا ترى ان في التعجب لازمة لا يجوز حذفها وتزاد في المفعول
نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة لان المعنى ستوتى بنفسه لدليل قوله تعالى والله
في رواسي وبكلمة قال تزاد في اربعة مواضع في المبتدا وفي الخبر وفي الفاعل وفي المفعول
وقد سبق المثال في الاربعة المواضع و ـــ واللام لاختصاص والتعليل وزايدة
وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب قلت قد ذكر اللام اربعة معان
غير الزائدة الاختصاص نحو المال لزيد والملك لله والتعليل فهو جنس للمعطا ومنه لكي
لزيد والاختصاص نحو الحمد لله والتعليل فهو جنس للمعطا ومنه لكي

واما الزايد فكقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم وقال الشاعر ٥ يعز للدنيا ولم يضعضع ٥
اي يذهون الدنيا وقد زيدت بين المضاف والمضاف اليه قال الشاعر

يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا

ومنه لخا بالك وقد زيدت مع لام الجحود قال الشاعر

٥ فلا والله لا يلفى لما بي ولا لهم ابدا دواء ٥ والتقدير لما بهم فاللام
الاولى زايدة واما التي بمعنى عن فتختص بالقول اذا كان المذكور بعد اللام غايبا حين القول
نحو قلت لزيد انه كريم فكان ما في ضمير المخاطب لان القول لا يخاطب فلما مات بالكاف
واتى بالهاء التي هي ضمير الغايب علم انه مقول عنه لاجله قال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي قال الذين كفروا عن الذين امنوا ولو خاطبوا الذين امنوا
بهذا القول لصح ان يعود عليهم ضمير المخاطب ولوجب مطابقة الضمير لهم في الخطاب
قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب يعني دخلت اللام في القسم لغرض التعجب وذلك فيما
نقل وقوعه كقول الشاعر ٥ لله يبقى على الايام ذو حيد بمشتبه الاركان عاد السمه ٥
فكانه قال التعجب من الايام بمعنى مرورها كل حي حتى لا يبقى الا على المتنعم بشواهق الجبال
والحيد بفتح الحاء عقد في قرون الوعل وبروى بكسرها كانه صيغ حيد مثل بدء وبدء
والمشمخ الجبل الشامخ والطبيان سمة للبرد والآس الريحان اي ظله في الجبل الشامخ الذي
والمرعى فلا يحتاج الى الخروج عنه الى موضع يمكن صيد فيه وصح ذلك لا يبقى والتقدير
والله لا يبقى على تصرف الايام ذو حيد وبكسر لام الجر المظهر غير المستغاث وبفتحه
مع المضمر غير الياء وكسرت مع اللام فرقا بينها وبين لام الابتدا فان وقعت لام الجر مع المضمر بعد اللام
لكفى في الفرق نحو ـــ قد دخل على مضمر او مبني فالاصل الفرق فاما مع
مع المضمر فان المضمر المتصل لما فتح بعد لام الجر فقد حصل الفرق بين الضمير وقل انما
كسرت لانها حركة تجانس عمل وكذلك انما كسرت لتبس على فان قلت
فهلا كسرتا كاف لذلك قيل ـــ الكاف لا تلزم الحرفية بل كونها اسما وصفت على الفضلات
هو الاصل في الحرف خاصة قال ـــ ورب للتقليل وصفة الكلام مختصة بذلك
موصوفة على الاصح وفعل ماض محذوف قال ـــ قلت رب طرف وبي عيد
الكوفيون اسم واستدلوا بقول الشاعر ٥ ان يقتلوك فان قتلك لم يكن ثأطل وربة قتيل ٥

قد لواعار انما ارتفع لانه خبر عن رب والحرف لا يخبر عنه فرب اسم ولما بوا ان عار الخبر للنداء
محذوف اي رب قتل هو عار وكونها للتقليل هو الذي وجب اصدارها الكلام ولذلك استعملوه
في الاسف بمعنى النفي نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد فهو ابدا على البدل من مجموع ما قبله
لان قل بمعنى افل لانه بمعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد فاك البدد ولان التقليل نفي الكثير
فان قلت فالكثير نفي التقليل فلت لا يستقيم ذلك لان القليل هو الكثير ولا عكس
وانما اختصت بنكرات الرجال دون المعارف وهو التقليل والنكرة مجهولة فتحتمل التقليل والمعرفة
لا يصح ذلك فيها لتنافيها في نفسها قوله موصوفة انما وجب الوصف لانه الخ في التقليل
فان قولك رجل كريم اقل من قولك على الاطلاق قوله على الاصح يشير به الى خلاف ابن
الكوفيين فانهم يرفعون الصفة خبر الرب لانها عندهم اسم على ما تقدم ويحتمل ان يكون
قوله على الاصح لخرج به قول من يقول ان عامل يسد مسد الصفة فلا بعد المجرور ليس صفة
بل عامل رب واعلم ان رب اذا دخلت على الاسم الظاهر لزم مجرورها الصفة ذكرها
من كونه الخ في التقليل ولم يذكر هنا لعوض من حرف العامل في رب اي الفعل الذي تعلقت به
رب ويوصف بمجرور رب سلامة اشياء اما المفرد نحو رب رجل كريم لقيت واما جملة فطلبه
نحو رب رجل قد رايت يقرئ في موضع جر صفة لرجل واما شبهه نحو مررت
برجل ابو قائم فالمبتدا والخبر في موضع جر صفة لمجرور رب كما لا يخفى
رب رفد هرقته ذلك اليوم وسري من عشر اقتال

الرفد بفتح الراء القدح العظيم وهرقته صببته وموضعه جر نعتا لرفد وسري ممن اسري
والاقتال كصحب قتل وهو الجعد ومن عشر اقتال صفة لسري ولا يخلو اما ان يكون من الجرور
بحيث يلزم الوصف فالمعطوف عليه كذلك وسري مجرور عطفا على رفد وما يتعلق برب
محذوف اي رب رفد هرقته ملكت قوله ماض محذوف لان الاتيان بما يدل التقليل متحقق فوجب
متحقق فوجب ان يكون ما يدل التقليل الذي اضافت رب معناه الى التقليل متحقق فوجب
ان يكون ما يدل التقليل ماضيا معنى دون لفظ مثال الاول ما يروى ما في قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لتحصل المطابقة بين تحقق التقليل وتحقق الماضي وقيل في ربما يود
الذين كفروا اسم كان ويود نعته في موضع جر اي وقيل الصفة محذوفة لدوقوع
اذكان جزاء من ابتدائية في جزء مجرى الماضي في تحققه وقيل هو حكاية حال ماضية

والمستقبل لم يوجد فلم يتحقق ولكان لم تتم فان تم فهو ماض وانما حذف فعل رب لان الصفة
قد اغنت عنه وسدت مسده ودلت عليه ولحقت بقوله غالبا عن هل رب رجل كريم لقيت
فكم صفة لمجرور رب ولقيت مستطرد به رب ولا تتعلق الا بما بعدها لما ذكرنا ان ما صدر
الكلام فلا يصح ان يعمل فيما قبلها المظهر والمحذوف فمقدرا ان الخ وقد
دخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في قطعه النمنم
قوله يرد بالمبهم انه ضمير يرجع الى مذكور وانما لزم التفسير بنكرة لكونه مبهما فاحتاج
الى ما يبينه من الاسماء الظاهرة والنكرة منصوبة على التمييز وان نصب اما رب وانما كان
هذا الضمير المدخلة عليه رب مفردا مذكرا لكونه مجهولا غير عائد على مذكور سابق والحمل
على الافراد فالزم الاصل تقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين وربهم رجالا على سبل
فيطابق ما بعده من التمييز ويقولون ربها امراة وربهن نساء وربهم رجالا على سبل
الوجوب بل يجوز الافراد والمطابقة لما بعده فمن وحد فلانه كناية عن مجهول ومن لم يوحد
فلانه جواب سوال مقدر كان قائلا قال ما لك جوزت قيام جميع ما ذكر فقلت
ولزم على هذا القول ان يكون معرفة واما الصفون فموصوفه جملا على الضمير المرفوع المستكن
في نعم رجلا اول ذلها من كونه مجهولا والاصل الافراد فان قلت فيجب ان يوصف
الصفة والضمير لا يوصف قلت لما لم يوصف الضمير وقام المفسر له من المكان مقام
الصفة في البيان وقيل انه ضمير القصة الذي لا يفسر الا بجملة فاحذ المعنى ولهم اقتال
بهذا القول ان يكون معرفة لان المفسر الذي معرفة فيجب قلت يلزمه ان يجيء رب رجل
فان قلت فيلزم الكوفيون مثل هذا قلت الكوفيون يجعلونه عائدا على مفعول مقدر
في اي رجح لا على مقدر في الذهن وقد قيل ان ضمير النكرة نكرة لان الضمير لا يراد به الا المذكور
واعلم انها كافة دخلت على الجمل قلت هذا محتاج الى تفصيل وهو ان تقول
ان كانت كافة دخلت على الجمل وان كانت زائدة لم تدخل الا على المفرد قال الشاعر

٥ وربما جاهل في الحي ذي ضجر ٥ واذا كففت بها ولبت جاز في الضمائر الغائبة كقوله تعالى ربما
يود الذين كفروا والاسم نحو ربما زيد قائم قال الشاعر

٥ ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار ٥ فادخل على المبتدا
والخبر فالجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم الخبر والجامل المقطع من الابل مع رعاته والمؤبل

المعلقة والخ جيء جاد الجمل فلو قال وكفها فتدخل على الجمل كان ابين له قصله

تمام وفايدة دخولها على الجملة تقليل النسبة وقد يخلها معنى الكبر اذا كثرت قال الشاعر

فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود

لانه في موقف مدح وذكر مفاخر والشيء القليل لا يمدح به بل المراد كثرة نزول الوفود ببابه

قوله واو رب اي واو رب والجر برب مضمرة عند المحققين والواو للعطف وانما لزم

تقدير هذه الواو للدخول على حرف لان صدر الكلام قرب تحمل ظاهرة ومضمرة فاضمروها بعد

ثلاثة احرف ولي الواو والف وبل لانها الواو فنحو قول الحجاج ٥ وقاتم الاعماق خاوي المخترق

اي وربّ قاتم الاعماق نصف نهاره بالاعماق جمع العمق والقاتم الاسود والخاوي

الخالي من الاكام والمخترق موضع يجري الماء فيه اي تخترقه من ارجائه واما الف فكقول الاخطل

فان اهلك فذي حنق لظاه على الاكاد يلتهب التهابا

اي فرب ذي حنق ومثل فنحو قول الاخطل ٥ بل بلد مليء الفجاج قتمه

وقد اضمرت بدون بل في قول الشاعر

رسم دار وقفت في طللة كدت اقضي الحياة من جلله

اي فرب رسم دار وقفت وواو القسم انما تكثر عند حذف الفعل لغير السؤال

مخصة بالظاهر قلت يجيء في الواو المستعملة في القسم من الشروط الثلاثة التي ذكرها

وانما وجب حذف الفعل معها لانها في الحقيقة حرف عطف فتوهم عطف اسم على فعل او توهم

ان المقسم به مفعول لعامل لا يظهر فيه اعرابه من المقسم به المقصور والمبني وقيل

النيابة عن الفعل مختص لكثرة القسم في كلامهم وقيل لان الواو عوض من الباء والفعل

محذوف وهذا ان يراعى العطف على عاملين في قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى

فقيل فيه هذا العطف على عاملين وبيانه ان النهار مجرور وعطف على الليل المجرور

بواو القسم واذا تجلى في موضع نصب منطوف على قوله اذا يغشى والتقدير اقسم بالليل

غاشيا والنهار متجليا وعاشت منصوبا بالقسم والليل مجرورا بالواو وقالوا في دفع العطف

على عاملين ان الواو بدل من الفعل ومن الباء جميعا وعلى هذا القول وجب حذف الفعل

الشرط الثاني قوله لغير السؤال يريد عند حذف الفعل لغير السؤال فانه يحذف فيه

الفعل نحو والله بالله دفعني لمن يسأله ذلك ويستعطفه وليس هذا القسم اذ لو كان قسما

لاقتضى الجواب كما يجاب الاستفهام وقيل هو قسم السؤال والطلب وجوابه ما هو بمعناه

من سؤال وطلب فمثال السؤال قولك بالله هل قمت ومثال الطلب بالله اكرم زيدا وبالله

ليحبسن الى خالد وهذه الباء تتعلق بمحذوف اي اسألك بالله وقال الشاعر

بدينك هل ضممت اليك ليلى وقد قلت بعد النوم قالا

اي اسألك بدينك ان تخبرني حقيقة الامر لان الشرط ان لا تقوله مختصة بالظاهر اي الاسم

الظاهر وانما اختصت بالمظهر لان المضمر بدل من المظهر والواو بدل من الباء فلو

دخلت الواو الجمع بين البدل والمبدل منه فلذلك لم يقولوا وك لافعلن وقالوا بك لافعلن والواو

بدل من الباء والباء في الاصل لها حرف جر وحروف الجر تضيف معنى الفعل وشبهه

الى ما بعدها فالباء اضافت معنى اقسمت الى المقسم به ولذلك انتصب ما بعدها فظهر الفعل

معها ودخلت على المضمر والواو شبيه الباء معنى وتخرجا في المعنى قالوا الالصاق

والالصاق والصق شيء فقد جامعه والمخرج فمخرجهما معا من الشفة قال

والتاء مثل مختصة باسم الله تعالى قلت يريد والتاء بدل من الواو كما ابدلت في تجاه وتراث

والاصل وجاه وواث فابدلت الواو تاء في فرع الواو التي فرع الباء فلذلك اضافت معنى

القسم به وهو الله تعالى فانهم جروا واخروا تصرفها فخصوها بما كثر

الواو والتاء في ظهور فعل القسم معها ودخولها على المضمر واستعمالها في السؤال فقد

تقدم ذلك وقولهم من ربي لافعلن فمن مختصة بالرب اختصاص التاء باسم الله تعالى

وقد يضمر معها وقيل هي مختصة من اسم وقيل حرف جر وقولهم الله بضم الهاء وكسرها

قيل الهاء مختصة من قولهم من ربي لافعلن وقيل هي حرف جر اسه وهي بدل من الواو

لاتفاقهما في المخرج ولذلك اختصت باسم الله تعالى كما كانت التاء وقد حذف حرف القسم وبقيه

على اضمار بعوض او بعوض عوض فاما حذفه بغير عوض فعلى ضمار احدهما ان يجعلوا

الاسم بفعل القسم المقدر فيقولون الله لافعلن والباء محذوفة على ارادة الحرف والجر في

نحو الله لافعلن بجر الاسم والجر في اسم الله تعالى خاصة لكثرة القسم به والنصب فيه في

غيره وقد قرئ ولئن كتم شهادة الله اذا لمن الآثمين فحذف شهادة واخرج اسم الله تعالى من
الاضافة وجعله قسما وجر على ارادة الباء والحذف في جوض فقد عوضوا منه حرف التنبيه
فقالوا ها الله لا فعلن وتقول في ها الله اسمي نعم والله وتقول لا ها الله لا فعلن اي لا والله وقيل
حرف التنبيه عوض من الباء وقيل انما دخلت ها في القسم لان التنبيه يحتاج اليه في المواضع التي
يحال بيانها على غيرها فلذلك دخلت في المبهم الذي يحال بيانه على صفته والقسم من تلك
المواضع اذ يحال بيانه على الفعل المحذوف وان شئت حذفت الف ها لالتقاء الساكنين
وهاهي والام من الله وان شئت اثبتها لك ولم تحفل بالتقاء الساكنين لان الثاني هو الام
من اسم معظم في الام الاخرى فاشبه دابة وشابة وقد عوضوا همزة الاستفهام وقد جعلوا
قطع الهمزة عوضا من حذف حرف القسم فقالوا الله لا فعلن والفرق بين همزة اذا قطعتها
وبين همزة الاستفهام اك مع همزة الاستفهام تمد الف الوصل بحالها ولا يحذفها كقوله تعالى
آلذكرين حرم ام الانثيين وفي قطع همزة الوصل لئلا يقع الفرق بالخبر والاستخبار
وفي قولهم لا ها الله ذا قولين احدهما قول الخليل وهو ان ذا مقسم عليه كانه قال والله الحاضر
ذا فاختصر استدل بحذوف لكثرة الاستعمال والتباس عليه عنه في هذا الحذف وقال
الاخفش ذا من جملة القسم وموضعه جر صفة لاسم الله تعالى كانه قال والله الحاضر لنا
بقوله تعالى وهو معلم انها للقسم وقيل ذا مبتدأ وخبره محذوف تقديره ذا قسمي والجملة
موكد للقسم واستدل على ذلك بانه تعالى لما قال الله ذا لقد كان كذا وما كان كذا فدل
ان القسم بلفظة ذا محذوف ولو كان ذا مقسما عليه لما جاز ان يؤتى بعده بمقسم عليه وهو
قد [illegible] ويلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او
تقدم ما يدل عليه [illegible] كان القسم والمقسم عليه جملتان فحكم جملة الجواب ان تكون
صدرا بها ذا والجملة جملة تستقل بنفسها غير محتاجة الى غيرها لتجعل جزءا يصير بها في حكم
المفرد وذلك هو الحرف كما في الشرط وجزائه ثم الجملة التي تقع جوابا للقسم اما اسمية او فعلية
اما الاسمية فما ان كثر موجبة او ليس فان كانت موجبة فباللام وبان المثقلة او المخففة
نحو والله لزيد قائم وان زيدا لقائم وان زيد لقائم وان لم تكن موجبة او منفية بما وان في
معنى ما ولا كقولك والله ما زيد قائم والله ان زيد لا قائم والله لا احد افضل منك واما الفعلية
فاما ان تكون موجبة او منفية فان كانت موجبة فلا بد ان تكون ماضية او حالا او مستقبلة

فان كانت ماضية فبلام وقد نحو والله لقد قام او باللام ومد ها نحو والله لقام قال
امرؤ القيس ٦ حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فان من جسمت ولا صائم ٥
والتقدير لقد ناموا ولا بد من قد مع الماضي اما مظهرة او مقدرة وقد تحذف اللام ثقة
نحو والله قد قام واما الحال فلا بد فيه من اللام وقد ها ولا تدخل النون لانها تخلص الاستقبال
وتقول والله ليقوم زيد واما المستقبل فيجاب باللام والنون معا نحو والله لا تومن بالتشديد
النون وتخفيفها وانما لزمتا النون للفرق بين فعل الحال وفعل الاستقبال وقيل الفرق
بين جواب القسم وخبر ان فاذا قلت ان زيدا ليقوم علم انه جواب القسم المقدر والتقدير
والله ان زيدا ليقوم فاذا قلت ان زيدا ليقوم فهي لام الابتداء الداخلة على خبر ان وقد حذفوا
اللام في ضرورة الشعر وابقوا النون لتدل على الاثبات والاستقبال قال الشاعر
٦ وقيل مرّ اثاثت قاتله فانه اراد والله لئن اتيتنا فحذف اللام وقد حذف النون
قال الشاعر ٥ لئن كنت قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع ٥
اي ليعلمن ربي وجوز ان يكون الفعل الحال فلم يات فيه بالنون لان علم الله تعالى حاصل حال
قسمه وذلك مانع من ادخال النون وان كانت منفية عني لحملة الفعل فلا تخلو من العلامة
التي لوجبه قال الاصمعي ما حنث واحد منهما والله ما قام وان في معنى ما نحو والله ان قام اي ما قام وقد يكون
ما لفظا ومستقبلا معنى فيدخل عليه لا نحو والله لا قمت وقال الخليل بما وقد تجاب
بلا نحو والله ما يقوم زيد حكاه ابن جني ووالله لا يقوم زيد واما المستقبل فبلا ولن قال
الشاعر ٥ تجرّك لن ترى شغبيانة ٥ وبحر نحرف لا قال الله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما جاز الحذف لرفع اللبس لانه قد علم ان الفعل
الموجب لزمه اللام والنون او احدهما فاذا لم يكن ما فيه واحد منهما علم انه منفي قوله
وحذف جوابه يعني جواب القسم قوله اذا اعترض يعني اذا وقع متوسطا بين مبتدا
وخبر او بين شرط وجزاء او غير ذلك نحو زيد والله قائم وان قام والله اقم لانه هو المقسم عليه في المعنى فاستغنوا عن ذكر الجواب قوله
او تقدم ما يدل عليه يعني او تقدم ما يدل على الجواب وذلك اذا كرر نحو زيد قائم والله وان قام
اقم والله و حذف في جملة القسم لانها ظرف فعل فيه جوابها نحو لئن افعل ذلك ليقومن
الناس لان جوابه لن يقوم استغنى بها في القسم [illegible] وعن الجرمي وعلي الاستعلاء

وقد يكون اسما في قوله ... هذا هو القسم الثاني من حروف الجر وهو ما يأتي منها تارة حرفا وتارة اسما فمثال كونها حرفا قولك جلست عن يمينه اي منحازا عن يمينه في الجلوس الى مكان آخر وقولهم رميت الصيد عن القوس جاوز محله الى محل آخر بمعنى انه انتقل اليه مع ثبوته في محله اليوم بخلاف انتقل الاجسام فانها اذا فارقت مكانا فقد فارقته لا يمكنه ان يكون الجسم الواحد في مكانين في وقت واحد وهذا قول الجمهور ومنهم من قال ان عن في قولهم رميت الصيد عن القوس بمعنى اي رميته من القوس وحكما دخول من على عن نقول جلست من عن يمينه اي ناحية يمينه قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفرقد كله يمينا ومنهوى النجم من عن شمالك

اي من ناحية شمالك ومن ناحية يمينك واذا كانت اسما فهي بمعنى ناحية وتدل على موضع في نفسها وهو الناحية وما بعدها مجرورا بالاضافة وساوها لشبهها بالحرفية لفظا ولذلك بنيت على صفة الحرفية وهو النقصان عما يكون عليه عند حروف الاسم فاما على فهي تارة تكون اسما كقولك اما حسبتي زيد على الفرس اي استولى عليه واما حكما نحو عليه دين وفلان علينا امير اي فاستولى الدين على ذمته وكذلك استولى الامير على الامور بمعنى انقاد له الامر وتارة تكون حرفا كقولك صعدت على فلان فصعوده على مكان تعلقت منه واما الاسمية فتعرف بدخول من عليها نحو نزلت من عليه اي من فوقه فهي بمعنى فوق والفعل فيها اسما كالفعل في قال الشاعر

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

اي من فوقه نصف فطاءة عدت من على سبيل الطلب له والظمأ ما بين الشربتين تصل تصوت حشاها من يبس العطش وتروى بعد تمام ظمئها وهو البيت يريد انها في حر يوم الورود والقيض قشر البيض يعلو على الارض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها ولا اعلام والمجهل القفر البعيد لا علامة فيه فيجهل سالكه طريقه ويروى بيد المجهل وعلى من قولك نزلت من على السطح وفيها لغات يقال جاء السيل من علو ومن علو ومن علو بضم الواو وفتحها وكسرها مع كسر الميم ومن على ومن علو ومن علو بكسر الميم مع الياء وضمها مع الواو وفتحها مع الالف ومن عال ومن عال فهذه تسع لغات فاما استعمال الفراء اياها في نزوان ... بانت يوم لي لا اظللة ارتمض من تحتي واضحى من علة

قال ابو علي الفارسي في علة مستقلة لانها لا تخلو من ان تكون ضميرا او ظاهرا فلو كانت ضميرا لوجب ان تقال من عليه بالجر لان الظرف لا يبنى في حال اضافته ولا يمكن ان تسكن لان السكت لا يدخل معربا ولا يبنى حركة بناء تشبه حركة الاعراب ولذلك لا يدخل على الماضي لمضارعة المضارع وحركة هذا الضرب من المبنات يجري مجرى حركة الاعراب ... واجاب ابن الخشاب فقال الالف بدل من الواو والياء وكل واحد منهما قد وقعت ابدا الواو والفا في قولهم ياضاه ويا صل ياهناه ويا نه فعال من هنوك ومنه قولهم عالمته مسنا ومسا فالفا في مساه بدل من الواو لان مساه لامه واو لقولهم سنوات واما قوله وقد يكون اسما لدخول من عليها فقد بيناه ... والكاف للتشبيه وذلك وقد تكون اسما قلت الكاف توصل معنى الفعل الى الاسم على جهة التشبيه ومعنى التشبيه ان المشبه تسد مسد المشبه به في معنى من المعاني وهي على ثلاثة اضرب حرف واسم وزيادة فاذا وقعت صلة للذي لزمت الحرفية لتعلقها بالفعل ولا يجوز جعلها في الصلة اسما لانه يلزم منه احد امرين اما الصلة بالمفرد وذلك ممتنع واما ان يحذف جزء الصلة وهو ايضا غير جائز واذا وقعت بعد حرف الجر لزمت الاسمية قال الشاعر ... ابيت على حتى كأني وبعلها على كالتفاء من عالج يتطلح

اي على مثل التفاء واذا كانت اسما فهي بمعنى مثل وفي غير هذا الموضع تحتمل الامرين نحو قولك ان كزيد عمرا فان جعلت الكاف حرفا نصبت عمرا اسم ان وان جعلتها اسما رفعته خبر ان والكاف اسمها فتقول ان كزيد عمرو لان معناه ان مثل زيد عمرو واما زيادتها فنحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء فلو لم يحكم بزيادة الكاف لكان لازما الناقض لان التقدير ليس مثل مثله شيء فقد نفى مثل مثله فيلزم نفيه لانه مثل مثله وقد اثبت الكاف غير زائدة لان المراد بمثله هو نفسه فالتقدير ليس كهو شيء قال الشاعر

يا عاذلي دعني من عذلك انني لا اعتقل من مثلها بالاجدل

اي انا لا افتل مثلك وقال المتنبي ... ولم ار مثلك عنى به سواك فردا بلا مشبه

ويجوز ان يستشهد بهذا البيت على ان الكاف زائدة لان الحرف قد يدخل على الحرف كما يدخل على الاسم وقد ومنذ للزمان للابتداء الماضي والظرفية في الحاضر مثل ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وقلت مذ ومنذ حرفان في محل واسمان في محل فاذا بمعنى من وفي فهما حرفان واذا بمعنى بان مجموع المدة وابتداءها فهما اسمان وهما مبتدآن العامة في الزمان الماضي فاذا ان من لابتداء الغاية في المكان بدلا استعمالها في مقابلة الى فتقول ما رأيته مذ يوم الجمعة الى الآن وقول

و لم ما في بخ لحاضر فانها فيه حرفان على الاصح بمعنى في فولك ما رايته مذ شهر انا في شهر انا ما رايته مذ يومين انا في يومين فالمرويه منفيه في ذلك اليوم المذكور فاذا قلت في الماضي ما رايته مذ شهر كذا فمعناه ان ابتداء انقطاع الرويه كان من ذلك الشهر فهو مضاف الى الزمان لانها زمان ولذلك لم يخبر عنها الا بالزمان لتحقق دلالتها عليه فان وقع بعدها فعل فعلى تقدير الزمان فاما من فالكوفيون يستعملونها في الزمان كما يستعملونها في المكان واستدلوا بقوله سبحانه وتعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ففي عندهم لابتداء الغاية مطلقا وما سيبويه ومن تابعه فيرى انها مختصة بالمكان وتقدر في الآية حرف مضاف اي من تاسيس اول يوم واقول المضاف مصدر وهو غير مكان فقد استعملوها في غير المكان ولهذا المصدر وقد تقدم بيان هذه المسالة في المبتدا وقوله والظرفية الخ حاصره ولم تقل انها حرفان لان الظرفية ملزومها في الحرفين يقول ما سميتها بقولها ظرفا مضافا الى ما بعدها ومن يقول انها حرفان تقدر لها حرفا ينبئ الى الظرفية فلا انفكاك عن معنى الظرفية قوله لابتداء في الماضي ولم تقل انها لابتداء لان منهم من يجعلها في الماضي حرفين فيخبر بها قال سيبويه ويقول ما رايته مذ يومين فيجعلها غاية كما تقول لغاية من ذلك المكان فجعلته غايته ولم يرد منتهى قال ابن السراج معنى هذا الكلام انك لو اردت الابتداء والمنتهى لرفعت لان اذا اردت الغايتين فلا بد من الرفع واذا اردت احدهما خفضت اقول في بيان هذا ان قولك ما رايته مذ يومان قد بينت الغايتين وهو ابتداء المدة وانتهاءها واما اذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة فقد بينت ابتداء انقطاع الرويه انه ذلك الوقت الى وقتك هذا وليس المراد بقولك ما رايته مذ يومين مجموع المدة لانه يصح لك ان تقول هذا وانت في اثناء اليومين ولم ترد ابتداء المدة لانه يلزم فيه ذكر وقت معين لا تعيين فيها فتبين ان المراد به احد الغايتين فلذلك قال سيبويه يجعلها غاية كما تقول انا من ذلك المكان ولم يرد منتهى بمعنى انك بنيت ابتداء الجفاء انه كان من مكان كذا ولم يرد منتهى لذلك الجفاء فقد ذكرت لهذا الغايتين وهو الابتداء وقيل مذ في هذه المسالة بمعنى في بدليل ما رايته في يومين فالضابط في الرفع ان يكون للغايتين وفي الجران تكون لاحداهما واما حاشى وعدا وخلا فقد ذكرن في الاستثناء ولا بد ان اتعرض لما يتعلق بهذه الحروف اذا تمهد هذا فاقول ما وصح هذه الحروف اذا كن حروفا نصب

الاستثناء

الفعل لتعلقها به كسائر حروف الجر وهذا الكلام فيه اجمال فان حاشى قد يستعمل حرف اضافه من غير ان يكون استثناء خرجه من الجملة التي قبلها بعدها نحو حاشى زيدا ان ياله السوء فان حاشى مبتدا وحاشى خبره كما تقول على زيدا ان يقوم اي عليه قيله فلك ان تنصب زيدا على النصب ولم تذكر من الجرين الخفض بحذا لانه لا يخفض ولم يستعمل عدا وخلا حرفين الا في الاستثناء واما حاشى فكونه حرفا في غير الاستثناء فتقيد حاشى بالاستثناء كحذا وخلا ليس بجيد قال الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لما ذكران هذه الحروف مشبهة بالفعل وجب ان نذكر جهة الشبه بينها وبين الفعل والحرف لا يعمل حتى يختص بما يعمل فيه ومع اختصاصه لا يتنزل منزلة الجزء المختص به ولذلك لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالفعل المستقبل ولا يتم التعريف مع اختصاصها بالاسم اما السين وسوف فهما بمنزلة الجزء من الفعل لانهما يغيران الفعل ويخصصانه بالمستقبل وتعيين الشيء من ذات ذلك الشيء وكانت كالجزء من اللفظ الدال على ذلك الصيغة فهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع للدلالة على الاستقبال وكذلك لام التعريف بعين المسمى وتخصصه فهي الصفة التي تكون بمعنى من معاني ذات الموصوف ولهذا يجوز ان تتوالى ياءان من الشعر آخر احدهما معرفة وآخر الآخر نكرة ولها بلفظ واحد ولا يجد ذلك ايضا واما لم يجعل الحرف اذا نزل منزلة الجزء اذا دخل عليها لزم فيه من عمل الشيء في نفسه لانه اذا عمل في مجموع الكلمة وهو بمنزلة جزء من اجزاء الكلمة كان عاملا في نفسه وانها عملتا ان واخواتها لانها ليست كالحروف التي توثر نسبة الجزء الى المبتدا اذا دخلت عليها لان شبه ان الفعل فمن جهات من جهة اللفظ فقط ومن جهة المعنى فقط ومن جهة مركب من اللفظ والمعنى اما الشبه اللفظي فبناؤها على الفتح الماضي وحذف احد نونيها لثقل التضعيف في الفعل نحو لم يك لم يعد فيا واخرها على الفتح الماضي وحذف احد نونيها لثقل التضعيف في الفعل نحو لم يك لم يعد فيا والاصل لم يكن فحففت بحذف النون وسكون ثاني ان وليت يكون ثاني كان وبانيها ثلاثي ورباعيا وخماسيا كالفعل فالثلاثي ان والرباعي لعل وخماسي لكن فان اصل شد ورد وليت ولعل بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت وليتها تطلب اسمين طالب الفعل المتعدي الى واحد ولعلها لتكبير النسبة والنسبة لا يكون الا بين شيئين فاشتركان في ذلك واما الجهة المركبة من اللفظ والمعنى فنون الوقاية مع يا المتكلم فدخول النون اللفظي واما كونها معنوية لان بها قطعتهم على انتفاء اخرها مقوحة دليل على المشابهة بينها وبين الفعل وله صدر الكلام سوى

أن ولي بعكسه وانت اذا نظرت في صدر الكلام لحصل العلم للمخاطب بمعنى
الكلام من اول الامر الا ترى انك اذا قلت ان زيدا لا يسدلم يتبدا السامع من اول الخطاب
أن المراد التشبيه حتى ياتي على اخره فيبقى المخاطب مترددا بين الاشتراك على القطع وبين
التشبيه فاذا قال كان زيدا اسد علم المخاطب انه تشبيه من اول الامر وزال عنه التردد وايضا
فلانه حروف غير متصرفة فلزمت التصدير على محمولها فصحة عن الفعل فان قلت
فان المفتوحة لم لم تقع اول الكلام لكونها في تاويل المفرد فلا يلزمها من
حق اخر ليتم به الكلام ويجب تقديم ذلك الجزء عليها فما في الموضع الذي يومن دخول ان المكسورة
عليها فلا لو قوعها بعد لولا فلم يتقدم عليها شيء تتعذر وقوع المكسورة بعد لولا ولو قال انها لا
تفتقر الى كلام سوى انها لكان اولى وصح المسامحة في الجواب فانه يجاب ان يستثنى لكن كما استثنى
ان المفتوحة قد تقع صدر الكلام بل لا بد ان يتقدمها كلام اما متى ان كان ما بعدها اثباتا واما
اثبات ان كان ما بعدها نفيا فلا تقول مبتدا لكن عمرو قائم كما لا تقول ذلك في ان المفتوحة
[illegible] ولحقها ما قبلها على الاصح وتدخل حينئذ على الافعال [illegible] كان
لانها اقصر لبطلان السبب الذي لاجله عملت وهو اختصاصها بالاسم والاختصاص
قد زال بدخول ما وقد اشار المصنف الى زوال الاختصاص اشارة لطيفة بقوله وحينئذ
تدخل على الافعال اذ بدخولها على الفعل خرجت عن اختصاصها بالاسم واذا بطل الاختصاص
تغيرت الحالة اذ دخلت على الفعل لعدم اختصاصها به وكان الاصل ان اذا دخلت على
الاسم فان جعلت ما زايدة اعملتها والاهمال في لغتها ولعلها اقوى منه في ان لقرب معاني
الحروف من معاني الافعال لتغيرها معنى الابتداء فان قلت فانها لم تغيره ولذلك
تعطف على موضعها بالرفع بعد مضي الخبر وفي الكتاب في دخولها اقوال قال سيبويه
انما تدخل لتحقير الخبر تقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت تحقر السير الى الدخول ومعناه
انما تقصد قصر الحكم على الذات او قصر الذات على الحكم وقيل بعد الحصر الذي يعقبه النفي والاثبات
وهذا الثاني راجع الى قول سيبويه لان الشيء اذا احتقر كان اقل مما يحقر فكون محتقرا بالنسبة
الى ما لم يدخله حصر وقال ابن درستويه يكون ان هذه الداخلة على ضمير الشان والجملة
خبرها وما نافية او زايدة او يكون بمعنى شيء والجملة صفته يعني ان يجوز ان تحمل ان يكون كذلك موصوفة
بالجملة بعدها وهو ضعيف لانه كان ليلزم ان يكون في الجملة ضمير يعود الى الموصوفة ولا مرجع

بخلافه قال الشاعر في اعمالها ولت ابتاها هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
فهذا اسم ان والحمام صفته ولنا الخبر وفي هذا البيت مسئلة حسابية وهو ان يقال اي عدد
اذا اضيف اليه نصفه وواحد بلغ مائة فتقول العدد شيء وصاف اليه نصف شيء ووجد
يعدل مائة ويكون الشيء ستة وستين ونصف الشيء بالة وثلاثين فصار تسعة وتسعين فاذا
اضيف اليه واحد صارت مائة فقد اضيف اليه نصف شيء واحد فصار الشيء مائة ويدل على ذلك
قوله ابتاها هذا الحمام لنا ونصفه الى حمامتنا اي ابتاها هذا الحمام لنا ومثل نصفه الى حمامتنا اي
نصاف هذا الحمام ومثل نصفه الى حمامتنا فيصير مائة ولذلك قال الناجم فيما بعد هذا البيت

فحسبوها فالفوها كما ذكرت تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها واربعت حسبة في ذلك العدد

وقال الفرزدق اعد نظرا يا عبد قيس لعلها اضاءت لك النار الحمار المقيدا

ولا يجوز ان تكون ما موصولة لان الفواعل منصوبة والمعنى انهم اهل خلد وضعف يا عبد قيس
من يطرقهم ليلا فقيد والحمار وقللوا الحمار ولضعفا لنار قال اعد نظرا يا عبد قيس
فقد وصفهم بالجبن والبخل اما الجبن فلتقييد حماره لئلا يسرق ولو كانوا اهل صولة لما اوثقوه
السارق عليهم واما البخل فلانه ضن بالنار ليلا يعلو فيراه اضيف فيقصد وعكس هذا
البيت قول الاخر وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ونحن حللنا قيدنا فهو سارب
يريد انهم لهبي فواسا قاربوا قيد فحلهم ليلا يسرق ونحن لشدتنا لا يقوى احد على منعنا
من الرعي فحلهم يرعى حيث شاء [illegible] فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول
وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدا
ولولا انك لانه فاعل ولذلك [illegible] فان لا تغير معنى الجملة بمعنى انها لا تخرجها عن حكم الاستقلال
ولذلك تحسن السكوت على الجملة التي دخلت عليها كما كان تحسن السكوت عليها قبل دخولها ولا
فرق في قولك زيد قائم في الدار وبين قولك ان زيدا قائم في الدار في حسن السكوت على الاستقلال الا معنى
ان كيد المستفاد من ان المكسورة ولذلك فتح المكسورة صلة والفتح المفتوحة ذلك الوقت
ويريد بالجملة الجملة التي لا مسند اليها وبين ان الجملة الاسمية هي التي في ما نقيل ان من الحق
وما يقبل انها مستقلة من الشك واما المفتوحة فتغير معنى الجملة وتخرجها عن الاستقلال وتدخلها

في حكم المفرد ولذلك لا يقع صلة للذي ولو لا ارادة ان كيد لكان المصدر ملحقا بالذكر فلذلك
تقول مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد ولذلك تستقر في اعتقادك جملة
الى ضميره ففي فاعليتها من المنصوب والمرفوع بها بمنزلة الاسم الموصول فلا تكون لها
مع الصلة الا بانضمام شيء اليها من خبر ونحوه فكذلك ان تقع موصولة بانحلالها فلا
تكون بصلة لها قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجعل والفتح في موضع المفرد
وانما كان كذلك لانهم اردوا ان يفرقوا بينهما في اللفظ لما افترقا في المعنى وخصوا الفتح
بموضع المفرد لانها اذا كانت بمعنى المفرد احتاجت الى ضميره يضمها والمصدر لا يحتاج
الى ذلك فلما طال الكلام بانضمامها خصوها بالخفة الحركات وهي الفتحة وان شئت قلت
لما كانت مصدرية اشبهت ان بصلة للفعل في كونها مصدرية ففتحوها حملا على ان بصلة
للفعل ولما فرق بين واقع المكسورة والمفتوحة من جهة الاحتمال وهو قوله وجب الكسر
في موضع الجعل لتحدد بتحدد ذلك في بيان الفرق من جهة التفصيل واقول ان وان هما
اشتراك في توكيد مضمون الجملة ثم يفترقان من وجوه احدها ان المكسورة باقية على
الاستقلال بالفائدة والمفتوحة تنقلب الجملة الى حكم المفرد فيجري مجرى المصدر الثاني ان
المكسورة تقتضي ما بعدها من حيث هو على فقط والمفتوحة تقتضيه من وجهين اقتضاء
الموصول لصلته والثالث هو قوله الرابع ان المكسورة تبطل عملها اذا خففت في الاكثر
والمفتوحة لا تبطل عملها قوله فكسرتا ابدا وبعد القول وبعد الموصول هذا هو الاصل
التفصيلي وقد ذكرنا لك علته وموضع الجعل ما هو وهو داخل في قوله موضع الجعل ان
الابتدائية يقتصر فيه على المفرد الا في قوله بعد القول ومعنى ان تقول بعد القول حكاية
او مجرد من معنى الظن فاما ان تفتح بعد القول بمعنى الظن فانفتح بعد الظن لانك تحكي هناك
مستقبلا في اصله فالحكاية لا تحتمل الكلام عما كان عليه تقول ان زيدا خارج فانك قال سيبويه
كان عيسى يقرأ هذا الحرف وغيره اي مخلوقة فانتصب بالكسر على الحكاية اي وغيره يقال
اني مخلوق او لان القول في المعنى قول وهذا ايضا داخل في قوله في موضع الجعل لان
الحكاية بعد القول لا يكون الا في الجمل قال سيبويه انما وقعت قل في الكلام لتحكي بها ما كان
كلاما لمن قاله زيد لتحكي بها ما كان غيرا وهو الكلام لما كان ليس غيرا وهو القول وبعد
بالقول مصدر قلت اوعدا واوعدته تقول قلت قولا وقلت كلاما وقلت حسنا اي قولا حسنا

فان قلت فالقول عام ويلزم من نفيه في قولك سيبويه نفي مجموع انواعه وبنفي الجمع ينتفي كل
واحد فيفيد اذن نفي العام نفي الخاص قلت قد بينا انه ليس المراد هنا بالقول
مطلق القول بل مصدر قلت فلانه قال يحكى بها غير مصادرها ويحتمل ان يكون لحكاية اسم العام
على الخاص ولا يخفى ان لفظ قوله وبعد الموصول داخل في مجمل قوله وجب الكسر في
موضع الجعل لان الصلة لا تقع بالمفرد وقد تقدم ذكر الصلة وانها لا تكون مفردا قال تعالى
وانبأه من الكتب ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اي ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وقد ذكرنا في
شبهه مواضع اخر غير الملابة التي ذكرها هنا تدخل تحت ما ذكر من الاجمال احدها جواب
القسم نحو والله ان زيدا قائم الثاني بعد فاء الجزاء نحو ان تاتني فانه يصح ان تاتني حتى الثالث
للابتداء نحو قام القوم حتى ان زيدا قائم وقولنا الثاني للابتداء احتراز من العاطفة والجارة نحو عرفت
امورك حتى انك قائم الرابع بعد حروف التنبيه وهي الا وامّا وها نحو قوله تعالى الا انهم هم السفهاء
الى هنا اذا وقع في خبرها اللام نحو علمت لانك لقائم السادس بعد حروف الجحد نحو لم
اكن قائما لانك قائم السابع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم فاما قولهم ما
غضبت الا انك قائم بالفتح لانه على اي لانك قائم ثم حذف الجار فبقي واقع المفتوحة
جملة ومفصله قوله والفتح في موضع المفرد يريد في موضع لا يقع فيه الا المفرد ولذلك يقع
في خبر ان مكسورة وهي في موضع المفرد لان الاصل في خبر ان ان يكون مفردا الكن لا يمتنع
ان يكون جملة نحو ظننت ان زيدا انه قائم وحكم اذا وقعت مفعولا ثانيا لظننت وهي في الاصل مفرد
نحو ظننت زيدا انه قائم لانه لا يمتنع من وقوع الجملة مفعولا ثانيا لظننت لان ذلك موضع فتحي على
التفصيل وذلك في اربعة مواضع اما الفاعلة نحو سرني انك قائم اي سرني قيامك فانك فاعل لما
يكون الا مفردا لانه جزء الجملة فكل موضع قدرت فيه يصح وقوعه بمصدر فهي مفتوحة واما المبتدأة
فلا تقع اولا الا بعد اولا مقول لولا انك قائم لقمت اي لولا قيامك فان وما عملت فيه في موضع
مبتدا مقدر بالمصدر واما بعد اولا مقول فهي فاعلة فعل مقدر نحو اولا انك قائم لقمت اي اولا وجد قيامك او
ثبت واما المضاف اليه فنحو عجبت من انك منطلق اي عجبت من انطلاقك فهذا اضيف فتحت لانك
لا تنطلق واما المفعولة فنحو عرفت انك منطلق اي عرفت انطلاقك وتقول ان عندي انك
منطلق فان انك بتمامها ان الاولى في موضع نصب اي ان عندي انطلاقك وقد يجاء ان
المفتوحة بمعنى لعل في قول من نصب بها بشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون اي لعلهم وكان

فالجملة ؟

على ما وضعه و
غير المفيد ويجوز ان يكون
اسم العام ؟

الكلام مذهبه بقوله وما بشعركم ثم استانف فقال انها اذا جاءت اي لعلل اذا جاءت ٥
قال فان جاز التقدير ان اذا لم ادر قتل من نكرمني فانا اكرمه واذا انه عدم الفقد
واللازم وشبهه ملتبس بد التقدير حتى تقدر الجملة وتقدر المفرد ويبدأ بالمفرد
فتح ان وكسرها قوله مثل من نكرمني فانا اكرمه من شرطية مبتدأ والشرط خبره والفاء
في جواب الشرط انما يؤتى بها توصلا الى المجازاة بالجملة الاسمية فان قدرته بالجملة كسرت
ان قلت فانا اكرمه وان قلت ان وما عملت فيه تقدير مفرد مبتدأ والخبر محذوف
فتحت اي من نكرمني فعلي اني اكرمه فيكون اني اكرمه مبتدأ وعلي خبره مقدم عليه اي فعلي
اكرامه ويجوز فتحها على ان تجعل خبرا ان لكن يجوز ان يكون جملة بخلاف المبتدأ الذي هو
كان خبره مفردا لا يكون جملة فيلزم التقدير على هذا الخبر او الى اكرمه اي في آوائل الرأي
له واما البيت الذي ذكره فضلون ٥ وكنت ارى زيدا قبل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فاذا التي للمفاجاة تختص بالجملة الاسمية روي سيبويه هذا البيت بالفتح والكسر في ان
اما الكسر فعلى الجملة اي فاذا هو عبد القفا واما الفتح فعلى تقدير ان تجعل ان وما عملت
فيه مبتدأ خبره محذوف اي فاذا العبودية حاصلة وبالجملة اذا اردت ان تخبر عن زيد
انه عبد كسرت وان لم ترد الاخبار عن الذات بل عن المعنى البتة هو العبودية فتحتها
لانها تأويل المصدر والعبودية مصدر تقول عبد يعبد العبودية وانما خص القفا واللهازم
لانها عضوان تصونهما الاحرار وتذلهما العبيد والاردأ الالأمهما موضع الصفع ٥
واللهزم واللهازم جمع لهزمة وهما عظمان من حانبي الحنك الاسفل قوله وشبهه اي وشبه
ما ذكر مما يحقر فيه الانسان فمنه قولك اول ما اقول اني احمد الله بفتح ان وكسرها اما الفتح
فيكون فيه الكلام تاما غير مفتقر الى محذوف لانك تجعل خبرا عن اول فان قلت الخبر لا
يصح ان يكون جملة قلت اول افعل التفضيل وافعل هذا بعض ما يضاف اليه وقد
يضاف الى المصدر به وافعل اضافته الى المصدر بمصدر وخبر المصدر مصدر والمصدر
لا يكون جملة والتقدير اول قولي احمد الله وان كسرت ان جعلت حكاية بقلت وهل هي محكية
بما قبل هذا فيكون الخبر محذوفا اي اول قولي اني احمد الله واقع ام هي من حكاية قلت اجري
غير هذا هو الخبر والصواب هو الاول لان حذف الخبر اولى من حذف جميعه فتقدير
الحذف اولى فيكون التقدير اول اقول اني احمد الله وهو جواب لمن قال لي ما اول ما

اول

والذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون النصب مثل ان زيدا قائم
وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين وليس اثر اكونه منتظرا خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان دليل ذلك من قوله ولذلك اشار الى ان
كون ان المكسورة لم تغير معنى الجملة اي ولاجل اشتمالها على تغيير معنى الجملة
العطف على اسم ان لم يجز في قولك ان زيدا قائم وعمرو قائمان
وقوله او حكما بالرفع دون المفتوحة فيه اشكال لابد من بيانه فاقول ان المفتوحة اذا
دخل عليها ما يدخل على المبتدأ والخبر كظننت فهي مكسورة حكما فيجوز العطف على موضع اسمها
بالرفع وان دخل عليها ما لا يدخل على المبتدأ والخبر لم يجز العطف على موضع اسمها لزوال
معنى الابتدائية وبيان ان ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة ان هذه الافعال
تتعلق عن العمل فيرجع ما بعدها الى اصله من الابتدأ والخبر نحو علمت ان زيدا قائم وابصرت
فانك تقول علمت ان زيدا قائم وعلمت ان زيدا القائم فتحت المكسورة والمفتوحة في هذا الموضع
في المعنى سواء انشد سيبويه ٥ والي فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ٥
فعطف انتم على اسم ان المفتوحة لانها في حكم المكسورة وبغاة خبرانتم وخبر ان محذوف
لدلالة خبر المعطوف عليه لانه بلفظه ولو كان بغير لفظه لم يكن بد من ذكره ولما كانت ان
بعد افعال القلوب معرضة للكسر يدخل اللام في خبرها كانت بهذا الوجه ايضا في حكم
المكسورة ولذلك لا يجوز ان تقول شرني انك لقائم بالاتفاق والعطف على موضع ان المفتوحة
التي في حكم المكسورة انما هو مذهب سيبويه وغيره لا يجيز ذلك ويجب عن البيت بانه
عطف جملة على جملة وعطف الجمل يصح على معنى لا يقتضي الشركة في العامل بل في فصول
في كل واجب من الجملتين فما قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله
وفتح ان لان العامل فيها واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من
المشركين ورسوله والاذان اعلام ويحتمل ان يكون الرفع عطفا على الضمير في بريء وسد
قوله من المشركين مسد الخبرين او يكون التقدير ورسوله بريء فيكون عطف جملة على جملة ٥
قوله بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا احتراز مما مثل وهو قوله ان زيدا قائم
وعمرو فقائم خبر ان وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر ان عليه لانه بلفظه فان كان احد
الخبرين مخالفا للآخر فلابد من ذكره لعدم الدلالة عليه نحو ان زيدا قائم وعمرو قاعد وشال

مضي الخبر تقديرا البيتا الذي قدمنا ذكره ومثله ايضا قول الآخر

فالى وفارتها الغريب ٥ فخبر ان محذوف مقدر قبل فيار اي فالى الغريب
وفارتها الغريب ويحتمل ان يريد بقوله بقدرا ان يكون الخبر المذكور اخرا وهو خبر ان
وقد سد مسد ما تقدم ويكون خبر المعطوف محذوفا كما قدره له خبر ان على قوله خلافا للكوفيين
فانهم يجيزون العطف بالرفع على اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانما لم
يجز البصريون ذلك لان كل واحد من العاملين في اللفظ واحد وهو ان والخبر محذوف
وهو المبتدا فقولك ان زيدا وعمرو قائمان من حيث هو خبر عن زيد يكون العامل
فيه ان ومن حيث هو خبر عن عمرو المرفوع بالابتدا العامل فيه الابتدا قوله ولا اثر
لكونه ميتا خلافا للمبرد والكسائي هذا الخلاف الذي قدم ذكره فيه تخليط فان الذي لا يجيز العطف
على اسم ان مطلقا سواء كان اسم ان ميتا او معربا فيجيز ان زيدا وعمرو قائمان واما
الفراء فيجيز العطف بالرفع قبل مضي الخبر اذا كان ميتا محتجا بقوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون من امن بالله واليوم الآخر برفع الصابئين عطفا
على موضع ان قبل مضي الخبر لكون اسم ان ميتا وهو الذين امنوا قالوا لانه فيه لان خبر
محذوف دل عليه قوله من امن اي ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والصابئ
ويجوز ان يكون من آمن خبر ان وخبر الصابئين محذوفا قبل تمام في اشتراط مضي الخبر تقديرا
واحتجوا ايضا بقول الشاعر ٥ فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيارها لغريب ٥
فعطف قوله قيار بالرفع على موضع اسم ان لكونه ميتا وقد تقدم بيانه اما اذا عطف
قبل مضي الخبر فالواجب عند البصريين النصب في المعطوف وتقييد الترجيح بالواو ونحو
المختار وافراد مع او ولا ومع ثم والف الاختيار التوجيد واما قولهم انك وزيدا عاملا
فصوابه لكنه على خلاف استعمال الفصحاء فترجح رد على قوله ولذلك حمله سيبويه على الغلط
ووجهه انهم قدروا حذف ان فعطفوا على نيته حذفها لان الموضع مظنة الابتدا وعكسه
قول الشاعر ٥ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها ٥
فجر ناعب عطفا على قوله الا في خبر ليس لا منطوقة زيادتها وعلة قوله تعالى فاصدق
وان من الصالحين فجزم لان عطف على فاصدق نيته سقوط الفا لان جواب الامر يجزم اذا
لم يدخل عليه الفا ــــ ولكن كذلك ولست بمرتد ولكن لجواز العطف على

موضع اسمها كان المكسور لان الى ستدراك انه لم يفعل لكن ليس راجعا الى معنى الخبر وانما هو
رجوع على معنى الكلام الاول الى ما هو اخر وتدارك له فتقول لكن زيدا قائم وعمرو وقال الرفع على
المحل والنصب على اللفظ فا ــــ ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر
او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على اسمها وفي الكل ضعف قلت يريد والله اعلم
ان المكسورة لما تغير معنى الابتدا دخلت اللام المختصة بالابتدا معها ويحتمل ان يكون المعنى
لاجل صحة العطف على موضع اسم المكسورة بالرفع لانهم الابتدا معها لان العطف على موضع
اسمها يحقق ان معنى الابتدا باق لم تغيره قوله دونها يعني دون اخواتها واتى بهما ليعم
اللام وان في كلام واحد لانتفائهما في التوكيد فتقولك ان زيدا لقائم افادت ان تفيد تكرير الجملة
مرتين فاذا دخلت اللام صارت بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات والتكرير تاكيد ولذلك افادت
فائدته فلما بطل معنى الابتدا في اخوات ان كانت ولعل بادخالها في الجملة معنى لم يكن لها قبل
دخولها لم تجامعهن لانهم الابتدا وهو التمني والترجي وغير ذلك المعاني التي بين طلبها العالي
وبين الابتدا وبين المعاني فاذا ان اللام تحقيقه تدل على ثبوت مضمون الجملة وحصوله والنفي يدل
على عدم الحصول فيلزم من اجتماعهما التناقض ولا تحقق دخول اللام الا حيث تحقق الابتدا
والاصل ان تدخل هذه اللام على ان او على الاسم لكن لو دخلت على ان لحصل التباس المعنى
ولبعد وذلك في الاختصار المقصود من الحروف فاذا تعذر لفظا ان يباشر الخبر لها جاز
ان يباشر بينها قال الشاعر ٥ الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم ٥
فالاصل لكنك فلما ابدل الهمزة هاء جمع بين ان واللام لزوال لفظ ان بالهاء ولم يجز دخولها
على الاسم من غير فصل لان ذلك يفصل بين ان ومعمولها وقيل لم يوجب تعلق ان بمعنى
العمل كما في افعال القلوب فاجروا اللام الى الخبر ولانها اولى بالخبر من ان لكونها غير عاملة
نحو ان زيدا لقائم الموضع الثاني قوله او على الاسم اذا فصل بينه وبينها واحتج بقوله
اذا فصل بينه وبينها عن عدم الفصل فانه يمتنع دخول اللام على اسمها وقد تقدم تعليله نحو
ان صنعك لزيد الموضع الثالث قوله او على اسمها بعد ما بين الاسم والخبر وهو معمول الخبر
اذا تقدم عليه نحو ان زيدا لعندي قائم والتقدير لقائم عندي قال الشاعر

ان امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

فان قلت فاي شيء تعلق الظرف لان كونه مضافا اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف

فمعموله كذلك واقول غير المكفور هو المشكور فكانه قال المشكور عندي غير مكفور فحذف
مشكورا لدلالة قوله غير مكفور عليه لانه بمعناه ويدخل في قوله ما بينهما الضمير المسمى فصلا ايضا
نحو ان زيدا لهو القائم ويمتنع دخول اللام في معمول الخبر اذا تاخر وعلى الخبر اذا تقدم وعلى الاسم
اذا لم يفصل بينها وبينه بالظرف واما قوله وفي لكن ضعيف اي ودخول اللام في خبر لكن ضعيف
والضعيف جائز لكنه مرجوح ووجه الجواز ما ذكرناه من المناسبة بين الاستدراك والابتدا في
العطف بالرفع على موضع الاسم واما وجه الضعف فنقول فيه ان لكن لا تستعمل الا متوسطة
بين كلامين متغايرين واللام تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون لكن على هذا متوسطة باعتبار
وضعها غير متوسطة باعتبار دخول اللام وذلك تناقض وعلى هذا الدليل عول من منع دخول
اللام مع لكن واذا ثبت هذا وجب تاويل ما جاء من ذلك وفيه اللام كقول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد قالوا هذه اللام غير داخلة على لكن بل هي داخلة على
خبر ان ولكن هنا مخففة لا عمل لها والتقدير ولكن انني فالقي حركة الهمزة على نون لكن الساكنة
فاجتمعت ثلاث نونات الاولى مكسورة لانها محركة بحركة همزة ان فحذفت الاولى تخفيفا
فصار اللفظ ولكنني ومثله قوله تعالى لكنا هو الله ربي في القا حركة الهمزة على نون لكن من
غير حذفها اذ لم يجتمع ثلاث نونات والتقدير لكن انا فلكن مخففة وانا ضمير المتكلم فالقيت
حركة الهمزة على النون وحذفت الهمزة فاجتمع نونان نون لكن ونون انا بعد حذف الهمزة فاسكنوا
النون الاولى وادغموها في الثانية ولو كانت لكن في الاية على بابها لكان اسمها ضمير الجماعة
المتكلمين فكان يجب ان يعود عليه ضمير جماعة متكلمين مثله فلما عاد عليه ضمير الواحد المتكلم
علم ان الضمير الاول للواحد المتكلم فانا من لكنا مبتدا وهو مبتدا ثان والله بدل من هو او عطف
بيان وربي خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر انا والعائد عليه الياء في ربي لان المبتدا
للواحد فوجب ان يكون العائد عليه وفقه وهو ضمير الواحد المتكلم قال وتخفف
المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين
في التعميم قلت التخفيف والحذف في الحروف مما يأباه القياس لان وضع الحروف
للاختصار فتخفيفها اجحاف بها لكن قد جاء ذلك فيها واكثر ما يجي فيما كان مضاعفا نحو رب
وثم وان لثقل التضعيف اما التخفيف في ان فاظهر منه في غيرها لشبهها بالفعل الذي يدخله
التخفيف بالجزم وبغير ذلك قوله المكسورة فيه احتراز من المفتوحة فان لها شانا في تخفيفها

غير شان المكسورة قوله فيلزمها اللام ليس على اطلاقه بل اذا الغيت لان الغرض بلزوم اللام
الفرق بينها وبين النافية لانها لما خففت اشبهت النافية لفظا فاحتاجت الى الفرق فاما
اذا اعملت فقد حصل الفرق بالاعمال فلم يلزم اللام في قولك ان زيدا لقائم بل حذفها جائز كما
في المشددة اللهم الا ان يكون اراد التقديم والتاخير فكانه قال وتخفف ويجوز الغاؤها فيلزمها
اللام قوله ويجوز الالغاء يريد بالالغاء ابطال عملها وكما يبطل عمل ان بزيادة ما عليها كذلك كافة
يبطل بالنقصان ووجه الالغاء انها اشبهت الفعل لفظا ومعنى فاذا خففت بطل الشبه
اللفظي وهو كونها على ثلاثة احرف مفتوحة الاخر فبطل العمل بزوال احد الشبهين وهو
اللفظي ومن العرب من يعملها بالشبه الاخر وهو المعنوي وقيل لانها مشبهة بالفعل وهو
يعمل مع التخفيف نحو لم ابل ولم يك تقول في الالغاء ان زيد لقائم فزيد مبتدا وقائم خبره ودخلت
اللام للفرق بين النافية والمثبتة فانك لو قلت ان زيد قائم التبس النفي بالايجاب قال الله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة من قرا بالتخفيف فادخل
اللام حيث الغاها وما زائدة والتقدير لجميع لدينا محضرون واما قوله تعالى وان كل لما ليوفينهم
على قراءة من قرا بتخفيف الميم فما زائدة واللام معها زائدة ايضا والتقدير وان كل ليوفينهم وانما
جمع بين اللامين لاجل الفصل الحاصل بينهما بما الزائدة واما قوله ويجوز دخولها على فعل من
افعال المبتدا تقدير الكلام وتخفف ان فيجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا يعني اذا
الغيت فجواز دخولها على افعال المبتدا بشرط الالغاء ومعنى قوله على فعل من افعال المبتدا
انها تدخل على فعل من الافعال الداخلة على المبتدا دون سائر الافعال فان قلت فهلا
قال ويجب دخولها على فعل من افعال المبتدا قلت لو قال ذلك لاوهم عدم جواز دخولها
على الاسم اذا خففت والامر بخلافه بل لو قال وتخفف المكسورة وتلغى فيلزمها اللام فان
وليها الفعل لم يكن الا من الافعال الداخلة على المبتدا لكان اوضح عبارة واوفى بيانا وانما وجب
دخولها على الافعال التي تدخل على المبتدا توفيرا عليها مقتضاها لانه لما فاتها الدخول على
المبتدا التزموها الدخول على فعل يختص بالمبتدا وهو كان واخواتها وظننت واخواتها لان
هذه الافعال لما كانت مختصة بالدخول على المبتدا لم يحرم ان يدخلها عليها الدخول على المبتدا
قال الله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين فهو بمعنى وان اكثرهم لفاسقون في وجداننا
واما قوله خلافا للكوفيين في التعميم فان الكوفيين جوزوا دخولها عاما على سائر انواع الافعال

الغاؤها فيلزمها اللام ويجوز صح

واشدد ٥ باسد بكا ان قلت لمسلمٌ وجبت عليك عقوبة المستعد
وربه وان تزيك لمسلمٌ وان تشكل لمسلمٌ وقالوا ان في هذا نافية واللام بمعنى الا تشكل وما
تشكل الا هي قال ابو سعيد ولو جاز ان تكون اللام بمعنى الا لجاز ان تقول لعمرو ان زيدٌ
الا زيدا بمعنى لو جاز استعمال اللام بمعنى الا في النفي لجاز في الايجاب وعلى هذا لا تكون مخففة من
الثقيلة واللام انما هو على المخففة ومن قال انها مخففة له ان يقول وقد دخلت ان في هذا على
غير الافعال المختصة بالمبتدا كما ليت لمذكرة ومارووه بعدك وقالوا ان في ليتني لمعاده بل هي
معملة واسمها محذوف وضرورة والتقدير انك لمسلمٌ قلت او انك لمسلمٌ قائل فادخلوا اللام
على معمول الخبر بعد ان حذفوا الاسم ووقع الخبر بعد ان بغير فصل وقيل اللام زائدة
والمعنى انك قلت مسلمٌ فلذلك وجبت عليك عقوبة المستعد وكذا التقدير فيما رووه من
قولهم ان تزيك لتشكل انك لمشكل تزيك فقوله لتشكل مبتدأ وتزيك خبر مقدم عليه لان لام
المبتدأ لا تدخل على الفاعل وان داخلة على اسم وجملة خبران ويجب ان يكون اسم ان ضمير
المجهول وهو انا في قلت والالف في تزيك ويحتمل ان يكون في المخففة ضمير الشان والجملة
بعدها خبرها على ان النحاة ما على منع من ذلك وقالوا المكسورة اذا خففت لم يكن بعدها
ضمير الشان الا في قولهم انا ان جزاك الله خيرا فيها ضمير الشان انه جزاك الله خيرا وانما جاز
بغير هذا لان الدعاء لما كان قولا التزم فيه ما التزم في القول ـــ وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر فتعمل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غير قلت اعمال المكسورة
في الظاهر اكثر من اعمال المفتوحة ومعنى الحق في المفتوحة اذا خففت ليس الا ترك اعمالها
في غير ضمير الشان الحروف الفعل الموجود معنى ولم يرد والحق في المفتوحة انها غير عاملة
اصلا ولما كانت تطلب ما بعدها من وجهين احدهما طلب الوصول بصلته والثاني طلب العامل
عمله لم يكن لها بد من احدهما قيل لها اقوى شبها بالفعل من المكسورة وبيان قوة شبهها بالفعل
على المكسورة ان مدلولها المصدر المنسبك هو مدلول الفعل وجاز اعمالها قوله فتعمل على الجمل مطلقا
يريد انها تعمل على الجمل الاسمية والفعلية بخلاف المكسورة فانها تعمل على المبتدا والخبر
وهل تعمل على ساير انواع الجمل الى قوله وشذ اعمالها يعني اعمال المفتوحة قوله في
غير يعني في غير ضمير الشان ووجه شذوذ اعمالها في غير ضمير الشان انها اذا خففت لم
تشبه حرفا شبيها بالمكسورة فاذا قولك المبتدأ فالخبر فيها في موضع رفع خبرها ولذلك لا
تعمل

تجوز اسقاطها من قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فلا يعلم سيكون واذا لم يجز
اسقاطها وجب ان تكون عاملة في ضمير هو اسمها وسيكون في موضع رفع خبرها فاما
قول الشاعر ٥ فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ٥
فهو شاذ ولو كان موضع الالف اسم ظاهر لوجب رفعه كقول الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل

فكل مبتدأ وهالك خبره مقدم عليه والجملة في موضع رفع خبر ان وفيه ضمير الشان والتقدير
انه هالك كل من يحفى زيد ممن يحفى الفقير وممن ينتعل العنى اي لا يخرج من الموت احد ولم
يكن في ان في هذا البيت ضمير الشان لم يجز تقديم الخبر كما لم يجز مع التشديد في غير الظرف
فاعرفه ـــ ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي ولت
يريد ويلزم المفتوحة اذا خففت ذلك ولحن في قوله منع الفعل عن الاسم فانه يجوز
ذلك فيه وانما لزمتها هذه الاحرف مع الفعل للفرق بينها وبين الناصبة للفعل وهي الا التي
احرف الايجاب وهي السين وسوف وقد وحرف النفي وهو لا وقيل بهذه الحروف انما دخلت
موضعا حذف احد نونيها والا فلا يحصل الفرق لان الداخلة الناصبة للفعل عليها نحو
اريد ان تخرج فتحتاج الى فصل وذلك لان كتب نونا فيلزم التكرار واما ان تكون
انما تكفت والسين ينفصل للجمع بينهما اما السين وسوف فلتوارد النفي والاثبات معا واما
قد فلانك لا تجمع بين اثبات الحال والنفي الاستقبال والاعتماد في الفصل انما اذا خففت
وجاز وقوع قلما فعل ماضيا كعلمت وشهدت وما اشبه ذلك من افعال القلوب المشاكلة
لها في التحقيق فالسين وسوف مع الايجاب وقد مع الماضي المتوقع قلت ان قد مت
وانما وقع النفي وقد استعملوا السين كان لشبهها لها في النفي قال الله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى وقد عوضوا لم قال الله تعالى احسب ان لم يره احد فما قوله تعالى
وان اوانسنا معاقبا في لو من الفعل صارت عوضا واما قوله تعالى ان اذا سمعتم ايات الله
فهو في اذا من معنى الشرط المختص بالاستقبال صارت بمنزلة السين وسوف قال
كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح قلت اما كان فقيل هي مركبة من حرف
التشبيه وهو الكاف وان والاصل ان زيدا ليسد فثقلت الكاف من وسط الجملة الى
اولها لتشبه ما بينهم بالتشبيه ليفتح الام بالتشبيه فكان تغييرا في العطف حيث

معنى

اشتقاق بها شاكلا والاصل نظرا فحيث مضى فيها اول الاسم على لفظ النقص ثم طرأ التثنية
من اجل الاسم او فتحتان لاجل التركيب وقيل لانها في موضع جر بالكاف وهذا لان الكاف
لا تدخل الا على مفرد لكونها حرف جر والمكسور مع ما بعدها جملة فلم تدخل الكاف عليها
وقيل لو كانت الكاف جارة لكان موضع ان واسمها وخبرها جرا ولتعلقت الكاف قيل
لا يلزم ذلك اذا شرع الجر عند من يأباه فلان الكاف مركبة مع ان فهي كجزء منها وبعض الجملة
لا يعمل في البعض الاخر واما التعلق فان الكاف في قولهم تعلق ليس بجملة بل بشيء غير متعلقة
فان ولت الكاف ذا بك في الاية وفي كان غير زيد لا فادتها معنى التشبيه ولم
لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك ولولاه حرف عند سيبويه وهي غير متعلقة بشيء فالكاف في كذلك
وقيل هي غير مركبة بل هي كلمة موضوعة للتشبيه من اول امرها ولان الاصل الافراد فلا
يعدل عنه الا بدليل واما اذا خففت فمنهم من يعملها فمثال الاعمال قول الشاعر

٥ كان ظبية تعطو الى وارق السلم ٥ بنصب ظبية وتعطو اصفة لها في موضع
نصب والخبر محذوف اي كان ظبية عاطية وارق السلم هذا المراد وتعطو اتناول الترنج
والسلم الشجر والوارق الورق وتعطو اورقت الشجر واورقت اكثر وقال الاخفش يرفع
ظبية بالابتداء وتعطو اصفة المبتدا والخبر محذوف ايضا كما هو في النصب وفي ان ضمير
الشان والقصة ومعنى الاستدراك هما بمعنى الا لكنا في ان المفتوحة المخففة وهو انها عاملة
في ضمير الشان لانها غير عاملة اصلا وقيل انما قبل ملغاة لان اسمها محذوف فهو مثل قول
الفرزدق ٥ ولكن زنجي غليظ المشافر ٥ فزنجي غليظ المشافر خبر لكن
واسمها محذوف اي ولكن زنجي غليظ المشافر واما كان الالغاء فيها اوضح لما ذكرنا في ان
المفتوحة المخففة و ا لكن الاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى ويخففها
فتلغى وتجوز معها الواو وقيل لكن مركبة عند البصريين ولو سميت بها لكان وقفها
فيها بالتشديد لالتقاء الساكنين والاستدراك فهو استفعال من الادراك وهو اللحوق وكأنك ادركت
الثاني فرفعت عنه حكم السابق التناول لغيره وقيل للاستدراك رفع توهم تولد عن
كلام متقدم رفعا شبيها بالاستثناء ولما كانت لكن ترفع عما يعرفها حكما قبلها لزم توسطها
بين كلامين متغايرين قوله معنى ليشمل التغاير في اللفظ والمعنى وفي المعنى فقط
فمثال المخالفة في المعنى فقط قولك سافر زيد لكن عمرا مقيم فان معناه لم يسافر ومثال

التغاير لفظا ومعنى سافر زيد لكن عمرا مقيم لم يسافر وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم
ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اي سلمكم الله من ان يريكم كثيرا فجبنتم ولكن الله اراكم
كثيرا ويحتمل ان يكون سلم من الفشل والتنازع لان لو يمتنع بها النفي ولذلك اذا دخل النفي عليها
صار ايجابا واما تخفيفها فلثقل التضعيف باجتماع المثلين ومعنى تلغى لا تعمل البتة قوله
ويجوز معها الواو لتعطفها على ما قبلها ويكون اذ ذاك حرف عطف فاذا دخلت عليها خرجت
عن كونها عاطفة ويفيد الاستدراك في جميع احوالها قال ليت للتمني ولعل للترجي
ليت زيدا قائم ولعل عمرا منطلق التمني يتعلق بالممكن والمحال والترجي يتعلق بحصول الشيء
المتوقع والفرق بينهما معنوي واستدل بقول الشاعر

٥ يا ليت ايام الصبى رواجعا ٥ ولا دليل فيه لجواز نصب رواجع على
الحال وخبر ليت محذوف اي يا ليتنا ايام الصبى رواجعا كقول الشاعر

٥ ان محلا وان مرتحلا ٥ اي ان لنا محلا وان لنا مرتحلا وحذف اسم ان وخبرها
شذوذ فرواجع حال من الضمير في لنا الذي هو خبر ان وقال الكسائي هو خبر ان
محذوفا اي كانت رواجع وانما جاز حذفها وان لم يجز حذف اسمها لان الخبر استطالة
ليتني كنت معهم واما قولهم ليت ان زيدا قائم جائز فقول بعضهم ان ليت لا تعمل في الجمل
ان الاسم بعدها لا يخلو ان يكون مبتدا او خبرا ولو قلت ليت ان قام زيد لم يجز حتى تذكر الخبر فتقدر
ليت مستقر ان و ل لعل للترجي وشبهها بها ولم ليت الترجي تعمل مرة
وهو جائز لشبهه لان الراجي في جانب المرجو وفيها سبع لغات لعل وعلى وانتهما
على حذف الام الاولى الثالثة عن حذف اللام الاولى وابدال اللام المشددة ياء مشددة
الرابعة لعن بابدال الياء الاولى واللام الثانية نونا الخامسة لعن بابدال العين الاولى
غينا معجمة السادسة لأن بابدال العين الهمزة السابعة ان بحذف اللام الاولى وابدال
العين همزة ويوقفها في كونها طبقتين فهذه اللغات السبع على اختلافها ابدال
اللام الاخيرة نونا وزعم ابو زيد ان من العرب من يجر بلعل تشبيها على ان الاصل ان تعمل الجر
لكن لا ما عرض في هذا الحرف من الشبه بالفعل وانشد في ذلك

٥ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رعلها ٥ فجاءت بملكوم من الوجر منكر

وكابوا عنه بانه مجرور ولام الجر ثم حذفها بوجه اللغات وقيل المحذوف ام لا بي لعل

ولذلك دُوِيَ لَعَلَّ بكسر اللام والتقدير لعلي للمجاورة مثل مكان قريب فقريب مبتدأ وكاي المجاورة خبره مقدم عليه واسم لعل ضمير الشأن وموضع المبتدأ والخبر رفع خبر لعل

(١) ـــــ الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن والاربعة

عطف الى وللجمع قالوا وجميع مطلق ولم يرتبوا فيها وقلت العطف الحرف يسمى النسق وهو مأخوذ من قولهم ثغر نسق اذا كان مستوى الاسنان وكلام نسق اذا كان على نظام واحد وقد ذكر العاطف عشرة احرف والمحصر لها فيمن على طريق الاستقراء وقال ابن درستويه حروف العطف ثلاثة لا غير وهي الواو والفاء وثم قال ابن هشام الخضراوي ما قاله اعرابا وحكما وليس كذلك بل هي خمسة خرجن بما بعدهن من قصة ما قبلهن وقال ابو علي في نسخته

اما ٥ فلم تذكر معك حرف عطف لانك اذا قلت قام اما زيد واما عمرو فلا تخلوا اما ان تكون الواو هي العاطفة او الثانية ويجوز ان تكون الواو عاطفة لان حرف العطف يجوز ان يتصل ما بعده ما قبله وليس قبل الاولى شيء تعطف ما بعد عليه ولا يجوز ان تكون الثانية لانها معطوفة على الواو بالواو فالواو في الثانية هي العاطفة ومنهم من قال ثمانية فاسقط حتى والجميع قالوا حتى غاية الشيء نهايته والنهاية غير الشيء الثاني وشرط العطف بها ان يكون بعضا مما قبلها وذلك الكوفيون ليس في قول الشاعر

٥ واذا جوزيت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل ٥ ليس لان ما بعدها يدخل على ما قبلها في المعنى والصحيح ان ليس على بابها والخبر محذوف لانه لا يجزي عليه اي ليس الجمل يجزي والصحيح من هذا كله قول الاول وهو الواو والفاء وثم وحتى فهذه تجمع بين الثاني والاول في الاعراب والحكم فاذا قلت قام زيد وعمرو فالقيام منسوب اليهما واذا قلت ضرب زيد اليوم عمرا فالضرب قد وقع بهما وكذا اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع بزيد كما هو واقع بالقوم فهذه الاربعة متجاذبة في مطلق الجمع ثم تمتاز كل واحدة منها عن الاخرى بمعنى تخصه فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب وليس الاول في جواز استعمالها في الترتيب بل في وجوب الترتيب ولذلك قال قالوا والجمع مطلق والمطلق غير مقيد فهذا الجمع غير مقيد بترتيب وقد تجردت الواو من معنى العطف ولا تجرد من معنى الجمع فواو المفعول معه تفيد المصاحبة وكذا واو القسم بابه عن الباء التي تفيد الالصاق المقتضي للاقتران وكذلك واو رب اي رب رجل صالح صاحبته والواو هي الاصل في حروف العطف لانها تفيد الجمع

المطلق عند المحققين والفاء وثم وحتى تدل على الجمع وعلى شيء اخر فهي كالمركب والواو كالمفرد والمفرد هو الاصل ولذلك تعطف بها في النفي والايجاب واتفق جمهور النحويين انها للجمع من غير ترتيب واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقوله سبحانه وتعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا فالمخاطبون في الايتين هم المخاطبون في الايتين اخريين فلو كانا تستلزم الترتيب لحصل التناقض في الظاهر والتقدير قولوا حطة فحطة خبر لمبتدا محذوف ومعنى الكلام الدعاء اي حط عنا ذنوبنا ولفظه خبر ومنه قول الراجز ٥ وبلد قد جبته الغرابي مبتة ينتفت منها القوم واستقيت والسقي انما يكون بعد الاستقاء واما القياس فان العطف في الاسماء المختلفة نظير التثنية في الاسماء المتفقة ولا ترتيب في التثنية فلا ترتيب في العطف وايضا فان الواو تقع فيما يمتنع فيه الترتيب نحو قولك المال بين زيد وعمرو ولون بين البياض والسواد وكذلك قولك تخاصم زيد وعمرو ويستحيل الترتيب وكذا التفاعل نحو تضارب زيد وعمرو وكذلك قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام لم تكن الهين شيئين وكذلك شتان زيد وعمرو اي شتان معنى افترق والافتراق لا يكون الا بين شيئين وتقول جمعت زيدا وعمرا وجمعت المال هنا يستحيل الجمع بدون شيئين ومعنى كونها للجمع انك اذا قلت قام زيد وعمرو فزيد ان القيام واجتمعا فيه ولا يدري كيف ترتيبهما فيه ومع قطع النظر عن الترتيب والواو على ثمانية اضرب اثنان منها بحرا بعدها واحد واو رب وواو القسم واثنان منها يشتركان بعدها واحد واو مع والجمع التي تسمى واو الصرف عند الكوفيين نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واثنان يرتفع ما بعدهما وهما واو الحال وواو الاستيناف والسابعة واو العطف والثامنة واو رب عند الكوفيين كقوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها اي فتحت ابوابها فحذفوا احد التاءين لعدم جواب الشرط وعند الكوفيين للعطف وجواب اذا محذوف اي حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها صادفوا كل امر هنا وبعد وقد تكون بمعنى اما كقوله بحت الثاء شاة وما ادراك ما شاة بدليل قال ـــــ والفاء للترتيب قلت ويدان الفاء للجمع بالترتيب من غير تراخ وبعدم التراخي ينفصل عن ثم قال للترتيب فصل وفرق بين العطف والمجرد من العطف المتصل الترتيب كوقوعها جوابا للشرط ولعدم المهلة فيها وقعت جوابا للشرط فالجواب معلول للشرط والمعلول لا ينفك عن علته بل وجود الشرط لها نقول ضربت زيدا فاوجعته فالايجاع

عقيب تعجب بلا مهلة وقد تكون للترتيب في الزمان نحو اعطيته فشكر ونحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما الخلو معنى التعقيب اي قدرنا ذلك شيئا عقيب شيء بلا مهلة والله اعلم ويحتمل ان يكون المراد ثم خلقنا النطفة مستعدة لقبول النقل من حال الى حال فلما استعدت لقبول صورة لم توخر ذلك عنها لسهولته على فيسمى الخلق والتقدير وقيل انما استعمل الآية فان كان خلق النطفة علقة متراخيا عن خلق النطفة وكذلك خلق العلقة مضغة متراخ عن خلق العلقة فان ذلك قريب بالنسبة الى عظم القدرة ولو استعمل ثم فيما بين النقل الذي يقع في زمان طويل ومنه قوله تعالى ثم ان اسرافا من انتما فضيحة الارض مخضرة فان اخضرارها متراخ عن نزول الماء لكنه قريب بالنسبة الى عظم القدرة والصحيح ان عقيب نزول الماء تستعد الارض لان تنبت مخضرة فان تكون للترتيب في الحكم كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وهم قائلون اي اهلكنا اهلها عقيب اهلاكنا اياهم بلا مهلة كذلك من تكرمته الفعل الحكم فهو عالم اي فحكم عليه بانه عالم ويحتمل ان يكون الترتيب في الزمان بالاهلاك ويكون اهلاكها بمعنى قدرنا اهلاكها في الزمان عقيبا لتقدير الاهلاك من غير مهلة فلا قول للشنفرى الازدي

آراني اذا بحت بنثي قومي فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

الفاء فرع بن الفاء وثم وبينهما تفاوت في تقضيه من الاتصال ومن الانفصال فقد قيل ان الفاء تابك والتي اداة تدل على التراخي والتفصل في الحكم كان الناس غير نظرهم الثاني عند الخليل بحكم الاول الا مهلة وان كان بين الحكمين في الوجود مهلة وترتيب واو وحتى مثل معطوفها جزء من متبوعه لفيفا وضعا قلت يرد وحتى مثل ثم في المهلة والترتيب ثم ذكر ما تمتاز به عن ثم فقال ومعطوفها جزء من متبوعه ومعنى الترتيب حتى غير معنى الترتيب في الواو نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس جزء من السمكة لا يباين السمكة بل الرأس جزء من الناس فمعنى الترتيب فيها ان تقول مات الناس حتى الانبياء فالانبياء جزء من متبوعها لا يجوز ان يقال قام القوم حتى حمار ولا قام زيد حتى عمرو لان الحمار قوله في البعيضة لفيفا وضعا بريدان الغرض بكونها جزءا قبل ان الدلالة على اتصاله في الشيء وطرف الشيء لا يكون الا منه ولان فيها الواوا والضعف لان الشيء اذا

لم يكن طرفه الا على فطرفه الادنى غاية وبالعكس فاذا قلت قدم الحاج حتى المشاة فالمشاة غاية للحاج اذا ابتدأت الطرف الاقوى واذا قلت مات الناس حتى الملوك فالملوك غاية الناس في طرف القوة اذا ابتدئ من الطرف الاضعف وانما ذلك لان في العطف بها فائدة اذ قلت مات الناس شمل هذا الملوك وغيرهم فلم يكن في العطف فائدة سوى اراد قوم او ضعف او تعظيم او تحقير وانما تحقق العطف بحتى في نحو ضربت القوم حتى زيدا فان الرفع في نحو قام القوم حتى زيد فيحتمل رفع زيد بالابتداء خبره محذوف وفي الجر خبره مذكور اي القوم حتى زيد يحتمل ان يكون الرابط بينهما كون حتى حرف عطف واو واما ام يحتمل ان يكون بينهما ولكن الحروف الثلاثة متواخية في اسناد الحكم الى احد الامرين او الامور والا فان احد الامرين يحتمل ان يكون بينهما واو ان يكون معناها ان احد الامرين اي لا يسند الحكم الى احد الامرين لا بعينه ولا بشكل هذه الحروف عن اثبات الحكم لاحد الامرين فانها انما تشكل بحضها عنه كحتى او للتفصيل نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان يهوديا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصرانيا ومنه قولهم كنت البصرة حتى اكل السمك او التمر اي هذا مرة وهذا مرة ولم يرد الشك وقد يكون بمعنى الواو وقول الشاعر

فما زالت القتلى تمج دماءها ثعالب اوري ريحها واشمعلت

فالواو لان الثعالب لا يدمى صدورها بل اوري اشرفت وسلاسل

فهو بمعنى الواو بدليل قوله يمجها وقد يجعل قوم على بابها وقد تكون للتقسيم كذلك لخلوا الجسم من ان يكون متحركا او متحركا ولا يخلوا الشيء من ان كون عرضا او جوهرا ويخلوا وقوع اما ان وقع بعد الخبر اما الامر والنهي ليجب في الجهة فعلى معنى احدهما لا يهم كقولك تعلم زيدا الف او يزيدون فانهم وهو عالم فان قلت فعلى اي شيء قوله او يزيدون معطوف فان يزيدون فعل ولا يصح عطفه على المجرور بالى فان حرف الجر لا يصح تعليقه على الفعل فلذلك لا يجوز مررت بقائم وقاعد على تأويل بقائم وقاعد قلت ذكر بعضي في الكتاب ان يزيدون خبر مبتدا محذوف اي هم يزيدون فوضع يزيدون موضع الاسم المرفوع فان قلت فكيف يكون او في هذا الشيء وان لا يخلو عن الزيادة عليه قلت الامر كذلك على ما قدروا المبتدا ضميرا الى بعض الالف والتقدير او يزيد على بعضهم فقط فعلى هذا يصح ان يعلق بها من الشك فيكون المعنى انهم في علم الله هذا المقدار او يزيدون في الشك هو

المحاطين وتقرير وبرهنة والواو والثاني ان يكون للشك كقولك قام زيد او عمرو اذا كان
المتكلم شاكا الثالث للتفصيل وقد تقدم الرابع للتقسيم وقد سبق مثاله الخامس ان يكون بمعنى
بل وانما او الا ان كقولك لابل زيد او لا بل عمرو او لكن عمرو فقد يكون
للتخيير في الامر او النهي او الاباحة كقولك اضرب زيدا او عمرا وخذ درهما او دينارا فالتخيير فيما
كان في الامر غير مباح كالضرب والمباح كقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم تخير وقيد فانه متى فعل واحدا منها سقط عنه
الباقي وقد يكون فيما لا اباحة فيه كالواجب اذا كان في كل واحد منهما فضيلة نحو تعلم فقها
او نحوا او ادرس الحساب او التاريخ في كل واحد منهما فضيلة فما قوله تعالى ولا تطع منهم اثما
او كفورا لان كلا من الاثم والكفور لا اباحة فيه فقط وقيل قوله تعالى لقد كنتم آثمين
افضل ضربة الا من فرسي او تنفى فليست في الواجب كالمباح بل هي كالنهي وكقوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي لا تفعل احدهما المشتمل للمفسوبة في النهي بل الجمع
بينهما اعظم في النهي عن الطاعة لهما فهي في مقابلة الاباحة التي فيها فصل وقال ابن مالك او فيها ذكرنا
الواو اقعد في الشك من او لانك تستدرك بها شاكا واما او فيمضي صدر الكلام على لفظ الشك
ثم يدركه الشك فيعود الشك بها من آخر الكلام الى اوله واما ام فان كانت منقطعة ففي
معنى بل والف الى انها تجاب بلا او نعم واما المتصلة فلها امران لزوم الاستفهام بلها احد
المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لاحد المتعبين ومتى لم تجز ارات زيدا ام
عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا واحترز بالمتصلة عن المنفصلة
واحترز بقوله بلا همزة الاستفهام عن وقوعها بعد هل فانها منفصلة وقيد الهمزة بالاستفهام
ليخرج همزة التوبيخ والتسوية فان ام بعد لا يقع بعدها ومعنى المتصلة ان ما قبلها وما بعدها
كلام واحد وسببه ان ابا اسم مفرد والخبر عنه واحد فان اختلف الخبر لم تسأل اي بل
يكون المتصلة وعمدتها ان تسد فعلا واحدا الى شيئين او توقعه على شيء او تسند
فعلين الى شيء واحد فالاول نحو اقام زيد ام عمرو وارتضربت ام عمرا والثاني نحو ازيد قام ام
قعد فقوله بلها احد المستويين يريد بقولي ام لصر المستويين وعلى الاخر الهمزة فالاخر معطوف
على احدهما واعلم بلها واما قال احد المستويين لئلا يرد نحو امت ام قتل اي تحاول
منه اي ان على الهمزة فعل واحد ام مثله وان ولتها اسم فعلى ام مثله ولذلك قيل في المتصلة انها

لا تدل على اكثر من استفهام اي ما بعدها يعادل ما بعد الهمزة اي يساويه ومعنى المعادلة والمساواة
ان تسأل عن اسمين او فعلين فدخل الهمز على الاول وام على الثاني فان سألت عن فعلين
اولت الاول الهمز والاخر ام وجعلت المسئول اليه الفعل الواقع عليه متوسطا بينهما نحو
اقام زيد ام قعد لم ترى ان ام قد عادلت الهمزة في وقوع الفعل بعدها وان لا تقع اسمين
فلذلك قوله بعد ثبوت احدهما يعني احد المتعبين من عند السائل اي بعد علم السامع
بثبوت احدهما وهذا هو الفرق بين ام واو وان قلت ازيد عندك او عمرو فان كان عندك
احدهما فجوابه نعم وان لم يكن فجوابه لا فاعرف السائل ان عندك احدهما ولم تعرفه بعينه سأل
بام لطلب المتعين فيقال له في الجواب زيد او عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا فالسؤال المقترن بام
او لطلب التعيين يستدعي والسؤال المقترن بام لطلب التعيين بعد الاستفهام ولا يلزم المجيب
اذا سئل بها ان يجيب بالتعيين فان اجاب به كان مؤديا في الجواب لم يقتضه السؤال وقوله
بعد ثبوت احدهما يتعلق بقوله قوله ومن ثم لم تجز ارايت زيدا ام عمرا من حيث ان طلبها
المستويين والاخر الهمزة لم تجز هذه المسئلة لان ام قد ولها الاسم والهمزة قد ولها الفعل
وليس سؤالا بهما ولا معادلة بل الصواب ان تقول ارايت زيدا ام قعد او ازيدا رايت ام عمرا
وقد يجوز ذلك في الشعر فان قلت قد تقدم لك عمرو باسقاط الهمزة لدلالة ام عليها لم تجز الا
في الشعر قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن حيث كان لطلب التعيين
لم يكن جوابها الا بالمطلوب بها قوله دون نعم او لا اي لكان ثبوت احدهما قد عرفه السائل
لانه لم يجز ان يجاب بما يعرفه بل بما يطلبه فا — والمنقطعة كل قول ابها بل لم تتج
قبل — اما سميتها هذا منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها فما بعدها سؤال مستأنف
بعد الاول لم يقدمها كأن يعدل الكلام مستأنف بعد كلام سبقها ولذلك قال والمنقطعة
كل شبهها بل في الاضراب عن الاول والانقطاع الى ما بعدها بل والهمزة فشبهة المنقطعة
بل والهمزة جميعا واما شبهها بالهمزة فمن جهتين احدهما ان بعدها استفهام
بعد الهمزة مشكوك فيه مسئول عنه ما بعد ام المنقطعة فقد افادت ام معنى الاضراب
ما قبلها بل من الانقطاع وما بعدها الهمزة من السؤال قال الله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات واصفاكم
بالبنين ولو كانت ام المنقطعة بمعنى بل وحدها دون الهمزة وما بعدها لكان متحقق فصيح ذلك في
الامر مختص تعالى عن ذلك علوا كبيرا وتقع المتصلة بعد هل وبعد الهمزة وما بعدها وما

والهمزة

وكذلك كم

جزء ٣

قبل ليس الا واحدا بل هو كلاهما ونفع ايضا بعد الخبر وبعد الاستفهام فمثال وقوعها بعد الخبر قوا العرب انها لابل ام شاء ولو كانت المتصلة لقالوا ابل هي ام شاء فكانه رفع له اشخاص على بعد تعلق على ظنه انها ابل فاخبر عنها على ظنه ولكن لاخبار عرض له شك فرجع عن الاول واستانف سؤالا فقال ام شاء والمقدر بل هي شاء فتاخر مستفهم عنه وفي ليس المنقطعة لا يقع بعدها الا جملة وجواز انقطعه بتم اذا قلت تم كل الذي بالناس ليس ضربك عمرا بل سوالك عمرا والذي اعندك زيد ام لا فهي المنقطعة لانك لا تشك ان يكون زيد عندك ثم شككت فيه فكانك قلت ام ليس عندك ـــــ واما قول المعطوف عليه لا يسمع اما جاءني زيد مع او هلا ـــــ زيدا اذا عطفت بها فلابد من تقدم الف اخرى عليها وقابلك المقدم ليحصل الشعور في اول الامر بان الحكم لاحد الشيئين او الاشياء ولوجوب تقديمها قبل المعطوف انكروا بو علي كونها للعطف وللزوم الثانية لواو الا ترى انك لا تقول قام زيد واو عمرو فاذا دخول الواو على او ممتنع امتنع دخوله على اما وحرف العطف لا يفصل به بين الفعل وفاعله في نحو قام اما زيد واما عمرو ووجه ان حرف عطف فقبل الاولى والثانية حرف عطف فلذلك وجب فيها التكرار واما دخول الواو فلعطف اما الثانية على اختها فالواو عطفت حرفا على حرف وهما عطفا الاسم الذي على الاول وقيل الثانية هي حرف العطف واعترض عليه بان الواو اذا دخلت على حرف عطف كانت هي العاطفة ولذلك اذا دخلت على لكن او على لا اخرجتها عن العطف وايضا قالوا يفيد الجمع بين الشيئين وما ذكر الشيخ وفي الجمع منهما ناقض فقيل في الجواب عن هذا ان الواو على بابها في الجمع فانها جمعت بين اما الاولى والثانية فكان في قولك قام اما زيد واما عمرو عطفان عطف حرف على حرف وعطف اسم على اسم وهذا غاية ما يقال في هذا الحرف ا ـــــ ولا وبل ولكن لها معنى لكن لازمة للنفي قلب هذه الثلاثة الى حرف لك الثلاثة التي قبلها في كونها لا تحدث امرا لكن تفصل هذه الثلاثة عن ذلك بان ذلك تحدث امرا ما وهذه لا تحدث امرا ما وهذه الثلاثة متساوية في امر ما تحدثه الشركة في الاعراب والتي بعدها مختلفة لما قلنا فلما نفي حكم الاول عن الثاني ولم يعطف بها الا في الامر والايجاب ولا يحسن اظهار العامل بعدها حرفا لئلا يتوهم اذا كان فعلا او اسما فلا ضرب ويحسن في الواجب على ضربين فان كون لتدارك الاول والرجوع

عنه فان يكون للانتقال من قصة الى قصة من غير الرجوع عن الاول بابطاله وذلك في نحو هل لكم في القرآن كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم عمون وهو كثير في القرآن وفي الانتقال من قصة الى قصة واما اذا عطفت مفردا على مفرد فقيل هي للاضراب عن الاول واثبات الحكم للثاني بما كان لحكم الاول او نفيه عنه بالايجاب قام زيد بل عمرو وفي النفي ما قام زيد بل عمرو وفي هذا عكس لا فقط الذي في زيد واثبته لعمرو وقيل للاضراب عن الوجوب الى موجب وعن المنفي كونه منفيا فاذا قلت ما قام زيد بل عمرو فمعناه ما قام عمرو وكانك قصدت الى نفي القيام عن زيد ثم اضربت عن نفيه عن زيد ونفيته عن عمرو فاراد نفي القيام عنه لعمرو واحتج من قال انها توجب للثاني ما كان ثابتا للاول او نفي بامتناع النصب بعدها لمجيء زيد ما عمرو بل قاعد فلو قلت حكم النفي في الاول على الثاني لم يمتنع من النصب بامتناع والجواب عن هذا ان النصب بعدها لمجيء زيد ما عمرو بل قاعد فلو قلت حكم النفي في الاول ابطل الاخبار بالاول في النفي واعتد على الثاني في الاثبات واما لكن فلا تستدرك بعد النفي ولا تعطف بها الا مفردا على مفرد واما لزمت النفي لان العامل بعد حرف العطف اذا قلت ما قام زيد لكن عمرو صح ان يقدر العامل بعدها ضرورة لكن قام عمرو ولا يصح تقدير بعد الاثبات لو قلت قام زيد لكن عمرو لم يصح الا ان تقدر بعد ذلك لم يكن قام عمرو ولم يكن النفي ما كان للاول وان قلت لكن ما قام عمرو وحرف النفي لم يصح الا ان تقدر مع العامل ما لبس بعامل وحرف العطف يبعد عن العامل فقط ويدل على ذلك انك لو قلت ما قام زيد لكن عمرو لم يجز وظهر النفي والفعل بعد الاسم دليل على انه لم يكن مقدرا بعد لكن وان دخلت الواو جاز فرجحت عن كونها عاطفة ولزم ان يقع بعدها جملة وكذا اذا وقعت بعد الايجاب فاما التثنية اما والاولى فلا ـــــ شدد حروف التثنية هذه الثلاثة والحرف المخفف بالتثنية هو اما الواو اما فقد تستعملان في غير فيكون للتوسع والتخصيص نحو ايحسبون ان نعدهم لكم وقد يستعمل الواو في التمني والعرض وهما لا يعملان على المفرد والجملة فاما الواو فلا يدخلان الا على المفرد الجملة والقصد بوضع هذا الحرف تنبيه المخاطب بتذكرها على ما ياتي بعدها من القول لانه تتقدر دونه عن بعض ما يقال له في اول الامر به تفهم المعنى واذا اتى بهذا الحرف في اول ما خاطب به فتقدر دونه عن ذلك الحرف لا يخل بفهم المعنى قال الله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال الشاعر

الجملة

الجملة لا يحمل لعدم فتحمل فوق حمل الجملة
وهي في الاسم والبتة خاصة على الحرف وقد تدخل في الجملة الاسمية نحو ألا زيد قائم وعلى الفعلية
قال الشاعر ألا يا ديار أمامة بالجمال ... وكذلك أما وقالوا الفرق بينها وبين
ان الحال والاستقبال وتحذف الفعل في القسم نحو والله لأفعلن لكثرة الاستعمال فلما لم
فتحة الميم عليها وقد فتحوا ان بعضهم فقالوا الا انه قائم فحملوا لا بمعنى قولك حقا لا قلتا بي
حتى لا كل قائم وما بعدها في موضع المبتدأ وما قبله مبطلا بالظرف وهو خبرها وأما ما فقد دخل على
الفرد والجملة قال الله تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ها هو قائم وها زيد قائم وأما قولهم ها انا
ذا وتحوه فحرف التنبيه عند سيبويه دخل على الاسم المضمر وعند الخليل دخل على الاسم المبهم
والتقدير انا هذا فصل المضمر بحرف التنبيه والمبهم تحجة سيبويه قوله تعالى ها أنتم أولاء
تحبونهم ولا يحبونكم فحرف التنبيه في الآية لو نوى به الخطاب لجمع بين حرفي تنبيه في أولاء او
يقال لو نوى به الخطاب لما عدى في أولاء انا وقيل معنى قولهم ها انا ذا هو ان يطلب رجل لم يدر
احاضر هو ام غائب فيقول المطلوب ها انا ذا اي انا الحاضر عندك وانما دخل على المفرد فنحو
قولك هذا زيد لاخراج المبهم الى التنبيه نحو مهما يكن من شيء فهذا زيد قائم على كل
شيء من جماد وحيوان وكذلك ايها المضموم المفصلة لو قلت ايها على كل شيء لخصصها الى
البيان بخلاف الكاملة المبهمة وقد يستعملون ها في التنبيه ... للذا يا اعمها واياوها
للبعيد واي والهمزة للقريب ... حروف النداء قولك يا اعمها بمعنى انها استعمل
في القريب والبعيد واصل هذه الحروف يا واي قلبت ياء وانما افرادوا الهمزة على البدل
زيادة الصوت بها على الزيادة في المسافة وانما قالوا بدل من الهمزة لكونها حرفا حلقيا واما
الهمزة فلما حذفوا الياء من يا بقيت الحرف ساكنة فلم تصلح ان يبتدأ بها فحركوها فصارت الهمزة
واختصت بالقرب لان فصل الصوت بها يدل على قرب المسافة ثم المنادى ان كان في حباله القرب
اما حيا او حكما فلا اصلاح لاجراء الذي لا يوصف به اي كقولك يا لطيف يوسف لا تعرض
عن هذا وان بعد قبلا فالهمزة وان كان البعد منه بمعنى يا لها وان كانت مقلوبة من يا فان
الصوت لم يمتد فيها كما امتد في يا واو ذي القرب ... فاطرص الداعي على الاقبال من هو عليه
وعليها ... فاهدا الدار من الجمادات والعجماوات التي لا يخاطب فيطلق طريق التذكير والتذكير
يجاب بنعم قبل وبل وأي وكل جيب وان فهم مقرونا بها سبقها وبلى مختصة بجواب

واي اثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم واجل مجراها تصدق للخبر قال ...
هذه الحروف بسيطة أما نعم فللتصديق في الخبر نفيا كان او اثباتا والجواب في الاستخبار بالنفي
فاذا قال لك قام زيد فجوابه في الايجاب نعم وقيل ان نعم فيما مضى تصديق وفيما يستقبل عدة
واما سمعت هذه الحروف حروف الايجاب لتحقيقها واثباتها ما تقدمها من الكلام فاذا قلت
في جواب قول القائل ما قام زيد نعم وبل تحققت النفي قال قلت نعم ما قام زيد وما بلى فللايجاب
بعد النفي عند سيبويه والفرق بينها وبين ان بلى ترفع ما قبلها وتبطله واذا رفعته
فقد اوجبت نقيضه وتمض النفي ايجابا فهي اذا توجب نقض ذلك النفي المتقدم ولا يصح
ان يوجد بعد رفع النفي وابطاله واما نعم فانها تبقي الكلام على ما هو عليه من ايجاب او نفي
لانها وضعت لتصديق ما تقدم من غير ان ترفع ذلك النفي وتبطله فانه اذا قال لك اخرج
زيد ولم يكن قد خرج قلت في جوابه نعم اي نعم ما خرج زيد فصدقت الكلام على نفيه ولم تبطل النفي كما
تبطل بلى وان كان قد خرج قلت في الجواب بلى اي قد خرج فرفعت ذلك النفي وابطلته فهذا
من رفعه اثبات نقيضه وهو الايجاب بخلاف نعم التي تبقي النفي على حاله ولا تبطله ولا ترفعه
قال الله تعالى ألست بربكم قالوا بلى ولو قالوا نعم لكان كفرا اذ معناه نعم لست بربنا لان
نعم لا تبطل النفي واما بلى فازالت النفي وانتقضته فصار التقدير بلى انت ربنا وهو معنى
قول المصنف وبلى مختصة بايجاب النفي قال القراء ان بلى اصلها بل التي تفيد الاضراب عن الاول
والايجاب الثاني فزادوا عليها الفا ليصح الوقف عليها وقيل زادوا الالف لم تقع الحركة
بين شبيهين بالحرف حرف عطف وقد جاء في الحديث في قصة اليهود لما سألهم تقرون ذلك
فقالوا نعم فاو نعم موضع بلى فبلى للتحقيق بعد النفي ويلزم ان تكون كبلى اول الكلام بل
يمكن ان تكون في اثناء الكلام نفي لقوله تعالى ليحسبن الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
من حيث ان التي هي مفعول يحسب وقادرين حال والعامل فيه محذوف اي نجمعها قادرين
فحذفه لدليل لم نجمع المتقدم عليه واما اي فكسر الهمزة في التحقيق لزم فعلها الاستفهام
وبحرف القسم قال الله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي انه لحق واما اجل فقال الاخفش
استعمال في الخبر افصح من استعمال نعم فيه واستعمال نعم في الاستخبار افصح من استعمال اجل
فيه واما جير فيستعمل في الخبر استعمال اجل قال الكميت
أسلم اماني لم من عداوة ... وبغض لهم لا جير بل هو واجب

ثم الكلام عند قوله بلى لا جواب الاستفهام فما مصدرية وهي وصلتها مبتدأ واسم خبر
مقدم عليها .كأنه قال بل اعلم اولئك وتفضل المجد صلى الله عليه اعلم من جهتهم ثم رد هذا
السؤال بقوله بل ثم استأنف اي بالهلاك بعضهم وعد منهم فقال جبريل هو اشجع
اي بل بعضهم اشد اهلاكا واشجع الملائكة وقد تستعمل جير استعمال قول حقا في القسم
خاصة فتقول جير لافعلن كما تقول حقا لافعلن فتوكدها وتجيب باللام وقد نحو جير
كانه يحكي البناء ونون ما يحكي الصوت نحو غاق وتحت واما ان فتستعمل جوابا بمعنى نعم
لما فيها من التحقيق فتخففه هم النظم حققوا بها في الجواب كلام عمر والمشهور فيها قصة
ابن الزبير حين اتاه مستميح فحرمه فقال لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها له
اي نعم وراكبها فاذا وقفت الحقتها ها السكت فقلت انه فاذا وصلت حذفتها وقلت
ان يا فتى قال الشاعر ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه
اي نعم هو كذلك ولو وصل الكلام بقي ها في قصة ابن الزبير حذف الها حروف
الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما
يريد ان هذه الحروف الستة قد يأتي في بعض مواردها زائدة ومعنى كون
هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها لم تتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم تتغير لان معناه الاصلي
زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولهذا تلي الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة
لان التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى وقال سيبويه عقيب قوله تعالى
فبما نقضهم ميثاقهم انه لغو لانها لم تحدث شيئا اذ جاءت لم يكن قبل ان تجيء من المعنى سوى
تأكيد الكلام وقيل انما زيدت تطلبا للفصاحة اذ ربما تتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك التسجيع
فافادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرناه من التوكيد وتقوية المعنى والزيادة واللغو
من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين اما زيادة ان الخفيفة المكسورة
الهمزة فتطرد مع ما النافية قال امرؤ القيس

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

اي فما من حديث فزادت ان للتوكيد وقال الفراء ان الخفيفة نافية جمع بينهما ومن قال انها
تأكيد النفي فهو بمنزلة تكريرها فهو عنده من التأكيد اللفظي وعند سيبويه من التأكيد
المعنوي قوله وقلت مع المصدرية اي وقلت زيادة المكسورة مع ما المصدرية قال الشاعر

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فما مصدرية بمعنى مدة وان زائدة تقول رج الفتى للخير مدة رؤيتك اياه يزيد على السن خيرا
ونصب خيرا انه مفعول يزيد وقيل هو تمييز مقدم على رأي المازني واما قوله وقل بعد ان
زيادة المكسورة بعد الا قليل ومثاله الا ان قمت قمت وقد تقع بعد ما الموصولة وقد تكون ان
نافية كقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اي في الذي ما مكناكم فيه وقوله تعالى ان عندكم
من سلطان بهذا اي عندكم من سلطان قوله فان مع لما وبين لو والقسم وقلت
مع الكاف يريد وان المفتوحة الهمزة تزاد بعد لما الظرفية كقوله تعالى ولما ان
جاءت رسلنا لوطا اي ولما جاءت وانما حكموا بزيادتها لان لما ظرف زمان ومعناها وجود
الشيء لوجود غيره وظرف الزمان غير المتمكنة لا تضاف الى المفرد وان المفتوحة الخفيفة تجعل
الفعل بعدها في تأويل المفرد فلم يبق لما مضافة الى الجملة فحكموا بزيادتها ولانه لا يختل
المعنى باسقاطها واما زيادتها بين القسم ولو نحو واقسم ان لو قمت لقمت يريد اذا اقسمت على
شيء في اوله لو قوله وقلت مع الكاف يريد وقلت زيادة ان مع الكاف كقول الشاعر

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن رواه بجر ظبية كأنه قال كظبية بجر
ظبية بالكاف وان زائدة وما مع اذا واي ومتى واين وان شرطا وبعض حروف
الجر وقلت مع المضاف يريد ان ما تزاد مع هذه الكلم الخمس اذا كانت شرطا
واحترز بقوله شرطا عن مجيئها في غيره كاذا التي للمفاجأة ومتى واين واي في الاستفهام وان
في غير الشرط طلبي نافية وزائدة وغير ذلك لكن زادت اي في غير الشرط نحو انما رجل ما
عندك فزادت ما وذكر زيادتها في الشرط فقال اذا قوله تعالى حتى اذا ما جاؤها فاذا اسقطت ما بدليل
سقوطها والكلام على معناه ومثال ان اما تكن اكن فلو قلت ان تكن اكن جاز ومثال متى متى
ما تفعل افعل واذا زيدت ما على متى كتبت بالالف متى ومثال اي قوله تعالى ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وبرى بعضهم فما في هذه المواضع زائدة بدليل سقوطها مع الجزم فيما
يجزم من هذه الكلم قوله وبعض حروف الجر يريد وتزاد ما مع بعض حروف الجر كقوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة وما زائدة وقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اي من خطاياهم
واحترز بقوله بعض حروف الجر عن مجموعها فان فيها ما لا تزاد معه ما كفي ومنذ والقسم
وواو رب وغير ذلك وانما قلت مع المضاف كقولك غضبت من غير ما جرم لتناسب اللفظ ف

بالمضاف اليه وينبغي ان يقول وقلت زيادة ما في الاضافة غير في اي كقوله تعالى ايما الاجلين
قضيت فكذا ٭ الى ايما رجل عندك والا قولهم بعيرما ارينك فما زايك والمراد بعير ما
ارينك وهو من يضرب في استحسال الشيء قبل معاينة اعجل وكركابي انظر الك ٭
ولا مع الواو وبعد النفي وبعدان المصدرية ٭ قلت قبل افسم ومتى تمنع المضاف ٭
قلت يريد وتزاد ايضا مع الواو ولحنز يقول مع الواو وعن غيرها من حروف
العطف قوله بعد النفي لتحقق زيادتها بعد ان المعطوف على المنفي منفي مثال
قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة لان استوى من الافعال التي تظلب اسمين اي
لا تكفي فاعل واحد بخلاف خصم فعلم ان لا زايدة وقد دخلت لا في السيئة لتحقيق انه لا تساوي
الحسنة السيئة ولا السيئة الحسنة واما قولهم ما جاءني زيد ولا عمر وفقد ان الترجيح انما
دخلت لتقدم النفي المحض اشتفى من كل واحد منهما فانك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو جاز ان
يكون قد جاءك احدهما قوله وبعد ان المصدرية كقوله تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب الا يقدرون
على شيء من فضل الله فلا زايدة موكدة اي ليعلم ولو لم يقدر لزاد ها لم تعكس
المعنى ومثله قوله تعالى ما منعك الا تسجد اي ان تسجد قوله وقلت قبل افسم كقوله تعالى
لا افسم بيوم القيمة اي اقسم بوجودها وانما قلت لزيادتها اولا وذكر الشيء اولا يدل على
الاهتمام وكونه نابذا بقيد الخاطئة وقيل لا هنا غير زايدة بل هي رد لكلام قد تقدم من انكار
قال القراء كانه كان الوليد فيجوز ان يكون الدعاء في سورة والرد عليهم في سورة
اخرى فيجوز الوقف على لا هذا على هذا القول وانما شئت منع المضاف للفصل بها بين
المضاف والمضاف اليه قال النحاس ٭ في بير لا جور سري وما شعر ٭ فزاد لا
بين المضاف والمضاف اليه اي في بير جور وجور جمع جاير من جار اذا مال كقولهم قتل
في جمع قاتل قال لا عشى ٭ انا لا مثالكم يا قومنا قتل ٭ ومن زيادتها قول
الشاعر ٭ اي جود لا بخل واستحلت نعم من فتى لا يمنع الجوع قلة ٭
فمن نصب بخل جعل لا زايدة اي اي جود لا بخل ومن جر بخل جعل اسما واضافها
الى بخل لا يمنع بمنع والتقدير اي جود له بخل ولذلك دخل بخل في النصف الثاني
من البيت فاعلة فطابق ذلك ان يجعل لا في النصف الاول مفعولة وقوله لا يمنع
الجوع قايله اي لا يمنع الجوع الطعام قال الطعام قايل الجوع اي هو نزله وبعده والجوع

مفعول اول يمنع وقايله مفعول ثان له ايضا باسقاط حرف الجر اي من قايله قوله ومن
وان وان والام ايضا تنفع زايدة وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر زايدة وغير
زايدة قوله التفسير اي وان فان محضة تاتي بمعنى القول يريد حروف التفسير وقد
يفسرون باذا تقول شرقت الشمس اذا طلعت واشرقت اذا اضات وصفت وتقول
صفدت الرجل اذا شددته واصفدته اذا اعطيته فقد فسرت الا ولو فسرت باي موضع
اذا ضممتها وقيل اذا المفسرة حرف برأسه اي اما اي فتقع بين جملتين ام تقع بين
مفردين الا في كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه والمراد
واختار موسى من قومه والمخالفة بينهما ظهرت من في الجملة المفسرة والجملة التي هي في
ظاهرها في لفظها ولذا صح ان يكون تفسيرا لها كانك قلت فسر من قومه او معناه من
قومه قال الشاعر ٭ وتزهيني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي ٭
فقوله اي انت مذنب تفسير لقوله وتزهيني بالطرف اي تطرفني تطرف معجب ويكون
ذلك عن ذنب فلذلك فسره بقوله اي انت مذنب واياك منصوب باقلي ولا يكون اسم لكن
لانه منفصل واسمها ضمير الشان وقيل لو وفي لكن كسر النون لجرها بالكسرة عن الياء
لكان وجها لان المتكلم قد تحذف تخفيفا والمحذوف اي للتفسير لا للنفي والتبيه في الماء
والتفسير تنبيه على المعنى قوله وان مخففة تاتي بمعنى القول احتراز بقوله بما في معنى القول
عن صريح القول فانه يحكى بعده على ما كان عليه من غير تغيير ولا تنفع ان المفسرة لا يعد الجملة
دون المفرد ولذلك قالوا في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين انها مخففة
من الثقيلة لان قبلها مفرد وفي خبرها ضمير الشان ولا يصح ان تكون مصدرية للفعل الذي تضمنه قال
قلت فقوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا فان انطلاق ليس بمعنى القول قلت
ذكر المفسرون ان انطلقوا بمعنى نهضوا كما يقال انطلق زيد في امر شبه فعلت فروحهم
السكوت الى الكلام انطلاق وقيل لما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى التوحيد انطلقوا عنه
اي ولوا كقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على ادبارهم نفورا فصار الانطلاق
بمنزلة قولهم امشوا واصبروا على الامر فلذلك فسره به قال الزمخشري ان ان هنا بمنزلة المبين
لان قولك كتبت اليه منهم في المكتوبات فاذا قلت ان افعل كان اعرف واصدق من نفس يحتمله
كتبت والحق ان القول الصريح لا يفسر بها وا ـــ المصدرية وان فالا ولا يلزم

للفعلية وان للاسمية [illegible] تدخل حروف المصدر فدون الاضافة للعلم على ما ذكرنا فيها
سوى هذا القسم قوله فان وان للفعلية يعني ان الواقعة بعد ان الخفيفة نحو علمت انها
للجملة الفعلية نحو سرني ان فعلت اي فعلك وسرني ان تفعل اي فعلك وليس هذا بصحيح
فان المصدر به توصل بالجملة الاسمية نحو سرني انك صانع قال الشاعر

اعلاقة ام الوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس

فالمصدرية واقعة تقدر ما فان رأسك كالثغام المخلس عقيب سرني فاما ان امر و
القيس ح بما لك شوق بعدما كان اقصرا اي بعد اقصاره والدليل على ان
ما حرف ناصب له سيبويه عدم الراجع اليها ولو كانت اسما لم يكن لها بد من الضمير عائدا
عليها فعدم حاجتها الى عود الضمير دليل على انها حرف بخلاف الموصول
والاسم الموصول وما في قوله تعالى [illegible] اسما وما انها مصدرية واما ان حرف نصب المستقبل
واما علمت ان دون ما في كونها مصدرية لانها اعني ان نصبت الفعل تجردت
احداهما الى معنى المصدر والثانية الى معنى الاستقبال واما لم تتجرد الى معنى المصدر فقط
وكل ما كان قويا كان اقوى ان يؤثر في لفظه ومدخل على الماضي والمضارع
والجملة نحو سرني ان قمت وان تقوم وامرته ان قم اي لقيامه بالقيام وقد عمل على ما مر رفع
الفعل بعدها وقد قل ان كثر ان تتم الوصلة بها الرفع وقد تصوا بها المصدرية خلافا
ان كقوله عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم واما ان المشددة فتختص بالجملة الاسمية وهي مصدرية
تنقل الجملة الى مفرد في تاويل مصدر نحو سرني انك قائم اي قيامك فان لم تكن خبرها مشتقا
قدر بمعنى المشتق نحو سرني ان زيدا ابوك اي سرني ابوة زيد فاما قوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام فتقلبه بالكون العمومي اي لو حصل كون ما في الارض من شجرة اقلام ه
في [illegible] التخصيص فهلا والي ولولا ولوما هي صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او
او تقديرا فاما [illegible] هذه الحروف اذا دخلت على المستقبل كانت تخصيصا واذا دخلت
على الماضي كانت توبيخا كقال الفرزدق لهم علي ان وحق علي بكرهم اذ تطل لو لجاجا وا
طيبة بالحجر شهلا واصل الى هلا فابدلوا الالف همزة واصل لوما لولا فابدلوا من لامها ميما لا
وانما كان لهذه الحروف صدر الكلام لانها مركبة من اصدر الكلام وهي حروف الاستفهام والنفي
وانما لزمت الفعل لان معناها لا يتم الا به لان الشيء معناه [illegible] توكيدا لامر يتعلق

قوله لفظا ليدخل فيه مثل هلا تفعل وهلا فعلت قوله او تقديرا ليدخل مثل قولك لمن
ضرب قوما لو لزيدا اي لو ضربت زيدا قال سيبويه يقول لو اخبر من ذلك اي هلا
كان مثل ضرب من ذلك فالفعل بعدها مقدر والمضبوب بعدها او ما في معناها هو بالفعل المقدر
لان هذه الحروف مختصة والتخصيص من حقه ان يستدعي الفعل الخبري

تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

نصب الكمي بفعل مقدر اي هلا تعدون الكمي والضوطرى للولد الصغير يريد انكم
عند يقول تمنون بالاطعام والضيافة وتجعلونه ذلك اكبر مجدكم والنيب جمع ناب وهو
المسنة من الابل ومعناه ليس لكم في الشجاعة نصيب والكمي الشجاع الذي تكمى سلاحه اي
تستر من كميت الشيء اذا استرته والمقنع الذي على راسه البيضة و [illegible] حرف التوقع
قد وفي المضارع للتقليل ما [illegible] اما قبل لقد حرف [illegible] فانها لا تدخل الا على الفعل المتوقعه
في الحال او المسؤول عنها ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم يتوقعون اقامتها واصل
القرب وهو قرب الماضي من الحال كقولك كنت امس اليوم وقد نحت اي نحتي في زمن قرب
من زمن اخباري ولكونها تفيد القرب من زمن الحال لزمها الفعل الماضي اذا وقع حالا
نحو جاءني زيد قد ركب اي راكبا قوله وفي المضارع للتقليل اي معها في المضارع التقليل
فهي في هذا النوع من الافعال بمنزلة رب في الاسماء وان التقليل مناسب للتقريب فعلى
هذا معنى تقليل الفعل المضارع تقريبه من زمن الحال لتحقق وجوده قال الله تعالى قد
يعلم الله المعوقين منكم اي قد تحقق علم ذلك عند الله واما قولهم قد يصدق الكذوب اي
ان الصدق قليل منه ويحتمل ان يكون المراد ان الصدق تحقق من الكذوب وقيل اذا دخلت
على المضارع اثرت منه معنى الماضي وهذا يدل على انه وضع لتقريب الحال وبخصر ذلك
الشاعر

على انها اذا رأتني افادها كما قد اراها في الضجيع احاذرها

اي قد رأتني من ذلك الابصار كان في الماضي وانتقل منه الى المستقبل فاما قولهم لو قد جاء زيد
لاكرمته قد زيد [illegible] حرف الاستفهام الهمزة وهل لها صدر الكلام تقول ايزيد
قائم وام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تقول ازيدا ضربت وازيدا تضرب وهو لزوم وازيد
عندك ام عمرو وانتم اخبرني قائمون كان وام من كان دون هل قيل انما كان لاستهام
صدر الكلام لانه طلب العلم وقيل لانه مطلق الى العلم وقيل لانه قسيم من اقسام الكلام فوجب

أن تميز من غيره من اول امره وقيل لان اصله الاستفهام ثقل بمعنى تحمل من الخبر الى الاستخبار فاشبه
التمني والنفي فضرد ذلك قوله ازيد قائم مثال لدخول هل على الجملة الاسمية قوله وقام زيد مثال
لدخولها على الجملة الفعلية وهذا غير مختص بقبيل دون قبيل من الجملتين والفعل والفاعل
تحمل قوله وذلك قليل وهذا ان هل اشبهت الهمزة في عدم الاختصاص ولم يذكر ام من حروف الاستفهام
لانها لم تعمل فيما بعدها لان استفهام بها بعد العطف قوله والهمزة اعم منها
ام من هل اي لكثرة تصرفها بمجيئها على وجوه تصرفها بامور احدها قوله ازيد عندك ام عمرو
ومعناه ازيد اضربت ام عمرا وهل لا تقع هذا لان ام المتصلة لا تقع بعد هل حيث وجدت
هل ودام المتصل اي الانقطاع واضافة قولك ازيد اضربت قد فصلت من الهمزة
الى استفهام والفعل المتعلق به ذلك في هل فلا تقول هل زيدا ضربت كما في قوله
اتضرب زيدا وهو تحرك والتقدير اتضرب زيدا وهو احوك لانك في الهمزة متردد ان المضرب
واقع به ام لا فتوضحه وفي هل لم تدع ذلك بل استفهم عنه فقط من غير ان تدعي وقوعه
ان تقول ازيد عندك ام عمرو وتريد ان تعادل بها ام مكونان بمعنى اي ايهما
عندك وهل لا تقع هنا اي مع ام المتصلة فالهمزة مع ام بمعنى اي الشيئين وهل في الاستفهام
بمعنى اي هذين الشيئين والرابع من الحروف الثلاثة التي هي الواو والفاء ثم دخلت
على الهمزة عليهن ولا تدخل هل على شيء منهن بل تقع بعدهن مثال الواو قوله تعالى اوكلما عاهدوا
عهدا نبذه فريق منهم ومثال الفاء قوله تعالى افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا ومثال ثم قوله
تعالى ثم اذا ما وقع آمنتم به قال الفراء ينبغي ان تكون حروف العطف قبل الهمزة كما كانت
قبل هل لكن لما كانت الهمزة لا تستعمل اذا دخلت على الماضي تنحيه بحو قام زيد
واقام زيد عمرا ادخلوا حروف العطف بعد الهمزة حروفا لتتمكن بها همزة التعديل اذا وقعت
الفعول فلتتمكن الخبر بالاستخبار وقد تتجرد الهمزة بالتفرد وهو ان تحمل الخاطب على الاقرار
بامر فعله ولم يكن عنك انه فعله حتى تعلم وقد حمل عليه بعض العلماء قول في الانكار
لمن قال ضربت زيدا ازيدا ضربت وانكر فقوله بفتح متوسطة بين
البدل والمبدل منه اذا البدل من الجملة مستفهم بحوكم عملك اخمسا م ستة وكم ضربت رجلا ارطيب
ام ملآبه قوله ودون فعل بيان الهمزة لتعمها تقع في مواقع لا تستعمل كل دون فعل
واما هل فعلى اربعة معان استفهامية وتافية كقوله تعالى هل ينظرون الا الساعة اي ما ينظرون

وبمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى على الانسان وبمعنى ان
كقوله تعالى والفجر وليال عشر الى قوله هل في ذلك قسم لذي حجر اي لمعناه ان في ذلك
واما قول الشاعر ٥ سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رايتنا بالسفح ذي الاكم
فعلها بمعنى قد لدخول الهمزة عليها وذلك سيبويه ان هل اما بمعنى قد واما استعمالها
في الاستفهام فبطريق النيابة عن الهمزة واستدل على ذلك بصحة اجتماعهما ولو كانت نائبة في الاستفهام
لما جامعت الهمزة والرواية في البيت شدت بفتح الشين فاما الشطان ولد واما
لما صدر الكلام فان للاستقبال او لتوهم ونيابة ان الفعل لفظ لانشيئا ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل انطلقت الفعل موضع مطلق ليكون كالعوض فان كان جايز الجاز تعلقه
قيل قد قضى في ذكر الحروف دون اسماء الشرط لهذا الشبه المخصوص بالحرف
واما كان لما صدر الكلام لانه غير واجب فاشبه التي وقيل ان الشرط طلبة في
الجزآء وسببية فاما قولهم انطلق ان دخلت الدار واكرمك ان قمت فمن باب حذف
والجزآء محذوف فان قيل اربعة اضرب في الشرط احدها ان يكون وجودا لوجود نحو ان قمت قمت
الثاني ان يكون عدما لعدم نحو ان لم تقم اقم الثالث ان يكون وجودا لعدم نحو ان قمت اقم الرابع
ان يكون عدما لوجود نحو ان لم تقم قمت وقد تقدم ذكر فعل الشرط في باب ومعنى الشرط هو تعلق
امر بامر لانتفاء الثاني من وجود المعلق عليه وجود المعلق ٥ وان للاستقبال لان اصل الشرط
ان يكون قبل وقوع ولذلك كانت ان التي للاستقبال اذا وقع الشرط فاذا وقع الماضي بعد ان قلبت معناه
الى الاستقبال واما لو شرط في الماضي فان وقع بعد ها المستقبل قلبت معناه الى الماضي فتقول
انت آثم ان شربت الخمر امس ولذلك كون الشيء لم يكن الشيء الممتنع غير واقع وانما لزمها
الفعل لانها يختصان به ويختصان به ولاختصاص ان بالفعل كانت حاجة له واما لو فانما لم
تعمل لانها للمضي محضي ولفظ والماضي غير قابل للاعراب فلم تعمل فيه مع اختصاصها به لعدم
قبوله والما عين ما ظنه لمعناه الى الاستقبال كما نبه ان فلم تعمل في موضعه ولما قوله ٥ لم
لفظ فواضح واما التقدير في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك اي ان هلك هلك فلابد من تقدير فعل
بين حرف الشرط وبين الاسم ولكون الاسم معمولا لذلك الفعل المقدر هذا اذا لم يجزم فان
جزمت امتنع ان يليها الا اسم ظاهر وقال لو قولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اي لو لطمتني
ذات سوار لوكنه ومن ثم قيل لو انك بالفتح فاستدل على طلب الفعل لوقوع ان المفتوحة بعدها لو

قال لانه فاعل يريد ان حروف ما اضمرت فيه فاعل لا بد له من محل يحل فيه والفعل يدل
بنفسه انك انطلقت لا بقولك انطلقت بالفتح لانه فاعل فتعليل للفتح قوله انطلقت ضمنك اى
تضمنت الفعل من اول قوله موضع مطلق اى في موضع مصدر مطلق ومن ثم قيل جاز ان الكاينة
بالفعل في موضع الاسم وانما وجب ان يكون خبرها فعلا ليرجع ضامن الفعل المضمر للفعل
الذي هو فتح به ان لان المضمر انما يفسر ما انطلقت او تحقق انطلاقا فكل انطلقت في
يفيد ان من التحقيق وقال الفعل المقدر هو تحقق او ثبت قوله فان كان جامدا جاز ان تعتد به
مثل لتقعدن اتقع الفعل موضع الاسم لان الجامد غير مشتق من فعل ولا فعل له من لفظه
يدل عليه حتى تقوم مقامه اى فان كان الاسم خبرا ان الواقعة بعد لو جامدا جاز ان يكون اسما لتعتد
الفعل نحو لو ان لك هذا الشيء كله ذهبا ان كون الفعل الواقع في خبر ان بعد لو ماضيا بلفظ او معنى
لو في المضي ولما كانت ان تخلص الكلام بحيث لا يحتمل الا فصد على الاول دون الثاني حكم بانها
حرف شرط لا ان شرطها وجوابها جميعا بحرف النفي او لا فان اقترنا فلي وجود لوجود
وان تجردا امتنعا لامتناع فان اقترن حرف النفي بالشرط وحده كان امتناعا لوجود وان
اقترن الجزآء وحده كان وجودا لامتناع فاما قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه فعلى ابلغ كقولك لو انعتني لكرمتك اى انا اكرمك على تقدير وجود الاول فانه قطع
مع علمه وانما قلنا على طريق المبالغة لانه اذا لم يعص مع عدم الخوف فكيف يعصيه مع
وجود الخوف فاما قول الشاعر لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
فمثل وقع الجملة الاسمية موقع الجملة الفعلية لتناظرهما وهو كثير في كلامهم وقيل حلقي مرفوع
بفعل مقدر دل عليه شرق وشرق خبر مبتدا محذوف فلا يكون شرق على هذا معمولا
للفعل المقدر لانه اخبر من جملة اخرى ولو كان فعلا لكان الموضع من الاعراب والمعنى يحكم
على موضعه بنصب من الاعراب وقيل اضمر كان التي في ضمير الشان وحلقي مبتدا وشرق خبره
والجملة في موضع نصب خبر كان ويكون للمتنبي نحو لو تاتيني فتحدثني فجوابه مع الفاء
بان مضمرة ورفع على الاستئناف ما ـــــ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
لزمه المعنى لفظا او معنى وكان جواب القسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك
فلا يجوز ان يتقدم الشرط ان يكون فعلا ماضيا لفظا فلا تقول ان اتيتني والله ما معنى مقوله
ان لم ماتني لان ما يعطي في اللفظ استقبل وفي المعنى ماض لكن حرف الشرط فلب معنى الماضي

لفظا ومعنى الى الاستقبال نحو ان قمت قمت فصارا بعد دخول الداخل عليهما حرف الشرط ليس واضيا في
اللفظ ولا في المعنى اما كونه غير ماض لفظا فواضح واما كونه غير ماض معنى فلان حرف الشرط معناه
الى الاستقبال وانما لزم ان يكون الشرط ماضيا اذا وقع بعد القسم لان الجواب للمذكور بعد الشرط
ليس جوابا للشرط بل هو جواب القسم والاصل عدم حذف شيء اذ لم يعرف الشرط في غير جوابه فالعمل على عرف
الشرط فيه انوابا الشرط ماضيا لان الماضي يدل على ان الشرط عمل فيه كما لم يكن عمل في جواب
القسم وانما كان الجواب للقسم دون الشرط لان كل واحد من القسم والشرط يصلح لجواب
ولا سبيل الى جعله جوابا لانه يلزم ان يكون مجزوما من حيث هو جواب الشرط غير مجزوم من لما
حيث هو جواب القسم هذا من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فيلزم ان يكون مقطوعا بوقوعه من حيث هو جواب القسم
من حيث هو جواب الشرط فلا تعذر ان يكون لها بتي ان يكون جوابها وكان القسم اولى به لتقدمه غير مقطوع بوقوعه
لان التقديم يدل على الاعتناء به قال ـــ وان توسط القسم جاز ان يعتبر الى جوابه وان
يلغى كقولك انا والله ان اتيتني اكرمك وان اتيتني والله اكرمك وتقدير القسم ان اتيتني والله
وان لم تعلمه قلت ـــ وان توسط القسم جاز ان يعتبر الى جوابه وان
يلغى اى يجعل الجواب للشرط ويلغى القسم مثل تقديم الشرط وتوسط القسم ان اتيتني والله
اكرمك فجزم اكرمك لانه جواب الشرط ولما وقع القسم حشوا بين الشرط وجوابه لم يات لجواب
ولم تلحقه وقلنا ان اتيتني والله اكرمك قد رتب الفاء لحقته على عرف القسم وجعلت القسم
وجوابه جواب الشرط ولو صلحت لجعله جوابا لكن تقدير الفاء وحذفها انما يكون في
الضرورة وكذا روي في غير الشعر ومثل تقديم غير الشرط قولنا والله ان اتيتني لاكرمنك فانما تبدا
ولا بد له من خبر فان جعلت الشرط وجوابه خبرا فقد جعلت جواب الشرط ولم تات للقسم بجواب
لوقوعه معترضا بين المبتدا وخبره ولسد الشرط وجوابه مسد جوابه فهو بمنزلة قولك انا
والله ان تاتني فانما تبدا واخبر خبره والقسم حشو بينهما وان جعلت القسم خبر المبتدا وفتح
الشرط حشوا بين القسم وجوابه فلم تات له بجواب لسد جواب القسم مسد الخبر انا والله ان
اتيتني لا بقبل قوله وتقدير القسم كالملفوظ به ان القسم المقدم قبل الشرط كالقسم الملفوظ
به قبله في وجوب جعل الجواب للقسم دون الشرط لوقوع الشرط حشوا اما قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون على تقدير القسم اى ان لام لئن اللام المفتوحة الداخلة على حرف الشرط وهي
اللام التي توطيء للقسم ولا تلزم هذه بل يجوز حذفها والباقي ان جوابه مرفوع ولو لا تقدير

القسم لوجب الجزم فمجئ الرفع دليل على ان جواب القسم وقد وقع الشرط جميعا فسد
جواب القسم مسد جوابه وكذلك قوله وان لم تعتموهم انكم لمشركون والتقدير والله لكم لمشركون
ان لم تعتموهم واذا تعارض حذف القسم وحذف لام جواب الشرط رجح حذف القسم للدلالة
الجواب عليه وشدة حذف اللام واذا اجتمع ليمين في كلام نحو قوله تعالى ولئن جئتهم ليقولن
فاللام الاولى موطئة للثانية والثانية هي الجواب ولم تلزم الاولى لتحوزها من غير اضطرار
كقوله تعالى وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ف [illegible] واما التفصيل والالتزام
حذف فعلى وعوض بينها وبين فاما جزما حتما مطلقا وقيل هو معمول المحذوف ومطلق
مثل اما يوم الجمعة فزيد مطلق وقيل ان كان جاريا لتقدم فمن الاول والا فمن الثاني قد
اما لتفصيل الاخبار المجملة كقولك اما العلم فالمؤمن واما من ابغض فالكافر
وكقول القائل زيد عالم فيقول اما عالم فهو كما ذكرت واما كريم فلا كرم علما واكثر ما يستعمل
مكررة كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يستعمل من غير تكرير كقولك
اما تعتني في اجتهد والدليل على انها فيه بمعنى الشرط لزوم الفاء واذا كان فيه معنى الشرط
لزمها الفعل ولذلك نابت مناب فعل الشرط وجوبا لكونها مختصة لكونها بمعنى مهما
وانما النزموا حذف فعل الواقع بعدها لان القصد بها هو خبر الاسم الواقع بعده
فالفعل في قولك اما زيدا فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذفوا الفعل ثم عوضوا
منه اما وبين الف جزما في هذه الكلمة اي جزما ما دخلت عليه وحصلت فيه قل حذف الفعل
وقوله جزما في حتما مطلقا اي جزما في حتم القاء سواء كان فضلة اي معمولا لما في حيزها
او ليس فضلة بل مبتدا مثل الفضلة قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق ومثال غير الفضلة
قولك اما زيد فمنطلق ويجوز اما وزيد منطلق لما ان حرف الشرط يليه الجزء ابدا واسطا او
مراعاة لجانب الفاء فانها في الاصل عاطفة فوضعت ان تقع متوسطة بين المعطوف والمعطوف
عليه قيل سلبوها العطف ام تسلبوها النيابة والتوسط قوله وقيل هو معمول المحذوف
مطلقا برهان قولهم ان قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق منصوب بفعل تقديره
مهما ذكرت يوم الجمعة فزيد منطلق فهو من قوله وقيل هو ضمير المنصوب الذي مثل به
بقوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قلت فهلا منعت الرفع فانه كما يجوز اضمار الناصب
يجوز اضمار الرافع ويكون التقدير مهما حصل يوم الجمعة فزيد منطلق قيل اذا الزموا

الشرط

الفعل محذوف

رفع يوم الجمعة بفعل مقدر لزموا الرفع في اما زيد فمنطلق بفعل مقدر ولا حاجة بالرفع
الى تقدير فعل اذ كان له عامل معنوي وهو الابتداء اما النصب فلا عمل له الا لفظي فقوله
مطلق يقيد فيما يجوز تقديم معموله عليه وفيما لا يجوز كمعمول ان واخواتها على احد القولين
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها اذ كان قبل اما في حيز الشرط ما بعدها وليس قولهم
هذا بجيد فان ما بعد الفاء انما عمل فيما كان في حيز الشرط لان المقدم على ان الشرط
في حيزها قوله وقيل ان كان جاريا لتقدم فمن الاول والا فمن الثاني فيبنى كان المضمر
اسم الشرط في حيز الفاء ما يجوز تقديمه عليه فالناصب له ما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيدا ضارب
وان لم يجز تقديمه على الفاء فالناصب له فعل مقدر نحو اما يوم الجمعة فاني ضارب فلو نصبت
يوم الجمعة بضارب كنت قد قدمت معمول خبر ان على الفاء التي هي قبل ان وخبر ان لا يكون
ما قبل الا بتقدم على اسمها فكيف عليها فوجب نصبه بفعل مقدر وجوبا متقدم في قوله
نصبه بفعل مطلق حتم في الرفع كلا وبمعنى حقا كلا تعالى اربعة اضرب يكون زجرا
وردعا بمعنى كقوله تعالى بعد قوله اما تزين كلا اي ليس الامر كذلك ويكون بمعنى الا التي للتنبيه
يستفتح بها الكلام كقوله تعالى كلا ليطغى ويكون بمعنى حقا كقوله تعالى انا لما يقضي
ما امره كلا حقا ان الانسان ليطغى ويكون بمعنى اي وقد يجاب بها القسم كقوله تعالى كلا
والقمر معناه اي والقمر وكقولك كلا ورب الكعبة اي ورب الكعبة واذا كانت رد الكلام
قيل بمعنى حسبك اي قف عليها ولا تحسن الوقف عليها في غير ذلك وقيل يحسن الوقف
في جميع موارده في القرآن الا في موضع واحد وهو كلا والقمر وانا لنثبت انه
لحن الماضي لتثبتا مسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي التأنيث فعلامة التأنيث والجمع
تضعيف قوله التاء التي اختارت من غيرها من علامات التأنيث فانها لا تدخل
الفعل وانما قدمت ذكرها في المذكر والمؤنث فاما النون في قولك النسوة فمن ويقرن
فعل اسم لا حرف وكلامه في هذا القسم انما هو في الحرف قوله الساكنة احترازا من المتحركة
فانها لا تدخل الفعل وانما كانت ساكنة لانه لا يتصل في آخر قوله الماضي احترازا من المضارع
فانه لا يدخل تاء التأنيث الساكنة واما بقية هذا الفصل فقد تقدم شرحه في باب المذكر والمؤنث
واما كان علامة التثنية والجمع ضعيفا في قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النسوة لان التثنية والجمع ليسا بلازمين للاسم لانهما معنيان منفصلان بخلاف

لا معنى
اي
ليس

التانيث فانه وصف لازم للاسم المونث ليفارقه المذكر والتثنية والجمع
يفارقان الاسم المفرد و ا ـــ النون نون ساكنة تتبع حركة الاخر لما كان
الفعل قلت النون ضد نون الكلمة اذا لحقت اخر الفعل نونا واما سمي بالضد
يمتاز عن النون التي بنيت وقد ووصل واحتز بقوله ساكنة عن نون تضعيف فانها
نون بعد حركة الحرف الاخير وليست ساكنة ولا تكون تنوينا واحتز بقوله تتبع حركة الاخر
عن النون الملحقة بنون حسن فان في قوله تتبع حركة ما قبلها اشارة الى انها ان قلت
كلامه في مطلق التنوين ولذلك قسمه الى اربعة اضرب وتنوين النكرة مختص بالمتمكنات وقد
تكون ساكنة مخصوصة وقد فلا حركة لاخرها قلت اذا نونت حركت لالتقاء الساكنين
قولك في تاكيد الفعل لتخرجن منه النون الخفيفة اللاحقة لتاكيد الفعل نحو اضربن يا زيد فانها
نون ساكنة تابعة لحركة الحرف الاخير وانما سمي تنوينا لكونها للتاكيد ا ـــ وهذا التمكين والتنكير
والعوض والمقابلة للاسم قل ـــ التنوين على خمسة اضرب تنوين تمكن وهو الدال
على تمكن الاسم في الاسمية قال الفراء التنوين فارق بين المصرف وغيره وهو في المعنى
صحيح لكن في اللفظ اضطراب لان المصرف هو المنون فيصير حاصل كلامه ان التنوين فارق
بين المنون وغير المنون الذي ليس بتنوين فان قلت قلت سكنوا فاذا
قلت سكنوا تغير تنوين كان معرفة كان قلت افعل السكوت والتعريف والتنكير فيها راجعان
الى مسمى اسم الفعل واما تنوين رجل فللتمكين ولذلك لو سميت بحرج مثلا حكيت ثم
وهذا سمي تنوين حكاية ولكن لو سميت بقائمة فلم يصرف للتعريف والتانيث وقال
منونا تنوين حكاية لما كان عليه قبل التسمية الثالث تنوين العوض من المضاف اليه نحو حينئذ
ويومئذ لان اللازم لاضافة فاذا قطعها عن الاضافة ادخل التنوين عوضا من
المضاف اليه وكسرت اذا من اذ لسكونها وكون التنوين ساكنة التي مرضية لذلك كما
الشاعر ـــ هتك عن طلاب كل ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح
اي وانت اذ هي صحيح فحذف الجملة وعوض منها التنوين ومنه قولك حينئذ فعلت كذا
كان قائلا قال لك متى فعلت فقلت حينئذ اي يوم قتل التنوين نحو اذ لان
بعد اذ لا يكن قبله والمعنى فيه ان اصل اذ السكون فلو حركت لالتقاء الساكنين قيل
وهو خلاف الاصل دائما فلانك اذا حركت لالتقاء الساكنين بعد اي اذ اذا فتحتان فالتقاء

فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين بعد اي من ذلك ان لا تذكر العاقل بل تسكنه
بعد اذ وان ذكرت لم يشتمل على ساكن ولا كذلك فحينئذ ويومئذ فتبين انه لو حرك لالتقى ساكنان
قلت فلم تحركه دائما في مثل هذه الصور اتابع في جمع المذكر السالم في قولك مسلمون
بين التنوين في مسلمات للصرف دليل وجود في عرفات مع وجود المقتضي للمنع من الصرف
وجود لها مع عدم الصرف دليل على ان في مسلمات ليس للصرف الخامس تنوين التمكن وهذا
التنوين يدخل الاسماء والافعال وعلى الضمير وهذا التنوين ان لحق ما اخره متحرك او ساكن
فالاول يسمى تنوين الترنم فيستعمل للتطريب في اواخر الابيات محافظة على روي القافية واللام كقوله
السبعي اقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقد كنت اكثر في اللوم عاذلي والعتابا فابدل التنوين
مكان حرف الاطلاق وهو الالف وكذلك يجوز في الرفع مكان الواو وفي الجر مكان
الياء فيه من الغنة ولم يستطيبوا الغنة في الاسم وانما قيل للمطرب مغن لانه يحسن صوته
واصله مغتن من الغنة فابدلوا التاء الجيما كما قالوا اقتعس شاطري وانما سمي بذلك
فابدلوا من الصاد الضاد لثقل التضعيف وقيل سمي هذا التنوين تنوين الترنم لان المراد
به ترك الترنم والمراد به تنوين ترك الترنم لان التنوين ليس فيه من اللين والامتداد ما في الالف
والياء وان دخل على اخر ساكن سمي التنوين الغالي وانما سمي بهذا الاسم لغلبته في الاسم
س قولهم غلا الشيء اذا قل وجوده وعرفا ا ـــ وحذف من العلم الموصوف بابن مضافا
الى علم ـــ الذي يحذف هو تنوين التمكين قوله من العلم احتراز من غير العلم نحو قام
ابن زيد واحتراز بقوله موصوفا بابن عن وصف بغيره نحو جاءني رجل صاحب عمرو
فلا تحذف التنوين واحتراز بقوله مضافا الى علم اضافة ان الى غير العلم نحو مررت برجل
ابن اخيه فلا تحذف التنوين من الموصوف فان وقع ابن بين علمين ولم يكن وصفا لم تحذف
التنوين من الموصوف نحو قولك جاءني زيد ابن عمرو فهذا سند وابن عمرو خبره ولم تحذف التنوين
لوقوع الوصف بين علمين بغير الف لانك لو حذفت التنوين من
الموصوف لتظاهرت الالف من الصفة خطا لتطابق الصفة الموصوف في الحذف وعلة
حذف التنوين هي علة جواز الاتباع في نحو جاءني زيد عمرو وقد تقدم في باب النداء ا ـــ
نون التوكيد نون الوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة صحبت غير الالف قل ـــ
مختص بالفعل ومعنى التوكيد ان الخفيفة في حكم تكرير الفعل مرتين والمشددة في حكم تكريره

لثلاث مرات فهذا معنى التأكيد في قولهم ثوب وثلاثة اثواب ولم يتجاوزوا اللام في تأكيد الاسم
كما لم يتجاوزوها في تأكيد الفعل قال الله تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا فلم يزد
على الثلاثة فمهل ومهلا ورويدا كل ذلك بمعنى واحد وقال علي رضي الله عنه لخرا واصحى
ففي الآية فعلان واسم فعل وفي البيت اسمان للفعل وفعل ويدل على صحة هذا ان
العرب لا تكاد تؤكد ورويد وقيد الفعل مع ما فيه النون خفيفة ولا شديدة لا تقول
اضربن مع الخفيفة قرنا كما تلفظ به اربع مرات ومع الشديدة كما تلفظ به ست مرات
والنون الخفيفة هي الاصل لان في الشديدة زيادة توكيد والزيادة تستدعي حصول اصل
التأكيد واصل التي بعد الالف انما فتحت لتخفى الفتحة الفتحة لان الشديدة
نونان الاولى منهما ساكنة فلو الثانية لالتقى ساكنان فحركت بالفتح للتخفيف لثقل الضعيف
بعد الف اضربان يا رجلان واضربن يا هند ومراده بالالف ضمير المثنى نحو
اضربان يا رجلان والالف الاخيرة للزائد تعد نون ضمير جماعة الموث نحو اضربان يا
نسوة فان الاصل اضربنا نسوة فلما ادخل فيه التأكيد على نون الضمير اجتمع ثلاث
نونات نون الضمير ونون التوكيد المشددة ففصلوا بينها بالالف تشبيها لها بنون فعلان
لانها نون مثلها واقعة بعد الف فلسرت كما كسرت ولم تدخل نون التوكيد على فعل امر
الا فعل الامر المواجه وعند الكوفيين لا تدخل الا على معرب بان فعل الامر عندهم مجزوم
بلام محذوفة وحرف المضارعة محذوف والاصل ولتكن عندهم لشبهه واما زيدت هذه
النون اخيرا لانها للتأكيد وبنيته بعد التوكيد وانما زيدت هذه النون دون غيرها لان
الخفيفة على ما ذكرناه هي الاصل وهي بنظر التنوين فانظر تعلقهم في زيادة النون لم كان
دون غيرها فتعلقوا بالمعنى وهذه النون اذا دخلت على الفعل اثرت في لفظه وفي معناه اما
تاثيرها في لفظه ففي نحو اضربن واما تاثيرها في معناه فهو تحريك الفعل صار تدل به على معنى وهو
كون الفاعل فاعلا واحدا او جماعة او مذكرا او مؤنثا فتطلب الاعراب لفظا ولم يكن للفعل اصل
في الاعراب فيتقدر عليه حركته فوجب ان يعود الى اصله وبنى واما تاثيرها في معناه
فمخلصة للاستقبال ... تختص بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والقسم ... وتختص التأكيد بهذه الاقسام الستة التي ذكرها وهذا قسم
سابع لم يذكره وهو التخصيص نحو هلا تفعلن وانما خصت النون في هذه المواضع السبعة

لانها مواضع طلب فتدخل النون تأكيدا لذلك الطلب وحثا على اتباعه ولم تؤكد الماضي لان
الغرض بالتأكيد الحث على الاتباع والماضي قد وقع فكذلك الحال التي هي حاصل ومشاهد وما هو
فيه فلا طلب فيه لحصوله وقلت في النفي يعني هذه النون وانما قلت فيه لانه ليس بطلب
ومن ادخل فيه شبهه بالنفي قال ... وزهدت في مثبت القسم لكثرة ... قلت
يريد ان هذه النون لا يلزم من الستة الاقسام التي ذكرها ان تختص بها مثبت القسم فلا يجب
تحليتها فيه وفيما عداه من الاقسام التي ذكرها فانها جائز لا واجب وانما لزمت في مثبت
القسم هذه النون لان جواب القسم في الاثبات يلزمه لام التوكيد حوف اللبس بالنفي ولما كانت
لام التوكيد تدخل في خبر ان فصلت النون فرقا بين جواب القسم وخبر ان فاذا قلت ان زيدا
ليقوم من النون علم ان جواب القسم واذا قلت ان زيدا ليقوم بغير نون علم انه خبر ان تحا ...
وكثرت في مثل اما تفعلن ... يريد وكثرت دخولها مع ان الشرطية اذا كفت بزيادة
ما عليها كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا والراجح بحسب ان الشرطية المقترنة بما من مواضع
لزوم نون التأكيد كالقسم فقال اذا دخلت النون في فعل الشرط لزمها ومنهم من لم يلزم
فقال اذا لحقت لزم الغرض والصحيح ان الاتيان بالنون هو الافصح اما انه واجب فلا قال
الشاعر ... فاما ترني ولي لمة ... فان الحوادث اودى بها
فزاد ما مع حرف الشرط ولم يؤكد فعله بالنون ... وقال مع ضمير المذكرين مضموم
ومع ضمير المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح قلت انما ضم ما قبل نون التوكيد مع ضمير
جماعة الذكور لان الاصل في قولك هل تضربون يا رجال هل تضربون فلما دخلت نون التأكيد حذفت
النون التي هي علامة الرفع لزوال الاعراب بنون التوكيد ثم حذفت الواو التي هي ضمير الجماعة
لسكونها وسكون التوكيد وبقيت الضمة تدل على الواو المحذوفة التي هي ضمير الجمع وكذلك
الآي في هل تضربن يا امرأة حذفت الالف لذكرنا في الواو وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها ولم
تحذف الف التثنية في نحو هل تضربان يا رجلان كما حذف واو الجمع وياء المؤنث مع النون
المشددة لان قبل الالف مفتوح فلو حذفت لاشبه فعل الواحد وكذا لو حذفت الالف من
فعل جماعة الذكور نحو هل تضربان يا نسوة اجتمعت ثلاث نونات توالي امثالها وانما فتح ما قبل
النون في فعل الواحد لانه لو ضم لالتبس بفعل الجمع ولو كسر لالتبس بفعل الواحد
والسكون ممتنع فتعين الفتح وقيل بل هذه الحركة التي قبل النون حركة بناء لا تزول او عارضة

هذا إن كان ما قبل سكونه حرف صحيح والحذف لالتقاء الساكنين معهما نحو
قولن ويعن ولو كانت حركة عارضة لالتقاء الساكنين وجب معها كما يجب رد في
قولك قل الحق وبع الثوب لان الحركة عارضة وقال الزجاج رحمه الله هي حركة البناء
لان كل ما يحرك لالتقاء الساكنين فحركته حركة البناء وتقول في التثنية وبع المؤنث اضربان واضربان ولا يظهر
الحذف خلافا ليونس قلب الالف ياء لما لم تظهر الفتحة بعد الف التثنية لم يعد
الالف الفاصلة بين الواوات في جمع المؤنث لالتقاء الساكنين على حدها لان حذفها لا
يكون الا لاحد حروف المد واللين وهما وان كان لاحد حروف المد فليس الذي حذفها وهو
النون اعني الحفيفة لم تسمع فيها الحركة اذا لقيها ساكن بل تحذف ولا تحرك ولا تسكن
الا حذف الالف لالتقاء الساكنين بفعل الواحد وفي فعل الجمع تحذف ثلاث نوابت عند حذف
الالف فوجب ان يحذف ان كذا لحفيفة في هذين الموضعين فاما يونس فحاد وتركها
ساكنة في الوصل وقال لان بعد الفتح الالف بمنزلة الحركة كقراءة من قرأ ومحياي بسكون
الياء وصلا ان وهما في غير هاتين الضميرين ساكنا المتصل وان لم يكن وكالمتصل
ومن ثم قيل هل ترين وترون وترنن واغزون واغزن واغزنن يعني
بقولها لي التوكيد الحفيفة والتثقيل قوله وفي غيرها يعني في غير ضمير المثنى وضمير
جمع المؤنث قوله مع الضمير البارز يعني ضمير الواحد وضمير جمع المذكرين وقيد
احترز من الضمير المستكن قوله كالمتصل نريد اذا كان الفعل لغير الواحد المؤكد بالنون
اللازم فلا تخلو اما ان يكون لامه واوا او ياء او الفا فان كان محذوفا لواو او ياء وفيه ضمير بارز
حذف ذلك الضمير البارز لسكونه وسكون النون التي حذف اذا لقيته ساكن من كلمة اخرى
منفصلة عنه فهذا معنى قوله كالمتصل اي لواو والف اللذان لهما ضمة ان حذفا لالتقاء
الساكنين سكنا كما يحذفان لساكن منفصل من كلمة اخرى تقول ارمن الهند فتحذف
الالف لسكونها وسكون النون لان هذين النونين ان كانتا تحذفان فلا وقوع منهما ساكنة وان
كانتا مخففة فلا لازم في سكونهما كما تحذفهما لساكن منفصل تحو ارمي القوم الهند فتحذف
الالف لسكونها وسكون لام التعريف بعدها وكذلك تقول اغزن يا رجال فتحذف الواو
لاتصال النون التي تحذفها لساكن لقيها منفصل نحو اغزوا القوم يا رجال فتحذف الواو
لسكونها وسكون لام التعريف والضابط فيه ان كل واو وياء لهما ضمة تحذفان اذا

اذا لقيهما ساكن من كلمة اخرى تحذفان مع هذين النونين واما اذا كان محذوفا لالتقاء ساكنين نحو ترى
واو ضمير الجماعة او تاء ضمير المؤنث ولقيه ساكن من كلمة اخرى بعد لم تحذفه لان ما قبله
لا يحل الا على المحذوف التي هي لام واذا فتح ما قبل الواو والالف لم يكن على حذفهما دليل فوجب
تحريكهما اذا لقيهما ساكن منفصل من كلمة اخرى الا الالف فتحرك بالكسر نحو اخشى القوم يا
واما الواو فتحرك بالضم نحو اخشوا الله يا قوم فتحركان مع نيابة النون التوكيد الخفيفة
قال الله تعالى لنذوقهما عن السقر فحركت الواو بالضم وقال تعالى فاما ترين من البشر احدا
فحركت الالف بالكسر كما تقول لم تروا الرجل يا قوم ولم ترني الرجل يا هند بضم الواو وكسر الياء
فهذا معنى قوله كالمتصل قال وان لم يكن فكالمتصل فلتشبيهه وان لم يكن الضمير
بارزا فكالمتصل اي يكون نونا التوكيد كالساكن المتصل بالكلمة اي كحركة ما قبلهما حركت اللام بالفتح
لسكونها وسكون النون كما تحركها اذا لقيها ضمير الجمع نحو لم يرموا ولن يرموا وتقول اغزون فتحرك
الواو بالفتح لاجل النون كما تحركها لاتصال ضمير المؤنث تفعل نحو اغزوا وكذلك لا تقول
للواحد ارمين فتحرك الياء بالفتح كما تقول ارمين فلما لم تفعل تحركت مع الفتح كما تحرك الضمير
الذي للمثنى ويعني بالمتصل ضمير المثنى فان ضمير الجمع تحذف لاجله الفعل فيه اذا كان محلا لتثبت
الضمة على الواو المضموم ما قبلها والكسرة على الياء المكسور ما قبلها اذ لو حركت بالفتح لتبين ان الحذف
قوله هل ترين بفتح الياء مثال لغير البارز لانه تحرك لامه بالفتح كما تحرك مع المتصل من
ضمير المثنى قوله بعد ذلك وترون بضم الواو مثال لما فيه ضمير بارز تحرك لاجله الضم لاجل النون
تحرك لاجل ساكن منفصل من كلمة اخرى وقوله بعد ذلك وترين بكسر الياء مثال لضمير
المؤنث البارز الذي تحرك لاجل النون تحرك لاجل ساكن منفصل من كلمة اخرى في قوله
واغزون بضم الواو مثال لغير البارز وهو للواحد والنون كالمتصل لان الواو تحركت بالفتح
لاجل النون كما تحركت بالفتح لاجل ضمير المثنى قوله بعد ذلك واغزن بضم الزاي وحذف
الضمير مثال للمحذوف فيه الضمير البارز وهو الواو لاجل النون كما تحذف لاجل ساكن منفصل
قوله واغزن بكسر الزاي مثال لما تحذف فيه ضمير المؤنث لاجل النون كما تحذف لاجل ساكن
منفصل وهذا الفصل فيه اضطراب فان الالف في فعل الواحد يا او واوا في التثنية
ليس لاجل التقاء الساكنين لذلك لم يرد المحذوف مع النون نحو لم يقومن زيد
وهو راي سيبويه والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد المحذوف المنوع

لبيت قول ما احدف بحقفه قول الشاعر

لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

يثبت في الوقف الخفيفة لسكونه وسكون لام التعريف بعدها وان لم تحركا
لتعين فرقها بينه وبينه وخصت هذه بحذف دون التحريك والتنوين لتنوب والتحريك
عن فصل ذا لقيه ساكن لانها في اصل الحرف الحذف والتغيير في ذا تحذف فيه في نحو
بعد وعين في نحو لم يقم ولم يعد في نحو لن فهو لحذف الزوائد عليه اشتقوا يا ضاربون
حاملين في الفعل والتنوين واحتاجوا في الاسم الى لكن فرقوا بين الواجب والجائز فحذفوا الجائز
وحركوا الواجب وسموا التنوين منونا وجوز بعضهم انها ترد الفعل الى اصله وهو
السكون كما ترد التنوين الاسم الى اصله وهو الصرف الثاني انها تبدل منها في الوقف الف اذا
تحركت ما قبلها والتنوين كذلك الثالث انها تحذف اذا التقى ما قبلها واكثر تحذف والتنوين كذلك
الرابع انها تدخل على بعض الافعال وهي التي معنى الطلب والتنوين يدخل على بعض الاسماء
وهي المنصرفة وفي الوقف تحذف غير خلافهم انها تثبت في الوقف اذا التقى ما قبلها
واكثر ما تثبت التنوين في الاسماء اذا التقى ما قبله واكثر لم يبدل ولم يحذف فكذلك هذا النون
تحذف ولم تثبت مع ما يحذف معه التنوين واذا حذفت الف وبدل الالف لزوال الوجه
فرجع الفعل الى الاعراب ان كان معربا وبناؤه على السكون ان كان مبنيا فتقول
في الوقف على قولك اضربن يا رجال اضربا واضربوا واضربوا وتقول في الوقف على اضربن يا
امراة اضربي واضربا واضربن وتقول في الوقف يا اهل اضربن يا قوم هل تضربون فتبدل الواو
التي حذفت لسكونها وسكون النون ولن الثانية لزوال النون الخفيفة بدل النون التي كانت
علامة الرفع قبل دخول نون التوكيد وكذلك تقول في الوقف على مثل هل تضربن يا هند
هل تضربين بدل الالف التي هي ضمير المؤنث والنون التي هي علامة الرفع وكل فعل مضارع
لحقته او ما عبر مذكور اذا دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة بنى وصلا ووقفا

تقول واما المفتوح ما قبل فتبدل الفا في الوقف على قولك اضربن يا فتى اضربا فتبدل من النون الخفيفة
الفا لانفتاح ما قبل وفي اهل تضربن يا اهل تضربا فتبدل من النون الخفيفة المفتوح ما قبلها
الفا اذا وقفت واو والله سبحانه اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين
تم بحمد الله سبحانه وعونه ولطفه وكرمه على يد العبد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه

عبد الله بن عمر بن عثمان الشافعي عفا الله عنه وعن والديه بمنه وكرمه وسائر بلاد الاسلام بمنه وكرمه في الثالث والعشرين من شهر [illegible]
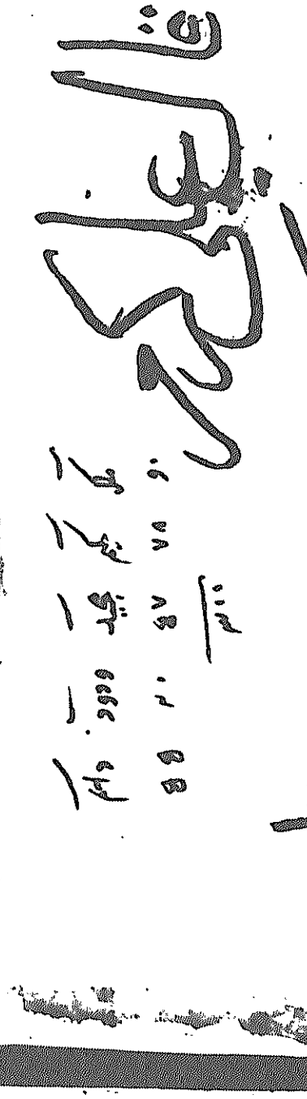
والحمد لله كثيرا وصلى الله وسلم على محمد